

تاريخ مصر

في عهد الخديو اسماعيل باشا
من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩

المجلد الثاني

لواضعه

إلياس الأيوبي



تاريخ مصر

في عهد الخديو إسماعيل باشا
من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩

حقوق الطبع محفوظة لمكتبة مندوبلي

الطبعة الثانية

١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

الناشر

مكتبة محبوبلي

ميدان طلعت حرب بالقاهرة - ج ٢ ع

تلفون ٥٧٥٦٤٢١

صَفَحَاتٌ مِنْ تَارِيخِ مِصْرَ

⑨

تَارِيخُ مِصْرَ

فِي عَهْدِ الْخَدْيَوِاسِ مَاعِيْلِ بَاشَا
مِنْ سَنَةِ ١٨٦٣ إِلَى سَنَةِ ١٨٧٩

لَوَاضِعِهِ

إِلْيَاسُ الْإِيُوبِ

الْمَجْلَدُ الثَّانِي

مَكْتَبَةُ مَدْبُورِي
الْقَاهِرَةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرست

المجلد الثانى

صفحة

- الباب الثالث من الجزء الثالث - رابعة النهار . إجمال ... ١
- الفصل الأول - القوة المادية واتساع السلطان بالفتح والاستعمار... ٢
- مشمولات :
- ميدانا التوسع أمام السلطان المصرى ... ٢
- عمل الأسرتين الثانية عشرة والثامنة عشرة - عمل الأسرتين
- التاسعة عشرة والعشرين بعدهما... ٣
- عمل الأسرة السادسة والعشرين - عمل البطالسة - عمل الطولونيين
- والاخشيديين والفاطميين ... ٤
- عمل الأيوبيين والسلطين المماليك - عمل محمد على ... ٥
- اسماعيل يختار التوسع فى الميدان الجنوبي ... ٧
- الملك ناصر والصائغ ... ٩
- حرب بين عربان حمر وعربان الكجايش - ثورة السود فى كسلا ... ١٠
- تأزىل تركيا لمصر عن سواكن ومصوع وتوابههما - الإقبال على إصلاح
- الجندي والبحرية ... ٢٠
- تاريخ وجيز للتجنيد المصرى البحرى ... ٢١
- نادرة للأمير محمد سعيد باشا ... ٢٦

صفحة	
المدارس العسكرية	٢٧
الامريكان في الجيش - تفوق المصريين على الشراكسة والأتراك	٢٩
تأسيس مدرسة أركان حرب	٣١
الانفصال بين الجيش وأركان الحرب - النفوريين رجال الهيئتين	٣٢
تعزيز الطوابي	٣٣
إصلاح البحرية	٣٤
احتلال فاشودة	٣٦
مهمة السير بيكر	٣٧
جوردون...	٣٨
أمين باشا - جسي باشا	٤١
الزير رحمت باشا	٤٢
سلطان دارفور والزير	٤٩
الزير يقدم البلدان التي فتحها إلى حكومة مصر	٥٠
فتح دارفور	٥١
واقعة داره	٥٢
واقعة منواشي	٥٥
الاستيلاء على الفاشر	٥٦
توغل الزير غربا	٥٨
ثورة عامة في دارفور - إخمادها	٦٠

صفحة	
٦١	تعيين جوردون حاكما عاما على السودان
٦٢	ثورة الصباحي
٦٣	ثورة سليمان بن الزبير
٦٧	قتل سليمان بن الزبير
٦٩	نزاع بين مصر والحبشة - مساعدة مصر المجترة على شيودورس
٧٠	حلم اسماعيل الفخيم
٧١	استيلاء مترنجير على كرن
٧٢	شراء زيلع وبربرة - بعثة عسكرية استعمارية الى هرر
٧٣	احتلال هرر وقتل ملكها - توتر العلاقات بين الحبشة ومصر
٧٥	حملة أرندروپ سنة ١٨٧٥
٨٠	واقعة قندت ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥
٨٦	ذبح مترنجير ومن معه
٨٧	حملة راتب باشا
٨٨	الحزبان المتضاريان حول الخديو
٨٩	راتب باشا
٩٢	سفر الحملة - صعوبات مهمتها
٩٤	التحاق الأمير حسن بالحملة في مصقوع
٩٥	اشتداد النفور بين الجيش وأركان الحرب
٩٨	أحمد عرابي

فهرست المجلد الثاني

صفحة	
١٠٠	على الروبي
١٠٢	”وتلك الأمانى تجعلان الفتى ملكا“
١٠٩	واقعة قريح ٧ مارس سنة ١٨٧٦
١١٢	الدكتور محمد على باشا البقلي
١١٥	عود الأمير حسن الى مصر
١١٦	مثلان على تعسف الشراكسة والأتراك بالمصريين
١١٩	انتهاء الحروب مع الحبشة
١٢٢	الفصل الثانى — العناية بالعلوم وتوسيع دائرتها
	مشمولات :
١٢٣	الرحلات العلمية والاستكشافات
١٢٧	مقارنة مفيدة
	الفصل الثالث — أبهة الملك وجلاله ، لاسيما فى المواسم والرسميات والأعياد
١٣١	والأفراح
	مشمولات :
١٣٥	الأفراح بزواج الأنجال
١٣٨	مرقص الخزيرة
١٤٣	لطيفة للأميرة خديجة هانم
١٤٤	مذكور وأفراح الأنجال

فهرست المجلد الثانى

صفحة	
الباب الرابع — المصادون على قاذ الخطة	١٤٨
فصل فذ	١٤٨
مشمولات :	
نوبار باشا	١٤٩
شريف باشا	١٦٦
على مبارك باشا	١٧٢
مصطفى رياض باشا	١٩٧
الباب الخامس — العقبات التى أعترضت سبل نفاذ الخطة — إجمال	٢١٢
الفصل الأول — الكوارث الطبيعية	٢١٣
مشمولات :	
حريق الخزاوى	٢١٣
وباء الماشية والخيل	٢١٤
الكوليرا	٢١٥
نادرة لسعيد	٢٢٤
طفيان النيل وعجزه والغلاء والمجاعات	٢٢٦
الفصل الثانى — الحملات المصرية المرسله مساعدة لتركيا	٢٣٥
مشمولات :	
حملة الصير	٢٣٥
الحملة الى كريت	٢٣٦
الحملة الى البلقان	٢٤١

فهرست المجلد الثانى

صفحة

الجزء الرابع — السحاب فى السماء ٢٤٧

اجال ٢٤٨

سفر فى تاريخ مصر المالى ٢٥٤

مشمولات :

الدين الذى أخلفه سعيد — قرض سنة ١٨٦٤ ٢٥٤

القرض لجمعية المزارعين ٢٥٥

قرض ٥ يناير سنة ١٨٦٦ — قرض الدائرة السنوية الأولى ٢٥٧

راغب باشا ٢٥٩

ظهور اسماعيل صدقي باشا على دست المالية المصرية — صفاته ... ٢٦٣

بله خصم أذونات مالية — زيادة مائة مليون فرنك على الدين السائر ... ٢٦٦

ضريبة السدس الاضافية ٢٦٧

قرض سنة ١٨٦٨ ٢٦٨

العود الى اصهار أذونات مالية ٢٦٩

مكيدة ٢٧٠

الدخول فى المأزق ٢٧٤

مضاربة ٢٧٧

قرض الدائرة السلية الثانى ٢٧٨

قلعة نجاحه ٢٧٩

إشاعات تفرج ٢٨٠

فهرست المجلد الثانى

صفحة	
٢٨٢	قانون المقابلة
٢٨٧	استدانة جديدة مرهقة
٢٨٨	إصدار غريب
٢٩٠	عمليات استدانة جديدة
٢٩١	حوالات منكرة
٢٩٦	إفادات مالية أيضا
٢٩٧	اقتراض ثلاثة ملايين مؤقتا
٣٠٠	القرض الأكبر المشعوم
٣٠٨	مشكلة مع شركة ترعة السويس
٣٠٩	توسيع نطاق الأعمال التجارية
	توقف الاستانة - نقل الأملاك الخديوية الى أسماء الأمراء والأميرات
٣١١	من البيت الاسماحلى
٣١٣	دين الروزنامة
٣١٦	دخول البنك المقارى الفرنساوى فى المضار
	عود الوزير الى العبت بالمالية - الخلاف بين الباب العالى والجليل
٣١٧	الأسود
٣١٨	شبه إفلاس تركيا
٣٢١	أنباء السوء
	بيع أسهم مصر فى شركة ترعة السويس - إيفاد إنجلترا كيف
٣٢٥	وبلجته

فهرست المجلد الثانى

صفحة	
الجزء الخامس — الهاوية تحت الأقدام	٣٢٩
الفصل الأول — نحو التوقف عن الدفع	٣٣٠
مشمولات :	
تقرير كيف — الحزب الفرنساوى والحزب الانجليزى	٣٣١
أذونات على بياض	٣٣٤
إيفاد الحكومة الفرنسية المسيو أوتريه	٣٣٦
خطبة دزرائيل فى ٢٣ مارس سنة ١٨٧٦	٣٣٨
سوء وضعها	٣٣٩
الالتجاء الى فرنسا وانجلترا	٣٤١
ليلة قلقه	٣٤٢
التوقف عن الدفع	٣٤٤
الفصل الثانى — انقلاب ظهر المحن	٣٤٥
مشمولات :	
هياج وتجاوز	٣٤٦
مظاهرة وخفة	٣٤٧
مرسوما ٧ مايو سنة ١٨٧٦	٣٤٩
مرسوم ١٤ مايو سنة ١٨٧٦	٣٥١
الاحتجاج على الاتفاق الفرنساوى انخاص بتوحيد الدين المصرى	٣٥٣
تهديد من وراء ستار	٣٥٤

فهرست المجلد الثانى

صفحة	
٣٥٦	نزول المحاكم المختلطة الى ميدان التراجع
٣٥٧	استقالة القاضى هاكن
٣٥٨	الفصل الثالث — نكبة اسماعيل صديق باشا
	مشمولات :
٣٥٨	مجيء جوشن وجوير الى القطر المصرى
٣٥٩	عداء جوشن لصديق
٣٦٠	مكانة صديق من الخديو
٣٦١	ثروة صديق وأسبابها
٣٦٣	النزاع بين جوشن وصديق
٣٦٤	صديق يطلع الخديو على الحال المالية
٣٦٥	الاشارة على صديق بالاستقالة
٣٦٧	المجلس الخصوصى الأعلى ضد اسماعيل صديق
٣٦٨	استقالة صديق — معاداة بين الاسماعيليين
٣٧٤	جرجوشن صديق الى المحاكمة أمام القضاء المختلط
٣٧٥	العلماء عند الخديو
٣٨٢	القبض على صديق
٣٨٤	إتهامه بالخيانة والتحريض على الثورة
٣٨٥	موت صديق — كيف كانت آخرة اسماعيل صديق — رواية اصحق بك
٣٨٧	رواية أحد كبار رجال الجالية الغربية

فهرست المجلد الثانى

صفحة	
٣٩٩	تأمر صديق على اسماعيل
٤٠١	مصادرة أملاك المفتش
٤٠٢	مزاد
٤٠٨	رأى السير فيفين فى صديق وما جرى له
٤٠٩	الجزء السادس — التنازع على البقاء
٤١٠	الفصل الأول — تمعد حلقات الضيق
	مشملاات :
٤١٠	مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦
٤١٢	تعيينات
٤١٥	سوء تفاهم
٤١٧	عود بوس أيام سعيد الأخيرة — موقف الموظفين الوطنيين
٤١٨	موقف الموظفين الأجانب
٤٢٠	موقف الفلاحين المصريين
٤٢١	التجاوزات التى كان يصح إبطالها
٤٢٥	تظلمات الأهالى
٤٢٧	الفصل الثانى — الكتابة على الحائط
	مشملاات :
٤٢٧	إرهاق الفلاحين
٤٢٨	تهديد خفى

فهرست المجلد الثانى

صفحة	
٤٢٩	تداخل ألمانيا
٤٣٠	مرسوم ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٧
٤٣٣	مرسوم ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨
٤٣٥	احتجاج محكمة الاستئناف المختلطة — حكم محكمة مصر المختلطة على الأمير حسين بصفته وزير المالية
٤٣٦	مرسوم ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ القاضي بتمين مندوبية التحقيق
٤٣٧	رفض شريف باشا الحضور أمام مندوبية التحقيق
٤٣٨	وليمة بطشمر
٤٤٠	الفصل الثالث — بين يدى المندوبية
	مشمولات :
٤٤٠	ظهور فضائح القنص
٤٤٣	الضغط على الفلاحين
٤٤٨	تنازل اسماعيل وأولاده عن أملاكهم — مرسوم الخديو الى نوبار باشا المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨
٤٥٠	الفصل الرابع — الوزارة المستولة
	مشمولات :
٤٥٠	قرض روتشيلد في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٧٨
٤٥٣	نزاع بين الوزارة والخديو
٤٥٥	معاكسة الخديو للوزراء
٤٥٦	كتاب اللورد ساسبرى

فهرست المجلد الثانى

صفحة	
آخر عيد جلوس	٤٦٠
ثورة الضباط	٤٦٧
الخديو ينجدها	٤٦٩
استقالة نوبار	٤٧٠
الفصل الخامس — بين الكاپيتول والصغرة التريثية	٤٧٢
مشمولات :	
وزارة الأمير محمد توفيق	٤٧٤
حركة الأعيان	٤٧٦
احتجاج الوزيرين الغربيين على سلوك الخديو	٤٧٧
استقالة وزارة الأمير محمد توفيق باشا — اجتماع بالهيئة القنصلية	٤٧٨
وزارة شريف باشا	٤٨١
فراغ مندوبية التحقيق من عملها	٤٨٢
خطرات أفكار	٤٨٨
الجزء السابع — الغروب	٤٩٥
الفصل الأول — حيرة وارثباك	٤٩٦
مشمولات :	
تصميم القناصل على إعادة ريفرس ويلسن ودى بلينير	٤٩٦
موقف تركيا	٤٩٧
موقف بريطانيا العظمى	٤٩٨
موقف فرنسا — موقف إيطاليا	٥٠١

فهرست المجلد الثانى

صفحة

الفصل الثانى — البروق تشق السحاب ٥٠٣

مشمولات :

انجلترا وفرنسا تخاطبان الباب العالى فى خلع اسماعيل ٥٠٤

انحذار الصاعقة ٥٠٦

فكر المقاومة — الرضوخ ٥١٢

الفصل الثالث — قضى الأمر ٥١٣

مشمولات :

فرمان الخلع ٥١٤

تبوء الخديف الجديد ٥١٧

مغامرة اسماعيل القاهرة ٥١٨

السير الى المنفى — نبذة فى تاريخ بقية حياة اسماعيل ٥٢٠

وفاة اسماعيل — قل رفاقه الى مصر ٥٢٥

فصل أخير — وصف اسماعيل ٥٢٧

الختامة ٥٣٤

ملحق — مقتطفات من المراسلات التى دارت بين اسماعيل ونوبار باشا

فى أمر إنشاء المحاكم المختلطة ٥٣٥

مسك الختام ٥٦٥



الباب الثالث

من الجزء الثالث "رابعة النهار"

تحقيق الشطر الثالث من الخطة المرسومة

(أى العمل على النهوض بمصر الى مصاف الدول العظمى)

إجمال

إن لعظمة الدول ثلاثة مظاهر كبرى أجمعت على حقيقتها أفكار البشر :

المظهر الأول : القوة المادية ، واتساع السلطان بالفتوح والاستعمار .

المظهر الثانى : أهبة الملك وجلاله ، لا سيما فى المواسم والأعياد .

المظهر الثالث : العناية بالعلوم ورفع شأنها وشأن القائمين برفع منارها وتوسيع

دائرتها .

(فاسماعيل) ، لكى يدرك غرضه الثالث ، وأعنى به إقامة مصر فى مصاف الدول العظمى ، لم يفتر لحظة ، منذ أن جلس على العرش الى أن أحاطت به المصاعب المالية ، من بذل أقصى جهوده فى سبيل جعل بلاده تتجمل فى ثياب تلك المظاهر الثلاثة ، وتُفعل بحقيقتها . وهو ما سنبينه مفصلا فى الفصول التالية .

الفصل الأول

القوة المادية واتساع السلطان بالفتح والاستعمار

أيقنت أنى ذو حفاظ ماجد * من نسل أملاك ذوى أتواج

« بهادر بن ربيعة »

أمام مصر، اذا ابتغت نثار الفتوح ومجد السلاح، ميدانان : الميدان الشرقى، من شماليه الى جنوبيه، والميدان الجنوبي، من شرقيه الى غربيه . فيمكنها تسير أعلامها نحو بلاد فلسطين واليهودية وفينيقية والجليل وسوريا، وتجاوزها زحفا : إما الى ما وراء جبال طوروس من جهة، وإما الى ما وراء الصحراء السورية من جهة أخرى، أو يمكنها أن تصعد بتلك الأعلام مجرى النيل من جهة، وتسير بها منصورة فى بلاد النوبة تدوخها من غربيها الى شرقيها، أو تحتازها القلزم من جهة أخرى، وتقيمها خاتمة فى سماء العز فوق ربى اليمن وغيرها من البلاد العربية الجديرة بالاستعمار .

ميدانا التوسع أمام
السلطان المصرى

وتاريخ أيامها الماضية العسكرية، كلما اتهدت روح الفتح فى صدور فراعنتها أو أمرائها أو خلفائها أو ملوكها وسلاطينها، إنما هو عبارة عن وثبها بحمائلها وتكاثبها وكراديسها الى أحد فينك الميدانين أو الى كليهما معا .

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "تاريخ السودان" لنور بك شقير، و"رسائل جوردن باشا لأخته"، و"مصر المسلمة والخبنة المسيحية" لويليم ماك إى داي، و"رحلة المصريين ضد الحبشة" لسركرا، و"تقرير عن استيلاء الحبشة على الكشافة الجيولوجية والمينرولوجية المرسلة من أركان حرب الجيش المصرى" لمتشل . (ل . ك) .

عمل الأسرتين
الثانية عشرة
والثامنة عشرة

فبينما الأسرة الثانية عشرة الفرعونية — وهى بلا مكابرة خير أسرة جلست على العرش المصرى القديم — وجهت وجهها على الأخص شطر الميدان الشرقى ، وأقامت مظال سلطانها على فيافى شبه جزيرة سيناء وربوع فلسطين ، قد تناولت مطامع الأسرة الثامنة عشرة الهيمنة الميدانين معا ، وسار فراعنتها ، لا سيما (حاتسو) — سميراميس وأدى النيل — وطوطمس الثالث — اسكندر الأيام المصرية القديمة و نابوليونها — بمحافلهم المنصورة ، تارة الى ضفاف نهري الفرات والسندس شمالا ، وإلى اليمن السعيدة وبلاد حضرموت جنوبا ؛ وطورا الى أعماق النوبة ، وما وراء الشلال الرابع . بل أن طوطمس الثالث لم يهب الفيافى الليبية ، وولج بجنوده البوasl الميدان الغربى الخفيف ، وأخضع لسلطان أحكامه الحكيمة الأمم الوحشية الفاطنة ما وراء تلك اليد بقدر ما كان يمكن فى تلك الأيام ، إخضاع قبائل تنقل بنجيامها ومظالمها فى شاسع أرجاء الصحارى الافريقية لسلطة منظمة .

عمل الأسرتين
التاسعة عشرة
والعشرين بعدهما

واقتنى فراعنة الأسرتين التاسعة عشرة والعشرين خطوات أسلافهم الأماجد : لحارب امريس الثانى على ضفاف نهر العاصى (الأورنتيس) وفى ضواحي حلب ؛ وقاتل رامريس الثالث تحت قلاع ربح تارة ، وأخرى عند خليج السلوم .

على أن عواهل مصر القدماء كانوا الى التوسع فى الميدان الشرقى أميل منهم الى التوسع فى الميدان الجنوبى : إما لأن البلاد الشرقية كانت معروفة لديهم أكثر من البلاد الجنوبية ، وكانوا يعتقدونها أكثر من هذه ثروة وخيرات ؛ وإما لأنهم — لتوقعهم منها شرا ، لا سيما بعد فزوات شعوبها المختلفة التى قلبت السلطنة المصرية القديمة رأسا على عقب ، وعادت فأغارت على الوادى الخصيب ، وقوضت معالم الامبراطورية المصرية الوسطى ، وأقامت على عرش فراعنتها الأماجد الأسرتين المحكوسويتين

الخامسة عشرة والسادسة عشرة — كانوا يرون الحرب الهجومية خير أنواع الحرب الدفاعية وأجداها فائكة؛ وإما لأن بلاد الجنوب، بعد تزوج أحسن «المخلص» من الأميرة نفر تاري النوبية الجميلة، وريثة عرش نيساته، وانضمم بلادها إلى بلاد التاج المصري، وتلقب ابنها وولي عهدا «بأمير كوس» — وهو اللقب الذي أصبح ولي عهد الفرعونية المصرية يختص دائما به منذ ذلك الحين، كما اختص بلقب «أمير ويز» ولي عهد المملكة الانجليزية منذ أن ضم إدورد الأول البريطانى إمارة ويز إلى أملاك عرشه — باتت معتبرة عضوا في الامبراطورية المصرية، وجزءا منها ليجانها؛ ولو أنها أنجبت فيما بعد ملوكا أصلهم مصرى أغاروا على قطر أجدادهم وجلسوا على عرش حواهلهم .

لذلك، حينما استتب أقدام الأسرة السادسة والعشرين على عرش القطرين، وانتقلت روح الفتح في صدور أكابر فراعنتها، هب نيفاؤا إلى الاكتساح في الميدان الشرقى، بالرغم من أن رحلة عمارته المصرية الفييقية حول القارة الافريقية، واشتغالها سواحلها كافة، من القازم إلى رأس العثم بالخير، فلى بوغاز جبل طارق أو «عمد هرقل» — كما كان يدعى ذلك البوغاز في تلك الأيام — فلى نفريلوزا (القرى) كان من شأنها أن تفتح أمام مطامعه ميدانا يشبع اتساعه الشاسع كل جوع إلى الفتح وبجده، والاستعمار ونفخه .

عمل الأسرة
السادسة والعشرين

ولما آل العرش المصرى إلى البطالسة، فانما كان الميدان الشرقى مطمح أنظارهم وبجال جهودهم؛ وانما كانت كتابهم تسير إلى بطاحه لتبارز كتاب ملوك سوريا وضيها .

عمل البطالسة

كذلك كان ذلك الميدان عينه، بالرغم من وهورته، محط رجال فروسية الطولونيين المهيدين أحمد وحمارويه، والاششيد، والفاطميين، الساطمى الشهرة، الممز والمريز

والطولونيين
والاششيديين
والفاطميين

والأيوبيين
والسلاطين المماليك

ومن هذا حذوها من خلفتهما؛ وصلاح الدين الأيوبي، البطل الأجل والسلطان
الأكمل؛ وبكار أبطال السلاطين المماليك المصريين، من قطز وبيرس البنقنداري
وقلاوون والناصر، إلى برقوق وبرسباي وقايتباي والفوري المتكود الحظ.

على أن الظلام الدامس الذي انسدلت سدوله على أقطار الميدان الجنوبي، منذ
أن أضاعت مصرنا الأسيجة استقلالها على يد ذلك الظالم المجهنم، قبيح الفارسي،
كان يبرر إلى حد ما انصراف همم الجالسين على عرشها عن انتشارها فيه؛ لا سيما
بعد أن ذاعت عنه الأنباء الخرافية التي روجها كتاب العرب وغيرهم، والتي جعلت
الخيالات تتصوره أسود من الناس القاطنين فيه ومفعما أهوالا تتضائل أمامها أهوال
”بحر الظلمات“ الشهير.

عمل (محمد علي)

ولما أرادت العناية الإلهية أن يؤول زمام القطر المصري إلى يد (محمد علي)
القديرة، وفصح همة هذا النابغة المتفوق وعزمته آفاق آمال جديدة أمام البلاد،
فان الجهود المصرية وجهت شطر الميدان الشرقي أولاً؛ وسارت فيالق الفاتح الجليل
تحت إمرة ولده طوسن فإمرة ولده (إبراهيم) المهام إلى البلاد العربية ترغم أنوف
الوهابيين، وتمخض جباههم أمام الجالس على عرش الأستانة. ولولا أنه تواترت
الاشاعات عن وجود مناجم ذهب في مجاهل السودان لما فكر (محمد علي) في فتح
أصقاعه، ولما شغل نفسه في تجهيز الحملات إليها، بالرغم من نزوح بقايا الأمراء
المماليك الذين قضى عليهم إلى إقليم دقلا، ورغبته في اجتثاث جرثومتهم، ومحقق أثرهم.
ومع ذلك، فإنه هو أيضاً حينما اتضح له أن حكاية مناجم الذهب ”حديث خرافة
يا أم عمرو“، حوّل مطالبه عن الميدان الجنوبي بالمرة وأخذ يشرب بها إلى ظروف
تمكنه من تسيير ألويته إلى الميدان الشرقي المعتاد.

ولا ضرو: فوجل مثله، مغرم بالمجد والشهرة، وغاب في أن تقتل بسيرته الزكبان والألسنة، متحمس للاسكندر القاتل وهو على ضفاف الهندس: «ألا، كم أفاشى، لكى تمدحونى أياها الأيمينيون!»، وللبطالسة، المذكرته يحسبهم جزيرة فارو المتقلبة في البحر، شرق سرايه براس التين، وجل مثله، كثير الكلام عنهم، كان مواظته لم توجب شيئا من القربة والنسب بينهم وبينه، حتى لقد يروى عنه أنه سمع مرة بعضهم يحكى قصة عن المكشوفى العظيم تأخذ يجمع الانتباه والانتفات، فهتف بجيلاء قائلا: «وأنا أيضا من فيلي^(١)!»، أى من بلد الاسكندر، وجل مثله، يفخر بأنه ولد في ذات السنة التى ولد نابوليون فيها، ويتلذذ جدًا لدى سماعه الغربيين يشبهونه به ويقبونه «نابوليون الشرق»، وجل مثله، زانا—إذا سلمنا مبدأ القائلين بتعدد الأعمار، وعود الانسان بعد موته مرارا عديدة الى الوجود الأرضى حتى يبلغ درجة الكمال، فينتقل حيثنذ، بدون رجعة أرضية، الى عالم أرقى من عالمنا هذا: وهو مبدأ البوذيين—فيل الى التسليم فعلا بأنه قد يكون (بطليموس صوطر) أو (بطليموس فيلاذلفس) المحييين؛ لأن ملكه كلكهما: أعاد الحياة الى مصر، واختط لها سبيل وجود جديد، ولأنه تحمل، مثل كل منهما، بمزايا رجولية باهرة، لا بد لها من جعل اسمه مجلدا كاسميها على ممر الدهور، وجل مثله، لم يكن ليرضيه إلا أن يسير أعلامه حيث سير أولئك الأماجد أعلامهم؛ وأن يجعل بلاد السود دون غيرها موطنًا لشهرته، وبجبال لأعماله؛ فيحمل الميدان الشرق الذى كان لا بد لفعاله فيه من الدوى في آذان صوم العالم المتدين، وحمل ألقابه، مانحى الشهرة، وضافرى

(١) انظر: «مصر الحديثة» في كتاب مرسل المتن «مصر» ضمن مجموعة المؤلفات التاريخية المصرية للأديب.

أ كليل المجد الأبدية، وحذبهم، على التحدث بها، وتعطير صفحات التاريخ المستقبل بشذا تكبيرهم لها، وتعظيمهم البطل الذي تمت على يديه .

فمع استمراره على الرغبة في الجنوب، ليتخذ على الأخص من سوده جنودا للجيش الذي شرع ينشئه على النظام الأوروبي، لم يمر ميدانه أهمية كثيرة، وإنما أبقاه في قبضة يده لأنه كان من طبيعته ضيقا بملك آل اليها، أن ينفلت منها . ولم يكن اهتمام خليفته (عباس) و(سميد) بذلك الميدان أكثر من اهتمامه، بل إن (سميد)، على ما رأينا، فكر وقتا ما بالتخلي عنه بالكلية .

(اسماعيل) يختار التوسع في الميدان الجنوبي

فلما آل الأمر الى (اسماعيل) — وكان قد عرف شيئا عن السودان أيام أن أحمد، وهو ولي العهد، ومردار الجيش المصري، الثورة التي أهاجتها بعض قبائل عربية على حدوده — نظر الى الميدان الجنوبي بعين العين التي كان جميع أسلافه ينظرون اليه بها، وأدرك في الحال ما لم يدركه جدّه العظيم والفراعنة الكبار، قبله، أنه الميدان الحقيقي الذي يحسن بمصر أن تنشر فيه جهودها القاتحة الممددة؛ لأنه الميدان الوحيد الذي لا يزاحمها أحد عليه؛ بل الميدان الوحيد المحتاج الى عمل من الخارج يزيح عنه سدول الجهل والوحشية، وينشر فوقه أعلام العرفان والعمران .

فأجال نظره في أطرافه الشاسعة المترامية، وشخص مليا الى بقاعه المتعددة المختلفة، الكثيرة الخيرات بالرغم من الفوضى السائدة عليها، المنتظرة الاستعمار، والطالبة النظام، لتريد تلك الخيرات مائة ضعف؛ وتأمل فيما قد تؤول اليه مصر من عز وسؤدد لو أتيح لها أن تتوغل، بحدودها الجنوبية، الى الجنوب تباعا، وتمتد ظل سلطانها بالتدريج من غرب ذلك الميدان الى شرقيه، متقدمة ومصباح المدينة والعمران في يديها؛ فقيم سلطنة عظيمة، تمتد من البحر الأبيض الى خط الاستواء، ومن

بحر القلزم الى أقصى متانحات الصحراء؛ سلطنة تضاعل أمام اتساعها الذي لاحد له
نفس الممالك العثمانية الشاهانية ، ولا تضارعا فيها إلا دول معدودة على سطح
البسيطة^(١) !

فوقع في خلد في الحال وجوب العمل على تحقيق هذه الأمنية الجلى ، للفوز بجهد
فد لا يشاركه أحد فيه ، ولفرغ منار مصره ، بصفتها بمعدنة الجنوب أجمع ، فوق منار
كل دولة شرقية سواها ، ومتى تحققت تلك الأمنية تماما ، وأصبحت انلديوية
المصرية ثابتة الأركان ، من شمالى القارة الافريقية الى أواسطها ، يمتد سلطانها على
واحد وثلاثين درجة من خطوط العرض ، وعشر درجات من خطوط الطول ، من
يدرى ماذا يمكن لما حيثئذ أن تعمل من الأعمال فى مسرح العظمة البشرية ؛ وماذا
يمكن لما أن تال من التحقيقات فى ميدان آمالها القومية ؛ وماذا يكون مآل علاقاتها
بتركيا ، الزاعمة حتى السيادة عليها ! ؟

وكان حكمدار عموم السودان ، حينئذ ارتقى (اسماعيل) عرش جدّه ، موسى باشا
حمدي — وهو رجل مشهور؛ فجمع عدّة ثورات محلية فى كردوفان وقبلى ؛ وسنّ قوانين
جديدة لجمع الضرائب ، فأعطى كل فلاح "سركا" بيده ، ليدفع ما جعل عليه من
الأموال ، على ثلاثة أقساط معينة فى السنة ، فكلما دفع قسطا قيد له فى "سركيه" ،
ففيه فى يومية الصراف ؛ وجعل من الأهالى نظار أقسام ومعاونين ، وأمرهم فلبسوا
الملابس العثمانية ، فحسنت بذلك الحال ؛ ومهل تحصيل الأموال . فأصبح اسمه

(١) أنظر ما قاله فى هذا الصدد إدون دى ليون فى كتاب "مصر اللديوى" ص ٢٤٢ ؛ وأقرأ ما كتبه

"ماريت باشا" موزدا فى الكتاب حيه ص ٢٦٠ و ٢٦١ ؛ وأقرأ على الأخص ما عظم به

إدون دى ليون هذا نصه فى السودان من الكلام الأتيق الحق !

معروفا في البلاد، وشخصه محبوبا من العباد؛ فأنعم (اسماعيل) عليه برتبة فريق؛ واستدعاه اليه ليوقفه على حال تلك الديار. فذهب موسى باشا الى مصر في ١٠ يولييه سنة ١٨٦٣ وأدى واجب الشكر لمولاه على النعمة التي أسبغها عليه؛ ثم أوقفه على حقيقة حال الجنوب؛ وصاد مزقدا منه بتعليمات الى الخرطوم. فأخذ يزيد عدد جنده هناك حتى بلغ الثلاثين ألفا من نظامية وباشبوزق؛ وسار بالبلاد على أحسن نظام، ممهدا السبيل لتحقيق مرامى مولاه؛ جامعا القلوب على حب أحكامه.

الملك ناصر
والصانع

وكان على جبال قلى، في أيام موسى باشا، ملك يقال له "ناصر"، اشتهر بالقسوة والوحشية: فكان اذا غضب على شخص وضعه طاريا مكتوبا على حجر محمي حتى يموت. ويحكى أن صائغا من صباغة الأبيض سمع بقسوته - وهو يذيب فضة على النار - فلما سالت قال: «حق هذا السائل أن يصب في أنف الملك ناصر، جزاء قسوته وظلمه». فبلغ الخبر الملك ناصرا؛ فعزم على الإيقاع به، وأركن الى الحيلة. فأرسل اليه أربع جوار، هدية؛ وسأله أن يحضر مع الرسول الى الجبل ليصوغ بعض الحلى لسانه؛ ووعده بمكافأة جلييلة. فذهب الصائغ؛ فأعطاه بعض الفضة والذهب؛ فصاغها له. ثم أعطاه فضة وسأله أن يذيبها على النار؛ ولما سالت قال له: «أتذكر أنك انتهيت مرة في الأبيض أن يصب مثل هذا السائل في أنفى؟» فسكت الصائغ وأبلم لسانه؛ فأمر ناصر بعض العبيد فقيدوه؛ ثم أخذ الفضة وصبها في أنفه وهي حمأة؛ فتورم دماغه ومات لساعته. ولكنه ما لبث أن وقع خلاف بين ناصر وبين ابن عم له اسمه آدم دبال؛ ولما كان أهل ناصر قد سمعوا لكثرة ظلمه وقسوته، نصرأ ابن عمه عليه؛ ففر بمائتته الى موسى باشا في الخرطوم؛ فأرسله الى (اسماعيل) بمصر.

ووقع في تلك الأثناء ، في بادية كردوفان ، حرب شديدة بين عربان حمر وقائدهم الشيخ مكي ود المنعم ، وبين عربان الكجايش ، وقائدهم الشيخ فضل الله ود سالم ، اشتهرت بحرب "العقال" ؛ لأن كلا الفريقين جمع رجاله وأولاده الى ساحة الحرب ، وعقل الإبل ، وعزل على النصر أو الموت ؛ وتقاتلا طويلا ، مستقتلتين ؛ فانتصر الحمر ، وضموا محاس الكجايش وأموالهم .

حرب بين
عربان حمر
وعربان الكجايش

وفي أولحرايام موسى باشا ثار الجهادية السود في كسلا ثورة أدت الى سفك دماء كثيرة ، واستغرقت مدة أشهر ؛ وكان السبب فيها سوء ادارة القواد وتأخيرهم عن دفع مرتبات الحند . وتفصيل ذلك أنه كان في استحكام كسلا آلاى فيه نحو أربعة آلاف من الجهادية السود ، ومعهم نحو ألف نفر من الباشبوزق الأتراك والشايقية ؛ وكان المدير على البلد ابراهيم أدهم بك . فخطر له في مارس سنة ١٨٦٥ أن يرسل غزوة على جبال البارية والبازة ؛ فأصدر أمره لأورطة من الجهادية وبعض الباشبوزق بالتأهب لها ؛ فرفضوا الأمر وقالوا : « لا نساقر حتى قبض المتأخر من رواتبتنا » . فلما بلغ قولهم قومندان الأورطة ، واسمه خطاب افندى ، غضب وقال : « أصبح للعبيد شأن يعصون به الأمر ؟ فواقه لأسوقهم للغزوة بالسياط » . فازداد السود تصلبا وعنادا ؛ ولما جاء الميعاد المضروب خرجوا من الاستحكام ووقفوا عند الباب المسمى باب مبدرات « طابورا » ، وجمعوا أسلحتهم أمامهم كوما ، وأرسلوا يخبرون قومندانهم أنهم لا ينتقلون من مكانهم حتى يقبضوا رواتبتهم بتمامها ؛ وإن كان لم يزل ينوى تنفيذ أمره بالسياط ، كما قال ، فليفع . فجاءهم خطاب افندى على جواده ، ونادى بهم "سلاح آل" ؛ فهجموا عليه ، وأوسعوه شتما وضربا بالعصى ؛ ونسأؤهم من رواتبتهم يشجعهم ويضردن لهم . فلجأ خطاب افندى الى الفرار ، وأخبر

ثورة السود
في كسلا

المدير بما كان . فاهتم للأمر ، وحنى امتداد الثورة الى الأكلأى كله ؛ وكانت الذخيرة بيد ملازم منهم ؛ فأخرجها من يده ، وسلمها الى ضابط من ضباط الباشبوزق الأتراك ، وجمع التجار المغاربة وأهل البلد ، فسلحهم وضمهم الى الباشبوزق ، وفرقهم على أبراج السور .

أما العصاة فأنهم حملوا سلاحهم وساروا فى وجوههم نحو سبدرات ؛ وكان قومندانهم قد وجه اليها بعض المسكر الباشبوزق بمدفعين وستين صندوقا ذخيرة محملة على ثلاثين حملا ليقدموا الغزوة ؛ فادركهم العصاة فى الطريق ، واستولوا على الذخيرة والمدفعين ، بعد أن فتحوا بالعساكر ، وضربوا قائدهم ، السرسوارى سعيدا أبا فقة ، فأنخنوه وتركوه بين حى وميت ؛ ونزلوا فى سبدرات .

فعقد المدير ناديا من الضباط والتجار والأعيان للنظر فى أمر الأورطة ؛ فأقروا على أن يرسلوا اليهم رواتبهم المتأخرة ، ويتداركوا أمرهم بالتي هى أحسن ، حتى تطمئن نفوسهم ؛ ثم يتفقدون فيهم رأيهم ؛ ففعلوا . وكان فى كسلا اذ ذاك الأستاذ السيد الحسن ابن الأستاذ السيد محمد المرغنى ؛ مؤسس الطريقة المرغنية فى السودان ؛ فتكفل بالأمر فحملت النقود له ؛ فذهب بها الى سبدرات ووزعها على العصاة بالتساوى ؛ فأصاب كلا منهم أربعة ريالات ؛ ثم عتفهم على مسلكهم ، وطلب اليهم أن يرجعوا الى كسلا فرضوا ، على أن يكون غير خطاب افتدى قومنداننا عليهم ؛ فعاد الأستاذ الى كسلا وأخبر المدير بما كان ؛ فأرسل اليهم عثمان بك قائمقام العساكر ليقودهم ، ويفزروهم الجبال ؛ فقابلوه بالطامة ؛ وساروا معه فى الغزوة ؛ فأقاموا فيها ثلاثة أشهر وعاد بهم الى كسلا . وكان المدير قد مكثب فى أثناء ذلك الى اللواء حسن باشا فى الخرطوم يخبره بما حدث ؛ فأرسل حسن باشا الميرالاي عليا أبا ودان بك لاستلام قيادة الآلاى ؛

ثم حضر بنفسه على الأمر للنظر في الأمر . فوصل كسلا قبل رجوع الأورطة بشهر . فلما حضرت عقد مجلسا سرا للنظر في أمرها ، فاتفق الرأي على أن يوزعوا المساكر على عربان الهندوة ، بحجة جمع الضرائب ، ثم يأمرؤا العربان بالقبض عليهم . فصدر الأمر للأورطة ، فخرجت إلى الميت كآب بقيادة الميرالاي على أبو ودان بك ، وأمر على بك ضباطها — وكان أكثرهم من المصريين — بالتفرق بين القبائل لجمع الضرائب . فأدرك المساكر أن في الأمر دسيسة ، ورفضوا السفر . ولما أظلم لهم الضباط في الكلام هجموا عليهم ، وقتلوا أكثرهم ، وانتشروا في البلدة ، فنهبوا ، وانقلبوا راجعين إلى كسلا .

أما على أبو ودان بك ، فإنه نجى منهم بكل مشقة ، ونف إلى كسلا ، فوصلها قبلهم ، وأخبر اللواء والمدير بما كان . فبعد أن فارقا منزلهما ، داخل الثكنة ، ودخلا ديوان المديرية بماتشيهما ، أخذا يستعتان ملاقاته العصاة . وكان المرسوارى سعيد أغا قد شفت جراحه ، فأمره بالمحافظة على النخبة مع عساكره ، وجمعا الأسلحة من الأورط الثلاث الباقية في كسلا ووضعها في الثكنة ، بدلا من وضعها في خزانة السلاح ، وأدخلا الشايقية الباشبوزق داخل السور ، وضمهم إلى المغاربة وغيرهم من سكان المدينة ، وفرقهم على الأبراج ، وأمرهم بضرب عساكر الأورطة عند وصولها .

وفي صباح ٥ يولييه سنة ١٨٦٥ حضرت الأورطة ، سائرة بانتظام عسكري ، فأمر اللواء والمدير بعدم التعرض لها ، ودخلا ديوان المديرية ، فحصنوا فيه . فلما اقترب العصاة من باب الجلائن أطلق عليهم البلوكاشى محمد أغا المردلى حيا ناريا على خلاف الأمر ، فقتل منهم شاونشا وقال : « هذا نارابن عمى الذى قتل يوم الثورة عند سلب النخبة » ثم أطلق حيا ناريا آخر ، فقتل أومباشيا ، فهاج عساكر الأورطة

إذ ذاك، ودخلوا القشلاق؛ وكان فيه الضباط المصريون وعلقتهم ستة وعشرون، فقتلهم عن آخرهم. أما خطاب أفندي فبعد أن قتلوه وضموه عليه يهبسا وأحرقوه بالنار. ثم اجتمعت عليهم الأورط الثلاث الباقية؛ وتمصبت للجنسية ضد الأتراك والعرب؛ وكسر رجالها أبواب الغرف التي وضع فيها سلاحهم؛ فأخذوه، وتحصنوا في الثكنة؛ وفتحوا فيها المزاغل وقطعوا السابلة؛ وانتشر أكثرهم في البيوت، يهبون ويسلبون. وكان السيد حسن المرغني قد ذهب إلى «سبدرات»؛ فأرسل إليه المدير يدعوه؛ فحضر في اليوم التالي (٦ يولييه) إلى «حلة الخلاقة» غربى «الاستحكام»؛ وكتب إلى العصاة يسألهم الكف عن الحرب؛ وسلم الكتاب إلى أحد خلفائه؛ فرفعه على قصبة، ودخل به الاستحكام، وهو ينادى: «جاءكم السيد الحسن!» فلقاه العصاة بالقبول، وكفوا عن الحرب. ثم دخل الأستاذ؛ فهرعوا إليه يقبلون يديه — يا لقوة المؤثرات الأدبية! — وشكوا إليه أمرهم؛ فوعدهم بالراحة.

ثم ذهب إلى اللواء والمدير وعقد مجلسا للنظر في تسكين الفتنه. فقرر الرأي، المرة الثانية، على استخدام العربان للقبض على السود! — وكان رأيا سميغا! — فجمعوا جموعا كثيرة من خيالة وقراصة من «المهندوة» و«الخلاقة» وعرب سبدرات والحادين وبني عامر، ووضعهم في الخاتمية! ثم ذهب السيد الحسن إلى العصاة، وقال لهم: «قد اتفق الرأي على أن تخرجوا من الاستحكام بجميع أمتعتكم، وتذهبوا إلى حيث تشاؤون!»

فשמع السود أن في الأمر مكيدة كالتى كيدت لهم في الميت كذاب؛ فأبوا أن يخرجوا إلا إذا أعطى كل منهم ١٢ طلقة من الذخيرة (الجبغانة)، ليعموا بها أنفسهم إذا خدر

بهم . فاتفق رأى الجميع على اجابة طلبهم — وربما رأوا أن في ذلك نجاة لهم من آفتين : آفة السود ، وآفة العربان ؛ ولكن سعيداً أغا أباً ظفة ، الموجع في حفظ الذخيرة ، وصاحب النار على العصاة ، رفض الرأى بتاتا ، وقال : « انى لا أعترف بسلطة أحد منكم على ، وأحسب نفسى مسؤولاً عن الجبخانه عند أفندينا رأساً ! » فاجابه المدير واللواء : « اذا نحن لم نعطيهم القدر القليل الذى طلبوه من الجبخانه ، فلا حيلة لنا فى القبض عليهم ، بل نخشى أن يهاجموك فيقتلوك أنت ورجالك ، ويستولوا على الذخيرة كلها ، فبقى أن نختار أهون الشرين ، ونعطيهم ما سألوه ، ثم ننظر رأيتنا فيهم ! » .

قال سعيد أغا : « أهون الشرين تختارون فى تسليمكم جبخانه الحكومة الى عصاة خونة ، تمردوا عليها وقتلوا الجلم الفقير من رجالها ؟ أفى الدنيا شر أعظم من أن يظهر رجال العسكرية الجبن أنام العبيد أولاد الجوارى ، فسلموا لهم بمطالب ما أنزل الله بها من سلطان ، ويعطوهم الجبخانه ليستغلموها فى حربهم ؟ أليس الأجدر بنا أن ندعوهم الى الطاعة ؟ فان أبوا حاربناهم حتى نفوز أو نموت مشرفين . ومع ذلك فاختاروا أتم لأنفسكم ما تشامون ؛ أما أنا فقد اخترت الموت على التسليم بمطالب هؤلاء الأجلاف ؛ واذا هاجموني فى محلى وعجزت عن صدكم فانى أركب برميلا من البارود ، وأشعل النار فى الجبخانه كلها ، فأقتل نفسى ، ولا أمكنهم من طلقة واحدة منها » .

وبلغ العصاة هذا القول ؛ فتركوا السفر ، وانقسموا أربع فرق ، حسب أجناسهم : الدنكة ، والفور ، والنوبة ، والمولدين ؛ فتولى كل فرقة رئيس منهم ، وانتشروا فى البندر ينيبون ويسلبون . ونزلت فرقة الدنكة على منزل رجل اسمه الحاج أحمد ود عجيب — وكان فيه مطمورة غلة — فقتلوا الحاج أحمد وأخاه ، وهدموا الى باب

المطمورة لإخراج الغلة . وكان للحاج أحد بنت تسمى آمنة ؛ فلما رأت أباهما وعمها مقتولين هان عليها الموت . فأخذت سيفاً ووقفت في الباب ؛ فصبتهم عن الدخول ، وقتلت خمسة منهم . فتسلقوا السقف ونقبوه ونزلوا إليها ؛ فقتلوا وأخذوا الغلة .

وكان المدير قد أرسل يطلب المدد من الخرطوم — وكان الحكمدار العام موسى باشا قد توفي فيها منذ بضعة أشهر ، وقام بشؤون الأحكام مكانه عمر نغرى بك — فرفع عمر هذا الخبر إلى (اسماعيل) بمصر ؛ فاهتم (اسماعيل) بالأمر حق الاهتمام ، وبعث جعفر باشا صادق والياً على السودان . فذهب إليه عن طريق كروسكو ؛ واتخذ جعفر باشا مظهر وكيل له ؛ وأرسله يجيش ومدفعين إلى كسلا عن طريق سواكن لانحداد الثورة ؛ وبعث بالأوامر المشددة إلى نغرى بك ليبادر إلى إرسال التجندات من حاميات البلاد حتى يصل مدد مصر .

وكان أول من وصل كسلا ، مددا ، السرسوارى على كاشف الكردي ، ومعه أربعائة رجل من الباشبوزق ؛ وجامها من القضايف في أواخر يولييه سنة ١٨٦٥ ، ونزل في ديوان المديرية . وبعد أن وصل ببضعة أيام خرج أحد رجاله بجمله ليرعاه ؛ فلقبه جماعة من السود المتمردين ، فسلبوه جملة وسلاحه وذخيرته ؛ فعاد إلى على كاشف شاكيا . فغضب على كاشف ، وضرب طبل الحرب ، وتيأ للقتال . وكان السيد حسن المرغنى لا يزال مقبياً داخل الاستحكام ؛ فأتى إليه وسكن غضبه ، وتكفل له برد الجمل والسلاح ؛ ثم ذهب إلى المصاة وتلطف لهم ؛ فردوا الجمل والسلاح ؛ ولكنهم أنكروا أنهم أخذوا شيئاً من الذخيرة . فصمم على كاشف رأيه على استرجاعها . ولما لم يردوها خرج إليهم ليلاً في ضوء القمر ، وأشعل فيهم النار ؛ فقابلوه بالمثل . ولما ثقل عليه الرصاص عاد إلى ديوان المديرية وتحصن فيه . وفي اليوم التالي فتح السود المزاغل

في الثكنة والمنازل التي في جواره، وأخذوا يرمون المأزة بالرصاص؛ فقطعوا السابلة، وحسبوا الناس في منازلهم مئة ستة وعشرين يوما حتى حضر آدم بك من واد مدني، فالخرطوم، فبربر، بمدد من الجنود المنظمة، والباشبوزق؛ فكفوا عن الحرب .

وكان آدم بك من أعظم ضباط الجيش المنظم؛ وقد تربى في مصر ورائق (إبراهيم) المهام الى سوريا، فاشتهر بالبسالة والدرية وحسن السياسة؛ وكان (اسماعيل) يعرفه . فلما بلغه أنه ندب الى كسلا كتب اليه بالتركية بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٦٥ ينبؤه بارسال قوة بقيادة وكيل الحكدارية، ويبلغه ثقته من أن يتمكن هو وذلك الوكيل من احماد الثورة، ويزوده بتعليمات تفضي باستعمال الشقة مع العصاة وتعقبهم وقتلهم أو أسرهم؛ وختم كتابه بالجملة التالية «وإني أعلم بسائلتك وحسن سياستك منذ كنت مع المرحوم والدنا في سوريا؛ فحقق آمالنا بك؛ وعند انتهاء الثورة احضر الى مصر والسلام» .

فلما وصل آدم بك الى كسلا، أزل جنده خارج السور، تجاه الباب الشرقى؛ وأخذ بروجيه وبلطجييه وذهب رأسا الى الثكنة حيث يقيم العصاة؛ فأمر البروجي فضرب «نوبة جمعية ضباط» ولما اجتمع الضباط عليه خاطبهم آدم بك قائلا : «يا أولادى ! ما هذا التمرد والعصيان اللذان جاهرتم بهما ؟ أستم أولاد أفندينا الذى شرفكم بخدمته، وأجرى لكم الرزق وانخيرات السنين الطوال ؟ أيجسن بكم أن تمصوه وتتقصوا على حكومته، وهو قد عهد اليكم تأييد سلطته في البلاد ؟ نعم إنكم مظلومون لعدم أخذكم رواتبكم في أوقاتها، ولكم أن ترفعوا أصواتكم بالشكوى؛ ولكنكم نرجيتم عن حد الشكوى، ووسعتم انلرق . ومع هذا فاني أرجو اصلاح الأمر، وأخذ العفو لكم من ولئى النعم . فإنا سالوكم بعد الآن فقولوا : إنا لم نجد ضابطا

عظيما من أبناء جلدتنا نرفع اليه شكوانا ليلبثها الى ولي نعمتنا ، فكان منا ما كان .
وأريد منكم الآن أن تخرجوا خارج السور ، فتقيموا بين جبل مكرام وجبل كسلا حتى
يصل اليكم العفو . ولا تفتروا بقوةكم وكثرة جموعكم : فان «يد الميرى طويلة» فهي أنا
قد جئت بجيش من العساكر السود والباشبوزق ؛ وجاء قبلي جيش آخر ، والمدد آت
في الطريق من كردوفان وسنار وبربرومصر . فاذا تماديت في المعصيان ، فانهم يجتمعون
عليكم ويقتلونكم شر قتلة . فاقبلوا النصيح وسلموا أمركم الي ، وأنا أدبركم بحكمتي
ومروءتي » .

ومع أن آدم بك كان عربي الجنس ، أبوه محمد ضو البيت شيخ عربان دار حامد
بكردوفان ، إلا أنه كان شديد السمرة جدنا ، وطارفا بأخلاق السود ، حتى كان يظن
أنه منهم . فاستأنس ضباط العصاة به واطمأنوا لكلامه ، خصوصا لأنه خاطبهم
كأب ، فامتلأوا أمره ، ونخرجوا من الثكنة يجنودهم الى المكان الذي عينه لهم
خارج السور .

وبعد وصول آدم بك بأربعة أيام حضر الصاري ششمه عبدالله باشا من انخرطوم
وبربرومعه ثلاثة ارادى من الباشبوزق ، وعسكر خارج السور . فعقد اللواء حسن باشا
مجلسا في ديوان المديرية مع عبدالله باشا هذا والمدير وادم بك وسائر الضباط والساجق ،
للنظر في شأن العصاة . فقرأ بهم على تجريدهم من السلاح . ووكلا تنفيذ قرارهم
لآدم بك . فنفذهم ؛ وسلمه العصاة سلاحهم عن رضى . ثم عقد الضباط مجلسا آخر ،
للنظر فيما يفعلونه بعد . فكان رأى الأكثرية على قتلهم . فانكر آدم بك هذا الرأى ،
وقال : «إني خلقت لهم بشرى أنه لا يقع عليهم حكم إلا إذا صلبت أفندينا عليه ،
وعلى هذا سلموني سلاحهم . فالآن نرفع الأمر الى أفندينا ، والذي يأمر به نفعله » .

فأخذوا المجلس برأيه ؛ ولكنه أقر على شد وثاقهم الى أن يأتي الرد بشأنهم من مصر .
فأصروا حصار الباشبوزق : فركبوا خيولهم ، واحتاطوا بهم من كل جانب ، وأخذوا
حبالا من المخازن ، وشرعوا في تقييدهم ، وإدخالهم في الشكنة ، جماعة بعد جماعة .
وانهم كذلك ، واذا بلوكباشي من الباشبوزق اختطف بنتا من يد شوايش من
الآلاي لينمكن من تهيبه ؛ فبكت البنت ؛ فسأله أبوها أن يتركها وشأنها ؛ فشتمه
البلوكباشي ورفضه برجله — آه من تصف أولئك الباشبوزق ! — فأخرج الأسود
سكيتا من كده ، وطقن البلوكباشي قنقله ، وهاج الأسود كلهم . فأمر عبد الله باشا
الباشبوزق فأطلقوا الرصاص عليهم ؛ فقتلوا أكثرهم ، وهم لا يستطيعون عن أنفسهم
دفاعا ، وقبضوا على الباقيين قبض اليد ، وزجروهم في السجن .

ثم لم يكن إلا القليل حتى حضر جعفر باشا مظهر وكيل الحكمدارية بمجندة وحقق
أسباب الثورة . وكان صاغ يقال له محمد أفندي أبوخطك قد كشف عن حظه في الرمل ؛
ف قيل له انه إذا بقي مع المدير مات شقا . فانضم الى العصاة ؛ وذلك قبل مجي آدم بك
من الخرطوم بيومين . فأمر جعفر باشا بشقه ، فشنق — وهكذا قضى عليه جهله
وتصديقه بكلام المنجمين ! — ثم شق بصد يوزباشي اسمه بشير أغا السوداني ؛
وكان قد اتحد مع العصاة بعد رجوعهم من الميت كذاب . أما المتمردون الآخرون
الذين ساءوا من القتل في حادثة البلوكباشي فان جعفر باشا جعلهم ثلاث فئات : لجملة
الذين بدأوا بالثورة مع خطاب أفندي ثم عصوا في الميت كذاب فئة أولى ؛ والذين عصوا
بعد رجوع الفئة الأولى من الميت كذاب فئة ثانية ؛ والذين كانوا متغييبين في الجبهات
خارج البندر أو الذين كانوا فيه ولم يظهروا العصيان فئة ثالثة . فحكم على رجال
الفئة الأولى بالإعدام . فأرهبهم وصفوهم على خندق حفروه لهم في سفح جبل مكواه

وضربوهم بالرصاص؛ فسقطوا فى الخندق، ثم ردموا الخندق . فكان من الردم تل ظاهر . وحكم على رجال الفئة الثانية بالحبس المؤبد مع الأشغال الشاقة . فاستخدموهم أولا فى بناء المنازل التى نخبوها . وأما رجال الفئة الثالثة فنظم منهم ثلاثة بلوكات، وأبقاهم فى المديرية .

وأما المدير، ابراهيم بك أدهم ، فكان قد توفى قبل وصول جعفر باشا الى كسلا بأيام قليلة ، وكانت وفاته بشفة ، حتى قيل إنه شرب سما ليخلص من الالهانة والعقاب . وتوفى بعده عبد الله باشا الصبارى ششمه؛ ثم عثمان بك الذى خلف خطاب أفندى على قومندانى المتمردين؛ وكان اللواء حسن باشا قد أصيب بإسهال قبل وصول جعفر باشا الى كسلا؛ فتوفى بعد وصوله بأيام قليلة ! وهكذا انتهت ثورة الجند السود فى كسلا، بعد أن جرت الخراب على أهلها ، وضاع فيها الكثير من النفوس والأموال . ولم تكف بهذا، بل جرت وراءها ذبلا، أى حمى وبائية نجمت عن فساد الهواء لكثرة القتلى . فمات بها خلق كثير^(١) .

وطاد جعفر باشا مظهر بعد ذلك الى الخرطوم ، وذهب آدم بك الى مصر طوعا للأمر . فأنعم عليه (اسماعيل) برتبة اللواء والنيشان المجيدى الثانى . ولما كان جعفر باشا صادق قد أصيب بمرض، وقفل عائدا الى مصر، سعى الخديو جعفر باشا مظهر حاكما عاما للسودان مكانه ، مكافأة له على إخلاصه فى خدمته (ه مارس سنة ١٨٦٦) . فجمع جعفر باشا العساكر السودانية من التاكة وواد مدنى وكردوفان وغيرها وأرسلهم الى مصر، وأتى بعساكر مصرية عوضا عنهم .

(١) أنظر : "تاريخ السودان" لشمس بك شقير .

وكان (اسماعيل) — مذهباً الى الميدان الجنوبي نظريته الثاقبة التي ذكرناها، ووطن عزيمه على جعله مجال جهوده — قد رأى في الحال : (أولاً) أن إبقاء أعلام الدولة العثمانية خافضة على جانب لا يستهان به من سواحل بحر القلزم قد يكون من أكبر العقبات في سبيل تحقيق مراميه، وقد يجر الى مشاكل مع تلك الدولة في غير الوقت المناسب، ويحسن بمصر اجتنابها بالكلية .

فأقبل يبدل المرغبات المسالية تقريباً في التنازل له عن ممتلكاتها هناك ، مؤكداً لها في الوقت عينه أن تنازلها له عنها — وهو التاج المخلص لها — لن يخرجها في الحقيقة عن حوزتها، ويكون أقرب الى «معمورية» تلك الممتلكات حينها، بسبب قربها من مصر، وبعد تركيا عنها، وهي «المعمورية» التي تهم الباب العالي فوق كل شيء، كتناكيله، حتى تمكن في نهاية الأمر من حل الاستانة على إصدار فرمان في شهر مايو سنة ١٨٦٥ تنازل السلطان بموجبه ، له ، عن سواكن ومصوع وتوابعهما ، مقابل سبعة آلاف ونعمائة كيس ، أى سبعة وثلاثين ألفاً ونعمائة جنيه مصري ، يدفعها سنوياً الى صندوق ولاية جدة، لتعمير الطريق الموصل الى مسجد الله الحرام ، والقيام بشؤون بيت الله . ومع ان ذلك فرمان قضى بأن التنازل للخبير دون ذريته وخلفائه ، فان (اسماعيل) لم يأس من جعله وراثياً في المستقبل ^(١) .

تنازل تركيا
لمصر من سواكن
مصوع وتوابعهما

ورأى (ثانياً) أنه، سواء أنجح في نزع أعلام الدولة العثمانية عن شواطئ القلزم وإحلال أعلامه المصرية محلها بطريقة سلمية ، أم لم ينجح ، لا بد له من إصلاح جنديته وبحريته إصلاحاً كلياً يجعلهما كفؤين لمقاومة الطوائف . ولم تكن ثورة السود في كسلا، التي رويت أخبارها، واضطراب الأحوال في السودان، الاضطراب

الإقبال على
إصلاح الجندية
والبحرية

(١) أنظر هذا فرمان في «مجموعة فرمانات» قهريب جلد .

البادية مظاهره عيانا في حادثة الملك ناصر، وفي حرب "العقال" السابق ذكرهما، وفي حوادث أخرى كثيرة سنأتى على بيانها في حينه، إلا ليزيداه يقينا في وجوب إجراء ذلك الإصلاح، وثباتا على السير في سبيله.

تاريخ وجيز
للتجند المصري
البحث

وكان التجند بمصر، لغاية ما اختمرت فكرته في دماغ (محمد علي)، آفة مجهولة. وانما ندوه "آفة"، لا لأنه "آفة" في الحقيقة؛ فانا، وإن كنا بمن يكرهون الجند القائم، ويعدونه ضربة على حياة البلاد الاقتصادية — وطالما كان في الواقع ضربة على الزراعة، لا سيما في أيامه الأولى، ولغاية أواخر القرن الماضي — وكما بمن يعتبرونه داعيا الى تيقظ نيران الأطماع في قلوب رؤساء الأمم، بل في قلوب الامم حينها، وحاملا لها على إشهار الحروب وشن الغارات على من هودونها بأسا وقوة، كما دلت الحرب الأخيرة عليه، إلا أننا لا نفعل صما في نظام الجندية من مزايا ومنافع مادية وأدبية، لا سيما في البلاد المتعددة الأجناس واللل والنحل. فانه لو لم يفهم عنه في مثل هذه البلاد من الفوائد سوى إيجاد رباط أخوة بين أفراد تلك الأجناس والنحل واللل، لكفى؛ فكيف وهو مدرسة تمارين رياضية مقوية للأجسام، وتمارين معنوية مدربة للأرواح، ومغذية لها بالآباء فضائل فردية: كالهمة والنشاط والترتيب؛ واجتماعية: كتضحية الأنانية واللمروية واحترام القوانين والولاء للوطن وحبه، وهلم جرا. ولكنا دعونا "آفة"، لأن العقلية المصرية كانت تعده كذلك في أول نشأة نظامه، ولا تزال في ذات عصرنا هذا تعتبره كذلك الى حدها.

وربما التمس لها صدر في السابق، ولو أنه لا مندر لها الآن. فان طرق التجند ومنهته في بادئ أمره كان من شأنها إظهاره في مظهر الشئ الكريه جدا امام أمين الفلاحين. فان (محمد علي) حاول أولا إيجاد جند من السود. فأخذ يبت البعثات

العسكرية في السودان لاقتصاصهم والإتيان بهم الى أسوان حيث أقام الكولونيل سيف، المعروف فيما بعد باسم "سليمان باشا الفرنساوى"، في انتظارهم، ليدّر بهم ويعلمهم، ويكون منهم جيشا نظاميا مؤلفا على الطريقة الغربية البونابرتية . ولكنه لم يفلح ، لأن معظم أولئك السود كانوا يملكون أولا فأولا : إما بسبب المشاق التي كانوا يتحملونها أثناء الحجى بهم من بلادهم وسوء تأثيرها على صحتهم ؛ وإما بسبب عدم اعتيادهم طقس مصر، وتغير المناخ عليهم .

فحاول (محمد على) ، إذا ، تكوين جيش نظامى من مماليكه الخاصة وأتباعه المخلصين له . ولكنه لم يفلح أيضا لداعى خدمهم على معلمهم الفرنساوى ونفوذهم من التعلم على يديه نفورا ذهب بأحدهم الى محاولة القتل به . فان سيف كان يوما يعلمهم الرماية بالبندق ؛ لما كان من ذلك الواحد إلا أنه صوّب بندقيته نحوه وأطلقها عليه . ففرت الرصاصة بالقرب من جبهته ودعبت بجزء من قبعته ، وهو واقف لا يبدى حراكا ، مع علمه أنه مرمى بندقية ذلك المملوك ، وبالرغم من أن عينه كانت في عينه . ولكنه ، بعد أن أظهر للجميع شجاعته وعدم ميلاته بالموت على تلك الكيفية ، وثب على المملوك واعتصب بندقيته منه بعنف ووقف مكانه في الصف وصوبها الى المرمى وأطلقها ؛ فأصابته في وسطه . فرد حيثئذ البندقية الى الرجل وقال له بانفعال : «هكذا تكون الرماية يا حمار ! فتعلم»^(١) .

فطرب المماليك لشجاعة الفرنساوى الجسور ؛ لأن الشجاع يطربه عمل الشجاعة حتى لو بدا من خصمه ؛ وباتوا أكثر اعتيادا له . فتسنى لسيف جعل صف ضباط وضبباط مهرة منهم . أخيرا تحول (محمد على) الى فكرة إنشاء الجيش المرغوب فيه

(١) أنظر : "مصر الحديثة" لموسيل في كتابه الممنون "مصر" في ضمن مجموعة الانبيغ .

من أبناء مصر أنفسهم ، بالرغم من أن المحيطين به أنكروا على المصريين استعدادهم العسكري ، ورموهم بالجبن وخور العزائم .

ولكنه ، لعلمه أن المصريين يكرهون الابتعاد عن أهلهم ، والتغرب عن أوطانهم ، ويكرهون بالتالي الجندية التي تضطربهم الى ذلك ، أقبل يجمعهم ويجندهم بالقوة والعسف ، وأخذ يخطفهم ، زمرا زمرا ، من قراهم ونواحيهم ، ويرسلهم ، أفواجا أفواجا ، الى الصعيد حيث كان سيف — وقد اعتنق الدين الاسلامي ، لإزالة أكبر فارق بينه وبين جنوده ، وأصبح "سليمان بك" — يعلمهم ويلتزمهم . وما زال (محمد علي) مقيما على طريقة تجنيده هذه حتى تكون لديه ذلك الجيش الزاهر ، الذي مكنته (أولا) من الاستغناء عن جنته غير النظامي ، والدائم التمرد من الألبانيين والمكدونيين والأتراك والدالاتية والباشبوزق الآخرين ، ومكنته (ثانيا) من الفوز على جميع أعدائه ، وإذلال سلطان تركيا نفسه ^(١) .

غير أن الفلاحين المصريين في تلك الأيام حينما رأوا أن المجندين ، أيا كانوا ، لا يعودون أبدا الى أوطانهم ، ويموتون حتما في دار الغربة ، سواء أكان في المورة أو في ربوع سوريا والأناضول ، ازدادوا كراهة للجندية ورغبة في الفرار من وجهها . وإذا صلتهم الأيام أن بعض العاهات الطبيعية تكون سببا في عدم تجنيد المصايين بها ، أقدموا على اقتلاع أعينهم اليمنى أو بتر إصبعهم اليمنى أو مساباتها كذلك لكي ينجوا من التجنيد . ومن لم يجد منهم شجاعة في نفسه للإقدام على أحد هذين العملين كان يفتر من بلده ، ويذهب هائما على وجهه الى أن يقضى الله أمرا كان مفعولا .

(١) راجع : "تاريخ محمد علي" لمصطفى وهامون وموديه بفهم .

فاضطر (محمد علي) : (أولاً) الى تجنيد ذات العود ومقطوعي السبابات أو الأباهم في آلاى خاص بهم؛ و (ثانياً) الى تعقب أثر الفارين وادراكهم ، ولو اعتصموا بأصاق الكهوف والصعاري أو التجاؤا الى عبد الله باشا ، وإلى ولاية حكا — وهذا هو السبب في أن الحرب نشبت فيما بعد بينهما . لأن عبد الله باشا أبى إرجاع المماربين المصريين الى حكومتهم ، بالرغم من إلحاح (محمد علي) الكثير . فلما بلغت روح المكذوفى منه الحلقوم ، بعث يقول له : «إني سأق لأخذهم بنفسى ، وسأرجع بهم وبواحد زيادة عليهم» . وإنما قصد بذلك الواحد عبد الله باشا عينه . وفى الحال سير جيشه الى سوريا ، وكان من أمر حروبه هناك ، وبره بتهديده ، ما كان^(١) !

وبما أن أمر تقديم الأتغار للجندية كان متوطاً بمشايخ البلدان ، وكانوا هم المسؤولين عن السدد المطلوب منهم ، فحقت ولا حرج عن المظالم والمغارم التى كان التجنيد يسببها في عموم أنحاء البلاد^(٢) .

على أن (محمد علي) بعد فراغه من حروبه ، وعقب فرمان سنة ١٨٤١ المحظر عليه زيادة عدد جنوده على ١٨ ألفاً ، مريح معظم مابقى من جيوشه ، ولم يعد يلتفت كالسابق الى تعزيز جنديته ، لا سيما أن الكبركان قد أتاخ عليه بكلكله ، وقعد بكثير من همته الشفاء .

وكان رأى (حباس) خليفته في التجنيد غير رأيه ، لميل قلبه الى الأرناؤوط والأحرار ، ورغبته فيهم دون العنصر المصرى ، فأقبل يزيد عدد أولئك الأجانب ، ويحلهم من الثكنات العسكرية محل الجنود المصريين ، ويسلحهم بالمسدسات

(١) أنظر : "تاريخ محمد علي" لـ"النجدين دحامون وموديه وغيرهم" ، وانظر : "مرسيل" .

(٢) انظر الفصل المتنون : (الخطة العسكرية) في "مصر المعاصرة" لـ"مريشو" .

الأمريكية بدل البنادق، حتى أربى عددهم لديه على ثمانية آلاف . وكان جل قصده أن يتكوّن لديه منهم العسك المميين للجيش المصري برتبة . ولكنه، عقب نشوب الحرب بين روسيا والدولة العلية في سنة ١٨٥٤ — وهي المعروفة بحرب القرم — واضطراره الى انجاد تركيا بالمدد المصري المطلوب منها ، اضطر الى تجنيد جنود مصريين . فبالغ في ذلك، حتى قال بعض المؤرخين، ومنهم إدون دى ليون، أن عدد جيشه، ما بين جند نظامى وباشبوزق وضيهم، أربى، في وقت من الأوقات، على مائة ألف . ولكن تلك الجنود لم يكن معتنى بأمر طعامهم؛ ولا كانت الوقايات الصحية متوفرة حولهم؛ وكلا الأمرين زاد في نفور الناس من الجندي^(١) .

فلما آل الأمر الى (سعيد) — وكان مغرما بالسكرية غرام الملك « الصول » البروسيانى بجيشه المهنم — بالغ أولا في الاعتناء بأمر طعام الجند وحفظ صحتهم . فحسن ماكلهم وقوعها؛ ونظم المستشفيات العسكرية تنظيما أصبحت معه الإقامة فيها طيبة، والمعالجة متقنة، والشفاء ميسورا؛ ثم حسن الملابس أيضا — ولو أنه لم يكن رديئا في عهد سلفه — وتفنن فيه تفننا عجيبا، متخذًا لتقنته نبراسا تنوع الأزياء في الجنديّة الفرنسيّة . وبعد أن أوجد هذه المحييات، ألغى أمر الاقتراع، وجعل التجنيد عاما وواجبا على كل شاب يبلغ السادسة عشرة من عمره بدون استثناء، على أن تكون الخدمة العسكرية سنة واحدة لاغير . وليكلا يكون لمشايخ البسلاد سهيل الى الجور والتعسف، نزع منهم مسؤولية التجنيد، وأوجد جدولا عاما للواليد في عموم أنحاء القطر، لتكون الدعوة الى العسكرية في حينها أمرا

(١) أنظر: «مصر المعاصرة» لمريش، ص ٢٣ و ٢٤؛ وأنظر: «مصر الخديوية» لادون دى ليون

يتم من تلقاء ذاته . فضجت البلاد في بادئ الأمر وتململت ، لظنها أن هذه إساءة جديدة تصاب بها . ولكنها انتهت الى الطاعة والامتثال ، بل الى الارتياح ، حينما رأت التجديد يعمل بانتظام ، وبدون مظالم أو محاباة ؛ ورأت أن (سعيدا) ، إن احتمل بنفسه متفككه ثورة النسوة عليه بسبب قراره ، لم يسمح لأى كان من أحيان البلاد وسراتها بالفرار من نفاذ ذلك القرار في أولاده وذويه . وأظهر من الشدة والصرامة في معاملة المخالفين ما ذهب بالرغبة في المخالفة من صدور الجميع^(١) .

غير أنه لم يكن في الاستطاعة في بادئ الأمر استخدام جدول المواليذ والاعتماد عليه إلا بمساعدة مشايخ البلدان أنفسهم . فلشعور هؤلاء بأن الفرصة آخذة بالتملص من أيديهم ، انكبوا على اغتنامها والانتفاع منها جهد طاقتهم ، لاسيما أن رؤسائهم الأشد بهم التصاقا متأثرون بشعورهم ذاته ، وراغبون أشد الرغبة في أن يصيبوا نصيب الأسد في اقسام أسلاب الفلاحين البائسين .

فأدى ذلك ، مع تقلب أهواء (سعيد) القلب المشهور عنه ، لاسيما في أواخر أيامه ، وتشتت قوى ذهنه عن دائرة الاهتمام بأى أمر كان يشرع فيه ، الى هبوط عدد جنديته الى ٧٥٠٠ عسكري ، وصيرورتها جنديّة مظهر أكثر منها جنديّة عمل .

ولا أدل على تقلب هوى (سعيد) وتشتت قوى ذهنه من واقعة قضيا على ابن أحد الرجال الأكثر التصاقا به لأنه كان مربى (طوسون) ابنه ، قال : « كان (سعيد) ذات يوم بمصر . فأرسل الى أبى وهو بالاسكندرية يستدعيه اليه مع ابنه الأمير (طوسون) ليكونا بجمعيته . فقام أبى مع الأمير الصبى ، وتوجه الى مصر ، وصعد الى

نادرة اسعيد

(١) أنظر : "مصر الجامعة" لمريثون ص ٢٤ الى ٢٨

القلعة، وأبلغ سمو الوالي أنه صدمع بأمره، وأصبح تحت تصرفه . فلم يجبه (سعيد) بشئ، ولم يستدعه، ولا استدعى (طوسون) . ثم طاد هو نفسه بعد ثلاثة أيام الى الاسكندرية دون أن يرى ابنه أو يأمر أبي بشئ . فاحتار والدى فيما يصنع، وبعد أن بقى في القلعة مدة أيام في انتظار عودة سمو الوالي، ورأى أن الانتظار لا يجرى نفعا، رجع هو أيضا الى الاسكندرية بالصبي الأمير، وعاد الى ما كان عليه . ولم يدر أحد ماذا كان سبب استدعائهما الى مصر»^(١) .

فأعاد (اسماعيل) الجندية الى عددها ونظامها في أيام (ابراهيم) الهمام أبيه ورأى أن يقتدى بجمده في إنشاء مدارس خاصة بها وولى أنواعها . فأسس في العباسية مدرسة للبيادة أقام فيها خمسمائة طالب، ومدرسة للخيالة أقام فيها مائة طالب، ومدرسة للدفعية أقام فيها مائة طالب أيضا، ومدرسة هندسة عسكرية جعل فيها أربعين طالبا . وعهد بإدارة هذه المدارس الى الماچور سليمان بك، وكان قد تخرج من مدارس باريس ومتر العسكرية . وأنشأ مدرسة لأولاد رجال كل فرقة من فرق جيشه، يتعلمون فيها من سن ست الى سن تسع عشرة ما يحسن أن يتعلمه أمثالهم . ولم يكتف بذلك، بل أسس مدرسة لكل أوطلة من أوطله لتعليم رجالها القراءة والكتابة . وأنشأ في القلعة مدرسة كبيرة للصف ضابط أقام فيها نيفا وخمسمائة متعلم، وذلك زيادة على المدرسة التي أنشأها في القلعة لأولاد حرسها وأتمها ثمانمائة منهم .

(١) رواها الى حضرة صديق القاضل عبد الحليم بك عارف نجل المرحوم حسين باشا عارف المعروف باللالا بالاسكندرية .

(٢) أهم مرجع نفا يأتي عن إصلاح الجندية كتاب "مصر المسئلة والهيئة المسيحية" لداي . (الفصل العاشر، والفصل الحادى عشر) .

وما فتئ يزيد عدد جنوده ، بالتدريج ، بين مصريين وسود ، حتى استكمل منهم ثمانية عشر آلايا بياده ؛ منها آلايان سودانيان ، في كل آلاي ثلاثة طواير ، وأربعة طواير بندقين موزعة لي الآلايات ؛ وأربعة آلايات مسلحة بالرمح والفرايين ، في كل آلاي ستة كراديس ؛ وأربعة آلايات مدفعية ، في كل آلاي ست بطاريات ؛ بطاريان راكبتان ، وأربع بطاريات بيادة ؛ وثلاثة آلايات حاميات مدفعية ؛ وثلاثة طواير عمال عسكريين . فبلغت قوة الجيش العامل المتدرب — اذا جمعت — ستين ألفا ؛ وبلغ الاحتياطي ثلاثين ألفا ؛ وضم النظامي ستين ألفا ؛ وسلحت البيادة ببنادق ريمجتون ، بعد بنادق شاشبو ، وحفظ منها ما أناف على ٢٠٠ ألف بندقية احتياطيا . أما المدفعية فسلحت بمائة مدفع من مدافع كروپ ، ونمسين مدفعا خفيفا من معامل أرمسترونج ؛ وسلحت الحاميات بمدافع وهرنر ف بوصة ٨ ، ١٠ ، و ٣٠٠ مدفع خفيف . وأنشئت بالقرب من مصر معامل للبارود والخرطوش . فبلغ من كثرة الذخيرة المصنوعة فيها والمستوردة من الخارج أن (اسماعيل) أرسل جانبها منها إلى الأستانة ، هربا منه ومكرمة .

وجعلت مهمة الجيش في بادئ الأمر ، زيادة على المحافظة على الأمن العام ، حفظ الحدود من إغارات العربان والحشاش عليها ؛ ثم استعملوه في الفتوحات والاستكشافات والحروب ، التي سيأتي بيانها .

رأى أيضا أن يقتدى بمجده العظيم في الاستعانة بضباط غربيين على تدريب جنوده التدريب العسكري المطلوب . ولكنه — لكيلا تتخذ الدول الأوروبية من ضباطهم الذين قد يتدربون تلك المهمة وجها لإيجاد نفوذ لمن على البلاد ، أو تنشأ منافسات بينهم اذا فضلت في الطلب إحداهم على الأخرى — عهد بتلك

المهمة السامية الى ضباط أمريكيين من الذين اشتهروا في الحرب الأهلية . فوقع اختياره في الأول على ضابط يقال له « مط » كان قد حضر الى القطر لأشغال خاصة به ؛ فالتفتدع (اسماعيل) فيه وظنه كفاً للمهمة ؛ فكلفه بإحضار ضباط بمعرفته ليقوموا معه بها ؛ ولكنه ما لبث أن تحقق قلة جدارته . فصرفه وأحضر الجنرال ستون مكانه .

الأمريكان
في الجيش

بفناء هذا بالجنرال لوريج ، والكزنيل داي ، والميجر ليج ، والكزنل جريفر ، والضباط كلستن ، وريد ، وبراوت ، والكزنلين پردى وميش ، والميجر دينيش وغيرهم ، وبزمرة مختارة من أفاضل الرجال ، منهم الميكانيكيون والمهندسون الحربيون والجيولوجيون كنتشل ، والجغرافيون : كلوكت ، وفيلد ، وغيرهما . وانكب الجميع على عملهم بهمة شماء وقلوب مخلصمة . وكان نظام الجيش وتدريبه وتعليمه على الطريقة الفرنسية في بادئ الأمر . ولكن بعد انكسار فرنسا في سنة ٧٠ وظهر تفوق التعليم الألماني ، أحل هذا محل ذاك ؛ وأخذ الاعتناء بالمدفعية يزيد على الاعتناء بغيرها ؛ فأصبح ضباطها أكفاً من ضباط القيادة والخيالة ، ولو أنهم جميعاً كانوا بيضا من المصريين والأتراك والشراكسة ، حتى ضباط الأورط السودانية .

تفوق المصريين
على الشراكسة
والأتراك

على أن المصريين الصميمين كانوا أيضاً أكفاً من الشراكسة والأتراك ؛ وذلك لأن هؤلاء - وجميعهم من أولاد البكوات والباشوات ، الشاغلين مناصب الحكومة الرفيعة ، وأصحاب السرايات الفخمة ، الفاضلة بالجواري والمراري والعبيد - كانوا أولاد بيئة أصلية غير مألوفة لجعلهم جنوداً ذوي طباع عسكرية صحيحة لأن أول خطواتهم في الحياة كانت داخل دور الحريم . ولم يشبوا ويترعرعوا ، لم يكونوا

يقدّمون ولا يجبرون على الإقدام على أى تمرين عضلى . فما كان عند بعضهم من قوة فى العضلات إنما كان هبة محضة من لدن الطبيعة . وبما أن معظمهم ، بحكم بيئتهم ، كانوا شديدي الميل الى الباء ، فإن ذات الأقوياء منهم كانوا لا يلبثون بعد حين حتى ينزلوا ويضعفوا .

نعم إن أهلهم كانوا يرسلونهم منذ تجاوزهم سن الصبوة الى المدارس الاحداثية ليكتسبوا فيها حدة سنوات متتالية ، ولكنهم ، بسبب الترف المحيط بهم ، وتدليل أهلهم لهم ، قلما كانوا يتنازون على أقرانهم من أولاد الفلاحين والحضرين المصريين بسوى المصروف الكبير والبلادة العظمى . فكانوا ينقلون والحالة هذه الى المدارس العسكرية عملا بمبدأ تحويل التلامذة البلداء اليها . فيتخرجون منها بعد ٤ أو ٥ سنوات ضباطا عجرفتهم وخيالاتهم كبيرتان ، على قدر رفعة مولدهم ونبل أحسابهم ، ومعلوماتهم قليلة ، وآدابهم لا تتأني الرفعة ولا عن بعد ، بخلاف أولاد الفلاحين والحضرين المصريين ، فانهم ، لشغف العيش الذى اعتادوه ، واعتاده أجدادهم قبلهم ، كانوا أقوياء البنية ، قنوعى المعيشة ، بعيدين ، بسبب ضيق ذات أيديهم ، عن مسببات الأسقام والضعف ، وكانوا يتنازون فى المدارس عادة على أقرانهم أولاد الأغنياء بالذكاء والنباهة والاجتهاد . ولكن ذلك لم يكن يجهلهم فعا ، لأن ذات الداخلين منهم المدارس العسكرية مباشرة كانوا ، بسبب مواهبهم هذه عينا ، يقعون فى دور التعليم سنة زيادة على أقرانهم البلداء . ثم يدخلون الجيش بعد تلك السنة الاضافية فى الوظيفة عينا المعطاة الى زملائهم البلداء قبل سنة . نعم ان الحكومة فى السنة الاضافية التى كانوا يكتسبونها فى المدارس أكثر من زملائهم البلداء كانت فى الأول تمنحهم المرتب المربوط لهؤلاء فى الجيش ، ولكنها قطعت عنه عنهم فيما بعد ، وميزت بذلك الأغنياء على المجتهدين المتقوين .

فأصبح أولئك ، لهذا ولعزائهم البلدية الأخرى ، يستفدون أنفسهم من طينة أرق من طينة زملائهم أولاد المصريين الصميين ؛ ولم يكن يرجى تقويم معوجهم ، وهم في وظائفهم :

(أولا) لأنه اذا سهل إصلاح ناقص يعرف أنه ناقص ، فن المتعذر كلية إصلاح ناقص يرى نفسه كاملا .

(ثانيا) لأن آمالهم في الترقى والتقدم لم تكن مبنية على رقيهم في المعارف والمعلومات ، وتقدمهم في معارج الكمال والكفاءة ، بل على حكايات وقصص ، تروى لهم عن أبطال وقائعها المدهشة أنهم مدينون بتقدمهم الى مجرد الحظ والسعد والمقدور . فكانت حياة آمالهم ، والحالة هذه ، مفسدة في الحقيقة لاجتهادهم وجهودهم .

فكانوا ، إذا ، يعاملون العساكر الموضوعين تحت إمرتهم معاملة السيد تخدم والعييد ، ويعاملون زملائهم المصريين معاملة يشتم منها رائحة الفطرية والاحتقار ، تحت كساء الأدب المتشاخ .

أما الصف ضباط فكانوا كلهم أو جلهم مصريين ، ويعاملون جنودهم كما يعامل الاخوان إخوانهم^(١) .

تأسيس مدرسة
أركان حرب

وأشار ستون باشا على (اسماعيل) ، غمله على تأسيس مدرسة أركان حرب ، أقام فيها عشرين طالبا .

وكانت هيئة أركان الحرب بعد انسحاب بلانا Planat باشا الفرنسي اسما على غير مسمى . وذلك لأن ميول الباشوات ، قواد فرق الجنود الأرفيين ، لم تكن تقبل

(١) أنظر : "مصر المسجلة والحديثة المسيحية" لفاي من ص ٦٣ الى ٦٦

أن يكون لوظائف تلك الهيئة العسكرية السامية من وجود فعل لاعتمادهم بأنه يجب أن يكونوا الكل في الكل، وإياهم أن يقاسمهم أحد سلطتهم .

فأراد ستون باشا أن يغير هذه الحالة، ويحصل الاتصال بين الجيش وهيئة أركان حربه متينا فعلا . فبدل في ذلك جهده، ولكنه لم يتمكن من بلوغ أربه، بالرغم من أن ثقة الخديوي به بلغت بسموه أنه لتقص وجهه ذات يوم في مصلحة التلغرافات هدد رجالها بوضعهم تحت إدارة الحربية، أى تحت إدارة ستون باشا^(١) .

فلم تستمر قيادة الجيش منفصلة عن رئاسة أركان الحرب فقط، بل إن قسم المهمات عينه، تحت رئاسة أفلاطون باشا، بقى منفصلا عنها، وما هو أدهى، بقى منفصلا عن قيادة الجيش ذاتها . فأدى الانفصالان إلى ضعف في نظام القوة العسكرية المصرية، ظهر جليا بنوع خاص في الحملة على الحبشة .

الاتصال
بين الجيش
وأركان الحرب

وليت الأمر اقتصر على مجرد الانفصال، ولكنه تعداه إلى قيام كراهة ونمو شعور امتحان في نفوس ضباط الجيش وقواده لضباط هيئة أركان الحرب، وذلك بسبب تبعية هؤلاء الضباط لرؤسائهم الغربيين الذين كان الشراكسة والأتراك يكرهونهم : (أولا) لكونهم أجانب جنسا ودينا، (ثانيا) لأنه لم يكن يمكن إجراء الإصلاح الذى جرى بأولئك الغربيين من أجله إلا إذا علت كلمتهم على كلمة العناصر الشرقية، وفاق نفوذهم على نفوذها .

الضوريين رجال
الهيئة

غير أن الجنرال ستون والزمرة التى أحضرها معه تمكنا، بالرغم من ذلك جميعه، من القيام بأعمال خطيرة في المضمار الذى استنصحا للعمل فيه، وفى مضمار الرحلات العلمية والاستكشافات الجغرافية والأبحاث الجيولوجية التى تألق بها ستا ملك (اسماعيل) .

(١) أنظر : "مصر المسجلة والخبئة المسيحية" ص ٧٠ وما يليها .

تميز الطوائف

أما في المضمار العسكري فإن جميع الطوائف القائمة على سواحل البحر الأبيض المتوسط من خليج السلوم الى المعجمي ومن المعجمي الى أبي قير ورشيد ودمياط، وطايتي الناضورة والديماس بالاسكندرية، رمت وحصلت؛ وأوجدت مطبعة وليتوغرافيا تامنان، كاملتا الأدوات في وزارة الحربية؛ ونشط تعليم الجنود والضباط تنشيطا عجيبا؛ فبرع المتعلمون على الأخص في الرسم الخطي والتوبوغرافى والخرطى براعة أدت بالجنرال (ستون) الى الاعتراف بأن استعداد المصرى في هذا الفن وفي الرياضيات على العموم يفوق متوسط الاستعداد الغربى؛ وأصبح معظم الضباط، لا سيما ضباط هيئة أركان الحرب، وضباط النشأة الجديدة، يتكلمون الانجليزية علاوة على الفرنسية. أما الجنود فعملوا الاشتغال في صنع ملابس وأحذية وخلافها لأنفسهم. ثم عدلت مدة الخدمة العسكرية فجعلت قصيرة، وتقرر تسريح نصف القوة بعد تمرينها، والاثنيان بغيرها مكانها، على الطريقة الروسية بعد واقعة بينا سنة ١٨٠٦، لى يكثر عدد المتميزين في البلاد، ويكونوا تحت طلب الحكومة اذا ما دعت الى حشدهم الطوائف. لهذا الغرض جعلت هيئات الجيش بحيث تسع ثمانين ألف عسكري يحشدون في ظرف شهرين.

على أنه لم يخيم عن هذا جميعه ولا عن التحسين المستمر الذى بات الخطوة المتبعة ولا عن الطريقة التى سير عليها في ترقية الضباط بالامتحان لإصلاح تام بمعنى الكلمة كله؛ لأن انفصال هيئة أركان الحرب عن الجيش انفصالا كليا حال دون تمكن الأمريكيين من تنظيم ذلك الجيش تنظيما صحيحا، ودون اتخاذ كتائب وفرق من الآليات طبقا للتبع في الجيوش الغربية. هذا ما كان من أمر إصلاح الهندية.

إصلاح البحرية

أما البحرية، فانها بعد كارثة ناقلين التي ذهبت بجارة (محمد علي) لم تعد الى مجدها القديمة أبدا . وبالرغم من أن الباشا العظيم أعاد على يدى سيريزى بك المهندس البحرى للفرنساوى الشهير جانباً كبيراً منها الى الوجود لشعوره بالاحتياج اليها فى حروبه مع الدولة العثمانية — والكل يعرف أن (ابراهيم) المهام توجه بحراً مع جميع أركان حربه الى يافا ليقاتل فيها جيشه الزاحف الى سوريا عن طريق العريش، وأن معظم المدفعية المصرية التي دكت أسوار عكا دكا قُلت على ظهور السفن الحربية وبالرغم من أن (محمد سعيد) تربى تربية بحرية، لتعلق فكر والده العظيم بأعادة بحريته الى أحسن مما كانت عليه أيام بهجتها وعزها القديمين بمامل اقتناعه بحقيقة قول تيمستكل، البطل اللاتفى القديم من أن «البرلمن ملك البحر» فان البحرية المصرية إما لأنها كانت بنت العجلة التي لم تدع مجالاً ووقفاً كافياً لجفاف الأخشاب المستعملة فى بنائها، فبانت تلك الأخشاب عرضة للتسوس بسهولة، بفعل المياه والرطوبة، وإما لأن معالم عمارات الدول المتمدينة جمعاء تغيرت بمامل البخار، مذحل فى الملاحة محل القلوع، دون أن تتغير معالمها هي، ما فتئت آخذة فى الانحطاط، وذاهبة الى البوار رويداً، رويداً، حتى كادت تنبت فى خبركان، فى أوامر أيام (سعيد) . ولولا أن هذا الوالى أنشأ أسطولاً بخارياً نيلياً ليكون دوماً تحت طابيه إذا ما احتاج الى نقل جنوده البرية طيه من جهة الى أخرى بسرعة فى البقاع التي لا سكة حديدية فيها، لصح القول أنه ترك البحرية المصرية خلفه أثراً بعد عين .

فتناول (اسماعيل) باهتمامه الفائق الأسطول الخشبى، غير المدرع، الخلف عن جده، وأقبل يصلح محتله ويحدث معقاته ويحسن معاملته حتى جعله سلاحاً يعتد به وعتة يهاب مفعولها .

ثم شرع ينشئ جوارى أخرى طبقا لمقتضيات الأيام . فعمر فرقاطتين — إحداهما "اللطيف" صاحبة حادثة الشحط في قناة السويس قبل افتتاحها ، والتي احترقت فيما بعد وهي في البحر على بعد ٦٠ ميلا من السويس — وكورفيتين وسلوپين وأربع مدفعيات ، وعشر بریديات ، وثلاثة يختات ، ومائة وخمسة عشر مركبا شاطئيا .

وأوصى ، كما سبق القول ، معامل طولون على بناء ثلاث فرقاطات مدرعة ، مقدمة لابتناء غيرها ، اذا آتت عن بنائها مسكوتا ؛ ولكنه ما رأى — بعد حادثته مع تركيا ، بسببها ، أن تهوية عمارته قد تدخله في مشاكل كان في غنى عنها ، لنفاذ مشاريعه وبلوغه مراميه ، وقد لا يجد تعضيدا من دول الغرب في حلها لمصلحته وطبقا لرغائبه — إلا وحول بحريته كلها من حرية الى تجارية . فضمها الى الباقي من الشركة "العزیزية" وأنشأ من كليهما البحرية الخديوية التي أخذت تسير مراكبها على البحرين الأبيض والأحمر ، وعلى النيل في فصل الشتاء . فأنشأت خدمة أسبوعية بين الاسكندرية والأستانة خصت بها عشرةا من سفنها ؛ وخدمة خمسة عشر يومية بين السويس وأقصى الممتلكات المصرية في شرق أفريقيا ، على المحيط الهندي ، خصت بها عشر سفن أخرى ؛ وخدمة ثالثة ، خمسة عشر يومية أيضا ، من شهر نوفمبر لغاية شهر مارس على النيل بين القاهرة وأسوان . وبسبب عدم وجود عدد كاف من المصريين الخبيرين في الفنون البحرية استخدم فيها عدد كبير من الأجانب . فكان معظم الرابن وكل رؤساء الدفة منهم ، كما أن جميع المهندسين كانوا من الانجليز .

فلما جعل (اسماعيل) إصلاح جنديته وبحريته في مأمّن من الطواريء ، وأوجد عنده الاختيار زمرة من الرجال الأفاضل الذين يركن اليهم في المهمات العلمية الشائقة ،

أقبل ينفذ أغراضه التوسيعية الرافعة ؛ ودخل بدم ثابتة في سبيل تحقيق الشطر الثالث من خطته .

احتلال فاشودة

ففى سنة ١٨٦٥ احتلت حساكره المصرية فاشودة، احتلالا رسميا، فسدت بذلك طريق النيل الأبيض في وجه أصحاب الزرائب في بحر الغزال وخط الاستواء .

وأصحاب الزرائب تجار — منهم كثيرون أوروبيون — كانوا يذهبون بعصابتهم مأجورة منهم الى بلاد (السود)، فيحضرون خنادق يضعون داخلها بضائعهم وأسلحتهم ورجلهم، ويحيطونها بزرائب من شوك، ثم يشرعون في جمع السن والريش، مقايضة بالخرز والحراب والأساور وغيرها من الأشياء المرغوب فيها في تلك الجهات، ويخزنون ما يجمعونه في زرائبهم، ويبقون على ذلك الى أن يلقوا فرصة في البلاد، فيهاجمون أهلها بنادقهم . فما يسمع السود صوتهما إلا ويفترون كالأنعام، مملوئين رعبا وخوفا . فيغتم التجار ويسبون ويعودون الى زرائبهم .

وكان التجار الأوروبيون قد باعوا زرائبهم الى وكلائهم العرب منذ سنة ١٨٦٠ فوضع جعفر باشا صادق، حاكم السودان السابق ذكره، الضرائب على الزرائب . ثم احتكرها من الحكومة السيد أحمد العقاد، شريك السيد موسى العقاد — وكلاهما من أشهر أصحابها — بخمسة آلاف جنيه في السنة، على أن لا يتجر بالرقيق ولا يفزو بلاد العبيد . ولكنه لم يرف بوعده وتمهده، وما زال رجاله يتجرون بالرقيق، ويفزون العبيد، حتى أصبحت بلاد خط الاستواء وبحر الغزال فوضى، وأهلها في غاية الضيق والشدة . فرأى (إسماعيل) أنه لا يمكن إصلاح الحال، وإبطال تجارة الرقيق، معا، إلا اذا ضم بلاد بحر الغزال وخط الاستواء الى أملاكه السودانية . فعول على ذلك وبادر الى تنفيذه .

«وانتدب في سنة ١٨٦٩ السير صموئيل بيكر باشا لتلك المهمة ؛ وكان قد ذهب الى السودان ، في أيام موسى باشا حمدي ، قاصدا اكتشاف منابع النيل الأبيض على نفقته الخاصة ، والقيام بمفرده بالعمل الخطير الذي كانت الجمعية الجغرافية الانجليزية قد أرسلت الرحاليتين سيك وجرانت سنة ١٨٥٨ لإتمامه عن طريق رنجبار ؛ فاكشف الرجلان بحيرة فكتوريا نياتزا في ٢٨ يولييه سنة ١٨٦٢ وسميها على اسم ملكتهما . أما بيكر ، فانه فضل الذهاب عن طريق الخرطوم ليستطرد الا اكتشاف من جندوكورو بالبر — حيث كانت وصلت في سنة ١٨٤١ آخر حملة أرسلها (محمد علي) للوقوف على منابع النيل — وذلك على رجاء أن يلتق بالرحاليتين المذكورين ، فيكون نجدة لهما ، ويشاركهما في نضار الاكتشاف . فخرج من الخرطوم في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٦٢ بمركبين كبيرين وفهية ، ومعه خمسة وأربعون رجلا مسلحون بالبنادق ، وخمسون من الخدم والبشارة ، وتسعة وعشرون من الجمال والخيول والحمار ، ومقدار كبير من الحبوب ، وبضعة صناديق من أساور النحاس والخرز الملون ، الرائجة هناك بدل العملة ؛ فوصل جندوكورو في ٢ فبراير سنة ١٨٦٣ وحط رحاله ، وأخذ يتأهب للسفر برا ، وإذا بالرحاليتين سيك وجرانت قد أقبلتا في ١٥ منه ؛ فأخبراهما باكتشاف بحيرة فكتوريا ، وأنه لا يزال أمامه بحيرة أخرى ليكتشفها ، أخبرهما الأهليون بها . وأعطياه خريطة سيرهما ، وجميع ما علماه عنها ، ثم استطردا السفر شمالا الى أوروبا ، وسار بيكر جنوبا في البر الشرقي بقصد اكتشاف تلك البحيرة . فأتى طيبا في ١٤ مارس سنة ١٨٦٤ بعد معاناة مشقات كبيرة وأخطار جمة ، لا سيما بسبب تجمد الرقيق المنتشرين في تلك البلاد ؛ وقد أتاها أولا من الجنوب ، ثم جال فيها بمراكب السود ، فأتى شمالها ، ودأى مصب النيل الآتي من بحيرة فكتوريا ، وخرج النيل الأبيض

مهمة السير بيكر

الذاهب شمالا ، وسماها إدوارد نياززا ، على اسم ولي عهد بريطانيا العظمى في ذلك الحين ، ثم عاد الى جندوكورو ، وسار منها بلهيبته ومركبته حتى وصل الخرطوم في ٣ مايو سنة ١٨٦٥ فاقام فيها الى ٣٠ يونيه ، وخرج منها في ذلك اليوم الى بربر ، فسواكن ، فبلاد الانجليز . فوصلها في أكتوبر سنة ١٨٦٥^(١) .

وقد رأينا كيف قام هذا بمأموريته ، وكانت بلاد خط الاستواء لا تزال مأجورة السيد أحمد العقاد في الخرطوم ، فالحق بيكر صهره وابن أخيه أبي السعود العقاد للنظر في مصالح تجارته . ولكن الرجلين لم يتفقا معا ، واضطرو بيكر الى رفع شكواه من أبي السعود الى المراجع العليا بمصر واتهامه إياه بمعاكسته والعمل في الخفاء على تقوية دعائم للنخاسة والاحجار بالريق . فأتى ذلك بالحكومة الى استدعاء أبي السعود الى القاهرة ومحاكمته^(٢) .

وقد رأينا أيضا أن (اسماعيل) ، بعد استعفاء بيكر باشا ، عين الكرنيل جوردون مكانه ، ووعدهنا بالتكلم عن أعمال هذا الرجل الطائر الصيت في هذا الباب .

«فالكرنيل جوردون ولد في مدينة ولويتش ببلاد الانجليز سنة ١٨٣٣ وانتظم في سلك العسكرية سنة ١٨٥٢ وكان ميالا بالطبع الى لقاء الأهوال والصبر على المكاره مما اتصل اليه بالإرث عن آبائه وأجداده المعروفين بالإسالة والبأس في الحروب السكوتلندية ، وحضر حصار سباستوبول سنة ١٨٥٥ فشهد له بالبرية والإقدام . وفي سنة ١٨٦٠ سافر الى الصين ، ودخل الجبلش ، فواقع عدة وقائع دلت على شجاعته

جوردون

(١) أنظر : "تاريخ السودان" لرحوم نعيم بك شفيق .

(٢) أنظر : "اسماعيل" ليكر باشا .

وتمام براعته في الفنون العسكرية؛ فنال من امبراطور الصين لقب "سارى عسكر" .
وفي سنة ١٨٦٥ عاد الى الجيش الانجليزى ، فرق فيه الى رتبة كرنيل^(١) .

ثم عين في لجنة الطونة ، فتمتدح نوبار باشا به في الأستانة ، وسأله عما اذا كان يعرف رجلا يريد أن يخلف السير صموئيل بيكر على رأس المهمة السودانية الممهودة بها اليه ؛
فقدم جوردون نفسه ، على أن تجيز له حكومته القبول . فخبرت الحكومة البريطانية في شأنه ؛ فأجازت له الخدمة تحت اللواء المصرى . فحضر الى القاهرة ، وما لبثت أخلاقه القويمة المستقيمة والحاذقة مما أن اكتسبت له احترام الجميع وإجلالهم ، وكراهة البعض . وكان (اسماعيل) يحله جلتا ويقول : «إني أشعر حينما أحادثه أنى أمام رجل حق ترغمنى رجوليته على احترامه^(٢)» .

فسار جوردون من مصر ، ومعه أبو السعود البادى ذكره الى الخرطوم ؛ فأخذ منها جنودا ، في جملتهم ابراهيم افندى فوزى — الذى صار فيما بعد ابراهيم باشا فوزى ، المشهور بمحادث أسرته عند الدراويش ، وبتاريخه الذى كتبه عن السودان المعاصر — وسار جنوبا ؛ وبعد وصوله جندوكورو بشهرين اكتشف ثلاث زرائب لتجار الرقيق على بحر الزراف ؛ فهدهدها ، وأهتق الأرقاء الذين وجدهم فيها . وما لبث أن وجد في أبى السعود ذات الروح الخائنة التى كانت قد اتضحت ليبيكر باشا ، فسجنه وأهانته ، ثم أقصاه عن حملته^(٣) .

«وفي ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٤ جاءه خمسة وعشرون رئيسا من رؤساء السود ، وقدموا له الطاعة ، وشكروه على مطاردته تجارة الرقيق في بلادهم . وفي الشهر التالى

(١) أنظر : "تاريخ السودان" للرحوم نسوم بك شقير .

(٢) أنظر : "خديويون وباشاوات" لموريل بل ص ٢٠

(٣) أنظر : "رسائل جوردون الى أخيه" .

ضبط يوسف بك، مدير فاشودة، زمرة من النخاسين ومعهم ١٦٠٠ رقيق و ١٩٠ رأس بقر أتوا بها من بحر الزراف .

ورأى جوردون أن هواء جنود كورو غير صحي؛ فنقل مركز حكومته إلى اللادو؛ وذلك في ٢١ فبراير سنة ١٨٧٤ وامتنت حكومته من ملئ نهر سوبات بالنيل الأبيض إلى بحيرة فكتوريا نياتزا؛ وأهم ما اشتغل به تأسيس قط عسكرية قوية على النيل لأجل حماية البلاد من تجار الرقيق، وحفظ النظام والأمن . فلم تنسه سنة ١٨٧٤ حتى كان قد أسس عشر قط على النيل الأبيض وجعل فيها ٦٤٠ من العساكر السودانية و ١٥٠ من العساكر المصرية و ٦٥٠ من الباشوزوق والدناقلة والجليين؛ ثم أسس قطعة في مروى على نيل فكتوريا، ونظم في جيشه حددا كبيرا من الأرقاء الذين حررهم من الزرائب .

وكان بيكر باشا قد أحضر بانترين، قطعا، من مصر يقصد بنائهما وتنشيط الملاحة في البحيرات؛ ولكن انقضت مدته ولم يتمكن من بنائهما . فلما تم لجوردون تأسيس النقط العسكرية، حمل قطع البانترين في البر إلى جنوب شلال الفولا، قرب الدفلاي، وبناهما هناك؛ وسمى الكبيرة منهما "الخدوي" والصغيرة "نيانزا"؛ فبقيتا بين الدفلاي وبحيرة ألبرت نياتزا إلى قيام الثورة المهدية^(١) .

ومن صحب جوردون إلى خط الاستواء أو انضموا إليه بعد ذهابه الكريل ليج - وهو من الضباط الأمريكان في الجيش المصري؛ وقد قال (اسماعيل) فيه : « لأنه عمل مع عسكريين في أيام قلائل لمصلحة مصر أكثر مما فعل السرموئيل بيكر بجيش

(١) انظر : "تاريخ السودان" لسوم بك شقير .

في أربع سنوات، وبنفقة بلغت مليوني ريال ونصف مليون^(١) - والدكتور أمين المعروف بأمين باشا، وجهسى، والكرنيل براوت الأمريكانى، وعبد العزيز بك ابن لبنان باشا الفرنساوى .

أما الدكتور أمين، فاسمه الأصلى إدوارد شليتر؛ وقد ولد في ٢٨ مارس سنة ١٨٤٠ أمين باشا في مدينة أولبين، من أعمال سيليزيا، بروسيا^(٢) وتلقى العلوم في فيينا وباريس، ونال شهادة دكتور في الطب؛ ثم دخل خدمة الدولة العلية في اسكودار، وبقي الى أن سمى جوردون حاكما على خط الاستواء، وكان الدكتور أمين يعرفه من الأستاذة، فذهب الى انحرطوم، واستأذنه في السفر اليه، فأذن له؛ وحال وصوله منحه لقب "بك" وعينه حاكما على اللادو .

وأما جهسى، فكان ضابطا إيطاليا، شديد المارضة قوى الارادة؛ ورافق الجيش الانجليزى الى حرب القرم بصفة مترجم؛ ثم انضم الى جوردون في خط الاستواء . واستعان جوردون بأولئك الضباط على درس البلاد وتمهيدها وضمها الى الأملاك المصرية . فعند وصوله الى جندوكورو، أرسل الكرنيل لتج الى كباريقا ملك يونيورو لكشف خبره . فوجد أن جميع المتشردين من تجار الزهيق قد اجتمعوا اليه، ووجده على عصيانه؛ فلم ير الوقت ولا الظروف مناسبة لقتاله؛ فتركه وشأنه، وذهب الى متاسى، ملك أوشنده، فإذا به لا يزال على ولائه . فعاد بالخبر الى جوردون . فأرسل جوردون أمين بك الى ذلك الملك للمحافظة على موثته؛ وأرسل جهسى الى بلاد بحر الفزال لكشف خبرها؛ ولما عاد أرسله بمركبين الى بحيرة ألبرت نيازما، لاستطلاع حالها،

(١) أنظر: "مصر المسجلة والمنبشة المسيحية" لدهى ص ٨٠ و ٨١

(٢) كتب قبل مهاجرة فرسانيل .

وحال القبائل المقيمة على سواحلها ، وذلك في مارس سنة ١٨٧٦ ؛ فطاف جيسى البحرية ، وقضى في طوافه تسعة أيام ؛ فوجد طولها ١٤٠ ميلا وعرضها ٥٠ ميلا ؛ ووجد القبائل القاطنة حولها معادية للحكومة .

أما عبد العزيز لينان بك ، فإنه قتل في ثورة أثارها السود على العساكر وهم ينقلون قطع البانترين المساز ذكرهما الى الدفلى ؛ فأخذ جوردون بثاره . وترى تفاصيل ذلك مبينة بشرح واف في الكتاب المعلنون "جوردون في السودان" - وهو مجموع رسائل وكتب بحث جوردون بها وهو في تلك الأصقاع السحيقة الى أخيه بالجلترا^(١) .

وبقي جوردون مجدا في تنظيم البلاد واصلاح شؤونها بلا مساعدة مصر الى سنة ١٨٧٦ ، فاستفى ، وطاد الى القاهرة ، ومنها الى بلاد الانجليز ، تاركا پراوت ، من أركان حربه ، ويكلا مكانه على خط الاستواء . ثم ذهب الكرنيل پراوت ؛ فتاب عنه أمين بك . فبقى الى أيام الثورة المهدية ، ثم انقطعت أخباره .

وكان حاكما على السودان في مدة ولاية جوردون على خط الاستواء اسماعيل باشا أيوب . فغرت في عهده حوادث جملة ذات بال ، أهمها فتح بحر الغزال وبلاد النمام وسلطنة دارفور وضمها الى أملاك الحكومة المصرية على يد الزير رحمت باشا .

والزير هذا ولد في جزيرة واوسى بالسودان ، من قبيلة الجمباب المقيمة على النيل الكبير بين جبل قرى وجبل الشيخ الطيب في ٨ يولييه سنة ١٨٣١ ؛ ودخل مكتبها في الخرطوم . فتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن ، وتفقه على مذهب الامام مالك . ولما بلغ الخامسة والعشرين من عمره تزوج بابنة عم له ، واشتغل بالتجارة ؛ ثم حدث

الزير رحمت باشا

(١) ومراقى ذكرناه باسم "رسائل جوردون الى أخيه" .

بعد سنتين أن ابن عم له يدعى محمد عبد القادر دخل في خدمة علي أبي عموري ، من أهالي نجع حمادي ، ومن التجار الكبار الذين كانوا يقهرون في جهات بحر الغزال ، وسافر معه خلسة ، فأخذت الزير الشفقة عليه لاعتقاده أن بلاد بحر الغزال كثيرة الأخطار بعيدة الشقة ، فلحقه بقصد إرجاعه ، فأدركه في رحلة ودشلي على النيل الأبيض ، مسيرة يوم من الخرطوم ، وأخذ يثبط عزيمته عن السفر . فأقسم ابن عمه أن لا يعود إلى الخرطوم قبل أن يتم سفرته ، فشق ذلك على الزير ، وأقسم له بالطلاق أنه إن لم يرجع عن سفره معه ، فلم يزل ابن عمه مصرا على السفر . فسافر الزير معه برا بقسمه ، ودخل صحبته في خدمة أبي عموري . فسار بهما الرجل من ودشلي في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٥٦ قاصدا بحر الغزال ، والزير يستعيز بالله من ذلك السفر ويتوقع منه الشر والأخطار . فجاء بأحسن ما كان يتقى ، وكان السبب في بلوغه مقاما لم يناله أحد في السودان قبله ، ولا ناله بعده سوى (محمد أحمد المهدي) «وعسى أن تذكروا شيئا وهو خير لكم» .

فما زال الرجل سائرا بهما حتى حط رحله في زريبة علي بن حامودي المعروفة باسم عاشور ، على اسم شيخ البلد ، حيث أقام الزير مساعدا مخدوما على تجارته بضعة أشهر ، ولحسن أهل تلك البلاد ما لبثوا أن هاجوا على التجار ، طمعا في أموالهم سنة ١٨٥٧ ، فجمعوا جموعهم من كل الجهات ، وهاجموا الزرائب ، قتلوا بعض التجار وسلبوا أموالهم ، وهاجموا كذلك زريبة أبا عموري . فقام الزير في رأس رجاله ، وأشعل النار في المهاجرين ، وهزمهم شر هزيمة ، بعد أن قتل منهم خلقا كثيرا .

فلما سمع التجار في تلك الجهات بانتصاره عليهم جاموه ، والتفوا حوله ، وأحبه أبو عموري إذ رأى أن سلامته كانت على يديه ، وجعل له قسما من أرباحه ، ولما

الملك تكة شرا، وخاف منه على مملكته، واستشار كهانه، فأقروا على قتله . فعلمت بذلك امرأته وابنيه، ابنة الملك، وأخبرته به سرا، ونصحته بالرحيل من بلاد أيها . فاهتم بالأمر وتزلف الى الملك تكة بالهدايا ، واستأذنه في السفر الى بلاد ملك يقال له دويه بنفسه أن فيما سنّ فيل بكثرة ، فأذن له ظاهرا ، وأوعز في السر الى جيشه أن يكتنوا له في الطريق ويقتلوه هو ورجاله . فما ابتعد قليلا عن بلاده إلا واعترضه جنوده الذين كانوا في الكمين . فأصلاهم نارا حامية لم يطيقوها . فانهزموا ودخل الزير بلاد الملك دويه، وكان عدوا للملك التمام . فلما علم بما جرى ، خرج لمقابلته في مسيرة أربع ساعات من ماصمته ، وأنزله في جواره على الرحب والسعة ، وبقي له خصا مربعا منيعا من الخشب ، وأمنه من الحبوب والمؤونة بما يكفي رجاله مدة طويلة .

فأرسل الملك تكة جيشا جرارا بقيادة عمه مغبوه الى بلاد الملك دويه، اهترت له البلاد في أبعد أعماقها ، واستولى الرعب على الملك وقومه ، ففروا هارين خلسة تحت جناح الظلام .

فلما رأى الزير منهم ذلك ، أخذ ينظر في أمر نجاته ، وإذا برسل من لدن الملك تكة وردوا عليه وقالوا له : « إن حرمة المصاهرة وسابق المودة تمنعان الملك من محاربتك ، ولكنه يرضب اليك أن تخرج من جميع بلاد الملك دويه التي أصبحت تحت سلطانه ، وتذهب الى حيث تشاء ولك الأمان » . فاجابهم الى ذلك ونخرج الى بلاد قولو ، وكان ملكها قد غدر بأخيه منصور وقتله ، فلم يشك بأن الزير قادم للأخذ بثأره ، فلم يسمح له بالبقاء وتهنئه ، وكان الفصل شتاء . فطلب الزير اليه أن يمهله الى أن ينقطع المطر ، فأبى . ففاجزه الحرب ، وجرى بينهما عدة وقائع

دموية اتهمت بقتل الملك وأخذ ابنه أسيرا ، وامتلاك الزير بلادهما ، وجميع البلاد المجاورة لها الى بحر العرب . فالتخذ عاصمة (بابه) التي سميت بعد ذلك « بديم الزير » مركزا له ، وصار فيها ملكا ، تتقاطر اليه الناس من كل الجهات للانتظام في خدمته . وكان أول ما سعى اليه فتح طريق التجارة بين بحر الغزال وكردوفان . فوافد في مارس سنة ١٨٦٦ رسلا جهديا الى مشايخ عربان الزريقات الواقعين في طريق التجار . بجاء ثمانون شبيخا منهم ، وعاهدوه على فتح الطريق ، وتأمين القوافل والتجار من مسلمين ومسيحيين . فجعل لهم مقابل ذلك جملا معلوما يتقاضونه من التجار . فكثرت زود الناس وراجت التجارة لقرب تلك الطريق وسهولتها . وفي سنة ١٨٦٩ قدم من الخرطوم رجل من متخلفي حجاج العرب يقال له الحاج محمد البلالى يقصد احتلال بحر الغزال ، ومعه سرية مؤلفة من ٢٠٠ من العساكر المنتظمة السودانية ، عليهم صباغ اسمه محمد منيب ، و ٤٠٠ من العساكر الباشبوزق ، طيهم سنجق يدعى كوشوك على ، و ٦٠٠ من الخطرية . فطاف بلاد بحر الغزال ، ودخل زرائبها ، وقرأ لأصحابها فرمان الحكومة بتسميته مديرا على بحر الغزال ، فمنهم من أطاع وسلم ، ومنهم من عصى فخارب أوفر .

ثم وجه حملته على الزير . فجمع الزير جيوشه ، ومن جلا اليه من أصحاب الزرائب المجاورة له . وكن للبلالى في خور على الطريق . فلما اقترب من الكمين أشعل النار في جيشه ، فقتله وقتل بعض عسكره وأسر الباقي . ولكنه أصيب في ذلك اليوم برصاصة في كراعته الأيمن ، ورجع محولا الى مركزه . فبعث بنهر ما كان الى جعفر مظهر باشا ، حاكم السودان إذ ذلك ، وانتشر خبر انتصاره على البلالى في أقاصى السودان ، فزادت شهرته وازداد نفوذه .

فلم يرق انتظام ملكه للسلطان تكة . فأرسل في أوائل سنة ١٨٧٢ عمه (مغبوه) بجيش جرار لمناصبته العدا . فأغار على مملكته ، وبعث يقول له إنه لا يسمح بتأسيس ملك في جواره ، فلما أن يعود تاجرا كما كان ، وإلا أطده بالقوة الى تجارتها . فوقع الحرب بينهما ودامت سنة كاملة ، جرت فيها عدة وقائع شديدة ، وفي آخرها قتل السلطان تكة وعمه مغبوه ، ودان للزير ثمانية من كبار ملوك النمام كانوا في حروب مستمرة بعضهم ضد بعض ، يصيد فيها بعضهم البعض صيد الطيور ، وجاءته الأقوام من مسافات بعيدة ، مقتامين الطاعة ، وطالين عمالا من قبله ، فأجابهم الى ذلك وكانت الرزيقات ، في أثناء حربه مع النمام ، قد نقضوا العهد وقطعوا الطرق وقتلوا بعض التجار . فلما انقضت الحرب أفخذ اليهم رسلا يسألهم عن سبب ذلك . فأجابوا بالشتم والسباب ، وأقسموا أن لا يدعوا مسافرا يمر اليه عن طريق بلادهم إلا قتلوه وسلبوه ماله .

وكان على دارفور إذ ذاك سلطان يقال له ابراهيم . فأرسل الزير اليه كتابا في يونيه سنة ١٨٧٣ أخبره بما أتاه الرزيقات من نكث العهد ، وقطع السابلة ، والتمس مساعدته عليهم . فلم يجبه السلطان على كتابه ، ولا انتهى الرزيقات عن التعدي . فساق الزير جيشه الى بلادهم ليحاربهم . فجمعوا لقتاله . فغرت بينه وبينهم عدة وقائع من ١٠ يولييه الى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٣ وكان النصر فيها كلها له ، وفي الأخيرة منها انهزم الرزيقات شر انهزام وقتل منهم خلق كثير ، وأصبحت بلاد "شكا" كلها في يده . وكان الرزيقات قد استخدموا فقيها من فقهاء التمايشة يقال له عبد الله محمد آدم تورشين ، ليقرأ لهم الأسماء في خلوته ، لعلها تقبض على سلاح الزير ، فلا تنطلق ناره في ساحة الحرب ، وتمهدوا له ببقرة من كل مراح .

عبد الله التمايشي

كيف يلعب هنا الفكر الى ما يرويه الرومان الكاثوليك عن سقوط السلاح من أيدي جنود نابليون الأول في حرب روسيا سنة ١٨١٢ انتقاما من الله لتعديده على البابا بيوس السابع !

فوقع (عبد الله) أسيرا في يد المتصرف في حلة السروج ، بين شك وداره . فأمر الزير بقتله . فقال له اثنا عشر طالبا كانوا بمعيته ، مهمتهم تنبيهه الى معوج يرويه في أحكامه : « إن الشرع لا يسمح بقتل أسير الحرب المسلم ، والسياسة تنكر قتل رجل يعتقد الناس صلاحه ، لأن قتله ينفر القبائل من القتال » . فامتنع الزير عن قتله ؛ ولكنه ندم فيما بعد على امتناعه ، لأن عبد الله ذاك عاش ليكون من أعظم البلايا على السودان . فانه أصبح عبد الله التعايشي ، خليفة المهدي المشهور ، ومباحب الفضائع والأهوال التي لا تزال الخيلة ترتعد لمجرد ذكرها .

ولما دخل الزير بلاد الرزيقات ، فرأى من مشايخ هؤلاء العربان ، وبلغا الى السلطان ابراهيم في الفاشر . فبعث اليه الزير بكتاب في ٨ سبتمبر سنة ١٨٧٣ يسأله تسليمهما اليه ، ويحذره من استماع أقوالهما لتلايق في حرب مع « الدولة المصرية ، ذات السطوة الغالبة ، والمدد غير المتقطع » .

سلطان دارفور
والزير

لما كان من السلطان ابراهيم — وكان قد حقد على الزير لدخوله بلاد الرزيقات التي هي جزء من أملاكه — إلا أنه ، بدلا من أن يجيبه على كتابه ، أرسل الى بعض مشايخ الرزيقات خطابا مشحونا شتما وسبابا له ، يقول فيه : « لا تظنوا أني أنرك البلاد لهذا الطاغية الجلابي ؛ وها أنا أمد الجيوش للزحف عليه وطرده بالخرى والخسران » .

فلما اطلع الزير على خطابه هذا ، كتب اليه في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٧٣ يؤاخذ به ، ويحمله تبعة كل ما يسفك من دماء المسلمين ، فيا لو عهد الى حربه . وبعد أن أفهمه

أنه لا يخافه ولا يهابه، قال : « أما إذا كنتم تودون خروجنا من بلاد شكا ، لأنكم تحسبوننا قسما من بلادكم ، فاصلموا أن ذلك إنما يكون بالتراضى والسلم بينكم وبين سمولى نعمتنا الخديو المعظم ، بأن تضمنوا لنا هقات الحملة على الرزاقات التى بلغت نيفا وعشرة آلاف كيس . فإذا انفقتم مع سموه على ذلك ، وكتب لنا أمرا لرفع أيدينا ، عدنا الى حيث كنا ، لجمع جيوشنا امتثالا لأمره ؛ وإلا فلا يخطر ببالكم خروجنا من هذه البلاد ا » .

وكتب فى أثناء ذلك الى حكامدار الخرطوم ، اسماعيل أيوب باشا ، يعلمه بحاله وانتصاره على الرزاقات ويسأله أن يرسل من يتولى حكومة البلاد التى فتحها فى بحر الغزال ودارفور ، بالنيابة عن خديو مصر ، وقال فى الختام : « فإذا ما وصل الحاكم واستلم البلاد ، عدت الى تجارتى ، تاركا كل ما أنفقت من الأموال فى النفع هدية لحكومتي السنية ، وانتظرت مكافأتها الأدبية حسبما تقتضيه عدالتها وكرمها » .

الزير يقدم
البدان التى فتحها
الى حكومة مصر

بقائه الجواب بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٣ بما مؤداه : « عرضنا كتابكم على الجتاب العالى الخديو ، فشكر ولاءكم ، وامتنح رغبتم فى وضع البلاد التى فتحتموها بين يديه ليولى عليها من يشاء ؛ وقد أنعم عليكم بالرتبة الثانية مع لقب "بك" ، وولاكم أمر البلاد ، على أن تدفعوا لخزينة جزية سنوية قدرها خمسة عشر ألف جنيه » .

فقبل الزير الجزية ، وتولى أمر البلاد رسميا .

ولكن السلطان ابراهيم لم يطلق على بقائه فى بلاد شكا صبرا . فاصدر أمره الى مقدم الجنوب فى داره ، واسمه أحمد شطه ، ومقدم الشرق ، واسمه سجد النور ، فأخذا فى حشد الجيوش وجمع المئة لإخراجه منها . وكان الزير يراقب حركات

المقدمين وسكاتهم، ويبلغها اسماعيل باشا أيوب في الخرطوم فيدفعها الى الخديو في مصر .

فأقر الخديو على اغتنام الفرصة التي كانت تترقبها حكومته منذ فتح كردوفان ، وأرسل الى الزير ٢٨٠ من العساكر المنظمة وثلاثة مدافع بجدة ، وأمر اسماعيل أيوب باشا ، بفهز جيشا مؤلفا من نحو ثلاثة آلاف وستمائة مقاتل من الجنود السودانية والمصرية والباشبوزق الشايكية والأتراك والمغاربة والمتطوعة ، وأربعة مدافع جبلية وساروخين ، على أن يزحف بها الى دارفور من الشرق ، والزير يزحف اليها من الجنوب ، فيتا الفتح .

ولكن الفتح كله تم على يد الزير ، ولم يكن لجيش الشرق أى عمل فيه . فان فتح دارفور أحمد شطه وسعد النور لما اتما استعداداتهما ، زحفا بجيش يزيد على ثلاثين ألف مقاتل قاصدين شكا . فحرت بينهما وبين حاكمها واقعتان كانت العاقبة في كليهما للزير ، وقتل المقدمومان في الثانية ، وانهزمت جيوشهما . فتقدم الزير الى داره واحتلها ، وبني فيها استحكاما منيعا ، وبعث الى السلطان ابراهيم بكاتب في ١٨ فبراير سنة ١٨٧٤ ينهته بما كان ، ويحمله من جديد مسئولية الدم المهرق ، ويشهد الله بينهما ، وكتب الى علماء الاسلام في دارفور يسألهم عما دعا سلطانهم الى المعاربة وهلاك حساكر المسلمين من الطرفين .

فلم يجبه أحد ، ولكنهم أخذوا في حشد جيش جديد للأخذ بالتأر . فجمع رجل يقال له الشرتاي أحمد نمر - وكان كبير البرقد - شتات جيش المقدم أحمد شطه ، وأتى وحاصر الزير في الاستحكام الذي بناء ، وأخذ يشاغله حتى تعطل الجيوش التي يعدها السلطان ابراهيم . فصر الزير عليه حتى علم أن الجيوش آتية بجدة له . فأمر

(رابعاً) — أحد قواده — وقد اشتهر فيما بعد أمره شهرة كبيرة، فخرج اليه بفرقة من الجيش، فقتله هو ومن معه وضم ما عنده من خيول ودروع وخوذ ومواش .
وفي ١٦ أغسطس سنة ١٨٧٤ بعث الزبير بكتاب الى السلطان ابراهيم يدعو للتسليم الى السلطة الخديوية، حقنا لدماء المسلمين، ورضية في ترك نزائنه وأمواله له، وبقائه مكروماً مبعجلاً عند الجميع، وإلا فالقتال .

فلما وصل السلطان ابراهيم كتابه، طار صوابه، وجهز جيشاً حرمها ينيف على المائة ألف مقاتل، بينهم مدد كبير من الفرسان المدربين، والمشاة المسلحين بالبنادق، وعقد لواءه لعمه الأمير حسب الله، وجملة من الرؤساء والمقدمين . فوصلوا داره في ٢٥ أغسطس سنة ١٨٧٤، وحصروا القوّات المصرية في الاستحكام من الجهات الأربع، وكتبوا الى الزبير كتاباً يقولون فيه : « لقد دخلت بلادنا، وقتلت وزيرنا أحمد شعله ثم الشريفاً أحمد نمر، فانخرج الآن من بلادنا للنشيعك بالسلامة والأمان »؛ وأرسلوا الكتاب مع ثلاثة رسل . فكتب الزبير اليهم : « إني دخلت بلادكم عنوة، ولست أنوى الخروج منها إلا بقدر من الله ؛ فإذا كنتم قد جنتم لحرب، فتقدموا لما؛ وإلا فعودوا من حيث أتيتم ا » .

رقة داره

ورأى الرسل بعض عساكر التمام الذين كانوا في جيش الزبير الخاص قد اجتمعوا على جثة آدمى يقتسمونها فيما بينهم؛ فأخذ بعضهم الرأس والكراع، وبعضهم الفخذين، وبعضهم الصدر؛ وشرعوا يشوونها على النار، ويأكلونها . فاقشعرت أبدانهم، فعادوا وأخبروا بما كان مما رأوا وأجيبوا به .

فاعتمد الفؤور على الحرب، ونزلوا ضمن دائرة مرمى الرصاص، وأخذوا يناوشون الزبير القتال كل يوم من قبل طلوع الشمس الى ما بعد نصف الليل . وكان معه

زهاء ١٢٠٠ مقاتل مسلحين بالبنادق فأصلاهم نارا حامية، صبروا عليها سبعة أيام؛ ولكنها أهلكت منهم خلقا كثيرا . وفي اليوم الثامن تقضوا خيامهم ، وثلوا بعيدا عن مرمى الرصاص ؛ غير أنهم لم يزالوا على حصر الزبير ومن معه ومتاوشتهم القتال ، الليل والنهار، حتى كاد يفرغ الزاد من المحصورين ؛ وإذا برئيس يقال له الملك أحمد أتى من معسكر الفور طالبا ابنته — وكانت قد وقعت في أسر الزبير في واقعة أحمد شطه — وقدم عشر أواق ذهب فدية لها . فأخذ الزبير يسأله عن قوة جيش الفور وحركاته ؛ وإذا بالحرس الذين كان قد وضعهم في مأذنة جامع داره لمراقبة حركات العدو يشيرون اليه بالصعود اليهم . فصعد ؛ فرأى الفور في حركة وجلية . فقل إلى الملك وقال له : « إذا كنت تذهب وتأتيني بالخبر فاني أسلمك بتك بلا مقابل » ؛ وأقسم له قسما غليظا . فرجع الملك إلى قومه — وجهه الأبوى تغلب في فؤاده وخميره على كل عاطفة سواه — وقال لهم : « إن الزبير طلب عشرين أوقية ذهب فداء ابنتي ، ولم يكن معي سوى عشر أواق » . فقالوا : « خذ هذه عشرة أخرى ، وبادر وأحضر ابنتك ، لأن الجيوش يستعد للهجوم على السور غدا من جميع الجهات » . فأخذ الذهب وسار إلى الزبير بالخبر ، ليلة الخميس ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٤

وكان الفور في تلك الليلة قد شربوا الخمر وأكلوا لحم الضأن والإبل ، وناموا نوم الراحة . فانتهر الزبير هذه الفرصة الثمينة ، ونرجع اليهم بمائة ألف رجل بيضة سريع ، وزحف في جنح الليل حتى صار على قيد مائة متر منهم . فأمر عساكره ، فصبوا عليهم الرصاص كالطر الوابل . فقاموا مذخورين إلى سلاحهم ، وصوبوا على المهاجمين نيرانهم . فأصاب الزبير رصاصة طائشة في يده اليمنى جرحته جرحا بليغا ؛ ولكنه لم يعأ بها ؛ بل بقى يشند قومه ، ويعصب الرصاص على الأعداء حتى اضطربهم إلى

تولى الأدبار منهزمين ، وقد امتلأت الأرض من قتلاهم ، وفيهم أربعون رجلا من أولاد السلاطين .

لجعت الفنائم . فكان فيها نحو ألفي درع ، وألفين وسبعمائة خيمة ، وثمانية مداخل قديمة مكتوب على بعضها اسم (سعيد باشا) ، وشئ كثير من الأسلحة والذخائر الحربية ، ومن الحبوب والازاد ما كفى الجيش أربعة أشهر .

خبر أن الأمير حسب الله عاد بجمع شتات جيشه وهاجم الزير في السور في ٨ سبتمبر سنة ١٨٧٤ ؛ فدام القتال بين الطرفين أربع ساعات متوالية ، حتى كثرت القتلى في جيش القور فانهزموا شر هزيمة .

فلما بلغ السلطان ابراهيم خبر انكسار عمه الأمير حسب ، الله استعظم الأمر جدا واستكبره ؛ وصاح بقومه صيحة عامة ؛ فجرد منهم جيشا كثيفا بلغ عدده نحو مائة وخمسين ألفا بينهم ثلاثون ألف فارس وعتة رجال مسلحين بالبنادق وثمانية مداخل ؛ وعزم على الخروج الى الحرب بنفسه . تخلف على الفاشر ابنه الأكبر (محمد الفضل) وطلب من رجال دولته أن يجعل كل منهم ابنه الأكبر خليفة عنه مع ابنه محمد الفضل ؛ ففعلوا . فزحف بجيشه على داره ، فوصلها في صبي ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٤ واحتاط السور من الجهات الأربع ، وهاجم من فيه بجميع جيوشه هجمة واحدة . فأمطروه نارا حامية ثبت رجاله عليها حتى الساعة الواحدة بعد الغروب . وفي اليوم التالي أعاد الكرة على السور من قبل طلوع الشمس ؛ فلما كانت الساعة الرابعة من النهار حتى رذوا على أحقابهم . فاستراحوا الى ما بعد الظهر ؛ ثم عادوا الى الهجوم بمزم صادق مستقلين وثبتوا ، والرصاص يحصدهم حصدا الزرع ، الى أن فصل الليل بينهم وبين أعدائهم ؛

فرجع القور، وقد قتل منهم في ذلك اليوم خلق كثير، فيهم البعض من أولاد السلطان ابراهيم وأولاد أخيه وأعمامه وصماته .

وفي الليل أتى الزير كتائب من السلطان، مملوء شتما وسبابا وتهديدا، وقد أقسم فيه بالله العظيم إنه لا بد من إعادة الكرة عليه في الصباح، ودخوله الاستحكام عنوة، وتأدية صلاة الجمعة في مسجد داره . وفي الساعة الخامسة من الليل أطلق على السور خمسة وأربعين مدفعا، فلم يجبه من فيه، وشرعوا يستعملون للفد . فلما أصبح الصباح وانكشف معسكر الأعداء، وإذا به خال من الجيوش، فخرج الزير بنفر من رجاله يستطلع الخبر، فوجد أن الأعداء قد هربوا بالفعل، ولم يكن هناك خدعة، لأن رجال القور لم يودوا يستطيعون مهاجمة السور، فهجروا السلطان . فجمعهم ليجمع شتاتهم، ويسير بهم إلى جبل مرة ليمتنع فيه . فجمع الزير ما خلفه في معسكره، وشرع في الاستعداد للحاق به .

وفي ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٧٤ خرج بالجيوش مقتنيا أثره حتى أدركه في اليوم التالي في بلدة منواشي الواقعة على مسيرة يومين إلى الجنوب الشرقى من الفاشر، ومعه من العساكر نحو ثلاثين ألفا وثمانية مدافع .

فرتب السلطان عساكره ميمنة وميسرة وقلبا، وكان هو ومن معه من الأبطال المعدادين من أقاربه وغيرهم مع المدافع في القلب . وما طلعت شمس الأحد ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٧٤ حتى نشبت الحرب . فأطلق القور على رجال الزير أحد عشر مدفعا . فما أجابوهم، بل ساروا سيرا حربيا منتظما قاصدين القلب . فهجمت عليهم عساكر ميمنة القور وميسرتهم، واشتد القتال . ولكنه ما مضى إلا نحس دقائق حتى انجلت الحال عن تفهقرهم إلى الوراء . عند ذلك هاجم السلطان ومن معه

ولمة منواشي

في القلب ؛ فهزموا مقدمة الزير ودخلوا القلعة واشتبك القتال بالسيوف والحراب ؛ وكنت ترى السلطان يحول في وسط المعركة ، ويقاوم كأنه الأسد ؛ غير أنه لم يكن إلا القليل حتى خرقتيلا هو ومن معه من الفرسان والشجعان ، وفيهم الكثير من أولاده وأكابر دولته ؛ وانكشفت الحرب عن النصر المبين للقوة المصرية .

فأخذ الزير جثة السلطان ، وكفنها بالأنسجة الفاخرة ، ودفنها في جامع منواشى باحتفال عظيم ، إجلالا لمقامه ، وإقرارا بيسأته . ثم دفن القتلى من أولاده وأكابر دولته ، وعفا عن جميع الأسرى ، وسمح لهم بالذهاب الى حيث شاءوا . وقد غم في هذه الواقعة المدافع الثمانية وسبعة وعشرين حمل حمل جبخانة ما صدا الأسلحة النارية وضيها .

وبعد أن استراح أربعة أيام في بندر منواشى ، سار بالعساكر الى الفاشر ؛ فدخلها في ٣ نوفمبر سنة ١٨٧٤ ، قبل طلوع الشمس . فوجد عائلة السلطان وأهالى الذين تركهم بالفاشر قد فروا منها ، ولم يبق فيها سوى التجار وبعض العلماء . فآمنهم على أموالهم ودمائهم وأحسن معاملتهم . فلما بلغ الأهالى ذلك ، أخذوا يمدون اليه ليلا ونهارا ، مقدمين الطاعة والامتثال ؛ ولم يكن إلا أيام قليلة حتى دانت له جميع أهالى السلطنة ؛ وطلب منه عبد الله التعايشى أرضا في قبيجة ، غربى الكلككة ؛ فأعطاه إياها ، على أن يكف عما كان به من التجديل ، فرضى .

الاستيلاء
على الفاشر

أما اسماعيل أبوب باشا المهاجم لنارفور من الشرق ، فانه أبطل في سيره جدًا ؛ وعند وصوله الى فوجة كتب الى الزير ، وهذا إذ ذاك في داره ، يقول : « إني جيتك بنجدة ، قشندا » . فبعث الزير اليه يقول له : « انا كنت قد جيتنى بنجدة ، فلماذا هذا الإبطاء في السير ، والمدق بمدق بنا يجيوش لا عداد لها » . فأجاب :

« ما أنا أمرتك بالتقدم الى داره ، ولا أفندينا . فاذا استطعت أن ترفع الحصار وتنجو بجيشك الى هنا ، فافعل ؛ وإلا فدبر أمرك بما تراه صوابا ! » . وبقى في فوجته حتى انقضت الحرب ؛ وبعد دخول الزير الفاشر صحت اليه بالخبر ، فلقبه الرسول في طريقه الى داره ، فانثنى إذ ذاك عنها ، ووجه الجيش الى عاصمة دارفور ، فدخلها في ١١ نولبر سنة ١٨٧٤ ؛ فآكرم الزير لقياءه ، وأطلق له مائة مدفع ترحيبا به .

وكان المتخطفون من جيش الفور ، لما تحققوا موت السلطان ابراهيم في منواشي ، قد ولوا عمه حسب الله سلطانا عليهم ؛ وذهبوا الى جبل مرة وتحصنوا فيه . فلما حضر اسماعيل أيوب باشا الى الفاشر سلمه الزير ادارة البلاد ، وجهاز جيشا مؤلفا من ١٢٠٠٠ مقاتل ، فيهم ٤٠٠ من العساكر المنظمة ، و ٢٠٠ فارس من عساكر الحكومة ، وزحف على جبل مرة . فلما رأى الأمير حسب الله قوته ، سلم بلا قتال ، وكان معه بعض أولاد السلطان ابراهيم وعمتهم الميرم عرفة ، وغيرهم من أولاد السلاطين ، ونحو ألف ومائتي رجل من كبراء البلاد وأعيانها . بغاء بهم جميعا الى الفاشر بعد أن قتيب عنها في تلك المهمة ستة وتسعين يوما .

وكان الأمير حسب الله قد سأل بعد التسليم أن يتساعده على توليه البلاد ، ليحكمها تحت طاعة الحكومة الخديوية ، فيدفع لها مائة ألف جنيه سنوية . فأعجب الزير هذا الرأي ، واعتقده الصواب الذي فيه راحة البلاد والحكومة معا . فعرضه على الحكمدار ، وأسند به بكل قوته ؛ ولكن الحكمدار رفضه بتاتا . فوقع بين الاثنين جدال طويل أفضى الى النزاع ؛ وأرسل الأمير حسب الله والأمير محمد الفضل ابن السلطان ابراهيم وكثيرون غيرهما من أولاد السلاطين الى مصر ، وأمر الزير بالذهاب الى داره والاقامة فيها بمساكره الى أن يصدر اليه أمر آخر بالرجوع الى بحر الغزال .

فذهب، وإذا بكاتب أتاه وهو فيها، من عداقه التعاشى، يقول فيه : « رأيت في الحلم أنك المهدي المنتظر، وإنى أحد أتباعك . فاخبرني ان كنت مهدي الزمان لأتبعك ! » . فكتب الزير له : « استقم كما أمرتك . أنا لست بالمهدي، وإنما أنا جندي من جنود الله أحارب من طغى وتكذبا » .

ولم يمض شهر حتى ورد عليه كتاب من اسماعيل أيوب باشا يقول : « إن بوشا أخا الأمير حسب الله شق عصا الطاعة، بجمع بقية أولاد السلاطين في جبل مرة، وملأ البلاد عينا وفسادا، وأمره بالخروج اليه وإخماد ثورته . فصعد بالأمر وصار إلى جبل مرة في ٣ أغسطس سنة ١٨٧٥، وشهر على بوش حربا عوانا مدة خمسة عشر يوما، قترك بوش الجبل واعتصم بالفرار . ففادر الزير ابنه سليمان مع ١٢٠٠ جندي في الجبل، وتبعه حتى أدركه في حرفة الجدار قرب كبكية، فأوقع به واقعة شديدة، انتهت بقتله وقتل أخيه سيف الدين وسبعة وعشرين رجلا من كبراء جيشه .

ثم توغل الزير يبحته في بلاد المغرب، فدانت له ديار نامه، والمساليت، وقر، وسلا، حتى أتى التريجة الفاصلة بين دارفور ووددای . فأقلم فيها أياما للراحة، بعزم الدخول في دار ووددای وإخضاعها للحكومة الخديوية، وكان عليها إذ ذاك السلطان على ابن السلطان محمد شريف . فبعث اليه الزير بكاتب يدعو إلى الطاعة، ثم دخل بلاده وتوغل فيها، حتى صار على مسيرة يومين من طاصمته . فورد عليه كتاب منه يدل على قبوله الدخول في طاعة الحكومة الخديوية، وقد تمهد بدفع مبلغ معلوم، جزية سنوية، على أن يبقى سلطانا على بلاده، ووجه اليه أحد وزرائه بهدايا كثيرة للمفاوضة معه في هذا الشأن .

توغل الزير غربا

ولكن قبل وصول الوزير، ورد على الوزير كتاب من اسماعيل أيوب باشا، بناء على إرادة سنية، يلح عليه بالرجوع إلى دارفور في الحال . فرجع إلى الفاشر متأسفاً على ما فاتته من فتح وددای . فأخبره الحكمدار أن سلطان وددای أرسل وزيره أحمد شقة إلى مصر عن طريق سيوه متشكياً للجناب الخديو ؛ فأمر جنابه العالي بـرجوع الوزير، ولكنه أنهم عليه برتبة اللواء الرفيعة مع لقب "باشا" . وشرع اسماعيل أيوب باشا، بعد دخوله الفاشر، في بناء حصن منيع للعساكر على التلة الغربية منه ؛ فبنى سوراً مربعاً متيناً من الطوب سمكه ثلاثة أقدام، وطول الضلع الواحدة منه اثنتا قدم، وأقام في أركانه الأربعة أبراجاً، على كل ركن برجاً، جعل فيها المدافع ؛ وحفر من وراء السور خندقاً بلغ عمقه خمسة عشر قدماً، وأحاطه بزرية من شوك؛ وبني من داخل السور ديواناً للحكومة ومنزلاً للحاكم وثكنة للعساكر المنظمة؛ وأما العساكر غير المنظمة فأقروها خارج السور؛ وهدم المنازل التي في جواره، فجعل الأرض التي حوله في غاية الاكتشاف إلى مسافة بعيدة . بجاء حصناً منيعاً جداً . ثم وزع منشوراً في كل البلاد، ودعا الناس إلى الفاشر لأخذ الأمان . فطفقت الوفود تأتيه من الجهات الأربع ؛ فيؤمنهم ويرجمهم إلى بلادهم . ثم أمر فعمرت سوق كبيرة في الفاشر، وعاد الناس إلى معاطاة أشغالهم كالعادة .

وبعد أن تمهدت البلاد، جعلها أربعة أقسام، وهي : مديريات الفاشر، وداره، وكلكل وكبكية، وإدارة أم شمة ؛ وأقام في كل من مركزي داره، وكلكل، حصناً كالذي أقامه في الفاشر؛ ورتب في كل مديرية أوطنتين من العساكر المنظمة، وستة ستاجق من الباشبوزق الشايكية والأتراك والمغاربة، وبطارية بستة مدافع .

وأما إدارة أم شمقة، فرتب فيها بلوكين من العساكر المنظمة وسنحقا واحدا من الباشبوزق، لقر بها من الأبيض .

ثم شرع في وضع الضرائب على الأهالي، بفعل على كل قهر خمسين قرشا في السنة، ما عدا أهل اليسار، فانه جعل عليهم ضرائب أعظم على نسبة يسارهم، فقبلوها مرغين، لأنهم كانوا قد سئموا عبثة الاضطراب والقلق التي وصلوا اليها في آخر سلطة القور، وتلقوا الى السكينة . ولكن لم يطل الأمر حتى انتشر الباشبوزق في أنحاء البلاد، وتهاضوا الضرائب من الأهالي بالعتف والقوة . فاستعظموا ذلك، وفضلوا العودة الى ما كانوا عليه قبالا .

وكان عندهم من أولاد السلاطين، الأمير هارون الرشيد ابن الأمير سيف الدين ابن السلطان محمد الفضل، فبايعوه سلطانا عليهم في أوائل سنة ١٨٧٧؛ وثاروا ثورة عامة وحاصروا حاميات الفاشر وداره وكلكل، والذي حصر الفاشر الملك سعيد كبير البرقي، والمقدم آدم، مقدم الشمال سابقا، فهاجما مرعين، وكذا يستوليان عليها، لولا أن العساكر حاربوا حرب الأسود، فصدموها . ولكنهم لم يقووا على رفع الحصار، فأرسل حسن باشا حلي الجويسر، مدير الفاشر، في طلب المدد من الخرطوم فأتاه صيد الرزاق باشا بجيش كبير، فتصدى له المعصاة في بروش، بين أم شمقة والفاشر، فقتل منهم خلقا كثيرا، ودخل الفاشر فرفع عنها الحصار، وأرسل الجنود الى داره وكلكل، فرفضوا الحصار عنهما أيضا .

ثورة عامة
في دارفور

إنجادهما

ثم أخذ حسن باشا حركا من الفاشر، ونحرج لمطاردة الأمير هارون، فادركه في الطينة على مسبعة يوم ونصف من الفاشر، فأوقع فيه واقعة شنيعة، ثم لحقه الى يير مرثال، فقتل من حركه خلقا كثيرا وهزمه الى نيورتا وسط جبل مرة .

وكان اسماعيل أيوب باشا، مذ دخلت سنة ١٨٧٧، قد عاد الى مصر، متخلياً عن حكم السودان، بعد أن أمن السبل وأنشأ المحطات في طرق القوافل، بين الخرطوم ودارفور، وبين بربر وسواكن. ومع ذلك فإنه لم يكن محبوباً في السودان، وقد وصفه بعضهم بقوله: «كان رجلاً جباراً، يعنى بالعسكرية، ويهمل الرحمة، ويقبل كل هدية! ».

تمين جوردون
حاكماً عاماً على
السودان

فلم ير الخديو رجلاً يوليه بالسودان، على اتساع أطرافه وكثرة مشاكله، أفضل من جوردون. فأرسل يستدعيه لتغرافيا من بلاد الانجليز، فحضر في أوائل فبراير سنة ١٨٧٧، وكانت مديريات السودان لا تزال مستقلة بعضها عن البعض. فطلب جوردون ضمها كلها تحت إدارته، فأجابه (اسماعيل) الى ذلك، وأصدر له فرماناً بتاريخ ١٧ فبراير بالولاية على جميع بلاد السودان المصرية مع دارفور وخط الاستواء وسواحل البحر الأحمر وهرر، ومنحه السلطة العسكرية والمدنية كلها عليها، وأعطاه سلطاناً على القتل والمفوى، ومنع دخول أحد الى السودان إلا بإذنه، وعهد اليه بمنع تجارة الرقيق، وتحديد التخوم بين السودان والحبشة.

فسار جوردون الى الخرطوم بعزم وطيد لاصلاح البلاد، وفض مشاكلها، ووضع نظام عام يكفل لها الراحة ويرقيها في معارج المدنية وال عمران. ولكنه لم يلبث أن رأى خطورة المركز الذي تولاه، وتعدى النجاح في المهمة الملقاة على عاتقه، نظراً لعدم تيسر الأيدي اللازمة للعمل، واتساع أطراف السودان، ومشقه السفر في بلاده براً وبحراً، مع قلة الجيوش اللازمة لحمايته، بعد أن ذهب قسم منها لمساعدة الدولة العلية في حروب الروس، ونهكت القسم الآخر حرب الحبشة، وسيأتي ذكرهما في حينه.

فقضى جوردون في السودان أزيد من ستين، وهو ينتقل من مكان الى مكان، آونة بالبر وأخرى بالبحر، مهما كل ما أمكنه من الإصلاح، حتى أعياء الشعب، وقاومته السياسة، فاضطر الى الاستعفاء. وكان أهم ما اشتغل به في هذه المدة: إخماد ثورة الأمير هارون الرشيد في دارفور، وحركة صباحي في كردوفان، وتمرد سليمان الزير في بحر النزال، ومنع تجارة الرقيق، والنظر في مد سكك حديد السودان، وإصلاح ذات البين بين الحبشة ومصر.

أما الأمير هارون، فإنه كان قد عاد الى الحركة في أوائل سنة ١٨٧٩ فصار جوردون الى الفاشر، وما لبث أن رأى أن دارفور لا يصلح حالها إلا اذا حكمها رجل من أهلها، تحت طاعة الحكومة، على نحو ما أشار به الزير من قبل. فبعث الى مصر في طلب الأرشد من أولاد السلطان ابراهيم، وعزل حسن حلمي باشا عن الفاشر، وسمى مساداليه بك — وهو ضابط ايطالي — مديرا على دارفور، وكان مديرا على داره، وجعل المقنوم رحمه قومه — وكان قد أطلقه من سجن سواكن سنة ١٨٧٧ عند مروره بها — معاونا له، الى أن يحيى ابن السلطان ابراهيم من مصر. ولكن هذا الشاب الثعس الحظ لم يصل إلا الى دنقلة، حيث فاجأته منيته. فعهد جوردون الى مساداليه في إخماد حركة هارون. فاستعان الايطالي عليه بسلاطين بك — وكان قد خلفه على مديرية داره — فعمل الاثنان معا، وانضم اليهما النور بك عسكرة مدير كلكل. فقضى الثلاثة على الرجل بمهاجمتهم إياه بالتتابع وتم قتله على يدي مدير كلكل في مارس سنة ١٨٧٨.

وأما الصباحي — وقد كان أحد قواد جيش الزير، وانفصل عنه بعد ذهاب الزير الى مصر لمقاومة الجناح العالي، وعرض حقيقة حال دارفور على سموه، والنظر معه

ثورة الصباح

ومع رجال حكومته في تنظيم البلاد التي تم فتحها على يديه ، والبلاد التي يمكن إلحاقها بحكومته في المستقبل ؛ فأبقاه (اسماعيل) بمصر في ظل ساحته ، حتى ينظر في أمره ؛ وكانت تلك القاضية ؛ لأن الرجل لم يرجع الى السودان بعد ذلك ، وقضى بحبه بمصر في أيامنا هذه - فانه ألف عصابة من أربعمائة رجل ، وأغار على الأضية في كردوفان ؛ فقتل مأمورها ، وفروا الى جبال النوبة . فعلم به جوردون وهو ذاهب الى دارفور المرة الثانية في مارس سنة ١٨٧٩ ؛ فأرسل من الأبيض نفرا من العساكر ، فطاردهوا وأتوا به أسيرا . فحوكم في مجلس عسكري ، وحكم عليه بالاعدام .

ثورة سلیمان
ابن الزبير

وأما سليمان الزبير فانه بعد ذهاب أبيه الى مصر خرج بالجيش ، وصدده أربعة آلاف مقاتل ، الى شكا ؛ وأقام فيها الى أن حضر جوردون الى دارفور ، أول مرة ، وأرسل اليه أمرا لمقابته مع جيشه .

فصدع بالأمر واجتمع عليه في شهر أغسطس سنة ١٨٧٧ ؛ وكان أحد سناجق الجيش - ويقال له السعيد بك حسين - قد وشى بالزبير أبيه الى جوردون ، قائلا : انه أوصى ابنه ، اذا هو لم يرجع سريعا من مصر أن ينهض بثورة على الحكومة . فرأى جوردون أن يفرض جيش سليمان : فأعطى سعيد بك ألف رجل وسماه مديرا على شكا ؛ وأعطى الباقي للنور بك عنجرة ، من سناجق جيش سليمان ، وأرسله الى كيكية ؛ وأمر سليمان ، فرجع الى شكا بقلعة وذلة . وفي أواسط سبتمبر وافاه جوردون اليها فطبيب خاطره ؛ وأنهم عليه بالرتبة الثانية مع لقب "بك" ، وسماه مديرا على بحر الغزال . فسر سليمان بهذا الالتفات ، وذهب الى ديم أبيه القديم . وكان الزبير قبل قيامه منه لحرب دارفور قد خلف إدريس أبت من تجار الدناقلة ويكلا عنه في بحر الغزال براتب معين . فقضى أربع سنوات في إدارة بحر الغزال ، لا يشاركه أحد فيها .

فلما حضر سليمان وجد أن ادريس أبتز قد أدخل بالادارة، واستبد بالعباد، ولم يهتم إلا بانتفاصه الشخصي؛ فأطن سليمان على محاكمته في مجلس قضائي. ففتر الرجل الى الخرطوم، ووثق به الى جوردون بأنه يريد الاستقلال في بحر الغزال بحجة أنها بلاد أبيه، وليس للحكومة حق فيها. ويظهر أن جوردون أصغى الى وشايته؛ فأنعم عليه بلقب "بك"، وأعطاه مدفين، ومائتين من المساكر المنظمة، وسماء مديرا على بحر الغزال. فلما وصل ادريس أبتز الى ديم قنده، المعروف أيضا باسمه، كتب الى رؤساء الزرائب يخبرهم بتعيينه مديرا على بحر الغزال، ويأمرهم بالحضور اليه؛ وكتب الى سليمان يدعوه للتسليم.

فغضب سليمان من ذلك، وكتب اليه في الجواب يقول: «إك ولائى للحكومة يعنى الخروج عن طاعتها. إلا أن شرفى لا يسمح لى بالتسليم الى من كان خادمى وخادم أبى من قبل؛ ولا يمكننى أن أأتمك على نفسى وأموالى بعد الذى رأيته من خيانتك وإنكارك للجميل؛ لأنك لو كنت أميناً وذا كرا للجميل لحفظت عيشتنا وملحنا وتربيتنا لك. فلا تنتظر منى التسليم؛ ولو أرسلت الحكومة الى رجلا غيرك ولو عبداً لسانت وذهبت معه الى جوردون، وأطلعت على جلية أمرى، وبيئت له نفاقك والسلام! »

فتيقن ادريس أبتز من هذا الجواب أن سليمان لا يسلم اليه إلا بالقوة. فترك جنده في عهدة أخيه عثمان، وطاف في الزرائب يحرضهم على محاربة ابن الزير. وكان عثمان أخو ادريس رجلاً فظاً عاتياً، مكروهاً من جميع «البحارة»؛ وكان يرسل الشتائم الى سليمان وأتباعه، ويتهكم بالقتل وأنواع العذاب. فجرد سليمان رجاله، ورجال الزرائب الذين من حربه، وهاجمه في ديم قنده؛ فقتله، وقتل أكثر الجهادية والجلابية

الذين معه ، وغنم أسلحتهم وذخائرهم ، وعاد بالغنائم والأسرى الى مركزه . فلما بلغ ادريس أبتز خبر الواقعة ، انقلب راجعا الى انحرطوم ، وأخبر جورودون بما كان .

فجهز جورودون سرية من العساكر ، وحقد لواعدا يلحسي باشا ، ومعه يوسف باشا الشلالى . فاقبلوا من انحرطوم في يولييه سنة ١٨٧٨ وسارا في النيل الأبيض حتى وصلا (أورنيك) بطريق (شامبي) في سبتمبر سنة ١٨٧٨ ؛ فوجد البلاد مغمورة بالمياه بسبب الأمطار . فاقام في (أورنيك) نحو ثلاثة أشهر حتى جفت الأرض ، فسار قاصدا ديم سليان ، ومعه ٣٠٠ من العساكر المنظمة ، و ٧٠٠ من الباشوزق ، وثلاثة مدافع . وكان على طريقه في نقطة (الدمبو) رجل من مشاهير « البحارة » يقال له على بك أبو عمورى ، ومعه نحو ألف رجل مسلحين بالبنادق ، فدعاه للانضمام اليه ، فأجابه بعد تردد ؛ لأنه لم يكن يؤد محاربة سليان ؛ ولكن كان له حل تجسارى في انحرطوم ، وأخفى مصر ؛ فأجاب الدعوة ، مضطرا ، لتجارته . واجتمع على جيبي في جور غطاس ؛ وساروا كلهم حتى نزلوا في (قننة) ، في أواسط ديسمبر سنة ١٨٧٨

وكان سليان لما علم بقوم جيبي قد أخذ في حشد الجيوش حتى اجتمع عنده نحو عشرة آلاف مقاتل فسار بهم الى (قننة) ، ونزل بالقرب من معسكر جيبي ؛ ولما كان صباح ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٨ حل على المعسكر حملة صادقة . وكان جيبي قد أمر جنوده ، فبنى كل منهم متراسا علوه متر ونصف متر ، ليقيه من الرصاص . فأقبلوا رجال سليان نارا جامية ، ففتتوا برهة ، ثم انقلبوا راجعين الى معسكرهم . فبنوا حصنا منيعا من الأخشاب والتراب ، ونزلوا فيه ؛ ثم جندوا المعجوم على جيبي في ١٢ يناير سنة ١٨٧٩ وفي ٢٩ منه ؛ فلم يظفروا بطلال .

وفي ١١ مارس سنة ١٨٧٩ وصل جيمى مدد من النخاطر والعساكر؛ فزحف بجيشه حتى صار قريبا جدًا من معسكر سليمان؛ وأقام تلا من التراب وجعل عليه المدافع والسوارىخ؛ وشرع يرمى بمقذوفاتها ذلك المعسكر؛ وكانت بيوته كلها من قش؛ فاشتعلت النار فيها؛ فذهر سليمان وارتدت الى (ديمة) .

وبقي جيمى فى (قننة) حتى جاءه مدد آخر من جوردون؛ فزحف بجميع جيشه على ديم سليمان، ووصله فى ٤ مايو سنة ١٨٧٩؛ فخرج عليه سليمان من الديم، وحاربه مستقلا مدة ساعة، ثم انهزم راجعا الى الديم؛ فتبعه جيمى على الأثر وأخرجه منه، واستولى على جميع ما فيه من الأمتعة والأموال؛ وسار سليمان شمالا حتى وصل (غرة)، غرب الكلكتة، من أعمال دارفور؛ فأقام فيها .

وكان جوردون، لما حضر المرة الثانية الى دارفور، وصرح على (شكا) فى ٧ أبريل سنة ١٨٧٩، وجد فيها بعض التجار الجعليين يتربون الأسلحة الى سليمان فى بحر الفزال . فألقى المديرية وشتت التجار؛ وأمد جيمى ببعض النخاطر؛ ثم توجه الى الفاشر للنظر فى ثورة هارون . فلم يلبث أن أتاه خبر من جيمى باستيلائه على ديم الزير، وفرار سليمان الى (غرة) . تخاف جوردون أن ينضم سليمان الى هارون، فيصعب عليه إزلائها معا؛ فعاد الى (الطويشة)، وكتب الى جيمى — فترك الجيش بقيادة سائق بك فى ديم الزير ووافاه الى (الطويشة) ومعه يوسف باشا الشلالى فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٧٩ وهو يوم تمس (لاسماعيل) — فأمره بمطاردة سليمان الى (غرة)، وعاد يوسف باشا الشلالى الى الخرطوم؛ فقاد جيمى العساكر من داره؛ وأخذ معه بعض مشايخ الرزيقات والمغاربة أصحاب الثأر على الزير؛ وسار حتى وصل الكلكتة . فأرسل رسلا بكتاب الى سليمان يدعو الى التسليم .

وكان قد بلغ الزبير خبر خروج ابنه على الحكومة، بسبب ادريس أتر . فكتب إليه في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ يأمره بالرجوع في الحال الى الطاعة وطلب العفو، وإلا كان الله ساعطا عليه، وهو كذلك ! فلما وصل آباءه الى سليمان — وكان قد خرج من بحر الفزال — استوعبه وصنقه . فلما دعاه جيسى الى التسليم مال اليه . ولكن راجعا خادما أبيه الأمين عارضه ؛ فاقسم الجيش بهما الى حزبين : حزب مال الى التسليم ، ورئيسه سليمان ؛ وحزب أعرض عنه، ورئيسه راجع . فلما كان صباح ١٤ يولييه سنة ١٨٧٩ أتى سليمان الى جيسى مسلما ، ومعه ٧٠٠ رجل فيهم ثمانية من أقاربه . وكان في جيش جيسى كثير من الدناقلة، الذين يكرهون سليمان والجليلين ؛ فوشوا بالتعيس الى جيسى قائلين ان تسليمه، هو وأقاربه، انما هو خدعة . فصلى جيسى الوشاية، واتخذها مسوغا لقتلهم . فناداهم الى خيمته ، ثاني يوم التسليم ، وسقاهم القهوة ، وكان قد أوعز الى بعض الجنود ، فاحتاطوا بالخيمة ، ثم خرج منها ، فدخل بعضهم وأوثقوا سليمان وأقاربه ، وجعلوهم صفًا واحدا خارج الخيمة، ووقفوا خلفهم ورموهم بالرصاص ، فانكبوا على وجوههم قتل . وبعد ساعة أتى قناوى بك أبو عمورى ؛ فكفّنهم وحفر لهم حفرة ودفنهم فيها .

قتل سليمان
ابن الزبير

فالخيانة والغدر ليسا من خصائص الشرقيين وشيمهم ، دون سواهم ، كما يزعم الغربيون !

وبعد أن فرغ جيسى من أمر سليمان، عاد الى ديم الزبير؛ فنظم فيه مديرية وجعل سائق بك مديرا ، والزبير ودالفعل وكيل له ، ومحمود المحلاوى مفتشا لمنع تجارة الرقيق ؛ وقسم البلاد الى ثمانية أقسام؛ وجعل في كل قسم منها نفرا من الباشبوزق والبالزنجي ؛ وجعل في ديم الزبير أوردطة جهادية ؛ وقفل راجعا الى الخرطوم .

ثم نظم ساقى بك أوردلة جديدة من أهالى البلاد؛ وجاء موسى بك شوقى قومنداناً للمساكن من الخرطوم، ومعه ستة عشر كاتباً للقيام بأشغال المديرية. وبعد وصولهم بثلاثة أشهر حضر ليتون بك — وهو من البحارة الانجليز — مديراً على بحر الغزال، وقومنداناً للمساكن من قبل جورودون، وعاد موسى بك شوقى الى الخرطوم؛ وبقي ليتون فى بحر الغزال الى أن قام المهدي؛ فاضطر الى التسليم الى أحد أنصاره.

أما جهسى باشا فقد امترضه السد فى الطريق، وهو راجع الى الخرطوم؛ وفرغ منه الوفود والزاد، حتى أكل رجاله بعضهم بعضاً، وأشرفوا على الهلاك؛ وإذا بيانرة قاصدة خط الاستواء أقبلت عليه؛ فرجعت بهم الى فاشودة. فسار جهسى منها بمن بقي من رجاله، وفيهم فتاوى بك أبو عمورى، الى الخرطوم؛ وقام منها قاصداً مصر عن طريق سواكن. فوافقه المنية فى السويس فى ٣٠ أبريل سنة ١٨٨١^(١)

أما مد السكة الحديدية فقد تكلمنا عنه فى غير هذا المكان؛ على أن جورودون كان على رأى القائمين بمدّها فى طريق سواكن وبربر، لافى طريق النيل؛ والاكتفاء بمدّ فروع منها عند الشلالات، لأن النيل بين الشلالات صالح لللاحة؛ فلا يفتقر الى سكة حديدية. ولكن (اسماعيل)، لعلمه أن الاكتفاء بمدّ سكة حديدية بين الخرطوم والبحر الأحمر إنما يحول عن مصر تيار تجارة السودان، أبى إلا أن يمدّها على النيل، لكيلا ينفصل جزء سلطنته الجنوبي عن جزئها الشمالى. فباليت مالىته مكنته من تنفيذ رغبته |

(١) مأخوذ من "تاريخ السودان" لرحوم نسوم بك شوقى.

وأما تحديد التخوم بين السودان والحبشة فكان قد أصبح من أهم المشاغل والأمر . ولكن لا سبيل الى إدراك أهميته إلا بعد الوقوف على مجارى الحوادث التى أدت الى قيام مسألة ذلك التحديد . ولإيقاف قرائنا عليها نقول :

نزاع بين
مصر والحبشة

تقدم أن الدولة العلية تنازلت لمصر عن سواكن ومصبوع في سنة ١٨٦٦ مقابل زيادة في جزيئها السنوية . فمذ أصبحت مصبوع بيد مصر أخذت تسعى في تأييد المواصلات بينها وبين كسلا ، وأول ما فتق لها وصل هذين البلدين بخط حديدى يمر في (سنيث) التى اعتبرها (اسماعيل) داخلة في فتح جتة لكسلا .

مساعدة مصر
انجلترا على
ثيودورس

فعارضه الملك ثيودورس ، نجاشى الحبشة ، في ذلك ؛ وزعم أن (سنيث) ملك حبشى . ولكن ثيودورس هذا مالبث أن جرّ على نفسه حربا مع الانجليز . فطلب أعداؤه من (اسماعيل) أن يأذن لهم باجتياز بعض الأرض المصرية الواقعة على بحر القلزم . فلم يكتف (اسماعيل) بإجابته الى ذلك ؛ ولكنه ، لاستيائه من ثيودورس ، وضع الأسطول المصرى كله ، الذى كان في البحر الأحمر ، تحت تصرفهم ؛ وأرسل الى مصبوع وضواحيها زهاء ثلاثة آلاف عسكرى ، كانوا قد عادوا من الحملة الكريئية ، وكلف حاكم مصبوع بمساعدة الانجليز في كل ما يرغبون .

فانتهت تلك الحرب بقتل ثيودورس ، سنة ١٨٦٨ ، وصيرورة عرش الحبشة بعده الى يوحنا . وكان هذا في بادئ أمره تلميذا في دير ؛ ولكنه مالبث أن تركه وترأس ملسرا ، وأخذ يقطع الطرق . ثم اشتد ساعده ، وزاد بطشه ، وعلا نفوذه ، حتى تمكن من تبوء كرسي الحكم في مقاطعة البحرى ، والتغلب على رئيس يقال له الرأس بارىو ، كان من أهم رؤوس الجيوش . ولما قدم الانجليز لحرب النجاشى ثيودورس ساعدهم يوحنا ، وكان اسمه في ذلك الحين "الرأس قاسم" ، مساعدة فعالة .

فترك له اللورد نيبير أوف ماجدالا — بعد قهره النجاشى وقتله إياه — اثني عشر مدغما وأتى بندقية ، وميرة كثيرة لتساعد بها على القيام فى محل ثيودورس . وبعد انسحاب الجيش الانجليزى تخلف عنده بريطانى يقال له چون تشارلز كركهام ، وكان قد حارب فى القرم والصين مع برجوتايين ، وورد ، وجوردون ، فعضده فى التغلب على خصم له يدعى جوبابى ، فملت منزلته عنده . وبما أن يوحنا هذا لم يكن من آل بيت الملك ، أبى كثيرون من رؤساء الأحباش الاعتراف به ، وأخذوا يناوئونه العداة ، وأهمهم رأس قبيلة القالا . فانشغل فى قتالهم دهرًا .

وكانت الجنود المصرية ، مذبذبات بفتح أقاصى السودان ، قد توغلت فى فتوحاتها على ما رأينا ، حتى بلغت خط الاستواء . فوقع فى خلد (اسماعيل) أن يجعل النيل كله مصرى ، لاعتقاده تحقيق ذلك أمرا حيويا لبلاده . فأخذ يعمل على الإحاطة بالحبشة من جميع الجهات ، لجعلها فى منزل عن الخارج ، وخصها بين حلقات ممتلكاته ، فى تمانى هذه بعضها من بعض ، لاسيما بعد أن تم له امتلاك السودان برمه غربيه وشرقيه وجنوبيه . فسير الى جوف بلاد الحبشة — لمعرفة أحوالها وإستماله بعض كبار رموسها — رجلا سويسريا يقال له مترنجر ، كان قنصلا لدولتى انجلترا وفرنسا فى مصوئ . فتوغل هذا فيها ، وغاب خبره حينًا ، ثم عاد حاملا شيئا من محاصيل البلاد ، وزين لخدو التغلب عليها وامتلاكها ، مقتنما لذلك فرصة قيام الفتنة بين أمرائها وملوكها ، وضرب الخلل أطنابه فى جوانبها ، وأقسم له بأغلق الأيمان إنه يملكها ويلدوخها بنفر من العسكر المصرى ، وثق يسير من النفقة .

حم (اسماعيل)
الفخيم

فأعجب الخديو برأيه ومال اليه ، وما زال مترنجر يتردد على الأبواب السلية حتى ولاه (اسماعيل) المحافظة على فرضة مصوئ ، مفتاح أرض الحبشة البحرى ، وحلاه

برتبة البكوية — وكانت رتبة سامية، ولم تزل كذلك، حتى جعلها الاتجار بالألقاب والنياشين، في عهد عباس الثاني، مبتذلة محقرة. فسار مترنجر الى مقر وظيفته الجديدة — وهو مقره القديم — وأخذ يقرب اليه بعض مشايخ السواحل ويستميلهم بالنقود والهدايا، ويدفع بهم الى دس الدسائس وإيقاظ الفتن، كلما ناست، ما استطاعوا الى ذلك سبيلا.

استيلاء مترنجر
على (كرن)

فلما كانت سنة ١٨٧٢، اغتتم مترنجر فرصة ذهب يوحنا الى محاربة القلا في الجنوب، واستولى على (كرن) عاصمة البوغوس — واسمها الحبشي (سنييت) — بألف ونمسمائة رجل، واستمال رأسا يقال له النائب محمد، كان يكره يوحنا، فاشتري منه مقاطعة (آيلت) الواقعة بين الحماسين ومصروع وأدخله تحت ولاء الخديو مقابل مرتب سنوى يدفع له.

ولم يكن يوحنا بغافل عن مساعي مصر ورغائبها، وكان يراها ترى شباكه حوله، بعين متخوفة، وقلب مضطرب. فلما وجدها، باحتلالها (سنييت) ومشتراها (آيلت) تدنو من قلبه، هب منذعرا، ووقع في خلد في بادئ الأمر أن يستظل في حماية الدول الغربية، بأن يمثل لها التتقم المصري في صورة غزو إسلامي لبلاد مسيحية، يستدعى أن تقابله المسيحية بصليبية جديدة. فأرسل صديقه جون تشارلز كركهام الى الملكة فكتوريا وباقي عواهل أوروبا في تلك المهمة. ولكنه لم يجد من أحد منهم أذنا صاغية، وعاد رسوله بخفي حنين! لأن أيام الصليبيات انقضت بدون أمل في رجوعها مطلقا.

فغزم يوحنا على تولى أمر الدفاع عن نفسه بنفسه. لذلك قلد كركهام، مادام حيا، رياسة مقاطعة من ضمنها (جننا)، الواقعة جنوب (آيلت)، وخليج أربي — وكان

المصريون قد استولوا عليه أيضا، لفتح نمرزولا - فرغ كركهام الراية الانجليزية عليها، ليحميها من تمديات مصر حامية فعالة .

ولكنه حدث في سنة ١٨٧٤ أن الأمير أحمد ، سلطان هرر - وهرر كانت سلطنة إسلامية مستقلة شرق الحبشة ؛ أسسها غزاة العرب بعد قيام الاسلام بقليل ، وحكمتها أسرة من أهلها - مات وتولى السلطنة بعده الأمير محمد ؛ وأن هذا السلطان الجديد استبد بالأهلين استبدادا لم يعد لهم معه طاقة على حكمة . فاستجدوا (باسماعيل) وسألوه أن يرسل من قبله واليا يتولاهم بدل سلطانهم . فأسرع (اسماعيل) الى إجابة سؤالهم ؛ وأخذ يسى في شراء زيلع وبربرة ، ميناءى هرر ، من الدولة العلية . وما لبث أن نجح في معيه ؛ وتنازل الباب العالي عنهما في يولييه سنة ١٨٧٥ مقابل زيادة ١٣٣٦٥ جنيها على جزية مصر السنوية . فامتد سلطان مصر على ساحل القزم الغربى عامة ، من خليج السويس الى تجوره ، وتجاوزه الى رأس جردافوى على المحيط الهندى ، متناولا بذلك ذات الأرض السومالية القصية .

شراء زيلع وبربرة

وانما رعى (اسماعيل) في هذا المشتري الى غرضين : (الأول) إتمام تطويق بلاد الحبشة من كل جانب ، حتى من حيث لم يكن ليخطر لأحد على بال ، لينال منها ما يريد ؛ و (الثانى) تحقيق تحويل مجرى تجارة النيل الأعلى والبلاد الواقعة على البحيرات الى المحيط الهندى ، تحويلا يكون كله فى مصلحة مصر .

ولكى تدل المظاهر دلالة واضحة على حقيقة النيات ، أوفد من جهته فى السنة حينها بعثة تحت رئاسة ماكلوب باشا ، مدير المخابرات المصرية ، ومعه فديريجو باشا البحرى ، والضابطان وورد ، ولونج ، الى نهر جوبا ، ليفتح الطريق بين الهند وخط الاستواء . ورافقهم بسبعائة أسرة سودانية موالية لتقيم على طول طريق الاتصال

بعثة عسكرية استعمارية الى هرر

بين يتابع النهر العظيم ، وسواحل المحيط الكبير ، وجهاز من جهة أخرى في سبتمبر من السنة نفسها حملة مؤلفة من خمسة أوط من المشاة المصريين ، وبلوكين من الباشبوزق ، وثلاثمائة جمل ومدفعين جبليين ، وعدة سوار يخ حربية ، وعقد لواءها لرؤوف باشا الذي كان حاكما على (جندوكورو) حينما وصلها جوردون أول مرة .

أما بعثة مايكلوب ، فانها نجحت فيما اتدبت لأجله ، نجاحا بشر يقرب تحقيق الآمال المعقودة عليه . ولكن مصالح مصر هناك ما لبثت أن تضاربت مع مصالح الزنبار ، واصطدمت بالمصالح البريطانية في عدنه ، فهبت انجلترا الى المناعة والمعارضة ، واتهى الأمر بينها وبين الحكومة المصرية على أن بريطانيا تعترف بملكية الخديو لجميع البلاد الواقعة لغاية الدرجة العاشرة ، وأن الحكومة المصرية تعتبر جميع الموانئ ، ما عدا زيلع ، حرة ومفتوحة الباب للتجارة .

احتلال هرر
وقتل ملكها

وأما حملة رؤوف باشا ، فانها احتلت مدينة هرر في ١١ أكتوبر سنة ١٨٧٥ ؛ وقبض قائدها على السلطان محمد وقتله ختقا ، وقتل معه خمسة وعشرين شيخا من الزعماء ، ليأمن كل اضطراب في المستقبل ؛ ورفع العلم المصرى في سماء تلك الأصقاع السحيقة^(١) . وقد استمرت مصر قابضة على زمام الأحكام في تلك البلاد الى أن كانت الثورة المهدية ؛ ولم يعد في الاستطاعة إبقاء الجنود المصرية فيها ؛ فأختلها لأهلها في مارس سنة ١٨٨٤ ؛ قالت الى الأحباش في عهد الملك منليك .

توزر العلاق
بين الحبشة ومصر

فزاد انتقال ملكية زيلع وبربرة الى الخديوية المصرية ، واحتلال الجنود المصرية هرر ، في مضايقة التجاشى يوحنا ومخاوفه ؛ لأنه أصبح يلمس بيده التهديد الصادر عن مصر ، ويراه يتناول جهات متعددة حوله

(١) أنظر : مخب "مصر المسلمة والحبشة المسيحية" لداي في الحاشية ص ١٨٣

ولم يكن القوم، في العاصمة المصرية، لاسيما المحيطون بالخدوي، يخفون مقاصدهم، بل كانوا يجاهرون بها على رؤوس الأشهاد . فينتبهون سير الفتوحات المصرية في الجنوب والغرب والشرق، ويقولون بأعين نثاق فيها نيران الآمال والمطامع : « إن الأمور سائرة على ما يرام، وقد حان وقت الإقدام والعمل . أما وقد اشترينا زليع واحتلنا هررد، فإن اكتساح الحبشة بات أمرا لازما ولم يعد منه مناص » .

غير أن الأمريكان ما فتؤا يشيرون بالامتناع عن مناوأة الحبشة العداء، والحرص من الاشتباك معها في حرب : إما لأنهم لم يكونوا يرون بعين الارتياح حلول الهلال الاسلامي، ولو كان بشير التمدن والعمران، محل الصليب المسيحي، ولو استظل تحت جناحيه التآمر والمهيجية، وإما لأنهم كانوا يعتقدون أن مصر عاجزة عن فتح الحبشة، ويعتبرون أن اكتساح قوة مصرية لتلك المملكة ضرب من المحال، وإما لأنهم كانوا يتوقعون أن تؤدي الحرب بين الدولتين الاسلامية والمسيحية الى تداخل دولة مسيحية غربية، كإنجلترا مثلا، في الأمر، تداخلا تكون طاقته انخزال مصر .

ولكن الراغبين في تلك الحرب، من رجال الحزب العسكري المحيطين بالخدوي، كانوا يسفهنون آراهم هذه، لاسيما الأخير منها، ويقولون بحق : « إن الدول الغربية اليوم إنما هي في جانب التمدن، لا في جانب التدين، فلا يهمها اسلام أو مسيحية، وإنما يهمها أن يسود العمران الممور، وتنتشر المدنية بنعمها الشقي فوق ربوع العالم » .

وكانت الأخبار التي تلتاع يوميا، تارة عن تعمير مراكب وتجهيزها في مرافق القلزم، وطورا عن فتح دارفور ورفع الأعلام المصرية على ضفاف نهري السويط

والنيل الأزرق ، أوفى سماء خط الاستواء ، وعلى سواحل المحيط الهندي ، تزيد في حماسة القلوب والتهاب الأرواح؛ وتعمل على توقع إجراء تطلبه النفوس .

رحلة أرندروپ
سنة ١٨٧٥

وإن القوم لكذلك ، وإذا بنياً ذاع في الأندية الخاصة بأن الأميرالاي أرندروپ والقائمقام درهز أقبلا يشتريان جزماً طويلة وزمنيات وأشياء أخرى من التي يحتاج إليها في الحملات البعيدة؛ وما هما إلا يومان وفشا خبر سفر أرندروپ ودرهز ومعهما القائمقام رشدي ابن مدير أسوان التركي؛ واقتفاء الميجور دنيسون الأمريكي أثرهما ليلا .

وكان أرندروپ ملازماً في المدفعية الدانماركية ، جاء إلى مصر طلباً للصحة والعافية؛ فتمتدح به الجنرال ستون الأمريكي ، وأعجب بأخلاقه وشمائله ؛ فعمله الخديو على استخدامه في جيشه في وظيفة نائب أميرالاي ؛ وما لبث أن رقى إلى رتبة أميرالاي ؛ وعهدت إليه قيادة الحملة التي أصدت . فانضم إليه فيها الكونت زيشي النمساوي — وكان قد نوى تعيينه حاكماً على أحد الأقاليم المنتظر فتحها — وأرايكل نوبار ابن أخى نوبار باشا — وكان في السابق محافظ مصقوع — وطالبا فكر في نيل نغار الفتح ومجده ؛ ومنى نفسه بأكاليل الانتصار ، أسوة بأبطال الأزمنة اليونانية ، والرومانية القديمة ، فكان من أكبر أنصار الحملة وأنشط العاملين على بعثها ، بل كان هو الذي شكلها بأمانيه وأحلامه .

ولكى يحتلط الأمر على النجاشي ، أرسل أرندروپ إليه كتاباً في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٧٥ يهدئ خاطره ، ويسكن مخاوفه ، ويفهمه أن غرض حملته إنما هو تحديد الصخوم بين الدولتين ، لا التمدد والامتلاك . وكان يوحنا قد استولى على الحماسين ، وأقام فيها قوة للحافظة عليها ؛ فانسحبت في أوائل أكتوبر حالماً سمعت يجهز أرندروپ ؛ ولجأت إلى داخلية البلاد ، تاركة فرقة فقط للرقابة .

ومع أنه لم يصل أرنديروپ مدد ، بالرغم من أنه كان ينتظره ، لكي يزحف الى الأمام ، فقد سار هذا الضابط يجهشه الصغير نحو (السمرة) و(جودوفولاسي) و(عدى حواله) ، ولما لم يجد إلا مقاومة ضعيفة من الفرقة الحبشية المتروكة للراعية عند مقاطعة الحماسين ، اتخذ (عدوة) ، إحدى عواصم يوحنا ، وجهة لسيده ، وانطلق يبعد نحوها ، غير مبالي بالأخطار ، وغير عامل أدنى حساب لقوى خصمه ، بالرغم من أنه كان يحذر به أن يوقف ويحتاط .

فإن الأسلحة النارية ، من جهة ، لم تكن تعوز الأحباش ؛ لأنه علاوة على ما ترك لهم منها اللورد ناپير ، وما سبق لإدخاله منها بكثرة الى بلادهم ، بواسطة زوجة مترجم الحبشية ، أيام أن كان زوجها قنصلا لإنجلترا وفرنسا في مصوع ، فأتت الحكومة الفرنسية ، في خريف هذه السنة ١٨٧٥ ، أهديت الى النجاشي عدة أسلحة نارية مختلفة ، وأوصلها اليه في (عدوة) المسيودي سارزك ، القنصل الفرنسي بمصوع ، الذي اجتاز للقيام بمهمته هذه ، صفوف أرنديروپ نفسها ، دون أن تستطيع تلك الصفوف ، بسبب صغته الرسمية ، أن توقفه وتستولي على الهدية ؛ مع أنه كان يحق لأرنديروپ أن يعتبرها صادرة عن نية عنائية ورامية الى تعضيد الحبشان على مصر ، فيصايرها ، أو على الأقل يؤجل وصولها الى الرسالة اليه حتى تضع الحرب ضده أوزارها ، ومن جهة أخرى ، فإن صحافيين المجلزين ، كانوا قد رافقوا حملته مذ أوغلت في بلاد الأعداء ، وخدماء بضع خدم أثابهما عليها بمبلغ ٢٠٠ ريال ، اختفيا بغتة في جهة الأحباش دون أن يعلم بتأكيد : أفصلا ذلك من باب الخيانة ، وليطلعا النجاشي على تصميمات الحملة المصرية ، أم وقع بالرغم منهما في الأمر ؟^(١)

(١) أنظر : "مرحلة والحشة المسجية" لداي : الفصل السابع عشر ، والفصل الثامن عشر .

مهما يكن من الأمر، فإن يوحنا علم في ٢١ أكتوبر بزحف المصريين نحو (أسمره) . فاستنصر في الحال عموم المقاتلين من رعاياه في سائر أنحاء مملكته، فتقاطروا إليه أفواجا أفواجا .

فسار من (صدوة) في ٣٠ أكتوبر إلى مقابلة عدوه بجيش يعد بعشرات الآلاف؛ وكان أرنندروپ قد تقدم نحو بلدة يقال لها (تازيخا) حيث انضم إليه ألف سوداني من حامية (سنيت) وحيث حشد قواء، فإذا بها تبلغ ألفين وخمسمائة جنسدى مسلحين ببنادق ومنجتن، وبطارتين من المدافع الجبلية، وست بطاريات سواريف، وجماعة من الخيالة؛ فسار بها إلى (دياروا) و(عدى ماجتا) و(جودوفولامى) وهاجم نقطة جيش بالقرب من (ماجتا) ليلا؛ فانهزمت؛ ولم يخرج من المصريين سوى اثنين . ولما كانت جبال الاسمره وعرة، وتسير المؤن فيها عسيرا، اختير للمسير بعد ذلك طريق (قياخور) و(جودوفولامى) . فأقيم القائمقام رائف بك في ممر قياخور بأربع جماعات من البيادة، ومدفعين جبليين؛ وضم إليه الضابط دهلز بجاحتين من البيادة، ومدفعى ساروخ . ولكن هذا الضابط سار بعد ذلك إلى مركز في الأمام يقال له (تزاناجيل)؛ وأقام في (ساجاينت) على مسيرة يومين جنوب (قياخور) .

أما أرنندروپ فتحصن في (جودوفولامى)؛ وسير الكونت زينى بست جماعات من السود، ومدفعين وساروخين للاستطلاع . فتقدم الكونت في جهة (عدى حواله) على بعد عشر ساعات من (صدوة)، رائدا مستكشفا . فتأكد من قيام يوحنا بمباشرة من عاصمته، وسيره إلى الحرب . فأخبر بذلك أرنندروپ .

فزحف هذا بكل قوته إلى (عدى حواله)؛ وبلغها في ٥ نوفمبر؛ فوجد زينى مقيا على بعد ثلاثة أميال إلى الأمام، في وادى قوتدت، بجماعتين من السود تحت قيادة

الميجور إجلير، بالقرب من نهر يقال له المأرب، ولكن النقطة التي اختارها لكيته لم تعجب الضابط دنيوت، وصدها معرضة لأخطار جسيمة. فخالفه أرنديروپ في رأيه، ووافق على بقاء زيغى فيها، ثم استدعى النائب (محمد)، وأرسله في ٦ نوفمبر الى الملك لفتح باب محادثات معه.

فرأى الرجل أن يتجاوز التسليمات التي أعطيت اليه، فيخضع يوحنا، ويدخل في خدمته، ويسرق أسرار حركاته وسكاته، ويرافقه الى قتال المصريين، ثم يتغلب عنه في الساعة المناسبة تخلياً بنجم عنه مصغه. فبرز أمامه بلباس عسكري مصرى، وادعى أنه أهين وامتهن، فغضب وخرج للانضمام الى بنى جلسه تحت راية ملكه لكن يكفر، وهو يقاتل الى جانبه، عن النيب الذى ارتكبه في انضمامه الى أعدائه. فلم تتطّل الحيلة على التجاوب، وأمر بالنائب ومن معه، فكلوا بالحديد، وزجوا في أعماق السجون.

ولما استبطأ أرنديروپ صودتهم، اختلف بين أن يظن فيهم شراً، أو يعتقد وقوعهم في مكروه. فأقبل يلبث الرقاد لاستطلاع الأخبار، وبعث يستدعى مؤخرته من (جودونولامى).

هذا ويوحنا يكره ويخذه، فيتقدم تارة، ثم يختفى، ثم يظهر برفقة، ولا يلبث أن يعود الى الاختفاء، لإطلاع عدوه في نفسه، حتى انطلت حيلته على المحمسين في الجيش المصرى. فأشاروا على أرنديروپ أن يتغلب من خطة الحرس الزائد، ويتلذّع بالحصارة اللازمة، ويسير هو الى ملاقاته الخصم المحجم عن التقدم. فانقاد أرنديروپ الى تحريضاتهم، وترك أعالى (عدى حواله) المنيعه، ونزل الى (قوندت) مجتهداً في التقدم سرا، ليسبق الملك القادم في وادى مأرب، ويباغته.

وحدث أن فرقة حبشية، من مقدمة النجاشي، كانت قد اقتربت من (قوندت) بنية الاستيلاء عليها؛ فاضترى أهلها الرعب، وطلبوا حماية الجيش المصري؛ فأسرع المصريون إلى حمايتهم؛ وانقضوا على رجال تلك الفرقة وأنخنوا فيهم؛ فغرحوا عدة، وقتلوا آخرين. وتناول جنود من جماعات السود قتيلا، فقتلوا به وخصوه، طبقا لعاداتهم المتبعة في حروبهم مع الحبشان؛ فاستشاط أرندروپ غضبا؛ واتخذ إجراءات صارمة لمنع العود إلى تلك المنطقة.

ولكن المناوشة التي وقعت بين رجاله ورجال متقدمة النجاشي فتحت عينه إلى خطورة مركزه وضعفه. تخاف على قوة زينجي — الواقعة على أفراد، بعيدا — أن يتمكن العدو من قطعها عنه، والعمل على إفنائها قبل تمكنه من إنجازها. فأرسل في ١٤ نوفمبر القائم مقام رشدي مع نصف جماعة إلى جنوب (عدى حواله) لحماية الطريق الموصلة إلى الهضبة التي تحتل عنها؛ وأرسل دينسون بقوة مثلها لحماية الجانب الثاني؛ وزل هو على رأس أربع جماعات بمدفعين جبليين لينضم إلى زينجي في الوادي.

فلما جن الليل، وصل جيش يوحنا؛ واحتشد على ضفة المارب اليسرى؛ وسطعت أنوار معسكره على مسافة أميال عديدة، في وسط الظلام الحالك المحيط.

وقضى القائدان ليلتهما في اعتماد الهجوم صباحا؛ فأرسل أرندروپ أعرا مشددا إلى رويشتان بك في (عدى حواله) بأن يتقدم عند طلوع النهار بمخس جماعات ومدفعين جبليين وساروخين والأفقال إلى (قوندت)، وأن يسكر هناك؛ وأمر دينسون ورشدي بالرجوع أيضا إلى (عدى حواله) في الفجر؛ وأن يستلم دينسون القيادة العامة هناك، ويقيم في انتظار الأوامر؛ وبعد أن ترك جماعة في (قوندت)

لحفظها ، ربما تصلها جنود رويشتان بك ، وأقام جماعة أخرى للحراسة على المنزعين الجبال ، ومنع المدق من مؤخرته ، سار بمئتان جماعة من البيادة ، وأربعة مدافع جبلية وساروخين ، لياضت الملك في مصره .

ولكن يوحنا لم يكن بالرجل الذي يؤخذ على غرة ؛ فان حياته ، وهو لص وقاطع طريق ، كانت قد علمته دوام البقطة ؛ وكانت الطبيعة ، من جهة أخرى ، خصته بمواهب حربية نسبية ، جعلته عدوا مهيبا . فكأنه أدرك ما وقع في خلد ارتدروپ من أمر مباغتته . فحرك جيشه من مكانه ؛ واتلنى به الى موقع وافق من نفسه هوى ؛ لأنه كان يقصد ، هو أيضا ، أن يباغت مدوه .

وفي الواقع ، فان الجيشين بعد مسيرة ساعة أو ساعتين تلاهما جفاة على ضفاف المأرب ؛ وتهاجما في بادئ الأمر ، بسجة غير نظامية . وكانت المدفعية معتمد ارتدروپ في عشمه بالفوز ؛ فتمكنت من اتخاذ موقفها ؛ ولكن طبيعة المكان الذي اختاره التجلى للقتال حصرت مدى نيرانها ، وجعلتها عديمة الجدوى . أضف الى ذلك أن البيادة المصرية ، ولو أنها أطلقت نيران بنادقها في الخلاء المفتوح ، ففتكت بالأعداء في بادئ الهجوم فتكا ذريعا ، إلا أنها لم تعرف كيف تتنعم من مواقع الأمان . ولا كيف تستخدم ضفة النهر استخداما مجديا فعا . فزحف الأحباش على رجال السلاحين ، وسيوفهم مشهورة ، وهم ألف على كل عشرة مصريين ؛ وانقلبوا عليهم من كل جانب ؛ وضغطوا عليهم بين صفوفهم المتتابعة ضغطا شديدا . فلما هي إلا نصف ساعة حتى قتلهم الى آخر واحد منهم ، دون أن يوقف الأيدي المرفوعة — للفتك ، والجذر — تضرعوا واسترحموا من واقف أوجاث على ركبته .

رقعة قتلت
١٥ نوفمبر
سنة ١٨٧٥

مسكينة تلك القوة ! هذا الموت الفظيع كان مقدورا لها ! ومن لم يمت منها بالرصاص مات بالسيف ، ومن لم يمت بالرمح مات بالنبوت ! وخصى الأحباش بعد ذلك الجثث ، ليحمل كل فائز من أولئك الممجبين ما يستطيع من مخاض أعدائه ، فيعلقها على باب بيته دلالة على انتصاره ، وعلامة على الفخر الذي أحرزه بقتل رجال الأعداء . وهذه هي عاداتهم منذ زمان بعيد ، كما كانت عادة هنود أمريكا الحمر أن يعلقوا على أبواب أكواخهم جلود رموس أعدائهم المسلوخة عن جماجمهم بشعرها !

وبينا جمهور قوات النجاشي يقضى هذا القضاء المبرم على أرندروپ ومن معه ، اندفعت فرقة حبشية أخرى لمهاجمة جنود روشتان بك ! لأن هذه ، وقد سمعت ضوضاء القتال وجفجفته ، كانت قد أسرعت الى نجدة رفاقها ، وزلت من الجبل بجلبة وضوضاء ، مختلطة الحابل بالنابل ، جمالا وخيلا ، ورجالا ، وانتشرت ، بياده ومدفعية ، وحيوانات أثقال ، من (على حواله) الى (قوندت) . فداهمها الأحباش بغارة .

ولكنها لم تنحصر ، واستفاد روشتان بك من المنحدر الذي كان وراءه ليجمع شمل قواه بسرعة حوله ، واختار للمدفعيته موقعا مشرقا على ميدان القتال بأسره . فدارت المعركة بين الطرفين بحمّة ، وتراوحت النتيجة بينهما برهة .

غير أن باقي قوى الملك ما لبثت أن فرغت من مجزرة أرندروپ ، وتحولت هادرة ، كياه غدیر متدفق ، الى مقابلة جنود روشتان بك . فطوقتها من كل جهة ، من الجهة والجانين والخلف ، واندفعت عليها ، والألوف فيها تراحم الألوف . فها هي إلا ساحة حتى داستها دوسا وهرستها هرسا ، جاعلة لياها كوما واحدا لا يعرف أحد فيه ، كوم لحم بشري دام !

على أن قوادها لم يروا هذا المنظر الفظيع ! فروشتان بك أصيب في أول القتال بجرح في رأسه ؛ فربطه بمندبل واستمر يشجع رجاله ويقاوم قتال الأبطال حتى أصيب برصاصة أخرى ، فلم يغادر مكانه . وبينما هو يلفظ نفسه الأخير برفير ، أمر جنوده بالجل على العدو برؤوس الحراب وصلتها . فمات وجنده يأتمر بأمره ، ويميل حملة خفيفة .

وأما كل بك نوبار جرح جرحا خطيرا في مبدأ التلاحم . فلم يلبط الدم السائل منه بفزارة هتته ؛ وما انفك يقاتل كليث ، حتى تيقن أن الآمال كلها ضاعت . فتسلق صخرة عالية ، وشرب جرعة ؛ ثم أطلق مسدسه على نفسه ، وخر قتيل .

ويروى عن ارندروب ، لما أحاط به الأعداء ، أنه فرغ أولا مسدسه على أقربهم إليه ؛ ثم امتشق حسامه ، وقاتل قتالا مروعاً ، حتى جدل على كوم من جهشان ، قطع صارمه أعمارهم ، فسقط معه ثمانمائة رجل ؛ وسقط ألف مع روشتان بك ؛ ووقعت المدفعية والأسلحة برمتها في أيدي الأحباش ، وسبعون ألف ريال ، وكل من لم يقتل — وكانوا قليلا — من ضمنهم ثلاثون أسود ، صرخوا مذ أحاط بهم الأعداء "ماريكوني" أي خلوني ؛ فنجوا بذلك من الموت والخلعى معا .

وإزاء هذه الخسائر المصرية الفادحة لم يفقد الأحباش سوى ٣٥٠ رجلا بين جريح وقتيل !

أما رشدى ودينسون فلنهما ، امتالا للأوامر الصادرة إليهما ، كانا قد أقاما على قمة الجبل (بسدى حواله) يترقبان . فأتاهما في صباح المعركتين حبشى مصادق وأخبرهما بانتشاب القتال ، فأرسلا يستطلعان ؛ وإذا بمسكرى مصرى ، فاز بنفسه من القوتين المسحوقتين ، آت وأخبرهما بما حصل ؛ فأخذا يستعدان للقتال ، وتحصنا

بسور بنوه بسرمة . فظهر العدو أمامهما بقوة ، سريين أو ثلاث مرات ، في ذلك النهار المشنوم ، دون أن يشتبك معهما في حرب . فلما زادهما ذلك إلا حماسه في استمدادهما وعزمهما . وإنهما لكنك ، وإذا بعسكري ممن مثل بهم وأمكنهم الفرار قد أتى في حال يرثى لما ، ثم أعقبه آخرون ، فأخبروا بالكارثة الخفيفة والمصيبة الجلى ، وألقوا القرع في قلوب الجنود ، ففرقوا على أنفسهم ، وسقطوا في أيديهم . ولولا عزم القائدين وحزمهما لفرزوا هارين . ولكن دنيسون ورشدى قويا عزائمهم وحملهم على التمس والتحصن . وما وافى الليل إلا وأتاهم الجند الذى كان وضعه أرندروپ ، المنكود الحظ ، على جبل قوندت ، وكانوا قد رأوا المعركتين والكيفية الدموية التى انتهت اليها ، فأصرعوا للانضمام الى قوة دنيسون الوحيدة الباقية .

فلما بزغ الصباح ، طلت تهاليل الأحباش بالفوز الذى أوتوه ، فكانت كأنها زهير أسود عاجة ، وشابهت ما انشق عن صدورهم منها ، في هجائهم القتالية ، في اليوم البارح . وكانت زمرة آتية من (قياخور) بمؤن للجيش ، تخاف سائقوا القطعان فيها ، وهربوا ، ولم يبلغ (عدى حواله) سوى نصف القادمين .

ثم تعاقبت الأخبار على دنيسون مضطربة ، مزعجة ، فعزم على التفتت بقوة الى شفا الجرف ليتحقق مصتها بنفسه . لذلك أمر جماعتين ومدفعين بالسير الى الأمام . فرفض الجند الطاعة من شدة خوفهم . وإذا بطلب من الملك يوحنا وصل الى دنيسون يسأله التسليم بمن معه ، وإذا بألقى حبشى أو ثلاثة آلاف ظهوروا وراء القوة المصرية ، مهتدين مواصلاتها ، ليعزروا طلب ملكهم . وكان نص هذا الطلب كالآتى :

« إذا سلمتم ، أوصلكم الى حدودكم بأمان ، إلا اذا فضلتم البقاء في بلادى » .

فاجاب دنيسون « أن التسليم غير ممكن ، إلا اذا وافق عليه القائد المصرى الغائب فى (آسا) ، وإنى لمبلغه طلب الملك فى الحال ! » . وإنما أجاب بذلك ليكسب وقتا . وكان يوحنا قد عهد الى دجاش هاتلو ، حاكم الجاسين ، وجنوده ، فى مهمة القضاء على القوة المصرية المعسكة فى (عدى حواله) ، ولكنه بعد فوزه على أرندروب ، اتضح له من الأوراق التى استولى عليها أن دجاش هاتلو خائن انضم عليه مع أعدائه ، فحبسه . فأتى ذلك الى امتناع جنود حاكم الجاسين عن القتال واستراحتهم على أسلحتهم أربع وعشرين ساعة .

فاستفادت القوة المصرية المعسكة فى (عدى حواله) من هذه الفرصة غير المتوقعة ، وأخذت تنسحب من مراكزها انسحابا فى منتهى الصعوبة ، فى طرق وعرة شائكة ، وليس مع كل جندى من جنودها سوى بقسماطين أو ثلاث بقسماطات . فمزت بيجودوفولاسى ، والرعب يملؤها ، وهى تتوقع هجوم الأعداء عليها فى كل وقت . ولولا أن رشدى ودنيسون هادئا بمسئمتيهما الجنود لفزوا ذعرا .

ومع ذلك فإن الأحباش — وكانوا يتعقبونهم من كشب — أسروا سبعة وستين متاعرا منهم ، قبل وصول القوة الى (قرع) و (قياخور) ، ولكن هذه القوة تمكنت فى ١٨ نوفمبر من البلوغ الى ممز قياخور ، بعد تكبد مشقات لا تحصى ، ومتاعب لا توصف . فانضمت هناك الى قوى رائف بك ، واستلم هذا الضباط القيادة العامة . فأشار دنيسون عليه بوجود إخطار الميجور درهلز بساجانييت ، بضرورة انضمامه اليه وانتظاره فى مكانه ، فأبى . فطلب دنيسون منه أن يخطره على الأمل بتكبة أرندروب ، ليكون على حذر ويقتضد الاحتياطات اللازمة لنجائه . فأجابه الى ذلك ، وأصدر أمره الى درهلز بالانسحاب الى مصروع .

وكان درهلز قد سمع بما أصاب القائد العام ! فارتد إلى مصقوع من طريق
(عدى رسو) و(اركيكو) ، وأصبح في مأمن من الطوارئ .

واستمر رائف على الانسحاب ، ولكن جيشه تاه في سهل (حاله) وضل الجنود
طريقهم بين التلال ، وأنهكهم التعب . وأنهم تهي حالة خور نفوس ، وإذا بصبيحة
راح حلت في الفضاء المحيط . فظنوها صبيحة الأحباش واعتقدوا أن هؤلاء الأعداء
المهيئين أوشكوا أن ينقضوا عليهم . فاعتراهم رعب طائش . فالتقوا بسلاحهم وملابسهم
واتمسوا الحياة من الفرار .

ولكن الضباط تمكنوا في الليل من جمعهم والسير بهم إلى (عدى رسو) باجتياز جبل
بميا ، وبعد قطع مسافة مائة وخمسة عشر ميلا . هناك اطمأن الحند واناموا ، ثم ساروا
إلى (نيغص) فناموا فيها . وفي صباح اليوم الثاني ساروا إلى مصقوع . وكان رشدى
ودنيسون ، بعد ما تأكدا من زوال كل خطر ، قد سبقاهم إليها ، ليخطرا العاصمة
المصرية بما حدث .

أما النجاشي ، فانه سار في ١٧ نوفمبر إلى (عدى حواله) حيث كانت معسكة القوة
المنسحبة ، فإذا بتلك البلدة قد احترقت عن آخرها ، دون أن يعلم من أحرقها .
وبينا هو مقيم فيها ، يستمرئ لثة نصره ، أتاه خبر القضاء على مترنجهر وقوته ، وبنا فشل
الحملة التي زحفت من (التمة) إلى الحدود الحبشية ، فزاد بذلك سروره . أما مترنجهر
بك ، فانه كان يتوقع تعيينه هو نفسه قائدا للحملة التي وضعت تحت قيادة الأميرالاي
ارندروب ، لأنه كان يعتبر ذاته أكفأ الناس للقيام بالمهمة الموهود بها إلى ذلك
الدانمركي : (أولا) لوقوفه أكثر من غيره على أحوال الحبشة ودخائلها ، و(ثانيا) لسابقة
خدماته في ذلك الميدان . فلما خابت آماله وعقد لواء الحملة لأرندروب ، أخذ يفكر

في عمل عمله من تلقاء نفسه ، يعود بالفخر العظيم عليه ، ويعمل منزله علوا كبيرا في عيني الخديو . بجمع زمرة من الأتباع والموالين له ؛ واستأجر الأدلاء والخبراء من الحبشان أنفسهم ؛ ونزل في خليج انتلاء ؛ ودخل الحبشة أثناء تقدم حملة أرندروب ؛ وغرضه البلوغ الى سهل الملح أو مضيق صنافه . فلزم الأدلاء ركابه ، خديعة منهم ومكرا ، حتى قادوه الى شواطئ بحيرة يقال لها "أدسه" في بلاد قوم يدعون "التلتز" . فنصب النعس هناك خيامه ؛ ولما جئ الليل أوقد أتباعه النيران للاصطلاء والطبخ ، واستعدوا للبيت . وكان سيدهم قد اصطحب معه في حملته هذه المشثومة امرأته الحبشية وأولاده وبناته ، وجملة من الخدم والحواشي ، كأنه ذاهب بهم الى عرس أو وليمة أصلت لهم على الرحب والسعة ، لا داخل في بلاد أعداء يعد ملكهم أنه أهين في كرامته ، وامتن في حقوقه . فأكلوا وناموا والطمانينة في قلوبهم ، والأمانى ترقص في أحلامهم .

واذا بجاعة من الأجاش دبوا الى مخيمهم في منتصف الليل ، وأعملوا السيوف فيهم . فهبوا من نومهم مذعورين ؛ وأرادوا الدفاع عن أنفسهم فلم يمكنهم الخوف من ذلك . فالتحق الحبشان فيهم قتلا وطعنا حتى أفنوا أو كادوا ؛ ودخلوا على مترنجر في سرادقه ، كأنهم شياطين الجحيم في ذلك الليل البهيم ، فذبحوه مع امرأته وبناته وأولاده ذبح الخرفان ؛ وذبحوا جميع حاشيته وأتباعه ؛ وأخذوا كل ما وجدوه من سلاح ومؤن وذخيرة وخيام ودواب .

ذبح مترنجر
ومن معه

وأما الحملة من (المنمة) فانها تألفت من ست جماعات مصرية ، قامت الى التخوم الحبشية الشمالية الغربية في غضون سير حملة أرندروب الى حدودها الشمالية الشرقية ، لتحويل جانب من قوة النجاشي اليها ، وتمكين أرندروب من القيام بمهمته . ولكن

قوة الأحباش كانت أكبر من أن تجزئها قوة صغيرة كهذه . فصعد يوحنا حملة (المنعمة) وهو يدير رجلي القتال في (قوندت) .

وكانت العاصمة المصرية ، منذ أن فشلت فيها أخبار الحملات على الحبشة ، باتت شبيقة للوقوف على تفاصيل حركاتها ، ومتوقعة أن يكون النصر قرينها ، بذات السهولة التي اقترن بها في الحملات السودانية . وبما أن الألسنة تذيع عادة الأنباء التي تروح اليها القلوب ، فإن الاشاعات عن نصر ساحق أحرزته حملة أرندروب طفقت تنتشر أولا في الأوساط الرسمية ، فتثير شعور فرح أو شعور حسد حسبما كانت الأذن السامعة أذن صديق أم أذن حشود ، ثم انتشرت في الأندية والمجتمعات عينا ، وأبهجتها . ولكن الأنباء الصحيحة ما لبثت أن وردت ، قلبت شعور الفرح الى شعور كدر وغم ، وشعور الحسد الى شعور شماتة وتهكم . على أن الدوائر الرسمية أظهرت رغبتها في التكم وإخفاء الحقائق ! لأن النكبة كانت من شأنها أن تنفر النفوس الغريسة من الحكومة المصرية ، سياسيا وماليا . فإيام الشدائد المالية كانت أخذت تطل من الآفاق ، وحوادث الصعوبات مع فرنسا ، بشأن الإصلاح القضائي ، كانت قائمة على قدم وساق ، تزداد تمقدا كلما اجتهد في الوصول الى حلها .

وظلت على تلك الدوائر الفكرة بوجود المبادرة الى تجهيز حملة أخرى ، تحاط بجميع مسببات الفوز وتسييرها في الحال للاقتصاص من الأحباش ، والانتقام لمجد مصر المهين ، بحيث تبلغ الغرب في آن واحد أنباء كسرة أرندروب ، وأنباء فوز الحملة المرسله للتأرلها ، فوزا ساحقا ! فتستمر الثقة بمصر تامة ، بل تزداد رسوخا .

فعبئت أربعة آليات من الياذة ، أى ٩٦٠٠ عسكري ، وآلاى من السوارى حملة راتب باشا
أى ٨٠٠ فارس ، وخمسين فرق من الفارين ، وبطاريتا ميدان إحداهما من غحاس

والأخرى من صلب، وكل منهما مركبة من ست قطع؛ وبطاريتا جبل؛ وبطارية ساروخ؛ يميزها جميعها ٣٣٤ بنلا؛ ويقوم بخدمتها ٤٧٤ مدقعا بضباطهم وعددهم أربعة وعشرون. وأضيف إلى هذه القوة آلاى بيادة من السود؛ وهيئة أركان حرب مؤلفة من رئيس وأمير لواء وثلاثة أمراء آلاى وستة قائم مقام ويوزباشين وثلاثة ملازمين أول وعشرون ملازم ثان وأربعة عشر عسكريا؛ فيبلغ مجموع الحملة ١١١٢٠ عسكريا و١٠٥٨ حصانا و١٣٠٤ بغال؛ وحسب أنه بانضمامه إلى بقايا حملة أرنردروب يتكون منه جيش قدره ١٢٠٠٠؛ ولم تكن بالقوة التي يستهان بها، على شرط عقد لوائها إلى رجل ذى كفاءة تامة. ولكن الصعوبة كلها كانت في اختيار ذلك الرجل وتعيينه. فالخديو—لعله بأن ليس بين كبار ضباطه من أتراك ومشراكسة من يصلح للقيادة العامة، ولعدم وجود ضباط مصريين في هيئة العسكرية العليا—كان ميالا إلى عقد لواء الحملة لضباط من كبار ضباط الأمريكان، المتكونة منهم هيئة أركان حرب الجيش: كالجفرال ستون أو الجفرال لورنج، لوثوقه الكلى بهم، وركونه إلى جنارتهم. وكان يعضده في ميله هذا، ويقوى عزمه عليه، الرجل—وعلى رأسهم نوبار باشا، وزير الخارجية في تلك السنة—الراغبون في الفرنج، المقنعون بوجوب استخدام معارفهم ومعلوماتهم وكفائتهم؛ العاملون على بثهم في جميع المصالح لكي ينظموها من جهة، ويعلموا المصريين من جهة أخرى كيف يستغنون عنهم في القريب العاجل.

الحزبان
المتضاران حول
الخديو

غير أنه كان هناك حزب آخر—وعلى رأسه شريف باشا وإسماعيل صديق باشا—يكره الفرنج ويعتقد ويستنكر وجودهم في مصالح البلاد واشتراكهم في شؤونها؛ ويبذل جهده في إقصائهم وإبعاد أيديهم عن الأعمال التي استقدموا للقيام بها. ولولا أنه

كان منقسما على ذاته الى قسمين : "التركي" وزعيمه شريف باشا ، و "المصري" وزعيمه اسماعيل صديق باشا ، وأن التركي نفسه كان منقسما الى قسمين : "الشركسي" و "التركي" ، وكل من القسمين يكره الآخر ويدس له الدسائس ، بينما الشراكسة لا يقبلون الأتراك ، والأتراك يحبون الشراكسة — لما جعل للرجال الراغبين في استخدام الفرج مركزا ، ولا أبقى لهم مكانا .

ذلك الحزب المعادى للغربيين ما فنى يقبح (لاسماعيل) تميم أمريكى على رأس الحملة المعدّة ، ويتخذ من الكارثة التي محقت أرندروب حجة لتسفيه آراء القائلين بعدم استغناء الحال عن الفرج ، ومرغبا لتعين ضابط شرقي ، هذه الدفعة ، ولو من قبيل الاختبار والتجربة ، ليقود أعلام مصر الاسلامية الى الأخذ بالتأثر من الحبشة المسيحية ، للصيرين الذين قتلوا في (قونددت) ، حتى تغلب رجاله على جهود خصومهم وميول (اسماعيل) عنها ، وحملوا الحديد على تسليم لواء الحملة الى السردار راتب باشا .

راتب باشا

وراتب هذا شركسي من أنبياء شريف باشا ، والمعروف عنه أنه أبى النفس ، شجاع ، لا يحتمل التصغير ولا يهاب الموت . ويروى ، لتأييد ذلك عنه ، أن (محمد سعيد باشا) — وقد كان راتب مملوكه ، وهو الذي رباه في كتفه ، وأرسله على نفقته الخاصة الى فرنسا ليتعلم في مدارسها الحربية — غضب عليه ذات يوم ، وهو أميرالاي ، فاستدعاه اليه ، وبعد أن أشبعه لوما وتأنيبا وزجرا اندفع في تيار عظمه عليه الى حد بعيد فرغ يده — وكانت لضخامتها تعد غلوقة لصفع القبلة — ولعلمه بها على خذّه ، وطرده من أمامه . فخرج راتب الى حجرة مجاورة ، ونناول مستسا ، وأطلقه على نفسه من جهة أنه بقصد الانتحار لعدم رغبته في الحياة بعد الإهانة التي لحقت به ، ولعدم تمكنه من التفكير في الانتقام لنفسه من مولاه وولى نعمته . فخرقت

الرمابصة خذته ، وفذت من تحت قاعدة أفه من الشمال ، دون أن تصيب منه مقتلا . فحمل داما الى بيته ، وما قد من جرحه أو كاد إلا وفر الى الأستانة ، خوفا من بطش (سعيد) به ، مع أن (سعيدا) — وكانت تعجبه جدا أعمال الشجاعة ومظاهرها ، ولم يكن من طبعه يدرى ما هو الحق — كان قد أكبر عمله ، وأعاد رضاه عنه ، في سره ، اليه ، ولم يكن مستظرا سوى شفائه لاعلاء منزلته والزيادة في تقريره من نفسه . ولم يعد من عاصمة الاسلام إلا بعد وفاة مولا . فاتخذ (اسماعيل) سردارا لجيشه . وراتب هذا قصير القامة ، أسمر اللون سمرة شديدة ، لأن أمه كانت جارية سوداء ، وهو بسبب كثرة انهماكه في الملاذ الجسدية يخيف نحيل ناشف ، كأنه جسم مصر ، أو إحدى موميات العصور الخالية^(١) .

على أن (اسماعيل) وإن اتقاد الى مؤثرات حزب شريف واسماعيل صديق ، وعين راتب باشا نهائيا قائما عاما للحملة الجيشية ، لم يكن بالرجل الذى يعنى نفسه عن الأخطار التى قد تتجم لجيشه عن مثل ذلك التعيين ، فرأى أن يخفف من وطأتها ، ويزيل من شرها ، بضم الجنرال لورنج الأمريكى وبعض ضباط آخرين من كبار ضباط أركان الحرب زملائه الأجانب الى الحملة : الأول بصفة رئيس أركان حرب للجيش ، والباقيون بصفتهم ضباطا تابعين له ، ليجد راتب فى حكمتهم ودرابته العسكرية ما يتمكن به من القيام ، قياما محمودا ، بالمهمة المعهود بها اليه .

فارتاح حزب نوبار الى هذا التعيين الأخير ، واعتقدوه كافلا لسلامة الأمة ، لثيقنتهم من أن راتب باشا سينقاد حتما الى مشورات لورنج وزملائه ونصائحهم ، وياخذ بها . فلا يرتكب شططا ، ولا يلقى بنفسه فى تهلكة . ولم يتكدر من التعيين عينه حزب

(١) مات راتب باشا منذ نيف وعام ، وقد عمر قرنا على ما يقال .

شريف واسماعيل صديق ، لثيقته من أنه لن يكون للوريج وزملائه أقل نفوذ على السردار؛ وأن راتب باشا سيحمل نصائحهم وارشاداتهم ، ويضرب بها عرض الحائط؛ مع بقاء المسؤولية ، في حال وقوع نكبة ، عليهم شخصيا .

ولكى يظهر (اسماعيل) بجلاء أن غرضه من تسليم القيادة العليا الى شرق ، وتسليم رئاسة أركان الحرب الى غربي انما هو أن يعمل المنصران معا ، كل على قدر طاقته ، وبنسبة مواهبه ، على ما فيه خير البلاد ، جمع بكارضباط الحملة من المنصرين ، ثلاث مرات متوالية عنده ، ليلقى عليهم تعليماته الأخيرة ؛ وذلك بحضور ابنه الأمير حسين ، ناظر حربته (وهو المغفور له سلطاننا الكامل حسين الأول المبكى عليه كثيرا) ونوبار باشا وشريف باشا وصديق باشا وغيرهم . ففى أول اجتماع أفهمهم أن سلامة الجيش قائمة على اتحاد القيادة العليا وهيئة أركان الحرب اتحادا تاما فى جميع الشؤون . ولاضطرابه الى التغيب فى الاجتماع الثانى ، بسبب وفاة أخيه الأمير مصطفى فاضل فى الأستانة يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، أناب عنه ابنه الكامل فى بندر بنور الاخاء بين المنصرين . وفى ثالث اجتماع سلم بيده لراتب باشا تصميم خطة للحملة وضعه الجنرال ستون ؛ وأفهمه جليا أن الغرض منها انما هو استرجاع مهابة مصر فى أعين السودان وأوروبا ؛ وأنه يلزمه ، والحالة هذه ، محاربة النجاشى ، ومواقفته فى ميدان مفتوح ، والانتصار عليه ، حتى لو اقتضت الحال ذهابه بالجيش الى عاصمته ؛ على أن يكون ذلك قبل شهر مايو سنة ١٨٧٦

وطلب نوبار باشا الى الخديو أن يوصى راتبا وباقى قواد الحملة بمراعاة شروط الحرب وأصولها المتفق عليها عند الأمم المتعدنية : فيمنعون الجيش عن ارتكاب أى عمل وحشى ؛ ويحملون الجنود على تجنب الاساءة الى غير المحاربين من الجيش .

فلا يقطعون زرعاً ولا يتلقون ضرباً ولا يحرقون بيتاً ولا يحملون، بالاختصار، عملاً فظلاً لا تجعلهم المقتضيات الحربية في اضطراب إلى ارتكابه .

فلم يكتف (اسماعيل) بتوصية سرداره بذلك جميعه ؛ بل إنه جعله مسئولاً ، مسئولية شخصية ، عن كل مخالفة في هذا السبيل . ثم استدعى الجنرال لوريج وجمع يده أمام نوبار باشا إلى يد راتب ، وقال لهما : «إني أرغب اليكما أن تعملوا معاً كأخين ؛ وتزاعيا الله والبلاد في المساكر المسلمة أعمارهم اليكما » . وأوصى راتباً بالاصفاء إلى نصائح لوريج والعمل بها^(١) .

سفر الحملة

ومن ثم سافرت الحملة إلى السويس ؛ وخرج الأمير حسين ونوبار باشا وغيرهما من ذوى المقامات الرفيعة إلى محطة مصر لتوديع القواد . فأقفلهم القطار إلى ذلك الثغر القلزمى ، حيث استقلوا "الدقهلية" إحدى البواخر الخديوية ؛ فذهبت تمخر بهم عباب البحر وعجاجه — لأن الأيام كانت شتاء — حتى بلغت بهم مصوع في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٥

معلومات مهمتها

ولكى تتكون عند القراء فكرة صحيحة من صعوبات تلك الحملة ، يكفي أن نذكر هنا أن الكلام على ظهر "الدقهلية" في رحلتها كان يدور بين المسافرين عليها : بالعربية والانجليزية والألمانية والفرنساوية والتركية والتليانية والنروجية وغيرها ؛ كأن تلك السفينة برج بابل ثان ؛ وذلك بسبب اختلاف جلسيات الضباط المتألفة منهم هيئة القيادة وجلسيات تابعيهم وخدامهم .

فالى جانب راتب باشا ، السردار الشركسى ، كنت ترى الجنرال لوريج والكرنيل داي واليوزباشى بورتر وغيرهم من الأمريكان ؛ ونائب الأميرالاي على بك الايطالى

(١) أنظر : "مصر المسلمة والحبشة المسيحية" لداى ص ١٥٩

المعتق الاسلام؛ واللفتنت كرنل البارون فون مكليين المهندس النمساوي الألماني؛ والميجور تورن هايسن النمساوي أيضا الذي كان مع الامبراطور مكسمليان المنكود الحظ، وكان يحسن التكلم بست لغات؛ واللفتنت كرنيل دريك والميجور لمسن والميجور لوشى المهندسين؛ والميجور ولسن الجراح؛ ورشيد باشا وعثمان رفقي باشا وكلاهما شركسي؛ وخورشيد بك أمير الآلاى السودانى؛ وعثمان بك نجيب وعثمان بك غالب الشركسيين أيضا؛ والكونت سرماى الطليانى؛ ومحمد بك جابر الأمير الآلى المصرى البحت؛ وصبرى افندى رئيس المدفعية والقائمقام ابراهيم لطفى، وكان يحسن التكلم بالانجليزية؛ ورفعت افندى رئيس كتاب السردار؛ وآخرين لا نريد أن ننزل بالتاريخ الى حد الاهتمام بذكر اسمائهم، من ملل وأجناس مختلفة .

وبينا الجيش معسكر فى مصقوع يستكمل معناته، ومعسكر النقل يقام فى (أركيكو) على بعد بضعة أميال الى جنوب مصقوع، اذا بكتاب من الجنرال كركهام، تاريخه ١٨ ديسمبر سنة ١٨٧٥، وصل الى القيادة المصرية فى ٢٢ منه، يفيد رغبة النجاشى فى تسليم مائة أسير وخمسة من المصريين الى محافظ مصقوع — وكان المحافظ شابا فى مقتبل العمر يقال له أحمد بك، ويهابه الكل بالرغم من صغر سنه، ومن أنه كان غرا جاهلا، لا يدرى شيئا لكونه ابن أخت المفتش الخفيف اسماعيل صديق باشا، ناظر المالية المصرية، وكان قد أخلف على تلك الوظيفة أراكيل بك نوبار التعس الطالع ابن أنى نوبار باشا — ولم يمض يومان حتى وصل أولئك الأسرى، واذا بسبعة وثلاثين منهم مخصيون ١ ثم وصل كركهام بعد أيام قليلة، يحمل رسالة من النجاشى الى الملكة فكتوريا . فما كان من الحراس المقيمين على مدخل المعسكر المصرى إلا أنهم قبضوا عليه، وزجوه فى حفرة قنطرة؛ ثم حكم عليه بالسجن فيها .

فأقام المسكين في قاصها أياما ، نالها ، متقللا ، شاتما . ثم أطلق سراحه الى مصقوع
بعد أن أقيمت لإكرامه وليمة فاهرة ، أبى أن يتناول فيها زادا ، أو يشرب سائلا
لخوفه من أن يكون قد وضع له ، في شئ من ذلك ، الموت سما .

وما أقام الجيش في مصقوع أياما إلا ووردت الى راتب باشا إفادة برقية من الخديو
تنبئه بأن ثالث أنجاله الأمير حسن ، الملازم الأول في فرقة الحوشار الألمانية ، نال
إجازة من الامبراطور ولحم الأول ، ليتمكن من الانضمام الى الحملة المصرية ؛ وأنه
قادم اليهم عن قريب ، ملتحقا بهيئة أركان الحرب ، ولو أنه لا يتقصد علامتها . وكان
الأمير حسن في الثانية والعشرين من عمره ، قصيرا ، ممينا ، وبالرغم من ذلك ،
فارسا مكلا ، ويحسن التكلم بالتركية والعربية والفرنساوية والانجليزية والألمانية .

فوصل الى مصقوع في المحروسة حوالى آخر شهر ديسمبر ، ومعه ياووه يوسف بك ،
وطبويه بدرافندى ؛ فقبل مقابلة نفعة ، ونزل في سراى المحافظ ؛ وما ارتاح من عناء
السفر إلا وأراد الجنرال لوريج ، عملا بكتاب فرنساوى أتاه من الخديو ، مكتوبا بخط
يده ، أن يشغله تحت إدارته في الأركان ويلقى الى عهدته مهمة خاصة ؛ ولكن
راتب باشا عملا بكتاب آخر أتاه ، مكتوبا من الخديو نفسه بالتركية ، أبى إلا إبقاءه
بجانبه ، زيادة في المحافظة عليه والاعتناء براحته . وكان الأمير حينه أميل الى الإقامة
بجانب راتب باشا منه الى الاشتغال مع الجنرال لوريج ! لأن هذا بصفته رجلا جديا
كان ، بمامل طبيعته وعامل اعتباره الحملة أمرا جديا في طيانه مسئولية كبرى ،
من شأنه استخدام كفاءات الأمير المختلفة في أعمال ذات بال ؛ بينما السردار لم يكن
يهمه من وجود الأمير بجانبه إلا أن يجمع حوله أسباب الملاهي ، وأنواع الملذات ،
فيفوز بارتياحه اليه ورضاه عنه .

التحاق الأمير
حسن بالحملة
في مصقوع

لذلك أخذت الأيام، ريثما تستكمل معدات النقل، تمر بمصنوع للأمير والسردار، ولا سيما لأولها : إما في الخروج الى الصيد والقنص ؛ وإما في الانجذاب على لعب الشطرنج . ولما كان أمر تجهيز معدات النقل موكولا الى المحافظ أحمد بك - وهو الشاب الغر الذي قلنا عنه ، والذي كان الى تهيئة معدات يوم صيد وقنص للأمير في الأذغال والجبال المجاورة أميل منه الى الاشتغال بتسهيل مهمات الجيش - فإن اليوم طفق يتلو اليوم، والأُسبوع الأسبوع، والعمل قائم، ووسائل النقل تهيأ ببطء بالرغم من أن الحاجة الى الاسراع كانت شديدة، وأن الحضر عليه كان لا يفتأ متواصلا من المرجع الأعلى بمصر.

وبما أنه ليس أدعى من الكسل والبطالة الى التهاون في الواجبات وإهمالها ، وليس أنجع منهما « بيئة » لانماء مكروبات الفساد المادية والأدبية معا، فإن النفور الذي ما انفكت حلقاته متماسكة بشقة بين هيئة الجيش العامل، وهيئة أركان الحرب ما لبث أن اتسع ، من جهة ، بشكل مقلق بين رجال الهيئتين ؛ وطلقت القيادة العليا تظهر جهارا من الاستخفاف بإرشادات أركان الحرب، وتقيم في سبيل عملهم من العقبات ما كان لا بد معه من الانتهاء الى قارعة ؛ ومن جهة أخرى، فإن الجنود أنفسهم لما وقفوا على حقيقة العلاقات بين الهيئتين، ولحظوا مظاهر الامتهان لرجال أركان الحرب بادية على جميع معاملات رجال القيادة العليا وضباط الجيش لهم ، شرعوا يعتقدون أن أفيد وسيلة يتقربون بها الى إرضاء رؤسائهم عنهم إنما هي أن يشاطروهم ذلك الامتهان للغربيين، فيجعلوا مراراة أشد وقعا على أنفسهم . فأخذت الديدابانات يهملون تقديم السلام الى الجنرال لوريج وضباطه ؛ بينما هم كانوا يتفانون سلاما وتعظيما للأمير مرؤوس الجنرال لوريج اسما ! ولغيره من الضباط

اشتداد النفور
بين الجيش
وأركان الحرب

الشراكسة والأتراك الأخط مقاماً ووظيفة في الجيش من أولئك الأمريكيين؛ وأخذ البيطريون المنوطة بهم خدمة الخيول لا يفتنون إلا إلى خيول الأمير وحاشيته؛ ويحملون بالمرّة خدمة خيل رئيس أركان الحرب وضباطه. فأصبح العمل على الجنرال لوريج وزمرته من أشق الأعمال؛ بل أصبحت الحياة ذاتها مرة المذاق طيبهم إلى حد أخذ يفوق الطاقة، رويدا رويدا، حتى أدى بالجنرال يوما، بعد أن سمّ التشكي للسردار من قلة أدب العسكر وقتهم، ووقاحة الديديانات، إلى الإقضاء على أحد هؤلاء وإشباعه لكما ولعلما ورفسا.

على أن ذلك لم يحد فعا، كما أن إلحاحه المتوالى وإلحاح ضباطه — لولا التحريضات المتتابعة من مصر — ذهب أيضا، أدراج الرياح. فانه حينما بلغ الجيش مصبوع، أي في أواسط شهر ديسمبر سنة ١٨٧٥، لم يكن قد جمع بعد من الجمال سوى ٣٠٠ جمل؛ وقلة هذا العدد — لنقل مهمات جيش زاد، بعد انضمامه إلى مايق من حملة أرنديروب، على اثني عشر ألفا — ظاهرة للعيان. أضف إلى ذلك أن ذات الجمال المجموعة لم تكن من الجنس العربي الجيد، بل كانت من الجنس المصنوعي الضعيف الذي لا يتمكن من ثقل ما يثيف على نصف حمل الجمل المصري؛ ومع ذلك فإن أحمد بك محافظ مصبوع، ماقى يتوانى في زيادة ذلك العدد، حتى مضى شهر، وأصبح التعوّق موجبا وبالا. فهم حينئذ وجلب إلى المعسكر من الجمال والبغال ما رآه راتب باشا كافيا لتبرير البدء بالزحف، ولو أن أركان الحرب لم يكونوا على رأيه.

فسار الجيش من معسكره في ١١ يناير سنة ١٨٧٦ ولكنه حدث، كما كان متظرا، أن قلة الاهتمام بالجمال وراحتها، وقلة الانتباه إلى مقدار قوّة كل منها، بحيث لا يحمل زيادة على طاقته، أدت إلى تقطع خيال التعزيم، وسقوط المهمات، وتلف جانب

منها، وإلى تشييد الجبال في القلوات، وفوق التلال والجبال، فأدى ذلك إلى تعب عظيم ومشقة كبرى في جمع شملها وإعادة تجميعها .

وكان قد رسم عثمان باشا رفقي إلى جهة يقال لها (بعرزة)، للاستطلاع، وهي محلة تبعد عن مصقوع مسيرة يوم للجد المسافر، ويومين للراكب البطيء . فزحف إليها بمقدمة الجيش، ولكن سوء تفاهم أوقعه أحمد رفعت أفندي كاتب السردار، عمداً، بين راتب باشا والجنرال لوريج، أدى إلى اضطراب في الأوامر الصادرة أوجب إبدال مدني واسو (أو مدرسه) من (بعرزة)، ونجم عنه ضياع أسبوع على تقدم الجيش الذي لم يصل إلى الهضبة المطلّة على وادي (قرع) إلا في ضحوة يوم الأحد ٣٠ يناير سنة ١٨٧٦

وفي الغد قدم المعسكر الرأس ليج، حاكم (مدني حواله) الذي عزله النجاشي، وأخبر القيادة العليا المصرية وهيئة أركان الحرب بحركات الملك يوحنا. ولما كانت التعليمات المعطاة لراتب باشا تقضي بالاشتباك مع النجاشي في معركة مفتوحة، وكسره كسرة تؤدبه تأديبا شديداً، ويدوي صدها في العالم، ثم الرجوع إلى مصقوع، فإذا تعذر ذلك الاشتباك لكون يوحنا إلى خطة الحيلة والحرص، فالزحف إلى (عدوة) طاصمته ومقاتلته فيها، ثم العودة إلى مصقوع، فإذا تعذر هذا وذلك، فالإقامة على هضبة (قرع) واحتلال الجيرة وانتظار تعليمات جديدة، فإن السردار رأى، بعد مداولة مع الرأس ليج المذكور، أن يختار موقعا موافقا ويقصص فيه، ويجمع كل قوته إليه، ليكون على استعداد لمقابلة الطوارئ .

فأصدر أمره إلى رشيد باشا بالتقدم والانضمام إلى بقية الجيش — وكانت قوة رشيد مؤلفة من ٥٤٢٦ من الياقة، وبطاريّتين فيهما ٣٩٤ مدفعيا، و٥٦٦ خيالا،

ولا تزال مقيمة بالقرب من مصنوع — ولكنه أصدر اليه هذا الأمر بدون أن يضع أى وسيلة من وسائل النقل تحت تصرفه، أو يبيّن له أسباب الحصول عليها، وبالرغم من أن وسائل نقل المأكولات إلى الجيش كانت قليلة، وأن مجيء تلك القوة كان من شأنه زيادة عدد الأفواه الآكلة، ما بين بشر ودواب، على قلة الموجود مما يؤكل . وفى الحقيقة، فإن أكبر مصاعب هذه الحملة المشثومة إنما نجم عن قلة الاهتمام بوسائل النقل على العموم، واختلال الإدارة القائمة بها، إما لمعجز في كفاءة الرجال الذين نيظت بهم، وإما لأن رؤساء هؤلاء الرجال والمكلفين بالتوسط بينهم وبين مصادر تلك الوسائل لم يتمكنوا من القيام بمهمتهم القيام الواجب .

أحمد مراد

وكان رئيس حركة النقل أحمد عرابى بك، المعد، فى الأيام التالية، لاضرام نار الفتنة العسكرية المعروفة فى التاريخ باسمه . وقد كان فكر الضباط الأمريكين فيه حسنا جدا، ويقول الكرنيل داي فى مؤلفه المعلنون "مصر الاسلامية والحلقة المسيحية" انه كان يكون ضابطا من خيرة الضباط فى قطر غير القطر المصرى ^(١) . فاستبدل وأقيم مكانه شاكر الشركسى، وما لبث هذا أيضا أن استبدل وجعل محله الميجر لوشى الأمريكى ووضع كلا سلفيه تحت إدارته، ضدّ رغبته، لأنه كان رجلا عاقلا يفهم أن تصغير روح ضابط بوضعه تحت إمرة من هو أقل منه درجة، لا سيما اذا كان هذا الرئيس الأقل منه درجة أجنبيا، ليس خيرا ما يتخذ من الاجراءات لجعل الأمور تمشى فى مجراها الأمثل .

وفى اليوم الثانى من شهر فبراير نقل العسكر الى واد غير الأول، وشرع فى التحصين، لشيوع الأنباء باقتراب النجاشى . ولكن قلة مواد الطعام، وندرة وصول حتى القليل

(١) أنظر هذا الكتاب، ص ٢٢٢

منها الى القوة المتقدمة ، اضطرت القيادة العليا الى تقليل عدد اللياده بين يديها ، والاستعاضة عنها بزيادة في عدد المدفعية . فصدرت الأوامر الى بطارية مستوردة من معامل كروب ، كانت لا تزال بمصنوع ، بالاسراع الى (قرع) ، وكلف دينيس بالاتيان بها . فسار بها قوا . ولكنه ، وهو يحتاجها جيل بما ، قابل رشيد باشا الراجع من (قياخور) الى عدنى راسو (عدرسه) ، عملا بالأمر الوارد اليه بالرجوع بسبب قلة الطعام . فأخذها منه بالرغم من امتناعه ، وعاد بها الى (بهرزه) ، ووجته في ذلك أن السكة وعرة ، وأن البطارية قد تصاب بمطرب لو استمرت على سيرها الى (قرع) ؛ مع أن معظم الوعر كان قد اجتيز ، وإن الرجوع بالبطارية كان يقتضى المرور بها ثانية في الشعب والمسالك التي أتى بها منها بكل صعوبة ؛ علاوة على أن على ساح افندى ، رئيس فرق المهندسين والحفارين ، كان قد أنجز عملا ممدوحا في تمهيد الطريق وتسهيلها ، وجعلها صالحة لمرور المدفعية . وأقل تحصين أقيم كان من النوع المعروف "بالبلوك هوس" في اللغة الانجليزية ؛ وهو بناء شبيه بحصن يحيط به خندق ومتاريس ؛ أقامه في مضيق قياخور القائم مقام درهلز والكرنل لوكت ، بأمر من الجنرال لورنج وتحت مسئوليتهم ؛ وكان عبارة عن أربعة جدران ، لاسقف بنطينا ، مفتوحا لضرب العدو ، ومبني مع ذلك بحيث لا يرى المقيمون فيه العدو القادم لقتالهم . فكانه بنى ، والحالة هذه ، ليكون مرمى لمقذوفات الأعداء ، لا معصيا منها .

ثم أقيم حصن آخر في (قرع) جعلوه على شاكلة قلعة ، وخندقوا حوله خندقا حل أعظم ما يكون من العمق ؛ مع أن البقعة التي اختاروها له لم تكن تفي شيئا ، ولا كانت واقعة في جهة يمكن الاستفادة منها حريا ؛ وهم لو أحسنوا التصرف لبنوه قرب المضيق الذي هناك ، بحيث يحمونه ، ويحفظون الآبار التي حوله في آن واحد .

على الروب

ولما استقر بهم المقام ، عهد برياسة فرع المهمات الى على الروبى افندى ، وقد اشتهر فيما بعد فى حوادث الثورة العربية ، وكان ضابطا من أحسن الضباط وامتدحه رؤساؤه وزملاؤه الأمريكيون وامتاز فى هذه الحملة دون غيره من ضباط الجيش — ما عدا الكونت سربانى — بأنه كان يرى من الواجب عليه احاطة علم رئيس أركان الحزب بكل ما يحريه ليكون على بينة منه .

على أن تعيينه رئيسا لتلك الفرع لم يعن — كما كان يجب أن يعنى — وضع وسائل النقل تحت تصرفه . فاستمر أمرها فوضى كما كان . وماضت البغال والحير ، وطعدها نيف وألف ومائة ، فى مجيئها من مصبوع وزهابها اليها ، تحمل فوق طاقتها أحمالا قلما احتيج اليها ، كتبن وخيام وأتقال مختلفة . مع أن المطلوب انما كان تحميلها بقساطر وما كل أخرى ، كان الجيش فى أشد الافتقار اليها . ومع بهاذة الحمل كان العساكر والصف ضباط الآتون يرفقتها يركبونها أيضا ، فيرهقونها . ناهيك بفتك الذباب المدعو "تسلتاليا" بها فتكا ذريعا .

ولما طال المطال بالجوش فى حصن وادى (قرع) دون أن يظهر الجبوش الى المناوشة والقتال ، وبدون أن ترد أخبار عن حركات النجاشى ، أخذ السردار ورئيس أركان الحرب يفكران فى أمر الزحف الى (عدوة) للايقاع به فيها ، ولكنهما اختلفا على الطريق التى يسيران منها . فذهب السردار ، انقيادا الى مؤثرات النائب (عبد) ، رجل ثقته — وكان قد نجما من سجن النجاشى — الى تفضيل طريق قودولولامسى — قوندت على ما سواها ، ورأى لوريج ، عملا بنصائح قسيس فرنساوى كاثوليكي يقال له ديفلو من جملة التبشير بالايمان ، وأحد كهنة الارسالية العازارية فى تلك البلاد ، أن الأوفق الزحف بالجنود من الطريق المجتازة للقاطعة الحبشية ، التى استعمرتها

تلك الارسالية، لما قد يحدونه فيها من أسباب الرخاء وأنواع المساعدة . ولكن بما أن لورنج نفسه كان كاثوليكيًا، فأدلاء النائب محمد لم يتبعوا كثيرا في إقناع راتب بأن غرض خصومتهم، الأدلاء الأحباش الكاثوليكين ، من المرور بالجيش في مقاطعة العازارين إنما هو محض انتفاع أهل تلك المقاطعة بالريالات المصرية التي تصرفها الجنود والخزينة في ابتاع ما كولات وخلافها منهم . وأن رئيس أركان الحرب إنما يعضدهم في تفضيله طريقهم على طريق قودوفولامى — قوندت، لكونه كاثوليكيًا مثلهم . فكفى ذلك لى تكثر حول الأدلاء والقس ديقلو الاهانات التي لا مبرر لها، والاضطهادات السبعة . ولكى يقضى أدلاء النائب محمد على جهود مزاحيمهم، قضاء مبرما، أذاعوا كذبا نبأ قرب دقوالتجاشى من حصن (عريزه) لمهاجمة من فيه . فأصدر السردار أمره الى قائد الجند هناك بمنع خروج الخيالة من الحصن، وبالثلبات على الدفاع عنه الى النهاية . ومع إقدامه على اقامة ديدبانات فوق الآكام المحيطة، وأمام الخنادق، وبالرغم من علمه علما يقينا أن التجاشى على بعد يومين على الأقل، لم يفكر في تمرين جنوده التمرين اللازم لمحلهم على استعداد لمقابلة الطوارئ؛ ولا أمر بإجراء الاستطلاعات التي كانت الظروف تقتضيها لدرء كل مباغطة والوقوف على حركة العدو. فنجم عن ذلك أنه خيل لبعض الجنود ذات ليلة أنهم يسمعون ديبا، ويرون أشباحا! فظنوا أنفسهم مبيتين . فهبوا الى سلاحهم مذعورين، وأطلقوه في الفضاء على العدو الموهوم؛ فأصابوا صفة من زملائهم المنتشرين خارج الحصن، وسبوا فزعا عاما للحامية كلها .

وبعد أيام قدم الى المعسكر المصرى دجاش يقال له (ولده ميخائيل) مع ابن أخيه وجماعة من أحواله وأتباعه . فاستقبلوا استقبالًا شائما ، وقُتلت اليهم القهوة على

صوائى فضية من مظال الأمير حسن . فلخوف ذلك الرئيس الحبشى من أن يكون وضع له سم فيها، أبى أن يشربها إلا بعد أن ذاقها أحد الحفدين من أتباعه دون أن يصاب بسوء، وأنهم الأمير عليه بلقب "باشا" ورتبة "فريق"؛ وأنهم كذلك برتب مختلفة وهدايا نفيسة على ولدى أخيه . وأهم ما استلقت الأنظار فى هؤلاء القادمين كثرة القمل المائل ملابسهم، حتى لقد لاحظ أحد الضباط الأمريكين أن مهمة بعض رجال حاشية الدجاش كانت منحصرة فى الشغوص الى قميص هذا الرئيس وردائه، لا لتقاط تلك الحشرات المقرقة، وطرحها على الأرض، كلما لمح ظهورها، دون أن يثير ذلك اشمئزا فى أحد؛ كأنه من مستلزمات الحياة اليومية ومظاهرها .

وتلك الأمانى
تجملن الفتى ملكا

وما مضت أيام قلائل على قدوم أولئك الأحباش إلا وطفقت الرسائل تخرج من خيام السردار والأمير، بواسطتهم، الى الرؤوس والأمراء الحبوش، مستميلتهم الى ولاء مصر، ومميتهم بالأمانى الكثيرة والأموال الجمة . ولكى يجعلهم راتب يذوقون شيئا من حلاوة تحقيقها طفق يفكر فى مكافأتهم مقدما على الأعمال التى كان يطلبها منهم؛ ووقع فى خلده مرة إعطاء خمسمائة ريال، من المعروفة بريالات مارياتريزا، الى أحد رجال (ولده ميخائيل) تشجيعا له، من جهة، ومن باب المكافأة، من جهة أخرى، على أمانته وإخلاصه فى خدمة المصالح المصرية؛ وكاد يفعل ذلك، لولا تدخل ضابط عال فى الأمر، وتفهيمه السردار أن المبلغ إنما يحق لذلك الحبشى حينما تظهر نتيجة مساعيه .

على أن نتيجة التراسل، بواسطة رجال (ولده ميخائيل)، كانت قيام التصور فى مخيلة راتب أنه أصبح يحكم الديار الحبشية بأسرها من حقر خيمته؛ وإبتهاجه بما آلت اليه سياسته الحكيمة، وأبلغه إياه دعاؤه السياسى .

غير أن استغراق السردار في أحلامه ، وتفغى فؤاده بالأمان العقيمة ، لم تحولا دون إرساله الضابط أرجنس الأمريكاني الى الاستطلاع والاستكشاف ، مهمة القس ديفلو وأحد أحبابه المخلصين . فتقدم ذلك الضابط الجسور ، بالرغم من خوفه من الخصى ، فيما لو وقع في أيدي الأعداء ، واجتاز صفوف الأحباش ؛ وما زال سائرا حتى بلغ مكانا لا يبعد عن (عدوه) إلا ثلاثين ميلا . ولما وقف على كل ما كان رئيس أركان الحرب راعيا في الوقوف عليه ، عاد الى المعسكر المصري ، بعد أن اتقاد الى نصيحة دليله الحبشي ، وذبح بضع دجاج وثردهما وريثها في الطريق ، ليحمل النجاشي على اعتقاد وجود صحرفيا ، فيمتنع عن طرقها .

وأتى الواقع مصتقا لقول الحبشي ؛ فان النجاشي اعتقد أن صحرا عمل له ؛ وبدا من تقدمه في الطريق التي عاد أرجنس منها ، عدل عنها الى طريق (قونلت - أسمة) . فسار في ٢١ فبراير من (عدى حواله) الى (ماى جوردا) و(قودوفولاسى) و(ترايبين) ؛ وعسكر فيها ريثما تجتمع عليه بقية جيوشه .

فوجدته هناك طلّاح المصريين في ٢٥ فبراير ؛ وكان فعل الدليل الحبشي قد حوّل أنظار القيادة العامة الى عدم امكان مجيئه إلا من تلك الطريق . واذا بالجزء المهم من جنوده قد نزل في (ماى قوردا) و(قودوفولاسى) و(عدى حاله) و(عدى ماجسا) . ولما كان الغد ، زحف النجاشي الى (عدى برو) ؛ وأرسل قسما من خيالاته الى (تساتريجا) . فلما بلغت ميمته (عدى قرو) ، اختار من بين بيادته وفرسانه مائتي مقاتل ؛ وأرسلهم الى الأمام بمثابة طليعة ، لتسلم الأخبار ، واستطلاع الاحوال .

وكانت الأنباء عن تقدمه ، ومنظمة جيشه ، وتتوَع حركاته ، قد بلغت المعسكر المصري ؛ فاخذ القلق مأخذه من القيادة العليا ، وأركان الحرب فيه ؛ وطفى بعضهم

بيدى المخاوف على سلامة جناح الجيش، ويرتقى الانسحاب، ويقول بلزوم اجرائه ! كأنهم انما أتوا الى ذلك المكان وتحصنوا فيه لمجرد نزهة عسكرية . ومما زاد الطين بلة أن الشقاق على اللازم عمله بلغ أشده بين السردار ورئيس أركان حربيه ، وأدى الى عزيم هذا على التخلي عن كل مسئولية، وترك راتب باشا وشأنه، يخرج كيفما يريد من المازق الذى بات فيه .

ولكن ضميره لم يطاوعه على البقاء على عزيمه . فكلف الكونت سمرانى بالقيام الى الاستطلاع فى ٢٦ فبراير، صوب الجهة التى بلغ نزول الملك فيها . فسار سمرانى حتى بلغ كرابايا، حيث علم أن قيادة الأحباش فى (عدى برو)، وأن معسكر النجاشى العام فى (أبامتى) . فعاد بنياً ذلك الى جهة الاختصاص . فرأى الكرنيل داي أن يستوفى التفاصيل ويستوعبها . وجب استطلاع سمرانى فى استطلاع ثان . فعارض راتب فيه ، وذهب الى صم فائده . ولكن الأمير نفسه وافق عليه ، وحض لوريج على إجرائه . فخرج أرجنس، وولسن، بالف أو ألف ومائتى فارس، وتوفلا فى السير توفلا بيديا، لم يمكنهما من العود فى الميعاد المضروب . فطار القلق عليهما وعلى القوة التى معهما فى عموم المعسكر، وصعد الأمير حسن باشا ذاته على أكمة ليستطلع؛ فرأى غبارا عن بعد ؛ فتخيله دخان قتال تصوره قائما بين الكشافة والأحباش ؛ فأسر الى راتب بظنونه ؛ فأمر السردار : فدى نفير النجدة . فبرز طاوور ومدفعان ؛ وخرج وأركان حربيه ؛ وخرجت هيئة أركان الحرب بأسرها وراءه ؛ وتبعهم القواد وياورانهم ؛ وكان مئات من الرجال فى السهل بدون انتظام : منهم من يبحث على العدو، ومنهم من يستعد للهرب منه ؟ بدون أن يدري أحد، ما عدا راتب والأمير، لم هو هنالك، وإلى أين هو ذاهب .

وبينما هم كذلك، خيم المساء عليهم . بجمع السردار زمرة من الرجال المنتشرين في السهل، واستعدت لمعركة دفاعية . ولكي يكون على بينة من أمره، صعد على صخرة مرتفعة، وأخذ يميل نظره في جهات الأفق الأربع، وهو في منتهى الحيرة، لا يدري ما العمل . أما باقي الخارجيين، بل ذات الذين بقوا في الحصن، فانهم استقروا في هياج كبير، ودام المرح والمرج بلا معنى، وبدون غرض معلوم، حتى عادت القوة المستطلعة بعد الغروب بساعة . ولوداهم الجيشان المصري في ذلك الوقت لأنفوه عن آخره، لأنه كان كقطيع غنم ليس من راع على رأسه .

على أن رضا راتب ياشا بخروج قوة أرجانس إلى الاستطلاع إنما كان عقب أن تأكد من وصول عثمان بك باثني وعشرين جماعة إلى (قياخور). وقد تركا عثمان بك هذا، وهو يأخذ من دنيسون بطارية كروب بالقوة ويعود بها إلى هذه البلدة . فوافته إليها بطاريات كروب الأخرى . ولما بلغ السردار خبر اجتماعها، أمر بالسير بها إلى (قرع)، ودمم بزحف عثمان بك إلى (قياخور) . فوصلت البطاريات (قرع) في ٢٥ فبراير . وشرع عثمان بك في تنفيذ الأمر المعطى إليه .

غير أن العدو شرع يهتد الخطوط ما بين (عدى راسو) و(قياخور)؛ وكان راتب ولورنج معاً يظنان في بادئ الأمر أن "البلوك هوس" الذي أقيم بالقرب من هناك كاف للدفاع من المضيق . ولكن لورنج مالبث أن أدرك أن "البلوك هوس" لا قيمة له في الدفاع عن المؤن والذخيرة المأثرة بسهل (حالة) . فما زال راتب حتى حمله على إرسال قوة في ٢٤ فبراير إلى وادي (قياخور) لمراقبة الطرق المؤدية من الغرب إلى ذلك السهل . ولما وصل هناك عثمان بك في ٢٦ منه بفرقه، وضعت القوة كلها التي اجتمعت هناك تحت إمرته، وكلف بالمحافظة على الوارد من (عدى راسو) .

فطلق يحسن التحسينات التي أقامها هناك رائف بك ، ووضع المدافع بحيث ترمى مدخل الوادى من الغرب ، واستخدم فرسانه فى سهل (حالة) لمنع نزول العدو على وسائل النقل الخاصة بالجيش .

أما النجاشى ، فإنه مع بقاءه فى (أبامتى) أمر جيشه بالارتداد الى (ترامى) ، كأنه يرغب فى تضليل أفكار خصومه ، ثم عاد فتقدم فى أول مارس لغاية (تازريحا) ، وشرع يهتد بالمعجوم تهديدا جديا . تخاف راتب أن يحدق الخطر به من كل جانب ، وأراد الانسحاب لينجو . فمارضه لوريج فى ذلك ، وطلب اليه إجراء استطلاع آخر على شكل مظاهرة ، والقيام بتناورة تهديدية لحركات الملك ، يكون الغرض منها حشد الجيش كله فى (قرع) .

ولكن راتب لم ينصع الى طلبه ، وترك يوحنا يقوم بتنفيذ الخطة التي رسمها لنفسه ، بدون معاكسة — الأمر الذى جعل كل الخط من مصبوع الى (قرع) مضطربا مزنازلا ، وأدى الى عود قيام التراع بين الجيش وهيئة أركان الحرب . فطلق رشيد باشا وعثمان بك ، على اختلافهما مع بعضهما ، لا يعلمان أمرا يرد لهما من الجنرال لوريج ، واشتدت مضايقة السرديار لهذا القائد الأمريكى الى حد لم يعد يستطيع معه إرسال أى كتابة أو أمر إلا عن طريق رفعت افندى رئيس كتاب القيادة . ولم يكتب رشيد باشا باحتقار الأوامر الواردة من لوريج ، بل أخذ يوجد كل ما استطاع لإيجاده من المراقيل فى سبيل الميجر لوشى رئيس قسم النقل ، غير مهال بالمضائر التي تعود على الجيش بروته من جراء ذلك .

وكانوا قد سلموا القيادة (بعرزة) الى الميجر فيلد ، لتكون عينه ساهرة على المهمات ؛ ولكن لوريج ، بعد ما اشتدت الأخطار حولها بسبب حركات النجاشى ، رأى أن يعز

نقلها بجنود تحافظ عليها أثناء اجتيازها سهل (حالة) . فأصدر أمره لذلك . ولكن (راتبا) أبي الموافقة لتلا يتقص عدد الجنود الموجودين معه في الحصن .

وبينما القواد المصريون في هذا الاختلاف وهذه المنازعة ، كان النجاشي يتقدم نحو الجيش المنكود الحظ المسلمة أزمته اليهم ، بخطى الثعالب ، وعزم الأسود ، حتى أصبح على بعد بضع ساعات من (قياخور) و (عدى راسو) . ولما علم راتب بذلك زادت مخاوفه ؛ فبادر الى عقد مجلس حربى سرى ، أبعد عنه كل الضباط الغربيين ، للدأولة في الأمر ؛ فلم يقر ذلك المجلس على رأى . وكان العدو ، الزاحف باستمرار في تلك الأثناء ، قد أضفى على بعد ثلاث ساعات من (قياخور) .

والنجاشي ، والربوع حوله كلها عيون وآذان ترى وتسمع ، وتحيطه علما بمجريات الأمور عند أعدائه ، قد تمكن من الوقوف على تشتت فرق المصريين ، ما بين (عمره) و (عدى راسو) و (قياخور) و (قرع) ؛ فعزم على الاتعاضاض بغته على قوتهم الكبرى في (قرع) وصحتها ، لتبيت باقى الفرق تحت رحمته : فاما أنها تسلم وإما أنه يبيدها ، وليس لها من بين يديه مفر . وما صمم على ذلك إلا وشرع في تنفيذه .

فكان من الواجب ، وإذالة هذه ، على قائد الجيش المصرى أن يترك في حصن (قرع) قوة كافية للدفاع عنه ، دفاعا مؤقتا ، ويزحف بمعظم قوته الى (قياخور) فينضم الى الفرق المقيمة فيها ، ويخرج يمحشه كله لمقابلة الملك ، فيقضى الله ما يشاء بينهما .

ذلك أشار الضباط الأمريكيون ؛ ولكن رشيد بك وثمان باشا رفقيا قاوما رأيهم وعاكساه ، وهما ، بلهلهما الأصول الحربية ، لا يشعران بالضرر الذى يسببانه ،

وما أبى راتب عمله ، أقدم التجاشى عليه ؛ فانه بعث يستدعى اليه كل القوات التى كانت قد انفصلت عنه لمهمات كلفت بالقيام بها ؛ واجتهد فى حل المصريين على الاعتقاد بأن مهاجمته لم ستكون يوم ٦ مارس ، ليقتربهم ، ويمنهم عن الافتكار فى حشد جموعهم كلها فى صعيد واحد ، بسبب ضيق الوقت ؛ ونجح فى خداعه ، لدرجة أن لوريج نفسه ، فى الليلة ما بين الخامس والسادس من شهر مارس ، أبى أن يقلع ملابسه ، وتام بها على سرج حصانه ؛ وما بزغ الفجر إلا واحتذى جزمة القتال وأخذ له أهبة . وتهدم السجاش ، والراس (ولنا ميخائيل) الى السردار بالاذن لها فى الخروج الى مقاتلة الملك . فأبى راتب أن يسمح لها : إنا لقلة ونوق منه بهما ، وإنا احتقارامنه لشأنهما الحربى . فانسجبا .

وكان المصريون ، حينما أنشأوا الحصن فى (قرع) ، قد أقاموا أمامه بضعة استحكامات غير محكمة ، تحول دون مرعى المدافع ، وتحصروحتما من مداها . فطالب لوريج (راتب) مرارا بازالتها ، ونهبت مطالبته دائما سدى ، لاعتقاد السردار الفائدة كلها فى تلك الاستحكامات ، لما فيها من الوقاية للجنود . كذلك كانوا قد وضعوا مخازن المهمات فى تلك الاستحكامات ، اتقاء لشر قد يقع بسببها فى الحصن عينه ، فيصيب من فيه من كبار الضباط والأمير نفسه ، لا صبح الله . فأتى لوريج يحض السردار على نقلها الى داخل الحصن لتكون المحافظة عليها أنجع ، والاستفادة منها أضمن ؛ وما أتى السردار يميل ويحمل لنفاية اليوم الرابع من مارس ، إذ ظهرت جليا مضار إبقائها ، بحيث لو استولى الأحياس على الاستحكامات الخارجية ، لاضطرت القوة المصرية كلها الى التسليم . فأمر بنقلها ؛ وأضيق فى نفاذ ذلك الأمر وقت كان يمكن الاستفادة منه فى عمل مفيد من الأعمال التى يحتم دوساعة القتال القيام بها

ولما أن انقضت الساعات الأولى من النهار السادس من مارس دون أن تظهر للعدو طلائع (بقرع)، أسرع القواد إلى عقد مجلس حربى جمع إليه كل الضباط الكبار من شرقيين وشرقيين ما عدا الميجر درهلز. فكان فيه راتب باشا، والجنرال لوريج، وعثمان رفقى باشا، وعثمان بك، والأميرالاي دريك، ودای. فتداولوا معا فى الأمر وفى الواجب عمله. فذهب الأمريكيون مرة أخرى إلى لزوم الخروج من الحصن (بقرع)؛ وحشد الجيش إلى الأمام، فالانضمام إلى القوات العسكرية فى (قياخور)، فخطية هذا المتر، والزحف بكل الجيش المصرى، المتجمع على ذلك المنوال، إلى مصادمة الملك والإيقاع به. وبذلوا أقصى جهودهم لاقتناع زملائهم الشرقيين بصوابية رأيهم هذا. ولكن السردار والقواد الشرقيين أبوا الموافقة على ذلك، لاسيما أن الوقت أصبح ضيقا، والحركات العسكرية باتت عرضة لمقاطعة الأعداء إياها، فى أثناء تطورها؛ وفضلوا بقاء كل قوة فى موقفها تدافع عنه بنفسها، ولو أن فى ذلك البقاء المنفرد تعريضا للفرق إلى أن تسحق كل منها بعد الأخرى بالتتابع، بدون أن يتمكن الواحدة من إنجاد الثانية. وانفض المجلس وكل من الفريقين متشبهت برأيه؛ وانقضى اليوم على غير جدوى وبدون استطلاع.

فلما كان صباح النهار التالى، ولم يظهر شئ يدل على رغبة الحبوش فى القتال، اعتقد المصريون أن المعركة أجلت من جديد؛ ولم يتخذوا أهبتهم لها. ولكنه ما وامت الساعة العاشرة إلا وظهر العدو آتيا من ناحية دنجل وامهور، من الجنوب والشمال والغرب معا؛ وسمعت أصوات طبوله وزموره مألثة الفضاء.

دفعة (قرع)
٧ مارس

سنة ١٨٧٦

تفرج الجيش المصرى من الحصن، بتسرع، بعد أن أبى السردار فيه ٢٥٠٠ جندى للدفاع عنه، وماضى ناقة. واجتهد قائد كل جماعة وفرقة فى اختيار الموقف

الموافق له . فاشتبك الخصمان معا ، وأحدهما — وهو الحبشى — يحاول الإحداق
 بالثانى من كل جانب ؛ والثانى — وهو المصرى — قلما يدرى كيف يوفق بين
 جهود جماعته . فصعد صبرى أفندى بالبطارية التى كانت تحت قيادته الى قمة تل
 يحى جانب الجيش الأيمن ، وأصلى الأحباش المتسلقين ذلك التل ، للتدفق من أعلاه
 على المصريين ، نارا حامية . وأسرع دأى بأورطة كاملة الى تعضيده . فصرت
 ترى صفوف الأحباش تتساق الأكمة متدافعة كأمواج البحر الزانر . فما تبلغ الى
 مرمى نيران البطارية إلا وتحصدها تلك النيران حصدا ؛ حتى لقد رقى ساروخ
 واحد يقرب صفا بأكمله . وصعد الأميرالاي محمد بك جابر بالإليه الى القمة حينها ،
 ولكن من جانبها الآخر . وقاتل هناك قتال الأبطال ، صادا الأمواج الحبشية المرتظمة
 عليها حوله . ولو أرسل راتب باشا قوة كافية لحماية مؤخرة هذا الآلاى وتلك الأورطة ،
 لقضى على الأحباش قضاء مبرما . ولكنه كان حاصرا كل انتباهه فيما كان يعتقد انها
 مسئوليته الكبرى ، وأغنى بها المحافظة على سلامة الأمير . لذلك ، حينما رأى صفوف
 الأحباش تتكاثف بالرغم من النيران المصرية التى كانت تحصدها ، ولتتقدم تقدما
 خطرا ، على بطئته ، أشار على الأمير حسن باشا بالتوجه الى الحصن والاعتصام فيه ،
 ريثما تقبل المعركة عن نتيجة واضحة ، وحتم عليه الانصياع الى اشارته ، متسلحا لإلزامه
 بطاعته ، بأوامر الخديو أميه الموجبة المحافظة عليه . فما وسع الأمير إلا الاذعان ؛
 لحؤل رأس جواده وجهة الحصن ، وانطلق يمدو نحوه . فما كان من جانب عظيم
 من العسكر إلا وتبعه ، لظنهم أن الأوامر تقضى بذلك . واتفق فى الوقت نفسه أن
 الصفوف الحبشية المهاجمة بجانبى التل من الورا تمكنت من تساقها خلف الآلاى
 والأورطة المدافعين عنه فى طرفيه الآخرى . فبات صبرى أفندى ومحمد بك جابر

بين عدوين يفوقانها عددا بما لا يحصى . فدافعا عن مركزيهما دفاع الأبطال ، بل دفاع الليوث الكاسرة . ولكن الكثرة تغلب الشجاعة . فان الأحباش تدفقوا من كل صوب عليهما بصياح وصلصلة سلاح مزعجين ، وأطبقوا عليهما أطباقا . فقتل محمد بك جابر ، وبادت أورطة داي بأسرها ، ووقع الميجر صبرى افندى فى أيدى الأعداء أسيرا .

ولما بات جانب الجيش الأيمن لا شئ يحميه ، نزل الأحباش من الأعلى عليه بصيحات عظيمة ، وفتح غير متقطع فى الأموار — وكان مصرى ذلك الجناح يقاتلون الأعداء المواجهين لهم . فلما رأوا الأعلى تلقى عليهم بسحب أعداء آخزين ، ذعروا وسقطوا فى أيديهم ، وطفقوا يجرئون بسرعة ، وراء الذين اتبعوا الأمير ، عساهم ينجون معهم بالاعتصام فى الحصن . ولكن القائد العام كان ، لسوء حظهم ، قد جعل فى سيرة الى قتال العدو واديا بين تلك الحصن وبينهم ، فلما أرادوا اجتيازه ازدحمت أقدامهم فيه ازدحاما مروعا ، مكن الأحباش المقتضين أثرهم ، بسيوف ورماح تهبط دما ، من الفتك بجوعهم فتكا ذريعا ، حتى غطوا يمحث قتلاهم أرض ذلك الوادى المشثوم وستوه بها .

على أن الذعر لم يتمكن من جمهور الجيش برمتة ، فان فرقا منه ما لبثت تقاتل فى مكانها ، ملتفة حول خير الهيايين من قوادها ، ولم تنبذ إلا بعد أن أردى الموت أولئك القواد ، وكلت أحسنها بلاء فرقة رشيد باشا . فان هذا الضابط ، النافذة فى جسمه روح الشراكية الأقدمين ، شراكسة المصهور الوسطى البطلية ، لم يتخرج من مكانه قيد خطوة ، وما انفك سيفه عاملا فى أجسام الأحباش المتنفين حوله حتى انمذ صاحبه ، من جشهم المكثمة ، متراسا تترس به هو ومراسلته ، ولولا أن

السهام تناولتهما من بعيد، وألقتهما قتيلين فوق ذلك الكوم، لاستمتر حساماها يرديان الأعداء الى المنتهى. وما يذكر بالعار لأولئك الأحباش أن فروسية رشيد باشا لم تهر فيهم شعور الإعجاب والاحترام؛ فماسقط الرجل مضرجا بدمائه إلا واقفص عليه أولئك الممجبون، وجرده من ثيابه، واقطعوا بها بينهم؛ ثم خصوه وذهبوا للفتك بغيره.

وكان الجيش المصرى الذى نخرج مع راتب من الحصن وواقع التجاشى ٥٢٠٠ قتل منهم ألف، وأسر ألفان ومائتان، وتمكن من الرجوع الى الحصن ٤٠٠ سليم بسلاحه، و١٦٠٠ جريح؛ وكان ممن أسروا، غير صبرى افندى قائد المدفعية، الدكتور بدر افندى، والدكتور جونس، والميجر درهاز، ورفضت افندى رئيس الكلاب.

ومن قتلوا، غير محمد بك جابر ورشيد باشا، النائب محمد والدكتور محمد على باشا البقل.

أما الدكتور بدر افندى والقائم مقام صبرى افندى فانهما تمكنا من العود الى الجيش بمساعدة امرأتين حبشيتين من نساء أسرهما، أحبتاهما فأقذتاها، كما هي عادة نساء الحبش على ما يقال. كذلك وقع للدكتور جونس، بعد حوادث مؤلمة غريبة لا داعى ليرادها هنا. وأما الدكتور محمد على باشا البقل فانه كان فى مصبوع؛ ولكنه حاك علم بتحريك الجيش للقتال، رغب الى القيادة العليا، بالرغم من بلوغه سن الشيخوخة الفانية، أن تستدعيه الى مواقع الطعان، عساه يحظى بنعمة الاستشهاد.

فدعته؛ فنال مناه. ولكن لا بسلاح الأعداء، بل على يد سودانى من الجيش المصرى أسر معه، وأمر بقتله، على زعمه من ذات الحبشى أسرهما النافر من بطه سير البقل، ومن اضطاراه الى إسطامه. وقد حوكم هذا السودانى فيما بعد بمصبوع، ولم يصدق قضائه روايته؛ بل استفظموا عمله لما كان لمحمد على باشا البقل من المكانة فى النفوس، وحكوا على ذلك الوغد بالإعدام.

الدكتور
محمد على باشا البقل

وبعد أن استولى الأجاش على ثلاثة عشر مدفا، وعلى كل سلاح المقتولين،
وجميع الذخيرة التي لم تطلق في القتال، تقدموا نحو الحصن بقصد القضاء على الحامية
التي فيه وتخريبه . فأصابتهم الجنود نارا حامية ، لم يستطيعوا عليها ثباتا . فخذلوا
هجومهم مرتين ولعنهم صدوا بنحساتر جسيمة ؛ فارتدوا على أعقابهم حائقين .
وفي يوم الجمعة، العاشر من شهر مارس، أقدموا، لشدة غيظهم، على ذبح ألف أسير
مصرى من المنكودي الحظ الذين وقعوا بين أيديهم ؛ وشرعوا ، في الأيام التالية ،
يعذبون الباقين ثم يذبحونهم ، حتى أفنوا كلهم ما عدا مائة وثلاثين تمكنوا من
العود الى الحصن .

ومع أنب على الروبي أفندي ، المتولى إدارة المستشفيات، بذل أقصى جهده
في الاعتناء بالجرحى ؛ وأن بدرافندي الطيب لم يأل جهدا في معالجتهم ، وأبدى
من صنوف الاخلاص وتضحية الذات ما استحق عليه ثناء الجميع ، فان مائتين من
الجرحى ماتوا أيضا ؛ فكان نتيجة المعركة في (قرع) كانت كالآتي : ٣٢٧٣ مقتولا
ومجروحا جرحا قاتلا، و ١٤١٦ جرحا، و ٥٣٠ سالبا فقط، وبما أن القتلى المدفونين
في الوادي ويجرى السيل — وأناف عدهم على ألقين — لم يدفنوا دفنا أصوليا ، فان
الأمطار ما لبثت أن كشفت التراب عن جثثهم ؛ فأكلت الضواري رمهم .

غير أنه اذا بكت مصر دما مخفيا على أولادها الذين ضحى بهم في تلك الأودية
السحيقة جهل قوادهم الأتراك والشراكسة، فان الحبشة، وان تغنت بالفوز في (قرع)،
لم تجدد بنا من البكاء بدل الدمع دما ؛ فان عدد قتلاها لغاية ١٠ مارس بلغ خمسة
آلاف ؛ ناهيك بالجرحى، والذين قروا، فلم يبلغوا ديارهم إلا معطولين .

على أن ذات التفتى بالنصر لم يكن في محله في (قرع) بل ولا في (قوندت) عينا .
 فان الجيش الحبشى الذى فتك بأرتدروب وحملته كان يزيد على سبعين ألف مقاتل
 منهم ١٥ ألفا مسلحون بأسلحة نارية ، ولم يقل الجيش الحبشى الذى قاتل في (قرع)
 عن خمسين ألفا . فان كركهام كان يقول : ان التجاشى يستطيع حشد من ١٥ الى
 ٢٠ ألف فارس و ٢٠ ألف بندقية ، ومن ٥٠ الى ١٠٠ ألف يسانده . ويذهب
 درهلز - وقد مكث في أسر الأقباش خمسة وأربعين يوما ، ووقف على كثير من
 أسرارهم - أن عدد الذين داهموا القوة المصرية الصغيرة في (قرع) كان يربو على
 أربعائة ألف .

ولا أدل على مقدار الخسائر التى أصابتهم أكثر من انسحابهم بعد تلك المعركة
 بدون أن ينالوا من حامية الحصن مائيا ، مع أنها كانت تحت رحمتهم ، ولو صبروا
 على حصرها فقط ، بدون الحمل عليها ومقاتلتها ، لقطعوا عنها الزاد واضطروا الى
 التسليم . ويروى الخيرون أن الذى أجبر التجاشى على الانسحاب إنما هو خسارته
 نصف جيشه وأكثر ، بسبب الفاترين عنه بعد المعركة . وكانت خسارته هذه تكون
 أكبر بكثير لو أن عثمان بك قائد القوة المصرية في (قياخور) لم يظهر من الجهل
 والغباء والحق مظهرها الأقصى ، ولم يحجم عن الاشتراك في المعركة ، بالرغم من أن
 العدو كان ضمن دائرة صرمى مدافعه بل ذات بنادقه . وهو لو اشترك فيها لفل بمقدوفاته
 ورماصه شمل الأقباش المهاجمين التل القائم عليه آلاى جابر بك وأورطة داي
 ومدفعية صبرى أفندى ، من وراءه ، ولضعفهم ضعفا ، فكان بذلك أولئك الأبطال
 من الاستمرار على حماية جناح الجيش ، حماية ربما أدت الى فوز . والأدهش من
 إجماع ذلك الضابط ومخالفته للبدأ الحربى التالىونى ، الذى يحتم على كل قائد فرقة

أن يسرع نحو النار حالمًا يسمع دويها ، لنجدة رفاقه المشتبكين في قتال مع العدو ، هو تهنيئه نفسه فيما بعد على عدم اشتراكه في تلك المعركة . وهو لو كان قائدا في أمة غير أمتنا المصرية هذه ، بلجى به ، بسبب ذلك ، أمام مجلس حربى ولحوكم محاكمة صارمة .

ومما يثبت أن النجاشى ، بالرغم من بهائه سيد ميدان معركة (قرع) ، لم يعتبر نفسه فائزا فوزا حقيقيا ، هو أنه بادر في ١٢ مارس الى ارسال رسول يعرض الصلح على السردار ، ويطلب منه . وقفاه بمنسوب خاص يدعى ليكو منكروس وركى ، قدم المعسكر بصحبة ١٠ أو ١٢ ذات حيثة من ضمنهم پركنس زوج ابنته ، المشهور عنه أنه ابن اللورد پركنس . فاستقبله السردار والأمير استقبالا شائعا ، وقاما له هدايا فائحة من ضمنها جواد أبيض من كرام الخيل ، وقاما بواجبات ضيافته بكيفية سنية . وما لبثت المخبرات في شأن الصلح أن دارت بين الخديو والنجاشى ، بواسطة السردار وذلك المندوب .

فطلب الخديو رد كل السلاح المأخوذ من المصريين ، في الحرب ، اليهم ، مقدمة لفتح أى مفاوضات تكون . ولكنه عاد فتنازل عن هذا الطلب ، وأذن لراتب بالتفاوض مع مندوب النجاشى . فتفاوض معه أياما ، ثم بعد أن أهدى اليه ٥٠٠ ريال وأواني فضية ، وأهدى أتباعه ٣٠٠ ريال ومائة صليب ، أطده الى يوحنا لى يخبره بما وصلت اليه المفاوضات ، ويأتى من لدنه بتعليقات جديدة .

هو الأمير حسن
الى مصر

وفي ٣ أبريل وردت اشارة برقية الى الأمير حسن تصرح له بالرجوع الى مصر . فترك الحصن في ثانى خد من ورودها ، وبلغ مصطوح ، بفرقة من الخيالة في صباح اليوم السادس من الشهر . فوجد "المحرسة" في انتظاره هناك . فاستقلها وعاد الى

أحضان أبيه . ولم يمض على وصوله يومان إلا وصدرت الأوامر الى راتب باشا بعقد الصلح بأحسن ما يمكن من الشروط والجلاء عن البلد .

ولما كان الفصح الحبشى مقتربا، اغتنمها المردار فرصة جيدة ومناسبة لاختلاء حصن (قرع)، والسير بقوته الى الحصن الذى ابتناه الكرنيل لوكت فى ممز (قياخور). فما وصله واستقر فيه إلا وأقدم على عمليتين يذكرهما له التاريخ بمداد الاشتمزاز، ويدلان على مقدار تعسف المنصر التركى الشركسى فى تلك الأيام بالمصريين، بل بذات المضباط منهم، واليك بيانها :

(١) كان قد اتفق للملازم أول مصرى والجيش معسكر فى (قرع) ، قبل واقعة ٧ مارس، أن عثمان بك أمير آلايه الشركسى ضربه ذات يوم بدون سبب، وبدون ذنب، فرفع الملازم شكواه من ذلك الى السردار راتب باشا وبينها بيانا مفصلا . فلم يلتفت المردار اليها، وضرب بها عرض الحائط . فرأى الملازم أن ضربه، وهو ملازم، لا يتفق مع الكرامة المطلوبة له، والى تطالبه نفسه بها، ولا مع هيئته فى نظر مرعوسيه . فتخلى عن وظيفته، ورجع الى الصف بصفته جنديا بسيطا . وأظهر، فى حاله هذه الجديدة، من الطاعة والامتثال وحسن السلوك، وأبدى من ضروب الشجاعة ما جعله موضع إشارة البنان، وأعلى منزلته فى أعين العسكر على العموم . ولكن أمير آلايه الشركسى عدّ عمله هذا خارجا عن حدود الأدب العسكرى ومستوجبا عقابا صارما يردع غيره عن الاقتداء به . وشاطره راتب باشا رأيه . فما استقر فى حصن ممز (قياخور) إلا وأمر بذلك الرجل الأبى، فسبق أمام مجلس حربى، وحكم بحكمة أصولية على زعمهم . لحكم المجلس عليه بالموت تحت الرصاص ونفذ الحكم فيه .

مثالان على
تعسف الشراكسة
والأتراك
بالمصريين

(١) أنظر : "مصر المسجلة والحبهة المسجلة" لداى ص ٤٤٩ و ٤٥٠

(٢) كان قد قام من (مصقوع) الى (قرع) مدد تحت قيادة اسماعيل باشا الشركى؛ فوصلها حوالى أواسط مارس، أى بعد الواقعة بأيام؛ ولكنه حدث، لما بلغ المدد (قياخور)، أن قائمقام مصر يا شعربتوعك في مزاجه، واتمس من اسماعيل باشا التصريح له بالبقاء في هذا الحصن حتى يشفى. فأبى عليه ذلك زاعما أن مرضه ليس مما يستوجب الإهمال! فألح القائمقام، لا سيما أن الرفض الصادر عن رئيسه زاد فعلا في وطأة الداء على جسمه. فأمر اسماعيل باشا طبيب الفرقة بالكشف عليه؛ واستعمل في أمره ألفاظا أدرك الطبيب منها أن الباشا يرتاح الى تقرير لا يكون موافقا للمريض. فكشف عليه؛ وقرر أن المرض ليس ذا بال. فما كان من الباشا إلا أنه ذهب بنفسه الى خيمة ذلك القائمقام، وأمر باقتلاعها، وقلعها على رأسه؛ وحتم أن يسير الرجل مع أورطته مشيا على قدميه. فازداد المرض ثقلا على المسكين، وحال دون تمكنه من الاستمرار على المشى. فتأخر عن أورطته. فأمر اسماعيل باشا الشركى بتجريد من رتبته وتحويله الى الصف نفرا بسيطا! ففعل. ولكن ذلك لم يشف ضلله، كأنه كان بينه وبين ذلك القائمقام ثار قديم. فلما استقر الجيش العائد من (قرع) في (قياخور)، طلب محاكمته أمام مجلس عسكرى. لحكم، وحكم المجلس عليه بالإعدام. فأخذوه وأجلسوه على أرض، موقى الركبتين، مغلول الكوعين، وراء كتفيه. وأطلقوا عليه الرصاص. ففرح بجروحا عتة، ولكنه لم يمت. فكلف بالجاويز بالاجهاز عليه. قتلته صبرا^(١)!

وانتا لدى مطالعتنا هذين الحادتين، ووقوفنا على ما أجمع عليه المؤرخون من غربيين ومصريين، من أن كبار الضباط الشراكسة كانوا شديدي القسوة والجبروت

(١) أنظر: "مصر المسلمة والحياة المسيحية" لهادي من ٤٥٠ إلى ٤٥١.

على الضباط المصريين ، لا سيما الصغار منهم ؛ وأنهم كانوا يؤاخذونهم بالعنف والشدة على أصغر الصغائر ، لكيلا يفشلوا على زعمهم ؛ ويلقونهم في أضيق السجون ، عند أقل حادثة ، نفهم يحلأ لماذا قام أحمد حراي بشوته ، ونذكر بسهولة أنه كان لا بد منها لمداخت روح القيادة العليا هي عينها التي تولت زمام حملة سنة ١٨٧٦ المشعومة .

وكان السردار ، منذ قيامه من (قرع) ، قد كلف أورطة بالسير أمام الجيش لتمهيد له الطريق وتجهزها فيما بعد (قياخور) ، وتهيئ له أسباب الراحة والاطمئنان . فانطلقت تلك الأورطة ، وقامت بمهمتها ، حتى بلغت حصن (أباتقان) المقام في وسط المسافة بين (قياخور) و(ينجيس) . وكان المنظور أن الذين ابتنوه . وقضوا عدة أسابيع يشتغلون في حفر آبار يجواره قد أوجدوا منها العدد الكافي ، واعتنوا بحرص تام بحفظ الماء فيها . ولكن قلة الصيانة — وهي النقص الأكبر في أخلاقنا الفردية والقومية على العموم — أدت الى إهمال شأن تلك الآبار حتى طمرها التراب وعنى آثارها . فلما لم تجد الأورطة المتقدمة أثرا للماء فيها ، اجتازتها الى (ينجيس) ، بدلا من تنظيف الآبار وتطهيرها لإعادة الماء إليها ، أو حفر غيرها نفي بحاجة الجيش القادم .

فنجمت عن ذلك نكبة أخرى أصيب الجيش بها ؛ لأنه ، اذ لم يجد ماء بعد سير حثيث متعب ، فل ، وتبعثر ، وتشتت أيدي سببا . ولما أنك الرجال النصب في تلك القلوات المجهولة ، شرعوا يركبون خمسة وستة على البهيمة الواحد ؛ فأدى ذلك الى إيهاط حيوانات النقل ، إيهاطا أودى بحياة معظمها ؛ وبات الزهاب من (قرع) — وما كاد المصريون يخلون حصنها إلا واحتله الأتباش ودمروه — الى

مصنوع يرى الطريق مغطاة بحش الرجال والبهايم ، وقد اجتمعت عليها الطيور الكاسرة ، والوحوش الضارية ، متبارية في نهشها ، كأنها دجبت الى وليمة لم تكن في الحسبان !

على تلك الحالة الرديئة ، وصلت بقية الحملة الى مصر ، حيث أقامت أياما في انتظار ورود الأوامر اليها بالعودة الى مصر . فلما جاء المرسوم بذلك ، نزل السردار بمن معه في إحدى السفن الخديوية ، وأزلوا ما بقى من المنافع والأسلحة والمهمات في ثلاث سفن كبيرة أخرى ، وأقلعوا قاصدين السويس ، وكأن النحس أبى إلا مراقبة ألوية راتب الى النهاية ؛ فحمل سفينة منها تدعى "دقلة" على الارتظام بصخر في الماء ؛ ففرقت بما عليها ؛ ولم ينج منها غير الرجال . ولما وصل العساكر الى السويس ، سيروا على الأثر الى رأس الوادي ، حيث أقاموا أياما ؛ ثم سرحوا . فعادوا الى أوطانهم يحملون أنباء البؤس والشقاء اللذين حلا بهم ، والتجبات التي احتملوها .

اتهاء الحروب
مع الحبشة

هكذا انتهت الحروب مع الحبشة ، بعد أن كلفت الخزينة المصرية نيفا ومليونين من الجنيهات . ولولا أن سوء طالع البلاد حال دون رغبة الخديوي في تسليم قيادتها الى الأكفاء من موظفيه ، بضرب الصفح عن كونهم غربيين أو شرقيين ؛ وأن العنصر الشركسي المتغلب في المراجع العليا على دوائر المشورة أبى إلا مقاطعة الغربيين ، واحتقار كفاءتهم ، اعتدادا منه بكفاءته المدمومة ، لما آلت جهود (اسماعيل) الى تلك النتيجة الوخيمة ؛ ولما باتت نكبة الحبشة من أقوى عوامل ضياع الثقة الغربية بمصر ومقدرتها .

لذلك قلنا بحق ان تحديد التخوم بين الأملاك المصرية والحبشية أصبح من أهم المشاغل والأمور ؛ لأن النجاشي ، بعد الفوز الأدبي الذي أوتي به بانسحاب الجيش

المصري بخفى حين، أصبح شديد المراس في طلباته، بعيدا عن حدود التسامح والتساهل في التسليم بالمطالب الخديوية. فقفى جوردون مدة ولايته كلها على السودان، مشغولا في تسوية الخلاف، عاملا على إعادة المياه إلى مجاريها بين الدولتين. وكان أول أمر بأمره، عند توليه الحكم، أنه ذهب إلى مصوع لعقد وفاق مع النجاشي بشأن الحدود؛ لكنه وجد (ولدا ميخائيل) شاهرا العصيان على يوحنا؛ ووجد أن يوحنا يلقي تبعة عصيانه على تحريضات سرية تأتيه من مصر. فأجل النظر في الأمر إلى فرصة أخرى؛ وذهب إلى دارفور للنظر في اتحاد ثورة الأمير هارون الرشيد كما مرة. ثم عاد إلى (سنيت)، فوجد (ولدا ميخائيل) لا يزال على عصيانه. فلكي يبرهن للنجاشي على أن مصر لا يد لها في تمزده، طلب إليه أن يتحد معه على صحقه. فلم يجبه يوحنا إلى طلبه. فعاد إلى الخرطوم ومصر؛ ثم رجع بطريق البحر الأحمر إلى هرر فوصلها في أبريل سنة ١٨٧٨؛ فوجد رؤوف باشا مشغولا عن الرعية بشئون تجارته، وقد كثرت ظلمه، فعزله.

وأما الحبشة فلم يتوصل إلى الاتفاق معها.

إلى هنا تحف حركة الفتح والتوسع في أيام (إسماعيل). ويؤخذ منها، بصيغة اجمالية، أن السير صموئيل بيكر، فيما بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٣، احتل وادي النيل الأبيض الأعلى لغاية (جندوكورو)؛ وأن الزير فتح بلاد بحر الغزال فدارفور؛ وأن جوردون كل عمل بيكر، فأسس تقعا حربية لغاية (مرولى) على نهر السمروست؛ واحتل ماسندي عاصمة مملكة يونيورو؛ ووضع حدا للنزاعات التي كانت قائمة منذ دهر، بين قباريما وآفينا وريوتقه، سلى أول ملوك اليونيورو، على تقسيم هذه المملكة؛ فأجبر قباريما على الامتثال لأرادته؛ وصين الاثنين الآخرين حاكين على (ماجونجو).

و(مرولى) ، تحت ولاء الخديو ، وأن حملة عسكرية أخرى بلغت بحيرة فكتوريا ، وأقامت على بعد قليل من شلال ربيون العظيم نقطة عسكرية عند الدرجة ٣٠.٣٠ شمالى خط الاستواء ، وأن الجنود المصرية احتلت في الوقت عينه بربرة ، وعهدت إليها مهمة التقدم بالتدريج على طول حدود الحبشة الجنوبية الشرقية ، للاحاطة بهذه البلاد ، باخضاع عموم المقاطعات الممتدة ما بين البحر وبنابيع النيل ، وأن توسع السيادة المصرية على ساحل أفريقيا الشرقى مار بخطوات متساوية مع سير الفتوح في داخلية القارة ، وأن مصر وضعت قدمها بثبات وعزم على خليج عدن في سنة ١٨٧٣ ، وأن مترنجر ، بصفته محافظ مصبوع والحاكم العام للسودان الشرقى ، ما فتئ يوسع دائرة ولايته حتى متعا رويدا رويدا على ساحل الصومال فيما وراء بربرة ، وأن الخديو استخدم ذلك التفرق قاعدة لتسيير حملات متتابعة ضد قبائل الصومال المجاورة ، لاسيما قبائل القالا ، فقهرها على أمرها ، وأنه استولى على هرر بدعوة من أهلها ، وأنه لما لم يعد في سبيل تجمع أملاكه بعضها الى بعض سوى الحبشة ، أراد كنسها من سبيله ، فأوقف دفاعها عن نفسها ، وسوء اختيار القواد الذين نيطت بهم محاربتها ، سير جنوده الفاتحة المنصورة .

فكانت نتيجة هذه الفتوحات كلها أنه أضيف خمسون ألف ميل مربع الى مساحة الدولة المصرية ونيف وثلاثة عشر مليونا ونصف مليون الى عدد سكانها .

الفصل الثاني^(١)

العناية بالعلوم وتوسيع دائرتها

أبدو فيخضع من بالسوء يذكري * كأنني فوق أعناق العسدي علم

«أحمد بن شاهين الهشقي»

غير أن أهم نتائج تلك الفتوح تمكن (اسماعيل) من إرسال عثة بعثات علمية إلى أواسط أفريقيا ومجاطها ، وأقاصى سواحل المحيط الهندي الشرقية ، للقيام باستكشافات شتى ، في أبواب مختلفة ، أثرت العلوم من وراثتها وزادت دائرتها اتساعا ؛ ورفع في الوقت عينه شأن دولته رفعا باهرا .

وذلك تلاوة على ما سبق لنا ذكره في الفصل الخامس من الباب الأول ، من مظاهر عنايته الفائقة بالمعارف والتعليم والحركة الفكرية ؛ وما بذله لأربابها والقائمين بها من صنوف الأكرام والتزجيب مالم يرو عن عاجل شرق غيره ، منذ أيام بكار العباسيين وبكار الفاطميين .

ولما كان تفصيل وقائع تلك البعثات ، على ما فيه من لذة وتشويق للطالعة ، يستدعى كتابا على حدته ، يحسن بالمجمع العلمي المصري أن يكلف بوضعه أحد أعضائه الأفاضل ، ولو على سبيل الاعتراف بما كان (لاسماعيل) عليه من إيراد ، نرانا

(١) أم مصادر هذا الفصل : التلطي المشار إليه بحرف P في كتاب ادون دي ليون المنون "مصر

مضطرين ، لئلا يطول هذا المؤلف بين أيدينا طويلا متقدنا ، الى الاكتفاء بنبذة وجيزة عنها والاشارة اليها فقط .

على أننا لسنا بذاكرين هنا إلا البعثات المرسلة من (اسماعيل) على نفقة حكومته الخاصة ، مفضين النظر عن البعثات التي شجع على ارسالها المجمع العلمية الغربية ، من نوع الشركة الجغرافية الملكية بلندن وغيرها ، أو قام بها أفراد كالسير صموئيل بيكر ، بمساعدته الفعالة .

ومرجع الفضل في تمكين (اسماعيل) من الإقدام على إرسال تلك البعثات إنما هو لاستخدامه الضباط الأمريكيين ، وإنشائه مدرسة خاصة لتخرج أركان حرب ، واعتناؤه اعتناء فائقا بتربية ضباطها ، ثم لاحتياطه برجال ذوى عزم وشجاعة من الغربيين والمصريين على السواء ، رأوا لثة كبرى في إيقاف حياتهم على الرحلات والاستكشافات العلمية .

والبك بيان تلك الرحلات والاستكشافات مأخوفا عن كتاب "مصر الحديث" للستراودوين دى ليون القنصل الأمريكانى السابق لنا ذكره مرارا :

الرحلات العلمية
والاستكشافات

(١) رحلة جوردون من جندوكورو الى بحيرة ألبرت نيازا ، برقة واطسون وتشيندال وجيسى ، لمعرفة مجرى النيل الأبيض في تلك الجهات ، والوقوف على أحوال البلاد المنتنة على ضفافه ، الجوية والطبيعية والزراعية وغيرها .

(٢) رحلة واطسون وتشيندال ، بأمر من جوردون ، من الخرطوم الى جندوكورو للفرض والمهمة حينها .

(٣) رحلة واطسون وتشيندال أيضا في ديسمبر سنة ١٨٧٤ الى رجاف بالقرب من جندوكورو ، ليرصد انتقال الزهرة ويضعا تقريرا عنه للراصد الفلكية بمصر والغرب .

- (٤) رحلة جيسى ، بأمر من جوردون ، الى بحيرة ألبرت نيازرا ، وطوافه فيها للوقوف على اتساعها ، وعلى مقدار المنصب من مياهها في النيل سنويا ، ولمعرفة أحوال القبائل القاطنة على سواحلها وغير ذلك .
- (٥) رحلة لويج ، تحت إمرة جوردون ، لارتداد مجرى النيل واختباره بين بحيرة فكتوريا نيازرا ، ومرولى ، اختبارا شاملا ، واستكشافه بحيرة ابراهيم ، المسماة كذلك ، على اسم أبى الخديو ووصفه إياها وصفا وافيا .
- (٦) رحلة ليتان وجيسى وبياجيا ، تحت إمرة جوردون ، لتحقيق مجرى النيل ، ودرسه درسا دقيقا ، ما بين شلالات كجا ، وبحيرة ألبرت نيازرا .
- (٧) استكشاف جيسى الفرع الخارج من النيل بالقرب من بحيرة ألبرت نيازرا ، والساثر نحو الشمال الغربى .
- (٨) استكشاف بياجيا الفرع الخارج من بحيرة ابراهيم ، والساثر نحو الشمال .
- (٩) رحلة جوردون بين فوريرا ، ومرولى ، لدرس مجرى النيل بينهما .
- (١٠) رحلة لويج ومانيو الى البلاد ما بين النيل الأبيض ، بالقرب من جندوكورو وبحر الغزال ، لاختبارها ودرس أحوالها وطبائعها ، واستطلاع بلاد ما كياكا ونيام نيام (النمائم) .
- (١١) رحلة الكرنيل كلستون ومعه خمسة من ضباط أركان الحرب ، لاستكشاف وتخطيط الطريق ما بين الدبة ومنول ، والدبة واتيل .
- (١٢) يحول الكرنيل كلستون في الجزء الشمال من إقليم كردوفان ، لوضع تقرير واف عنه ، وقضاؤه عدة شهور في تلك المهمة .

(١٣) رحلة الميجر پراوت لارتياذ اقليم الكردوفان، عامة؛ والوقوف على دقائقه؛ ووضع خريطة شاملة مفصلة لغاية الدرجة الثانية عشرة من العرض الشمالى؛ وتجواله، ومعه الخمسة الضباط البادى ذكرهم من ضباط أركان الحرب في تلك الأصقاع، تجوالا قطع فيه نيفا وستة آلاف كيلو متر؛ وتحصيله سبعة عشر موقعا تحديدا فلجيا .

(١٤) قيام الدكتور بفند، تحت ادارة كلستون وپراوت، بإجراء اختبارات نباتية، لمعرفة نباتات وأزهار اقليم الكردوفان، والعود بمجموعة نباتية، من تلك البلاد، كان لها شأن يذكر عند علماء التاريخ الطبيعى .

(١٥) قيام الكرنيل پردى واللفتننت كرنيل ميسون ونخبة من ضباط أركان الحرب المصريين بارتياذ الطريق وسيره، ما بين دهلة والقاشر، عقب استيلاء الجنود المصرية على دارفور .

(١٦) رحلة الكرنيل پردى واللفتننت كرنيل ميسون والميجر پراوت وتسعة من ضباط أركان الحرب المصريين الى دارفور، ودار فريت، وحفرة النحاس، واستطلاعهم أحوال تلك البلاد الجوية والطبيعية والزراعية والمعدنية؛ وسيرهم من جبل ميروب شمالا الى السكا جنوبا، وودداى غربا؛ ووضعهم خريطة عامة شاملة لجميع هاتيك لأصقاع، بمد اجتيازهم ٦٥٠٠ كيلو متر؛ وتعيينهم ٢٢ مركزا تعيينا فلجيا دقيقا .

(١٧) قيام الدكتور بفند، تحت ادارة الكرنيل پردى، بإجراء اختبارات نباتية لمعرفة نباتات اقليم دارفور المفتوح، وأزهاره؛ والعود منه بمجموعة نباتية كان لها شأن المجموعة التى جاء بها الدكتور حينه من كردوفان .

(١٨) رحلة متشل الجيولوجى، وأميليانو، وضابط من ضباط أركان الحرب المصريين من قنا الى البحر الأحمر، بالقرب من القصير، ووضع خريطة لتلك الجهات وتقرير على منها .

(١٩) رحلة متشل حينه بمن معه الى البلاد الواقعة فى شمال زيلع الغربى، وبالقرب من فرضة تيجورا، للوقوف على حالها من الوجهة العلمية على العموم، والجيولوجية على الأخص .

(٢٠) قيام القائمقام مختار والمساعد القائمقام فوزى باستطلاع الأرض ما بين زيلع وهرر، وتخطيطها، ووضع خريطة لها وللبلاد الواقعة فى جيرتها من جميع الجهات .

(٢١) بعثة الكرنيل لكيت والكرنيل فيلد واللفتننت كرنيل دريك والضابط بليغ أفندى والميجرات ديوليو ودينش وديوهولى، والكبتن إرجنس، وعتة من ضباط أركان الحرب الآخرين الى جوار مصقوع وهضبة الحبشة، لدرس طبيعة الأرض وطوبوغرافيتها، ومناخ البلاد ووسائل معيشتها، ولوضع خريطة مفصلة لها، وذلك قبيل الحمل عليها عسكريا .

(٢٢) بعثة متشل بعد اكتشافه منجمى ذهب قديمين وأميليانو من مصقوع الى هضبة الحبشة لاجراء أبحاث جيولوجية، وهى البعثة التمهيدية التى أسرفها الأحباش متشل ورجاله وأذاقوهم العذاب ألوانا وصنوا . وقد بين ذلك الأمريكى الفاضل والمنكود الحظ مما تفاصيل حوادثها فى الكتاب الخاص الذى وضعه عنها لجنرال ستون،^(١) والذي يدخل قارئه فى كنه أسرار المعيشة الحبشية وأخلاق أولئك الأقوام الممجهين .

(١) تقرير عن استيلاء الحبشان على البعثة الاكتشافية الجيولوجية والميرة الوجهة المرسل من أركان حرب الجيش المصرى "لستر متشل ل . هـ" .

(٢٣) رحلة الضابط عبد الرزاق نظفى وبعض زملائه من أركان الحرب المصريين، من بربرة الى جبل دوار، للوقوف على حال البلاد الواقعة بينهما، ووضع خريطة تبينها وتشرحها .

(٢٤) رحلة الكرنيل وورد والبوزباشى صدق الى سواحل المحيط الهندى الافريقية الشرقية، لدرس طبيعتها ومعرفه مواقعها، ووضع خريطة تفصيلية لها .

(٢٥) رحلة الميجر ديوهولى، صحبة ضابط من ضباط أركان الحرب، لاستطلاع الطريق بين أسبوت وعين العجبة ووضع خريطة لها تسهل على القوافل السير فيها .
(٢٦) رحلة الضابط محمد هدايت، من ضباط أركان الحرب، تحت ادارة مترجم، للاستطلاع ما بين فرضة نبحورة وبحيرة اعوسا .

(٢٧ و ٢٨ و ٢٩) بعثات مختصة الى كردوفان ودارفور وخط الاستواء، لإجراء اختبارات واستطلاعات بارومترية وترمومترية منتومة .

(٣٠) بعثة برتن الى أرض مدين للوقوف على معادنها وظلتها . وبرتن رحالة مشهور جال المعمور بأسره تقريبا ، ووضع كتابا ترغب فى مطالعتها ، وصف فيها أسفاره وصفا جيا .

مقارنة مفيدة وإن الانسان يقف مبهورا حائرا أمام انبعاثات هذه الهمم الاسماعيلية الفاتحة فى ميدان لم يخطر لأحد من أسلاف صاحبها العمل فيه ، مع أن الملة المنصرمة بين ملكهم وملكه قصيرة ، ويكاد العقل لا يتصورها كافية لنضوج مثل هذا التقدم الرائع ، فى العقلية العالمية ، وتقدير العلم حق قدره لمجرد ذاته .

وفى الحقيقة ، فالتنا نعلم أن (محمد على) ، الرجل العظيم ، على سعة عقله ، وقوة بديافته ، وصفاء ذهنه ، لم يكن يقدر أن يفهم مطلقا ما هى الفائدة من صنع الخرط ،

حتى أنهم يروون عنه أن سليمان باشا الفرنساوى ، بينما كانت الحرب قائمة على قدم وساق فى سوريا ، بحث يطلب من ادارة الأشغال العمومية بمصر ارسال فرقة من المهندسين اليه لكي يضعوا خريطة لتلك البلاد ، لاسيما لبعض أجزاء منها كان يشعر باحتياجه الى معرفة طوبوغرافيتها بالدقة ، لأعماله الحربية ؛ فلما كوّنت الفرقة ، ووضعت الأدوات اللازمة لها تحت تصرفها ، التمس من (محمد على) التصريح لها بالسفر . ولكن الباشا حينما علم أنها مسافرة لغرض عمل خريطة فقط ! رفض قائلا : « وما الفائدة من عمل خريطة ، مادامت البلاد فى أيدينا ^(١) ! » ، وإنتا نعلم أن الخطوط المساحية التى صنعها الايطالى المدعو (مازى) مع بضعة شبان مصريين متخرجين من القصر العنى لبعض أجزاء مصر السفلى ، حينما مسحت عموم الأتبان المصرية فى سنة ١٨٢٢ تحت ادارة المعلم خالى كبير القبط وملاحظته ، قد بعثت كلها ودرثت بالرغم من نفاستها وشدة الحاجة اليها ^(٢) ، وإنتا نعلم أيضا أن الرجال الذين أحاطوا بالباشا العظيم فى حياته وساعدوه على نفاذ مشروعاته لم يكونوا ، اذا استثنينا منهم بعض غربيين ، سوى أفراد ذوى همم عالية ومخلصين ، لم يكونوا من العلم بحيث يفهمون فائدة هذا العمل النافع الجليل ؛ فان لبنان باشا حينما عين باشمهندسا للوجه القبلى وأحيط بزمرة من المهندسين المتخرجين من مدرسة هندسة القاهرة ، طالب كلا منهم بعمل خريطة للجهة الكائنة تحت ادارته ليقدر مقدار كفاءته ، وطلب من حكومة (محمد على) الآلات اللازمة لذلك ؛ فأجابته عن لسان محمد بك المسترلى ، وكان شيخا يكاد يكون أميا : « ان الطلب المقدم منك طلب صائب ؛ ونقر لك أن ما تريد أن تعمله

(١) أنظر : كتاب لبنان دى بقرن المنون " بيان أهم الأعمال التى تمت فى القطر المصرى منذ أيام

الفرعانة الى اليوم " .

(٢) أنظر : الكتاب ص ٤٩٠

عمل مفيد؛ ولكن حيث أننا لا نعلم ما هي هذه الخطوط ولا ندرى ما إذا كان في وسع المهندسين أن يصنعوها ، فانا نود أن نرى أولاً بعضاً منها من ذات صنهم ، فإذا أعجبنا أسرعنا إلى إعطائك الآلات والأوراق التي طلبتها^(١) ، ونحن نعلم كذلك أن لينان باشا نفسه في سنة ١٨٤٠ — وكان إذ ذاك بيكا — وضع ، بعد متاعب جمة ، خريطة عامة لمصر السفلى ورسمها وكلها ؛ ثم اقترح على الباشا العظيم أن يفشرها لئلا فائتها ، لاسيما بمصر ، حيث بهم الكمل وعلى الأخص الحكومة معرفة الترع والبحسور والأشغال الخاصة بالرى ؛ فأعرض (محمد على) عنه ، ولم يحبه لابتعم ولا بلا^(٢) ، ونعلم أن لينان هذا أيضاً وضع بناء على أمر (محمد على) نفسه خريطة لمديرية الفيوم ، راقب صنعها آدم باشا — وكان رئيس ديوان الأشغال العمومية — مراقبة دقيقة . فبرزت خريطة جميلة جداً مقياسها $\frac{1}{100,000}$ ، فصنعوا منها واحدة أخرى مقياسها $\frac{1}{200,000}$ وأعطوها للأمرتنفيذ لرغبته ؛ فأهملنا مع ذلك ، فضاع أثرهما بل ذكرهما^(٣) ، ونعلم أن عناية حكومة (جاس الأول) بلفترنات الأنشغال وتصميماتها ورسموها وخرطها وملقات أوراقها تمثلت في هذا العمل المادى وهو : أنهم وضعوها كلها في ذكائب كبيرة تركائب القطن ، ورسموها تحت دوس الأقدام في مخازن ملائى رطوبة وعفونة وجرذاناً ؛ فأكلتها تلك الرطوبة وهذه الحيوانات^(٤) ، ونعلم أخيراً أن صدور أمر (محمد سعيد) إلى مصرى يقال له محمود بك (محمود باشا الفلكى) — أقام

(١) أنظر : كتاب لينان دى بقرون المنون^١ بيان أم الأعمال التي تمت في القطر المصرى منذ أيام الفراهنة

إلى اليوم^٢ ص ٤٨٩ و ٤٩٠

(٢) أنظر : الكتاب عه ص ٤٩١

(٣) أنظر : الكتاب عه ص ٤٩٢

(٤) أنظر : الكتاب عه .

مئة بفرنسا ، يتعلم في مرصد باريس — بعمل خريطة عامة لمصر على قاعدة تقطع
 مثلثية تحدد بملاحظة خطوط الطول والعرض ، (فرجع محمود بك في وضع تلك
 الخريطة الى عموم ما صنع من قبيلها ، لاسيما خريطة الحملة الفرنسية ، وخرط لبنان
 السابق ذكرها ، والرسوم المساحية التي صنعها يهض باشا لمديريات بنى سويف
 والمنوفية والقربية ، واستفاد من ذلك كله لصنع خريطة التي لم تمت كانت خير
 ما أخرج من نوعها في القطر المصري) ، قد عتد من أجل الأعمال العائدة المفيدة في عهد
 (محمد سعيد باشا) .

فلا يسعنا ، ونحن نعلم ذلك جميعه ، ونرى — إزاءه — المجهودات المتنوعة المبذولة
 من (اسماعيل) في زيادة كنوز العلم المجرد ، وعدم احجائه عن أية نفقة وأية مشقة
 تستدعيها تلك الجهود ، إلا أن نستعد بأن قرنا ، على الأقل ، انقضى بين ملك (سعيد)
 وملكه ، ونكاد نأبى التصديق بأن مثل ذلك التطور العقلي المدهش ، في الوسط المصري
 بأكمله ، قد أمكن أن يتم بمجرد ظهور رجل واحد على مسرح الحياة العمومية .

لذلك كان اعجاب الأوساط المتمدينة في الشرق والغرب بما امتاز به عهد (اسماعيل)
 من حركة فكرية خصيبة ، وبنائية الخديو الفخيم بالعلوم وزيادة كنوزها ، ورغبته
 في توسيع دائرتها ، اعجابا عاما لا تشويه شائبة . ولذلك استحق (اسماعيل) من جدارة أن
 يجلسه احترام الانسانية لكل من عنى بالعلوم في مصاف الاكادم من النوع البشرى ؛
 كبريكليس ، وأغسطس قيصر ، وعمانوئيل السعيد البرتغالي ، وليو العاشر ، ولويس
 الرابع عشر ، الذين امتازوا بتنشيط العلماء ، وترغيب ذوى المعرفة والإقدام في الرحلات
 العلمية والاستكشافات العمرانية ! ألا فليبق جالسا هناك الى أن تلق الساحة !

الفصل الثالث^(١)

أبهة الملك وجلاله

لا سيما في المواسم والرسميات والأعياد والأفراح

رأت مصر على ممر القرون من مظاهر العظمة وبجاليها ، وأبهة الملك وجلاله ، ونفخه الرسميات وجمالها ، ما لا تحصى معه قطرا في الوجود على ما أحرزه من ذلك ؛ ولكنه لم نتوال تحت قبة سمائها الصافية ، وعلى ضفاف نيلها السعيد ، سلسلة أعوام أخذت نصيبها الأوفر من الجلال والمهابة ، والبهجة والأبهة ، والجمال والفضة ، واللذات ، مثل أعوام ملك (اسماعيل) السنة عشرة . فقد كانت حلما في خيلة التاريخ لم يتحقق إلا مرة واحدة في دائرة عصوره ! لا تكلمني عن جلال حفلات الفراشة الأقدمين ، ولا عن أبهة الاحتفال البطليموسى المهيب بالمجئ بركات الاسكندر الأكبر من بابل الى مقرة الأبدى في الاسكندرية ؛ لا تذكري «الحياة التي لا يقتدى بها» التي قضاها أنطونيوس وكليوباترا ، ما بين كانوب وفارو ، قبل أن يمد البحر والأرض بهما ؛ لا تحدثنى بأيام أحمد بن طولون وحمارويه ، وموكبهما السنى ، وابتهاجات قران قطر الندى بالخليفة العباسى ، المسالك على ضفاف الدجلة في بغداد ؛ لا تخبرنى بزهو الأعياد والرسميات في أيام الفاطميين التي لن تنسى ، ويجلال جلوس أولئك الخلفاء

(١) أم مصادر هذا الفصل : "تذكريات عن أميرة شابة مصرية" لس تشنر مريتا ، والفصل العشرون من كتاب "مصر الخديوى" لادون دى ليون والفصل السابع من كتاب "باريس في القاهرة" لكارل دى برير ، و "حياة البلاط بمصر" لبلر .

البذائخين ، وتقامة مواكبهم في الأعياد والمواسم ؛ لا تطنطن لى بفخفة رجوع
البندقدارى وقلاوون وفرج والناصر وبرقوق والمزيد وبرسبى وقايتباى الى عاصمتهم
المصرية ، عقب انتصاراتهم فى الشرق ، وشقهم شوارعها بالقبة والطير ؛ ولا تذكر لى
دخول بونايرت القاهرة على رأس جيشه الفائر من تحت قبة باب الفتوح ، بين
حزف الموسيقى ، ودق الطبول ؛ فان هذا جميعه ، على ما فيه من سنا وسطوح ،
وأخذ بمجامع القلوب ، ينكشف تماما أمام الأشعة المنبعثة الى صفحات الأساطير
عن أبهة الأيام وجلالها وأعيادها فى عهد (إسماعيل) .

وأنا بعد ما تقدم لنا ذكره عن الأعياد التى أقيمت احتفالاً بقدوم السلطان
عبد العزيز ؛ واللورد باجيت أمير الأسطول البريطانى فى البحر الأبيض ؛ والامبراطورة
أوجونى ، امبراطورة فرنساويين ؛ والامبراطور فرديريوسف امبراطور النمسا والمجر ؛
والبرنس فردريك ، لى عهد الدولة البروسية ؛ وزمرة العواهل والأمراء الذين حضروا
حفلات قسح « ترمة السويس » ؛ — وقد أنفق فيها وحدها ما أنفقته أسرة برمتها
من الأسر السابقة فى أعياد مئات من السنين ؛ بعد ما سبق لنا وصفه من مظاهر
الضيافة التى بذلت فى تلك الأعياد للألوف من الوافدين ، تباعا ، أياما بل أسابيع
متوالية ، وامتازت بأطعمتها اللذيذة ومشروباتها الفائرة وزهرها النيلية الجميلة ،
والضيافة التى كانت تبذل بسخاء لا يعرف حدا ، وتفنن لا يعبر عنه وصف لكل عالم
وأديب ، ورجل سياسة أو مال ، كان يقدم زائرا على العاهل المصرى البهى المكارم ؛
بعد ما شرحناه من اقامة الأعياد والمراقص الشتائية ، الآخذة بهجتها بمجامع الأبواب ،
فى كل سنة من سنى ذلك العهد العديم المشيل ؛ وما يبناء من استقدام الملك الحاتى
الكف طوائف الممثلين والممثلات ، وعلى رأسها نوابغ الفن وملوكه وملكاتة ، منذ

أنشأ المسارح الفخمة للتمثيل في عاصمتي بلاده ؛ بعد ما ذكرناه من إقامة حفلات السباق في مصر والاسكندرية على نظام لم تعهده القرون السالفة مطلقا ، وأزرى بحفلات لعب القبق ، في أيام السلاطين المماليك ؛ وما ذكرناه عن مظهر (اسماعيل) الخلاب في معرض باريس سنة ١٨٦٧ ، وفي زيارته المتعددة للمواضع الأوروبية لا سيما في سنة ١٨٦٩ ؛ وفي الحفلات التي أقامها في قصره بميكون على البوسفور للسلطان عبد العزيز وكبراء دولة بنى عثمان ، لا نراثة في احتياج الى التوسع في هذا الباب ، ولكنا ، لايفاء الموضوع حقه ، نقول ان أهبة الملك وجلاله تمتلأ في أيام (اسماعيل) علاوة على ما ذكرناه من مظاهرهما : (أولا) في الأعياد والرسميات ؛ (ثانيا) في الأفراح والأعراس ؛ (ثالثا) في القصور والسرايات وما اشتملت عليه .

أما الأعياد — وهي الاسلامية الكبرى ، والقومية العامة ، كعيد وفاء النيل ، وتذكاريوم الجلوس السنوي — فانك كنت ترى فيها العاصمة قائمة قاعدة ؛ يجتاز شوارعها المواكب الفخمة والعربات الفانخرة ، والرايات والأشعار ، والطبول والزبور وجماعات أصحاب الرتب والنياشين بملابسهم الذهبية الساطعة ونياشينهم المتألثة ، وأوسمتهم الفانخرة ؛ يفسدون على سراي عابدين زرافات ، ووجدانا ؛ وكنت تسمع الموسيقى تصدح بأنغامها الشجية في كل حي من الأحياء ، وتدوى المدافع دويًا متعاقبا ، وتجرى الاستعراضات الجميلة : إما في ساحة عابدين الفسيحة ، وإما بالعباسية ، مكان المولد النبوي ، המתاز من بين تلك الأعياد بإحياء الليالي السابقة لحلوله ، إحياء بديما ؛ فتتشرف في الفضاء الواسع السرايدات الفخمة المزدانة بأفخر الرياض ، لا سيما سرادق الخديو وسرايدات رجال حكومته ؛ وتتل الصلوات وتقام الأذكار في الخيام والصراوين ، ونعم القبوضات الخديوية المعوزين والفقراء . فتمد لهم الاسمطة ليلا ؛

فياكون ما طاب ولد ، وتشعل السوارىخ والألعاب النارية على أبداع الأشكال وأنتم الأنواع .

وأما عيد الجلوس ، فانه كان يمتاز بمرور حشرة آلاف درويش ، بأشايهم وداياتهم ، أمام شرفة القصر بما يدين بضجة وعجة عجيبتين ، تستمران ساعتين ، وباستعراض نظم يقام بالعباسية ، وتؤتمه جماهير العالمين من كل فج عميق . .

ناهيك بما كان يقام في تلك الأعياد من الولائم ، وما يفخر من النماثر ، وما يوزع من الصدقات ، وينعم به من النعم ، ويحاذ به من العطايا ، فما من مستخدم في القصور مهما كان حقيرا إلا وتخرج له الهدايا الثمينة المنتوعة ، للكبراء ، تمنح القصور والأطيان ، والجواري الحسان ، والجواهر الثمينة ، والحياد المطهمة ، والتوسطين تهدي صرر النقود ، أو السيوف المرصعة ، والآنية الفاخرة ، والرياش الوثير ، والأصاغر ، تعطى الجوائز من الخواتم والساعات ، والملابس والخزوات . فكنت ترى الأقوام ، على اختلاف مراكزهم الاجتماعية ، ينتظرون حلول الأعياد بمطامع مفتوحة وأعين مرفوعة ، مركزها ولية النعم وآل بيته . فتجود أيدي (إسماعيل) وأزواجه وبناته بما يشبع تلك المطامع ويقر تلك العيون^(١) .

وأما الرسميات ، وأهمها استقبال القناصل عند تعيينهم ، فإن أخص ما كان يستوقف الأنظار فيها العربات الخديوية الخاصة تجزها أجويد الحياد ، تارة مستنة ، وطورا ثمانية ، وكلها من لون واحد ، وتحف بها كوكبات الفرسان بسيوف مشهرة ، فتذهب بمعتمدى الدول الى حيث يستقبلهم العاهل المصرى وهو في وسط حلقة من وزرائه وأخصائه ، يأخذ سنا ملابسهم بالأبصار ، وتبهر جواهر النياشين المتلاثلة على

(١) أنظر : "حياة البلاط بمصر" لبيتر ، ص ٢٣٠

صدورهم الأنظار؛ فبعد أن تبادل الخطب المعتادة؛ وبتصالح الأيدي، كان يصدر الأمر الكريم بالإتمام على الوافد بسيف من السيوف المرصعة الثمينة، وحصان من أجاويد خيل الاسطبلات الخديوية العاصرة .

الأفراح
بزواج الأنجال

وأما الأفراح والأعراس، فلا أوقع في تقريبها الى دائرة الخيلة من وصف الأعياد التي أقيمت احتفالاً بزواج الأمراء الثلاثة: توفيق وحسين وحسن، أبناء (اسماعيل)، من الأميرات أمينة هانم بنت إلهامى باشا بن (عباس الأول)، والأميرة عين الحياة هانم بنت الأمير أحمد باشا بن (ابراهيم الأول)، والأميرة خديجة هانم بنت الأمير محمد على الصغير بن (محمد على) الباشا العظيم؛ وزواج أختهم الأميرة فاطمة هانم بالأمير طوسون بن (محمد سعيد) — تلك الأعياد، وقد أقيمت ابتداء من ١٥ يناير سنة ١٨٧٣، دامت أربعين يوماً كاملة باعتبار عشرة أيام لكل فرح منها؛ ولا يزال ذكرها الى يومنا هذا يبهر تصوّور الذين رأوها وعاشوا أيامها اللامسية .

فإن شوارع العاصمة المهمة، وعلى الأخص ما كان منها مؤدياً الى القصر العالى مقتر والدة (اسماعيل)، وإلى سراى الجزيرة، مقتر حفلات (اسماعيل) المفضل، وسراى القبة، مقتر ولّى المهد، زينت بالنجف والفوانيس المختلفة الألوان على مسافات بضعة آلاف من الكيلومترات؛ ووضع في نهايتها أقواس نصر مختلفة الأنوار، جعلوا في أعاليها طرقات رصعت بالشموع .

فسطعت ملايين الأضواء، لتلألأ في الليل كأنها نجوم سطعت بغاة فقلبت الظلام نهارا، أو جعلت المتفرجين يتصوّرون، مدة ستة أسابيع متوالية، أنهم يتنقلون في الليل من منطقة مدار الشمال الى منطقة أحد القطبين صيفا، حيث لا تغيب الشمس عن الأفاق أشهراً متعقدة .

وأقيمت في أهم الميادين ، هنا جوقات موسيقية — وأهمها التي اتخذت موقفها في الطرقة بعالي قوس النصر تجاه القصر العالى — وهناك نخوت آلاتية — وأهمها نخت عبده الحمولى ، بلبل الأفراح ورب الطرب الشرقى على المدوم . فأخذت تلك تصدح وتعزف ؛ وأخذت هذه تشنف الأسماع بالحان بديعة وأصوات رخيصة تجعل سامعها يتقبلون أنهم انتقلوا الى جنة الخلد البهية ؛ وأنهم يسمعون ترانيم الملائكة المختارين حول عرش الرحمن .

ونصبت في كل جانب المسارح المرتجلة ، ليمثل عليها غواة الفن وجوقات كرا كوز ، فيحضر من شاء تمثيلها مجانا ويعود الى منزله مرتاحا مبتهجا . وامتدت الجبال في الساحات العمومية ، لاسميا جهة القصر العالى ، ليلعب عليها « البهلوانيون » ألعابهم المدهشة المحيرة الأبواب ؛ فشبكة بصواري عالية جدا ، ملفوفة عليها أقمشة ملونة ، تملوها مرآة فائرة ، وتخللها مناور ماطعة .

ورببت السواريح بتفنن غريب ، في تلك الجهة عينا ؛ وأخذوا يشعلون كل ليلة جانبا منها ؛ فتدوى طقاتها في آفاق العاصمة كلها ؛ وتنتثر نجومها وأهلتها في جميع الأحياء ست ساعات متوالية ، ناشرة فيها أبناء الأفراح القائمة ، وداعية الأهالى على اختلاف طبقاتهم الى الاشتراك فيها .

ففى اليوم الخامس عشر من شهر يناير ، على ما نطق ، بدأ خروج الهدايا المهداة من سمو الأميرة والدة (اسماعيل) وزوجاته الفخريات الى العرائس من القصر العالى ، وشوارهن . وكان شوار الأميرة أمينة هانم ، زوجة ولي العهد ، أقل ما يخرج من ذلك النوع . فسير به الى قصر القبة ، ثمخفه صفوف الفرسان ، بزى عربى بديع ، وآلاى بيادة بأسره ، بملابس بيضاء ناصعة كالثلج ، لتقدمه جوقة موسيقية من أمهر

المازفين، وكانت الهدايا موضوعة في أسبنة مكشوفة، فوق عربات مكسوة بالقصب، على مخدات من القطيفة المزركشة بالذهب والماس، يغطيها شاش فاخر، يمسك بأطرافه أربعة عساكر في كل عربة، ويتبعهم ضباط بملابسهم الرسمية، والسيوف مشهرة في أيديهم .

وكانت تلك الهدايا عبارة عن مجوهرات سنية، وقلائد ماس ساطعة، من النوع المعروف عامة باسم "البرلنتي"؛ ومناطق من الذهب الخالص؛ وأقنعة مطرزة بالؤلؤ العديم المثل؛ وزمرد في حجم البيض؛ وملابس بيضاء مطرزة عليها رقم الأميرة باللاتي والحجارة الكريمة؛ وآنية متنوعة من الفضة الصب الخالصة بكمية عظيمة . وثمن ذلك جميعه يفوق الحصر والعذ . وكان بين الهدايا المقامة من (اسماعيل) لاكبر أبنائه سرير من الفضة الصب الخالصة، شبيه بالذى أهداه الى الامباطورة أوجونى أثناء اقامتها بمصر، محلى بماء الذهب الابريز، وعواميده الضخمة مرصعة بالماس والياقوت الأحمر النادر والزمرد والفيروز . فاجتاز الموكب المهيب شوارع العاصمة، بين سياج حى من العساكر الشاكي السلاح، وتقتم يتهادى في سيره، مختلا كأنه طرب بذاته، شاعر بقيمته .

ولم يختلف شوار الأميرات عين الحياة هانم وخديجة هانم وفاطمة هانم ، وأهدايا المهداة اليهن، عن شوار أمينة هانم، وما أهدى اليها مما تهتم وصفه .

وفي اليوم السادس عشر، أحيى في العباسية السباق الأوحده الذى سبق لنا الكلام عنه في غير هذا المكان؛ وكان معظم (چوكيه) من السود اللابسين لباسا من الحرير الأحمر، ومد فيه، على حقة الخديو الخالصة، مقصيف للدحوين فاقت أصناف

ماكولاته ومشروباته ، فى التنوع واللذة ، كل ما ظهر من نوعها على المقاصف الخديوية الى ذلك الحين .

مرقص الجزيرة

وفى اليوم السابع عشر، أقيم مرقص نغم فى سراى الجزيرة، دعى اليه ما بين أربعة آلاف ونمسة آلاف ذات من الأجانب وأعيان البلاد ووجوهها . فتورت الطريق كلوا من عابدين الى منفذ كوبرى قصر النيل فى الجزيرة بفوانيس من الورق الزاهر الألوان ، ونشر عدد عديد من هذه الفوانيس فيها فى جميع طرقات البستان الجميل المحيط بتلك السراى البديعة، وبين أغصان أشجاره، وعلى الأخص فى البهو الواسع الممتد طول دورها الأرضى . فكان منظر تلك الأنوار لاسيما بسبب تنسيقها وترتيبها من ألطف ما تقوله العيون وتشرح الصور .

وامتاز ذلك المرقص بأنهم هياؤا فيه وليمة عظيمة للدعوتين بدلا من المقاصف العادية، فبعد أن ماجت بمجموعهم الراقصة، القاعة الفسيحة، حيث كنت ترى الأنوار المختلفة الألوان المنبعثة عن حلى عقيلات المدعوتين تقترن بسطوح أكتافهن ومحورهن المارية، ويمتج وقار الاسطمبوليات والملابس السوداء بأبهة ملابس كبار الموظفين الرسمية، الساحطة الأوسمة المتحلية بها صدورهم على قصبها وذهبها الوهاجين، وبجلال ملابس الضباط العسكرية، الالامع ذهبها حول وجوه أصحابها، الملفوحة من الشمس فى فياق السودان ومجاهله، أوفى مغاوى اليمن، أوفى واد جزيرة كريت وبين مضائق جبالها، بعد أن ماجت، بمجموعهم الراقصة، القاعة الفسيحة . بينما الشيوخ المسلمون من علماء وأعيان وموظفين، اللابسون قفازات بيضاء والمتحفون بوقارهم، ينظرون الى قصفهم بأعين تستغرب أن يقبل على الرقص الكهول ، وتهزأ بهم هزءا ساكنا، بعد أن ماجت بمجموعهم الراقصة القاعة الفسيحة، وقد حركت الحركة شهباتهم الى

الأكل ، جلسوا حول الموائد الفانزة الممدودة ، حيث أقبل يخدمهم نيف وأربعائة غلام (جارسون) ورئيس طهاة (ميتروتييل) .

وفي التاسع عشر منه ، بدأت أعياد القصر العالي . فنصبت حول الساحة الممتدة أمامه الصواوين والسرادقات وطبها أسماء أصحابها وبين الغرض المعد كل منها لأجله ، وفرشت بالطنافس المعجمية الفانزة ؛ وأقبل أرباب اليازجة يقيمون ألعابهم اللطيفة في وسط تلك الساحة الواسعة ؛ ومن ضمنهم بهلوان كان يصعد على حبله بخروف ويمزقه فوقه ، ثم تفرق لحومه على الفقراء . ورتب مقصفتان للعموم : أحدهما على النمط الغربي ، وما قئ منزدحا بقاصديه ، الراغبين على الأخص في أنبذته العتيقة الجيدة ؛ والآخر على النمط الشرقي ، وما قئ هادئا بالمقبلين عليه . وأقيمت صواوين خاصة للفتايل ؛ وغيرها للتجار وأخرى للعلماء ؛ وسرادق لمحافظة العاصمة ، علاوة على الصواوين التي أقامها الأعيان على نفقتهم لأنفسهم ، ليعتصروا بمشاهدة الأعياد — وكنت تراهم جالسين فيها يدخنون شبكاتهم — والصواوين العمومية المتخذة قهوات للرقص والغناء .

على أن الرقص والغناء لم يكونا قاصرين على الخارج ، بل ما كان منهما في داخل القصر وفي سر دور الحرم كان أهم وأشهى منظرا : هناك كنت ترى أشهر الراقصات مزاحمات صفية وعائشة الطويلة وغيرهما من ربات الفن السابقات ، على الإبداع فيه . هناك كنت تسمع (المظ) التي كانت اذا غنت أخذت يجامع القلوب واستولت على الأسماع برنين صوتها الرخيم ، وتوقع أناشيدها الفتانة . هناك كنت تنظر مشاهير البهلوانية من الانجليز يأتون من صنوف الألعاب ما يجلب العقول ويدهش الألباب ؛

وأستاذة الكار من أهل اليازرجة والسياء يأتون من الملاعب ما يحير الأباسة أنفسهم ؛
وذلك لهجة سا كانت تلك الدور وانشراح عيونهن وأفتتن .

وفي ظهر الثالث والعشرين من يناير، خرجت العروس الأميرة أمينة هانم ، بصحبة
سمو الوالدة باشا من سراي الحامية ، وتوجهت باحتفال عظيم الى قصر سمو ولي العهد
بالقبة ؛ يتقدمها ويحف بها موكب مهيب مؤلف من ثلاثة آلايات من الخيالة :
(الأول) آلاى ذوى الرماح ، وراياتهم المرفرفة من رماحهم خضراء وحمراء ، ورؤوسهم
مغطاة بخوذات الدراجون ؛ و(الثاني) آلاى ذوى الدروع ، ودروعهم تسطع عليها
الشمس فيتألا كل منها كأنه قرصا المنعكس ، ويتدلى من خوذاتهم شاش جميل
أصفر وأبيض يلعب الهواء به حول وجوههم السمراء الميجائية ؛ و(الثالث) آلاى
ذوى الزرد ، وسلاحهم كسلاح الفز أيام الصليبيين ، وخوذاتهم الصغيرة يتدلى منها
قناع على وجوههم من الأمام ، وأكافهم من وراء ، وهم فى كسوتهم الفولاذية
جامدون ، كأنهم قتلوا من جلود أو من حديد ، قطعة واحدة ، كفرسان شاهين شاه
وصلاح الدين والظاهر بيبرس . وسارت وراءهم العربات ، وأهمها عربات التشريفة
يمررها الستة والثمانية من الخيول ذات اللون الواحد ؛ أبيض كالنور ، أو أذهب
كالذهب ، أو أسود كالليل ؛ ويقودها حوذيون بملابس حمراء تخطها شرائب القصب
والفضة ، بجوارب خيرية تصعد لغاية ركبهم ، ويجذائل شعور مستعارة مرشوشة
بالبودرة على رؤوسهم ، كأنهم غلمان أحد اللويسات ، الرابع عشر أو الخامس عشر
أو السادس عشر ، ملوك فرنسا ، أجدوا الى الوجود ؛ ويسير بجانبها مشيا على الأقدام
خدم باللباس عنبه ، أيديهم على عضاضات أبوابها ؛ وعلى رؤوس الجميع ، من حوذيين
وخدم ، برانيط واسعة من ذوات القرون ! وسار وراء العربات : الأخوات ،

لباس فرنجي وبنطلونات ملونة فرايجية، يمتطون صهوات خيول فلها يدركون كيف يحكمونها، وكانت العين ترى في وسطهم شيخا جليلا وقورا مهيبا، وتسمع الأذن همسا أنه أمين بك آخر الممالك، وصاحب الوثبة المشهورة . على أنه إنما كان رئيس ادارة بيت دولة الوالدة .

وعلى هذا النمط ميمنه، وبالأبهة والجلال ذاتيهما، خرجت حروس الأميرين حسين وحسن الى قصرى زوجيهما ؛ وأما الأميرة فاطمة هانم فقد كانت زقتها أبهى وأجمل . وقد وصف إدون دى ليون كيفية الاحتفال بفرحها في داخل القصر العالى عينه ، كما نقلته اليه عقيلته، فقال :

اجتازت المدحوات بستانا فسيحا منارا ، كأنهم أرادوا أن يبقوا فيه نور النهار ، بملايين المصابيح المتعددة الألوان ؛ وسرن فوق طرقة رخامية تحف بمجانينها الأشجار والمغروسات الغريبة . قبلن مدخل مرأى الوالدة ، حيث كان الأغوات في انتظارهن ، يوصلوهن الى قاعة واسعة ذات رياش فاخر . فوجدن هناك جوارى الحريم ، ونصفهن مرتديات لباس رجال من آخر الملابس الشرقية ، وواقفات بصفة حجاب ، وبعضهن لابسات لبسا بسيطا ، بطرايش حمراء على رؤوسهن ، وشاهرات في أيديهن سيوفا لامعة ؛ وبعضهن لابسات لبسا عسكريا ساطعا ، وواقفات وقفة عسكرية ، بمظهر عسكري حربي لا بأس به ، كأنهن وصيفات الملكة زبيدة زوجة أمير المؤمنين هارون الرشيد . فأدخلن الضيفات الى حجرة كانت «العوالم» ترقص فيها بالساجات ؛ بينما كانت موسيقى نسائية تعزف ألحانا شجية . تلك الحجرة كانت تفتح على حجر آخرى ، يتناول النظر أطرافها ، وفيها جوار حديدات يرقصن رقصا غريبا بمعنى وسيوف ودرقات في أيديهن .

ثم اجتازت الضيفات عدة بلوكات أو صالات، قدمت لهن فيها جميع أنواع الشربات، والمشروبات والحلوى المصنوعة على الطريقتين الغربية والشرقية، معروضة على موائد جمعت كل مالد وطاب، وترأست أميرات الأسرة المالكة المائدة الخصيفة بزوجات الخديو وقرينات القناصل، وغيرهن من قرينات كبار التزلة، فبينما هن يأكلن ويشربن، جعلت الموسيقى تصدح صدحا مفرحا.

ثم قدمت الضيفات الى دولة (الوالدة) في قاعة ذات ريش لا نظيره، وواسعة سعة لا تضيق بمئات الجالسين؛ فكان يسرن وراء الجوارى المسلحات، وتقدم السيدة الفرنسية التشريفية كلاً منهن باسمها الى دولة (الوالدة)؛ ثم تجلسها في المحل المعد لها على أرائك ممدودة في طول الحائط، يغطيها الحرير الثمين.

ولما انتظم العقد بجميع المدعوات، دخلت الراقصات والمغنيات وأطربنهن مدة؛ ثم قلمت اليهن الهدايا الفانعة، من لادن الأميرات وأزواج الباشوات أصحاب المقامات الرفيعة في الحكومة المصرية. فتعنين بمدح الهدايات، بعد استئذان دولة (الوالدة)؛ والهدايات شكرن - وهي عادة "الشوبش" المعروفة بيننا حتى يومنا هذا.

بعد ذلك استجليت العروس: فامسك كل من أغاوات السيدات المدعوات شمعدانا فيه شموع مختلفة الألوان، واصطفوا من أقل السلام حتى القاعة العظمى، حيث كان عقد المدعوات منتظما. وفرش على الأرض منسوج من ذهب لتخطر العروس عليه. وانصرفت الراقصات ليعدن بميعتها. وما هي إلا برهة قصيرة حتى تجلت الأميرة فاطمة هانم تستند على ذراع الأميرة أمتها، في وسط جمهور أميرات البيت الخديوي الكريم. فتقدمت بخطوات بطيئة، وبوقفة بعد كل خطوة، كأنها تقول

للمناظرات : هاأنا فأعجبوا بي ! واجتازت، وجيئها مطرقتان ، صنى الأفاوات على
النسيج الحريري، بين أغاني المغنيات؛ والراقصات يتقدمنها .

فالحما وقعت أعين المدحوات عليها نهضن . وبينما هي تتقدم كلمة من آلهات
الأزمنة الماضية نحوهن، بمعيتها وجواربها، صعدت كواعب كالبدور على كراسي
وراءهن، وأخذت تثرعطين خيريات ذهبية، ضربت لتلك المناسبة، فتعاق برؤوسهن
وملابسهن . فامتلات القاعة على سعتها بالأميرات والسيدات والحواري والراقصات
والمغنيات؛ وتأنفت كلها بالدبيباج الساطع والذهب الوهاج؛ وبثت في كل مكان
منها زهور البرتقال والورود؛ وثررت فوق الملابس اللساعة البراقة .

وكانوا قد أقاموا في صدر تلك القاعة، فوق منصة مرتفعة، ثلاثة عروش مكسوة
بالحرير الأبيض . فجلست دولة (الوالدة) على عرش اليمين؛ والأميرة أم العروس على
عرش الشمال؛ وجلست العروس، وعلى رأسها تاج من الماس ثمنه أربعون ألف
جنيه، على عرش الوسط . وكان لباسها من الحرير الأبيض الفرنسي الأغل ثمنًا،
كله مرصع بأنفس أنواع اللؤلؤ والماس، وله ذيل طوله خمسة عشر مترًا، رفعت
الحواري وراءها وهن راكمات . فتقدمت المدحوات وهنأنها . وبعد أن جلست
معهن برهة، عادت الى حجرها؛ واستمر الفرح حتى مطلع الفجر .

لطيفة للأميرة
خديجة هاشم

ومما يحسن ذكره بمناسبة تزويج الأمير حسن من الأميرة خديجة أن (اسماعيل) —
وقد أعجب بملاح الذكاه المرتسمة على عجاها — لما أدخلها المدرسة التي أنشأها
لأميرات البيت العلوي خصيصًا، وعدا بتزويجها من أحد أولاده، اذا هي أظهرت

اجتهاداً في تعلمها . ثم مضى على ذلك زمن . وعن (اسماعيل) يوماً أن يزور تلك المدرسة، ويتفقد حال الطالبات فيها . فلما وصل الى الأميرة خديجة سألتها : « الى أين بلغت من تعلم القرآن، يا بنتي؟ » فأجبت من فورها : الى « واذكر في الكتاب اسماعيل إنه كان صادق الوعدا » .

فسر الخديو بجوابها جداً، وقال : « أجل، أجل » . ثم برّ لها بوعده .

ومن أفضل ما يحسن ذكره بمناسبة أفراح الانجال أن طه باشا الشنمى ناظر الخاصة الخديوية في ذلك الحين — وهو حو حضرة صاحب المعالي أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف الأهلية الآن — كلف عدة محال تجارية بتقديم مناقصات لتوريد كل ما يلزم من فرش وبياضات ودنتلات ورياش بلهاز كل من الأميرات العرائس . فلما قدمت، وقع اختيار طه باشا على مناقصة محل ياسكال الفرنسي — ويعرفه كل من زار مصر القاهرة حتى سنة ١٨٩٢ — لأنها، على جودة البضاعة المقدمة نماذج منها، كانت على رخص في الائتمان يرغب فيه .

ولكنه لما عرض ما وقع اختياره عليه على (اسماعيل) سأله الخديو : « ألم يتقدم في هذه المناقصة محل مصرى وطنى مطلقاً؟ » فأجاب طه باشا : « نعم يا مولاي؛ فقد تقدم، ضمن آخرين، محل مدكور . ولكن الائتمان التى عرضها مبالغ فيها ولا توافق، لأنها تزيد خمسة وعشرين في المائة على الائتمان التى يطلبها محل ياسكال » . فقال اسماعيل : « أرنى مناقصته والنماذج المرفقة بها » . فقدمها طه باشا له . فوجد (اسماعيل) أن الائتمان المكتوبة على تلك النماذج تزيد، حقيقة، خمسة وعشرين في المائة على ما يطلبه محل ياسكال . ولكنه وجد أن نوع البضاعة واحد عند

الاثنين . فضرب بمناقصة محل پاسكال عرض الحائط ، وقال لطله باشا : « خذ كل ما نحن في حاجة اليه من محل مذكور ، وادفع له خمسة وعشرين في المائة فوق ما يطلب ! » فبدأ في عيني طه باشا استغراب ، بالرغم من أن طه نطق بمبارات الامثال . فقال اسماعيل له : « يا طه باشا ، اذا كانت المحال التجارية المصرية لا تنتفع ولا تستفيد من أفراح أولادى ، فمن أفراح من تريد أن تستفيد وتنتفع ؟ »
فاغتنمها محل مذكور ، وهى طائفة ، وزاد على أثمان كل ما قدمه ما أمكته زيادته . فكان ذلك من أسباب الثروة التى أحرزها .

أما القصور والسرايات ، فإن ما بناه منها (اسماعيل) وحده يفوق كل ما بناه أسلافه العلويون معا ، بل كل ما بناه أى طاهر من العواهل المصريين على ممر الأيام ، اذا استثنينا منهم فراعنة الدولة الجديدة المحيدة ، دولة احمد وطوطمس ورمسيس . فهو الذى أقام فى الاسكندرية قصور الرمل الشاهقة ، بجهة سيدى جابر ومصطفى باشا ، وهو الذى بنى سرايات طابدين والجزيرة والجيزة والقبة وحلوان الأنيقة الجميلة ، علاوة على ما جدد بنائه فى سرايات رأس التين وقصر النيل والقلعة والزهة وشبرا . وهو الذى بنى للأمراء أولاده والأميرات بناته القصور الباذخة التى تزدان بها العاصمتان ، وأقام فى كل بندر من البنادر الصعيدية التى كان له فيها أملاك خاصة ، كبندر المنيا ، السرايات الفاخرة ، والقصور الباذخة ، ولوشتنا وصفها كلها لاضطررنا الى توسيع نطاق تاريخنا هذا توسيعا ربما أدى الى الملل . يكفينا القول أن مصر ، منذ عصر (قبة الهواء) وقصر (حمامويه) وبستانه وهو دج (الأمر بأحكام الله) ومناظر (الخلفاء الفاطميين) ، ومنذ عصور (مباني القلعة) وسراياتها على أيدي الأيوبيين

(١) روى ل هذه الطيفة ثقة ، حضر عصر الافراح الخديوية .

والبحريين والبرجيين ، لم تعهد أياها كثر فيها فوق أرضها تشييد السرايات والقصور ،
وتجميلها بالبساتين النادرة المثال ، مثل أيام (اسماعيل) .

غير أن الإلهة والبذخ لم يظهرها في المباني بمشر مقدار ما تجليا في تنسيقها وتجميلها
من الداخل ، وفي تأنيدها بالرياش الفاخر . فالرخام وحده الذي استعمل في تنسيق تلك
السرايات وتزينها كلف عدة ملايين من الفرنكات ؛ وبلغت نفقة النقوش والرسوم
الداخلية في سرايات الجيزة والجزيرة وعابدين نيفا ومليونين من الجنيهات ؛ واستنفدت
البساتين التي أنشئت حولها ، وكثرت فيها أنواع الأشجار الثمينة وأجناس
الأزهار والرياحين والورد والجلاليات الصناعية والفساق والبحيرات بأسمائها المتعددة
الأنواع ، نيفا وأربعين مليونا من الفرنكات .

وأما الرياش والفرش فخلت عن البذخ والترف فيهما ولا حرج ! فقد بلغت
تكاليف الستارة الواحدة نيفا وألف جنيه ؛ فما بالك بالطنافس النادرة ، والأبسطة
الثمينة ، والأرائك الذهبية ، والمراتب البلورية الصافية ، براويزها الغالية ، والزهرات
النفيسة ، والكراسي العاجية ، والمقاعد المطعمة بالصدف والحلابة باللؤلؤ والمرجان ،
والطاوولات القضبية الخالصة ، والتجف الفخم الضخم ذي الخمسمائة والألف فنيار ،
والذي كان ، إذا لعب النسيم بين بلوره المتدل ، فصدم بعضه بعضا ، رن زينا
لذيذا شبيها برنين تمثال "نمنون" في خرائب طيبة القديمة ، عندما كانت تسطع عليه
أشعة الشمس المشرقة ؛ وما بالك بالآنية الفاخرة الكثيرة والمختلفة ، الذهبية والفضية ،
والخزفية البديعة الصنع ، والمرقوم عليها كلها بماء الذهب حرف I وهو الحرف الأول
من اسم (اسماعيل) بالفرنجية ؛ وبالمجوهرات العديدة المثال من ماس ودرر وياقوت ،
وزمرد وزبرجد ، وغيره ، وخلافها مما كان يقدر ثمنه بنيف وأربعة ملايين

من الجنيهاً، ما بالك بالتحف والأسلحة المتنوعة قديمها وحديثها؛ ومنها التاريخية، التي لا يقدر لها ثمن؛ والفريدة في نوعها، التي لا سبيل إلى الحصول على مثلها، ولو بذل فيها مال قارون!

وماذا نقول عن عدد سكان تلك القصور، وعمّا كانوا يستغفرونه يوماً من المآكل والمشرب؟ يكفي، في تحويل قوة الخيلة إلى تصوّره، ذكر أنهم بعد صيرورة العرش إلى (توفيق الأول) عدّوا الذين كان يخرج لهم الغناء من سراى طابدين وحدها، فاذا بهم عشرة آلاف!!

وماذا نقول عن عدد الجوارى من بيض وسود وحشيات، اللواتي كان (اسماعيل) يزوجهن سنوياً من ضباطه ورجاله وموظفي حكومته، فلا يكتفى بامهار الواحدة منهنّ المال الوفير، بل يقطعها الطين الواسع، ويرتب لها على خزينة الخصوصية المصروف الشهري الوافي، أو المعاش الكافي — على أن كثيرات منهن طلقن بعد سقوطه.

ألا قد صدق حقاً من قال: «إن ملك (اسماعيل) — وكل مظهره سلسلة أعياد وأفراح غير منقطعة — إنما كان حلماً من الأحلام، حققته الأيام؛ ورواية في أسفار التاريخ قد لا تصدّق صحتها الأحلام!»^(١)

(١) قال الله بر توفيق الأول، متكلماً عن أبيه، السربتر أستاذ روليه (عباس) و(محمد علي) في تعلم اللغة الإنجليزية: «لن يأل أحد مثله، على عز الدهور، في أبيسة الملك، ونخفته السنية؛ فإن ذلك لا يمكن!» (انظر: «حياة البلاط بمصر» لبلر، ص ٢٠٣).

الباب الرابع

المساعدون على نفاذ الخطة

فصل فـد^(١)

دعاني أنى والخيال بينى وبينه * فلما دعاني لم يحدثنى بعمد

وزراء اسماعيل :

على أن (اسماعيل)، مهما كان متفوقا على الوسط المحيط به، ومهما كانت رغبته فى الإصلاح قوية وثابتة، بين قوم لا رغبة لهم مطلقا فى الإصلاح، فانه ما كان ليقوم بكل الأعمال التى عملها فى بلد، كان يجب أن ينشأ كل شئ فيه، لولا ان الأقدار وضعت بجانبه رجالا خصصوا جميع قوى عقولهم وأجسامهم لمساعدته على نفاذ تلك الأعمال؛ وما انفكوا واقفين بجانبه، حاملين على نقانحها، أولئك الرجال هم : نوبار باشا، وشريف باشا، وعلى مبارك باشا، ومصطفى رياض باشا .

ومن جهة اخرى، فلولا أن (اسماعيل) لى بصداقته لاسماعيل صديق باشا، أخيه فى الرضاة، فاقاد كثيرا الى مشورته السيئة، وتناخى أكثر أيضا من تصرفاته

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "نوبار باشا" لمونسكى، و"نوبار باشا" مجموعة الخطب للى القيت ساحة كنس السناو عن التمثال الذى أقيم له فى الحديقة المدعومة باسمه فى الاسكندرية، و"أنجلترا فى مصر" للورد ملتر، و"مصر الحديثة" للورد كرومر، و"شريف باشا" للسيد دى بول، و"وصف رياض باشا" فى المختلف، و"تأين رياض باشا" لأحمد زكى باشا، و"الخطوط التوفيقية" للى مبارك باشا، و"خديويون وباشاوات" لموريل بل .

الرديشة، لما آل أمره الى الاضمحلال والسقوط ! فيجدد بنا، والحالة هذه، أن تأتي هنا على بيان وجيز، نوضح فيه لقراءتنا نبذة من حياة كل من أولئك الرجال، ليكونوا على بيّنة منها .

فئوبار باشاً - وهو الشخصية الأكبر ظهوراً في تاريخ مصر في ذلك العهد، ورجل الدولة الأوحد الذي جاد به الشرق، منذ توارت الأسرة الكبرولية السنية عن عالم الوجود - أرمني مسيحي ولد بأزمير في سنة ١٨٢٤ أو سنة ١٨٢٥؛ وما كادت ترفع عنه التماسم، إلا وأرسل الى (سوريز) ليتعلم في مدرستها . قضى فيها عدة سنوات؛ ثم انتقل لتتبع دروسه في مدرسة بروستانتية في سويسرا الفرنسية، ولما كان ذا ذاكرة عجيبة وتصوّر سريع، فانه استطاع، وهو في السادسة عشرة من عمره، أن يفرغ من تلقن دروسه، والتعمق في معرفة اللغة الفرنسية وآدابها، والادب القديم على العموم؛ ولكنه لم يتعلم العلوم الطبيعية والرياضيات إلا تعاماً سطحياً وما اقتبس منها فيما بعد، فانما اقتبس في محادثاته مع أساتذتها أكثر منه في مطالعة الكتب الموضوعية فيها . فانه، وهو في الحياة العملية، كان، كالبرنس (بوتكن) وذير كاترينا الثانية الكبيرة، بوجه الاسئلة الى زائريه في خير ما يعرفونه، ويعملهم على التوسع في الكلام والايضاح والشرح؛ فتكونت لديه بذلك دائرة معارف لا بأس بها، جعلته ذا اطلاع عام لا يشعر معه أنه غريب عن المحادثة، مهما تنوعت مواضعها .

ولما غادر المدرسة، وقع في خلله التطلع في الجندية الفرنسية بأن ينضم الى الفرقة الأجنبية . ولكن مساعيه في ذلك قوبلت برفض؛ واستنداه بوغوص بك خاله، وزير (محمد علي الأمين)، الى مصر ليدخله في خدمة مصالحها المدنية . فقدم

(١) أخذنا معظم ما كتبناه من فؤاد عن الكتاب المصنوع "فؤاد باشا أمام التاريخ" لاسكندر هولنسكي .

الشاب نوبار الى ضفاف النيل والآمال ترقص أمام مخيلته رقصا بهيا . فأحبه بوغوص بك حاكما وتمعت عينه عليه ، وقال له : « سادخلك في قلم المترجمين ، ولكنني أنصحك أن تتببه قبل كل شئ الى تعلم اللغة التركية ؛ لأن تعلمها شرط لا بد منه لنجاحك في المستقبل » . فأكب نوبار على تعلمها بكل قواه ، وما مضت عليه مدة إلا وأصبح يتلکها ، فهما وكثابة وينطق بها — والنطق الصحيح أصعب شئ في كل لغة — كأنه تركي صميم . ولبت خاله نصحه أيضا بتعلم العربية ! ولكن الأيام لم تكن تسمح بقيام فكرة ناضجة كهذه في عقلية الشيخ بوغوص . (فمحمد علي) ، بالرغم من كل ماعمله لإحياء مصر والرقى بها ، بقى كما سبق لنا القول في غير هذا الموضع تركيا بجنا . فلم يتنازل مطلقا للتكلم بالعربية ، ولو أن أقامته الطويلة في البلاد علمته شيئا منها ؛ ولا عمل على إزالة الاشتراک الذي كان العنصر التركي يشعر به من لغة « الفلاحين » واحتقاره لإياها ؛ ولا اهتم البتة بتعليم أولاده العربية تعلما جديا أو غير جدي .

فلم يكن يمكن أن يقع في خلد أحد ، والحالة هذه ، في سنة ١٨٤١ أن سيأتي يوم ، ينقم فيه (سعيد باشا) ، ثالث خلفاء الباشا العظيم ، على الأتراك والتركى والشراکسة الى حد يقول معه : « انى أود أن أعرف ما هي العروق والشرابين التركى والشركسية في لأتحمها ، فأخلص من آخر نقطة من هذا الدم الممقوت ! » . ويقبل ، نكابة في التركى والأتراك ، على عزل التركى عن العرش الذى كانت قد استولت عليه منذ زوال الدولة الأيوبية ، ويحصل اللغة العربية لغة البلاد الرسمية ؛ فيحى مواتها ، ويعيد إليها بهجتها .

لذلك لم تعلمها نوبار ؛ وبقي طول عمره يحملها ولا يعرف منها إلا قليلا من لغة «العوام» ، ولا شك في أن ذلك ، اذا أضفنا إليه غريته عن الدين الاسلامى ، كان

سبها في عدم امتزاج روحه بروح الأمة المصرية، على شدة حبه لها، وللعناصر البائسة منها على الأخص؛ وبقاء هذه الأمة غريبة عنه، بالرغم من أنه ربما كان أحسن خدامها؛ وأنه كان بلا شك أقوى الناس على السير بسفيتها إلى مرافق السلام، لا سيما أثناء الأزمات التي هبت عليها في أوائل ملك (محمد توفيق الأول). فانه كان، أكثر من كل قائل، يقول بوجوب صيرورة مصر للمصريين؛ ولكن على شرط ألا يعني ذلك اتخاذ الدين حجة للعمل على عكس ما يقتضيه العلم والصران، وسلحا في يد الجهل والتعصب؛ وامتاز نوبار، وهو في زمرة المترجمين، بمواظبته على عمله، وسلوكه الأمثل وانكبابه على الدرس والتعلم، وبأنه شاب لا تستهويه الملاذ الفسائية والأباطيل.

فعينه (محمد علي) سكرتيرا خاصا لابنه (إبراهيم). فما انفك نوبار ملازما له في حله وترحاله، أينما أقام وحيثما سافر. وبالرغم من أن الوظيفة لم تكن هينة، وأن الأخطار المحيطة بها كانت جمة—لأن (إبراهيم) كان ذا طباع حادة جدا، وله فرقعات غضب مرعبة—فان نوبار بما أوتيته من طلاقة اللسان وحلاوته، وسعة الاطلاع وتنوعه، تمكن من التقرب إلى قلب مولاه، قريبا أصبح (إبراهيم) معه لا يرى في ساعات ضجره وإبان ثورة غضبه، من تسلية أو تسرية، إلا في عداثة الشاب نوبار له؛ ولطالما تمكن الحدث الأرمي من إسداء خدمات جلي إلى الغير بسبب ميل مولاه إليه؛ أهمها اتقائه أعمار ضباط البانحة التي عاد (إبراهيم) عليها من الأسبانية إلى مصر في سنة ١٨٤٨، إذ هاج بطء سيرها، المسبب عن اشتداد الأنواء حولها، غضب الأمير المصري، فطفق يهتد ضباطها بتفريقهم جميعا، لولا أن نوبار لازمه ملازمة كلية، وأنساه بمحلاوة حديثه الضيق المحيق بنفسه.

(١) انظر: "مصر الحديثة" لورد كرومر، ج ١ ص ١٩

وتعزف نوبار، وهو في الأستانة مع الأمير (إبراهيم)، بأسرة أراميان السرية؛ وما لبث أن تزوج وهو في الرابعة والعشرين من عمره بابنة عميلها، كيفورك بك، أحد وجوه الأستانة وذواتها؛ فأصبح صهرا لابرام أراميان، المعلقة له رتبة الباشوية الرفيعة، والمزعم أن يكون أقرب الناس من قلب السلطان عبد العزيز وموضع ثقته الكلية؛ وساعده هذه المصاهرة فيما بعد على قضاء أكثر من لبانة في مساحه المصرية لدى الحكومة العثمانية .

وكان قرانه موقفا؛ لأنه وجد في زوجته المتعلمة مثله، والمتكلمة صفة لغات مثله، رفيقة حياة بأجل معاني هذه الكلمة؛ وما فتئت قائمة بجانبه، مسلية، معزية، مفكرة إياه بما يقتضيه الفضل والنبل كلما أثارته فيه المصاعب أو الدسائس أو الوشايات انفعالات التضجر أو الغضب، ورغبته في التغلغل عن الاشتغال بالمصالح العامة .

ولما انتقل الملك الى (عباس الأول)، اتخذ هذا العامل سكرتيرا له كذلك .

فماز نوبار لديه القبول عينه الذي كان من نصيبه بجانب (إبراهيم) . وما ساعده على الفوز برضى ذلك الوالى، الكثير الوسواس والظنون، مصادقة المسترمرى فنصل انجلترا العام له — وقد كان من اخصاء (عباس) ومستشاره فى مشاكه وأكبر أنصاره فى مساعيه التى رعى بها الى تغيير مجارى الوراثة على العرش المصرى وحصرها فى (الهامى باشا) ابنه وفى ذريته من بعده — وقد ساعد نوبار تلك المساعى بما كان له من العلاقات بالأستانة العليا .

ولكن طباعه التى كان فيها من حب الصراحة والأخفة والتعالى أكثر مما يصح أن يكون من هذا جميعه فى أخلاق ندماء الملوك مالبثت، بالرغم من كل حلاوة شمائله ومصر محادثته، ان جلبت عليه مخطط (عباس) . وذلك انه رأى ذات يوم مانعا من

ضميره عن أداء عمل طالبه ذلك الوالى بأدائه ؛ فأظهر (عباس) له استياءه بشكل لا يقبل التأويل . فأمسح نوبار وقدم له استقالته من وظيفته ؛ ولزم في الحال منزله . ولم يكن قد سمع في الشرق لغاية ذلك الحين أن موظفا وقع في خلده الاستعفاء من منصبه ؛ فاما انه كان يقال منه بأمر ، أو يقتل وهو فيه . فعذ الرأي العام استقالة نوبار ، والحالة هذه ، ضربا من ضروب الجسارة المتناهية ، وتحديا لسخط (عباس) . وخشى نوبار نفسه أن يمدد (عباس) كذلك ، فيبطش به . فبعث يستأذنه بالتزوج عن القطر . فأذن له وهو متقبل ؛ لأنه استاء في الواقع منه جدا بسبب تجاسره على تقديم استقالته ، كما كان المظنون ؛ ولكنه تكدرته على مفادته خدمته ، لأن (عباسا) كان يرى نفسه في حاجة اليها ؛ ويود لو طاد نوبار اليه مستسما مستغفرا ، وكان ينتظر ذلك منه ، ولو أنه يتعالى عن إظهار رغبته هذه له .

لحالما وصل نوبار التصريح بالسفر ، هب وباع الزائد من أمته ورياش منزله ، واستأجر مركبا واسعة وشحنها بالقميس الذي احتفظ به من تلك الامتعة والرياش ، ونزل فيها مع قرينته وآله ، وسافر في النيل قاصدا الاسكندرية .

ولكنه ما كاد يتعد عن شبرا بضعة أميال إلا وقابل مركبه رفاص بخارى فيه (عباس) حينه . فحياه نوبار من فوق ظهر مركبه تحية رعية مخلصه ، واستمر في سيره ؛ وإذا بقارب بخارى قد انفصل عن الرفاص ودنا من المركب ، ودعا نوبار الى المثلول بحضرة الأمير .

فاصتد من في المركب وقرينة نوبار ونوبار نفسه أن ساعته الأخيرة دقت ، وأن (عباسا) ملق به في قاع اليم طعاما للأسماك . غير أنه تجلد وذهب رابط الجأش باسم الوجه ، وصعد الى الرفاص وقصد توا الى (عباس) وحياه بكل احترام .

فسرّ (عباس) لشجاعته الأدبية وأنشرح صدره له ؛ فابتسم في وجهه وقال : « انك اذا قد صممت نهائيا على ترك خدمتنا ! » فأجاب نوبار : « انى خادم الأمير ما حييت ما دام للأمير رغبة في خدمتى له ! » .

فسرى عن (عباس) بالمرّة وقال : « انى يا نوبار افندى لا أستغنى عن خدمتك ؛ وبما انى فى حاجة الى ثقة أرسله الى فيينا فى مهمة تخضنى فاستمر على سفرك ، وأذهب الى فيينا رأسا وانتظر هناك أوامرى ! » .

فشكر نوبار وعاد الى مركبه وصعد بمأمر به عن طيب خاطر . فأقام فى فيينا مدة اكتسب فيها عطف البرنس دى مترنيخ الذى كان فى ذلك العهد عميد السياسة الأوروبية .

وبينا هو فى انتظار الأوامر التى وصله بها (عباس) اذ وافاه نبأ قتله ؛ وأتاه استدعاء من خلفه بالعودة الى مصر . فعاد اليها ليشغل لدى الأمير الجديد منصب قائم أسرار . فما لبث (سعيد) أن أقام عليه بلقب "بك" وجعله مدير مصلحة السكك الحديدية . فوقعت كارثة كفر الزيات ونوبار فى هذا المنصب ؛ فذهب فريق من الألسنة التمامة فى تلك الأيام الى أن تلك النكبة إنما دبّرت باتفاق بين ولى العهد الجديد ومدير السكة الحديد لازالة الأمير أحمد باشا من سبيل العرش الرامية اليه مطامع (اسماعيل) . وذهب فريق آخر الى أن الذى دبّرت تلك المكيمة بالاتفاق مع نوبار إنما هو (سعيد باشا) نفسه لرغبته فى التخلص من أحمد باشا ابن أخيه ومن حليم باشا أخيه .

ولسنا نرى أنفسنا فى حاجة الى تكذيب الاشاعين مما بعد أن كذبهما التاريخ على لسان أشهر الثقات من الرواة ، فعلاوة على أن (سعيدا) و(اسماعيل) لم يكونا بالرجلين

الذين يقع في خلد هما ارتكاب مثل هذه الفظيعة — وقد قال (سميد) بحزن، لما علم بالنيمة، لادون دى ليون فنصل أمريكا : «هل عبدك كلب لا تتراف مثل هذا الجرم^(١) ؟ » مرتدا في ذلك صدى قول وارد في التوراة — فان نوبار كان آنرا انسان يطارعه ضميره على المساعدة في اقترافها . ناهيك بأنه لم يكن كثير الاختلاط (باسماعيل)، ولا من ذوى القبول عند (سميد)، ولو أنه كان مسيطرا بتفوقه العقلي على هذا الأمير، ولم يكن يجهل حقيقة شعور (سميد) بنحوه . فانه قد اتفق له يوما وهو ذاهب الى السراى أن خيل عربته جمحت ، فالتفت بالحوذى على الأرض وقلبت العربة، وما نجا نوبار إلا بمشقة ؛ فقال له أحد رجال البلاط حينما انتشر فيه خبر الحادثة : «ما أظف نعمة الله بنا جميعا بأن حفظك سالما سليما ! » فأجابه نوبار على الفور : «لا تقل بنا جميعا ! فاني أعرف واحدا هنا كان يفضل أن يراني مكان حوذتي، فيما لو كان مقدرا له أن يموت من جراحه ! »^(٢)

وفي الواقع فان نوبار بطباعه الجدية وأخلاقه المتطلبة العمل لم يكن يعجب أميرا مفرما باللهو وخلق البال والتنكيت (كسميد)؛ ومع أنه لم يكن ليتعب في إيجاد الكلمة اللطيفة التي تضحك ، والتعبير الدقيق الذي يطرب ، فانه ما كان مثل كوشيلسكى (سيفر باشا) ميالا للتنكيت والمجون في كل لحظة ؛ ولا راغبا في تفتيق ذهنه لمزار ونصول ورواية حكايات ملحة توقف روح الوالى الى الجسذل والسرور كلما ساودته السامة وصارعه الضجر . فبينما (سيفر باشا) أصاب من قدرته على النكات والأقوال المجونية ثروة طائلة ، لم ينل نوبار غير المحافظة على مركزه وشئ من نفوذه .

(١) أنظر : "مصر الخديوي" لادون دى ليون ص ١٥٦

(٢) أنظر : "نوبار باشا" لهولنسكى ص ٣١

وفي سنة ١٨٦٢ أرسله (سعيد) الى أوروبا لعقد القرض الوحيد الذي أقدم على اقتراضه في حياته ، ويقرب قدره من ثلاثة ملايين من الجنيهات . ففضل نوبار عقده بواسطة مصرف تجارى فرنساوى على عقده بواسطة مصرف الانجليزى لما فى ذلك من المصلحة لمصر ، ولكن حساده أشاعوا عنه . أنه إنما أقبل على ذلك التفضيل لأن ما قدمه له البيت المالى فرنساوى من جعل لوساطته فاق ما قدمه المحل المالى الانجليزى . ولو أن مندوب (سعيد) فضل المصرف الانجليزى على فرنساوى لعكس عداله الآية .

ولم يمض على عقد ذلك القرض قليل حتى توارى (سعيد) عن عالم الوجود ، وخلفه (إسماعيل) . فتمسك بنوبار في بادئ أمره أيما تمسك . وقد رأينا أنه أوفده لحل المضلات من مهماته ، وأن نوبار تمكن من قضائها كلها . فالتخذ أعداؤه ذلك ذريعة للطعن عليه طعنا مرًا . وأهم ما سلقه لأجله فرنساويون منهم بالسنة حداد موقفه في مسألة ترعة السويس ، ومقاومته مشروع انشائها . وفات ثاليه أن الوزير المصرى إنما كان يجب عليه أن ينظر الى ذلك العمل من وجهة ما فيه من خير حائد الى مصر ، لا من وجهة ما فيه لمصالح الغربيين من الفائدة . وإن فكرة إنشاء التربة إنما جادت بها في النصف الأول من القرن التاسع عشر فريحة الأب انفتين ، المعلوم عنها ميلها الى إبراز أحلام الى الوجود يصعب تحقيقها ؛ وإن رأى القائل بعدم امكان تحقيق تلك الفكرة لم يكن رأى اللورد بالمستحق ، والمهندس الانجليزى سيفنس وحدهما ، بل كان يشاركهما فيه الكثيرون من أرباب الخبرة والفن — ومنهم المسيو دى متو المهندس فرنساوى الذى باشر البدء في الأعمال ، وكان في سنة ١٨٦٠ ذاتها يقول : « كل هذا لن يؤدى الى نتيجة ، لأنه يستحيل حفظ منسوب المياه الكافي

في التربة لتتمكن المراكب من السير فيها ، فسوف تضيق على المساهمين رؤوس أموالهم . ويضطر المسيو دى لسبس في قهره ونجمله من خيئته في مشروعه الى الانتقار « وأن هذا المهندس لم يطاوعه ضميره على البقاء في تادية عمل كان يعتقد خيئته ، فقدّم استقالته منه بالرغم من أنه كان مثابا عليه بأجر جزيل ، وأن المسيو دى لسبس نفسه كان يقول : « لو كنت مهندسا لما تقاسرت مطلقا على مباشرة حفر التربة ؛ ولو باشرت ذلك لوقفت في الطريق أمام صعوبات الأول » ؛ وإن (اسماعيل) ، القائل : « لولا رضى في المحافظة على شرف امضاء سلفى لأتيت الامتياز المنوح منه لمسيو دى لسبس ولباشرت حفر التربة بنفسى ؛ فما كان ذلك ليكلف مصرا أكثر مما كلفها ، ولعادت فوائد التربة طليها وحدها » ، كان يهمنه أن يغفل المسيو دى لسبس عن العمل لتولاه الحكومة المصرية ؛ فكان من أوجب واجبات وزير مصرى أن يساعده على تحقيق أمنيته .

على أن أعضل العضلات التي كلف (اسماعيل) وزيره الكبير بحملها انما كانت ، كما رأينا ، معضلة وضع حد معقول لتجاوزات الامتيازات الأجنبية بإجراء اصلاح قضائى بضمن توزيع العدالة بين الأهالى والأجانب على السواء . فبذل نوبار ، على ما سبق لنا شرحه ، جهودا عظيمة مدة ثمان سنوات متوالية للبلوغ الى تحقيق تلك الأمنية دون أن تثبط همته العراقيل المتتابعة بلا انقطاع والمنجدة في كل حين ؛ دون أن يمتريه ملل من اضطواره مائة مرة بدل المرة الواحدة الى دحض الاعتراضات البيزنطية التي ما فتى الرجال المعاكسون لمشروعه بها جمونه بها مهاجمة تدعوه الى تفنيق ذهنه بحجج وبراين جديدة يكون وقعها على تلك الاعتراضات أفضى من سابقتها ، حتى تمكن بثباته المدهش من التغلب على نفور الباب العالي ، وعلى سوء إرادة

المتمسكين بدرع تلك الامتيازات الجائرة من رجال الحكومات الأجنبية ، وعلى الدسائس القائمة حوله في السراى الخديوية ذاتها ، بفعل الرجميين الذين لم يكونوا يرون في مجهودات نوبار باشا السياسية والاجتماعية على العموم ، وفي الاصلاح القضائى الجديد المرغوب فيه على الأخص شغلا عن الدين والعادات فحسب ؛ بل بدعة متقوما عليها ومؤدية الى ضياع البلاد ؛ والدين ، لولا أن العاهل كان (اسماعيل) المنشور الشغف بكل رقى ، والمقتنع بوجوب إجراء الاصلاح ، اقتناع وزيره الأكبر ، نحسفوا الأرض تحت قدميه ، وقضوا على كل آماله وجهوده . فلا (كانن) في جهاده الطيب لتحرير كاثوليك إيرلندا من التير الذى ألقاه على عواهمم الفتح البروتستانتي ؛ ولا (كوبدن) في سعيه المبرور لحمل البرلمان الانجليزى على إلغاء القوانين الخاصة بالغلل لأجل تخفيض أثمان الخبز في المملكة المتحدة ؛ ولا (بسمرك) في عمله على إدراك الوحدة الألمانية وتأسيس الامبراطورية الجرمانية على انقاض الدانمرك والنمسا وفرنسا الملطخة بدم الألوفا ، أظهروا من الهمة والثبات أكثر مما أبدى نوبار منهما في القيام بحل معضلة إبدال النظام القضائى الامتيازى المضطرب المشوش الأركان في «سربقضاء غير يمتشى أكثر منه بكثير مع روح الحضارة والعمران العصريين .

وإذا التفتنا الى أن رأى العام في بلاد (كانن) و(كوبدن) و(بسمرك) كان يعضد هؤلاء الرجال في مساعيهم ، ويشد أزرهم ، ويقويهم ، ويحضمهم على الثبات والعمل ؛ وان نوبار الشرق لم يكن يعضده في جهاده سوى (اسماعيل) وزمرة قليلة من ذوى الحصافة والنظر الصحيح ؛ وان رأى العام كان ضمه بمصر وفي الخارج على السواء ، يسفه أحلامه ، ويحط من كرامته ويصفر من قدره ، ما تأخرنا عن الحكم بأن فضل

نوبار يفوق فضل أولئك الرجال بقدر ما يفوق عمله في صعوبته وخشونته وفائدته الأدبية — بالرغم من صغر مقياسه — عملهم المشهور !

وقد وصف هو نفسه في بضع صفحات نشرها في باريس سنة ١٨٨١ ما نجم عن عمله هذا من فوائد، فقال: «ان المحاكم المختلطة، ولو أن بلاطى الأستانة ومصر حالا دون أن يتناول اختصاصها كل المنازعات القضائية على العموم، سواء أكانت قائمة بين الأهالى والأجانب، أم بين الأهالى والأهالى، أم بين الأجانب والأجانب، عملت عملا عاد على مصر بالخير والاحسان . فانها هذبت أخلاق الجاليات الأجنبية تهذبا أدبيا، والدليل على ذلك أن الحكومة المهاجرة فيما مضى بدت اوى كانت تؤدى دائما الى مطالبات من قبل رجال الهيئات الرسمية، تنتهى بتفريم الحكومة للملايين المقنطرة من الترنكات، لم تعد تطالب بشئ من ذلك، ولم تعد عرضة لأية مهاجرة في هذا الصدد من لدن الهيئات الرسمية .

وكانت الأشغال العامة قبل تأسيس هذه المحاكم، وكل الأشغال الأخرى الخاصة بالحكومة تعمل بواسطة السخرة، ولم يكن فى الاستطاعة الاستعاضة عن طريقة الشغل هذه، المخزبة للبلاد والمفقدة سكانها كرامتهم، إلا بالآلات والعلوم الأدبية، ولكن قلة الضمانات وانعدام الطمأنينة فى صدر الحكومة من جهة الأجانب كانا يحولان دون اقدام الحكومة على استدعاء رؤوس الأموال الأوروبية والمهندسين الغربيين . فأما وقد أوجدت المحاكم تلك الضمانات والطمأنينة فان السخرة أخذت تزول شيئا فشيئا أمام علم أوروبا الميكانيكى ورؤوس أموالها .

وبالايجاز فان تلك المحاكم فتحت لمصر عهدا جديدا وأدخلت الى عقلية الشرق فكرا لم يألغه فى السابق، ألا وهو امكان قيام قضاء مستقل، يطبق قانونا تسمسه

الحكومة وتكون هي عينها أول الخاضعين له ، وأدت الى تكوين أول حكومة منظمة رآها الشرق ، لأنها علمته أن الحكم لا يكون طبقا لهوى الحاكم وعلى كيفه ، وإن الحكومة ليس لها حقوق فحسب ، بل عليها بجانب حقوقها واجبات أيضا لا بد لها من القيام بها . ويمكن للانسان من الوجهة الأدبية أن يقول بكل جساسة : إن تنظيم القضاء المختلط قد أدى الى ثورة حقيقية في العقول ، لأن الأهالي رأوا لأول مرة في حياتهم هيئة منظمة ، لديها من القوة ما يكفي لمقاومة أعمال الحكام الاستبدادية ورأواها تقاومها في الواقع ، ثم رأوا الأمد عينه ، على ما لديه من حول وطول ، مرغما على احترام قراراتها وملزما باطاعة الأملاك التي حكمت عليه تلك الهيئة باعاداتها ، كما أنهم رأوا الحكومة مجبرة على تنفيذ تلك الأحكام ضده نفسها ودفع المحكوم به عليها لحاملها . وهناك منظر آخر تمثل أيضا أمام أعين الأهالي ، ولو أن وقعه على نفوسهم كان أخف من السابق . فالفريج المنتشرون في الريف قبل تأسيس المحاكم المختلطة ورجال القنصليات من جريك وغيرهم ، كانوا يرهقون المصريين عادة ، ويستغلونهم استغلالا فاحشا ، دون أن يجد المصريون من العدالة سوى أبواب موصدة . فذلك الارهاق وهذا الاستغلال بطلا تماما منذ تشكيل المحاكم المذكورة ، ليس هذا فقط ، بل إن عددا كبيرا من الأهالي تحصلوا ضد أولئك الفريج الأقوياء وتجارهم الثناة وضد رجال القنصليات حينهم على أحكام قاضية بتعويضات جملة ! وقد أدى ذلك طبعا بالأهالي الى التفكير بأنه مذ أصبحت الشرائع والمحاكم تعيهم من الذين كانوا يستغلونهم في الماضي ، فليس هناك ما يمنعها من حمايتهم من الحكومة أيضا ، وعلى الأخص من تصرفات موظفيها الجائرة .

وهذه الفكرة انجبت فيما بعد المحاكم الأهلية . وكانت هي أيضا مختلطة في بدء نشأتها، والمحاكم الأهلية، بتطبيقها تشريعا مدنيا بمقتضى غير التشريع السابق، فتحت لأول مرة في تاريخ مصر أمام أمين المصريين أبواب مضمار المدنية العصرية واسعة، بل وحقولها قوة الدخول فيه، والتماس كل اصلاح توجبه الظروف والأيام^(١) .

غير أن النزاع الذي قام فيما بعد بين (اسماعيل) والقضاء المختلط — وسيأتي بيانه في حينه — أوجب فتور رضى الخديو عن وزيره، ذى التزعة الفرنجية البحتة، واغتم أعداء نوبار فرصة تغير خاطر (اسماعيل) عليه، واجتهدوا في افهامه أن وزيره خان أمانته، وأدخل في نصوص القوانين الجديدة ما اتخذ منه القضاء الجديد سلاحا في الحملة الشعواء المشنونة عليه . فاضطر نوبار الى مغادرة القطر المصري، والاقامة تارة في فرنسا وطورا في سويسرا؛ ولكنه بعد أن وضعت الحرب بين الترك والروس أوزارها عاد الى مصر وامتزج تاريخ حياته بتاريخ حياتها في ستنى حكم (اسماعيل) الأخيرين؛ ثم غادر القطر بعد سقوط (اسماعيل)، ولم يعد اليه إلا عقب إخماد الثورة العراقية، ولو كان حضرها لسارت في غير المجارى التى سيرتها فيها روح عبد الله نديم، المؤثرة على تربية عرابي وزملائه المدنية السطحية .

نعهد اليه (محمد توفيق) برئاسة الوزارة في ٨ يناير سنة ١٨٨٤ فبقى فيها الى يولييه سنة ١٨٨٨، ثم توارى مدّة عن مسرح السياسة، وانزوى في عالم تذكاراته الماضية . ولكن (عباس الثانى) استدعاه الى رئاسة الوزارة في سنة ١٨٩٤؛ فتمكث في منصبه

(١) أنظر : بعض اعتبارات في نظام القطر المصرى لنوبار باشا في كتاب "نوبار باشا" هولنسى من

سنة وبضعة أشهر، ثم استقال بسبب اعتلال صحته، وتحتى عن السياسة بالكلية إلى أن توفاه الله في سنة ١٨٩٩

وكان نوبار ربح القامة، يميل إلى الطول، قوى البنية، أسمر اللون، أسود العينين، كما أن شعر رأسه كان أسود أيضا سوادا حالكا، قبل أن يشتمل شيئا، وكانت تقاطيع وجهه منتظمة، متناسبة متناسقة، ينيرها ابتسام جذاب، يكسب صاحبه القلوب أنى شاء. وكان كلاميا، منطقيا ماهرا، إذا تحدثت أروى وأشجع، وإذا ناقش ألهم وأقنع. وامتاز كلامه في كلتا الحالتين برشاقة التعبير وغزارة المادة بتخللهما شيء من التهمك القاطع، أو الجزل المتدفق من يلبوع حتى، طبقا لما يقتضيه الموقف. مثال ذلك أن الحكومة الإمبراطورية الفرنسية، عقب انفضاض الخلاف على ترعة السويس مع شركتها، منحت نوبار وسام جوقة الشرف من الرتبة الأولى؛ فأراد الدوق دي مرنى - وكان قصير القامة - أن يقلده إياه بيده. فاضطر نوبار، لكي يتمكن من ذلك إلى إحناء قامته كثيرا حتى كاد يركع! ولكنه فعل ذلك بابتسام قائلا: «ليس الثمن غاليا!» وهو يشير إلى النيف والمائة مليون من الفرنكات التي دفعتها الحكومة المصرية لتتخلص من تلك الورطة المدنية التي ألغاهما بها تسرع (سميد).

والمدحش في عاداته أنه كان ينتقل من الوقور إلى العنوب، ومن الجبون إلى الجلد، بسهولة غريبة؛ ويزين حديثه بالمجازات الجميلة، والأمثلة المناسبة، والقصص الموافقة، بدون تكلف وبارتجال غريب، كأن موردها بجانبه، وما عليه إلا أن يدل دلو قريحته فيه ليخرج بها منه. مثال ذلك الحكاية الآتية التي أوردها في حديث له عن الحال السياسية بمصر، ويتنازع حكومتها وفاقها على أموال فلاحيا: «عصفور

كان حاطا على شجرة، وإذا بباز اقضض عليه واختطفه؛ وبينما هو صاعد به إذا بلسر رآه، وأراد اختصاب فريسته منه. فدار بين الطيرين الكاسرين قتال هائل؛ فوقف الجمهور يفتجج عليه ويتساءل أى الجارحين عساه يفوز على الآخر ولم يفكر أحد في المصفر ولا حزن على تماسة حظه! وأيضا: «مصر كعظمة ثينة كبيرة يرغب فيها كلبان (فرنسا وإنجلترا)؛ فيتنازعان عليها، ولا يمرؤ أحدهما على اختطافها، لخوفه من الآخر. ولكن بينا هما يحملقان الواحد للآخر ويذبحان يتمرب تمرب من الثمل (الجريك — واليهود والشرقيون على العموم) إلى العظمة وينهشها ويسمن منها!»

وكان ذا شمائل خلافة، وشيم ساحرة، لا يحقد ولا يميل إلى الانتقام؛ ويقابل ذات شائيه مقابلة تشف عن صفاء نية وحسن طوية؛ فيحول بذلك مجارى العواطف في صدورهم. فيخرجون من عنده وهم إلى أن يكونوا أصدقاء له أقرب منهم إلى البقاء على عدائوته.

ومع أنه تعلم منذ حداثة سنه صنعة إخفاء عواطفه وأفكاره — لشدة احتياجه إليها في المراكز التي شغلها، على غريبته في المجلس والدين، لدى العواهل المتعاقبين على مصر، من ذرية الباشا العظيم — فإنه لم يكن من ذوى الخنوع، أو ممن يتلمسون الخطوة عند الملوك من إذلال أنفسهم بين أيديهم، أو من تحقيرها في خدمات ياباها الشرف؛ بل ما فقى متعاليا في شعوره، تعاليا يظهر أثره في مشيته واستقامة جسمه. وقد لوحظ عليه أنه في مكاتباته الرسمية كان إذا ذكر الخديو دعاه «مليكي صاحب الجلال» متعاشيا دائما تسميته «مولاي أو سيدى الخديو صاحب الجلال» كما كان يدعوهم باقي وزرائه. لذلك لا يسمع الانسان إلا التعجب من كيف أمكن لمن

كانت هذه شيمه أن يمتد في خدمة الملوك، ولا يسعه، من جهة أخرى، إلا تعظيم قدر العواهل الذين خدمهم نوبار من الأسرة العلوية، وإجلال عقليتهم، والاعجاب على الأخص بسعة صدورهم، فلو كانوا من التعجرف، على ما ينسبه إليهم بعض الكتاب لما استطاع الأرمي، الأبقى النفس، البقاء في خدمتهم يوما واحدا، لا الاستمرار عليها دهرًا.

غير أنه على إباء نفسه هذا، لم يكن من ذوي الخيلاء، ومعنى مظاهر الكبرياء، والفضفضة الكاذبة. فلم يحرم سائقا أبدا أمام عربته، وكثيرا ما كان يذهب إلى الديوان بعربة أجرة، ولم يوجد مطلقا بينه وبين زائريه حاجبا أو حجابا، ولا اضطر قاصدا إلى الانتظار طويلا في «منادره». بل كان سهل المقابلة، إلى حد، كثيرا ما جعل قليل الذوق يتهمون عليه في أوقات غير مناسبة.

وقد كانت حياة نوبار الشخصية والمتزلة مثلا للكمال والصلاح والبر إلى آخر يوم من أيامه. فمع أنه تادم (إبراهيم) النضوب، و(عباسا) تيريوس مصر، و(سعيدا) كومنها وهنريا الثامن والثالث معا، و(اسماعيل) لويسا الرابع عشر — لم يرو عنه أنه خرج مرة واحدة، عن طور الجسد والكمال، أو بدت منه نقبضة حطت من قدره الأدبي في أعين أولئك القياصرة المصريين. لذلك كانوا يحترمون أنفسهم أمامه. ويأبون أن يشهدوه مظهرا غير كامل من مظاهر حياتهم الفردية. فيصح القول، والحالة هذه، أنه كان لحياة وزير (اسماعيل) هذا الفردية تأثير على تطور الأخلاق نحو الشعور بما يجب أن يراعى فيه اللائق.

وكان نوبار مغرما بالمطالعة لاسيما بمطالعة كتب التاريخ، ويحسن التكلم والكتابة بأحدى عشرة لغة مختلفة. وقد ساعده ذلك مع تفتح ذهنه وسعة حيلته وقوة تقديره

للأشخاص والأمور على أحرار مركز رفيع في اعتبار العالم السياسي الغربي ، حتى أن رجاله فكروا مرتين في عهد منصب إمارة مستقلة اليه ، إمارة الروملى مرة ، وإمارة أرمينيا مرة أخرى ، ومع ميل نوبار الى القبول لا سيما إمارة أرمينيا وطنه الأصل كان يشعر بالم نفسانى حقيقى كلما تصور أن ذلك قد يحول بينه وبين العود الى السكنى بمصر ، فهل كان هذا الشعور تصديقا لقول القائل : «ان من شرب ماء النيل لا ينسى حلاوته» ؟ أم إقرارا من نوبار بأن مصر أصبحت دون سواها وطنه الحقيقى المحبوب ؟ مهما يكن من الأمر ، وسواء أخذنا من القول ذاته أن مصر ، لما جبل أهلها عليه من دمة ودماثة فى أخلاقهم ، وحب غريب للغريب ، وما يوجد فى مناخها وثروتها وجمال سمائها من مرغبات للأجني عنها فى الإقامة فيها دوما ، تصبح وطنه المفضل على سواء ، أم لم نأخذ منه إلا معناه الحرفى ، فان نوبار أبى إلا أن يموت ويدفن على ضفاف النيل .

وقد أقامت له بلدية الاسكندرية تمثالا فى إحدى حدائقها اعترافا منها بما كان له من فضل فى إقامة دعائم العدل وأسس فى البلاد ، وإقرارا بأن العدل أساس الملك حقا وقاعدته فى كل رقى وتقدم ، كما أنه روح كل مدنية حقة .

وقد أكد لنا صاحب العزة وهران نوبار بك ، حفيده ، أن جده ترك مذكرات تاريخية تقع فى أربعة مجلدات ، شرح فيها ما حضره شخصيا من الحوادث والوقائع فى عهد الأمراء السبعة من البيت العلوى الذين خدمهم : فحبنا لو يسرع ابنه بوفوص نوبار باشا الى نشرها ، فيخدم الأدب التاريخى خدمة هو فى أشد الاحتياج اليها ، لا سيما أن تلك المذكرات هى الوحيدة من نوعها ، وأن عموم الرجال الذين كانت لهم يد فى حوادث القرن الماضى من أمراء مصر وفوزائها وغيرهم أبوا أن

يحملوا أنفسهم عنه ترك مذكرات شخصية ، كما نستتير بالنور المنبعث عنها في اطلالنا على تاريخ أيامهم . وانه لجدير بنوبار أن يشذ عنهم .

شريف باشا

وأما شريف باشا^(١) — ويل نوبار في أهميته السياسية ، ويفوقه في نظر الكثيرين من المصريين ، ولو أنهم لا يبنون تقديرهم له هذا إلا على ما عهدوه فيه من إباء ، وعلو نفس ، وكرم أخلاق ، فهم يصفونه لذلك "بصاحب المهمة العلية ، والنفس الأبية ، والرموة الوفية ، والشرف الكامل ، أنى المعالى ، وخذن المفانر ، وزينة الرئاسة ، ونموذج العفة والاستقامة ، وحليف الخير والمكارم" — فقد كان ابن محمد شريف أفندى للشركسى العثمانى . ولد بمصر القاهرة في شهر نوفمبر سنة ١٨٢٦ إذ كان أبوه قاضى القضاة فيها ؛ ولكنه فارقها الى الأستانة العلية ، وهو لا يتجاوز بعض الأشهر سنا حينما انقضت مدة السنة المعينة لوظيفة أبيه — كما كانت العادة في تنصيب قضاة الولايات العثمانية — ثم بعد ذلك بوضع ستين تعين أبوه لمنصب قضاء الججاز ، وفي ذهابه الى الأقطار المشرفة للقيام بما عهد به اليه ، مرة على مصر بعائلته ، وتقابل (بمحمد على) أميرها العظيم فقابلته بالترحاب والتكريم ، وفرح لمشاهدته نجلة ، حيث تفرس فيه العلاء والنجابة ، وسأله أن لا يأخذنه معه الى الججاز ، وهو يقوم بشأنه وتربيته ويحسن مثواه ، ويعوله كما يعول أولاده . فقبل هذه النعمة بالشكر ، لعلمه بأن ولده يكون في مصر كما لو كان معه أو أحسن . فتركه فيها وسافر الى محل مأموريته .

أما ولده فكان في ذلك الوقت في سن قابل للتعليم . فانتظم بأمر ساكن الجنان (محمد على) في سلك تلاميذ مدرسة "الطائفة" — وهى المدرسة التى أنشئت

(١) أخذنا معظم ما كتبناه عن شريف باشا من كتاب "شريف باشا" لوسيدى رفيف وكتاب

"خديويون وباشاوات" لموريل بل .

في سنة ١٨٢٦ - لتعليم العلوم العسكرية؛ وناظرها المرحوم عثمان نور الدين افندي؛ ومن تلاميذها أنجال الباشا العظيم ، محمد سعيد وحسين وحليم ، وأنجال أنجاله ، وأولاد الأمراء .

وقد كان انتشر في أوروبا خبر تأسيس هذه المدرسة بمصر قبل أن يشرع (محمد علي) في تأسيسها ، إذ قد صادف وجود ناظرها عثمان نور الدين افندي في باريس سنة ١٨٢٥ ، ومقابلته بالمسيو جومار أحد مشاهير الفرنسيين الذين دخلوا مصر أيام الاحتلال الفرنسي ؛ فتكلم معه في شأنها ، وفي شأن تأسيس مدرسة أخرى في باريس لتعليم من ينتخب من تلاميذ مدرسة "الخانقاه" . فلما عاد أخبر (محمد علي) بهذا الرأي ، فاستصوبه ؛ وفتحت في باريس مدرسة الرسالة المصرية ، بشارع ريجار ، بقسم لوجزمبرج ؛ وبعد سنة أرسل اليها أربعة وأربعون تلميذا ، وتعين لهم ناظران وهما المسيو جومار واستفان بك دمرچيان (الذي تولى فيما بعد نظارة الخارجية ، ورياسة مجلس الدواوين في عهد سعيد باشا . وكان انتخاب هذا العدد من مدرسة "الخانقاه" بمعرفة (محمد علي) . ثم سافرت رسالة أخرى وفي مقبعتها سعيد وحليم وحسين (المتوفى في باريس) أولاد العزيز؛ واسماعيل وأحمد ابنا ابنه ابراهيم؛ وشريف باشا وعلى مبارك باشا وعلى شريف باشا ومراد حليم باشا، حديل شريف باشا ، وغيرهم من نجباء مدرسة "الخانقاه" .

فاشتغل كل منهم بحسب لياقته وذوقه وميله بالعلوم التي اختارها لنفسه . فكان ميل شريف باشا الى تعلم الفنون الحربية ، والعلوم العسكرية ؛ ثم امتدع للدخول في مدرسة سانسير ، الشهيرة بتعليم الضباط العسكريين ؛ وأدى الامتحان اللازم ، وانتظم في سلك تلاميذها سنة ١٨٤٣ ؛ فتقدم في علومها ووصل الى أعلى فرقها . ثم انتقل منها

الى مدرسة تطبيق العلوم الحربية في سنة ١٨٤٥ ، فكت فيها سنتين كاملتين .
ولما كانت أحكام هذه المدرسة تقضى على تلاميذها بالاستخدام سنتين بالجيش
الفرنساوى تحت التمرين ، دخل فى الآلاى الواحد والعشرين ، الذى كان
فى بريليان من مدن فرنسا تحت قيادة الأميرالاي ميراند ، المتوفى فى حرب القرم برتبة
جنرال .

وفى آخر هذه المدة توفى (محمد على) ، وتولى (عباس الأول) . فأمر باسترجاع
تلاميذ الرسالة المصرية بفرنسا سنة ١٨٤٩ فعادوا ، ورجع شريف باشا مكتبها
من الحكومة الفرنسية رتبة يوزباشى أركان حرب ، لابساً ملابسها الرسمية . فالحق
بالجيش المصرى بهذه الرتبة أيضا . ولم يلبث فى الجيش إلا قليلا حتى تعين من حملة
ياوران سليمان باشا الفرنساوى ، سردار الجيش المصرى ، بناء على طلب سليمان باشا
عينه والخاصه على (عباس الأول) . ولكن هذا التعيين لم يزد شيئا على رتبته ، مع
تكرار الطلب من رئيسه سليمان باشا ، وبقى فى هذه الوظيفة لغاية سنة ١٨٥٢
فتمكنت محبته من قلب رئيسه لحسن قيامه بأعماله ، ونباهته واستقامته وخبرته .
ولكنه لم يتقدم ، ولم ينل رتبة من (عباس) على مهارته ومساعدة رئيسه إياه . فقام
بفكره أن يترك الوظيفة ، وتركها . واستخدمه الأمير حليم فى دائرته ، بوظيفة كاتب
يده فى سنة ١٨٥٣ ، وبقى فى هذه الوظيفة سنة واحدة الى أن توفى (عباس) ، وتولى
بعده (سعيد) . فكانت باكورة أعماله ترقية شريف ، رفيقه فى التلمذة قديما والجدير
بالالتفات ، الى رتبة أميرالاي الحرس الخصوصى . فبقى فى هذه الوظيفة سنتين ،
والقلوب راضية عنه ، والأمير ملتفت اليه حق الالتفات . وبعدها أنعم عليه برتبة
لواء (باشا) ، وعين لقيادة آلاى بيادة وآلاى الحرس الخصوصى . ثم كل سعه

بعد هذه الترقية بسنة واحدة، سنة ١٨٥٦ : تزوج ابنة سليمان باشا الفرنساوى السردار البادى ذكره . فازداد بقرانه هذا تمسكا بميوله الفرنساوية الأصلية .

وبقره من (سعيد) زاد قدره لديه ؛ وظهرت فيه علامات الأهلية التامة والجدارة العظمى والعفة وسداد الرأى . فرقاه الى رتبة فريق ؛ ثم خطر بباله أن يعينه في وظيفة ادارية ، فكان ذلك ؛ وعينه ناظرا للأموال الخارجية المصرية ؛ فقام بها حتى القيام الى انقضاء أيام (سعيد) . ومن عهد توظيفه للخارجية ظهر في الوجود السياسى ظهورا بينا . ولبت كذلك نحو ثلاثين سنة ، لا تحدث حادثة سياسية إلا وله فيها الاسم الطيب الشريف . واتخذت مدة (اسماعيل) وأوائل مدة (توفيق) وشريف في منزله السياسية، وعلق مكانته، وارتقائه في الاسم والصيت .

وبعد أن توفى (سعيد) لم يتخرج مركز شريف ، بل زاد في عهد (اسماعيل) الذى كان هو أيضا لا يفتأ يذكر أيام تلمنهما معا في باريس وساطتها الحلوة . فولاه نظارة الداخلية مع نظارة الخارجية ؛ فقام بالوظيفتين حتى القيام ، بالأمانة وحسن الادارة والاخلاص ، الى أن سافر (اسماعيل) الى الأستانة في يولييه سنة ١٨٦٥ ؛ فعهد اليه بالشرف الرفيع الذى لا يمدله شرف ، وهو جعله قائمقام مصر ، لما عهده فيه من حسن الرئاسة والذكاء والكياسة والمهابة والامارة . وهذه هى أقل مرة تعين فيها نائباً عن خديو مصر ، رجل ليس من العائلة الخديوية . فكان ذلك أكبر دليل على ما كان لشريف من المنزلة العليا في النفوس .

ثم لما عاد (اسماعيل) الى مصر أبقاه في الخارجية ، وألقى اليه مقاليد المعارف العمومية ؛ وعهد بالداخلية الى راضب باشا ؛ وفى سنة ١٨٦٧ اختاره لرئاسة المجلس المخصوص الذى كان بمنزلة مجلس النظار . ومن هذا التاريخ الى آخر حكم (اسماعيل)

تقلب في الوظائف العالية . فتقلد نظارة الداخلية من سنة ١٨٦٨ الى سنة ١٨٦٩ ؛
والخارجية في سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٤ وسنة ١٨٧٥ وسنة ١٨٧٦ وسنة ١٨٧٩ ؛
والحقانية أيضا في سنة ١٨٧٤ وسنة ١٨٧٥ ؛ وأحيلت عليه نظارة التجارة كذلك
في سنة ١٨٧٥ ؛ وفي سنة ١٨٧٩ كان آخر رئيس نظار (اسماعيل) وأول رئيس نظار
(توفيق) ؛ ولكنه اعتزل المناصب في أوائل (توفيق) ؛ وما زال بعيدا عنها الى أن
تمحزكت الثورة العربية . فمهدت اليه رئاسة مجلس النظار سنة ١٨٨١ ؛ فأسس
في مدته هذه مجلس نواب البلاد . ولما ثبت له أن الثورة اقبلت الى حركة مؤدية
حتما الى جلب ضرر على البلاد ، استقال ، والكل راضون عنه . وبعد تدمير الاسكندرية
عاد فألف وزارة كانت آخر الوزارات التي ترأسها ، وتقلد فيها منصب الخارجية
في ذلك الحين . ولما اشتد أوار المسألة السودانية تحيى ، وترك المناصب ؛ ثم سافر
الى أوروبا حيث أدركته الوفاة سنة ١٨٨٧

فصدر أمر (توفيق) باحضار وفاته ، وتشيع جنازته على نفقة الحكومة ، اعترافا
بفضله وخدماته الجليلة ، ونعاه نوبار — وكان إذ ذاك رئيس الوزارة — الى عموم
المصالح ، بمبارات مؤثرة ، دلت على ما كان بين الرجلين من أواصر المحبة والاحترام ،
بالرغم من اختلاف مشاربهما .

فان نوبار كان في طباعه وأخلاقه وشمائله يشبه الانجليز . وشريفا كان فرنساويا
يحتا في مظهره وملبسه ، لاسميا بعد اقترانه بابنة سليمان باشا ، الى حد جعل معاصريه
يسمونه " شريف باشا الفرنسي " . وبينما نوبار ربما كان لا أدريا ، فان شريفا
كان مسلما صحيح الاعتقاد ، ولو أنه لم يكن يعمل بدقة بكل مقتضيات الحياة
والدين الاسلاميين . وكان شريف عكس نوبار أيضا في المظهر الطيبي ، كما كان

عكسه في العقلية والخلق . فبينما نوبار أسمر اللون ، أسود الشعر والعينين ، فان شريفا كان أشقر اللون والشعر ، عسل العينين . وبينما كان الأول يحسن إخفاء عواطفه وأفكاره ، كان الثاني لا يستطيع ذلك مطلقا ، لما جبل عليه من الصراحة الكلية في قلبه وكلامه . فكان الى أنه جندى أقرب منه الى أنه رجل سياسة ؛ ولو حاول إخفاء عاطفة لخائنه شيمه الصريحة ، وبمحتة المفتوحة . وبالرغم من ذلك فانه كان محبوبا من الجميع ، ولا أعداء له ، لوقوف الكل على سلامة ضميره وإخلاص قلبه ؛ بخلاف نوبار ، فان خلقه الشديد كان ينفر منه من الناس بقدر ما كان يدنى اليه منهم . على أن كلا الرجلين كانا متشابهين في الذكاء ، وسرعة الخاطر ، وحلاوة الحديث ، وحسن المعاشرة والمجالسة ، وسعة الضيافة وكرمها ، تشابههما في وقار النفس وكاملها ، في الأنفة من الدنيا والترفع عنها ، وفي طوق المهمة ، وحس المبرات ، وحرية الفكر والضمير . وكانت أحدهما يحترم الآخر ؛ فالاحترام متبادل بينهما لهذه الفضائل والكمالات .

غير أنه بينما كان نوبار يرى المطالعة من أكبر اللذات في هذه الحياة الدنيا ، كان شريف يرى أن الصيد والقتض هما أكبر ملاذها . فكان في يد الغرام بهما ، اذا ، كأنه نمرود ثان . لذلك وصفهما (اسماعيل) بقوله : «لست أرى سفيرا أرسله الى بلاد الانجليز خيرا من شريف : فانه صياد ، مولع بالصيد ، لا يبالي باخطاره ؛ وهذا يعجب القوم هناك ، ويستميل قلوبهم ؛ كما اني لست أرى سفيرا أرسله الى الأستانة خيرا من نوبار : فانه أمهر الناس في تزويق الحديث وتبقيقه ، ولو كان مبالغيا فيه ؛ وأحذقهم في حل المحدث على القهقهة ، وهو ساكن لا يضحك . وليس شيء يعجب الأتراك أكثر من هذا .»

وكلا الرجلين كان يميل الى التلاهي عن الأشغال الجدية بالألعاب الاجتماعية ؛ ولكن نوبار كان يفضل لعبة البزيج على كل لعبة خلافاها ؛ وكثيرا ما كنت ، اذا زرتة ، تجده يتعاطاه مع خصيص من أخصائه أو زائر من زائريه الغربيين . وأما شريف فانه لم يكن يفضل على البليارد لعبة في الوجود ؛ وكان غرامه به يكاد يضاهي ولعه بالقنص والصيد ، ويبلغ حدًا يجعله يتصور معه كل كفاءة لأي نوع من أنواع الأعمال والأشغال في الرجل المتقن لربه .

وان الناظر الى تداول وزارتي الخارجية والتجارة بين هذين الوزيرين ، الى بقائهما في منصبيهما في الادارة المصرية المدد الطويلة ، مع أن الحكم كان فرديا واستبداديا على ما يقولون ، لايسته إلا مقارنة ذلك بسرعة زوال الوزارات ، وسرعة تغير المظاهر الادارية ، في الدول السائدة عليها نظام الدستور . فلا يجد من يصح له أن يقارنه بهما من رجال الدول ، معاصريهما ، سوى دزرائيل وجلادستون . ومع ذلك فان هذين الانجليزين تواليا على المناصب ، ولم يتعاصرا عليها . فأمكن الواحد منهما في أوقات اعتزاله أن يؤلف الروايات أو يحطب في الغابات . وهذا ما لم يسمح به لنوبار وشريف لا سيما لهذا الآخر ، مطلقا ، طوال حكم (اسماعيل) .

وأما على مبارك ^(١) باشا ، أبو التعليم المصري الحقيقي ، فانه بخلاف الوزيرين السابقين ، مصري بحت . وانا ، لما في حياته من عبرة ليخة ، نرى أن نتوسع في شرحها فنقول : ولد في قرية برينال الجديدة ، من أسرة كانت تعرف فيها بعائلة المشايخ سنة ١٢٣٩ هـ وسنة ١٨٢٤ م . ولما بلغ السادسة من عمره ، اضطر والده ، بعد أن بذل ما بيده وباع مواشيه وأثاث بيته ، الى الفرار من القرية بسبب أموال انكسرت عليه للديون ؛

على مبارك باشا

(١) مأخوذ من مذكرات على مبارك باشا نفسه .

ونزل بقرية يقال لها الحمادين من أعمال الشرقية . ولكنه لم يلبث فيها إلا قليلا ،
 لقلة إكرام أهلها له ، وارتحل بعياله الى عرب السماننة بالشرقية ، ولم يكن عندهم
 فقهاء . فأنزلوه منزل الإكرام والاحلال ، وانتفعوا منه ، وانتفع منهم انتفاعا كبيرا ،
 ارتاح له خاطره واتزاحت عنه الشدائد . فالتفت الى تربية ابنه علي ، فعلمه أولا بنفسه ،
 ثم سلمه لمعلم اسمه الشيخ أحمد أبو خضر ، وكان مقيا في قرية صغيرة قريبة من سساكن
 أولئك العرب . فأقام عنده نحو سنتين ختم فيهما القرآن بداية . ثم لكثرة ضرب
 الشيخ له ، تركه وجعل يقرأ عند والده . وكان والده مشغلا عنه في شغله . فمال
 الولد الى اللعب والتفريط . فهم أبوه يجبره على الذهاب الى معلمه ، فتعاصى ونوى
 الهرب . وكان له اخوة من غير والدته . فاشفقوا عليه ، وسألوه عن مرغوبه في التربية .
 فاختر أن لا يكون قعيها ، بل يكون كاتباً ، لما كان يراه للكاتب من حسن الهيئة
 والهيئة والقرب من الحكام . فسلمه أبوه الى كاتب قسم بناحية الاخوية كان صديقا
 له ، وجعل له مرتبا يكفيه . فأقام عليّ عنده مدة ، وسالط عياله ، فاذا هو مجمل
 الظاهر ولكنه فقير في بيته — كعظم الكاتب والموظفين بكل أسف ! — فكان
 الولد ، في غالب أيامه ، يبيت اذا طأوا من الجوع ، وليت ذلك كان كل ما هنالك !
 ولكن الرجل — عليّ قلة تعليمه له — كان يخدمه كثيرا ويؤذيه أكثر . فحدث ذات
 يوم أنهما كانا في قرية المناجاة ، فسأله الكاتب أمام ناظر القسم وجماعة حضور عن
 الواحد في الواحد ! فقال عليّ « باثنين » ! فضربه بمقلاة بن ، فشجه في رأسه ، فلامه
 الحاضرون . وذهب عليّ الى والده يشكو اليه ، فمال منه إلا الأذى . وكان يومئذ
 مولد سيدي أحمد البدوي . فهرب عليّ ، مع الناس ، قاصدا المطرية ، جهة المنزلة ،
 ليحلق بمحالة له هناك . ولكنه مرض بالكوليرا في طريقه بقرية صابجر . فأخذه

رجل من أهلها ، وعاده أربعين يوما . وكان والده ، في تلك المدة ، وأحد اخوته يفتشان عليه في البلاد . فاستدل عليه في صالجر . فلما رآه على حرب ، ونزل بمنية طريف . فأخذه رجل عربي ، ولكنه لم يتم عنده إلا قليلا ، وهرب منه أيضا ، ولحق بأخ له في برنال . وبعد أيام قدم اليها أخوه الذي كان يفتش عليه ، وما زال به حتى أخذه بالهيلة الى والدهما . وقد أشكل على أهله أمره ، فمضوا عليه القراء والكتاب ، فلم يقبل بحجة أن المعلم لا يستفيد منه إلا الضرب ؛ والكتاب إلا الضياع والأذى ، علاوة على أنه يتقدمه . فعرض عليه والده أن يلحقه بصاحب له من كتبة المساحين ، فرضى بذلك . فلما حاشره ، زاد رغبة في عشرته ، لما كان يناله في صحبته من القود التي كان يأخذها من الأهالي . فأقام عنده ثلاثة أشهر ، ولكنه ، لصغر سنه وعدم معرفته بما ينفع وما يضر ، كان يفشي سره ، ويخبر عن أخذه من الناس ، فطرده . فبقي في بيت أبيه يقرأ عليه ، ويصعبه في قبض الأموال الأميرية التي على العرب — وكان منوطا بذلك — ويباشر الكتابة وبعض المحاسبات . ثم بعد نحو سنة واحدة جعله أبوه مساعدا عند كاتب في مأمورية أبي كبير ، بماهية قدرها خمسون قرشا يبيض له الدفاتر . فأقام عنده نحو ثلاثة أشهر ، وقد خلقت ثيابه ، وماء حاله ، ولم يقبض شيئا من الماهية إلا الأكل في بيته . ثم عينه يوما لقبض حاصل أبي كبير . فقبضه ، وأمسك عنده منه قدر ماهيته ، وكتب له علما بالواصل ، ووضع في كيس النقدي . فلما وقف على ذلك ، اغتاظ منه ، وأسرها في نفسه ، وأغرى مأمور أبي كبير عليه ، واتفق معه على الخافق بالجهادية ، بدل شخص كان مطلوبا للمسكرية . فنادياه على حين غفلته ، وأمره المأمور بالذهاب الى السجن ، لكتابة المسجونين ، وأصحبه رجلا من أغوات المأمورية . فلما دخل السجن ، أحضروا باشا من الحديد ،

ووضعه في رقبته، وتركوه مسجوناً . فلبث في السجن، وهو على ما لا مزيد عليه من الخوف، بضعة وعشرين يوماً في أوساخ المسجونين وقاذوراتهم؛ ينتحب آثاء الليل وأطراف النهار . فرق له السجنان لصفر منه؛ ومكنه من مخافة أبيه في أمره . فذهب أبوه إلى العزيز—وكان بناحية (منية القمح)—وقدم له قصة ابنه في عرض حال فكتب بإخلاء سبيله؛ وأخذ الوالد الأمر بيده؛ ولكن قبل حضوره إليه، أتى إلى السجنان صاحب له من خدمة مأمور زراعة القطن بنواحي أبي كبير، وأخبره أن الأمور محتاج إلى كاتب يكون معه بماهية . فدلله السجنان على عليّ، ووصفه له بالتجاجة وحسن الخط! فقال الخادم إليه وطلب منه أن يكتب خطه في ورقة ليأراها المأمور . فكتب عليّ عرضة واعتنى فيها؛ وناولها له مع غازي ذهب قيمته عشرون قرشا، ليسلك له الطريق عند مخدومه؛ ووعد به بأكثر من ذلك أيضاً . فأخذها؛ وبعد قليل حضر بأمر الإفراج عنه، وأخذ معه حتى قرب من المأمور، وكان يدعى صبرافندي . فنظر إليه، فاذا هو أسود حبشى، لكنه سمح، جليل، مهيب؛ ورأى مشايخ البلاد والحكام وقوفاً بين يديه، وهو يلقي عليهم التنبيهات . فتأخر حتى انصرفوا . فدخل عليه وقبل يده . فكلّمه بكلام رقيق عربي فصيح، وقال له: «أريد أن تكون معي كاتباً، ولك عندى جارية كل يوم، ونحسة وسبعون قرشا ماهية، كل شهر؟» فقال نعم؛ ثم انصرف من أمامه، وجلس مع الخدّامين . وكان يعرف من المشايخ الذين كانوا بين يديه جماعة من مشاهير البلاد، أصحاب الثروة والخدم والحشم والعبيد . فاستغرب ما رآه من وقوفهم بين يديه وامتثالهم أوامره . وكان لم ير مثل ذلك قبل، ولم يسمع به! بل كان يعتقد أن الحكام لا يكونون إلا من الأتراك، على حسب ما جرت به العادة في تلك الأزمان . وبقى متعجباً، متعجباً في السبب الذي

جعل السادة يقفون أمام العبيد، ويقبلون أيديهم؛ وحرص كل الحرص على الوقوف على هذا السبب . فكان ذلك من دواعي ملازمته لعتبرافندى .

وفى ثانى يوم حضر والد على بأمر العزيز . فسلم على طيبه وأدخله على المأمور وعرفه إياه ؛ فبش فى وجهه ، وأجلسه وأكرمه . وكان والد على جميل الهيئة ، أبيض اللون، فصيحاً، متادباً . فكلم المأمور فى شأن ابنه . فقال له المأمور : « ائى قد اخترته ليكون معى ، وجعلت له مرتباً ، فإن أحببت ، فذاك » . فشكره ، ورضى أن يكون ابنه معه ، وانصرف من مجلسه مسروراً

فلما كان الليل وسهر على مع أبيه ، جعل كلامه معه فى المأمور ! فقال : « هذا المأمور ليس من الأتراك ، لأنه أسود » . فأجابه : « يمكن أن يكون عبداً عتيقاً » . قال : « هل يكون العبد حاكماً ؟ مع أن أكابر البلاد لا يكونون حكاماً ، فضلاً عن العبيد ؟ » فأجابه أبوه بأجوبة لم تفته . وبعد يومين سافر عنه وتركه عند المأمور . فجعل على يقول فى نفسه : « ان الكتابة والمأهية كانتا السبب فى سجنى ووضع الحديد فى رقبى . وقد وجدت هذا المأمور خلصنى من ذلك . فلو فعل هو معى مثل ما فعل الكاتب لمن يخلصنى ؟ » .

وأخذ يؤذ أن يكون بحالة لا ذل فيها ، ولا تخشى غوائلها . واصطحب بفراش لعتبرافندى ، ما لبث أن علم منه أن سيده يشتري ست من الستات الكبار ، مرسعات الخواطر ، أدخلته مدرسة القصر العينى لمافتح العزيز المدارس ، وأدخل فيها الولدان . وأخبره ذلك الفراش أن التلاميذ فى القصر العينى يتعلمون الخط والحساب واللغة التركية وغير ذلك ؛ وإن الحكام انما يؤخذون من المدارس !

بفأل حينئذ في صدر عليّ أن يدخل المدارس ؛ وسأل الفراش : « هل يدخلها أحد من الفلاحين ؟ » فأفاده : « أنه يدخلها صاحب الواسطة » . فشغل ذلك باله زيادة . وما زال بالفراش يستفهم منه عن طريق القصر ، وكيفية الإقامة فيه . فأخبره عن ذلك كله ، وأثنى على حسن إقامة التلاميذ به وما كולם وملبوسهم وأكرامهم ؛ فازداد عليّ شوقا . وكان يكتب عنده كل ما يخبره به من بيان الطريق وقدر المسافة ، وأسماء البلاد التي في الطريق ؛ وقامت بنفسه فكرة التخلص ، والتوصل الى المدارس . فطلب الاذن في زيارة أهله ؛ فأذن له بخمسة عشر يوما ؛ فسافر . وبينما هو يمتاز قرية بني عياط ، تقابل مع جملة أطفال تحت قيادة رجل خياط ، مع كل واحد دواة وأقلام . بفأس معهم تحت شجرة ، ويحادثوا . فظهر له أنهم تلامذة من مكتب منية العز . ورأوا ، هم ، خطه ؛ فوجدوه أحسن من خط الباشجاو يش . فجعل عليّ يستفهم منهم عن مكتبهم وصفته ؛ وجعل الخياط يحسن له أوصافه ، ويفريه على دخوله ، مفهما إياه أن نجباء المكاتب ينتقلون الى المدارس بلا واسطة . فرأى عليّ أن ذلك غاية مرغوبة ؛ فلم يتأخر عن الذهاب معهم والدخول الى مكتبهم . ولكن ناظره - وكان من معارف أبيه - أراد أن يمنعه من الانتظام في عقد التلامذة ؛ فلم يفلح ؛ وبقي عليّ في المكتب خمسة عشرة يوما . ثم أتى أبوه ، بتدبير من الناظر ، وانتظر خروجه للفسحة والأكل في وقت الظهر ، واختطفه الى البلد ، وحبس في البيت نحو عشرة أيام ، ما برحت أمه في خلالها تبكي منه وطلبه ، وتستعطفه للرجوع عما يوجب فراقهم ، وتحلفه أن يرجع عن تلك النية ؛ فوضعا بالرجوع عن ذلك ، إرضاء لخطرها . فاطلقوه . وكان لهم غنيات ، أخذ يرماها . وأبسدوه عن حرفة الكتابة . فبقى كذلك مدة ، حتى اطمأن خاطرهم ، ووطنوا أن فكرته ذهبت عنه ؛ مع أنها لم تفارقه

وانما كان يضيفها الى أن استز فرصة في ليلة من الليالي ؛ فصار الى أن ناموا جميعا ، وأخذ دواته وأدواته ، ونرج من عندهم خائفا يترقب ؛ وتوجه تلقاء منية العز . وكان ذلك آخر عهده بسكاته بين أبيه ؛ وكانت ليلة مقمرة . فشى حتى أصبح . فدخل منية العز ضحي ؛ ولم يره الناظر إلا وهو مع الأطفال في داخل المكتب . والتم أن لا يخرج منه ليل ولا نهارا غافة اختطافه . ثم حضر والده وعمل طرق التحيل عليه ، هو والناظر ، فلم يخرج في ذلك ؛ حتى جاء ناظر مكتب الخانقاه ، عصمت افندى ، لفرز نجباء التلامذة الى القصر العيني ؛ فكان على من اختيار لذلك . ولكن والده حضر واشتكى لعصمت افندى . فقال له : « هذا ابنك أمامك ، وهو غير » . فغيره ؛ فاختار المدارس . فعند ذلك بكى والده كثيرا ؛ وأغرى عليه جماعة من المعلمين وغيرهم ليستميلوه ؛ فلم يصنع لكلامهم ؛ وكان ماقر الله . فدخل مدرسة القصر العيني في سنة ١٢٥١ ، وهو يومئذ في سن المراهقة ، فوجد المدارس على خلاف ما كان يظن . بل بسبب تجدد أمرها ، كانت واجبات الوظائف مجهولة فيها ؛ والتربية والتعليقات غير معنى بها . بل كان جل اعتنائهم بتعليم المشي العسكى ؛ فكان ذلك في وقت الصبح والظهر وبعد الأكل وفي أماكن النوم . وكان جميع رؤساء التلامذة ومعلميهم يؤذونهم بالضرب وأنواع السب والإهانة من غير حساب ولا حرج ، مع كثرة الأغراض ، والإعراض عن الاعتناء بشؤونهم من مأكولات وخلافها . وكانت مفروشاتهم حصر الخلفاء ، وأحرمة الصوف الغليظ من شغل بولاق . ومن كراهة على للطبخ المرتب لهم ، جعل يأتم الجبن والزيتون . وكان برعى افندى أستاذ فرقة يراعيه بالنسبة لغيره .

وكان مع الشاب قليل من النقود جعلها أمانة تحت يد أستاذه . فلما رأى هذه الحالة ، ضاق ذرعا ؛ وظن أنه جنى على نفسه في دخوله المدارس التي بهذه المثابة . ثم تغير الهواء المعتاد ، وكثرة ما قام به من الأفكار ، اعترته الأمراض ؛ وطفح الجرب على جسمه . فأدخلوه المستشفى . فتراكت عليه الأمراض ، حتى يئسوا من حياته . ولكن الله سلم .

وفي أثناء ذلك حضر والده . فلم يكتفه من الدخول . بفعل لبعض التمارينية نحسين محبوبا من الذهب ، على أن يخرج ابنه من "الاستيالية" سراً ، ليخلصه مما هو فيه . فلم يشعر على إلا والتارجى قد كسر شباك الحديد من المحل الذي هو فيه ؛ وأخبره بمغرب والده ؛ وأنه واقف ينتظره خارج المدرسة . وأراد أن يتزله من الشباك ، ويوصله إليه ليأخذ جملة . فالت نفس على لاجابته والتهاب مع والده ، وترك المدارس وأهلها ، لما رآه من الشدائد وعلم التعليم ، وما لحقه من الجوع في "الاستيالية" ، حتى كان يمض العظم الذي كان يقيه الآكلون .

لكنه فكر في عاقبة الهروب . فانهم كانوا يطلبون من يهرب من التلامذة ، ويقبضون على أهله ، ويقيدونهم ويبيعونهم . فامتنع عن الخروج معه . فاجتهد في التحيل عليه ، وتسهيل الأمر لديه . فأبى ، وقال : « أصبر على قضاء الله ، وأنا الجاني على نفسي ! فبلغ والدي السلام ، وسله أن يدعو لي ، وأن يبلغ والدتي عنى السلام ! » .

ثم إن والده توسط حتى دخل عنده ، ورأى كل منهما الآخر . فقبل كل الآخر ، وبكاء ؛ ثم ودعه ومضى لسبيله ، وكله زفوات . ثم شفى الشاب ؛ وخرج الى المدرسة ؛ واشتغل بدروسه ؛ ولم يمرض بعد ذلك .

وفي أواخر سنة ١٢٥٢ نقلوهم الى مدرسة أبي زعبل ؛ وجعلوا القصر العيني لمدرسة الطب خاصة ، كما هو الآن . فكانت ادارة المدارس في أبي زعبل كما كانت في القصر العيني . إلا أنه احتنى بالتعليم شيئاً ، بسبب جعل نظرها لابراهيم رأفت بك .

وكان أهمل الفنون على الشاب على وأصعبها الهندسة والحساب والنحو . فكان يراها كالطلامس ؛ ويرى كلام المعلمين فيها ككلام السحرة . وبقي كذلك مدة ، الى أن جمع ابراهيم رأفت بك متاعى التلامذة في آخر السنة الثالثة من انتقلهم الى مدرسة أبي زعبل ؛ وجعلهم فرقة مستقلة — فكان على منهم ، بل آثرهم — وجعل نفسه هو المعلم لهذه الفرقة .

ففي أول درس ألقاه عليهم ، أفصح عن الغرض المقصود من الهندسة ، بمعنى واضح ، وألفاظ وجيزة ؛ وبين أهمية الحدود والتعريفات الموضوعة في أوائل الفنون ؛ وأن هذه الحروف التي اصطلاحوا عليها إنما تستعمل في أسماء الأشكال وأجزائها ، كاستعمال الأسماء للأشخاص . فكما أن الانسان له أن يختار لابنه ما شاء من الأسماء كذلك المعبّر عن الأشكال له أن يختار لها ما شاء من الحروف . فانفتح ، من حسن بيانه ، فقل قلب الشاب ؛ ووعى ما يقول .

وكانت طريقة ذلك الأستاذ الحكيم هي باب الفتوح عليه ؛ ولم يبق من أول درس إلا على فائدة . وهكذا كانت جميع دروسه ، بخلاف غيره من المعلمين ، معدومى الطريقة وملتزمى الحالة الواحدة . نغم عليه في أول سنة جميع الهندسة والحساب ، وصار أول فترته ؛ وبقي في المحو على الحالة الأولى ، لعدم تغير المعلم ، ولا طريقة التعليم السيئة .

وكان رأفت بك يضرب به المثل ، ويجعل نجابته على يديه برهانا على سوء تعامل المعلمين ؛ وأن سوء التعليم هو السبب في تأخر التلامذة .

وفي تلك السنة ، وهي سنة ١٢٥٥ ، فرزوا منهم تلامذة لمدرسة المهندسخانة ببولاق . فاختاروا عليا فيمن اختاروه . فأقام بها خمس سنين ، وتلقن جميع دروسها ، وكان فيها دائما أول فرقته وقلقتها . فتلقي بها الجزء الأول من الجبر ، والجبر العالي ، وعلم الميكانيكا ، وعلم الديناميكا ، وتركيب الآلات على أستاذ يقال له طائل افندي ؛ وحساب التفاضل ، وعلم الفلك على محمود باشا الفلكي ؛ وعلم الإندريك على دقله افندي ؛ وعلم الطوبوغرافيا ، والتمروزية على ابراهيم رمضان افندي ؛ وعلم الكيمياء والطبيعة ، والمعادن ، والجيولوجيا ، وحساب الآلات على أحمد فايد بك ؛ والمهندسة الوصفية ، وقطع الأحجار ، وقطع الأخشاب ، والظل والنظر ، بعضه على ابراهيم رمضان افندي وبعضه على سلامة باشا ؛ وتلقى عليه أيضا خاصة الكسموغرافيا .

ولعدم وجود كتب مطبوعة في هذه الفنون وغيرها ، إذ ذاك ، كان التلامذة يكتبون الدروس عن المعلمين في كراريس ، كل على قدر اجتهاده في استيفاء ما يلقيه المعلمون . وكان المعلمون يومئذ يبذلون غاية مجهودهم في التعليم . فكان يندر أن يستوفى تلميذ في كراسه جميع ما يلقي إليه ، خصوصا الأشكال والرسوم . ولذلك كان الأمر إذا تقدم أو خرجت التلامذة من المدارس يعسر عليهم استحضار ما تعلموه . فكان يضع منهم كثيره .

وفي آخر مدة المهندسخانة كانوا يطبعون بمطبعة الحجر بعض كتب ؛ فاستعان بها التلامذة وحصل منها نفع . ثم تكاثرت طبع الكتب شيئا فشيئا ، لا سيما في عهد

(اسماعيل) وما بعده . فصارت تطبع الفنون بأشكالها ورسومها ؛ فسهل بذلك تناوُلها واستحضار ما فيها .

ثم في سنة ١٢٦٠ عزم العزيز على إرسال أنجاله الى فرنسا ليتعلموا بها ، وصدر أمره بانتخاب جماعة من نجباء المدارس المتفهمين ليكونوا معهم . وحضر سليمان باشا الفرنسي الى المهندسخانة : فانتخب علة من تلامذتها ، فكان على فيهم .

وكان ناظرها يومئذ لميربك . فأراد أن يقيه في المهندسخانة ، ليكون معلما بها . ولكن عليا عرض على سليمان باشا أنه يريد السفر مع المسافرين . وجعل الناظر يحتال عليه وأحال عليه الخوجات ليثبطوه عن السفر ، وقالوا له : «إن بقيت هاهنا تأخذ الرتبة حالا ، وترتب لك المساهية . وإن سافرت تبقى تلميذا ، وتفوتك تلك المزية» .

ورأى علي أن سفره مع الأنجال مما يزيد شرفا ورفعة واكتسابا للعارف ؛ فصمم على السفر ، مع أنه يعلم أن أهله فقراء ، ويعود عليهم النفع من المساهية ، وهم متفرون لذلك ؛ لكنه رأى الكثير الآجل خيرا من القليل العاجل .

فسافر الى تلك البلاد مع من تقدم لنا ذكر أسمائهم آنفا من الأمراء وأولاد الأعيان ؛ وجعل مرتبه كل شهر ٢٥٠ قرشا كنفقته . فجعل نصفها لأهله ، يصرف لهم من مصر كل شهر — وكانت هذه سنته معهم منذ دخل المدارس — فأقاموا جميعا في باريس سنتين في بيت واحد مختص بهم ؛ ورتب لهم المعلمون جميع الدروس والضباط ، والناظر من الجهادية الفرنسية : لأن رسالتهم كانت عسكرية ، وكانوا يتعلمون التعليمات العسكرية كل يوم .

وكانت معلومات أفراد الرسالة مختلفة . فبعضهم له إلمام بالتعليمات العسكرية فقط ، مثل الذين أخذوا من الطوبجية والسوارى والياداة ؛ والبعض لم إلمام بالعلوم الرياضية ولا يعرفون اللغة الفرنسية ، كالأخوذيين من المهندسخانة ؛ والبعض له معرفة باللغة الفرنسية ، وكان بعض هؤلاء معلمين فيها بمدارس مصر .

فاقتضى رأى الناظر أن يجعل المتقدمين فى الرياضة ، واللغة الفرنسية ، فرقة واحدة ؛ وأمر المعلمين أن يلقوا الدروس للجميع باللغة الفرنسية ، لا فرق بين من يفهم تلك اللغة ومن لا يفهمها . ففعلوا ؛ وأحالوا غير العارفين بها على العارفين ، ليتعلموا منهم بعد إعطاء الدروس — وكان على من لا يعرفونها — فأخذ العارفون بها يبخلون على غير العارفين بالتعليم ، لينفردوا بالتقنم . فكث غير العارفين ، مدة ، لا يفهمون شيئا من الدروس ، حتى خافوا التأخير ، وتكررت منهم الشكوى لتغيير تلك الطريقة ، وتعليمهم بكلام يفهمونه .

فلم يصغ لشكاوهم ؛ فتوقفوا عن حضور الدروس أياما . فغضبهم ، وكتبوا فى حقهم للعزير ؛ فصدر أمره بالتنبيه عليهم بالامتنال ؛ ومن يخالف يرسل الى مصر محمدا .

لما فافوا عاقبة ذلك ؛ وبذل على جهده ، وأعمل فكره فى طريقة يحصل له منها النتيجة ومعرفة اللغة الفرنسية . فسأل عن كتب الأطفال . فنبأوه عن كتاب ؛ فاشتراه ، واشتغل بحفظه ، وشمر عن مساعد الجدة فى الحفظ والمطالعة ؛ ولزم السهاد ، وحرّم الرقاد ، لا ينام من الليل إلا قليلا ، حتى أصبح ذلك ديدنه . لحفظ الكتاب بمعناه عن ظهر قلبه ، ثم حفظ جزئا عظيما من كتاب التاريخ بمعناه أيضا . وحفظ أسماء الأشكال الهندسية والاصطلاحات — كل ذلك فى الثلاثة الأشهر الأولى .

وكانت العادة ان الامتحانات في رأس كل ثلاثة شهور ؛ ومع ذلك كان يلتفت للدروس التي تعطىها "الموجبات" . فأنمر الحفظ معه ثمرة كبيرة ، وصار أول الرسالة كلها ، بالتبادل مع حماد بك ، وعلى ابراهيم باشا .

ولما حضر الى مدينة باريس الأمير (ابراهيم) ، سر عسكر الديار المصرية ، حضر امتحانهم ، هو ، وسر عسكر الديار الفرنسية ، مع ابن الملك لؤيس فيليب ، وأعيان فرنسا ، وجملة من مشاهير النساء الكبار . فأننى الجميع عليهم الثناء الجميل ؛ وفرقت المكافآت عليهم الثلاثة . فتناول الأمير (ابراهيم) الشاب عليا مكافأة بيده — وهى المكافأة الثانية — وكانت نسخة من كتاب جغرافيا مالطرون الفرنسية ، بأطلسها . ودعوا للأكل معه .

وبعد سنتين ، تعين الثلاثة الأول من الفرقة ، وهم صاحب الترجمة ، وحماد بك ، وعلى ابراهيم باشا الى مدرسة الطوبجية والهندسة الحربية ، بناحية متس ، وأعطوا رتبة الملازم الثانى .

فأقاموا بهما سنتين أيضا . وتعلموا فيها فن الاستحكامات الخفيفة ، والاستحكامات الثقيلة ، والمهارات المائية ، والهوائية ، عسكرية ومدنية ، والألغام ، وفن الحرب ، وما ياتى به ، مع اعادة عامة لكل ما سبق تعليمهم إياه ، بتلخيص من المعلمين ، في صبارات وجيزة جامعة . ثم تفرقوا الى الأكلايات . فكان على فى الأكلاى الثالث من المهندسين الحربيين . وأقام فيه أقل من سنة .

وكان الأمير (ابراهيم) المهام يود إقامتهم فى العسكرية ، حتى يستوفوا فوائدها ، ثم يسبحوا فى الديار الأوروبية ، ليشاهدوا الاعمال ، ويطبقوا العلم على العمل ، مع كشف حقائق أحوال تلك البلاد وأوضاعها وعاداتها .

ولكنه توفي ؛ وتولى (عباس) في سنة ١٨٦٦ ؛ فأمر بعودة الرسالة الى مصر .
 وكان على عليّ دين لبعض الافرنج ، نحو الستائة فرنك ؛ وكانت الأوامر المفترزة
 أن لا يسافر أحد إلا بعد وفاء دينه ؛ وأن من يأتي الى مصر مدينا يوضع في اللبان .
 فوقع في أمر خطير ، وبقى متحيرا ؛ وطلب من رفيقه أن يسلفوه . فقالوا :
 « ما عندنا ما نسلفك إياه » ، وعليّ يعلم تيسر بعضهم واقتدارهم . ففعد في محل
 إقامته يفكر فيما يصنع ، وإذا بصاحب له من الافرنج دخل طيه يدعوهُ للأكل عنده ،
 حيث إنه مسافر . فوجد حاله غير ما يسهل . فسأله . فأخبره . فقال : « لا تحزن .
 قل ياسيد يا بدوي ، يا من تجيب الأسير ، خلصني مما أنا فيه ! » . فقال له : « ليس
 الوقت وقت هزل ! » . فقال : « هذا أمر هين لا يهلك ! » . ثم ذهب ؛ فغاب
 قليلا ، ورجع اليه بكيس رماه أمامه ؛ فإذا فيه قدر الدين مرتين ، وقال له : « بعد
 استقرارك بمصر ، وتيسر أمرك ترسل اليّ وقامه ! » . ولم يأخذ منه شيئا بوصول
 المبلغ . وقال : « أنا أكتفي بالقول منك » ، وقد كان . فان عليا أرسل اليه المال
 على يد قنصل فرنسا بعد مدة .

ولما جاء الى مصر ، مكث هو ورفاقه جملة أيام لا يدرون ما يفعل بهم . ثم عين
 صاحب الترجمة خوجة بمدرسة طره ؛ ولم يكن عنده في فرقته ، بعد فوز تلامذة
 المدارس ، وتشكيل مدرسة المفروزة ، سوى تلميذ واحد متقدم في السن . ومع
 ذلك اشتغل بما نيظ به باخلاص .

وفي تلك المدة ، تأهل بكريّة معلمه في الرسم ، بمدرسة أبي زعبل — وكان أبوها
 قد مات ، وصارت الى حالة فقر . فتزوج بها لما كان لوالدها عليه من حق التربية
 والمعروف .

ثم اصططحبه سليمان باشا في مأمورية استكشاف البحيرة والسواحل . فلما كانوا بدمياط ، انفصل عنّ عنه في جهة من المأمورية ؛ وبعد أن أذاها ، ذهب الى برنبال — وكان أهله قد عادوا اليها — فوجد أن أباه سافر الى مصر لزيارته ؛ ولم يجد في المنزل إلا والدته وبعض إخوته .

وكان دخوله عليهم ليلا . فطرق الباب ؛ فقبل : « من أنت ؟ » فقال : « ابنكم على مبارك ! » وكانت مدة مفارقتها لأمه ١٤ سنة ، لم تره فيها ، ولا سمعت صوته . فقامت مذهوشة الى ما وراء الباب وجعلت تنظر وتحد النظر — وكان ابنها بقيافة العسكرية الفرنسية لابسا سيفاً وكسوة شريف — وكررت السؤال حتى علمت صدقه . ففتحت الباب وطاقته ، ووقعت مغشياً عليها . ثم أفاقت ، وجعلت تبكي وتضحك وتزهد . وجاء أهل البيت والأقارب والجيران ، وامتأل المنزل ناساً ؛ وبقوا كذلك الى الصباح . فأقام عندهم يومين .

ثم عاد الى دمياط ، وأورد نتيجة استكشافه على سليمان باشا ؛ فوقعت عنده موقع الاستحسان ؛ وأخبره أنه استحصل على أمر من (عباس) بالخافه بمعية جاليس بك . فقبل على يده ؛ وسافر الى الاسكندرية من مصر بعيله وأخ وأخت له صغيرين أخذهما معه ليريهما . فلما وصل تركهم في المركب ، وذهب الى جاليس بك ؛ وبينما فتنجان القهوة بيده ، اذا بكتوب وارد ، بالاشارة من (عباس) ، يطلبه حالا في وابور متين للقيام . فدأخله ما لا مزيد عليه من الخوف ، لما كان يعلم مما كان يقع لمن يلوذ بالمائلة الانديوية من الايذاء ، وكان له اجتماعات بالأمير (اسماعيل) وغيره منهم . فهوّن عليه سليمان باشا — وكان قد سبقه الى الاسكندرية — وسكن قلبه على عياله بأن وعده بارسالهم الى مصر . فسافر بدون أن يراهم ، وهو بين راغب وراهب .

ولما مثل بين يدي (عباس) قال له : « ان أحمد رأفت باشا — أخا (اسماعيل) ،
ورفيق صاحب الترجمة في التلمذة — قد أثنى عليك . فقد جعلتك في معي . وقد
أمرت بامتحان مهندس الأرياف ومعلمي المدارس ؛ لأن الكثير منهم ليسوا على
شيء ، وجعلتك من أرباب الامتحان . فلا تتكلم إلا بالصدق ، ولو على نفسك . فلئن
كذبت في شيء ، سلبت نعمتك ، وأعدت لك فلاحا ! » .

ثم خلفه ، هو وغيره ، على ذلك . خلف . فأنعم عليه برتبة صاغقولاغاسي ، وأعطاه
نیشان الرتبة ؛ وكان عبارة عن نصف هلال من الفضة ونجمة من الذهب ، فيها ثلاثة
أحجار من الماس . فاشتغل بما نيظ به على وجه أتم . ثم عهدت اليه أعمال أخرى ،
أهمها هندسية مائية . فقام بها خير قيام . فألحق بموجيل بك — وكان مشغلا
في تميم القناطر الخيرية — فساعدته خير مساعدة .

ثم أحال (عباس) عليه النظر في ترتيب المدارس الملكية ، والصدخانة ، ووضعه لمير
بك ولم يستحسنه هو . فعزل صاحب الترجمة ، لجميع المدارس ، تريبا جعل أساسه
احتياجات القطار لا غير . فأعجب (عباس) به . وبعد أن أقره مجلس معقود من جميع
رؤساء الدواوين ، أحال نظارة المدارس على بطلنا ؛ وأعطاه رتبة أميرالاي ونیشانها
مكافاة له . وصارت له صندة منزلة رفيعة .

وكان ، في مدة نظارته ، يباشر تأليف كتب المدارس بنفسه مع بعض المعلمين ؛
وجعل بها مطبعة حروف ومطبعة حجر ، مع التفاته الى ما كل التلمذة ومشربهم
وملبسهم وتعليمهم وغير ذلك بنفسه . فامتنعت عن التلمذة مضار عمومية ومفاسد
كثيرة ؛ واقطع الشتم والسفه ؛ وكاد يمتنع الضرب والسجن . ولم يكتف بذلك .

بل رتب على نفسه دروسا كان يلقيها على التلامذة ، كالطبيعة والعارة . وألف ،
في العارة ، كتابا بقي متبعا في التعليم مدة .

ولما تولى (سعيد) ، تعين صاحب الترجمة للسفر مع العساكر لمحاربة الروس
في سنة ١٢٧٠ هـ ، فخرج جميع التلامذة ، كبيرهم وصغيرهم ، ووقفوا بساحل النيل
أمام السفينة التي نزل فيها للسفر إلى الاسكندرية ، وجعلوا يبكون وينتحبون ، حتى
أبكوه .

ثم سافر بمعية أحمد المناكلى باشا ، وليث غاشا سفتين ونصفا ، قاسى فيهما مشاق
الأسفار ، وما يلحق المجاهدين من الارجاف والاضطرابات ، والحرمات من المألوفات ؛
ورأى بلادا وعوائد كان يجهلها ، واكتسب فيهما معرفة اللغة التركية — لأنه أقام
بالأستانة العلية أربعة أشهر اشتغل فيها بتعلم تلك اللغة — وأقام عشرة شهور
في بلاد القريم ، وثمانية شهور في مدينة كوشخانه ببلاد الأناضول — وهى مدينة
عامرة على رأس جبل ، مشهورة بمعدن الفضة الذى فيها — وكان منوطا به تسهيل
سوق العساكر في مدينة ترابزون إلى مدينة أرضروم . فقاسى شدائد مهمة ، وأهوالا
مهلكة ، بسبب البرد ، والثلج الكثير ، ووعورة المسالك . ولكنه قام بمهمته خير
قيام ، وشهد له بذلك قاضى البلد وأمراؤها وأعيانها .

وكان قد تزوج قبل سفره هذا ، وبعد موت زوجته الأولى ، بقرية لأحمد
طوبقال باشا وكانت ذات مال وعقار ، وقيمة خرة ، لا تحسن التصرف ، ولا تميز
الدرهم من الدينار ؛ وكانت أمها تزوجت برجل يعرف براغب افندى ، وماتت عنده .
فترجى بامرأة أخرى تسطرت على البنت كل التسطر .

فلما دخل بها على مبارك بك، خافت المرأة أن يطمع في أموالها، فأساءت معاملته وتوسطت بجلي الخلشنى أفندى الى والدته (جاس) . فرمى فيه عند حسن المناستلى باشا، وأغرى به أغوات السراى، وأتعبه تعباً عالياً ومالياً لا مزيد عليه، لم يفرغ منه إلا بتركه تلك الزوجة، والجوارى التابعات لها، مع أنه إنما اشتراه بماله .

فلما عاد من ذلك السفر الطويل، رفت من وظيفته، وسكن في بيت حفير بالأجرة مع أخ له كان تركه في المدارس عند السفر، مع ابن أخ آخر ليتربى فيها . فطردا منها بعد سفره . ولم يعطف عليهما أحد ممن كان يساعدهم في مدة نظارته، ولم يشفق عليهما إلا سليمان باشا الفرنساوى . فانه أدخلهما في مكتب كان أنشأه بمصر العتيقة .

فكانت حالة صاحب الترجمة، بعد سبع سنين مضت من عوده من بلاد أوروبا، تكاله عند عوده منها، وذهب مارآه من الأموال والمتاعب والوظائف، وجميع ما كسبت يده، كأنه حلم .

فرغب عن خدمة الحكومة، وعزم على الرجوع الى بلده، والإقامة بالريف، والاشتغال بالزراع، والتعيش من جانبه .

وبينا هو يتجهز للسفر الى البلد، صدر الأمر بأن جميع الضباط المرفوقين يحضرون بالقلمة للفرز . فحضر . وكان المنوط بالفرز أدهم باشا، وكان يعرف عليا .

فأدخله ضمن المختارين للخدمة . فتمطل عن السفر، وبعد قليل تعين معاوناً بديوان الجهادية، وأحيل عليه النظر في القضايا المتأخرة، المتعلقة بالورش والجبايات

وغيرها ، ثم ألحق بمستودعي الداخلية ، وكان يحال عليه بعض القضايا . ثم دعى الى وكالة مجلس التجار . فأقام فيه شهرين . وكان سلفه فيه أرمينيا . فأغضبه تعيينه على هذه الوظيفة ودعى في على عند (سعيد) بما رعى ، حتى جعل (سعيدا) يفضض على على ويبيده عن تلك الوظيفة .

فأقام في بيته نحو ثلاثة أشهر ، ثم تعين مفتش هندسة نصف الوجه القبلي . فأقام فيه نحو شهرين ، دعاه بعدهما (سعيد باشا) لعمل رسم لاستحكامات أبي حماد .

ولما تم الرسم ، ذهب اليه ليعرضه عليه ؛ فلم يتمكن من مقابلته ، لا في طرا ولا في قصر النيل ، ولا بعد أن عاد من الاسكندرية ، بالرغم من أنه لزم معيته ، مدة ثلاثة أشهر وهو بلا ماهية ولا شغل ، مع كثرة التنقلات من بلد الى آخر ، حتى كان ذات يوم في الجزيرة ؛ فوقع نظر الأمير عليه ؛ فناداه و كلمه ، وسأله عما صنع في الرسم . فقأدمه له . فنظر فيه قليلا ، ثم قال : « أبقه حتى نجد وقتا لإمعان النظر فيه ! » ثم لم يلتفت اليه بعد ذلك .

ولكنه ربط على ماهية ، وأبقاه في معيته زمنا بلا شغل ؛ الى أن كانت المعية يوما بمريوط ؛ فطلب على الى أدهم باشا تعيينه معلما للضباط ، وصف الضباط الذين كان قد صدر له الأمر بترتيب معلمين لتعليمهم القراءة والكتابة والحساب . فعينه . فكان يكتب لهم حروف الهجاء بيده . ولم يثبت تلامذته في مكان واحد ، كان يذهب اليهم في خيامهم ؛ وتارة يكون التعليم بتخطيط الحروف على الأرض ، وتارة بالفحم على بلاط المحلات . واستعمل لهم ، في تعليم مهمات القواعد الهندسية اللازمة للعساكر ، الحبل والمصا ، لا غير .

وكان في أوقات الفراغ يشغل الزمن بالمطالعة، ويكتب تعليقات يستحسنها في ورقات جمعها بعد ذلك، فصارت كتابا مفيدا في فنون شتى مما يحتاج اليه المهندسون .

ثم لما رام (سعيد باشا) التوجه الى بلاد أوروبا ، أمر برفق ظالب من كان في معيته، فكان على من جملة المرفوقين .

وكان قبل ذلك تزوج ، واشترى بيتا بدير الجواميز، وشرع في بنائه وتعميره . فكثر عليه المصرف ولحقه الدين، حتى ضاق ذروعه، وتشتت طبعه .

وكان يومئذ قد صدر الأمر ببيع بعض أشياء من ممتلكات الحكومة ، زائدة عن الحاجة من عقارات وغيرها . وكان المأمور بذلك اسماعيل باشا الفريق . فاستصحب عليا معه الى محلات المبيع .

فلما حضر المزادات ، ورأى الأشياء تباع بأبخس الأثمان ، على نفاستها، وظل ثمنها الأصلي، وانها، علاوة على ذلك، لا تباع بالتقد الحال، بل توجل الأثمان، بالآجال البعيدة ، وبعضها بأوراق المساهيات ، ونحو ذلك من أنواع التسهيل على المشتري، مالت نفسه للشراء والدخول في التجارة؛ ففعل .

وطامل التجار، وعرفهم وعرفوه، وكثر منه الشراء والبيع . فربح واستعان بذلك على المصرف وأداء بعض الحقوق . فازدادت عنده دواعي التجارة ، وصارت هذه مطمح نظره . وقصر عليها فكرته ، خصوصا بسبب ما تقرر عنده من اضطراب الأحوال وتقلبات الأمور التي كادت أن تنهب منه ثمرات المعارف والأسفار .

لقام بخاطره أن يعقد شركة مع بعض المهندسين المتقاعدين، مثله ، على أن ينووا بيوتنا للبيع والتجارة . فلم يوافق أحد .

فلما هم بذلك ، طرقت (سعيدا) طارق المنون ، وخلفه (اسماعيل) . فتذكر
عليها رفيقه في التلمذة ، وبعد العودة الى الديار ، فألحقه بمعينه زمنا ، ثم عينه لنظارة
القناطر الخيرية التي كانت موضع اهتمامه الفائق . فأصلح ما كان قد اختل من
أمرها .

ولما حضر رباح المنوفية ، أحيل عليه عمل قناطره ومبانيه ، فأجراها على ما هي
عليه الآن .

وفي سنة ١٢٨٢ اختاره (اسماعيل) للنيابة عن الحكومة المصرية في المجلس الذي
تشكل لتقدير الأراضي التي كانت حق شركة ترسة السويس ، على مقتضى القرار المحكوم
به من قبل الامبراطور نابوليون . فاتم المسألة على أحسن حال ، وأحسن اليه بعد
إتمامها برتبة المتمايز ، وأعطى النيشان الميجدى من الدرجة الثالثة ، وبعث اليه من قبل
الدولة الفرنسية بنيهشان (أوفيسيه دى لالجيون دونور) .

وفي شهر جمادى الآخرة من سنة ١٢٨٤ أحييت اليه وكالة ديوان المدارس تحت
رياسة شريف باشاء مع بقاء نظارة القناطر الخيرية . وبعد قليل انتدبه (اسماعيل)
للسفر الى باريس في مسألة تخص المسألة . فكانت مدة غيابه ذهابا وإيابا واقامة
خمسة وأربعين يوما ، استفاد فيها فوائد علمية جمّة . وبعد قليل من عودته ، أحسن
اليه في سنة ١٢٨٥ برتبة ميرميران ، وأحييت الى عهده إدارة السكك الحديدية
المصرية ، وإدارة ديوان المدارس ، وإدارة ديوان الأشغال العمومية ، وفي شهر
شوال من تلك السنة انضم الى ذلك نظارة عموم الأوقاف مع بقائه على نظارة القناطر
الخيرية ، والتحاقه برجال المعية .

فشعر من ساعد جده في مباشرة تلك المصالح ؛ ولسبب اتساع ديوان السكة الحديدية ، وكثرة أشغاله ، كان يذهب اليه من بعد الظهر الى الغروب ، للنظر فيما يتعلق به ؛ وجعل من الصبح الى الظهر لباقي المصالح .

وكان قد تحصل على الاذن بنقل المدارس من العباسية الى القاهرة ، الى سراى الأمير مصطفى فاضل ، بدرب الجميزة ، رفقا بالتلامذة وأهلهم ، لما كان يلحقهم في الذهاب الى العباسية من المشاق والمصرف الزائد . فأجرى في السراى تصليحات لازمة للمصالح ، وجعل السلاطك للديوان ؛ ووضع كل مدرسة في جهة ؛ وجعل بها أيضا ديوان الأوقاف وديوان الأشغال . فسهل عليه القيام بها .

وكانت كثرة أشغاله لا تشغله عن الالتفات الى ما يتعلق بأحوال التلامذة والمعلمين . فكان كل يوم يدخل عليهم بكرة وعشيا ، عند غدوه من البيت ورواحه ، وأعمل فكره فيما يحصل به نشر المعارف وحسن التربية ؛ فحضر اللائحة التي ذكرناها في حينه ؛ وأنشأ المدارس المركزية والمدارس الابتدائية المثل ، المتتقدم بيانها ؛ وأجرى الاصلاحات اللازمة في المكاتب القديمة ، فغير بعض مبانيها وأوضاعها الأصلية ، ورتب لها النظار والمعلمين وأدوات التعليم ونحو ذلك ؛ وجعل المصاريف اللازمة للدارس والمكاتب جارية على وجه يستوجب انتظامها ، مع خفة المصرف على الديوان .

ثم لأجل تسهيل التعليم على المعلمين والمتعلمين ، وصون ما تعلموه من الذهاب ، جعل بالمدارس مطبعة حروف ومطبعة حجر لطبع كل ما يلزم من الكتب وأمشق الخط والرسم وغير ذلك .

واعنى بأمر تخرج المعلمين الأكفاء . فأنشأ مدرسة دار العلوم ؛ ورتب كيفية تدريب نجباء التلامذة الذين أتموا دروس المدارس العالية على التعليم ؛ وأنشأ دار الكتب

الجامعة، ومجالات الطبيعة وغيرها من آلات العلوم الرياضية اللازمة للدارس .
 فتمكن التلامذة ، بما يتها والتمرن عليها ، من اجتلاء المحقول في صورة المحسوس .
 والتفت لجميع الأوقات من التكايا والمساجد وغيرها ، لاسيما ما كان منها بالأقاليم ،
 بالاصلاح والتجديد . لحفظها وصانها . وأبطل عادة التعمير على طرف الديوان ،
 وجعله يعطى بالمقاولة للقاولين ، بعد النظر فيه من مأمورى الأتمان ، وباشمهندس
 الديوان ، وعمل الرسم اللازم ، وتقدير النفقة الواجبة ، ثم قسم أراضى الوقف الواسعة
 الخربة ، كالتى كانت في جهة السيدة زينب وخلافها ، على الراغبين ينون فيها منازل
 وحوانيت بحكر سنوى يقزر عليهم ، ويدفعون مقدار عشر سنتين مقتما بصيغة تبرع .
 فكان ذلك سببا لعارة أحياء كثيرة تجلب ريعا للوقف ، استعين به على التنظيم الجارى
 في المدن لتوسعة الشوارع والحارات وتقويمها .

ومما يحد بالالتفات اليه أن عموم التحسينات والعمارات والانشاءات العمرانية
 التى أجريت في القصر في عهد (اسماعيل) إنما أجريت وعلى مبارك باشا ناظر على ديوان
 الأشغال العمومية . فكان ، والحالة هذه ، مشغولا بالمصالح الأميرية وتنفيذ الأغراض
 الخديوية ليلا ونهارا ، حتى لم يرق وقتا يلتفت فيه لأحواله الخاصة به ، ولا يدخل
 بيته إلا ليلا ، بل وكان يفكر في الليل فيما يفعل بالنهار ، لاسيما بعد أن تمت أعمال
 ترعة السويس ، وصمم الخديو على عمل مهرجان يدعو اليه ملوك أوروبا وسلاطينها .
 فكان مع النظر في أحوال الدواوين المسالمة إدارتها الى عهدته ، مشغول الفكر ،
 دائم السفر في مصالح أولئك المدعوين ، الى أن انقضى جميع ذلك على أحسن حال .
 فانهاالت عليه النياشين والأوسمة ثرى ، من كل دولة على السواء .

وقد بقيت تلك المصالح تحت يده الى رمضان سنة ١٢٨٨ هـ ثم انفصل عن ديوان السكة؛ ثم عن المدارس والأشغال بعد أيام قلائل؛ ثم عن الأوقاف بعد مضي قليل من شوال من تلك السنة، بدسيسة من اسماعيل صديق باشا، لخلاف وقع بينهما على إدارة السكة الحديد.

ولكنه لم يبق في بيته إلا نحو شهرين. ثم جعل ناظرا على ديوان المكاتب الأهلية، وأمر بتنظيمه. وفي سنة ١٢٨٩ هـ أحيل عليه نظر الأوقاف ثانياً؛ وبعد قليل أحيل عليه نظر ديوان الأشغال؛ ولم يمض إلا يسير حتى تحولت نظارة هذه الدواوين الى الأمير حسين كامل. فبقى على باشا بمعيته بصفة مستشار. وفي سنة ١٢٩٠ هـ انفصل ديوان الأشغال بنفسه، تحت رئاسة الأمير المذكور، وجعل على باشا وكيله. وفي شعبان من السنة عينها جعل عضواً في المجلس المخصوص؛ ولكنه انفصل عنه بعد قليل بسبب وشايات صديق وأضرابه.

فأقام في بيته، وماهيته جارية، الى أن جعل في سنة ١٢٩١ هـ رئيساً لأشغال الهندسة بديوان الأشغال، بعد أن ألحق هذا الديوان بديوان الجهادية تحت نظارة الأمير حسين كامل. وفي سنة ١٢٩٢ هـ جعل مستشاراً للأمير توفيق، في ديوان الأشغال عينه، بعد إلحاقه بوزارة الداخلية، فمستشاراً في الديوان عينه، مستقلاً، للأمير ابراهيم بن أحمد.

ولما تألفت الوزارة النوبارية الأولى عين فيها على باشا على ديوان الأوقاف والمعارف، فصرف وسعه في توسيع دائرة التعليم: فشرع في بناء مدارس جديدة، كمدروستي طنطا والمنصورة؛ وفي تكثير عدد المكاتب، وترتيب المدرسين، وما يلزم للتعليم من أدوات وكتب.

واعتنى كذلك بأمر الأوقاف ، اعتناء حكيما ، وبقى في المنصب الى أن سقطت الوزارة البوبارية .

فلما شكل رياض باشا وزارته الأولى جعل ديوان الأشغال العمومية ديوانا مستقلا وعهد به الى علي مبارك باشا . قسم أعماله ثلاثة أقسام : التحريرات والمحاسبة ، وعمل التصميمات لما يلزم تجديد من الأعمال ، ويتبعه فرقة مهندسين لعمل الرسومات ، والموازن وأعمال القاهرة ومدن القطر . وذلك غير الملحقات مثل قلم الزراعة ، وقلم المصلح ، ومصلحة الانجرارية ، وقلم القضاء .

وقسم مصلحة الهندسة خمسة أقسام ، لكل قسم مفتش ، وجعل جميع أعمال الهندسة تحت إدارة وكيل الديوان ، وقسم الأعمال على عدة سنين ، وأجراها بهمة فائقة ، وشرع في بناء سلخانة القاهرة ، واسبتالية القصر العيني ومدرسة الطب ، واتفق مع شركة مياه القاهرة على توصيل المياه الى حلوان . ونظمت الحمامات التي بها ، وجعل لها طبيب وبأمور . وزيد في القاهرة عدد فوانيس الغاز انخ ، مما لا داعي لذكره هنا ، لأنه عمل في غير عهد (اسماعيل) .

وبقى علي مبارك باشا ناظرا على الأوقاف في وزارة شريف باشا سنة ١٨٨٣ ، ولكنه تخطى عن المنصب في وزارة نوبار الثانية . وعاد فعين ناظرا للعارف في وزارة رياض باشا الثانية في يولييه سنة ١٨٨٨ . ففتحت في مدته المدارس الأهلية الخاضرة في المدن والأقاليم انخ .

وفي سنة ١٣١١ وسنة ١٨٩٣ — وكان قد تخطى عن منصبه بعد سقوط الوزارة — سافر الى بلده ، لتفقد حال زراعته واصلاحها ، وكانت قد بارت لانتشاله عنها

في المصالح العامة ، فأدركه هناك مرض في المثانة كان سببا في عودته الى مصر
لعلاج فلم ينجح الدواء .

وأدركه الأجل بمصر في منزله بالحلمية في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ ، فأمرت الحكومة
بالاحتفال بجهانزته أعظم احتفال ، وأقفلت عموم المدارس حدادا على أبيها . ثم
جمع خريجو دار العلوم فيما بينهم ورسموا له صورة بالزيت على القماش ، وصنعوها
في مدرستهم باحتفال عظيم ، وفتحت لجنة في العاصمة اكتابا عموميا لاقامة أثر
تاريخي له . وقد أطلقت وزارة الأشغال اسمه على أحد الشوارع الفسيحة في القاهرة
بجهة الحلمية الجديدة .

أما صفاته وأخلاقه ، فقد تيّنتها ، أيها القارئ اللبيب ، من خلال سطور ترجمته .

وأما رياض باشا^(١) — وقد قال المقتطف عنه إنه ابن ناظر الضربخانة المصرية ؛
وذهب آخرون الى أنه يهودى أزيميرى من أسرة معروفة يقال لها أسرة الوزان —
فقد ولد في سنة ١٢٥٠ هجرية ودخل في خدمة الحكومة المصرية بوظيفة مبيض
في مجلس العموم بديوان المسالية في ١١ صفر سنة ١٢٦٤ ، بمাহية قدرها ١٤٥ قرشا
صحيحا . ولاحق عليه غائل النجاسة وملاحع الاستعداد ؛ فارتفعت ماهيته بعد سنة
شهور الى ١٩٣ قرشا صحيحا و١٣ بارة . وكانت هذه الزيادة في نظير تكليفه بعمل
آخر وهو قيد الخلاصات .

(١) مأخوذ من المقتطف الصادر في شهر أغسطس ١٩١١ والخطبة التبئية التي ألقاها صاحب السعادة
أحمد زكي باشا في السنة حينها في احتفال الأربعين ، ومن "خديريون وباشاوات" لهوريل بل ،
ومن المقارنة بين رياض وهوريل في "انجلترا بمصر" للورد ملز ، ومن الفصل الثالث والأربعين
من "مصر الحديثة" للورد كرومر .

ثم أُلقي ذلك المجلس في ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٦٥ ؛ ولكن رياض توصل بعد شهرين ونصف للدخول في المعية السنية للتبويض والقييد بمأهيته عينها . وفي سنة ١٢٦٦ انتظم في سلك صاكر الموسيقى برتبة ملازم . فقام بهذه الخدمة الجديدة خير قيام ، جعله أهلا لنيل رتبة اليوزباشى بعد شهرين اثنين . ثم ارتقى الى رتبة الصاغقولاغاسى ؛ ثم الى رتبة البكاشى في بحر سنتين . كل ذلك في خدمة الموسيقى العسكرية .

فلما كانت سنة ١٢٦٨ ، انتظم في سلك رجال المعية السنية برتبة القائمقام ، بصفة ياور بمعية (عباس الأول) . وهناك ارتقى في ٥ صفر سنة ١٢٦٩ الى رتبة الميرالاي ، ووظيفة مهردار لوالى مصر المشار اليه .

ثم وجد (عباس) فيه من دلائل الحزم ما يحوله ادارة الأهالى . فأُسند اليه مديرية الجيزة وأطفيح ، وليس له من العمر إلا عشرون سنة قرية — وقد حمل هذا بعض حساده وأعدائه على نسبة تقدمه السريع وحظوته في عيني (عباس) الى تدنيه لأموار يلحق العار بمرتبتها .

وبعد سنتين ، انتقل مأمورا لادارة الفيوم ومديرية بنى سويف ؛ ثم مديرا لقنا بمأهية قدرها خمسون جنيا في الشهر ؛ وعاد بعد ذلك الى العاصمة ، حيث أسندت اليه وكالة المرور والسكة ، بمصلحة السكة الحديد . ثم تحرك منها سنة ١٢٧٤ بصفة مأمور لادارة نصف أول روضة البحرين — وهى اليوم عبارة عن مديرتى المنوفية والغربية — والنصف الأقل المذكور كان في اصطلاح ذلك الوقت عبارة عما نسميه الآن بمديرية المنوفية .

ثم جعل ويكلا لهذه المديرية ؛ وبلغت ماهيته خمسة وسبعين جنيا . فبقى في هذه الوظيفة لغاية ٤ جمادى الثانية سنة ١٢٧٧ ؛ وحينئذ قلب له الدهر ظهر الجنب . فقد صدرت في ذلك اليوم ارادة سنية فصلته عن الخدمة ، ودمته بالإهمال .

ولكن مدة الغضب لم تطل عليه ؛ فقد حظى بالرضى ثانية بعد أشهر قليلة ؛ وحينه (سعيد) " للخدمة الكتابة " في معيته ، بإذن تاريخه أول ذى القعدة سنة ١٢٧٧ وفى سنة ١٢٧٩ أنعم عليه برتبة الميرميران ، وجعل ماهيته مائة جنية مصرى في الشهر . وكان لا يزال دون الثلاثين .

فلما كانت سنة ١٢٨١ ، صدر الأمر العالى بتعيينه عضوا في مجلس الأحكام — وكان ياتل ما نسميه الآن بمحكمة القرض والإبرام — ثم أحيلت الى عهدته نظارة "أمور خاصة خديوى" ؛ وانتقل الى وظيفة مهردار ؛ حتى كان ١١ شوال سنة ١٢٨٤ ، فغضب عليه (اسماعيل) ، وأصدر لىالية ارادة سنية مختصرة باللغة التركية ، هذه ترجمتها : « بحسب الإيجاب قد صار رفت رياض مهردارنا سابقا من معيتنا . فلأجل إيجاب اجراء ذلك بالمالية لزم الإشعار » .

فيران (اسماعيل) نفسه ما لبث إلا وأعاد نعمته اليه ، وأسند له في معيته وظيفة كانت تسمى " خزينة دار " سنة ١٢٨٦ ولكن ماهيته نزلت الى ستين جنيا .

وفي سنة ١٢٨٧ نال رتبة " الروم ايل بكربكى " وزادت ماهيته الى خمسة وسبعين جنيا — وهو مرتب الرتبة المذكورة — وأرسله (اسماعيل) ، في مهمة سياسية تتعلق بالإصلاح القضائى ، الى مقر السلطنة العثمانية في الأمستان .

فلما عاد منها ، صدر الأمر العالى بتعيينه مستشارا لرياسة المجلس المخصوص — وهو الذى خلفه مجلس النظار في النظام الحديث للحكومة المصرية — وصار مرتبه

مائة وخمسة وعشرين جنيا ، ومن هذه الوظيفة ارتقى الى وظيفة مدير المدارس والأوقاف سنة ١٢٩٠ ، وانضمت اليه وظيفة مستشار الداخلية ، ورياسة المجلس الحسبي أيضا في السنة التالية ، ثم صار ناظرا للخارجية ، والزراعة ، فالحقانية (وأضيفت من ذلك العهد على ماهيته مصاريف الضيافات والجميات ، وقدرها مائة وخمسة وعشرون جنيا في الشهر ، فبلغ مجموع ما يتناوله مائتين وخمسين جنيا في الشهر) ، فالمدارس ، فالتجارة ، والزراعة . وكانت هذه الدواوين تابعة للعية مباشرة : فان ادارة الحكومة في مصر كانت في ذلك العهد منوطه بالخديو رأسا ، وانما يعاونه جماعة من أرباب المناصب العالية يضعهم هو على رؤوس الدواوين ، ومرجع كل واحد منهم اليه مباشرة ، وبصفة فردية ، أى بغير اجتماع وبلا تضامن . وعند حلول الخطوب ، كان الخديو يستشير هيئة تتألف من أولئك الرؤساء ، ورؤساء بعض المصالح الكبيرة ، ومن بعض أعضاء آخرين ، يكونون بمثابة وزراء بلا مساند ، وتدعى تلك الهيئة "المجلس الخصوصى" .

وقد كان أعضاء هذا المجلس في سنة ١٨٧٦ الرجال الآتية أسماؤهم :

اسماعيل صديق ناظر المسالية ، مصطفى رياض ناظر الحقانية والخارجية ، اسماعيل أيوب ناظر التجارة والزراعة ، محمد ثابت رئيس مجلس الأحكام ، حسد الله عزت رئيس شورى النواب وسردار عسكرية ، أحمد رشيد رئيس مجلس حسبي مصر ، عمر لطفى محافظ مصر ، حسن راسم محافظ الاسكندرية ، محمد توفيق (ولى العهد) ناظر الداخلية ، حسين كامل (السلطان) ناظر الجهادية والبحرية ، على ابراهيم ناظر الأشغال ، منصور يحيى يكن ناظر المعارف والأوقاف ، على مبارك مستشار الأشغال ، وجاهين كنج ، وعبد اللطيف ، وجعفر صادق ، والسيد أبو بكر راتب أعضاء بلا مسند .

ولما تألفت الوزارة النوبارية المسئولة سنة ١٨٧٨ ، عهد بوزارة الداخلية اليه ؛ ثم أراد (اسماعيل) في أوائل سنة ١٨٧٩ أن ينقله الى الخارجية ، ولكن الحكومتين الفرنسية والانجليزية قاومتاه ، وأبى رياض عينه موافقته على النقل . وكان قد اشتهر بثبات عزمه وبشجاعته الأدبية في منصب نائب رئيس لجنة التحقيق المعينة في سنة ١٨٧٨ لتنظر في أمر المالية المصرية .

ولما سقطت الوزارة النوبارية سافر رياض باشا الى أوروبا ، وأقام فيها حتى تولى الخديو (محمد توفيق) . فاستدعاه وطلب منه تشكيل وزارة جديدة عقب استقالة الوزارة الشريفة (٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩) . فكانت تلك أول مرة تقلد فيها رياض رئاسة الوزارة ؛ ولبث على دسها الى أن جرفته الثورة العربية .

وتقلد وزارة الداخلية في الوزارة الشريفة الثانية ؛ ولكنه لم يقم فيها إلا شهرين ؛ لأنه كان يرى وجوب معاقبة العصاة ، معاقبة شديدة ، بلا شفقة ولا رحمة ؛ ولم يطاوع على رأيه .

وبقي معتزلاً أشغال الحكومة الى أن فوض اليه الخديو (توفيق) تأليف الوزارة سنة ١٨٨٨ ؛ فلبى الطلب وتقلد ، علاوة على رئاسة مجلس النظار ، زمام وزارة الداخلية . ولكن تمسكه الشديد برأيه اضطره الى الاستعفاء بعد مرور سنتين . فاحتل الأعمال ثانية في مايو سنة ١٨٩١

ثم استدعاه (عباس الثاني) لتأليف وزارة بعد صرف وزارة لخرى باشا . فأنهها وبقي على رياستها وفي منصة الداخلية الى أن كانت سادئة الحدود الشهيرة — وهي التي انتقد فيها (عباس) نظام الجيش المصري انتقاداً رأى كتمشرباشا ، السردار

إذ ذلك، نفسه مضطرا معه الى الاستعفاء من منصبه . فأبى اللورد كرومر أن يوافقه على رأيه ؛ وألزم الخديو ، بواسطة رياض ، بنشر ثناء على الجيش وسرداره في ”الوقائع الرسمية“ اعتبر بمثابة اعتذار عن الانتقاد الذي كان يلما منه .

فاستقال رياض ، وما فتئ ملازما العزلة السياسية ، حتى كانت حفلة وضع الحجر الأول لمدرسة محمد علي الصناعية سنة ١٩٠٦ بالاسكندرية . فألقى رياض فيها خطبة — بصفته رئيس شرف جمعية العروة الوثقى — امتدح فيها اللورد كرومر في حضرة الخديو (عباس الثاني) .

فنفر الخديو منه ؛ وحملت الجرائد المحلية على الوزير الشيخ حملة شعواء .

ولكن منزلة رياض من النفوس لم تنحط ؛ واضطر الخديو نفسه الى الاشارة على عاقدى المؤتمر الاسلامى المصرى سنة ١٩١١ بانتخاب رياض باشا رئيسا له . فأدار اجتماعاته وجلساته بحكمة وروية ؛ ولكن المتاعب التى سببها له أودت بصحته — وقد كانت ضعيفة — فمات فى ١٨ يونيه سنة ١٩١١ وهو فى التاسعة والسبعين ، هلاليا ، والسابعة والسبعين ، شمسيا ، من عمره .

وقد كان قصير القامة ، نحيف الجسم ، تكل ملاحظه وطعته فى كلامه على أنه من أصل تركى ، لا من أصل مصرى ، ولو أنه تلقى مبادئ العربية والتركية فى بيت والده ، ثم فى مدرسة المفروزة . وكان مظهره مظهر يهودى شرقى ؛ معنى الكتفين ، ويكاد ابتسامه يكون اضطراريا .

وقد وصف رياض باشا كثيرون من الذين جعلوه موضوع تكاباتهم لاسيما موبلى بل فى مؤلفه المدعو ”خديو يون وباشاوات لرجل يعرفهم معرفة جيدة“ ؛ ولجنا نرى

أن خير وصف للرجل هو ما جاد به قلم اللورد ألفريد ملز في المقارنة التي أقامها بين نوبار وبينه، في كتابه المعنون "انجلترا بمصر"؛ قال :

«أني لن أتوسع في المباينات الساطعة البادية على طباع وطباع هذين النديين الأبديين : فانها ما فتئت منذ عشرين عاما موضوع وصف الكتاب الذين تكلموا عن السياسة المصرية . ولكنني لن أسمع أيضا لنفسى بالسكون الى الاعتقاد بأن لدى القراء من الاسام بالشؤون المصرية الحديثة ، وبما يختص بالشخصين الأ كبر أهمية في تاريخها المعاصر، ما يكفيهم ليعرفوا أن نوبار أرمني ؛ وأما رياض ، سواء أكان أم لم يكن من أصل يهودي ، فسلم وأعرق الأتراك في تركية خلقه وتربيته وميوله . أن الأول حر الفكر ومتكيفه بمقتضيات العصر ؛ وأما الثاني فحافظ من أشد المحافظين على التقاليد القديمة . أن نوبار رجل ذو تربية غربية عالية ، وممتلك ناصية اللغة الفرنسية تمام التملك ؛ وأما رياض فشرقي محض ، وقد تعلم الفرنسية في سن يتعذر معها عليه إمكان تكلمه بها بسهولة . أن بعضهم قد يشك في شجاعة نوبار ؛ وأما شجاعة رياض فلا يشك أحد فيها . أن نوبار تفتق عنه الأفكار العصرية على تنوعها وسموها ؛ وأما رياض تفزين الأفكار عنده محصور ، ومن نوع بات مزنا متأنرا . أن نوبار ميل الى التعميم ولكنه قد يتعب ، ويضل اذا ما نزل الى دقائق الحكم ؛ وأما رياض فتتفوق في معرفة الدقائق ، ويدري على رءوس أصابعه ظواهر الادارة المصرية وخفاياها . أن نوبار نكتي ؛ تارة خفيف الروح وطورا لسا ؛ وأما رياض فلم يفتق ذهنه مرة واحدة لنكتة أولطيفة ؛ ولو أنه لا يتقصه في لغته العربية شئ من الفصاحة الشرقية ، المنفوخة الأوداج ، التي تأخذ بجامع قلوب مواطنيه . أن نوبار ، متى جرّ الى مضمار العمل الخطيري والبر الانساني ،

لا ينظر الى النقاد ولا يبالى بها ، وأما رياض فمقتصد حازم صارم ، لا يتأثر مطلقا بأى مؤثر عاطفى أو شعور انسانى : لا لأنه معدوم الشفقة بعامة الناس ، ولكن لأن الشفقة لديه تشبه ما كان يشعر به منها خير أصحاب الانقطاعات فى الأزمنة الوسطى نحو تابعيهم .

فالتباين بين الاثنين يفوق ، إذا ، ما اعتيد منه بين الأشخاص المختلفين ، وانك لتراه باديا فى مظهر الرجلين الطبيعى ، بدؤه فى أخلاقهما وزوجيهما : فتوبار جميل الطلعة والذبة ، حلو الشائل ، عسل اللسان ، وأما رياض فصغير ومخربق ، غضوب ، كسار ، وصوته ، لذى أقل تهيج ، يميل الى الصرير ، وهو ، فيما علنا بينه ، حيث يكون لطفه كاملا ، يتطزف فى الغلظة الى حد السجاجة ، ليس فقط فى معاملته لمرءوسيه ، بل فى معاملته لمساوييه فى الرتبة والمكانة ، ولو أنه شديد الميل الى مطابقة الكل باحترام شخصه احترامما لا يرى ذاته مستعدا لمقابلة الغير بمثله .

ولكن اذا كان هذان الرجلان متباينين تمام المباشرة من جهة طباعهما ، فان وجوه الشبه فى مجرى حياتهما كثيرة وضربية . كل منهما يكره الآخر ، ولكن التاريخ العادل يعترف ويذكر بان كلا منهما ، فى سبيله ، خدم بلاده خدمات جليلة : فكلاهما احتمل مناصب جملة فى أيام (اسماعيل) ، بسبب وقوفه موقفا غير متفق مع رغائب ولى النعم ، وكلاهما اجتهد ، ولو سدى ، فى إيقاف تيار الاستبداد الناهب بالبلاد الى الهاوية . ولئن افتخر نوبار بما شاهده للعدالة من قواعد ، فان رياضاً يفتخر بما أبداه من شجاعة أدبية فى وقوفه فى وجه (اسماعيل) ، وتعضيده لرجال لجنة التحقيق ، فى النزاع الذى دخلوا فيه ، لاقذار المسالية المصرية . وقد بدأ من كليهما ،

بعد الاحتلال الانجليزى ، وجوه تشابه تستوقف النظر : فكل منهما صدق على جهود انجلترا الإصلاحية ، واشترك مع الانجليز الى حد ما فى أعمالهم ، ولكن كلا منهما امتنع أيضا لما كانت توجبه الرقابة البريطانية من قيود على الأهواء الاستبدادية ، وانتهى الى رفض مساعدتها . ولقد كان أشهر من نادر على علم أن رياضا ، قبل توزه ، كان يشكو مرًا الشكوى من عدم تداخل الانجليز فى الأمور تداخلًا كافيًا ليكفل تفويم معوجها ، وأنه لم يمض على استلامه زمام الحكم مدة مديدة إلا وطفق يتذمر من أنهم يتدخلون أكثر مما يطاق .

هذا فيما يختص بأوجه الشبه . وأما أوجه عدم التشابه فلا بد من الاعتراف بأن رياضا قد لا يلتمس له العذر الذى يلتمس لنوبار على دخوله فى عراك مع الرقابة البريطانية . فان أحوال مصر ، حينما استلم نوبار دفة الإدارة ، كانت فى فوضى نظام قلما يستطيع الانسان وصفها ، واستمر الانجليز مدة يزيدونها تعقيدًا بكيفية تضجر الرجل وتمايله . ولقد اضطرت ادارته ، ديومًا ، وفى كل شئ ، بامسالك وزارة المالية ، واضطر الى تحمل مسئولية كل ما كانت كريبها فى سياسة كان هو أول الناقمين عليها من صميم قواده . نعم ان الحالة فى سنوات وزارته الأخيرة كانت قد تحسنت تحسنًا بينا ، ولكن التقدم — ولو أنه كان لا بد من الشعور بالاجراءات الصارمة اضطرادا ، التى كان من شأنها ضمانه حدوده واستقراره — لم يكن قد ظهر بعد بكيفية طامة تتراح اليها النفوس . وأما رياضا فانه استلم أزمة الأحكام فى أحسن الأوقات وأطيبها تفاؤلا ، لا فى زمن أزمة وإحس ، بل فى ساعة تجمد وإحياء . واستمر الجوف صافيا زاهيا طوال مدة ادارته : فكان من سعادة حفظه أنه رأى الجيش المصرى ،

المحقرجمداً في الماضي ، يفوز على الدراويش ، وصبه الدين العمومي يخفف ، ومصر
تحرر تحريراً تاماً وإلى الأبد من السخرة والعونة ، والضرائب العقارية تخفض إلى أكثر
من ثلاثين في المائة ، في أشد الأقاليم فقراً ، وزيادة الإيرادات على المصروفات تنمو
سنة فسنة ، بالرغم من ذلك التخفيض ، ورأى كل هذا ينسب إليه ، ويرتفع عيبر
الثناء حول شخصه عليه .

فلو كان ذا طبع غير طبعه ، لكان جمع قلوب المصريين على حبه ، أكثر من كل
وزير سواه ، ولا استطاع البقاء على دفة الحكم بين تصفيق الجميع ، وهو ممتنع بحرية
عمل تكاد تكون تامة . ولكنه ما أقام على منصة الأحكام سنتين إلا وقد نفرت
منه قلوب كل ذى حيئية في القطر . ومع أن إدارته نجحت نجاحاً غير منقطع ، فانه
أصبح مكروهاً من الجمهور أكثر مما كره نوبار في حياته ، وذلك لأن رياضاً كان
ذا كفاءة غربية في إثارة عداء الناس له جالساً يترجى في دست الوزارة . وانه لشئ
عجيب في الحقيقة أن يكون هذا الرجل على مثل هذه القلة في جدارته لاستلام
زمام الحكم ؛ فهو ما دام بعيداً عن كرمى الإدارة وملازما الحياة الفردية الخاصة يرى
عدد مريديه يزداد يوماً في البلد ؛ وذلك لأنه بصفته مسلماً تقياً ، يجمع على حبه كل
ذوى النفوذ الديني في القطر ، وبصفته منارماً وفلاحاً عريقاً في شؤون الفلاحة ،
وواقفاً تمام الوقوف على حياة الشعب واحتياجاته وأفكاره يعرف كيف يهتم بمصالح
مشايخ البلاد ، وكيف يكتسب حبهم . ولكنه حالماً يترجى في الدست يصبح
كالقنفذ ، كله شوك ، وعصياً إلى حد عدم استطاعة الصبر على ما في الإدارة من
موجب للضجر والملل ؛ فلا يلبث أن يندفع مع تيار تحرك وتقلب ، كمتحرك وتقلب

المصائب بعمى ؛ فينجرح شعوره لكل حيف ، ويصبح يرى فى النصائح ، حتى متى قلّمت له بنائة التأذب والاحترام ، ضروبا من الالهانات والانتقاص^(١) .

عل أننا نرى أن نضع ، إزاء ما جاء فى آخر وصف اللورد ملز هذا لرياض ، ما قاله عنه صاحبها المقتطف ، بعد أن ذاق الرجل كأس المنون ؛ قال :

« وقد تيسر لنا أن ندرس أخلاقه وصفاته وطباعه عن قرب ؛ وأن نحص ما يقوله أنصاره فى مدح أعماله ، وخصومه فى ذمها ؛ ونعلم مقدار ما فى أقوال الفريقين من الصواب والخطأ .

فلا ريب عندنا أن الفقيد كان رجلا رفيع الآداب ، صادق الوطنية ، شديد الغيرة على مصر ، والرغبة فى إبلاغ أهلها أعلى غاية فى كل أمر حميد . ولا ريب أنه كان حسن المقاصد ، يحب الخير للناس ، ويحب خيار الناس ، وينفر من شرارهم نفورا ظاهرا لا يخفيه عنهم . وكان لشدة غيرة على قومه يحسب نفسه مسئولا عن كل مصرى : فيدافع عنه دفاع الأثب عن ابنه ، ويونجه أيضا ، ويعتفه بكلام مؤلم إذا رأى منه ما لا يعجبه ؛ فلذلك كان بعض الذين يوبخهم من كبار الموظفين يخطئون الباعث الحقيقى له على ذلك ، فيستأثرون منه ؛ وربما حقدوا عليه ورموه بالكبر وحب الاستبداد ؛ وباتوا من خصومه والمتكلمين فى حقّه .

ثم إنه كان ، إذا رأى السيئة ، يطلب أزالتها أو إصلاحها بأقرب الطرق التى يذله عليها ذكاؤه الفطرى والإدارة التى ألفها واعتادها فى زمانه . فإذا وجد أمامه حوائل وعوائل نظامية ، عيل صبره عليها ، وأراد التخلص منها ، بما اتصف به من شدة

(١) أنظر : "انجلترا فى القطار المصرى" لورد ملز من ص ١٥٥ الى ١٥٩

العزيمة وقوة الإرادة . وهذا ما أوقع الخلاف بينه وبين رجال القانون في الحفانية والمحاكم ، وجعل كثيرين من هؤلاء يرمونه بحب الاستبداد بالأمور وكرهته للنظامات الدستورية . وهذا ما أوقع الخلاف بينه وبين بعض الأوروبيين الموظفين في الحكومة وخارجها ، وجعلهم يرون رأى رجال القانون في أفعاله^(١) .

ونخلص اللورد كرومر رأيه في رياض باشا في خطبته الوداعية سنة ١٩٠٧ ، حيث قال بعد ذكره نوبار باشا :

« وأذكر أيضا اسم رجل أحر من أرباب السياسة ، وأنا مصرور بمشاهدته الآن بيننا ، ألا إنه صديق القديم المؤتمن صاحب الدولة رياض باشا . أننا أيها السادة في زمان لا يحتاج فيه إلشاب المصرى الذى يتظاهر بمظهر المصلحين الى شجاعة تذكره ، ولكن ما هو كائن الآن لم يكن كذلك طول الزمان . كان (لاسماعيل) باشا ، رحمه الله ، طرق عنيفة في معاملة الذين لا يطأطئون الرؤوس أمامه ، ولا يعنون لهيبته ؛ ومع ذلك وقف رياض باشا منذ ثلاثين سنة واعترض بكل جرأة على سوء الإدارة ، وأقام الحجج على فساد الأحكام ، الذى كان متقلبا على مصر فى تلك الأيام ، وعلق الجرس بمنق المرء ، فاعجبت بشجاعته هذه حينئذ . وكثيرا ما وقع بينى وبين صديق ورصينى القديم خلاف بعد ذلك ؛ ولكنى لم أكف قط عن النظر اليه بعين المحبة التى تستحقها صفاته العبقريّة^(٢) » .

قال صاحبها المقتطف : « وحقيق بلورد كرومر أن يقول هذا القول عن رياض باشا ، لأن رياض باشا كان يثق به ثقة لا يخامرها ريب . قال اللورد كرومر

(١) أنظر : "المقتطف" الصادر فى أغسطس سنة ١٩١١ ص ١١٢

(٢) أنظر : "المقتطف" فيه ص ١٠٧

في كتابه "مصر الحديثة" ان شركة انجليزية تالفت لتشتري سكك الحديد من الحكومة المصرية في وزارة رياض باشا الأولى . ولما عرض الأمر على النظار ، التفتوا الى لورد كرومر - وكان مراقبا من قبل انجلترا - ليروا ما هو رأيه فيه . فقال لهم : « ان الأمر في يديكم أتم . فاذا كنتم ترفضون البيع ، فانا أوافقكم على الرفض ؛ واذا كنتم تقبلون به ، فانا أبذل جهدي حتى لا تقبلوا في الثمن » . فقرر قرارهم على رفض البيع . وبعد أيام طلب منه أن يفض خلافا بين الحكومة المصرية والخوارج جرنهال الذين أنشأوا مرفأ الاسكندرية ؛ وكان لا بد من أن يوقع رياض باشا شروط الحل التي وضعها لورد كرومر فأخذها ومضى بها اليه وهو لا يصدق أنه يستطيع أن يوقعها في ذلك اليوم إذ لا بد من النظر فيها . أما رياض باشا ، فقال له : « هل أنت موافق على هذه الشروط ومقتنع بمدالتها ؟ » فقال : « نعم » . فأخذها منه ، ووقعها من غير أن يقرأها لشدة ثقته به ^(١) .

ولما ألف لورد كرومر كتابه "مصر الحديثة" تكلم على رياض باشا بأسباب فقال : ان حياته السياسية يمكن أن تقسم الى أربع مدد مختلفة : (الأولى) كخاطر وأحد أعضاء لجنة التحقيق في عهد (اسماعيل باشا) ؛ و (الثانية) كرئيس للنظار في عهد (توفيق باشا) ، مدة المراقبة الانجليزية الفرنسية ؛ و (الثالثة) كرئيس للنظار في عهد (توفيق باشا) أيضا ، زمن الاحتلال ؛ و (الرابعة) كرئيس للنظار في عهد (عباس الثاني) . ففي المدة الأولى ، ظهر بأعظم مظهر للعالم : فقد سحق ١٤ حل بوطنه من الخراب الذي جره عليه حكم (اسماعيل باشا) ؛ ووقف نصيرا للاصلاح وقفة من لا يهاب أحدا في سبيل الاصلاح ، أيام كان المصري لا يجترئ أن يجاهر برأيه ما لم يعرض

(١) انظر : "المقتطف" الصادر في أغسطس سنة ١٩١١ من ١٠٧ و ١٠٨ .

حياته لتطير وماله للضياع . ومهما كان الخطأ الذى يمكن أن يكون رياض باشا قد ارتكبه فى قلبه فى الوظائف بعد ذلك ، فلا يبرح من الأذهان أنه أظهر حينئذ شجاعة عظيمة حقيقية ونظرا بعيدا فى العواقب .

وفى أوائل المئة الثانية ، أى مدة المراقبة الثنائية ، ظهر أيضا كما ظهر فى المئة الأولى ؛ ورأى فائدة الذين كانوا يشتغلون معه من الأوروبيين ؛ لأنهم وقفوا بينه وبين أرباب الديون الذين كانوا كالدئاب الجائعة . وكان يعلم من نفسه أنه غير قادر على تخليص المطالة المالية من التشويش الذى كان فيها من غير مساعدة الأوروبيين . وفى أواخر تلك المئة عرضت مشكلة لم يقو على حلها . ولم يكن قد انتبه الى أهميتها ، وهى الثورة العربية . بحرفه سيلها الجارف .

وفى المئة الثالثة ، خلف نوبار باشا رئيسا للنظار . وفى أوائل هذه المئة جرت الأمور مجرى حسنا ، وهو يمتاز على نوبار باشا بحسن الإدارة ، وبمعرفة الأمور الزراعية وأحوال المزارعين ، والموظفون المصريون يهابونه هيبة شديدة ؛ ويسهل على المسلمين الخضوع للسلم المتمسك بدينه . لكنه كان شديد التمسك برأيه ؛ فمسر عليه أن يدير دفة السياسة فى زمن الاحتلال واضطُر الى الاستعفاء .

ولم يتكلم لورد كرومر عن المئة الرابعة لأن كتابه لا يتناولها ؛ ثم قد لويكثر فى مصر الوطنيون المتصفون باسمى المناقب مثل رياض باشا^(١) .

نقول : ومن يقرأ أقوال لورد كرومر يفكر حالا فى مثلين عربيين وهما : "انما يبعد السوق من ربح" ؛ و "كل يفتنى على ليله" .

(١) أنظر : "المقطف" المقتضب ص ١٠٨

وقد افتتح زكي باشا ، سكرتير مجلس النظار في ذلك الحين ، خطبته التأبينية لرياض باشا في الحفلة التي أحيها ولدا الفقيد لمورور أربعين يوما على وفاته وختمها بالكلام الآتي :

«رجل كرياض — والرجال قليل — في بلد كصر، عهده بالحرية قريب؛
رجل كرياض، يفانح به النيل — ويحق له الفخر — في هذا العصر الجديد؛
رجل كرياض، نبغ في عهد (اسماعيل) ، وامتاز في ذلك الدور بالشكيمة والأثر
الجيد؛

رجل كرياض ، خدم هذا الجيل الى أن دخل القبر، وهو قدوة الشبان والشباب؛
رجل مثل رياض، وأرجو أن يكون رياض مثالا لكل رجل؛
لا يكفي أن نرى قومه وأهله يقيمون له حفلة لتلوها الأخرى، وتعزها الثالثة .
بل ينبغي لهذه الأمة الناهضة أن يتضافر أفرادها على تخليد ذكراه ، ليكون موته له
وطأ حياة » .

على أن الأمة لم تنهض، ولا تضافر أفرادها على تخليد ذكراه .
وأما اسماعيل صديق باشا، فان القارئ سيتعزف به معرفة تامة في الجزء التالي .

الباب الخامس

العقبات التي اعترضت سبل نفاذ الخطة

إجمال

ومما زاد في أهمية تمكن (اسماعيل) من تنفيذ معظم الخطة التي رسمها لنفسه أنه لم يجد السبيل إلى ذلك سهلاً . فعلاوة على الصعوبات السابق لنا بيانها، التي قامت تحول دونهُ ودون بلوغه مراميه — وكان لابد في طبيعة الأحوال البشرية من قيامها : فكان من الممكن إذا توقعها، واتخاذ العتة مقدماً للتغلب عليها — فقد اعترضت سبيله عقبات لم تكن في الحسبان، فاجأه الدهر بها، فبلا مروءته وفضله، واضطره إلى تحويل همته الشفاء، دهرًا، للتغلب عليها وإزالتها، ثم ملافاة أضرارها .

تلك العقبات على نوعين : عقبات طبيعية ، وعقبات أوجبتها تبعية مصر للدولة العثمانية .

أما العقبات الطبيعية ، فكوارث أناخت بكلكلها التريل على البلاد ، بالتتابع والتوالي ،

وأما التي أوجبتها تبعية مصر للدولة العثمانية، فالحملات العسكرية المرسلة اضطواراً آونة إلى بلاد العرب ، وآونة إلى كريت ، وأخرى إلى شبه جزيرة البلقان ، لتقاتل هناك، لا في مصلحة مصر، ولكن في مصلحة تلك الدولة العثمانية .

وإننا لمينون ذلك في الفصلين التاليين .

الفصل الأول

الكوارث الطبيعية

حاربنى يا فائبات الليالى * عن يمينى ؛ وتارة عن شمالى

حريق الحجازى

١ - حريق الحجازى

فى احدى ليالى صيف سنة ١٨٦٣ شبت نار عنيفة بالحجازى - والحجازى ، كما هو معروف ، مجموعة مخازن تشتمل على أهم المستودعات لأنفس البضائع وأثمنها ، لا سيما المنسوجات والأبسطة والطنافس بمصر القاهرة - وبالرغم من الهمة والنشاط المبذولين من رجال الحفظ العام ، بالرغم من التطوع ، بإخلاص ، المتقدم من أهالى الجيرة وسكان الجهات الأخرى الذين هبوا للمساعدة على إطفاء التيران ، فان هذه لم تتخذ إلا قبيل الفجر ، بعد تعب شديد وجهد جهيد ، وذلك لعدم وجود رجال مطافئ متخصصين كما هى الحال الآن ، ولأن مياه النيل لم تكن قد جلبت بعد الى القاهرة . فبلغت الخسائر بحلة ملايين من الفرنكات - وكان لمليون الفرنكات فى ذلك العهد قيمة تعادل نيفا وعشرة أمثاله الآن .

فقد (اسماعيل) يد المساعدة من صندوقه الخاص الى أكثر المتكويين رؤسا ، ثم استدعى التجار الذين أضرب بهم ذلك الحريق وأقرضهم حلة ملايين بدون فوائد ،

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "مصر القديمة والحديثة" لآر. دسكلز ، و "مصر تحت حكم اسماعيل" لسائق ، و "الكافى" ليعاقيل بك شادوبيم ، و "الكورزا فى مصر" لكرلوتشى بك ، و "معاشر جلسات مجلس ادارة الائتندس سانچير لقطر المصرى" لكرلوتشى بك أيضا ، و "التحقيقات الالهامة" لخفاريشا المصرى ، و "رسائل اليدى جورودون دى مصر" لرونجه .

وأهلهم عشر سنوات لردّها . فتجى بذلك من الخراب والافلاس التجار الغربيين أنفسهم الذين كانوا أهم دأى التجار الوطنيين المحروقة بضائعهم . ولقد الكل منة استحق عليها ، بمداوة ، الثناء والشكر العالمين^(١) .



٢ - وباء الماشية والخليل

وباء الماشية
والخليل

وكان قد انتشر في النمسا وإيطاليا في السنة عينها وباء اجتاح المواشى بكيفية مروعة فانتقلت عدواه الى مصر بموامل التبادلات التجارية . وبالرغم من كل الاحتياطات التي أمر (إسماعيل) باتخاذها بكل دقة واعتناء لمقاومة تلك العدوى ومنع نضجها ، انتشر الداء الويل ، كأنه الطاعون الأسود الفظيع ، الذى أهلك الانسان والحيوان والطيور في أيام السلطان حسن ، صاحب المسجد الأنعم في القاهرة ، وعم جميع البلاد شرقا وغربا ، ولم يترك بلدا إلا وحل فيه ، ولا قرية إلا ودخلها . واستقر فتنك بمواشى القطر ، ويشتد شدة بالغة ، نيفا وستة ، حتى بلغ عدد ضحاياها عتة مئات من الألوف ، وكاد يضى جميع البقر . قتل اللبن والسمن ، ثم انقطعا ، وبلغت الحاجة اليهما أقصاها ، وأكل الناس الدهن والزيت .

فبذل (إسماعيل) جهده لوضع حد لتلك المصيبة ، وتخفيف ويلات نتائجها . فبعث واستحضر من البلاد المجاورة ، لاسيما من الأناضول ، كميات عظيمة من السمن ، وفوقه على الفقراء مجانا : فكانوا ، وهم في ضيق وجلبة بصمان الأذان ، يتراحمون على "الوكائل" وغازن التوزيع التي خصصت لتفريقه بالأخطاط بالرغم من أنه لم يكن مما ترتاح اليه نفوس معتادى السمن المصرى ، وأن جانبا منه كان

(١) أنظر : "مصر القديمة والحديثة" لأودسلكى ص ٩٠ ، و"مصر تحت حكم إسماعيل" لسانى ص ١٨

ردى الرائحة، نقتها، ولا يزال كثيرون من الطاعنين في السن يذكرون أمانا كراهة رائحته باعتبار أنه مستخرج من لبن الماعز . واستمرت الحال هكذا أياما عديدة . واستحضر كذلك من البلاد الأجنبية عددا كثيرا من المواشى، وباعها للفلاحين بأوفى الأثمان لهم . واذ لم يكف العدد المحبوب لسد العجز المسبب عن الوباء، جلب جانبا كبيرا من الآلات البخارية، لتنوب قواها العاملة عن قوة الثيران وحيوانات الفلاحة الأخرى التي ذهب الوباء بأعمارها . ولو كان هناك سكة حديدية تصل ما بين مصر والسودان، لأمكن الحجى بالمواشى من هذا القطر بسهولة، ولما وقعت وطأة ذلك الطاعون البقرى على البلاد المصرية بالشدة التي عهدت، وكلفت (اسماعيل) نيفا وثلاثة ملايين من الجنيهات^(١) !

ثم مضت الأيام وانقضت حملة الحبشة الأخيرة . فتلاها وباء أصاب الخيل وحيوانات النقل كالجمال والحير والبغال، ربما انتقل إليها من الحبشة عينها أو أصابها عن طريق العدوى من زميلاتها التي اشتركت في تلك الحملة المشحومة ولم تمت فيها؛ ولكنها أصيبت بذلك الداء بسبب المشقات المروعة التي احتملتها، وعادت وهو كامن فيها إلى القطر^(٢) .



٣ - الكوليرا

الكوليرا

وبينا كان نوبار، بعد أن عهدت إليه وزارة الأشغال العمومية والزراعة المنشأة حديثا في أوائل سنة ١٨٦٥، يهتم اهتماما فائقا بتصليح السكك الحديدية وإعادة

(١) أنظر : "الكافى" لمختار بك شاوريم ص ١٤٠ ج ٤

(٢) أنظر : "مصر" لماروف ص ١٤١ رقم ١٥ في بيان المنصرف .

(٣) أنظر : "مصر المسئلة والحبشة المسيحية" لداى ص ٤٨١

النظام الى أعمالها ، وفي إتمام جزء ترعة الماء العذب (الاسماعيلية) ، الواقع بين مصر والوادى ، تسكيناً لإحاحات المسيودى لسيس على الحكومة المصرية بعملها طبعا لما حكم به الامبراطور نابوليون الثالث ؛ وكان (اسماعيل) يمدّه بكل ما فى وسعه ، ويعمل فى الوقت حينه على انماء ثروته الخصوصية مذك أصبحت ، بمفعول تحديد مرتبه السنوى ، منفصلة عن الخزينة المصرية — فيبذل مفتشو مزرعاته ، لا سيما اسماعيل صديق ومحمد عكوش^(١) ، من المجهود وفتق الذهن والتفنن فى حمل الفلاحين على بيع أطيانهم ما جعل خمس أطيان القطر الجيدة ملكا له ، اذا بنبا ويخض له القلوب طيره البرق الى أنحاء العالم بأسره ووقع من مصر ، على الأخص ، موقع السوء الذى نتطيره الأرواح . ألا وهو نبأ ظهور الكوليرا فى مكة المكرمة .

وانما تطيرت الأرواح لأن الكوليرا ، الوباء الفظيع المهلك ، كان قد زار مصر فى الماضى زيارات متعقدة : زارها فى يولييه سنة ١٨٣١ ، وفى يونيه سنة ١٨٤٨ ، وفى يولييه سنة ١٨٥٠ وفى يونيه سنة ١٨٥٥ ؛ وترك فيها عقب كل زيارة من الآثار الخيفة والدمار ما كان جديرا بأن يحصل الميخيلات ترتعد ، والقلوب تخور لذكره .

فى سنة ١٨٣١ — ولم يكن يعرف قبلها ، وقد دار فيها المعمور كله ، وفلك به فتكا ذريعا ، واقترس ضمن ضحاياها كازمير بيريه ، كبير وزراء لويس فيليب ، ملك فرنساوين ، ووصف أوجين سى فى "اليهودى الثاثة" ، روايته الكبرى ، مقدار اتساع بطش ذلك الداء الرهيب وصفا مرعبا — فان (محمد على) — وقد أفلقته

(١) والد حضرة صديق الفاضل محمد عكوش بك سكرتير لجنة حفظ الآثار العربية بوزارة الأوقاف وسلالة صالح أغا أق قوش زعيم الألبانيين الذين قضوا على المالك فى مجزرة القلعة الشهيرة سنة ١٨١١ ، وفى أهنم هذه المناسبة لأقدم له جزيل شكرى على البيانات والرسومات والمستندات التى أمدنى بها وكانت من غير ما ساعدنى على تحرير أمدش وتدوينها .

شدة وطأة الوباء، وأخافته بالأخص على تجهيزاته وتعبئاته الحربية — أقبل يبحث في طرق لمقاومته وإبادته .

فأشار عليه المسيو ميمو، قنصل فرنسا العام، بإنشاء إدارة صحية تنظر في ذلك، وتقوم بشؤونه . فكلف (محمد علي) بالمهمة جمهوراً من الأطباء الأجانب . فقاموا بها، وكثروا الإدارة المطلوبة في سنة ١٨٣١ حينها ودحوها "الانتدانس سانيتير"، فألحقت بالإدارة المحلية، وجعلت تحت رياستها، وعهد إلى هذه الإدارة تنفيذ قراراتها .

وكان رئيس "الانتدانس" يعرض على الأمير أسماء الأطباء والعلماء المطلوب تعيينهم فيها، فتصدر الإرادة السنية بتعيينهم، ويناط بكل منهم عمل يرفع تقاريره عنه إلى رئيسه، مباشرة، وهذا يخبر بما يرى من كان أعلى منه، وهكذا بالتدرج الرسمي، حتى تبلغ المكاتبات الرئيس الأسمى .

وأقبل القناصل يعرضون تلك الهيئة الصحية: بفعل كل منهم مندوباً لديها، يحضر اجتماعات مجلسها، نائباً عن جنسيته، ويتداول مع أعضاء ذلك المجلس في الإجراءات الواجب اتخاذها . على أن القرارات كانت بأغلبية الأصوات .

وامتازت الحكومة الفرنسية، رغبة منها في المحافظة على سلامة سواحلها التي على البحر الأبيض المتوسط من أن نتطرق إليها الأوبئة، بإيجاد أطباء خصوصيين من لديها إلى الأسكلة الشرقية، لاسيما بمصر، ليراقبوا فيها الأحوال الصحية ويخبروا وزير التجارة الفرنسية رأساً بكل ما يرونه ذا أهمية من الطوارئ . فلم يجد يسوخ لأي مركب، مهما كانت جلسيتها، أن ترد قراً فرنساويًا إلا إذا كان لديها إذن صحي من الطبيب الفرنسي المقيم في الثغر الشرقي الذي بارحته .

هؤلاء الأطباء الفرنسيون كانوا بمصر ، يحضرون جلسات مجلس إدارة "الانتدانس" ومداولاته ، ولم يحق التصويت فيها .

فلم يمض على انشاء تلك الادارة الصحية عهد قصير حتى ظهرت نتائج جهودها فأُنشئت "المازاريتات" (وهي التي يقال لها بالاطليانية "لازارتي" (Lazzaretti) نقلها الأهلون الى "مازاريطا") في الاسكندرية ودمياط والمرش والسويس . وأكبرها كلها عازاريتة الاسكندرية : فانها ، علاوة على استكمالها جميع ما يلزم للفرض الذي أنشئت من أجله ، كانت تسع من ألف ومائتين الى ألف ونعمسمائة شخص ؛ ونيطت ادارة كل منها بطبيب ومساعدين ؛ وأُفرد في كل عازاريتة عمل للبضائع الواردة من البلاد الموبوءة ، لتطهيرها فيه قبل التصريح لها بدخول القطر .

وعينت مدد مختلفة لمجز السفن القادمة من الأقطار المشبوهة ، في عرض البحر ، تحت المراقبة ، حتى ينبت خلوها من إصابات وعدوى . فجعلت خمسة أيام للسفن السليمة ، مع عدم إجبارها على تنزيل ركابها وبضائعها في العازاريتة ، وأما المراكب غير السليمة فتقرر حجزها عشرة أيام ، مع إجبارها على تنزيل ركابها وبضائعها ، إلا ما كان غير صالح منها للتنزيل ، لأجل تطهير الكل .

وعملت الحكومات التي تلت حكومة (محمد علي) على تحسين الأحوال الصحية في القطر : فأصدرت ، بإشارة "الانتدانس" وتنفيذا لقراراتها ، أهم الأسباب التي كانت الأوبئة تنشا عنها : فأبطلت الجبانات التي كانت داخل القرى والمدن ، بجانب المساكن ، بل داخل المساكن عينها ، أحيانا ؛ ونقلت الى مسافات بعيدة عنها ؛ وروقت أمور الدفن مراقبة دقيقة ، منها لمدح تعميق الحود والقبور تعميقا كافيا ، وعدم قفلها قفلا محكما ؛ ومنع انشاء المحلات المقلقة والضارة بالصحة بالقرب

من المساكن؛ ورددت البرك التي كانت موجودة بكثرة في المدن والقرى؛ وسويت بالأرض تلال أقنار كان الإنسان يهدمها لدى كل خطوة في القطر، ونقلت بعيدا عن المأهول؛ وحتم الاعتناء بأمور النظافة احتناء تاما، في المدن والريف، على قدر المستطاع؛ وروقت نقاوة المأكولات؛ وأقيم أطباء مجانيون في الأحياء المختلفة؛ وأنشئت مستشفيات في المدن الكبرى؛ وجعل اللقاح الجذري إجباريا، وخصص الأطباء لإجرائه مجانا.

على أن هذا جميعه لم يتم إلا بالتدريج، ولم يمر معظمه إلا في عهد (اسماعيل) وبفضل همته . فكان أكثر الوفيات الصحية المألوفة الآن لدينا لا يزال، والحالة هذه، مجهولا في سنة ١٨٦٥؛ وكانت الأوبئة، انا ما نضمت، فتكت بالأعمار فتكا ذريعا، وصعب على القائمين بالشؤون الصحية تلافى أمرها واستئصال شأقتها .

غير أن الصحة العمومية في القطر كانت، حتى آخر مايو من تلك السنة سنة ١٨٦٥؛ جيدة جدًا . ونسبة الوفيات في ٢٦ مايو عينه كانت $\frac{1}{2}$ ٢٦ في الألف؛ وزيادة المواليد على الوفيات $\frac{3}{4}$ ٣٦ في الألف؛ وبلغت هذه الزيادة في عشر سنوات ٤٣٩٦٦٤^(٢)

ومن جهة أخرى فإن مقاتلة الطاعون البقري كانت قد أفضت الى القضاء على ذلك الوباء، لدرجة أنهم أبتلوا في ٢٤ مايو الكشف على المواشي الواردة الى القطر . لما قبل من أن أهل مصر والاسكندرية كانوا يشربون مياهها خضراء تلوث فيها أكوام مواد حيوانية ميتة كذب بحث؛ وكذب كذلك ما زعمته جريدة افريقية

(١) أنظر: "الكوليرا بالقطر المصري" لكونوتشي بك ص ٨

(٢) أنظر: الكتاب فيه ص ٩

بالاسكندرية من أن جثت التماسيح الميتة كانت تنطى شواطئ النيل التي كانت
محرسها في السابق — كأن التماسيح كان أبدا شأنها حراسة ضفاف النيل !
لما طار ، إذا ، نبا ظهور الكوليرا بمكة إلا وأصدر (اسماعيل) أمره : فأرسلت
الادارة الصحية مندوبين اليها ، للوقوف على حقيقة الحال هناك ، وموافاة رجال
الحكومة المصرية بالأخبار .

ولكن المرض كان قد تلاشى من المدينة الحرام بمغادرة الجميع لها . فتعقب
المندوبان الجحاج وما اقدروا عن ملاحظتهم لحظة . ولكن نقاوة هواء البحر كانت
سببا في أنه لم تظهر على ظهور البواخر اصابات مطلقا . فأدى ذلك الى عدم حجز
الجحاج في محجر السويس ، والتصريح لهم بالذهاب الى الاسكندرية ، ليسافروا منها
الى بلادهم . فجهازت الادارة قطارات خاصة سريعة ، نقلتهم الى الاسكندرية ،
بدون أن يختلطوا بالأهالي ، وأزلتهم في محجر المكس تحت المراقبة .

ولكنه حدث ، لسوء الحظ ، أن بعض الشياطين في مصلحة سكة الحديد ، من
قاطنى حتى كرم الشقافة بالاسكندرية ، اختلطوا بهم لقضاء حاجتهم . لما كان يوم
١١ يونيه سنة ١٨٦٥ — وهو يوم مشغوم ، لأنه في مثله من سنة ١٨٨٢ وقعت
بالاسكندرية عينها المذبحة التي أكسبت الثورة العرابية المدنية صبغة الحركة الديلية
التعصبية ، فأدت الى تداخل الدول الغربية ، لا سيما انجلترا ، في الشؤون الادارية
المصرية ، تداخلا لم يعد في الامكان ازالته بالتي هي أحسن ، وأفقدت العالم الغربى
القليل الذى كان لديه من ثقة في مقدرتنا حل التجرد ، في ارادة شئون بلادنا ، من
مؤثرات القرون الدينية علينا ، تأثيرا يخرجنا عن المضمار الذى تجرى المدنية الحديثة
شوطها فيه — ما كان يوم ١١ يونيه سنة ١٨٦٥ إلا وظهرت الاصابة الوبائية الأولى

بناحية كوم الشقافه ، وتلتها في الحى عينه أربع إصابات في ١٢ يونيه ، وأثنتا عشرة إصابة في ١٣ يونيه ، وأربع وثلاثون إصابة في ١٤ يونيه ، وثمان وثلاثون إصابة في ١٥ يونيه .

فهلكت قلوب الاسكندريين ، واستولى عليهم الرعب . فزاد ذلك الطين بلة ، وبعد أن كان عدد الاصابات قد انحط في ١٦ يونيه الى ٣٤ ، عاد فوثب مرة واحدة ، وظهرت ثلاث وخمسون إصابة في ١٧ يونيه ، منتشرة في عموم أنحاء المدينة ، وبدأت على الأخص في بيوتها وشوارعها وأحيائها القذرة .

وكان الدكتور كولوتشى بك رئيس "الانتدانس سانيتير" قد أخطر هذه الادارة بظهور الوباء ، منذ يوم ١٢ يونيه . فهبت واتخذت الاحتياطات اللازمة ، وعرضت فافذاها على الحكومة المحلية ، فقامت به خير قيام ، وأخطر كولوتشى بك القناصل بالقرارات المتخذة ، وطلب منهم المساعدة . فأبدوها بكل ارتياح ونشاط . فنظفت المدينة بسرعة ، ورشت الشوارع بخزارة ، بل غسلت عدة مرات في اليوم ، وأتلفت كل المأكولات التي اعتبرت غير صحية ، وشددت المراقبة على المواد الغذائية عموماً ، وأنشئت ستة مكاتب اسعاف اشتغل العمال فيها ليلاً ونهاراً ، بالناوبة ، وبدون انقطاع . ولم يأل أطباء الحكومة والأطباء الأجانب المتطوعون معهم ورجال "الانتدانس" جهداً في القيام بواجباتهم ، حتى استحق جميعهم ثناء الصحافة والعموم عليهم .

غير أنه تعذر في بادئ الأمر إنقاذ المصابين من الموت — لأن الاصابات كانت صاعقة — ولا أمكن حصر الوباء ، بالرغم من كل الاحتياطات التي اتخذت ، ولو أن

عدد المصابين في البيوت والشوارع والأحياء التي استعملت فيها الوسائل الصحية ،
بحكمة واستمرار ، كان قليلا بالنسبة لغيرها .

فبعد أن كان الكوليرا ، لغاية ١٧ يونيه ، قاصرا على الاسكندرية ، لا يغارفها ، سرى
في ذلك اليوم ، فأصيب به في أبي قير بحرى ، وفي طنطا امرأة ، قدما الى البلدين
من الاسكندرية ؛ وظهرت أمراضه في مصر على ستة أشخاص : منهم خمسة
قادمون من السويس ، وواحد من الاسكندرية .

ثم تفتش بسرعة غربية بمصر السفلى والوسطى ؛ وانتقل أخيرا الى بعض أنحاء
الصعيد ؛ ولوحظ أنه أصاب ، على الأخص ، البلدان والبيوت الواطئة . فبينما أفقد
من قريتين متجاورتين مئيتين على أرض تستوى مع المحمودية عشر سكانهما ، فإنه
لم يصب إلا واحدا فقط من أهالى بلدة أبي طاحون الستائة . وكان أعصب أيامه
يوم ٣ يولييه بالاسكندرية ، وبلغت الوفيات فيه ٢٢٨ ؛ ويوم ٥ يولييه بمصر ،
وبلغت الوفيات فيه ٤٦٨ ؛ ويوم ٢٩ يونيه برشيد ، وبلغت الوفيات فيه ٢٧٩ ؛
ويوم ٥ يولييه بدمياط ، وبلغت الوفيات فيه ١٧٢ ؛ ويوم ٧ يولييه بالمنصورة ، وبلغت
الوفيات فيه ٣٥ ؛ ويوم ٢٤ يونيه بطنطا ، وبلغت الوفيات فيه ٩٢ ؛ ويوم ٢٧ يونيه
بالزقازيق ، وبلغت الوفيات فيه ١٠٥

وأما متوسط الوفيات يوميا به فقد كان ٥٧٪ في الألف بالاسكندرية ؛ و ٦٥٢
في الألف بمصر ؛ و ٥٤٪ في الألف برشيد ؛ و ٤٥٪ في الألف بدمياط ؛ ولكن
متوسطها في مدة اشتداده كان من ٦٥ الى ٧٠ وفاة يوميا . ومدة الزيادة هذه استمرت
من ١٧ الى ١٨ يوما في الاسكندرية و غيرها . ثم وقف المرض على الفتك بعدد
محدود ، أى من ٣٥ الى ٤٠٪ من المصابين ، ما بين عشرة أيام واحد عشر يوما ؛

وأخذ بعد ذلك يخف وطأة، من عشرين الى خمسة وعشرين يوما؛ فلم يعد يموت من المصابين سوى من ١٥ الى ٢٠ في المائة؛ وكثيرا ما كان المصاب يشفى من تلقاء نفسه، وذلك في عموم القطر تقريبا .

على أن جهود الادارة الصحية لم تفر لحظة عما كانت عليه في أقل يوم، بل زادت على ما كانت مع ازدياد المرض؛ فقرضت على مراكب البريد ذاتها حجرا صحيا مدته خمسة أيام، بما فيها يوم السفر؛ وأخضمت كل من فيها لزيارة طيبة يومية . هذا اذا كانت سليمة؛ وأما اذا كانت مراكب حدثت عليها اصابات في مدة السفر فالجرح كان ثمانية أيام عقب يوم الوصول؛ واذا حدثت على ظهرها اصابة جديدة في هذه المدة ضربت عليها ثمانية أيام أخرى . كذلك لم يكن يسمح لأى مركب، بخارية كانت أم شراعية، أن تدانى الموانىء والتغور إلا بعد قضاء مدة الحجر المفروضة . وأما البضائع التي كان لابد من انزالها وتصريفها في الحال، لثلا تثلث، فكانوا ينزلونها في ما عونات ويطهرونها تطهيرا شاملا، ثم يسمحون لها بالدخول الى القطر . ومع ذلك فان فريقا من رأى العام وجد أن الادارة لم تقم بكل واجبها؛ فحمل عليها في بعض الجرائد حملات متكررة، أدت الى زيادة الملح والخوف اللذين كانا قد هما العاصمتين المصريتين وبعض مدن الريف الكبرى، منذ أن انتشر خبر الاصابات الأولى؛ وأوجبت نزوح الكثيرين من أهل البلاد الى الخارج، حتى لقد قدر أن عدد الذين هجروا القطر ما بين ١٢ يونيه و ١٥ يوليه بلغ نيفا وخمسة وثلاثين ألفا؛ أى أنه قد سافر كل من استطاع الى السفر سيلا .

وكان (اسماعيل) قد عزم على السفر الى أوروبا في ذلك العام، قبل أن تظهر اخبار مطلقا عن الوباء . فلما ظهرت، تشدد كل التشدد في اتخاذ الوسائل الصحية

وتصميمها، لكيلا يقضى عليه تنفيذ عزمه بترك الحالة الصحية في القطر مضطربة،
ساندا عليها الخوف . ولكنه لما وثق من أن أوامره نفذت كلها، وأنه لم يعد على
مسئوليته غبار، فوض إلى شريف باشا قائممقامية القطر في مدة غيابه، وإلى نوبار باشا
أمر الاهتمام الكلي بمقاومة الوباء والقضاء عليه؛ وأُقلع في صباح اليوم الرابع عشر من
شهر يونيه من الاسكندرية على ظهر يخته "المحروسة"؛ وبعد أن قضى مدة يقبُول
بين جزر البحر الأبيض المتوسط، ويتنزه في مرضه، مستنشقا نسيمه العليل، نزل
بمرسيليا، وتوجه منها إلى فينشي للتطبيب بيمائها .

فاتخذت الألسنة النامة مسفره في تلك الظروف ذريعة للظعن عليه؛ واتهمته
في بعض الجرائد الفرنجية في القطر المصري وخارجيه بأنه انما سافر لشدة خوفه من
العدوى، وشدة حرصه على حياته الثمينة! مع أن تلك الألسنة كانت تعلم حق العلم
أنه لم يكن بالجبان، ولا اشتهر عنه الخوف من الخطر؛ ولو أنه لم يلجأ في اثبات شجاعته
إلى ما عمله (محمد سعيد باشا) سلفه، لقيم الدليل عليها .

نادرة (لسميد)

فانه يروى عن ذلك الوالى، الغريب الأطوار، أنه أمر ذات يوم بتكديس بارود
جاف على جانبي طريق ضيقة، مسافة طويلة؛ ثم أوقد شبكه، وألزم حاشيته وشاقى
شجاعته بأشغال شبكاتهم أيضا؛ وسار بهم، متزها على تلك الطريق، وهو يدخن وهم
يدخنون؛ وقد أُنذر بالعقاب الشديد كل من وجد شبكه مطفأ عند البلوغ إلى نهاية
الطريق . وما زال ينقل خطواته عليها ببطء كل حتى بلغ آخرها . وكانت شرارة
واحدة، تطير عن أحد الشبكات وتسقط على ذلك البارود المتكدس، كافية لتنسف
تلك الطريق بمن عليها ^(١) نفساً .

(١) سأنظر: "مصر الحديثة" للورد كرومر، ص ٢٨ ج ١ .

على أن لا (سعيد) ولا (اسماعيل) كانا في حاجة الى إقامة الأدلة على شجاعتهما .
فان المثل السائر يقول "هذا الشبل من ذاك الأسد" وأيضا "ابن الوز عوام" ؛
فكيف يكون ابن (محمد علي) وابن (ابراهيم) ، بطل أبطال الشرق الحديث ، جبائين ؟
وأما السوقو والعامة فانهم شرعوا يرون في تعاقب المصائب ، الطيمية على مصر ،
بعد زيارة السلطان عبد العزيز لها ، دليلا على ما كانوا يملنون من توقعهم إياها ؛
ارتكنا على أراجيف المرجفين من ضرابي الرمل ، وقزائي المقدور على مصفحات
النجوم ومصفحات الورق ؛ فكثرت ، والحالة هذه ، المخاوف ؛ وهلمت الأفتدة ؛
وأصبح المعتقدون في آرائهم السخيفة هذه ، كلما مس البلاد ضراوا اشتكت عليها
شدة ، يقولون لمن شاء أنت يسمهم : «أرايتم كيف يتحقق كلامنا ويصدق
حدسنا ؟» .

وبعد أن أقام الوباء ستين يوما ، أخذ ابتداء من ١٣ أغسطس يتناقص شيئا
فشيئا حتى إذا كانت أوائل سبتمبر تلاشى وزال ، كعادته في المرات الأخرى التي
حل فيها على القطر ضيفا ثقيلا . فكان جملة من مات به من المسلمين ٥٦٧٦ شخصا ؛
ومن الأقباط ٢٦٣ ؛ ومن الفرنج ١٦٥ ؛ وذلك غير ٦١٠٤ أشخاص توفوا إبان فتكه
بأسباب أخرى . فيكون مجموع وفيات القطر في أثناء إقامته ١٢٤٢٩ شخصا .

ولم يفتّر أستاذ الكيمياء بمدرسة الطب ، طول مدة الوباء ، يجرى اختبارات طقسية
يومية ، ليقف على مقدار تأثير درجة الحرارة الجووية على كثرة انتشاره أو قلته . فثبت
لديه أن القىظ الشديد يساعد على زيادة فتك مكروبه فقد لوحظ أن أشد الأيام هولا
كانا يومى ٣ و ٥ يولييه ، وقد بلغت درجة الحرارة فيهما أعلاها ، وازدادت سخونة

الهواء ، بما هب عليه من ريح سموم ، الى حد غير معهود — وأما برودة الطقس
والمحطات درجة الحرارة فما يوجب المحطات همة ذلك المكروب ويساعد على زواله .

وأكبر دليل على قيام الادارة الصحية والحكومة المحلية بواجباتهما ، القيام الحق ،
هو كثرة ورود الساعين والزائرين الغربيين الى القطر في هذا العام ، عام سنة ١٨٦٥ ،
فقد بلغ مئتين ٥٠٣١٧ سائحا ، ولم يكن يبلغ نصف ذلك في السنوات السابقة .
فلو أن الانتقادات والخاوف كانت في محلها ، لأحجم جمهور هؤلاء عن المجيء الى بلادنا .



٤ — طغيان النيل وعجزه وما نجم عن ذلك من غلاء ومجاعات

طغيان النيل وعجزه
والغلاء والمجاعات

وكان هذه البلايا لم تكن كافية لإحراج الصدور واستنفاد الأموال : فان فيضانات
النيل في كل سنى ملك (اسماعيل) تقريرا ، خرجت عن طور المألوف ، وأخذت ،
تارة تريد على المطلوب زيادة فاحشة ، وطورا ، تقل عنه قلة محزنة .

ففى سنة ١٨٦٣ مثلا ، بلغ ارتفاع النيل خمسة وعشرين ذراعا وثمانية قراريط .
فهتد القطر برمته بدمار عاجل محقق . ولولا أن (اسماعيل) — كأنما أوتى علم الغيب —
كان قد سبق واتخذ الحيلة لذلك ، منذ تبوءه العرش ، بما أصدره من الأوامر
المشددة على المديرين بالاسراع فى إنهاء الأشغال اللازمة لحفظ الجسور ، حفظا
فعالا بحيث تكون على أتم ما يرام وقت الفيضان — وكثيرا ما كانت تهمل تلك
الأشغال فى السابق ، فتصاب الزراعة والقرى بمضار جسيمة حتى فى السنوات ذات
الفيضان العادى — لحلت بالبلاد والعباد مصيبة لتضاؤل أمام جسامتها كل مصيبة

(١) أنظر : "الكوليرا فى القطر المصرى" لكولوتشى بك .

طبيعية أخرى . ولكن الاجراءات التي كان قد أمر بعملها قاومت ضغط النيل الى أن بلغت زيادته الارتفاع العادي وفاقت قليلا . غير أن الزيادة استمرت مطردة اطرادا غربيا . فرأى (اسماعيل) وجوب إجراء أشغال تقوية أخرى في الجسور . وحضر عملها بنفسه ، فلما يحمل أحد شغلا نبط به . لحفظت البلاد بذلك من الغرق ^(١) .

ولكى يثبت الأمير الاطمئنان في قلوب رعيته ، لم يحجم عن النهاب بنفسه لافتتاح خط سكة حديد طلفا - وهو خط يجاذي جانب عظيم منه النيل - غير أنه حدث ، بعد وصوله الى طلفا بقليل ، أن الحاجر الأكبر انهار ، وتدفقت مياه النهر منه بفزارة ، وهتدت البحيرة كلها . فأمر (اسماعيل) حالا باتخاذ الاحتياطات ، وإجراء التصليحات والترميمات اللازمة . فلم تمض ثلاثة أيام إلا والحاجر قد أعيد الى حالة من المتانة خير من الأولى .

ثم اتفق بعد يومين أن جسرا آخر عند كفر الزيات انهار أيضا : ففرقت مياه النيل البلد وجملة نواح مجاورة ؛ وجرفت خط السكة الحديدية أو كادت . ولكن بفضل عناية الأمير لم يمت أحد من الناس ولم تهلك ماشية مطلقا . وذلك لأن (اسماعيل) كلف الجند ورجال حاشيته ، بما فيهم أصحاب الرتب والألقاب ، بالعمل على رفق الخرق وسد الثغرة ، وقدم المحتاجين كل أنواع الاسعافات التي استدعتها حالتهم من خيام وماكولات وملابس ^(٢) .

وكانت نتيجة ذلك الفيضان الجارف القضاء على جانب عظيم من المغل ؛ فارتفعت أسعار الحنطة والذرة ارتفاعا فاحشا ، طار بسببه غلاء شديد ، أوجب ارتفاع عموم

(١) أنظر : "مصر القديمة والحديثة" لأودسكي ص ٢٤ وما يليها .

(٢) أنظر : "مصر القديمة والحديثة" لأودسكي .

أسعار حاجات المعيشة ارتفاعا غريبا . ثم انقطع وارد القمح بالمرة ، واشتد الطلب : فلم يصد الفقراء له أثرا لا في سواحل بولاق ولا في مصر القديمة ، ولا في جميع رفع الغلال الأخرى . فضجوا وعجوا ، وكثر طواف النساء في الأسواق يملن المقاطف ، لعلهن يجدن من ييمنن قنعا أو دقيقا .

فلما علم (اسماعيل) بما عليه الناس من الضر ، هاله الأمر وأزعجه ، ورسم بحلب القمح والدقيق من البلاد الخارجية ، فأتى بشئ كثير منهما ، وفزق على الوكائل وجهات الرقع ، ورتب للبيع وقتان في الصباح والمساء ، ونودى في الناس بذلك . ففرحوا وتزاحوا على أبواب محال صرفه تراحم الجياح . واستمروا على هذه الحال شهرين وبضعة أيام ، حتى تواردت الغلال من الأقاليم القبلية ، وملأت مخازن التجار وأشوان الدولة ، وجم الوارد منها الأقاليم البحرية^(١) .

على أن النيل عاد الى الطغيان سنة ١٨٦٦ : فبلغ ارتفاعه نيفا ونحسة وعشرين ذراعا وأربعة عشر قيراطا . فعادت ولايات ستنة ١٨٦٣ ، وزادت شدة . وكان ذلك هو العام الذى فاز (اسماعيل) فيه بمصر إرث العرش المصرى فى الابن البكرى فالابن البكرى من ذريته ؛ فأبى أن يشوب كدر عام أفراحه . لذلك بذل قصارى جهده فى منع كل غرق ونحراب عن البلاد وساكنتها ؛ وما فنى ، كالمرة الأولى ، منتقلا فى جهات القطر ، لا سيما فى الصعيد ، مراقبا بنفسه شؤون المحافظة على الجسور ، حتى تمكن من درء شر جسيم .

وأما فى سنة ١٨٦٨ فقد شح النيل فى فيضانه ، ولم يبلغ أقصى ارتفاع مياهه سوى تسعة عشر ذراعا وثلاثة عشر قيراطا . فنجم من ذلك أن ثمن أراضي الوجه القبلى

(١) انظر : "الكاف" ج ٤ ص ١٤٠

بني شراق ؛ وأنه وقع غلاء شديد في البلاد ، دل عليه ارتفاع أسعار النقود : فان
الجنيه الإنجليزي - وقد كان في سنة ١٨٦٦ يساوي ١٧٦ قرشا من العملة الدارجة ؛
وفي سنة ١٨٦٧ ، ١٨٥ قرشا ، أصبح في سنة ١٨٦٨ يساوي ١٩٢ قرشا ؛ والجنيه
المصري - وقد كان في السنتين السابقتين يساوي ١٨٤ و ١٨٩ قرشا ، أصبح يساوي
١٩٧ ؛ وأما البتو (القطعة ذات العشرين فرنكا) فأصبح يساوي ١٥٢ قرشا ، بعد
أن كان في السنتين عينهما يساوي ١٤٢ و ١٤٧ ؛ كذلك أصبح الجنيه المجيدي
يساوي ١٧٢ قرشا ، بعد أن كان يساوي في سنة ١٨٦٧ ١٦٦ قرشا ؛ وفي سنة ١٨٦٦
١٦١ قرشا^(١) . وبينما الناس ينتظرون أن يمؤض طليم الفيضان التالي المضار التي لحقت
بهم من جراء قلة الفيضان السابق ، انا بمياه النيل قد ارتفعت في سنة ١٨٦٩ ارتفاعا
فاحشا ، وبلغ طولها نيفا وستة وعشرين ذوا و قيراطا . فغمرت السواحل ؛ وتلف
كل الزرع الذي عليها ؛ وانهارت الجسور ؛ وهتد القطر جميعه بالغرق . وكان
(اسماعيل) قد اتفق مع المسيو فرديان دي لسبس على أن يكون فتح ترعة السويس
للملاحة والتجارة العالميتين في نوفمبر من ذلك العام ؛ قرأى أن أقل تهاون يبدو من
حكومته في أمر مقاومة مهاجمة ذلك الفيضان المريع يؤدي حتما الى إفساد مجرى
الحفلات الفخمة العتيدة ؛ ورأى أنه يجدر بهتمته إذا أن تهب لمقاتلة همة المياه ،
والتغلب عليها . فأصدر الأوامر المشدده الى جميع المديرين وأموري المراكز بعدم
مفارقة الجسور ، لا نهارا ولا ليلا ، والعمل باستمرار على تقويتها وتعليتها ، وبسرعة
تصلح ما ينهار منها ، وملافاة المضار الناجمة عن الانهيار . واغتم فرصة سياحته على
النيل مع الامبراطورة أوجيني ، في أوائل أكتوبر ، لمراقبة تنفيذ أوامره بنفسه ،

(١) انظر : "الترقيات الاطمية" ل محمد مختار باشا المصري ص ٦٤٢

حتى تسنى له انقاذ البلاد من تلك المصيبة المدممة؛ ولو أنه لم يستطع تخليصها من براثن الغلاء، الذي تلا حتماً ذلك الفيضان الطاغى، ورفع سعر النقود فأصبح الجنيه المصرى يساوى ٢٠٣ قروش، والانجليزى ١٩٩ قرشا، والبتو ١٥٨ قرشا، والمجيدى ١٧٩ قرشا، والمجر ٩٥ قرشا بعد أن كان يساوى ٩١ قرشا و ٨٩ قرشا فى الستين السابقتين^(١).

على أن كثرة توافد الزائرين فى هذا العام — وقد بلغ عددهم ٧٧٧٦٧ — وكثرة ما أنفقوه أو أنفق عليهم جعلنا ذلك الغلاء فى مصلحة منى المواد الأولى وموزعيها وفى مصلحة التجار والصناع على العموم. فتوضتاهم خسائرهم وزيادة. ولكن الفقراء — وهم، بكل أسف، الأغلبية — لم يستفيدوا إلا قليلا من الملايين المقنطرة التى صرفت فى هذه السنة واحتفالاتها. فلم يخفف بؤسهم، ولا فاقهم لطفت. وهم الذين كانت تقع عين الأجنبي عليهم فى الغالب؛ فيحكم بانتشار البؤس وينسبه الى مظالم الحكم ومقارنهم؛ أو الى تعسف الحكومة بالرأيا، مع أن الحكومة، فى هذه السنة عينها، وضعت تعريفة عمومية للنقود منعا لتلاعب ذوى المطامع بها. ومع أن فيضان سنة ١٨٧٠ كان أقل علوا من سابقه، إلا أنه كان طاغيا أيضا — فان ارتفاع مياهه بلغ نيفا وأربعة وعشرين ذراعا وسبعة عشر قيراطا. فأتلف كل الذرة المزروعة على السواحل النيلية، وأندرت، لا سيما فى جهات الصعيد، أطيان الفقراء من مزارعيها بالطغيان عليها وتخريبها. فما كان من (اسماعيل) إلا أنه أمر بكسر جسور النيل أمام أطيانه الخاصة لتحويل مياهها اليها وصرفها عن أطيان أولئك البائسين؛ ولم يبال، فى سبيل متفتهم، بالضرر الذى أصابه.

(١) أنظر: "التوفقات الالهامة" للبادئ ذكرهما ص ٦٤٣

وبما زاد الطين بلة في فيضان تلك السنة أن الأمطار انهمرت انهارا غير معهود في عموم بلاد مصر السفلى ومصر الوسطى ؛ فهدمت ما هدمت ، وجرفت ما جرفت ، واستمر نزولها بمصر القاهرة وحدها نيفا وتسعة أيام متواليات ؛ واستمرت ، في ذات يوم منها ، تهمل تسع ساعات وست دقائق بلا انقطاع .

على أن كثرة ورود السائحين في هذا العام أيضا ، بناء على الهيئات والمرغبات التي بذلها لهم (اسماعيل) ، نسوا أكانت باقائمه المراقص والملاهي التمثيلية بالقاهرة والاسكندرية ، أم بالتسييلات الكثيرة التي أوجدها تمكينهم من زيارة عجائب القطر ، حتى بلغ عددهم نيفا و٦٤٣٢٨ ؛ وكثرة ما بذلوه من مال عن يد محبة ، عوضا البلاد ، الى حد ما ، من المضار المتتابة التي أصابتها . ثم عاد النيل فزاد زيادة خفيفة أيضا في سنة ١٨٧٢ ؛ وبلغ ارتفاع مياهه نيفا وأربعة وعشرين ذراعا فزاد في بؤس صغار الفلاحين والفقراء من الناس . ولكن عدد الزائرين الأجانب وبلغ - ٦٧٧٧٢ - جاء مخففا لشئ من ذلك المصائب . كأن الله ابتلى عباده من جهة ، ولطف بهم من جهة أخرى ^(١) .

غير أن السيل بلغ الزبى ، حقيقة ، في سنة ١٨٧٤ : فان الفيضان ما قفى في ذلك العام يرتفع ، يرتفع ، حتى بلغ نيفا وستة وعشرين ذراعا واثني عشر قيراطا . فتدفقت المياه من كل صوب ، وتبطحت ، وأدركت ذات الأماكن المرتفعة ؛ وأصابت القطر كله بمضار جمة ، نشأ عنها عسر شديد ، وغلاء فاحش ، اضطروا التحديروا الى العدول عن السفر الى الخارج ، والاقامة في الاسكندرية لمراقبة خدمة الجسور وصيانتها وترميمها ، من جهة ؛ ولمنع نزوح الأموال المصرية الى خارج القطر ،

(١) انظر : "الترفيقات الالهية" ص ٦٤٥ لمحمد مختار باشا المصري .

من جهة أخرى، ببقاء ثروة البلاد فيها . ومما زاد، تلك السنة، في البؤس العام هو أن وزارة المالية قوتت استيفاء العوائد على سائر الأملاك بمصر والثغور والبنادر والجلفالك، باعتبار السنة الهلالية، بدلا من السنة الشمسية القبطية^(١) .

واستمر النيل على الطغيان في العامين التاليين، ولو أن شدته فيهما لم تضارع شدته في عام ١٨٧٤ ؛ ففى سنة ١٨٧٥ أناف ارتفاع مياهه على أربعة وعشرين ذراعا وأربعة قراريط ؛ وفى سنة ١٨٧٦ على أربعة وعشرين ذراعا وخمسة عشر قرارطا . فزاد الطين بلة ، وحلقات البؤس تعقدا . أضف الى ذلك تصف وزير المالية فى تحصيل الأموال مقنما ، بدون مبالاة بالمضار المهلكة ، اللاحقة بالفلاحين من وراء إتلاف تلك الفيضانات الثلاثة العظيمة المتوالية جانبا عظيما من مزروعاتهم ومحصولاتهم .

وبينا النفوس، المبتهجة بنكبة اسماعيل صديقي ، والمتربة بعدها فرجا ، تنتظر بفارغ صبر أن يعوض الله خيرا ما أصابت به تلك الفيضانات البلاد من ضرر، ويمن على القطر بنبيل محسن، اذا بفيضان سنة ١٨٧٧ أشم ما رآه عهد (اسماعيل) قاطبة، لعدم بلوغ مياهه سوى سبعة عشر ذراعا وثلاثة قراريط، واذا به لا يكفى لرى جانب يسير من الأطيان . فضج المزارعون والأهالى، وانخلعت قلوبهم وقلب كل ذى مصلحة فى القطر معها ؛ وتوقع الجميع مجاعة لا نظير لها فى العام التالى . ولم تخيب الأقدار السيئة توقعهم . فان نتيجة شح المياه، بعد طغيانها ثلاث سنوات متواليات، طغيانا مدمرا، وإتلافها جانبا عظيما من المزروعات، كانت فى الواقع مجاعة شديدة، انتشرت فى صميم الربوع المصرية وأكلت لحوم البؤساء من الفلاحين وأرباب الحرف، لا بل

(١) أنظر، " التوقيعات الإلهامية " ص ٦٤٦

ذات عقلمهم، لا سيما في الصعيد. وكان ذلك لم يكن كافيا لإهلاك الحوت واللسل، علاوة على الزرع والضرع، فان الذين خلفوا اسماعيل صديق على دفعة المسالية من الغربيين قاموا يسلكون مسالكه للأسباب التي سئينا فيها بعد، وابتزوا من فلاحي القطر الأموال مقدما. فطاررت صرخة التلم في البلاد قاطبة، ودوت في مسامع الغربيين أنفسهم، وهم في عقر دودهم ببلادهم.

فتقرر إرسال مفتشين من الانجليز لاستطلاع حقيقة الحال. فوجدوا أن نيفا وحشرة آلاف شخص هلكوا من الجوع في مديريات جرجا وقتنا واسنا، وأن الباقين على قيد الحياة، يتغذون بأعشاب برية، وحنطة قصب السكر، وما ماعلها من النافه، وأخبرا أن أكبر أسباب البلية انما هو ابتزاز الأموال من الفلاحين، مقدما، وفي أوقات غير ملائمة ولا مناسبة، واستعمال القسوة في جبايتها الى حد تجريدهم من مخزوناتهم الطعامية وحبوبهم وقودهم وكل وسيلة تعيش أخرى. فاهيك بفتك طاعون الجير بمواشيهم وبهمالهم.

فهيئت حكومة (اسماعيل) وأرسلت الى أولئك البؤساء كمية من الخبز يفتاتون بها. ولكن الفناء ما انفك يعمل عمله، لا سيما في الأطفال والشيوخ، حتى لم يعد يبقى منهم في بعض القرى والنواحي إلا القليلون.

فهل من المدهش، بعد توالى هذه النكبات والكوارث الطبيعية على القطر في مدة (اسماعيل)، أن يظهر الريف، لا سيما في الوجه القبلي، في مظهر البؤس الذي وصفته الليدي دف جوردون في رسائلها، والذي أدى الى تهديم كآبة على وجوه الفلاحين،

(١) أنظر: التقرير المرفوع من السير الكسندر بيرد الى وزير المالية المصرية في سنة ١٨٧٨، وأنظر:

”مصر في عهد اسماعيل“ لملاك كون ص ٢٤٨

كالتى رأها بعضهم مخيمة عليها منذ سنة ١٨٦٦ ؟ هل من المدهش، والناس في الشرق ماقتسوا مبالغين الى الاستيثار بملوكهم، أو التطير منهم، حسبما يرونه، في أيامهم، من بواعث على الرضاء والهناء، أو من موجبات للخراب والشقاء؟ هل من المدهش أن الكثيرين، من الذين عاشوا في تلك الأيام، لم يستطيعوا ذكرها إلا بشر، وبإظهار قهمتهم عليها، وهم — لا يعتمدون عن الأشعة المنبعثة عن ولى النعم — لم يتمكنوا من التأثير بنعم هذه الأشعة، وإنما تأثروا فقط بتلك الكوارث الطبيعية المتعاقبة المتتابعة ؟ أو ليس من المدهش بالعكس ان (اسماعيل) ، بالرغم من كل موجبات الأكدار هذه، استطاع أن يضع في سنى ملكه البهجة والسطوع اللذين وصفناهما في فصل سابق، وأن يجعل تلك السنين عبارة عن سلسلة أفراح ومواسم انتفاع عام لا انقطاع لها ؟ وأن لا يثتكب، على الأخص، عن العمل على تنفيذ الخطة السامية التى وضعها لنفسه، على كثرة ما تستدعيه من نفقات، وبالرغم أيضا من العقبات التى أوجبتها، على غير انتظار، تبعية مصر للدولة العثمانية ؟

أما وقد تكلمنا عن الكوارث الطبيعية، فلتكلم الآن عن هذه العقبات ولو بإيجاز.

(١) أنظر: "كتاب مصر" للسيوروني ص ١٦٢ طبعة باريس سنة ١٨٧٧

الفصل الثاني^(١)

الحملة المصرية المرسله مساعدة لتركيا

وأثبتت عمرا بعض ما في حوائجى * وجرعته من مر ما أجمع

حملة العسير

١ - حملة العسير

ما ارتقى (اسماعيل) العرش إلا وناداه مناد من الأسمانة أن « أرسل قوة الى بلاد العرب لمساعدة القوات العثمانية المقاتلة هناك على إخماد الثورة المنتشرة فيها ! » .
وبلاد العرب، منذ أن امتد ظل سلطة الدولة العثمانية عليها في أيام سليمان القانوني الفخيم حتى الحرب العالمية الأخيرة، ما فتئت تنور على حكم بنى عثمان، بين حين وحين، وتكلفهم عناء شديدا في اطاعتها الى مظال السكينة والخضوع .

فأرسل (اسماعيل) ست أوط كاملة العدد والعدة الى درجة غير معهودة ولا متوقعة من مصر في ذلك الوقت ؛ وجعل أجود رجالها وضباطها ضحف ما كانت عليه ؛ واعتنى بصرفها لم في أوقاتها المعينة ؛ وتشد في عدم التقدير عليهم في المآكل ، مع الالتفات الى جودتها ؛ وفي وجوب الانتباه التام الى الوقايات الصحية^(٢) .
فكنى مجزء ظهور تلك الجنود ببيتها المنظمة ، وعنتها الهائلة بالعسير، لحل
الناثرين على الانتابة الى الرشد والخضوع الى الدولة .

(١) أم مصادر هذا الفصل : "مصر في عهد اسماعيل" لمالك كون ، و "منتخبات الجوائب" لأحمد فارس الشدياق .

(٢) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لمالك كون ص ٣٥ ، و "منتخبات الجوائب" لأحمد فارس الشدياق ج ٥ ص ٧٨

فأرسل السلطان عبد العزيز، في شعبان سنة ١٢٨٢، خطا همايونيا الى (اسماعيل) يشكره فيه ، هذا نصه كما صرنا عليه في مستحبات الجوائب ج ٥ ص ٧٨ : « ان الإقدام والمساعي المصروفة منكم ، لبقاء توجهنا اليكم ، واستقرار حسن ظننا القديم فيكم ، انما هو لمحتكم واستقامتكم الذاتية التي أتم متصفون بها ، ومحبوبون علينا ، وذلك هو المسححس لبنا دائما . وهذه المرة قد أكد اعتادنا عليكم ووثوقنا بكم بزيادة ما وقع منكم من الهمة والغيرة بخصوص اندفاع مسألة عشيرة العسير المهمة ، من دون حرب . جعلنا جناب الحق ، في سائر الأحوال ، مظهرا لتوفيقاته الآلهية آمين » .



٢ - الحملة الى كريت

الحملة الى كريت

وفي سنة ١٨٦٦ شبت ثورة عامة في كريت - وكريت أيضا ما فتئت ، منذ أن أخضعها جنود محمد الرابع في سنة ١٦٦٠ ، قائمة على الدولة العثمانية ، ثور المرة بعد الأخرى ، لتتخلص من نيرها الأجنبي الثقيل - فلما أعييت الباب العالي الوسائل ، تذكر أن جنود (محمد علي) ، في الحلقة الثالثة من القرن ، كانت قد تمكنت ، دون الجنود العثمانية ، من اخضاع ثوار تلك الجزيرة ، مقابل تقليد أمير مصر زمام ولايتها . فأرسل يطلب من (اسماعيل) الاقتداء بجمده العظيم ، وانجاد الدولة بفرقة من جنوده البواسل .

وكان (اسماعيل) قد أقبل يخابر السلطان في أمر تغيير مجرى الوزارة المصرية ، فعز عليه أن يرفض الاجابة ، خوفا من تغيير الخواطر بالأستانة عليه ، مع أن الفرمانات لم تكن تلزمه على المساعدة ، في مثل تلك الأحوال ، ولا كان لمصر مصلحة في تضحية أولادها ، وبذل أموالها في سبيل الدفاع عن تركيا بدون فائدة .

بفهمز، اذا، نيفا وخمسة آلاف جندي تامي السدد تجهيزا عظيما، وعقد لواءهم
لشاهين باشا - وكان من رجال الحرب المشهود لهم - وأرسلهم لانتجاد الجنود
العثمانية التي كان الثوار قد ضيقوا عليها المسالك والمنافذ، لا سيما بعد أن خابت
مساعي مصطفى باشا الكردي المرسل اليهم في أول أمرهم من لدن الدولة ليجاملهم،
حقنا للدماء. ومصطفى باشا هذا هو الذي عهد اليه (محمد علي) العظيم في سنة ١٨٢٢
أمر إطفاء الثورة في تلك الجزيرة عينا، ثم عاد بعد إحدى عشرة سنة وانتدبه مرة
أخرى للفرض عينه، وجعل عساكر مصر كلها هناك تحت أمرته. فأعاد السكنة الى
نصابها، وبقي واليا على الجزيرة من قبل العاهل المصري لغاية سنة ١٨٤١ وهي السنة
التي عادت الدولة العلية فيها الى تولى أمر كريت بنفسها، عقب الفرمانات المشهورة.
فما نزل الجنود المصريون الى سواحل الجزيرة النائرة إلا وجعلوا ثوارها يشعرون
بشدة وطأتهم عليهم، ويدركون الفرق ما بين أولاد النيل البواسل، حينما تكون
كائبهم ومحافظهم منظمة، تامة المهمات، وبين شراذم الباشبوزق المجموعة بدون
نظام من كل فج عميق. فساقوا طوائف الثائرين أمامهم، وتوغلوا في داخلية الجزيرة،
حتى تمكنوا من فصل بعض فرق الأعداء عن مهمتهم المهم، وأوقعوا بهذا الجليش
عينه، بالقرب من أرقاذي، وضربوه ضربة تزلزلت لها أركان كريت بأسرها، وخيل
معا للأن أن الثورة قد قضى عليها.

فأرسل (اسماعيل) الى جنوده البواسل تهانته الخالصة محزنة بقلم عبدالله بك فكري
(الذي أنعم عليه فيما بعد برتبة الميرميان، وعرف باسم "عبدالله باشا فكري"، صاحب
كتاب "الخواص الفكرية") - وكان حينذاك ناظر قلمى التحريرات والمرفضالات.
وانا لا نرى بأسا من إيرادها هنا، للدلالة على ما كان لفقوز المصريين من رنة طرب

واعجاب في القطر، وعمل الفرق بين انشاء المراسلات في مصر، وانشائها في الأستانة :
«الى من باثروا وقصة أرقاذى من الضباط الجهادية ، وأفراد العساكر المصرية ،
سلام من الله وتسليم ، ورضوان كريم ، يهدى لأؤلئكم وآثركم ويسدى لأموركم وأمركم .
لا زلتم محفوفين من الله بنصره ، محفوظين بأمره ، ظالين على عدوكم بقهره ، منقلبين
في نعمته وبره ، ولا انفكت عزائمكم في كرب الحروب عزائم ، وصوارمكم في قطوب
الخطوب بواسم ، وأعلامكم للنجع وتمكين علام ، وأيامكم للفتح المبين مواسم ، ورياح
الفجر والدحر على عدوكم سمائم ، ونسيمات النصر والفضار في رواحكم وغدوكم نواسم !
وبعد فإلت أنشؤق من أخبار شجاحتكم ما يسر الخواطر ، وأنشؤق من آثار براعتكم
ما يقتر النواظر ، وانما بعزمكم وحزمكم في المضائق ، مبهجا بما أبدىتموه من حسن السوايق ،
حتى ورد "خابور الشرقية" من طرف حضرة الباشا فاطر الجهادية بيوميات الوقائع
العسكرية ، مشتملة على وقعة أرقاذى وتفصيلاتها ، وما كان من رسوخ أقدامكم
وشبانتها ، واقدامكم في جهاتها ، واقتحامكم مضائق حصونها واستحكاماتها ، وتسخير
مستعصماتها ، وتدبير أشقياء العصاة وكلماتها ، حتى زلزلت صياصيبها ، وذلت نواصيبها ،
ودنا لكم قاصيبها ، ودان عاصيبها . فهكذا تكون رجال الجهاد ، وإبطال الجدل والجلاد ،
وهكذا تفتح الحصون ، ويعرز سر النصر المصون ، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون . فقد
أسفر لكم ، بحمد الله ، وجه التهاني ، وأثمر فيكم ، بعون الله ، غرس الأمانى ، وأيدتم
ما نبت للعساكر المصرية ، من حسن الشهرة في الأمور العسكرية . فحصل لى من الأانس
والسرور بهذه البشارة ، ما لا تغدر الألسن أن تصف مقداره ، ولا يتسع له مجال
الإشارة ، وتأيد فيكم حسن أنظارى وظهرت ثمرات أفكارى ، وتحققتم أنكم بعد
الآن ، بعون الله الكريم ، لا تزلون عن هذا الطريق القويم ، ولا تزالون في تأييد مالكم

من المجد القديم . وقد شاع حديث نصرتم بين الأهل والديار، وسارت الركبى بحاسن هذه الأخبار، كما نقلته صحائف الوقائع الى جميع الأقطار . فانشرت صدور أهلكم واخوانكم ، وفرحت بكم جميع أهل بلدانكم ، وابشمت نفور أوطانكم ، وافتخرت بأحاديث شجعانكم ، وارتاحت أرواح الشهداء من أقرانكم . والمأمول فى الطاف الله العلية، وبركات السلطنة السنية، ثم فى محبتكم المالية، وغيثكم الوطنية، أن يزول حال الاختلال عن قريب، وينتهى أمر القتال والحرب ويطيح الجميع، ويسهل كل صعب منيع، وتعودوا لوطننا العزيز، ظافرين بالنصر والتعزيز . وقد قرب حصول الأمل، ونجاح العمل ، ومضى الأكثر وبقى الأقل ؛ والحرب للرجل العسكرى ، والبطل الجرى ؛ سوق عظيم، وموسم كريم، تشتري فيه غوالى المعالى، بأعلى العوالى، وتنال فيه منازل الأكارم، فى ظلال السيوف الصوارم، ويدرك الفخر الصادق، بمرامى المدافع والبنادق . وقد علمتم أن الشجاعة تبلغ الآمال، ولا تقصر الآجال؛ كما أن الجبن يورث العار، ولا يؤخر الأعمار؛ وأنما هى آجال محدودة، وأنفاس معدودة، ولا تقبل التغير، ولا التقديم ولا التأخير . والشجاعة صبر ساعة، ثم ينكشف الغبار، وتفسر الأخبار ويتناقل حديث الشجعان، ويخلد فى توارىخ الزمان . فدوموا على إبداء الاجتهاد، وقوموا بأداء حقوق الجهاد؛ واثبتوا على الشجاعة والإقدام، وثبات القلوب والأقدام؛ وأنجزوا، بمونة الله، تمام هذا المرام، وكما جودتم براعة المطلع فأحسنوا براعة الختام ا » .

غير أن الدهر لم يحقق هذه الأمانى، ولا تم ما التهببت بتصوّر وقوعه المخيلات والأحلام . فان الثوار، كأن كل واحد منهم أنتيؤس القديم^(١)، ما كادت تطرحهم

(١) "أنتيؤس" فى ميثولوجية اليونان كان تينا جبارا ابن الأرض اذا ما ساربه أحد وألقاه أرضا استمد من الأرض أمه قوة جديدة فقتله "هركلس" بأن رفعه عن الأرض، وضغط عليه بين ذراعيه القويتين، ضغطا مستمرا .

الشجاعة المصرية أرضا إلا ونهضوا مستمدين من روح وطنيتهم قوة جديدة وبأسا أجدد، وطادوا الى القتال والجلاد، عودا أشد مما كان .

وبما أنهم إنما كانوا يقاتلون ابتغاء الحرية الثمينة ، ورضة في تخليص بلادهم من نير أجنبي لم يكن ثقبلا لحسب؛ بل كان ظالما، ومدمرا مخربا، وأما المصريون فانما كانوا يقاتلون للفخر والشرف ليس إلا؛ وبما أنه لا بد لمن قاتل في سبيل الحرية والوطن أن يتحصر في نهاية أمره على المقاتل لحض الفخار أو لتوطيد دعائم الظلم ، فان الكريتين ما لبثوا أن اغتصبوا الفوز من أيدي جنودنا ، وقهروهم ، ودرحهم ، وما فتتوا يزحزحونهم من المقل تلو المقل ، والموقع تلو الموقع حتى أجلوهم الى الساحل ، وهتدوهم بطرحهم بحرا .

ولم يكن (اسماعيل) ، في صميم قلبه ، راضيا عن موت بنيه المصريين ، في تلك الجزيرة، إكراما لعيون الأتراك؛ لا سيما وأنه كان يكره — وهو الساعى الى الاستقلال عن تركيا، والمامل على تحقيق ذلك المسعى، بما في وسعه من الجهود — أن يكون آلة للبطش بقوم يسمعون سعيه، ويعملون عمله . ولما كان من جهة أخرى قد قضى لبائته من الأستاذة، ونال فرمان تغيير مجارى الولاية، وفرمان منحه لقب خديو السلطاني ، فانه أصدر أوامره الى شاهين باشا بالعود بالحملة المصرية الى ديارها ، ولم يبال بمطالب على باشا ، الراضب في بقاء أولئك الجنود في الجزيرة ، ريثما يرسل اليهم مددا عثمانيا يمكنهم ويمكن معهم من إعادة الكرة على الثوار وإخماد أنفاسهم . ولا عنى بالعداء الذى أثاره رفضه تلك المطالب في صدر مبديها .

على أن ثورة كريت دامت بضع سنوات . وشعر (اسماعيل) فيها بعدا، لا سيما عقب انخزال فرنسا في حرب السبعين أمام ألمانيا ، بوجوب العود الى مجاملة

تركية : فأرجع جزءا من تلك الحملة الى كريت إرضاء لعالي باشا عينه ، ليحملة على تجنب معاكسة مشروع الاصلاح القضائي ، وعلى التساهل في منحه الامتيازات الملكية الجديدة التي أقبل يطلبها .

وقد قرأت في كتاب الانجليز والفرنساويين بمصر لاسيو اشيل بيوفيس ، طبعة باريس سنة ١٩١٠ ، أن محمود سامي البارودي باشا — وكان (اسماعيل) قد تزوجه من إحدى فادات قصوره الألف جمالاً — خنق في سنة ١٨٧٢ زوجته ورجلا من أرباب الموسيقى لأن هذا الآلاي كان مغرماً بالزوجة ، فاستولت حوى الغيرة على البارودي فخنق الزوجة وخنق معها معها ؛ فأثار بذلك غضب (اسماعيل) عليه وأراد نفي المجرم الى السودان ، أى الى القطر الذى لم يكن أحد يهود منه ؛ ولكن أصدقاء البارودي توسطوا له ؛ فاكتمى (اسماعيل) بارساله الى كريت ، حيث كانت الكتائب المصرية تقاتل الثوار ، وأوصى بأن لا ينفى من المأموريات الخطرة ؛ ولكن محموداً ، بالرغم من ذلك ، عاد سليماً من تلك الحملة ، ثم تمكن من استعادة رضى مولاه ، والترؤج باحدى غايات البيت اليكنى الرفيع العباد . فهل كانت كريت ، في فكر (اسماعيل) ، منذ لم يعد في الامكان التخلي عن مساعدة السلطان عليها ، قد أصبحت "فازوغل" ثانية ؟



٣ — الحملة الى البلقان

الحملة الى البلقان

ما تلت شعوب البلقان ، منذ أن ظهرت روسيا على تركيا ، بعد بطرس الأكبر ، متحركة ، نائرة على الحكم العثماني : (أولاً) لاختلاف الدين ؛ و(ثانياً) لاختلاف العقيدة بينها وبين حاكبيها ؛ و(ثالثاً) رغبة منها في الاستقلال . وما فتئت روسيا تساعد كل حركة وثورة فيها ، تارة في السربدسائس خفية ، وطوراً جهاراً وبحرب عوان .

فلما كانت سنة ١٨٧٥ ، دفعت بالصرب والجبل الأسود الى مقاتلة دولة بنى عثمان لأسباب لا محل لذكرها هنا ، وكانت الدولة العثمانية قد رأت من انصياح مصر لمساعدتها في العسير وكريت مسوغا لمطالبتها بأولادها ، ليقوموا في ميادين القتال مقام بعض أولاد تركيا أنفسهم ، ويضعوا بأموالهم وأعمارهم في سبيل خدمتها . فبعثت الى (اسماعيل) تطلب منه المساعدة والإنجاد .

ولكن (اسماعيل) كان منشغلا في تجهيز الحملة الى الحبشة للأخذ بثار أرتدروب ورجاله ، وفضل طار الكمرة التي أصيب بها . فاتخذ من ذلك مسوغا ومبررا للاعتذار عن إجابة طلب الباب العالي — ولم يكن يميل في صميمه الى إجابته ، لا سيما وأنه لم يعد له لبانة لديه ، وكان قد يحب جنوده من كريت عقب ان هدأت الثورة فيها . على أن أعداءه والراغبين في تكثير ماء الصداقة بينه وبين تركيا أخذوا يذيعون أنه انما يدير حملته على الحبشة ، ليتنزع بها الى التنصل من تلبية طلب السلطان .

ولكن روسيا ما قتلت أن خاضت بنفسها غمار الحرب مع تركيا ، بعد إخلاد الصرب والجبل الأسود الى المسالمة والسكينة ، وتدفقت جنودها الى الحدود ، وتعلمتها في سنة ١٨٧٧ ، وكانت ثورتان تركيتان متتابعتان قد ثلثا عرش (عبد العزيز) فعرش (مراد الخامس) ابن أخيه ، وخليفته ، وأجلستا مكانهما (عبد الحميد الثاني ابن عبد الحميد) .

فبعث هذا من فوره الى (اسماعيل) يطلب منه ارسال القوة المصرية التي تقتضيها نصوص الفرمانات الى محاربة العدو الوراثي ، بجانب الجنود العثمانية . ولكن تلك الأيام كانت بده الأعاصير المالية على القطر . فاعتذر الخديو عن تلبية الطلب بمجزه عن القيام بمصاريف تعبئة الحملة ، وإقامتها بميادين القتال ، ودخولها الفعل في المعمران .

فأبى الباب العالي قبول عذره، وتشدّد في طلبه .

فعرض (اسماعيل) ارسال الجنود، على أن تتولى الدولة العثمانية أمر الاتفاق عليهم في التعبئة والسفر والإقامة . فرفض الباب العالي ذلك أيضا ، وأمر الخديو أمرا صريحا بتعبئة فيلق مؤلف من اثني عشر ألف جندي ، تأمى المعدات وآلات الحرب ، وأرساله حالا ، على نفقة الخزينة المصرية ، الى ميدان القتال . وهتده ، إن لم يصدع بالأمر ، بدون أقل تأخير ، بارسال مدرّعات عثمانية ، تحت قيادة هوبرت باشا ، الى المياه المصرية ، لإجباره على الطاعة^(١) .

فاضطر (اسماعيل) الى استدعاء مجلس النواب ، واستثنائه بربط ضريبة جديدة على كل بلدان ، قدرها عشرة قروش ضخمة ، تدعى "ضريبة الحرب" ، وتتفق على تعبئة الحملة وتسييرها ، وأقامتها في مواطن الطعان . ولما وافق المجلس على ذلك ، أعلنت القوة المطلوبة ، ووضعت تحت قيادة الأمير حسن باشا ، وأرسلت الى قارنا على السفن الخديوية ، يحرسها اسبطليل عثمانى ؛ بعد أن دفعت مرتبات سنة برمتها كانت متاخرة للمهندسين الغربيين المتولين زمام تلك السفن ، لحملهم على الإقلاع عن اعتصاب لجأوا اليه لنيل دفعها ، وهتدوا به بتعطيل سير الحملة الى مقرها^(٢) .

ولسنا نرى لوصف تلك الحملة خيرا من اراد ما كتبه عنها مراسلا جريدتي "الجورنال دي ديباه" و "الريپليك فرنسيز" (جريدة المرافعات وجريدة الجمهورية الفرنسية) ، المرافقان لجيوش تركيا في تلك الحرب .

قال المراسل الأول ، مراسل "الجورنال دي ديباه" : «إن العساكر المصرية تامة الملبس والمهندام والتجهيز ، طرايشهم حمراء وسترهم زرقاء كلون السماء ، وينطلوناتهم

(١) أنظر : "نصر في عهد اسماعيل" لما ذكره ص ٢١٣

(٢) أنظر : الكتاب فيه والصحيفة فيها .

كذلك؛ إلا أنها ملفوفة من الأسفل داخل "تراك" بيضاء؛ وكلهم مسلحون ببنادق رمنجتن؛ ولا شك في أن ضباطهم أرقى في معلوماتهم من الضباط الأتراك؛ وأما جنودهم فلا سبيل إلى قياسهم بجنود الترك، فالطابع الفلاحى، بآفته الألفى عند لفته والمفطوس عند قاعدته، سائد على مجموعهم؛ ومظلمهم ذووقامات مرتفعة؛ ومع ذلك، فهم لطاف المعشر، ضاحكو السن، وسماء الأطفال على وجوههم ومشتهم . وهم في الواقع أحداث في مقتبل الحياة؛ لم تنبت بعد شواربهم ولحاهم؛ ولا ينتظر من ضالّة صدورهم أن يكونوا أبطال هيباء يستطيعون احتمال مصاعب الحروب .

وقال مراسل "الريبليك فرنسيز": «وكان قد وصل إلى قارنا، منذ بضعة شهور، على مراكب حربية فاحشة، بضعة آلاف عسكري صغار، خفيى الأرواح، وجوههم كلون الشوكولاتة؛ ولباسهم أزرق سماوى . وكانوا من لطف البزة، وحلاوة الشمائل، وظرف الهندام، بحيث أن المرء كان يشئى أن لا يقع مطر لثلا يذيبهم كسكر . وكان يستلفت الأنظار فيهم أن بنادقهم كانت صغيرة وظرفية، ومدافعهم صغيرة وظرفية، والمناديل التى يتفون فيها صغيرة وظرفية؛ وأنهم كانوا تحت إمرة أمير بديع الظرف، يحيط به أركان حرب كلهم ظرفاء، حتى إنه كان يخيل للناظر اليهم أنهم خارجون من حلب لعب، مصنوعة في الغابة السوداء . فيتصور بسهولة أن مثل تلك الجنود الحلوة الشمائل لم تكن معدة لتشاطر العثمانيين مشقات الحروب، ولا لخوض غمارها؛ لأن مظهرها لم يكن يصح أن يجعلها لها؛ إلا إذا صح أن تكون سيدات قيقات، كهسات، مجعولة لحراثة الحقول^(١) .»

(١) أفلر : كتاب "الروس والأتراك" حرب الشرق المطبوع بإديس سنة ١٨٧٧ مطبعة مانسور

ولكن الحند المصري ، بخلاف ما كان يتوقعه ذاك المراسلان ، خاض غمرات الحروب وشاطر العثمانيين سعيها وطبيها ، لا سيما في وقعة (بوب كوى) .

فقد كان قصد القيادة العثمانية ، من قذفها بجناح الجيش التركى الأيسر الى مهاجمة الروس في تلك الوقعة ، جعل رجوع هؤلاء من الطريق ، الماخضية من (بوب كوى) الى (بيلا) عن سيل (أوپاكا) و (كرپتسى أودنيچيك) و (سنان كوى) ، متعذرا ، بل محالا ؛ ومنعهم بذلك من الحقوق بالفيلق الروسى الثانى .

ولما كان لأمر حسن حائرا "محظوظية" السلطان الكبرى ، علاوة على كونه ابن أمير مصر ، ومن ضباط الجيش الألمانى ، فان محمد على باشا ، قائد عموم القوات العثمانية ، لم يتردد لحظة في تسليمه قيادة ذلك الجناح . على أنه كان يأمل أن يتخلل الأمير الشاب ، الغير زائد عمره على ثلاثة وعشرين عاما ، عن الإمرة الفعلية ، للقائد المهنك ، الجنرال صالح باشا .

وكان غرض صالح باشا هنا دسر الروس من (بوب كوى) ، بينما تقوم فرقة الجنرال ثابت باشا ، المعسكة على الأعلى ، (بين بكيرين يى كوى) (وقره حسن كوى) ، بشديد خط الرجعة طليهم من (بيلا) ، وقذفهم على طريق (ترنوا) .

ففى الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم السادس من سبتمبر هاجم صالح باشا (بوب كوى) بمنف ، وسلط بطارياته على القرية ، فتناولت مقذوفاتها صفوف البيادة الروسية ، وفكت بها فتكا ذريعا . وزحفت البيادة التركية فى الوقت عينه ، تحت حى المدفعية ، بنظام حسن الى (بوب كوى) من اليمين ومن الشمال ؛ فاضطر العدو أن يتقهقر الى وراء القرية ، وأخذ ينسحب من (بوب كوى) ، كما انسحب

من (قره حسن) . ولولا أن الأمير حسن أوقف القتال في ذلك الوقت ، لأسباب لا نعرفها ، لحل بالروس مصاب جلل .

وفي اليوم التالي ٧ سبتمبر، شرع الروس ينسحبون من (بوب كوى) وضواحيها ويتجهقرون الى (بيلا) . وإذا كان لدى صالح باشا كل ما يلزم ليقض على مؤثرتهم ، ويصيبهم بأذى بليغ ، أقبل يجهز الهجوم . فأمر الأرط بالاستعداد للزحف ، والمدفعية بالاستعداد للضرب . ولكن الأمير حسن ما فتئ مترددا ، يأبى مفارقة مواقع سارنا سوفلار ، لاعتباره إياها في منتهى الجودة ، وأسفر ترده في نهاية الأمر عن منعه كل إجراء وهجوم . فتمكن الروس من الانسحاب ، بسلام وطمانينة ، الى (بيلا) ، بأسلحتهم ومهماتهم . ولكن الجند التركي طفق يتمايل ، وأخذت السخيمة تغلى في صدره ، كلما حملته بذاته الفطرية على أن يتساءل لماذا يمنحه قواده من الانقباض على العدو المنهزم .^(١)

على أن التاريخ لا يدري ، لغاية هذا اليوم ، ماهى الأسباب التى حملت الأمير حسن على سلوك المنهج الذى سلكه ، لاسيما أن الجنود المصرية ، وهو على رأسها ، أبلت فيما بعد بلاء حسنا في سلسلتها وغيرها ، وما فتئت تقاتل ببسالة الى أن وضعت الحرب أوزارها ، فمادت الى أوطانها^(٢) .

وقد كلفت هذه الحملات المصرية الثلاث المرسلة الى الخارج بناء على دعوة الباب العالي نيفا وثلاثة ملايين من الجنيهات على الخزينة المصرية ، في وقت كانت البلاد في أشد الاحتياج الى تلك النفود .

(١) أنظر : كتاب "الروس والأتراك" حرب الشرق المطبوع بباريس سنة ١٨٧٧ مطبعة مانسر ،

ج ١ ص ٤٦٨ وما يليها .

(٢) وما كان ، فيما تقرأه في كتاب "حياة البلاط بمصر" لبيتر ، ص ٢٠٨ و ٢٠٩ ، شبه إمالة

التمام من بعض تلك الأسباب .

الجزء الرابع

السحاب في السماء

الجزء الرابع

السحاب في السماء

إذا تم أمر بدأ قصه * توقع زوالا إذا قيل: تم!

إجمال

ان تنفيذ الخطة التي رسمها (اسماعيل) لنفسه، يوم ارتقى عرش جده وأبيه، بالكيفية التي شرحناها في الجزء السابق، استلزم مصاريف جمة للتمكن من إزالة جميع العقبات — أي كان نوعها وسببها — من الطريق المطروقة منه .

لمسألة ترعة السويس وأشغالها كلفت الخزينة المصرية والشعب المصري، أولا وآخر، نيفا وسبعة عشر مليونا من الجنيهات بما في ذلك نفقات الاحتفال بالفتح .
والترع المغمورة كلفت ثلاثة عشر مليونا تقريبا .

والسكك الحديدية الممدودة، بما فيها سكة حديد السودان، كلفت ما يقرب من ثلاثة عشر مليونا ونصف .

وميناء الاسكندرية كلفت ما يقرب من ثلاثة ملايين .

وأحواض السويس كلفت ما يزيد على مليون ونصف .

والتلغرافات والفنارات معا كلفت فوق المليون .

والشركة الزراعية المنشأة لترويح الزراعة المصرية وما مثلها كلفت مليونين .

(١) أهم مصادر هذا الإجمال: "مصر" لمالوكي ص ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣

وجلب المياه الى الاسكندرية وتوزيعها عليها كلف نحو نصف مليون .
 والمباني والتحسينات والانشاءات الأخرى ، من أحياء ومسارح وغيرها ، بمصر
 والاسكندرية ، وتزوير البلدين والسويس بالغاز — كل ذلك كلف ثلاثة ملايين .
 والجارى المنشأة كلفت مليونين وأكثر .
 ووابورات السكر والورق وخلافها وتأسيس العزيرية كلف نيفا وستة ملايين .
 والسفن الخديوية ومراكب بخارية أخرى كلفت مليوناً ونصفاً تقريباً .
 ومشترى البوسنة والمكتبة الفاضلية كلف نحو مائة ألف جنيه .
 وطاعونا المواشى والخليل ، والغلاعات المتتابعة ، حملت الخزينة المصرية خسارة
 قدرها أربعة ملايين تقريباً .
 وديون القرى استغرقت نيفا ومليوناً .
 وصرف على تحسين الجيش ومشترى مدافع وبنادق له مليونان .
 وأنفق على حملتى الحبشة وحملات السودان مليونان وأكثر .
 وأنفق على الحملات المرسله الى الخارج لمساعدة تركيا ما يقرب من ثلاثة ملايين .
 وأنفق على المدارس ما يزيد على ثلاثة ملايين ونصف .
 وبلغ ما خسرت الخزينة بسبب قطع الجواز لإتخاذ أطيان الفلاحين من الفرق
 مليوناً .
 وزادت الخسارة الناجمة عن شركة البواخر النيلية على مائة ألف جنيه .
 ودفع ، للحصول على فرمان تغيير مجارى الوراثة ، حسب تقدير المؤرخ الألماني ،
 فون ها استفان ثلاثة ملايين .

وقدر بعضهم مبالغ لرجال الأستانة والسلطان ، وما صرف في ولائم وهدايا لهم ،
 للمصروف على باقي الفرمانات وامتيازات الاستقلال الداخلي التام المذكورة في سياق
 حديثنا السابق ، ما يقرب من سبعة وثلاثين مليوناً . فإذا استعظمنا المبلغ ، وأقصناه ،
 فلن يكون ما صرف في هذا السبيل أقل من ثلاثين مليوناً .
 فمجموع ذلك مائة وثلاثة عشر مليوناً وسبعمائة ألف جنيه .



وربما أفاد هنا أن نضع أمام أعين قرائنا ، إزاء هذا المبلغ الجسيم ، المقارنة الآتية
 بن حالة القطر العمومية حينما ارتقى (إسماعيل) عرشه ، وبينها حينما تخلى عنه :

سنة ١٨٧٩	سنة ١٨٦٣	
فلد	فلد	
٥٤٢٥٠٠٠	٤٠٥٢٠٠٠	عدد الأطنان المزروعة في القطر...
جنيه	جنيه	
٥٤١٠٠٠٠	١٩٩١٠٠٠	قيمة الواردات...
١٣٨١٠٠٠٠	٤٥٤٠٠٠٠	» الصادرات
٨٥٦٢٠٠٠	٤٩٣٧٠٠٠	» الإيرادات...
ملا	ملا	
٤٨١٧	١٨٥٠	المدارس
١١٨٥	٢٧٥	أميال السكك الحديدية...
٥٨٢٠	٦٣٠	» الأسلاك التلغرافية
٥٢٠٠٠	٤٤٠٠٠	» الترع
٤٠٨	١٠	الكبارى
١٨	١	المنارات
٥٥١٨٠٠٠	٤٨٣٢٠٠٠	السكان

وذلك علاوة على ما لم يكن له وجود بالثمة فأنشئ مما ورد ذكره آنفاً .



وإذا أضفنا الى المنصرف مبلغ ١١٥٨٥٠٠٠ جنيه الذي دفع جزية الى حكومة
الأساتنة من الخزانة المصرية في سنة (اسماعيل) الست عشرة كان جميع المنصرف
من (اسماعيل) على الشؤون المصرية البعثة، وفي مصالح مصر المحضه، مبلغا يزيد
على مائة وخمسة وعشرين مليوناً من الجنيهات .

وبما أن عموم إيرادات القطر المصري، في تلك السنوات الست عشرة، إنما بلغت
مائة وستة عشر مليوناً، باعتبار سبعة ملايين ومائتين وخمسين ألف جنيه سنوياً
على المتوسط، وهو متوسط مبالغ فيه، فإذا استزلنا منها عموم المنصرف على الإدارة
المصرية وفي شؤون الحكم في تلك المدة عينها — وهو أربعة وستون مليوناً وستمائة
ألف جنيه، باعتبار ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف جنيه سنوياً، لا أربعة ملايين، كما
قرر السير كيف الآتي ذكره فيما بعد — فإن الصافي الباقي من تلك الإيرادات لا يكون
إلا مبلغ اثنين وخمسين مليوناً من الجنيهات وهو قيمة ما دفع للأساتنة فقط — أي
أن هذا الباقي يقل ثلاثة وسبعين مليوناً عما صرفه (اسماعيل) !

ولكنه كان لابد من صرف ذلك المبلغ، بل وأكثر منه أيضاً — لو أمكن الحصول
عليه لتحقيق الخطة التي رسمها الأمير المصري لنفسه، لا سيما وإن جوف الأساتنة
لم يكن يشبع .

فاضطروا، والحالة هذه، الى الاستدانة والاقتراض .

ولما كانت مصر من أغنى بلاد الأرض، وكان المشهور عن الأمراء الشرقيين،
عموماً، عدم التدقيق في الماسبة، وعن (اسماعيل)، على الأخص، سعة سماحة

الكف ، وعظم كرم النفس ، فان المالين الغربيين ، لا سيما اليهود ، أظهروا من الاستعداد لإجابة جميع طلباته أغرب ما يتصوره الانسان . بل بالفوا ، في بادئ أمرهم ، في إغرائه على الاستدانة منهم الى حد من المرغبات والمجيبات يكاد لا يقبضه التصور: فلما الاقتراض منهم الاقتراض ، و(اسماعيل) في تلبية الفائق لتحقيق آمياته السامية لا يفكر في أن يعمل للأعباء المالية ولكيفية تراكمها على ساعديه حساباً ، ولا يرى من نفسه ميلاً مطلقاً الى تهدير عواقبها ، بفعل تربيته ومنهته ومركزه . فاستمر يجرى في سيره السريع ، وحياته غير شاخصتين إلا الى المرمى الفخيم الذي كان سيره يدينه منه ، ولا يهمه من أمره إلا أن يرى الذهب ، الذي هو في حاجة اليه للوصول الى ذلك المرمى ، طوع بئانه دوما .

على انه ليس أدل على معرفة مقدار المنافع والفوائد التي أصابها من جراء ذلك وسطاء الاقتراض ، من أن نذكر ما حكاه فرديناند دى لسهس عن نفسه حينما أراد فتح الاكتاب بشركة ترعة السويس . قال : « كنت محتاراً في أمرى . فقال لى بعض الأصدقاء : اذهب الى روتشلد وهو يريحك . فعملت بنصيحهم ، وذهبت الى ذلك المسالى . فقال لى : أجل ، اذا شئت ففحت سلك الاكتابات فى مكتبى . فسألته وماذا تطلب منى ؟ قال : يا سلام ! أرى انك لست رجل شغل . ماذا أطلب منك ؟ المعروف المتفق عليه ، أى خمسة فى المائة . قلت خمسة فى المائة على ثمانية ملايين ، هذا ينتج أربعمائة ألف جنيه . كلا . كلا ياسيدى . انى أفضل أن أؤجر محلاً بستين جنيتها وأبشر شغل بنفسى^(١) .

(١) انظر : "مصر" لمالروى ص ١٢٨ حاشية ٥٥٢

وليت الوسطاء بين (اسماعيل) ومقرضيه اقتصروا على الخمسة في المائة ! بل ليثم
اقتصروا على ضعفها !

وكان الدهر قد وضع بجانبه ، منذ طفولته ، انسانا نما وشب وترعرع معه ؛
فكان أدرى الناس بأمال روحه المظيمة ، ويجودها من الاهتمام بالمآذيات إلا لتحقيق
النفسانيات . فرأى أن يثرى — وأيما إثراء — من موارد الثروة التي يستطيع أن
يضع عنها نحت تصرف مولاه — ولو تعمّر عليه السمن إلا من يؤس مواطنيه —
فأقبل يتلمس تلك الثروة من كل باب ؛ وشرع يملأ خزانته بها ، بينما هو يدفق المال ،
المنسنى له استخلاصه ، بكل تفنن ، من الجيوب ، الى أيدي مولاه .

فأدّى هذا وذاك الى تراكم محاب في سماء (اسماعيل) ، ما فتئت الأيام تزيد تلبدا ،
كلما زادت في فؤاد الخديو حرارة الرغبة في تحقيق مساعيه .

وهذا هو ما سنشرحه مفصلا في الصفحات الآتية .

سفر في تاريخ مصر المالي^(١)

مات (سعيد) وحل القطر دين سائر، ودين مقترض، يزيد مجموعهما على أحد عشر مليوناً من الجنيهات، وعليه فوق ذلك قيد الامتياز الفاحش الممنوح لشركة ترعة السويس^(٢).

الدين الذي أحلفه
(سعيد)

فما لبثت أن أوجبت زيارة السلطان عبد العزيز للبلاد المصرية، والكوارث الطبيعية التي تلتها، وحملة العسير، فأقدام (اسماعيل) على بث روح الحياة في أعمال القطر قاطبة، وعلى إزالة ما في امتياز شركة السويس من جائر نفقات ومصروفات جعلت الخزينة المصرية تشكو العوز والضييق، بالرغم من الخيرات الكثيرة المتدفقة إلى البلاد من وراء ارتفاع أسعار القطن وزيادة صادراته.

فكلف (اسماعيل) نوبار باشا بالسعى إلى عقد قرض جديد في الأسواق الأوروبية، أثناء وجوده في باريس، للعمل على الفوز بالمطالب المصرية من شركة القنال.

فأقبل نوبار، في شهر يونيه سنة ١٨٦٤، على غابة المحال المالية في شأن ذلك القرض، واستمر في أخذ ورد معها، مدة ثلاثة أشهر، حتى تمكن من إبرام

قرض سنة ١٨٦٤

(١) أم مصادر هذا السفر: "تاريخ مصر المالي" ما بين سنة ١٨٥٤ و ١٨٧٧ مجهول اسمه ج. س. .
يحيى الرجوع إليه بكتابه. وهو يوجد بمكتبة بلدية الاسكندرية ومكتبة سليمان ساي بك، وفي دار الكتب المصرية بمصر، و"المالية المصرية" لمكهل. في الكونغرس الذي دعي إليه أكتوبر سنة ١٨٨٢
(٢) أنظر: "مصر" لمالورق ص ٧٠ و ٧١؛ وأنظر: "مصر كما هي" لمالك كون ص ٩٢، و"مالية مصر" لزدجواي ص؛ والخاصة بمرحلة ٣٢٠ في كتاب "مصر" لمالورق.

عقد الاتفاق في ٢٤ سبتمبر من السنة عينها . فتعهد بموجبه المتعاقدون بأن يدفعوا الى الحكومة المصرية خمسة ملايين جنيه انجليزي ، على أربع دفعات متساوية ، تستحق في نوفمبر سنة ١٨٦٤ ، ويناير وفبراير وأبريل سنة ١٨٦٥ ؛ وأن تستد لهم الحكومة المصرية ذلك المبلغ بفوائده ، على خمسة عشر قسطا سنويا ، قدر كل قسط منها ستمائة وعشرون ألفا ومائتان وأربعة وتسعون جنيها ؛ وأن تكون إيرادات مديريات الدقهلية والشرقية والبحيرة ضمانة لذلك ، وتحوّل رأسا الى الدائنين .

والذي استلقت الأنظار في تحرير هذا العقد بادرة ذكرت فيه أشارت من طرف خفي الى رغبة البلوغ الى الاستقلال المتقدمة في قلب (اسماعيل) : فبينما اشترط في المادة الرابعة منه وجوب حصول المقرض على رضى السلطان ، كما كان ذلك مشروطا في عقد القرض الذي أبرمه (نعيد باشا) في سنة ١٨٦٢ ، فقد انفق ، من جهة أخرى ، على أن يكون المرجع والحكم فيما قد يحدث من منازعات أو خلافات بسببه الى (اسماعيل) ، بدلا من أن يكون للصدر الأعظم ، كنص قرض سنة ١٨٦٢

القرض
لنجدة المزارعين

ثم تلا هذا القرض القرض الذي عقده (اسماعيل) لنجدة المزارعين المصريين في الأزمة التي أصيبوا بها على أثر نزول أسعار القطن نزولا فاحشا عقب وضع الحرب الأمريكية الأهلية أوزارها ، وبلغ نيفا وخمسة وثلاثين مليونا من الفرنكات ؛ وقد سبق لنا بيانه في غير هذا المكان .

غير أن ما أنفق في سنة ١٨٦٥ على مقاومة الكوليرا ، والثلاثة الملايين التي دفعت في سنة ١٨٦٦ للحصول على فرمان تغيير مجرى الودائع ؛ والعشرة الملايين من الفرنكات التي استرد بها تفتيش الوادي من شركة ترعة السويس ؛ وما أنفق أخيرا في تجهيز الحملة

الى كريت وتسفيرها وإقامتها، من جهة؛ وما اعتاده (اسماعيل) من الانفاق عن سعة والاكتثار من دواى الترف ومظاهر العز والمظمة حول عرشه؛ وتوسيعه قصوره وحدائقه؛ وإنشائه منظرة الجيزة بالقرب من الأهرام؛ واقتناؤه فى دار السعادة عينها سراى الأميركون البديعة، واسرافه على إعدادها وتجهيزها، إعدادا وتجهيزا فائقين، من جهة أخرى — كل ذلك جعل الخزينة المصرية، وخزينة الأميرالخصوصية، فى حاجة الى تقود، بالرغم من زيادة الإيرادات ومن سلفة الخمسة الملايين الأخيرة. وكان (اسماعيل) يتوقع ذلك الاحتياج قبل حصوله .

لذلك رأى، وهو فى فيشى، أن يتدبر للطوارئ قبل حدوثها، شأن المتبصر فى العواقب . فاستدعى اليه نوبار باشا وكلفه بالسعى الى عقد قرضين جديدين يكونان شخصيين، وتكون ضمانتهما السكك الحديدية — وكانت ملكا خاصا للأمير — وأملاك (اسماعيل) الشخصية الأخرى، أى دائرته السلية .

بفقد نوبار حتى تمكن فى ١٧ أكتوبر سنة ١٨٦٥ من عقد القرض الأول مع محل "أبنهايم نيقيه" قيمته ثلاثة ملايين من الجنيهات الانجليزية، وضمانة مداده السكك الحديدية .

وكانت تعليقات (اسماعيل) تقضى بأن يكون معدل الفوائد ثمانية أو تسعة فى المائة سنويا . ولكنهم وجدوا، عند فحص حساب التقسيط، أن معلما يبلغ أربعة عشر فى المائة تقريبا .

فاستاء (اسماعيل)، وامتنع من نوبار، وضاعت ثقته فى كفاءة هذا الوزير للأمور المالية .

ولكن الفريقين المتعاقدين ، بعد أخذ وردّ عنيفين ، وبعد أن تشبّث كل منهما برأيه : هذا أن العقد باطل وملغى ، وذلك أنه صحيح وواجب التنفيذ ، انقضاء في نهاية الأمر ، على الغائه وإبداله بمقد آخر ، عرف بعقد ٥ يناير سنة ١٨٦٦ ؛ أقرض (اسماعيل) بمقتضاه ملايين الجنيهات الثلاثة السابق الانقضاء عليها ، بسندات السكك الحديدية ، تضمنها المالية المصرية ، وبمعدل ستة في المائة سنوياً ، على أن يستد ذلك جميعه على ستة أقساط سنوية متساوية ، ابتداء من أول يناير سنة ١٨٦٩

قرض ٥ يناير
سنة ١٨٦٦

فأصدرت تلك السندات ، وابتاعها محل "أوپنهايم وشركائه" بمبلغ مليونين وستمائة وأربعين ألف جنيه إنجليزي : على أن يدفع نصف المبلغ نقداً ، ويقدم ، بالنصف الآخر ، أدوات مكوك حديدية ، يكون له عليها عمولة معلّطة خمسة في المائة .

قرض الدائرة
السنة الأولى

أما القرض الثاني — قرض الدائرة السنية — فبعد تراحم بنك الأنجلو ومحل أوپنهايم وشركائه على عقده ، فاتفقهما على عقده معا ، فانسحاب محل أوپنهايم في آخر لحظة ، بل في دقيقة التوقيع عينا ، بناء على إشارة برقية وردت من باريس الى النائب عنه في العباسية بمصر ، حيث كان الاجتماع معقوداً في كشك أنشاء الأمير حديثاً ، وبعد قبول الأنجلو القيام به وحده ، على أن يكون ثلاثة ملايين وثلاثمائة وسبعة وثمانين ألفاً وثلاثمائة جنيه أوقافاً مالية ، بفائدة سبعة في المائة ، ولا يقرض نقداً في الواقع سوى ثلاثة ملايين فقط ، وتكون مدة التقسيط خمسة عشر عاماً ، وضمانة السداد تحويل إيرادات أملاك (اسماعيل) الخاصة الى الدائنين ، وتوقيع رهنية على ثلاثمائة وخمسة وستين ألف فدان ألحق كشف ببيانها بعقد القرض حينه ، وبعد طرحه في السوق لتغطيته ، والفشل في ذلك ، لعدم تغطية سوى سبعة ملايين من الفرنكات من الخمسة والسبعين مليوناً المطلوبة ، ورجوع الأنجلو على الدائرة السنية

لإجبارها على استرداد السندات غير المكتتب بها - بعد ذلك جميعه ، قرر الرأى
 لى نهاية الأمر بين حافظ باشا ناظر الدائرة السنية عن الأمير ، ومالى يقال له المسيو
 تشرنسكى ، على أن هذا المالى ، مقابل قيام (اسماعيل) بإيداع ما قيمته مليون
 وخمسمائة ألف جنيه انجليزى من تلك السندات فى البنك العقارى فى باريس ، يضع
 تحت تصرف الدائرة السنية اثنين وعشرين مليوناً وخمسمائة ألف فرنك . منها اثنا عشر
 مليوناً وخمسمائة ألف فرنك فى نوفمبر ، وعشرة ملايين فى ديسمبر سنة ١٨٦٦ ،
 مقابل عمولة قدرها واحد ونصف فى المائة ، تستقطع عند صرف كل من القسطين ،
 وفى نظير فوائد قدرها عشرة فى المائة سنوياً . على أن يستد رأس المال والفوائد
 فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٦٧ ، وإلا بيعت ضمانات السداد .

ولكنه ما أتت سنة ١٨٦٨ إلا وكان الحصول على فرمان ٨ يونيه من السنة
 السابقة المانع (اسماعيل) لقب "خديو" ، وإقامة قسم المعرض المصرى فى معرض
 باريس العام ، وزيادة (اسماعيل) للعاصمتين الفرنساوية والانجليزية ، وما أحاط تلك
 الزيارة به من مظاهر الترف والبذخ لجعل مركز مصر سنيا ، ودرجتها رفيعة
 فى الأنظار ، وما أنفق بعد ذلك فى الأستانة ، لإظهار ولائه للسلطان ، ولا تصدأ
 فرمان سبتمبر سنة ١٨٦٧ ، الموضح ما غمض فى فرمان ٨ يونيه السابق ، من الامتيازات
 الممنوحة ، قد أدى الى ضيق فى المالية ، ارتفع معه معتل الخضم الى ١٦ فى المائة ،
 وبات من الحتم النظر فى افراجه .

فقر الرأى على اقتراض قرض جديد ، ووافق (اسماعيل) على ذلك .

وما ذاع سر الرغبة فيه إلا وبرز محل أوينهايم وشركائه على مسرح المعاملات ،
 وتقدم ليكون واسطة فى استصداره .

غير أن ذكر الفصل البارد، الذي ارتكبه أثناء المخابرات في قرض السنة السابقة، كان لا يزال ينغل قلب (اسماعيل) عليه . فمع ذلك المحل إلا مراقبة تطورات المخابرات الجديدة ، عن كثب ، لاغتنام أول سانحة تميز بداخله ، وخلا الجحش لتشرلسكي - وكان نجاحه في إتمام قرض سنة ١٨٦٦ قد جعله مقربا الى قلب الخديو الأول - فكلفه راغب باشا، كبير الوزراء ووزير المالية في تلك السنة، بالسمي الى إتمامه .

وكان راغب باشا هذا من الأسرى اليونان المسيحيين الذين آوى بهم (ابراهيم) الهام أرقاء الى مصر، فلما اعتنقوا الدين الاسلامي، أعتقوا وأحسن تربيته . (وهو والد ادريس راغب بك أستاذ الماسونية المصرية الأكبر^(١)) . وكان في سنة ١٨٦٨ شيخا جليل القدر، ضيق الفكر، ليس عنده من الحفاقة المالية إلا ما يتفق له فخته من الخيل في سبيل تأجيل دفع المستحقات من أجل الى أجل؛ ودفعها بعد ذلك، نقطة نقطة . فلم يكن اذا بالمالي الذي يميز الفث من السمين في الارباكات المالية؛ ولا بالرجل الذي يصح الاعتماد عليه في الشدائد .

وكانت الأقدار قد سافت اليه، لسوء حظه ، رجلا الزاميا أني مصر قبل بضع سنوات ، فتعين رئيسا لقلم قضايا وزارة الأشغال العمومية ، في عهد استادها الى نوبار باشا، لشدة الاحتياج فيها الى رجل خبير بالتشريع والقوانين، يمكن الوقوف، بواسطة خبرته، في سبيل مطامع الأجانب الذين يتعاقدون مع الحكومة، وضرهم الحقيقي ليس إتمام عمل، ولكن التذرع بأية وسيلة لجعل الحكومة مسئولة عن عدم إتمامها، ثم، بتعويضات يثرون منها بسهولة .

(١) كتب في سنة ١٩١٨

وكان ذلك الالزامى على تمام درايته بالقوانين ، تام الاستقامة ، تزيه النفس ، ذا ذاتية خاصة به ، تميز ذكاه عن كل ذكاء آخر ، حسن المعاشرة ، حذب المعاداة ، محبا للكلاب ، مغرما بالصيد والفنص ، ذا دراية لا بأس بها بالطب البيطرى ، لا يحنق عن التنجيم أحيانا - ونصح معه صناعته - لطيف التنكيت والمزاح ، فصيح اللهجة ، حائزا بالاختصار ، كل ما كان من شأنه جملة محبوبا عند الخديو ومقربا اليه . وكان ، على قلة بضاعته فى الأمور المالية ، قد انتقل من وزارة الاشغال العمومية الى وزارة المالية .

فعهد الوزير اليه أمر الاهتمام بآتمام القرض الحديد ووضع شروطه مع المسيو تشرنسكى .

ولكن ذلك الالزامى رأى انه يستطيع تقديم خدمة الى الخديو أجل من الخدمة التى كلف بها ، وأخذ على نفسه إتمام مخبرات خاصة ينشر لنتيجتها صدر (اسماعيل) انشراحا كبيرا .

فشرعت الألسنة لتداول ذكره ، وبدأت التخمينات تتضارب فيما عسى أن يكون العامل المالى الحديد العتيد ظهوره : فبعضهم يذهب الى أن المخبرات دائرة مع "المصرف الشرقى" ، وآخرون الى أنها دائرة مع رجل يقال له (لاشيفارديير) ، بالنيابة عن بيت "كارثريه" الشهير ، وغيرهم يذهب مذهبا آخر ، والكل ، على اختلاف مسرائهم ، من للوزير الى آخر سمسار فى البورصة ، يتطلع الى إنهاء تلك المخبرات ويجاحها بسرعة كلية .

وفلك لأن الضيق المالى كانت قد استحكمت حلقاته ، وباتت النقود قليلة فى السراى الخديوية حينها ، وأمسى الحريم المصون نفسه فى حاجة إليها - و(اسماعيل)

مع ذلك ، مكب بكل ما أوتي من نشاط على إشباع رغبة التشييد والتعمير التي عادت نفسه ممثلة بها أثر زيارته لباريس ولندره ، مشدد في طلب الأموال من خزينة المالية ، لتصليح الأزبكية وتكييفها تكييفاً جديداً ، وإنشاء مضمار سباق الخيل ، وإتمام حي الاسماعيلية ، وفتح شوارع العاصمة الجديدة ، وإبقاء قصور في العباسية ، والقبة ، وعابدين ، والجيزة ، وتجاه جزيرة الروضة ، وفي مصطفى باشا ، وتزينها بالرياش الفاخر ، وهلم جرا — فبذل المتخاربون جهدهم حتى وصلوا الى اتفاق أقروه . ولحال ذاعت في الأسواق والأوساط المالية أنباء عقد القرض المرغوب فيه ، بين الوزير راغب باشا عن الخديو ، وبين (لاشياردير) عن محل كارتريه وشركائه (٣ فبراير سنة ١٨٦٨) .

فزلت أسعار الخصم من ١٦ في المائة الى ١٢ في المائة ، وبات تحسينها المطرد متظرا من الجميع ، لما أشجع عن اشمال ذلك القرض على مزاييا قل توقع نظيرها أو ما يضاهيها في عالم الاقتراض .

فتناقلت الأكسنة أن المبلغ المقدم سيكون ٦٤٥٠٠٠٠٠ من الفرنكات ، لتوحيد عموم الديون المصرية (بما فيها دين السكة الحديدية وما خلا أذونات القرض) ، وأنه سيقسط على ٤١ سنة باعتبار القسط السنوي ٨٧٥ في المائة من الدين الاسمي ، أي أن المبلغ الذي يجب على الحكومة المصرية دفعه كل سنة أشهر لا يزيد أبداً على ٣٧٣٤٣٧٥٠ فرنكا ، وأنه يدفع في أقل يناير ، وأول يولييه من كل سنة ، وأن العربون الذي يقم فوراً سيكون عشرين مليوناً من الفرنكات . وأما ضمانات السداد ، فعموم الإيرادات التي مازالت حرة ، والتي ستصبح حرة في المستقبل بعد سداد الدين الذي هي ضمانته . وأنه اشترط أن تنشئ الحكومة مجللاً عاماً للديون

المصرية ، وتضع له نظاما خاصا به ؛ وتتعهد بأن لا تقترض في المستقبل إلا على قدر الزيادة في ميزانيتها السنوية .

غير أن المزايا النادرة ذاتها ، المتفق عليها لمصلحة المقترض في ذلك العقد كان من شأن المبالغة الظاهرة فيها القاء الريب والشك حول إمكان توقيعه حقيقة : لذلك أخذ الخبيرون في الأمور المالية يتسارون بأنه لا بد من وجود مخلوع بين الطرفين المتخايرين ؛ وأنه يصعب أن يكون ذلك المخلوع المحل المال .

وما لبثت الأيام أن أظهرت أن همسهم كان على حقيقة : فانه لما كلف الخديو الموظف الاكرامى بدرس أوراق التوكيل التى قدمها (لاشيفارديير) فى أوّل المخابرات الى وزارة المالية ، والتثبت من حقيقتها ، لمعرفة ما اذا كان محل كارتريه وشركائه قد خول وكيله المذكور حتى التوقيع على العقد بالنيابة عنه أم لا ؛ وأقبل ذلك الموظف على البحث عنها فى ملف أوراق المفاوضات ، وجد — وكل يكانه ينتفض وجلا — ان تلك الأوراق قد أخفيت ؛ وانه لم يبق لها من أثر . فادرك فى الحال أنه قد هزئ به ونصب عليه وعلى موكله معا ، وكاد يفقد رشده .

وشاع نبأ ذلك فى الدوائر المالية ، فأثار فيها عاطفة سخرية وقلق معا . ولما اطلع (اسماعيل) على الأمر ، استشاط غضبا وصب جام مخظه على رأس وزير ماليته العيس ، راغب باشا ، وعلى رأس ذلك الاكرامى المتدخل فيما لم يمكن من اختصاصاته ؛ وعزلها من خدمته .

لمرض كلاهما مرضا كاد يودى بحياتيهما . واضطر الاكرامى ، بعد ما نهض من سرير أسقامه ، الى مفارقة الديار .

فلما خلت وزارة المالية من شأغليها ، رأى الخديو أن يخلد منصبها رجلا قريبا من قلبه ، كان سبق له امتحانه في وظائف أخرى ، ذات مسئولية خطيرة ؛ فوجده راجعا ، وأنس منه ذكاء نادرا ، وتفطنا غريبا ، وإخلاصا متناهيا في خدمته . فاستداه اليه وعينه وزيرا لماليته .

ظهور اسماعيل
صديق باشا على
دست المالية
المصرية

وكان اسم ذلك الرجل اسماعيل صديق ، ويعرف "بالمفتش" لسابق تقلده وظيفة التفتيش في الصعيد على أعمال دائرة الخديو الخاصة أولا ، فعمل أعمال الحكومة المصرية .

وكان ابن والدين من فلاحى الوجه القبلى ؛ عقليته عقلية فلاحينا المصريين ، وأخلاقه أخلاقهم .

ولما كان أخا الخديو في الرضاة ، اختص (اسماعيل) بخدمته لثامه ، منذ أن كان لا يزال أميرا ، وما قى يقمته في أعمال دائرته ، ويرفع من درجته فيها بقدر ما كان يبدوله منه من الدراية والكفاءة ، الى أن أبلغه أسماها . ثم نقله الى خدمة حكومته ؛ وما زال يرقيه فيها — واسماعيل صديق يعمل على ما فيه مصلحة مولاه ورضاه قبل كل شئ ، وفوق كل شئ — الى أن بات أكبر المقربين من قلبه ، وآمن المؤمنين عنده .

وكان اسماعيل صديق هذا رجلا ماهرا في الواقع ، ناقد الرأى ، أصيلة ؛ متفتح الذهن ؛ يدرى ، كما لا يدرى أحد غيره ، كيف تستخرج النود من مدافنها ، وكيف يتوصل الى تحقيق الرغائب ونيل الأراض . لا يوقفه في سبيل إحراز رضا مولاه هاجس ، ولا يهينه أن يرتكب دنية ، بل ولا إثم ، انا كانت تلك الدنية وذلك الإثم بمنزلة مكره ، ويظهرانه في مظهر الرجل المخلص . وكان ، ملاوة على ذلك ،

صفاته

هماما، تشيطا، يحب الشغل، ويلج أبوابه برغبة أكيدة؛ كما أنه كان كبير المطامع، شبقا فساء وأموالا ولذائذ .

فما استلم دفة وزارة المالية إلا وظهر حالا الفرق بينه وبين سلفه؛ وحل تشييل الأعمال محل المثل فيها؛ والبت بسرمة في الأمور محل التخبط والتردد؛ ودفعت الأذونات المالية في أوقات استحقاقاتها، بدون إبطاء، لادراك الوزير الجليد ما في عمل ذلك من المصلحة لمركز الحكومة .

وبما أن اسماعيل صديق لم يكن، في بادئ أمره، خيرا بالأمور المالية— وإن صحت تسميته ماليا ولادة — فإنه اتخذ أخصاء من ذوي الدراية فيها، وتلقى عليهم دروسا عملية جعلته في مدة يسيرة كفوًا لمقاومة أحقق عمال السلفيات ومتداوليها، ومناضلتهم . فلم يعد يوقفه وسواس، مهما كان نوعه، عن السوق مباشرة الى ما يقصد من الأغراض؛ وبرع في ضروب المختالة براعة حملت بعضهم على الإلباسه بحق قول القائل : ” إنما أعطيت الكلمة للانسان لكي يخفى فكره “ .

وظهر ذلك جليا للالين الغربيين الذين استقرأوا حلاوة التوسط بين الخديو والأسواق المالية الأوروبية .

لما خلا الحق من لاشيفارديير ومحل كارتريه إلا وتقدم المسيو تشرنسكى لإنهاء مسألة القرض الذي فشل . فدارت المحاورات بينه وبين الوزير الجليد؛ وفي الليلة ما بين ٢٠ و ١٩ أبريل انعقد في سراى اللجنة اجتماع حضره الخديو نفسه، وشريف باشا كبير وزرائه، واسماعيل باشا المفتش، وحافظ باشا ناظر الدائرة السنية، من جهة؛ والمسيو تشرنسكى والمسيو بامترى، من جهة أخرى . وبعد تباحث جدى دام

طويلا ، انتهى بهسم الأمر ، حوالى الساعة الثالثة صباحا ، الى اتفاق تام ، كانت نتيجته ان لسان البرق كلف بحمل بشائر انعقاد السلفة الى محافظ الاسكندرية ومديرى الأقاليم ، وإلى الوسطاء المجدين في باريس للاستقراض أو الخضم .

وبناء على اشارة الخديو ، وقع المسيو تشرنسكى على العقد . فوضعه وزير المالية في جيبه ، ووعد باعادته اليه في الصباح ، مخنوما منه ، لتقدم ساعات الليل واحتياج الكل الى راحة . وانفصل المتعاقدون وصدورهم منشرفة .

فلما كان الصباح اكتشف الوزير عيا في شكل العقد ؛ وحمل مولاه على نقض ما أبرم .

فكان ذلك أول تأثيرات المفتش السيئة في الشؤون العمومية . وهى تأثيرات توالى فيما بعد حتى أتت في نهاية الأمر الى انحراف القلوب عن الخديو ، بالرغم من استمرار نيته حسنة ، وإلى خراب البلاد ، بالرغم من كثرة الأسباب الموجبة عمارها . فاعلم محل أوبنهايم بفشل مسعى المسيو تشرنسكى إلا وتقدم خاطبا وذو المالية المصرية ، وعرض إقراض ثلاثة ملايين من الجنيهات ، نصفها يدفع فورا ، والنصف الآخر عند الاختيار .

ولكن الشروط التى عرضوها كان فيها من التقييد لحرية الخديو وسلطته ما حمله على رفضها . فتعول عن ذلك المحل مؤقنا ؛ ورأى أن يشرك معه في الأمر ، مجلس النواب المنعقد اذ ذاك .

فبناء على طلب اسماعيل باشا صديق ، وعلى أمر الخديو ، اقترح رئيس ذلك المجلس العدول عن الاقتراض الخارجى الى الاقتراض الأهل ؛ وحل المجلس على قبول اقتراحه .

فقدر أن يكون القرض ثلاثة ملايين من الجنيهات الإنجليزية ؛ وأن تسرى عليه فوائده ، للكثنين فيه ، بواقع عشرة في المائة سنويا ؛ وأن يستد ذلك القرض في بحر ثماني سنوات ، بسحب يانصيبية يبدأ بها بعد مضي ثلاث سنين على الاصدار . ولكن الوزير أهمل أن يهتم ضمانا للسداد . فلم يقبل على الاكتساب إلا بترسيير . فرأى أن يشرك غير الأهالي مع الأهالي فيه ؛ وأن يجعل القرض داخليا بدلا منه أهليا فقط . ولكنه أهمل أيضا تقديم الضمانات : فكان نصيب القرض الداخل نصيب القرض الأهلي .

على أن وزير المالية لم يتفكر انجلاء نتيجته ؛ بل أقدم تحت طي الخفاء ، على خصم أذونات مالية ، بما بلغ قدره مليونين من الجنيهات ، ثلاثة أرباعها عند محل أوفهايم وبعض مصارف مصر والاسكندرية .

بدل خصم
أذونات مالية

وفي الوقت حينه درمشتري مياه الاسكندرية بأذونات مالية أيضا ؛ ودفع بها ، كذلك ، الباقي — وقدره ثلاثون مليون فرنك — من أصل المبلغ المحكوم به لشركة نزع السويس .

فكانت نتيجة ذلك جميعه زيادة ما يقرب من مائة مليون فرنك على الدين السائر ؛ وملء الخزينة ، مؤقتا ، بمبالغ تمكنت بها الحكومة من سد الطلبات الملحة الوقتية . وتمكن الخديو من الذهاب الى رحلته الصيفية التي أشار الأطباء عليه بها للعلاج من الداء الذي ألم بحجرتة ، وجوبه ملأى ذهابا ، بصرف منه على تحقيق رفائيه .

زيادة مائة مليون
فرنك على الدين
السائر

على أن الجريدة الرسمية لم تعلن خبر سفره إلا بعد ثلاثة أيام ، ، في عددها الذي نشرت فيه ملخص المباحث التي دارت في مجلس النواب على الحال المالية ، وبإزانية

الحكومة عن العام القبطى سنة ١٥٨٥ أى من سبتمبر سنة ١٨٦٨ الى سبتمبر سنة ١٨٦٩

ولما كان يتضح من تلك الميزانية أن هناك زيادة للحكومة فى الإيرادات على النفقات تقدر بأكثر من ثلث مجموع تلك الإيرادات فإن مجلس النواب أقدم على المناقشة والتماس الإيضاحات عن ضيق المالية المزعوم واضطرابها الى الاقتراض . فكلف ناظر المالية وناظر الداخلية بتقديم تلك الإيضاحات الى لجنة يعينها المجلس خاصة لهذا الغرض . وقدمها فى الواقع .

فرفعت اللجنة بها تقريرا الى المجلس ، اتضح منه أن مصدر الضيق إنما هو الدين السائر البالغ قدره عشرة ملايين من الجنيهات الانجليزية تقريبا ، ومصدر الإحراج اضطراب الحكومة الى سداده فى الحال .

ضريبة السدس
الاضافية

فاتفق المجلس مع وزير المالية على إبطال القرض الداخلى ، الذى فشل ، بضريبة سدس ، تضاف من باب الاستثناء الى مجموع الأموال المربوطة وتحصل مئة أربع سنوات متواليات ابتداء من سنة ١٥٨٤ القبطية .

ولما كانت قيمة هذا السدس الاجمالية لا تزيد على مليونى جنيه انجليزى ، اقترح الوزير اصدار قرض قدره ستة ملايين من الجنيهات الانجليزية ، يخصص فقط لسداد الدين السائر ، بحيث لا يعود لذلك الدين من أثر فى الوجود .

فصتق المجلس على ذلك ؛ وشرع الوزير ، حالا ، بخابر عمل أو بنهايم فى تولى أمر اصداره ؛ على أن يكون سداده على خمسة عشر قسطا سنويا ، وتكون صفاته إيرادات الجمارك ورسوم المواويس ، والمتحصلات من المصائد ومكوس الملح والمملحات الخ .

ومجموع مبالغها كلها مليون جنيه انجليزي سنويا — وتعهدت الحكومة بأن تدفع للتعاقدین كل ستة أشهر قسما قدره ٨٤٨٥٩٥ جنيها انجليزيا ، فوائد واستهلاك وجوائز انصيب ، وحظرت على نفسها عقد أى قرض جديد قبل مرور خمس سنوات .

على أن الوزير لم يقف عند هذا الحد . ولكنه في ٤ يونيه ، أمضى مع محل أو بنهايم ملحقا تمديليا للاتفاق الأول ؛ ثم أمضى ، في ٨ يونيه ، ملحقا غيره رفع بمقتضاه مبلغ القرض الى سبعة ملايين من الجنيهات الانجليزية ومد أجل السداد ، فجعل واحدا وعشرين عاما ، وزيد مقدار القسط السنوى فجعل ٨٧٠٠٤٢ جنيها انجليزيا ؛ وأضيف الى الضمانات السابقة عوائد الأملاك والمواشى والسرج .

وأخيرا قر القرار النهای في ٧ يولييه على أن يكون مبلغ القرض ثمانية ملايين من الجنيهات الانجليزية ؛ ومبلغ القسط السنوى ٩٥٣٢٩٧ جنيها مصريا ؛ ومدة التقسيط الاستهلاكى ثلاثين سنة ؛ وأبدلت ضمانات عوائد الأملاك بضمانات رسوم القبانة والملاحة النيلية . واتفق على أنه اذا أخذ محل أو بنهايم وشركائه على عهده دفع مبلغ الثمانية الملايين ، فانه يكون حرا في ترتيب إصدار الأوراق المسالية الجديدة ، إزاء الجمهور .

فكان الوزير أراد ، من رفع مبلغ القرض من ستة ملايين الى ثمانية ملايين ، أن يضع تحت تصرف الخديو المطلق مبلغ الفرق — أى مليونين من الجنيهات — لينفقه في دار السعادة ، على تقديم مشروعاته في سبيل تحقيقها ، وعلى إزالة العقبات التي قد تصادفها في طريقها .

وبما أن العملية كانت ، في الحقيقة ، في منتهى النفع للكتنيتين — لأن المائة فيها لم تكن ، في الواقع ، مائة ؛ بل واحدا وستين وربما قطع — نصح تصدير القرض

نجاحا بينا في ١٦ و ١٧ و ١٨ يولييه سنة ١٨٦٨ ، وبلغ عدد المكتتب به أحد عشر مليوناً وثمانمائة وتسعين ألف جنيه انجليزي .

ولكنه ، بعد تصفية كل حساب ، لم يدخل منه في خزينة الحكومة سوى سبعة ملايين ومائة وخمسة وتسعين ألفاً وثلاثمائة وأربعة وثمانين جنيهاً انجليزيا . وذلك رفع معدل الفوائد من سبعة في المائة الى $13\frac{1}{2}$ في المائة ؛ وزاد على سابقة الديون المصرية ثمانية ملايين أخرى .

المورد الى إصدار
أذونات مالية

ولو أن الوزير اكتفى بما فعل لكان الشريسيبا على جسامته ! ولكنه عاد الى إصدار أذونات مالية جديدة ، حتى قبل الفراغ من تسليم سندات القرض الجديد . وكان الخديو في تلك الأثناء مقبياً في الأستانة العلية ، يعالج نجاح مشروعه القضائي ، ويبحث في توسيع دائرة استقلال البلاد الداخل .

على أن مساعيه في هذين السبيلين كلفته أموالاً جسيمة ، ابتلعتها العاصمة العثمانية : فبلغ القلق في الأوساط المالية أشده ؛ وباتت القلوب تشتهي بحرقه أن يقصر مدة إقامته في تلك المدينة الشرهة .

وكأنى به قد شمر بأشتياق رعاياه الى حودته : فاقطع نفسه من وسط أسباب الغواية العديدة الخافه به ؛ ورجع الى القطر المصري في اليوم الثاني والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٨٦٨

فاحتفلت الاسكندرية والعاصمة احتفالاً المعتاد بمودته ؛ وأطلق في كل منهما مائة مدفع ومدفع ؛ وأهدته والدته الجليلة ثلاث حوريات شركسيات ؛ أرادت أن ينافس جمالهن المماوى جمال صبية يونانية اشتراها (اسماعيل) عينه بيكوس بمن

نراقى، وكان من شأن حسنها الفائق وتأثيره العميق في قلبه إثارة ثورة خيرة بين نساؤه الأخرى، طول مدة السفر البحرى من الأسطانة الى الاسكندرية؛ واضطر الخديو، لاجتناب تكرار مثلها في سراى رأس التين، أن يرسل تلك اليونانية رأسا الى القاهرة. وكانت أسعار السوق مستمرة في تحسنها الذى أعقب عقد القرض الجديد.

ولكن البوليس، لكى ينال محظوظية عند الخديو، ويظهر لسموه تيقظه وسهره على حياته، أخذ على طاقه إثارة القلق. فأقدم في شهر أكتوبر من السنة عينها على اكتشاف مكيدة زعم أن حليم باشا دبرها لاغتيال ابن أخيه. فنصب شراكه وبث زبانيته. وفي الثانى والعشرين من الشهر المذكور أعلن للأجانب مسعاه، وتمكنه من القبض على المتآمرين على حياة ملك البلاد.

مكيدة

فاضطرب (اسماعيل) الى إبعاد عمه عن القطر، واتخذ في ذلك احتياطات، صبغتها النفاثات في العقد السياسية صبغة غير حقيقية، أدت الى انسدال قنাম على سوق الأوراق المالية المصرية.

فبالرغم من الاحتفالات التى أقيمت بمناسبة عودة الأمير الى القطر، ودامت أياما، وكلفت البلاد نيفا وستة آلاف جنيه في كل ساعة؛ وبالرغم من الاحتفالات البهية والمراقص التى تلقى، بسبب حضور اللورد نايسير أوف مجدلا، قاهر التجاشى تيودوروس، ليقلد سمو الخديو وسام نجم الهند الأكبر؛ وتصادف وجود والى الهند، اللورد مايو، في ذلك الوقت بمصر؛ وبالرغم من نجاح القرض، انتهى عام سنة ١٨٦٨ بالحق المسالى مكفهز بمصر، لاسيما عقب نشوء الخلاف بين اليونان والدولة العلية بسبب الثورة الكريتية المستمرة.

ذلك الخلاف ما قىء يتطور ويشتد، حتى بلغ منتهاه في أوائل سنة ١٨٦٩، إذ باتت الحرب بين الدولتين قاب قوسين أو أدنى؛ وأخذت الجالية اليونانية الغنية والقوية بمصر تشعر باضطراب وارتجاج في حياتها المدنية، لدى تصوورها اضطراب مصر إلى ولوج باب تلك الحرب، فيما لو شئت؛ وتؤدي ذلك إلى نزاع عنيف بين وطنيتها الشديدة الاستمرار، ومصالحها المادية — من تجارية واستغلالية كثيرة — المتدخلة في القطر المصري .

فاغتصمت السنة السوء اكفهرار الجور المالي المؤقت لتذيع في الملاء على لسان بعض جرائد أوروبية أنباء إقدام الحكومة على عقد قرض جديد، عقب مصاريف الصيف الجسيمة في الأستانة العلية .

فرأى (اسماعيل) أن يهدئ روع بلاده المضطرب بدون سبب، فافتتح سنة ١٨٦٩ بسلسلة أعياد واحتفالات باهرة، بينما كان جميع مستخدمي الحكومة، الذين لهم معرفة باللغة الفرنسية، يشتغلون في قفل مؤلفات "أفنيخ" — مثل "العين المثقلة" و"هيلانة الجميلة" و"ثلاثاء المرفع" وغيرها — إلى العربية ليتمتع برؤية تشخيصها ساكنات دور الحريم ومن لم يكونوا يفقهون سوى العربية من اللغات . وتوالت تلك الأعياد كلها بالمرقص العظيم الذي أقيم، احتفالاً بعود يوم الجلوس المائوس، في سراي الجزيرة وبستانها، وكلف الكوبرى المؤقت، الذي أنشئ على النيل لخدمة العبور في تلك الليلة فقط، ثمانية آلاف جنيه . فما بالك بالتكاليف الأخرى !

ثم أمر باجتماع مجلس النواب، وافتتحه في ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ بخطبة جميلة، شرح فيها أولاً حالة الحكومة المالية : فترجم جميع الديون التي عليها، وقال انها بعد أن

كانت ٢٢ مليوناً من الجنيهات عند موت (محمد سعيد باشا) ، أصبحت في تلك السنة ١٧ مليوناً فقط ، بما فيها مبلغ القرض الأخير .

ثم توسع في تعداد الأعمال العمومية المفيدة ، التي تمت على يدي حكومته ، منذ ارتقائه العرش ، ليبرر الأقراض المعقودة : فذكر السكك الحديدية المنشأة حديثاً ، وأحواض تصليح السفن ، والأرصعة ، والجسور والقرع والمسنوات (هواويس) ، والمدارس على أنواعها ، الخ . وأفاض أخيراً في بيان الإصلاحات العديدة المدخلة على تنظيم القوى البرية والبحرية وتسليحها بالأسلحة الحديثة .

وختم خطبته الجليلة بشكر العناية الإلهية التي ألهمته ، في شؤون إدارته الداخلية ، تنفيذ أجزاء خطة السير الخمسة التي وضعها نصب عينيه عند ارتقائه سدة الأحكام تنفيذاً تاماً في جميع دقائقها ، وهي : (١) إلغاء السخرة ؛ (٢) توسيع نطاق التجارة والزراعة ؛ (٣) نشر التعليم العام ؛ (٤) تعيين مرتب خاص لتفقاته الشخصية ؛ (٥) الإصلاح القضائي ، الذي أكد للجلس أن جميع الدول الكبرى قد صدقت على مبادئه .

ولم يكن في جميع ما ورد في تلك الخطبة ، من شيء مخالف للواقع ، إلا ما جاد به منجم إسماعيل صديق باشا : فإن الدين المخلف من (سعيد) لم يكن ٢٢ مليوناً من الجنيهات ولا ما يقرب من هذا المبلغ الجسيم بالكلية ، بل كان مائتين وتسعة وسبعين مليوناً من الفرنكات فقط ، أي ما يقرب من الأحد عشر مليوناً ونصف من الجنيهات . ومبلغ الدين المصري ، في تلك السنة ، لم يصبح سبعة عشرة مليوناً كما ورد في الخطبة ولكن ثلاثين مليوناً من الجنيهات الإنجليزية .

على أن تأخير الخطبة على السوق المصرية كان حسنا للغاية . فعادت الثقة من تزعزعها الى ثباتها . وخلت أفكار (اسماعيل) من كل شاغل مؤقت إلا شاغل الاحتفال (أولا) بمقدم البرنس أوف ويلز والأميرة زوجته ؛ و (ثانيا) بفتح ترعة السويس في أواخر ذلك العام .

ولكن ذنك الاحتفالين أعقبا ضيقا ماليا شديدا بسبب ما أنفق عليهما من أموال طائلة ، نعم إن قرض سنة ١٨٦٨ كان يساوى في لندن بفضل الضمانات الخصوصية التي أسند اليها ٧٧ ، أى وحدتين فوق سعر إصداره ؛ ولكن أدوات أى إفاذات المالية آلت الى نزول مستمر . وخضم المستحق منها بعد مرور شهر الى بعد مرور أربعة وعشرين شهرا كان بمعدل $13 \frac{1}{2}$ و ١٤ في المائة .

ومع ذلك فان إقبال الأسواق الأوروبية على مشتراها كان كبيرا بسبب ما حملت بهجة أعياد ترعة السويس من ثقة الى القلوب .

فراى الوزير اسماعيل صديق أن يمتنمها فرصة للحصول على جانب من النقود التي كان في احتياج إليها لدفع جانب من المستحقات التي أوجبتها احتفالات فتح الترعة . فقدم الى سوق باريس إفاذات مالية بمبلغ مليونين وأربعمائة ألف جنيه انجليزي بخضم معدله ١٢ ٪ ، واستحقاقات متسلسلة من ١٢ شهرا الى ٢٠ شهرا .

ولكن تسرعه في التقديم أيقظ مخاوف المشترين . فلم يكتفوا بطلب ١٤ ٪ ، بل حتموا أن يكون الدفع في باريس ، وأن تتعهد الحكومة بعدم إصدار إفاذات جديدة لمدة حددها . وبما أن الوزير لم يكن ليرضى مطلقا أن يتقيد بمثل هذا القيد ، أهمل مخبراته ، ورجع عن عرضه .

غير أن المطالبة بسداد الديون ، التي أوجبتها الاحتفالات العظمى المنقضية ، ازدادت اشتدادا عليه . فاضطر ، لكيلا يخرج مركزه ، إلى ربط ضريبة جديدة مقدارها خمسة عشر قرشا صاغا على كل فدان يزرع ، ما حدا أطيان الدوائر الخديوية — فانها لم تكن تدفع ضرائب مطلقا — فاجتمع لديه من ذلك خمسمائة ألف جنيه المجلزى — أى أقل من نصف المبلغ المطلوب — فأصدر ، للحصول على الباقي ، إفادات مالية جديدة ، خصصها ٢٢ ٪ ، بيد أن ذلك لم يجد نفعاً . فالتجأ إلى وسيلة حال ضيقه دون إدراك فهمه عدم مشروعيتها .

وذلك أنه كان ، في بحر صيف سنة ١٨٦٩ ، باع ، قحدا ، نيفا وخمسمائة ألف اردب بذرة قطن ، على أن يسلمها بعد خمسة أو ستة أشهر ، أى بعد بيع المحصول الذى كان لا يزال قائما على ساقه فى الأرض .

فربص المشترون ريثما تنقضى أشهر المهلة . ولكن ، ما أكبر ما كان اندعاشهم حينما تحققوا استمرار شئون الحكومة خالية خاوية ، بالرغم من بيع أقطانها ، وحلول مواعيد التسليم ! وذلك لإقدام الوزير على بيع كل ما وصل إليه من بذور القطن ، أولا فأولا ، وقحدا قحدا ، بدلا من تخزينه لتغطية تعهداته .

على أن بيع الشئ عينه ، مرهين ، كان من شأنه وضع ذلك الوزير الخرب الذمة تحت رحمة مدائنه . ولا شك فى أنهم لو أرادوا مقاضاته لوجدوا إليها سبيلا واسعا ، وتعصيذا حقا من صاحب الأمر الأسمى . ولكنهم ، لحسن حظ اسماعيل صديق الوقت ، وسوء حظ الحكومة المصرية ، كانوا أبعد الناس عن الإقدام على قتل الدجاجة ذات البيض الذهبى . وعليه ، فانهم اكتفوا بأن باعوا إلى الحكومة بسعر ٧٨ قرشا صيحجا ما كانوا قد اشتروه منها بسعر ٧١ قرشا ، ورضوا بأن تدفع لهم القيمة إفادات

مالية ، تسرى عليها فوائد بواقع ١٢ ٪ سنويا ؛ أى أنهم رجحوا ، في ذلك ، فائدة
تعدل بمثانية عشر في المائة سنويا .

غير أن هذا جميعه لم يكن إلا تحايلا على التخلص من ضيق مؤق : ولم يكن
ليرضى وزير المالية . لذلك أخذ يفكر في كيفية تمكنه من جمع مبالغ وافية ، تعد
بملايين الجنيهات . ورأى ، بعد طول التدبر ، أن خير وسيلة لنيل المبتغى إنما هي
إجبار الأرض المصرية على تقديم قرض قدره خمسة عشر مليون جنيه ، يوزع على
مساحتها المزروعة ، ما عدا أطيان الدوائر الخديوية (السنية) ، باعتبار خمسة جنيهاً
عن كل فدان . ولما استقر هذا الرأي في تصميمه ، طفق ينتظر ، بفروغ صبر ،
التنام مجلس النواب السنوى ليحمله على تقريره .

فالتام ذلك المجلس كالعادة ، في أول فبراير سنة ١٨٧٠ ، وكان الكل شيقا للوقوف
على ما عساه يقال ويتم في جلساته : لأن الكل كانوا يتوقعون أن توضع خطبة
الخديو حالة القطر الداخلية والخارجية ، لإضاحا تاما ؛ ويؤملون أن يحدوا فيها ، على
الأقل ، تأكيدا صريحا بتسوية الخلاف الذى نجم مع الأستانة عن حفلات ترعة
السويس ؛ وبيانا لما تراه الحكومة في أمر مبلغ الضرائب ، وتسوية الدين السائر .
ولكن الخطبة الخديوية لم تذكر من ذلك شيئا ؛ واكتفت بشكر العناية الإلهية
على ما أولت من نعم ، وطلب معونة الله فيما ينو من مشروعات خيرية . ثم أحالت
النواب الراضين في الوقوف على أعمال الإدارة ، على الوزارات المختصة . ووقفت عند
ذلك الحدة .

فكان وقعها في الأوساط المالية الأجنبية سيئا : لأن تلك الأوساط طلقت على
عدم نكاتها عن الحالة المالية ألف تعليق وتحوص .

ف رأى المفتش أن يزيل التعبير الذى أوجده تلك التعاليق والتخزصات فى القوم ،
فأذاع قرب وصول صر من الأستانة قدره أربعائة ألف جنيه انجليزى ، من أصل
ثمان المدرجات والبنادق ذات الإبر المسلمة الى الباب العالى .

ولكن الاشاعة لم تجد تصديقا . وطار فى البلد القول : « ما هذا ؟ ذهب السلطان
يسير الى القاهرة ؟ ان من يصدق هذا ، يصدق أيضا أن ماء النيل يجرى من مصبيه
الى منابعه ! » .

على أن الوزير أراد ، فى الوقت عينه ، أن يضمن لنفسه مبلغا يكون وصوله الى
خزينة آكد من وصول تلك الأربعائة ألف جنيه !

لذلك بذل ما فى وسعه لجعل مجلس النواب يعتمد القرض الاجبارى الذى ارتآه ،
ويطلب لإجراؤه مقابل اثنى عشر اذنا سنويا ، يقوم تقديم كل واحد منها مقام دفع
الضريبة السنوية !

ولكن بالرغم من تصديق المجلس على طلبه ، لم يمكن الوزير تنفيذ ذلك القرض
الاختصاصى ، لعدم استطاعة الأهالى تقديمه ، وبعد تحصيل بضعة آلاف جنيه فقط ،
اضطر الى العدول عنه .

غير أن الخزينة كانت فارغة ، والطلبات ملحة ، ودفع قطعية قرض سنة ١٨٦٤
مستحقا فى أول أبريل التالى ، والاضطرار الى النقود هائلا . فما العمل ؟

فتارس الوزير ، أولا ، فى بيع عدة إفادات مالية تعهد بسداد قيمتها بعد
ثلاثة أشهر ، بفوائد قدرها ١٤ ٪ ، علاوة على نصف فى المائة ، على سبيل
العمولة .

ولكن هذا لم يحد؛ بل زاد الطين بلة . لأن مهلة الثلاثة الأشهر، فقط، جعلت الناس يتساءلون: «هل هذا يكون، من الآن فصاعدا، أقصى حد لثقة المالكين وأصحاب المصارف بالحكومة المصرية؟» .

وزاد اضطراب السوق وقلق الدائنين؛ وبات الوقت حرجا جدا للوزير!

مضاربة

ولكن الرجل كان جسورا، مقداما . فرأى أن يدع جانبا كرامة المنصب السامي الذي هو فيه، ويتدفق الى انتاج أكثر الوسائل تلبسا بالمخاطرة، من المضاربة حينها . غير أن المال ذاته اللازم للمضاربة المنوية كان يعوزه . فسعى حتى تحصل عليه، بعمل عملاء موثوق برصاتهم وحنقهم، باع بواسطتهم كميات عظيمة من الاقادات المالية المتسلسلة الاستحقاق، من اثني عشر شهرا الى ثلاثين شهرا، على أن يكون دفع ثمنها نقدا، مقابل خصم $13\frac{1}{2}\%$. ويكون تسليمها بعد ثلاثين يوما .

ولما بات المال المجموع هكذا في قبضة يده، كلف بعض المصارف بمشترى كل ما يعرض من اقادات للبيع داخل ستة أشهر، معينا بنفسه الاقادات التي يعرف أنها أخف من غيرها ثقلا، وأكثر، بالتالي، قابلية للتحويل .

فكانت النتيجة مذهشة! وتهاافت الناس على بيع ما كان ليسهم من تلك الاقادات! فسقط معدل الخصم من 14% الى 9% . ولما شمت الاقادات ذات الاستحقاق القريب، اضطروا أصحاب ربوس الأموال الى مشترى الاقادات البعيدة الاستحقاق، لتجد لنفسها استثمارا . فتمكن الوزير، بذلك، من تسليم المشتريين منه ما شاءوا من كمية الاقادات المباعة اليهم . واستمرت العملية راجحة ناجحة، حتى نفر الناس من الطلب هبوط الأسعار المتجاوز كل حد .

ولكن اللعبة كانت قد تمت ، والدين السائر ، الذى كان بالأمس موجبا قلقا لا يطلق ، أجلت المطالبة به الى ثمانية عشر شهرا ، على أقل متوسط .

فلو أمكن تثبيت الأمور على هذا المجرى ، وتقييد المستقبل ، بحيث لا يعود يتقل على الحاضر ، كان ذلك منتهى الحلق والمأمول .

لذلك أخذت المخبرات بين المالية المصرية ، والشركة المصرية العمومية التى أنشأها الخديو فى باريس تروح ونجى ، والآمال بالحصول على تقود منها نمحا تارة ، وتموت أخرى ، حتى تغلب اليأس على الأمل ، وبات لا يرجى من تلك الشركة خير .

فحوّلت الأنظار عنها الى محل أو بنهايم وشركائه . وكادت المخبرات معه تفضى الى النتيجة المرغوبة ، لولا أن شخصا يقال له هكتور بك ، كان ويكلا بمصر لمحل يشوفشهم وجولدشميت وشركائهما ، وتمكن من نفس (إسماعيل) بحسن أساليبه ، حل دون توقيع العقد ، وحول الطلب الى محل مخميه .

ولما كان فرمان نوفمبر سنة ١٨٦٩ يحظر فى بعض متعلوقه عقد أقراض جديدة على خديو مصر ، انفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون القرض الحديد باسم الخديو الشخصى ، وأن ترهن أملاك الدائرة السنية ، ضمانا لسداده .

وبناء على هذا الاتفاق ، قدم محل يشوفشهم وجولدشميت للخديو مبلغا اسميا قدره سبعة ملايين ومائة واثنان وأربعون ألفا وثمانمائة وستون جنيها إنجليزيا ، ونال مقابل ذلك امتيازا لتأسيس مصرف (بنك) يدعى "البنك الفرنساوى المصرى" كان الخديو نفسه أكبر مساهميه ، واكتتب بربع أسهمه ، أى بما بلغت قيمته

قرض الدائرة
السنية الثانى

مستة ملايين ومائتين وخمسين ألف فرنك . وقام مؤسسه ببعض شؤون تصدير القرض الجديد .

على أنه بالرغم من تصديره بواقع $78\frac{1}{2}$ - ويقول بعضهم بواقع ٧٠ فقط - وبالرغم من أنه ، بعد استبعاد المتعات والعمولات ، نزل صافي التصدير إلى ٦٧ ، فإنه لم يغط سوى ثلثيه ، فقط ؛ ولم يكتب أحد في الثلث الباقي . فاجتبت الحال خفض أسعاره ، فيما بعد ؛ وكانت نتيجة الصافية أنه ، بالرغم من كونه قرضا بفوائد قدرها ٧٪ ، وواجبا تسديده بكمال قيمة تصديره الاسمي ، إلا أنه لم ينتج للقرض سوى خمسة ملايين من الجنيهات ، فقط ؛ ورتب عبثا على إيرادات الدائرة السنوية السنوية قدره ستمائة وثمانية وستون ألفا وتسعمائة وستون جنيها إنجليزيا ، أي ما يقرب من ١٣,٣٨ ٪ من أصل رأس المال المدفوع .

على أن المرجع في عدم نجاحه بالرغم من الاحتياطات التي اتخذت لذلك : كتكليف "الكبنتوار دسكيت" أي "بنك الخصم" بمهمة إصدار معظمه ؛ وإقدام توكيل هذا البنك بالاسكندرية على طلب زمرة قواصة من الحكومة لأقامتهم عند الحواجز التي أنشأها أمام محله ، لحفظ النظام بين جمهور المكتتبين : إشعارا بتوقعه ازدياد أقدامهم هناك ؛ وكبحى وزير المالية نفسه على رأس فئة من أصدقاء الحكومة ، ليكتب ، فيكون مثله قدوة للغير ويهيئ خور تلك الحواجز ، ولو لحظة ؛ بالرغم من أن الفرض الذي أذيع أن القرض معقود لأجله كان من أجل الأغراض : ألا وهو إنشاء معامل للسكر ، وسكك حديدية زراعية لاستغلال المائة والخمسين ألف فدان المقدمة رهنا على سداد المال المرغوب في اقتراضه - أن المرجع في عدم نجاحه ربما كان إلى قيام بعض الصحف للتشديد به ؛ وإلقاء عدم مشروعيتها ؛

ومطالبتها الباب العالي والمتعاقدين في قرض سنة ١٨٦٨ الى التداخل لمنعه ، وإلى تداخل الباب العالي ، في الواقع ، واصداره أمره الى القنصل العام العثماني في لندن بالاحتجاج عليه ومعاكسته !

وبينما الكل بمصر، من الأمير الى أصحاب المصارف وأصحاب رموس الأموال وجميع المشتغلين في الأمور المالية، مرتاحو الفكر، مظمثنو البال، يقضون أيامهم في أتم هناء ، وبينما خصم افادات المالية ، في أوائل شهر يولي لا يتجاوز ثمانية ونصفا في المائة ، متى كان الاستحقاق قريبا ، ولا يتجاوز عشرة في المائة ، في الاستحقاقات البعيدة، المتراوحة بين ٢٤ شهرا و٣٠ شهرا، ومعر قرض سنة ١٨٦٨ الذي كان الاقبال عليه أكثر منه على غيره، يتراوح بين ٨٣ و٨٤، اذا بأنباء الحرب بين بروسيا وفرنسا دوت في الآفاق، وألقت الفزع في الأسواق المالية كلها .

ففي بضعة أيام سقط سعر القرض المرغوب فيه الى ٦٤ أى بنقص عشرين بنطا، وارتفع معتدل خصم الافادات المالية القريبة الاستحقاق الى ٣٠ و٣٥ في المائة، ومعتدل خصم الافادات المستحقة بعد سنة فقط الى ٢٠ و٢٢ في المائة ، ومعتدل خصم الافادات المستحقة بعد ١٨ شهرا لغاية ٣٠ شهرا الى ١٦ و ٢٠ في المائة .
فهم الضيق، واشتلت الأزمة .

إشاعات تفريج

فرأى اسماعيل صديق باشا أن خير ما يداوى به الحال الحرجة ويحيى به الآمال ، ويبقى الوثوق بالمالية المصرية محفوظا ، هو اذاعة أنباء تفريج حديد يوسع حلقات الضيق المؤقت .

فشرع يشيع ، تارة ، أن الحكومة عازمة على بيع سككها الحديدية الى شركة انجليزية يمثلها المستر فولر المهندس بمبلغ قدره عشرون مليوناً من الجنيهات ، وطوبوا

أن المسألة على وشك إجراء عملية بعيدة الأطراف تستبدل بمقتضاها الإفادات القرية الاستحقاق بالإفادات التي لا تستحق إلا سنة ١٨٧٣ ، فتصيب من وراء ذلك البديل ربحاً قدره اثنا عشر مليون جنيه . وإشاعات أخرى من هذا القبيل كان لها ، حقيقة ، وقع حسن ، وأدت إلى ارتفاع سعر قرض سنة ١٨٦٨ إلى ٧٤

هكذا تمكن من حفظ كفة التوازن ، بينما وقائع الحرب تتوالى بسرعة صاعقة ، تجعل عقد الصلح بين الدولتين المتحاربتين قريباً ، تمكن أحدهما من الأخرى تمكناً لم يرو التاريخ مثله .

ولكى يشعر الخديو العالم المالي كله بأن مركز مصر المالي أقوى من أن يتأثر تأثيراً سيئاً بالتأوجات البورصية التي أحدثتها وما فتئت تحملها تلك الحرب الشعواء ، عقد قبل نهاية طم ١٨٧٠ ، مع محل جرينفيلد وشركائه الهندي بلندن ، العقد الذي كلف بمقتضاه ذلك المحل ببناء ميناء الاسكندرية .

وبينا الأشغال في انشائها سائرة ، عقد الصلح بين ألمانيا وفرنسا ، وبات من المنتظر صعود أسعار الأوراق المالية .

ولكن التحسين لم يكن على نسبة المتوقع ، ولم يطرأ في الحقيقة إلا على قرض سنة ١٨٦٨ ، وأما الإفادات فبقي معتدل الخضم فيها ، طوال فصل الصيف ، متراوفاً حول ١٤ في المائة . وهذا لم يكن ليدل على أن مركز مصر المالي في الأسواق الأوروبية مركز ثقة متينة .

فالحال باتت إذا حرجية ، لا سيما أنه حتى خريف سنة ١٨٧١ كان جانب عظيم من قرض يشوفشهم لا يزال مكشوفاً ، بين أن جانباً عظيماً من الإفادات المالية وأذونات

الدائرة السنوية كان يقترب من مواعيد استحقاقه ؛ وأن عدم الدفع لدى الاستحقاق كان من شأنه القضاء على الثقة في كليهما ، إلا إذا جددت تلك الاقادات والأذونات . على أن تجديدهما لم يكن بالشئ السهل ، ولا إجراؤه ممكنا إلا بخسائر باهظة . وأما الدفع من الإيرادات العادية فكان متملزا بالكلية ، حتى لو لم يكن الوزير قد تصرف ، مقدما ، في ضرائب ذلك العام .

ولكن مهارة اسماعيل صديق المالية وتفننه لم يكونا لينكسرا أو ينجورا أمام مثل هذه العقبات البسيطة . بجمع شتات فكره ، لحظة ؛ ورأى أن الوقت آن لتحقيق فكرة استخلاص نقود كثيرة من الأرض المصرية ؛ وهى الفكرة التى جالت فى خاطره فى أوائل العام الماضى ، وحل مجلس النواب على اعتمادها ومطالبة تنفيذها .

ولكن ، حيث انها لم تتيح فى شكل ملقة إجبارية ، وجب وضعها فى شكل جديد يضمن لها النجاح .

فأخذ ، انما ، يعمل فكرته ويجهدها ، حتى جعلها تجود بمشروع لم يسبقه أحد اليه ؛ لا فى العالم الغربى مهد التفنن المالى ، ولا فى العالم الشرقى مهد التفنن فى المظالم . ذلك المشروع هو "قانون المقابلة" .

المقابلة

وما أدراك ما "المقابلة" ؟

"المقابلة" دفع الضرائب المربوطة على الأرض المصرية عن ست سنوات مقدما ، مقابل إعفاء هذه الأرض ، فيما بعد ، من نصف تلك الضرائب الى الأبد ! فلما اختتم المشروع فى فكره ، جمع المجلس الخاص ، وأقنعه بوجوب إجراء ذلك القانون ، بعد تفهم المصريين ماهو الغرض المقصود منه ، وتحبيبه اليهم .

فاتفق رأى المجلس الخاص على رفع تقرير الى الخديوي يبيط اللثام عن دواعي وضع ذلك القانون ؛ وعلى نشر نبذة باللغة العربية ، وتوزيعها في كل جهات القطر ، لتوضيح المقصود من تلك "المقابلة" .

أما التقرير فهالك أهم ما جاء فيه :

«ان المجلس الخاص يرى ان حالة مصر المالية لا توجب القلق مطلقا ؛ ولكنها تستلزم عناية سموكم من جهة مراعاة رخاء البلاد في المستقبل . ومن المعلوم أن الأسباب التي أدت بالخرينة العامة الى شبه الضيق المالي هي : (أولا) العجز الخلف عن سعيد باشا ؛ (ثانيا) الاشتراك في انشاء القتال ، والمصاريف الباهظة التي جرت اليها ذلك الاشتراك ؛ (ثالثا) الأموال الجزيلة المصروفة في سبيل مقاومة طاعون المواشي ، وملافاة مضارره ؛ (رابعا) الأشغال التي أجريت لترقية شؤون الزراعة والتجارة ؛ (خامسا) وأخيرا الأزمة القطنية المسببة عن انتهاء الحرب الأمريكية . فالبلاد لغاية الآن ، بفضل الرخاء المنتشر فيها وفلاحها ، تمكنت من القيام بمقتضيات العبء الثقيل الملقى على عاتق الخزينة ؛ ولكن الفطنة تشير ، مع ذلك ، بالبحث عن دواء ناجع للمستقبل .

غير أن الوصول الى اكتشاف الدواء يستلزم معرفة الداء . فإين هو الداء ؟

الداء في سعر الفوائد المرتفع التي تدفعها حكومة سموكم ؛ والتي تبلغ ، وحدها ، أكثر من نصف الإيرادات العمومية . فهل لا يستطيع الأهالي تحويل دفع هذه الفوائد اليهم باقتدامهم على مشترى رأس مال الدين ؟ فانه ، على قول وزير المالية ، يوازي ستة أضعاف مجموع الضرائب العقارية التي نتقاضاها حكومتكم سنويا من الأرض .

فليدفع الأهالى، اذا، ضرائب مضاعفة، مدة ست سنوات، والدين كله يستدد، وفى مقابل ذلك تعفيهم الحكومة، الى الأبد، من دفع المبالغ المقترحة منهم لسدادها، على هذه الطريقة؛ أى أنها تعفيهم أبدا، من نصف الضرائب المربوطة على أرضهم؛ ويجرى ذكر هذا الاعفاء على جميع ملكيتهم .

وملاوة على ذلك فانه سيصدر قانون يضمن لهم : (أولا) أن الضرائب المنتقصة على هذا النمط لن تولى فى المستقبل مطلقا ، مهما كانت الظروف ؛ و (ثانيا) أنه حتى تحت تأثير قوة القاهرة ، ككشرق أو غرق أو أشغال منقصة عامة ، لن يجوز مطالبتهم ، ولو بمسلفة مؤقتة ، إلا بعد التصديق على ذلك من مجلس النظار ومجلس النواب .

وأما التبعة العربية التى وزعت فى كل قرى مصر ومدنها ، فان أهم ما جاء فيها تفهيم الأهالى ان هذا المجهود العظيم المطلوب منهم انما هو الوسيلة الوحيدة لانقاذ الوطن من مخالب المرائين الغربيين ، الذين أدت تقاضيتهم ربا فاحشا من الحكومة المصرية الى ضيقها المالى المؤقت ، واضطرابها الى ربط الضرائب والمغارم الثقيلة ، حول أعتاق الأهالى !

فصلى الخديو على تقرير مجلسه الخاص ، واعتمده ؛ وبعد أخذ رأى مجلس النواب أمر بوضع قانون "المقابلة" وتنفيذه . وطلق اسماعيل صديق نفسه يطوف الوجه البحرى كله مقنعا الاهالى بمجودته وفائدته ، محرضا إياهم وحاثا على نفاذه بكل ما فى وسعهم ؛ بينما كان شاهين باشا وزير الحربية يطوف الوجه القبلى للفرض عينه . أما قانون "المقابلة" فخمس وأربعون مائة ، لا بأس من ذكر بعضها لأهميتها .

فالمادة التاسعة والعشرون تقضى بأنه لا يسوغ لوزير المالية، بعد الحصول على جميع المبالغ المطلوبة، إصدار إفاذات مالية جديدة، ولا عقد أى قرض مطلقاً .

والمادة الثالثة والثلاثون تقضى بإنشاء مجلس إدارة مالية ينامط به وضع ميزانية عامة سنوية، مبليه على الميزانيات الخبوصبية المرفوعة اليه من كل إدارة من إدارات الحكومة ومصالحها، تعرض على مجلس النواب، ولا تصبىح تنفيذية إلا بعد تصديق سىق الخديو عليها .

والمادة السابعة والثلاثون تقضى بتعيين لجنة ينامط بها تحصيل الدفع واستلام الأذونات والوصولات المقدمة إشعارا بالدفع .

والمادة الأربعون وما يليها من المواد تنص على أن المبالغ المحصلة تودع فى خزينة خاصة تحت حفظ صيارف خصيصين ؛ وتخصص فقط لاستهلاك الدين لا سيما الإفادات المالية التى يجب أن تكون أول ما يستهلك .

هذه اللجنة تمحدد كل خمسة عشر يوماً كشفاً بالإفادات المالية وأوراق الإفراض الداخلة خزنتها فى هذه المدة؛ ويقوم وزير الداخلية بأحراق تلك الإفادات والأوراق المالية بحضور أعضاء المجلس الخاص . ثم يحاط العموم علماً بمجموع المبالغ المتلفة هكذا .

والمادة الخامسة والأربعون تقضى بأنه إذا أحوزت النقود الخزنة الخاصة ، فلم يتمكن من مواجهة سداد افادات مستحقة، فالوزير المالية أن يفتح اعتماداً قصير المدى يسدّد حالماً ترد النقود الى تلك الخزينة، حيث أنه لا يجوز له ، عملاً بنص المادة التاسعة والعشرين، إصدار افادات مالية جديدة .

هكذا كان كل شيء مرتبا، مقننا، منظما، على ما ورد في الأمر العالى الذى صدر به ذلك القانون، "لتحسين حال الحكومة المالية، وزيادة الرخاء والفلاح العامين، وضمانة للسير بالبلاد فى معارج التقدم والرقى".

وكان صدور الأمر العالى الى وزير الداخلية بتنفيذ قانون "المقابلة" فى أواسط شهر أغسطس سنة ١٨٧١؛ فما أتى آخر ديسمبر من السنة حينها إلا وقد ر أن ما ورد بموجبه الى الخزينة الخاصة بلغ خمسة ملايين من الجنيهات الانجليزية .

هذا كان بدءا يشر بخير نجاح . ولولا أنه علم أن معظم موزعى ذلك المبلغ الضخم انما هم كبار المزارعين والباشوات — لتحز لهم وتسلم اليهم بسرعة هجج أملاكهم الحديدية؛ وهؤلاء إرضاء الخديو مولاهم — لأمكن بناء التفاضل بنجاح المشروع نجاحا تاما على أسس متينة لا تتزعزع . ولكن الصعوبة كانت كلها فى تحصيل الضرائب المضاعفة من صغار الملاك والمزارعين، وفى مقدرة هؤلاء على دفعها .

مهما يكن من الأمر فإن ذلك المبلغ كان كافيا لشترى نصف الدين السائر تقريبا، وسداد استحقاقاته لغاية أبريل سنة ١٨٧٢ .

فعم الفرح دوائر الحكومة والقصور الخديوية والوزيرية . وأمكن القيام بالحفلات والأعياد الشتائية المعتادة فى سنة ١٨٧١، بأبهة وبهجة وبذخ فاقت مظاهره مظاهر كل ما روى من نوصها فى السنوات الماضية . وافتخرت الأوبرا الخديوية والمسارح الأخرى واليهود روم بحور وغادات، كأنها النجوم المتلألئة، شمت شعاعا غير معهود أخذ يجامع الأبصار والقلوب والجيوب . بخرى الذهب من المسالية وعابدين، كأن نهر البكتول — نهر ليديا النهي الذى أترى منه قارون ملكها — هو الجارى بالقرب منهما — لا نهر النيل — ولو أن النيل فى يد حكم حكيم خير من ألف يكتول .

فنجع عن ذلك أن وزير المالية، بالرغم من أنه تعهد تعهدا صريحا نشرته "الوقائع الرسمية" الصادرة في ١٣ أكتوبر من ذلك العام بأن لا يصدر إفاذات مالية جديدة، تلزج بحرفية نص المادة التاسعة والعشرين من قانون "المقابلة" القاضية بأن إصدار الافادات المالية يحظر عليه بعد الحصول على جميع المبالغ المطلوبة، لكي يترأ أولا، في بحر شهر أكتوبر ذلك عينه، إصدارين بلغ مجموعهما مليونين ونصفا من الجنيهات، بحجة أنه لم يرد بعد إلى الخزينة إلا قليل من الأموال المطلوبة؛ ثم في يناير ومارس ويونيه من سنة ١٨٧٢ إصدارات أخرى بلغ مقدار واحد منها فقط خمسة ملايين من الجنيهات، بحجة أنه لم ترد بعد إلى الخزينة جميع الأموال المطلوبة !

استدانة جديدة
مرهقة

فاستدان، بذلك، ما بين ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٧١ وأول يوليه سنة ١٨٧٢، أي في ظرف تسعة أشهر فقط اثني عشر مليوناً من الجنيهات الإنجليزية !!!

وليت الاستدانة كانت بإفاذات مالية من نوع سابقاتها، فقد كانت الشريكون أهون : لأن المشتراط في الإفادلت المالية السابقة كانت أن تدفع قيمتها بمصر أو الاسكندرية، فتي حل الاستحقاق، وتضمن وجود تقود في الحال، كان الصراف يعطى نمرا ترتيبية للمطالبين المزدحمين على بابه، فيتمكن، بفضل تباطئه المفتعل في الصرف، من كسب ثلاثة أيام أو أربعة أو خمسة، وثارة ستة؛ وربما جلا الوزير، أنا وجد نفسه غنوقا بالمرّة، إلى طلب تجديد، قلما كان المطلوب منه التجديد يرفضه .

وأما الإفادات الجديدة، فقد اضطرت تدخل رءوس الأموال الأوروبية في ماجرئات الأمور المصرية إلى تغيير شكلها، والترم الوزير، بعد أن أبدى مقاومة لم تجده نفعاً، بقبول تحميم دائئيه الجليدين، وتحويل تعهداته من إفاذات إلى محض

حوالات قابلة الدفع في لندن وباريس ، بالرغم مما في ذلك من خسارة للخرينة ، ومضايقة للحكومة ، التي علمت كل طريقة تحايل ، وأصبحت مضطرة الى الدفع في يوم حلول استحقاقه ، وإلا صودرت قضائيا : وهو ما أصبح من شأنه أن يسبب خسائر جمة للاقتناء من ضيق مؤقت ، علاوة على استدعائه عمولات ومصاريف باهظة .

وليت الخزينة وجدت في تخفيض خصم هذه الحوالات ملطفًا ومخففا لبهاظة جميع الأعباء الناجمة عنها ! ولكن الأمر كان بالعكس ، وبلغ معدل الخصم فيها ١٤ في المائة سنويا !

فما أضر وجود رجل مثل اسماعيل صديق على دفعة خزينة حكومة ! وما أسوأه على سمعة مولاه الواثق به ! — وإن التمس للولى عذرا مما في قول الشاعر « وعين الرضا عن كل عيب كليلة » من حقيقة ناصعة !

وماذا كان الإصدار الذي قلنا انه بلغ وحده خمسة ملايين من الجنيهات ؟

اسدار غريب

كان عملية اشترك فيها محل أوينهايم والبنك السلطاني العثماني والبنكان : الفرنسي والمصري (فرنكو اجهسيين) والانجليزى المصرى (انجلواجهشن) ، موضوعها إبدال إفادات قصيرة المدى بإفادات استحقاقاتها متسلسلة من سبتمبر سنة ١٨٧٣ الى مارس سنة ١٨٧٦ ، وبلغت قيمتها بما فيها الفوائد بواقع ١٣ في المائة والعمولة بواقع واحد في المائة ستة ملايين وخمسين ألفا من الجنيهات الانجليزية .

ولكن ما الذى حدا بمحل أوينهايم وشركائه المعروف بالرصانة والطمع معا الى تحمل مبلغ جسيم كهذا ، بدون تحميم ضمانات ترتاح اليها المسئولية ؟

الأمل !

تقد كان المتوقع ، بمجرد الوقوف على حركة مصروفات الحكومة المصرية ، أن هذه الحكومة لن تبلغ شهر يولييه سنة ١٨٧٣ بكل جهد جهيد إلا وترى نفسها مضطرة الى توحيد دينها السائرة أخرى .

فكان بهم جثا ، والحالة هذه ، هل أو بنهايم أن يضمن لنفسه عملية ذلك التوحيد ، بأن يقيم نفسه مقدما في مركز يمكنه من وضع السكين على العنق في الوقت المناسب .
لذلك قبل تحمل مسئولية الملايين الخمسة من الجنيهات التي أتعجتها تلك العملية .
على أنه لم يكن ، في الحقيقة ، يخاطر بخاطرة كبيرة حتى فيما لو خابت ، لأن باب إدخال قيمة الاقادات ، التي قد يكون لا يزال حاملا لها ، ساعة عقد القرض المستقبل ، في هذا القرض عينه ، كان مفتوحا أمامه ، علاوة على أنه كان في وسعه ، فيما لو لم توافقه شروط ذلك القرض المتيد ، إما بيع تلك الاقادات وإما المطالبة بقيمتها لدى استحقاقها .

ولم يكن يقع في خلد أحد ، حينذاك ، أن الثقة قد تعوز يوما ما الحكومة المصرية ، وأن الأرض قد تنخسف بقواصلها بسبب قهول الديون المتراكمة عليها . بل إن منظور ما كانوا يدعونه ، منذ ذلك الحين ، "بالقرض العظيم" كان يجعل جميع حملة الأسهم والاقادات ، بدون فرق ، على الثقة والاطمئنان . وكان الكل يتهاوت على اقتناء كل تصدير ، بحيث ان الدائرة السلوية ذاتها ، بعد أن بقيت متضخمة برهة ، نزلت الى المعمعان ، ووضعت امضاءها على أفونات بلغت ما ينوف على أربعة ملايين من الجنيهات ، فيما بين نوفمبر سنة ١٨٧١ وديسمبر سنة ١٨٧٢ ، وبحيث ان معدل الخصم هبط من ١٤ في المائة الى ٩ ١/٢ في المائة .

فنجم عن ذلك جميعه ان النفود أفضت الخزان والجيوب وأن الخديو تمكن في الأسبوع الثالث من شهر يونيه سنة ١٨٧٢ من السفر الى الأستانة سفرته السنوية، وصينه قرية وقلبه محط آمال يثق بتحقيقها .

وكانت أنباء عملياته المالية مع محل أو بنهايم قد سبقته الى تلك العاصمة الجشعة، فلما بها يجيئه اليها مملوءة الجعبة، استعدت لاستقباله استقبالا حافلا، وما وطئت قدماء أرضها إلا وأظهر له السلطان من الحفاوة فوق كل متظر، ورحب به محمود باشا الصدر الأعظم ترحيبا بالغا .

ولما كان (اسماعيل) قد صمم على إجراء عملياته المالية العظمى التي كان الملائم بدعونها مقدما "القرض الكبير"، والتي حببها اليه وزير ماليته ووضعها في شكل العملية الوحيدة التي يمكن اتخاذ البلاد بها، أقبل من فوره يبدل الوسائل الذهبية التي تقضى في دار السعادة كل الأوطار، لينال فرمان الذي يمنحه الحق في عقد ذلك القرض، ليس فقط، بل وينيله توسيع حدود الاستقلال وأبهة مظاهر الملك الحقيقي : فنجم عن ذلك ما قد يأتي التاريخ تصديقه، لولا أن أكبر الثقات المعاصرين شهدوا بوقوعه . وهو ما سبق لنا بيانه في حينه .

على أنه حينما عاد الى صاحبة بلاده، بعد فوزه بجميع مطالبه، وجد أنه لم يكن يمر شهر، بل أسبوع، بل نكاد نقول يوم على وزارة ماليته بدون إقدامها على عمل جديد . وبلغت قيمة ما جادت به قريحة اسماعيل صديق في شهر نوفمبر وحده، بين عمليات مالية كبيرة وصغيرة، نيفا ومليونين ونصفا من الجنيهات، بمعدل خصم سنوى من ١٣ الى ١٣ ¼ في المائة .

عمليات استدانة
جديدة

على أن الذي استلقت إليه الأنظار ، في تلك العمليات ، لم يكن جسامتها ، على بهاظتها ، ولكن ظهور أوراق مالية جديدة فيها كانت غريبة الغرائب ، وأبعد ما ينتظر من الوقائع .

حوالات متكرة

وما أدراك ما كانت تلك الأوراق المالية الجديدة ؟

كانت حوالات على لندره بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه ، يستحق دفعها بعد مضي سنة ، بضمانة وامضاء رئيس لجنة "المقابلة" ! أى أن الوزير حوّل عملا ، وضع لاستهلاك عموم الديون المصرية ، الى معمل إصدار ديون جديدة !

فأوجب الأمر ، في بادئ ، ترددا في السوق . ولكن ذلك التردد لم يمكث إلا لحظة وانقضى ، لأن الجدد لم يكن له من أساس في الأخلاق . فاستطاع الوزير ، في أيام ديسمبر الخمسة عشر الأولى ، تصريف أوراق تلك الأوراق الجديدة الفريضة بما بلغت قيمته مليون ومائتي ألف جنيه !

ولما رأى الربح موافقة ، أقدم على عمليات أخرى ، لحساب وزارته وحساب الدائرة السنية ، بلغت قيمتها المجموعة لغاية آخر ديسمبر نيفا وأربعة ملايين ونصفا من الجنيهات ،

فلما كثرت الأموال على هذا المنوال ، أقدم الخديو على تزويج أولاده الأمراء الثلاثة : محمد توفيق (ولى العهد) وحسين وحسن وابنته الأميرة فاطمة هانم ، وأقام لهم مهرجانا لم ترمصر نظيره أبدا .

وكان الأمير حسن قد عاد من أوروبا من عهد قريب : فان أباه أرسله أولا الى أكسفورد حيث قضى مدة في قسم كليتها المعروف "بكرامست شيرتش" (كنتيسة

المسيح)؛ وحاز منها في يونيه سنة ١٨٧٢ شهادة فخارية تعرف في تلك البلاد بشهادة D. C. K. واشتهر، في مدة إقامته هناك، بالولائم الفاخرة التي كان يولمها لزملائه وأصدقائه، وبهجة الملاهي التي كان يدعوهم إليها وكثرتها؛ ثم سار من أكسفورد إلى برلين؛ ودخل هناك، بصفة ملازم ثان، في فرقة الموسار البروسانية؛ ثم غادرها بعد سنة، وطاد إلى مصر مؤقتا ليتزوج، وقد أنعم عليه برتبة القائمقامية الاكرامية.

وبينا احتفالات هذه الأعراس، وباقى الملاهي الشتوية، سائرة في مجراها، كان الوزير اسماعيل صديق باشا مستمرا على المخربس فيينة الخزينة المسلمة إلى عهده في المياه المضطربة التي ذكرناها، حتى بلغ دين الدائرة السنية السائر أربعة ملايين من الجنيهات؛ وبلغت ديون الحكومة السائرة ستة وعشرين مليوناً، باستحقاقات يتوالى معظمها من مارس سنة ١٨٧٣ إلى آخر مارس سنة ١٨٧٤؛ ومن ضمنها حوالات بامضاء رئيس لجنة "المقابلة" وضمانته تبلغ قيمتها ثمانية ملايين ونصفاً.

وكان الوزير يعلق آماله في سداد هذا الدين الهائل، الذي كانت فوائده بواقع ١٤ في المائة تقريبا، تبلغ أكثر من نصف الإيرادات العقارية، على القرض العظيم العتيق!

ولكن أئى كان له أن يبرر ضرورته، بعد انتهاكه حرمة التعهدات التي تعهد بها قانون "المقابلة"، وتعهد بها هو نفسه في عدد "الوقائع الرسمية" الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧١؟

مهما كان جبينه من نحاس فإنه لم يستطع حل نفسه على عمل ذلك بشخصه. وعليه فإنه بعد أن أشار على مولاه بعقد مجلس النواب، لنيل التصديق منه على

ما جرى ، رجا منه أن يليط بشريف باشا ، وزير الداخلية ، أمر عرض الحال كما هي على تلك الهيئة النيابية .

فأمر المجلس بالالتزام ، وفي جلساته المتوالية في شهرى مارس وأبريل من سنة ١٨٧٣ قام شريف باشا بالمهمة الثقيلة التي ألقي عبؤها عليه ، إرضاء لمولاه ، بالرغم من امتعاض نفسه .

فتلا على المجلس تقريرا وافيا من وضع اسماعيل صديق باشا ، ذكر فيه « أن الأقراض المختلفة التي أقدمت الحكومة المصرية عليها لم تكن شيئا يذكري جانب الأعمال المفيدة العظيمة التي أجرتها في البلاد ، كإقامة الجكارى والجسور والخزانات ، ومد خطوط السكك الحديدية والتلغرافات وغيرها . ولئن بلغ الدين السائر خمسة وعشرين مليونا ونصفا من الجنيهات ، فما شئ أسهل من تبرير الدواعى التي أوجبتها : فإن إنشاء ترعة السويس ، وثنن الأمم المأخوذة من الحكومة في شركتها ، والتعويض الذى دفع لهذه الشركة بناء على تحكيم الامبراطور نابليون الثالث ، ومشتري التربة الحلوة من الشركة عينها وتقييمها ، ومشتري تفتيش الوادى منها أيضا — كل ذلك كلف الحكومة مبلغ ستة عشر مليونا وثمانمائة ألف من الجنيهات ، وتصفية الشركتين الزراعية والعزيرية كلف ثلاثة ملايين ونصفا ، وما صرفته الحكومة لمعالجة أضرار طاعون المواشى بلغ ، كذلك ، ثلاثة ملايين ، وما سددته عن المزارعين بما هو معروف باسم أذونات القرى بلغ ثلاثة ملايين أيضا ، وما تنازلت عنه من الضرائب للعصاين بشرافى سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ بلغ مليونا ومائتى ألف جنيه . فالمجموع خمسة وعشرون مليونا ونصف أى مبلغ الدين السائر ، وهو دين يستهلكه مع فوائده ما يرد أولا فأولا الى الخزينة من جراء تنفيذ قانون "المقابلة" !!!

على أن هناك أمرا جديرا بالاعتبار وهو أن قيمة مجموع الصادرات زادت على قيمة مجموع الواردات ، منذ ارتقاء سمو الخديو عرش أبيه وجده ، بما ينوف على سبعين مليونا من الجنيهات . فاذا علم أنه لم يدفع من هذا المبلغ الجسيم الذى دخل جيوب الأهالى سوى عشرين مليونا فقط لأوروبا لاستهلاك مبالغ الاقراض ، كان مبلغ النقود الباقية فى البلاد ، مما ورد اليها من الخارج فقط ، خمسين مليونا من الجنيهات . وما يؤسف له ان البلاد لاستفيد شيئا مطلقا من هذا المبلغ الهائل ، لعدم استغلاله . فيجدر ، والحالة هذه ، بالمجلس الموقر أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لملافاة هذا الضرر .

وما ذا كان اسماعيل صديق يقصد ياترى من هذه الجملة الأخيرة التى ختم تقريره بها ؟ أنيل التصديق ، ضمنا ، على القرض العظيم العتيد ؟ أم أراد منها أن ترن فى آذان الحائرين المزعمين لتلك الملايين الخمسين ، بمثابة إنذار يزعج أعماقهم ، ويذيب عزائمهم عن مقابلة ما سيستنبطه من الطرق لاستخراج ذلك المال من مدافنه ، بضروب واحتمالات من عندهم ، لمنعه عنه ، وحمايته منه ؟

مهما يكن من الأمر ، فإن شريف باشا ، بعد فراغه من تلاوة ذلك التقرير ، تلى على المجلس أيضا ميزانية السنة المالية الجديدة ، التى أولها ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٣ وآخرها ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٤ ، فعين المجلس لجنة لفحصها . ففحصتها فى أربعة أيام ، ورفعت عنها لتقديدهم تقريرا موجزا ، لا يتجاوز خمسة سطور . فوقعها الخديو ، ورفض المجلس فى الحال ، بعد أن بلغ عدد جلساته ستا فقط .

على أنه إن لم يكن هناك من شئ يستغرب له فى أمر اعتماد لجنة مجلس النواب الميزانية الجديدة فى مئة وجيزة ، كالتى ذكرناها : لأن موادها كانت تقريرا مواد السنة

السابقة بعينها، ما عدا بعض تعديلات طفيفة، فإن الأمر لم يكن كذلك في عدم انتباه اللجنة والمجلس معا الى أن عجز الإيرادات العقارية في الميزانية الجديدة عن التي سبقتهما بلغ مئائة وخمسة وعشرين ألف جنيه، وبما أنه كان ناجما عن إعفاء الأتليان، التي دفعت ضعف الضرائب المطلوبة، من نصف الضرائب المربوطة عادة عليها، تنفيذاً لقانون "المقابلة"، فإنه كان يعني أن المال الذي ورد الى الخزينة، ليكون "مقابلة"، لذلك الإعفاء، بلغ سبعة ملايين من الجنيحات .

فكان الواجب، إذا، أن يتسأل المجلس ويستقصي عما فعله الوزير بذلك المبلغ الهائل؟ وفيه صرفه؟ إذ أن الدين السائر الذي كان قبل اصدار قانون "المقابلة" نيفا وأحد عشر مليون جنيه، أصبح بعد اصدار ذلك القانون وتنفيذه خمسة وعشرين مليون جنيه ونصف مليون، وإن عشرة ملايين جنيه تقريبا، من هذه الملايين الخمسة والعشرين ونصف، كانت حوالات تمهدت بدفعها لجنة "المقابلة" أى لجنة الضريبة التي انما قررت لسداد عموم ديون القطار المصري من المال المتحصل بموجبها! ولكن المجلس لم يسأل، ولم يستقص: كأن الأمر لم يهمه مطلقا، وكأنه لم يكن، هناك، للدفاع عن مصالح البلاد! فكان سكوته عن تصرفات وزير المالية الغربية إما اعترافا منه بأنه لم يكن يفقه شيئا، حتى ولا المبادئ في الأمور المالية؛ وإما أنه يغطي، تحت رداء مسئوليته النيابية، مسئولية ذلك الوزير الوظيفية .

عل أن كلا الأمرين ثبتا لدى اسماعيل صديق باشا . فرأى أن الحق أمامه خلا خلوا تاما لانتهاء مسألة القرض العظيم المنتظر، الذي بات الوسيلة الوحيدة لخروج من المازق البالغ منتهى الحرج، والمسبب عن اضطواره الى دفع فوائد قدرها ١٤٪ / على مبلغ الدين السائر، فوق دفع فوائد الديون الثابتة !

على أنه كان لديه وسيلة أخرى لخروج من ذلك المأزق ، وهي : إشهار إفلاس الحكومة المصرية . وربما كان هذا ، في تلك الظروف ، أقل ضررا على البلاد من الإقدام على ما كان قد ثبت الإقدام عليه في تصميم الوزير . ولكن اسماعيل صديق لم يكن ليجد ، في مثل ذلك الإشهار ، الفوائد الشخصية التي كان يبنى نفسه بها في عقد القرض .

فلكى يبرر عمله ، أوجز الى مشايخه أن يؤولوا بمظلم الفائدة التي تعود على المالية المصرية من وراء تحويل الدين السائر الى دين ثابت ، لما يوجب هذا التحويل من وفر واقتصاد في سعر الفوائد المتقاضاة . ولما وثق بأن كيفية نظره الى الأمور وقعت في النفوس ، أقبل يخلق وسطا يكثر فيه حب استطلاع كنه القرض العتيق ، والميل الى الاشتراك فيه .

فشرع الناس يتساءلون كم عسى يكون مبلغ هذا القرض . فبعضهم يؤكد أنه لن يقل عن ٤ مليوناً من الجنيهات ، وآخرون يزعمون أنه قد يزيد على ذلك ، بينما ضيهم يذهبون الى ان المصلحة قد لا تقضى باستلاف أكثر من خمسة وعشرين مليوناً — أى المبلغ المطلوب لتحويل الدين السائر الى دين ثابت — ويقول فريق آخر إنه قد يكون ذلك ، ولكن على شرط أن لا يزيد مبلغ الدين السائر فاذا زاد ، زاد أيضا مبلغ القرض . وبينما هذه الأحاديث تجعل النفوس قائمة قاصدة ، كانت المخابرات بشأن ذلك القرض جارية مجراها على قدم وساق مع المحلات التجارية ، وكان عمل أبنهايم وشركائه في مقدمتها ، طبعاً ، إذ آن له أوان جنى مازرع .

على أن اسماعيل صديق باشا ، ليمكن من انتظار يوم الوصول الى الغاية ، وهو في سعة من المال ، عاد الى إصدار افاداته المالية . فصرفت الدائرة السنية منها

إفادات مالية
أيضاً

في ظرف سنة ما قيمته ٦٣٠ ألفا بنقص معتله ١٣٪ وتلتها "المقابلة"؛ فصرفت ،
 هي أيضا ، ولكن في ظرف شهر فقط ، حوالات بلغ قدرها مليوناً وستمائة وخمسين
 ألفاً من الجنيهات ، بفائدة معدنها ١٢٪ !!

وبذا تمكن الوزير ، في أوائل أبريل ، من لصق إعلان في بورصة الاسكندرية ،
 مؤذاه استعداداه لنقص كل إفادة مالية ، وحوالة ، وأى ورقة أخرى بواقع ٨٪ ،
 على شرط أن تكون من المشتري دفعها بالقطر المصرى . فكان من شأن ذلك
 تحسين معدل أسعار النقص بسرعة ، وتخفيفها ، بعد أن كانت قد ارتفعت من ٦٪
 إلى ١١٪ .

وبينا الأمور جارية على هذا المتوال ، وردت من مصر الى البورصة عينا اشارة
 تلغرافية في ١٩ أبريل منبئة بعقد القرض ، وبلغ مبلغه ٢٥ مليوناً من النقد : منها
 ١٥ مليوناً مدفوعة حالا ، والباقي عند الاختيار ، بفوائد قدرها ٩٪ ، وعمولة
 قدرها ١٪ .

فصدق ذلك النبأ تصديقا أعمى ، أدى إلى إقبال هائل على عمل عمليات على
 قاعة ١/٢ و ١٠٪ . ولكن الثقة بدأت تترزع في اليوم التالى ، لعدم ورود
 تأكيد لخبر الأمس . وما لبث الملاء أن علموا أن الخبايا - ان لم يصح القول عنها
 إنها خابت كلية - قد أجلت ، على الأقل ، إلى أجل غير مسمى .

افراض ثلاثة
 ملايين مؤقتا

ثم انقضى شهر أبريل . وفي ١٧ مايو انتشر في البورصة خبر مؤذاه أن وكيل الخديو
 بالاستانة أجرى عملية مالية مبلغها ثلاثة ملايين من الجنيهات . فتطيرت الأوساط
 المسالمة ، وثبت لديها أن البت في مسألة القرض الكبير أصبح بعيدا .

ولكنها لو علمت أن هذا المبلغ لم يقتض لمواجهة الاستحقاقات المقبلة البالغ قدرها من أول يونيه إلى آخر ديسمبر نيفا و ٢٤ مليونا من الجنيهات، ولكن لوضعه تحت تصرف الخديو في رحلته العديدة إلى الأستانة ، لما تطيرت ذلك التطير ، ولأدركت أن القرض لابد منه .

وفى الواقع فإن الخديو لم يكن يستطيع الذهاب الى الأستانة في غرض والمثول بين يدى السلطان، ووافضه خال من تقود . فخصم وزيره، إذا، جانباً من حوالات لجنة "المقابلة" عند بعض صيارفة "ظلمة"، وسلم مولاه معظم المتحصل من ذلك الخضم . ثم صرف حوالات "مقابلة" أخرى بما قيمته مليوناً جنيهاً . وأعطاه له أيضاً .

وأما القرض — فسوى الآخذين مهمة إصداره على أنفسهم ، والوسطاء الذين كانوا يأملون إصابة فوائد كبيرة من وراء توسطهم في عقده، وعلى رأسهم اسماعيل صديق باشا — فإنه لم يكن في وسع أحد الرضى عنه أو تحييده .

وذلك لأنه — والخديو في الأستانة يسمى الى نيل آخر فرماناته — اتفق بين وزير المالية والراغبين في تصديره على أن يكون مبلغه الاسمى اثنين وثلاثين مليوناً من الجنيهات الانجليزية ؛ وأن يستد هذا المبلغ كله ، حقيقة ، في ظرف ثلاثين سنة، بعد دفع فوائد سنوية عليه قدرها ٧ ٪ .

وتعهد مصدروه، أى محل أو بنهايم وشركائه، بأن يأخذوا على عهدتهم الشخصية تقديم نصفه الاسمى ، أى ١٦ مليوناً بسم ٧٥ ، على ما قد يساوى من الثمن في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥ ؛ أى أنهم قبلوا دفع ١٢ مليوناً في الواقع ؛ وتعهدوا بأن دفعوا مقدماً من هذا المبلغ بلندن ٥٠٠ ألف جنيه في أول يوليه سنة ١٨٧٣ ؛

و ٥٠٠ ألف جنيه في أول أغسطس الثاني؛ ومليوناً في أول سبتمبر؛ وأن يستدوا العشرة الملايين الباقية بلندن أيضاً في ١٥ أكتوبر، على شرط أن يكون لهم الحق في دفع تسعة ملايين منها "أوراقاً مالية" أى "إفادات مالية" و "حوالات مقابلة" من جميع الاستحقاقات، بنخصم ممثله ٧٪، بدلا من الدفع نقداً - فكانهم اشترطوا، والحالة هذه، وقبلت الحكومة شرطهم، أن يشتروا مبلغ الخمسة الملايين التي قدموها في العام السابق، ويتخلصوا أيضاً من أوراق مالية قيمتها في نزول مستمر، بما يوازى ذلك المبلغ، تقريباً - وتعهدوا بأن يصدرها في الوقت عينه، لحساب الحكومة المصرية، اكتتاباً بالنصف الثاني، أى بالملايين الستة عشر الباقية من قيمة القرض الاسمية. فإذا ما تجاوزها الاكتتاب العام، فالزيادة تكون للحكومة المصرية، مقابل عمولة للصدين قدرها ٣٪ من أصل تلك الزيادة الاسمية، تخضم أولاً؛ ثم يكون الباقي موضوع خيار بسعر ٧٥ أيضاً.

واتفق على أن يعطى للصدين، علاوة على كل امتيازاتهم، مبلغ ٦٠ ألف جنيه للصاري، وربع في المائة على عمليات القبط (كوپون) والسندات المستهلكة! وأن تتعهد الحكومة المصرية بأن تمتنع عن تصدير أى قرض تام آخر لغاية ١٥ يولييه سنة ١٨٧٥؛ على أن يكون لها الحق في إصدار عشرة ملايين من الجنيهات، تحت أسماء مختلفة، ما بين ١٥ يولييه سنة ١٨٧٥ و ١٥ يولييه سنة ١٨٧٨ بشرط أن يصرف هذا المبلغ على أعمال تكون فائتها عامة.

وأمام فوائد ومزايا للصدين، كالتى ذكرناها، كان من المؤكد أن يجد محل أو نهائم وشركائه مزاحمين حديدن. وفي الواقع، فإن محلا فرنساويا آخر تقدم إلى الحكومة المصرية بشروط أحسن من الشروط المعروضة عليها، وإلى الوزير

ووسطائه، برشاوا أجسم من التي منوا بها . وطن، لحظة، حتى في نفس الليلة السابقة
ليوم عقد القرض، أن المحل الفرنساوى المذكور يجعل محل أولئك اليهود، وينتزع
منهم امتياز الاختصاص بتصدير القرض .

ولكن النائب عن محل أوپنهايم وشركائه أبدى . في تلك الليلة . من التهديدات
والتهويلات ماحال دون نجاح مزاحميه . ولاعترازه بما أكسبته من خبرة العمليات
المالية السابق لمحله عقدها مع الحكومة المصرية ، بلغت به القمحة مبلغا حملا على
أن لايبالى بأن يقول للوزير بتمال وقشاح « ان ما للآ من ثقة بمالكك انما هو تحت
رحمتنا . فان عدلت عن الاتفاق معنا، هدمنا تلك الثقة، وحلنا دون أن يهب أحد
إلى مساعدتكم بسلامتكم، واحد! » .

ولما كان يعلم من هو في الحقيقة ذلك الوزير، تركه . بعد أن قال له ذلك، لينام
بصحبة الخوف الذى أوجده في قلبه ؛ وانصرف، وهو متأكد به من أن اسماعيل
صديق باشا سيدعوه في الغد ليقع العقد .

وقد كان !

فانعقد الاتفاق على ذلك القرض المشنوم ، في ساعة سوداء، وبالشروط والبنود
التي ذكرناها، مقابل تقرير الضمانات الآتية : (أولا) كل إيرادات القطر المصرى
العامة ؛ (ثانيا) إيرادات سكك الحديد في الوجه البحرى ، وقدرها ٧٥٠ ألف
جنيه ؛ (ثالثا) إيرادات الضرائب الشخصية وغير المقررة ، ومبلغه مليون جنيه ؛ (رابعا) إيراد
المكس على الملح، ومبلغه ٢٠٠ ألف جنيه ؛ (خامسا) مليون جنيه من المقابلة ؛
(سادسا) كل الإيرادات المؤمنة لسداد الاقراض الأخرى ، طالما تصبح حرة ؛ أى
في الواقع كل مورد من موارد الحكومة التي يصح تأمينها بلا استثناء .

القرض الأكبر
المشنوم

ولما كان مجموع ايراد هذه الموارد السنوى مليونين وتسعمائة وخمسين ألفا من الجنيهات، وكان المبلغ الواجب استهلاكه سنويا من أصل الدين، بما فيه القوائد، مليونين وخمسمائة وخمسة وستين ألفا وستمئة وواحد وسبعين جنيها، كان الاتساع بين الرقين خير ضمان لسهولة السداد ومثانة الثقة به .

على أن باطن الضمانات المقدمة كان غير ظاهرها .

فالفرائب الشخصية، مثلا، وإن ذكرت في ميزانية سنة ١٨٧١ - ١٨٧٢، فانما ذكرت وعليها التأشير الآتى : «هذه الضرائب الشخصية قد ألغيت بعد عرض هذه الميزانية!» . وفي الواقع فانها لم تذكر في ميزانية سنة ١٨٧٢ - ١٨٧٣

والضرائب غير المقررة لم يكن لها أثر بالمرة، حتى ولا في الميزانية المصححة المنشورة في ٣ أكتوبر سنة ١٨٧٣، والمكس على الملح، فانه كان من ضمن الضمانات المختص بها قرض سنة ١٨٦٨، عملا بالبند الأول من عقده . والمليون الناتج عن «المقابلة» لم يكن الاعتماد عليه ممكنا إلا لغاية سبتمبر سنة ١٨٧٧؛ وذلك عملا بالمادة الثانية من قانون «المقابلة» عينها، المعين لتمام إجراءات مهلة ست سنوات . وأما القرض فنهاية استهلاكه سنة ١٩٠٣

ولا شك في أن اليهود الذين أخذوا على أنفسهم تصدير القرض بالضمانات التي ذكرناها كانوا أدرى الناس بحقيقة قيمتها الصحيحة . فاذا أقبلوا، بالرغم من ذلك، على تصديره، فلأنهم كانوا متعمدين السرقة تعمدوا أكيدا، ولم يكن ليهمهم، ما داموا يستردون من الحكومة المصرية الملايين الخمسة التي أقرضوها إياها في العام الماضي، بأرباح هائلة . ويصرفون أيضا بما يوازيه، وبسعر جيد أوراقا مالية مصرية

لا يستطيعون مطلقا تصريفها في أى سوق بذلك السعر، لم يكن لديهم أن يحرق دم الشعب المصرى ، ولا أن تعرض أموال المكتنين المزمعين فى القرض الى بعض الضياع .

أما وزير المالية ، فلم يكن هو أيضا ليجعل طبعاً أن الضمانة الوحيدة الأكيدة التى يصح أن يرتكن اليها أصحاب أموال "القرض الكبير" المتبدون، إنما هى إيرادات السكة الحديدية لا غير؛ لأن ضمانات الإيرادات حينها ، المؤمنة لسداد الأقرض السابقة الأخرى ، حينما تصبح حرة ، كانت وهمية أكثر منها صحيحة ؛ وذلك لأن تلك الأقرض لم تكن لتستند إلا فى سنة ١٨٩٢ وسنة ١٨٩٨ ، ما عدا قرض سنة ١٨٦٢ الذى كان يتم سداؤه فى سنة ١٨٧٩

فإقدام اسماعيل صديق باشا على عقد ائناق ذلك القرض المشنوم لم يكن ليبرر إلا بأن هذا الوزير أصاب من عملياته فائدة شخصية جسيمة ؛ وأنه ربما أقدم على عملياته وهو موطن نفسه ، منذ ذلك الحين ، على أن يخرج مؤقتا من الورطة التى هو فيها ؛ فيتمكن بذلك من سرقات جديدة ما استطاع اليها سبيلا ؛ ثم يشهر إفلاس الخزينة المصرية ، حينما لا يعود يجد فى السداد بابا لانتفاع نال .

والأفانه كان يعلم حق العلم أنه إذا اتخذت ميزانية سنة ١٨٧٢ - ١٨٧٣ قاعدة لليزانيات التالية ، فإن الزيادة التى تقوّرت تعليقاتها على الجزية السنوية المربوطة سابقا ، والمبلغ الذى يصبح دفعه واجبا سنويا فى استهلاك القرض الجديد ؛ وعجز النصف فى إيرادات الضرائب العقارية ، بسبب تنفيذ قانون "المقابلة" ؛ كل ذلك اذا أضيف الى المصروفات السنوية المقررة فى تلك الميزانية أوجب عجزا سنويا قدره أربعة ملايين ونصف وربع مليون من الجنيهات - وهو عجز يتعذر استمرار الحكومة على احتماله !

وكان يعلم ، من جهة أخرى ، حق العلم ، أن الدين السائر - وقد قدره هو نفسه بخمسة وعشرين مليوناً من الجنيهات في شهر مارس المنصرم - كان قد ازداد ، في بحر الثمانين يوماً التالية ، بما صرف من حوالات "المقابلة" ، أى بما بلغت قيمته سبعة ملايين ومائة وخمسين ألف جنيه : فأصبح ذلك الدين السائر اثنين وثلاثين مليوناً على الأقل ! - وهو مبلغ لم يكن في الاستطاعة تغطيته بما يحصل من صافي القرض حتى لو حصل هذا الصافي كله : لأنه يستحيل أن يزيد على أربعة وعشرين مليوناً من الجنيهات ، في أحسن الافتراضات . فكيف ، ولم يكن يصح لعامل توقع تحصيل ذلك الصافي كله ، لا سيما بعد التصريح لحل أوبنهايم وشركائه بدفع تسعة ملايين ، ورقاً مالياً ، بدلاً من دفعها نقداً ؟ !

فالمعقول ، إذاً ، هو أن الوزير انما رأى في ذلك القرض الباهظ وسيلة للخروج من ضيق مؤقت ، بملء خزيته الشخصية ، دون مبالاة بالعواقب ؛ وذلك لاعتماده ، منذ تلك الساعة ، على أن تكون العاقبة النهائية الافلاس !

في هذه الظروف ، وبتأثير الرغبة في السرقة عند المتعاقدين ، أصدر محل أوبنهايم وشركائه "القرض الكبير" ، موزعاً على مليون وستمائة ألف سهم ، قيمة كل منها عشرون جنيهاً إنجليزياً ، بفائدة سبعة في المائة . وفتحوا قوائم الاكتتاب فيه يومى ٢٩ و ٣٠ يولييه سنة ١٨٧٣ بباريس ولندن والاسكندرية وأستردام وبروكسل وأنقرس وجنيفا والأستانة و ٦٤ مدينة من المدن الفرنسية التي كان "للشركة العمومية" توكيلات فيها ؛ بعد أن أطنوا عنه ، مدة ، في كل جرائد المعمور ؛ وبعد أن نشر في ٢٢ يولييه من السنة عينها ، في "الوقائع الرسمية" ، نص فرمان الأخير الصادر من السلطان ، ومصدق عليه من الدول ، اطمئناناً لمواطني ، ولكيلا يحول ،

دون نجاح الاكتاب خوف على المصالح المالية من نشوء خلاف بين مصر وتركيا
تكاليف سنة ١٨٦٩ !

ولكن ، إما بسبب الاضطراب المالى الناشئ عن الخوف الفجائى الذى أسقط
الأسعار إسقاطا فاحشا فى أميركا قبل ذلك بأشهر ، وإما بسبب أن سعر التصدير كان
فى البدء عاليا أكثر مما يصح (٨٤ ½) ، فان هذا القرض ، الذى اشترأت اليه الأعناق ،
وانتظرت المضاربة ، أكثر من ستين ، خاب خيبة تامة ، بالرغم من كل الاحتياطات
التي اتخذت لإنجاحه !

فلم ينط منه إلا القليل من الزائد على ما كان يلزم لتغطية مسئولية مصدريه أو بنهايم
وشركائه ، ولم يصل منه ، قلدا ، الى الخزينة المصرية ، فى نهاية الأمر ، وبعد تقلبات
أسعار لا داعى لذكرها هنا ، سوى صاف يقرب من أحد عشر مليونا من الجنيهات ،
فى نظير دين أركب على عتق تلك الخزينة قدره اثنان وثلاثون مليون جنيه ، وسعر
فائدته ٨ فى المائة سنويا !!!

وهو ما لم يرو ولم يسمع عن مثيله فى تواريخ قروض العالم كافة ، بل ولا فى تواريخ
الربا والمرابين قاطبة ، بل لم يذكر فى تواريخ العالم كلها أن شعبا وحكومته سرقا ،
سرقة وثقة ، كهذه السرقة^(١) !!!

وعليه ، فان هذه السنة ، سنة ١٨٧٣ ، التى حصل (اسماعيل) فيها على فرمان
٨ يونيو ، فأصبح بمقتضاه ، فيما عدا الجزية السنوية المفروضة عليه ، ملكا حقا ،
مستقلا تمام الاستقلال ببلاده ، وحقق ، بالتالى ، كل أمانى أيامه الماضية ؛ هذه
السنة ، التى كان يجب ، والحالة هذه ، أن تكون بدء ارتقاء سعده ، وتاريخ بلوغه أوج

(١) أنظر : "تاريخ مصر فى عهد اسماعيل" لملك كون ص ١٥٦

بجده، وفاتحة سيره الى عز أقمس ، بلا قيد يعرقل أعماله ، ولا عقبة تسد السبيل في وجهه ؛ هذه السنة حينها أمست ، بفضل القرض المشغوم الذي عقده وزيره اسماعيل صديق باشا ، بواسطة أو ينهايم وشركائه المالىين اليهود ، بده اشتداد الصعوبات المالية حول مشاريعه ومصرفاته ، وتاريخ بلوغه الى مأزق ملكه الحرج ، وفاتحة تنازله على البقاء ، تنازعا دخل فيه غشمشا مستبسلا ؛ ولكنه ألقى به في نهاية أمره ، وبفضل قيام الدول الأوروبية معضدة للرأيين وحملة الأمهم ، وازدراؤها بالحقوق المكتسبة من القروانات المصنق عليها منها ، هي تقسها ، الى السقوط والمنفى ، عقب حوادث لم يكن التاريخ ليصدقها ، لولا أنه مضطر الى اعتمادها لكونها واقعية .

فالمؤرخ خير المتحيز ، الكاتب تحت تأثير ما توجه اليه الحقائق ، لا يسمعه إلا أن يأسف أسفا شديدا على ما كان من غض نظر (اسماعيل) عن تصرفات وزير مالىته ، لشدة وثوقه به ، واعتماده أنه انما يعمل لخدمته وخدسة مجده ، بينما الرجل لم يكن يعمل إلا لمصلحته الشخصية ! لأنه لولا ذلك ، لتكن هذا الخديو المهام ، البعيد النظر والكبير المطامع ، من انشاء دولة مصرية مجيدة ، لما القدح الملى والكلمة العليا ، فيما يتعلق بشؤون المدينة الحديثة ومقتضياتها ، في القارة الأفريقية بأسرها .



إزاء الخيبة التي صادفها تصدير ذلك القرض ، فإنه لم يكن في الاستطاعة عمل شئ ما سوى استهلاك الافادات المالية ، وحوالات المقابلة ، والأوراق المصرية الأخرى التي من هذا القبيل ، ذات الاستحقاقات القرية جدا .

وأما الافادات المالية وحوالات المقابلة والأوراق المصرية التي لم تدفع احتسابا من ثمن أسهم ذلك القرض المشغوم ، فتركت وبختها ، وأجل النظر فيها الى يوم

استحقاقها ليقضى الله فيها أمرا كان مفعولا . فلما أنها تدفع ، يومئذ ، إذا تيسر المال لدفعها ؛ وإما أنها تجدد بفوائد أخرى عرقلة .

أى أن الحكومة المصرية بعد استئانتها ذلك الدين الجديد الفظيع ، لم تستفد منه سوى تأجيل استحقاقات همومها ، بضعة أشهر فقط ؛ ولم تربطها من العود الى درجة صخرة "ميزيف"^(١) الهاائلة ، المكتوب عليها "الديون المصرية" ، المقضى عليها بدحرجتها الى ما شاء الله !

فكانت أولى نتائج ذلك أن معدل الصرف صعد بالاسكندرية صعودا مزعجا ؛ ولولا تحالف بعض المصارف للملافة الضرر ، لاقلب الى كارثة خفيفة .

وبلغ من قلة ثقة المالىين انهم بدأوا يتفرون من تجديد أذونات الدين السائر ، حتى في مقابل فوائد قدزها ٢٥٪ .

فأراد الوزير أن يسترجع تلك الثقة ؛ ولكنه لم ير لذلك وسيلة خيرا من الكذب : فأصدر في ٣ أكتوبر نشرة تصحيحية لميزانية سنة ١٨٧٤ و ١٨٧٥ ، أظهر فيها أن الإيرادات تزيد مليونا على المصروفات ؛ ثم نشر في "الوقائع المصرية" كشفًا بالدين السائر ، يتضح منه أن المتبقى قبضه من أصل القرض يكفى لسداد كل هذا الدين ، ما صلا ٨٦ ألف جنيه منه ! وهو مبلغ لا يؤبه به .

غير أنه رأى ، حالا ، أن الكذب لم يعد يحصى نفعا ؛ وأنه لا بد له من إيجاد وسائل أخرى . فأقبل يتقارب في بيع السكر ؛ ففى بيع بذرة القطن ؛ ففى الاتفاق على

(١) "ميزيف" مؤسس مدينة كورنثس بشبه جزيرة المورة ، وملكها اشترى بنيه وسلبه وقطعه الطريق على ما برعيا ، فله تيمؤن ملك أثينا جزاء شروره وحكم عليه في جهنم بدحرجة صخرة كبيرة مستديرة ، من أسفل جبل الى فته . فكانت قواه ، كلها بلغت الصخرة الذروة ، فخور ، فسقط الصخرة الى الأمتل فيعود الى دحرجتها . وهكذا الى الأبد !

اعلان الاختيار، ففي الحصول على مليونين من الجنيهات لمواجهة استحقاقات ديسمبر، وبالاختصار في كل ما من شأنه حمل النقود على التداول، وإعادة الثقة الى الحكومة .

ولكن الخلية كانت ملازمة لمساخيه . فلم يلبث الملاء أن علم أن بيع السكر لم ينجح اتمامه في ساعة توقيعه فيها، دون أن يعلم ما السبب .

وإثر نجاح بيع بذرة القطن ، فانه كان نجاحا شرا من خيبة . لأن الوزير التزم ، بموجب عقد الاتفاق ، أن يبيع مليوناً و ٢٠٠ ألف إردب بسعر ٥٥ قرشا ، يدفع ثلث ثمنها في ٢٥ نوفمبر، والثلث الثاني في ٥ ديسمبر، والثلث الثالث في ١٥ ديسمبر، على أن يعود الى مشتريها بسعر ٦١/٢ في ١٥ يناير و ١٥ فبراير و ١٥ مارس التالية بأذونات على الدائرة تستحق بعد ثلاثة أشهر بفوائد ١٢ ٪ . أى أن عملياته هذه كلفتها دفع فوائد قدرها ٣٣ ٪ ! ونجم عنها أن خصم أذونات الدائرة السنية صعد حالا الى ٣٠ ٪ .

فكانت النتيجة النهائية لكل ذلك أن اسماعيل صديق باشا، لكي يتمكن من دفع استحقاقات النصف الثاني من شهر ديسمبر، اضطر الى تحرير حوالات ، يدفع أصلها مع فوائد (بواقع ٢٠ ٪) بعد شهرين وثلاثة أشهر، مقابل سندات تدفع قيمتها بلندن بعد خمسة عشر يوما ، بخسارة قدرها ١١ ٪ قيمة فرق صرافة ، وعمولة قدرها ١ ٪ !

وهذا كان منتهى استسلام حكومة الى الاختناق في برائن الربا ! فانهت سنة ١٨٧٣ . وتلك الخالب قد تعمق انفراسها في حق مصر تعمقا مزعجاً !

مشكلة مع شركة
ترعة السويس

وبينا هذه الحالة السيئة تختص بصعوبات جديدة للمستقبل ، شجرت في أوائل سنة ١٨٧٤ ، بين شركة ترعة السويس والدول البحرية ، بخصوص الرسوم المطلوبة على محمول السفن ، نزاع كاد يفضى الى تحميل الخزينة المصرية عبء نفقات لم تكن في الحسبان .

فان الشركة ، اتباعا لحرفية الامتياز الممنوح لها ، كانت لغاية صيف سنة ١٨٧٢ قد تقاضت عشرة فرنكات على كل شخص ، وعشرة فرنكات على كل طن ، من السفن التي اجتازت ترعتها . على انها تقاضت ذلك الرسم ، فيما يختص بوزن الحمولة ، على قاعدة المتبع لدى كل دولة في تحرير حمولة سفنها .

فما لبث أن اتضح لها أن المبالغ المتحصلة على هذه القاعدة لا تكفى لتوزيع أرباح . فاطنت العموم بأنها ابتداء من أول يولية سنة ١٨٧٢ ستحصل الرسم المفروض على محمول السفن ، على قاعدة مجموعها الحقيقي ، لا على قاعدة مجموعها المسجل . فابت شركة " المساجرى البحرية " الاذعان الى ذلك الطلب . فقاضتها شركة ترعة السويس أمام المحاكم الفرنسية ، وفازت عليها .

فطلب التجار وأصحاب المراكب البريطانيون الى وزارة الخارجية البريطانية التدخل في الأمر ، فأدى ذلك الى محادثات سياسية ، فالى تعيين مندوبية دولية مؤلفة من مندوبى اثنتى عشرة دولة بحرية اجتمعت فى الأستانة فى أكتوبر سنة ١٨٧٣ ، لدرس المسألة .

فبعد تناول آراء وأفكار ونتائج ، مدة ثلاثة أشهر ، أصدرت المندوبية تقريرا أنكرت فيه على الشركة مطالوبها ، ولكنها ، اعتبارا للضمايا التي تكبدها المساهمون ،

أشارت بزيادة أربعة فرنكات على الرسم المقرّر على كل طن مسجل على غير الطريقة الانجليزية ؛ وزيادة ثلاثة فرنكات على الرسم المقرّر على صافي كل طن مسجل طبقاً لتلك الطريقة .

وصدّق الباب العالي على هذه القاعدة ، بصفتها صاحب الشأن السياسي على القنال ، وكلفت الشركة بتنفيذ قرار المنوبية ، ابتداء من ٢٨ أبريل سنة ١٨٧٤ فاحتج المسيودي لسبس على ذلك ، وهدّد بفلق القنال . فأنذره الخديو ، بناء على أمر ورد إليه من الأساتنة ، بأنه إذا نفذ تهديده فالحكومة المصرية تأمر جنودها باحتلال النبعة ، وتدير شؤونها بنفسها .

فامتثل دى لسبس ، إذ ذاك ، وحصلت الرسوم لغاية فبراير سنة ١٨٧٦ على القاعدة التي قررتها المنوبية إلا فيما يختص بسفن جميع الدول الحربية وجنودهم ، فانها استمرت تدفع الرسم الأول .

وكأننا بالخديو ، لغاية هذا الحين ، لم يكن واقفاً على حال ماليته الحقيقية ؛ ويظنها ، بناء على تفهيمات وزيرها ، متينة القواعد ، مفعمة الخزائن .

ودلّلنا على ذلك انشغاله بتوسيع نطاق الأعمال التجارية في بلاده ، وفي توسيع دائرة فتوحاته .

توسيع نطاق
الأعمال التجارية

أما توسيع نطاق الأعمال التجارية فقد رأينا ، في غير هذا المكان ، أن سموه ماقى يواليه منذ ارتقائه عرشه . ولا خرابة ، فان ميوله التجارية لم تكن سرا لأحد ؛ وإقدامه على الاتجار بمحصولات أملاكه ، حتى بعد ارتقائه سدة الإمارة ، بلغ حدّاً حمل من كان يزاحمهم في الميدان على الطعن عليه بمراة في مئة جرائد : كان الاتجار

محظور على أمير . وبلغ من هيامه في ذلك أنه قال يوما في باريس عند اطلاعه على حركة العمل في بورصتها (إذا صحت الرواية) : « لولم أكن خديوم مصر ، لتميت أن أكون ممسارا هنا ! » .

ففي أوائل ربيع هذا العام ١٨٧٤ بحث يطلب من وزارة الخارجية الإنجليزية أن ترسل إليه موظفين من ذوى الدراية والخبرة لتنظيم وزارة التجارة التى عزم على ايجادها ؛ ولوضع خطة لعلة اصلاحات وانشاءات يرى البلاد فى أشد الاحتياج إليها ؛ من ذلك تحرير احصائيات كاملة لحركة التجارة المصرية ؛ وإجراء تعداد شامل لسكان القطر المصرى ، وإنشاء غرف تجارية ومراقبة سيرها وأعمالها ؛ ووضع قوانين للسياسة والصيرافة والباعة المتجولين ؛ وتشجيع العمل الاستغلالى والفنون الاستغلاية وتوسيع نطاقها بإيجاد مدارس للصنائع والفنون ؛ وتحرير الموازين والمكاييل وتنظيمها ؛ وتجهيز ما يلزم من معاهدات تجارية ، وتعريفات للجمارك والمكوس ؛ ومراقبة جميع الأحواض والمخازن الجمركية المصرية ؛ ووضع نظام الصايد فى النيل والبحيرات ؛ ومراقبة أعمال ترعة السويس ؛ ودرس مالى البلاد الأخرى من تشريعات تجارية ، وطلب أن يكون المتدوبان مستعدين ، اذا لزم الحال ، للسفر الى الخارج فى مهمات تجارية . فلبت وزارة الخارجية طلبه ، وأرسلت موظفين من كبار موظفى وزارة التجارة البريطانية ، اسماعيل نيل واكتن ، أخذنا على عاتقهما القيام بالمهمات العديدة التى عهدت الى كفايتهما .

وأما توسيع دائرة فتوحاته فقد تكلمنا عنها بتفصيل فى غير هذا المكان . وبينما هو منهمك فى ذلك جميعه كان اسماعيل صديق ، السيزيف الجديده ، يكده ، من جهته ، كما حيفا فى دحرمة مخفرة مالىته .

ولكن الأنباء التي وردت من دار السعادة ، في تلك الأثناء ، زادت في مشقة . فان الحوالات التركية المستحقة الدفع في ١٣ يناير سنة ١٨٧٤ بلندرة لم تدفع واحتج عليها . ومع أن المسالية المصرية كانت منفصلة تمام الانفصال عن المسالية التركية ، وليس هناك تضامن بين الاثنين ، فان الملا لم يسمع ، لدى ذلك التوقف ، إلا تقرير مقارنة وارتباط بينهما وتوقع حذو المصرية حذو التركية .
فنتج عن ذلك رعب فجائي في الأسواق المصرية كاد يكون قاتلا .

نقل الأملاك
الخديوية الى
أسماء الأمراء
والاميرات من
البيت الاسماعيل

ولما كانت الأملاك الخديوية قد أصبحت ، بمجهودات اسماعيل صديق باشا ، مشتبكة تمام الاشتباك بصعوبات الخزينة المصرية ، ومهتدة بما يهتد هذه ، رأى الوزير أن يعزز مركزه لدى مولاه بإبداء نصيحة مفيدة له . فأشار عليه بأن لا يبقى على اسمه من ممتلكاته سوى معاملته السكرية المرهونة ضمانا لسداد قرض سنة ١٨٧٠ ، وما يقرب من مائة ألف فدان ، وأن ينقل باقي أملاكه ، بكيفية شرعية الى أسماء الأميرات والأمراء من أسرته الخاصة .

فاستحسن (اسماعيل) الرأي ، بعد أن وثق من الخطر الذي بات يهدد ثروته ، وأنشأ دائرة جديدة دعاها " دائرة الأمراء " وكلف قاضي القضاة ، ومفتي الديار ، ورجال الشرع ، ومستعدي المحاكم بالاشتغال في نقل تكليف أملاكه الباقية الى أسماء الأميرات زوجاته ، والأمراء أولاده . فقضى رجال الشرع في ذلك العمل نيفا وشهرين ، وأبرزوا المجمع الجبلية منصفة بجميع الأوصاف الشرعية المطلوبة ، وموقعا عليها بالأختام التي من شأنها حمايتها من كل طعن .

وأقبل (اسماعيل) يفكر في الوقت عينه في أمر تأسيس شركة فنية استغلالية ، يكون غرضها حفر ترعة تسير من مصر الوسطى ، فتعبر نحو الشمال ، محاذية

السلسلة العربية، فتجتاز القاهرة بين تجاويف جبل المقطم الوسطى، فتمكن من رى
الجزء الشرقى من قمة الدلتا ومن انشاء بحملة شلالات مياه متعاقبة ذات قوة هائلة،
يستطاع استخدامها لتحريك آلات مصانع كبرى .

ولكن المالين أبوا، بالأسف، أن يمتدوا بالأموال اللازمة لانجاز ذلك المشروع
البديع . ولا ندرى لماذا لا يقدم على تنفيذه الآن، فتولد من تلك الندافات قوة
كهربائية عيفة تفتى مصر، فى استنارتها بالنور الكهربائى، وفى تشغيل معاملها،
عن الفحم الحجري والكبروسين .

وكانت نتيجة الاضطراب الهائل الذى أحدثته فى السوق المصرية توقف تركيا عن
الدفع، ونتيجة ازدياد الصعوبات والشدائد حول المالية المصرية، ان اسماعيل
صديق باشا شرع يفكر، لخروج من مأزقه الحرج، فى الإقدام على بيع أطيان الأوقاف
الخيرية كلها التى فى القطر المصرى؛ وعرض المشروع على الخديو، وحببه اليه .

ولكن (اسماعيل) أبى اعتماده وزجر وزيره عنه . فحول الوزير وجهه شطر عمليات
بيع، وتمكن : (أولاً) من تصريف حوالات بمبلغ مليون من الجنيهات يستحق دفعها
بعد ستة أشهر، بفوائد قدرها ٢١ فى المائة؛ و(ثانياً) من بيع مليون إردب قمح،
بسعر جنيهه الإنجليزي الإردب، ونعمائة ألف إردب فول بسعر ٨٢ قرشا صافا
الإردب، تسليم سبتمبر وأكتوبر، على أن يكون دفع ثلثي ثمنها فى مارس، والثلث
الباقى فى أبريل .

ولكن الأحوال، بالرغم من ذلك جميعه، استمرت سائرة من سيئ الى أسوأ . فبلغ
خضم حوالات المقابلة، فى أواخر شهر مارس، من ٢٣ الى ٢٦ ٪، وبلغ سعر

الفوائد المطلوبة على كل عملية من عمليات التحويل أو العكس بالبورصة ، ٤٨٪ .
وما فاق سعر الفرض يتدهور حتى نزل الى ٦١٪ .

فبالت أنفوس التراقى وأخذ كل المشتغلين فى الأمور المالية ينتظرون بأنفس
جزمة حلول ساعة انخراب العام .

ولكن اسماعيل صديق باشا ، وقد أصبح مركزه أخرج من مراكز الجميع ، وفقى ،
لكثرة ما أتعب فكره ، وفقه الى تدبير جاء للكل بمثابة الفرج الذى لم يعد أحد ينتظره
وممكنه من الاستحمام بالذهب استحمامه الأخير .

فقد كان يوجد ضمن مصالح الحكومة مصلحة بقيت بعد ذلك دهرا ، كانت
تعرف باسم "مصلحة الرزنامة" ، وأحسن تعريف لها أنها كانت عبارة عن صندوق
أمانات ، له حق التصرف فى رموس الأموال المودعة فيه ، تصرفا أبديا ، على شرط
قيامه بدفع معاشات متفق عليها للمستحقين .

بجمع وزير المالية المجلس الخاص ، كما كان جمعه لمسألة المقابلة ، وبعد أن عرض
فكرة مشروعه عليه ، وحمله على استحسانها ، استكتبه تقريرا للتدبير جاء فيه : « أن
عددا كبيرا من الأهالى يحتفظون بأموال جسيمة لا يستثمرونها لعدم معرفتهم كيفية
استثمارها ، ولأن القرآن الشريف يحظر الأقراض بفوائد . فوزير المالية ، بعد كثرة
التفكير والتأمل ، وفقى الى إيجاد وسيلة لاستثمار تلك الأموال بما يعود على البلاد
بأكبر رخاء ، وعلى المشروعات التجارية بأكبر سعة ، وعلى الفنون والصنائع الاستغلالية
بأعظم فائدة ؛ تلك الوسيلة هى أن تصدر الرزنامة سندات إيراد مؤبد بما لا يتجاوز
قيمتها خمسة ملايين من الجنيهات الانجليزية .

دين الرزنامة

ولا يرى المجلس أن يتعدى هذا المبلغ ؛ لا لأن المال غير موجود في البلاد ، ولكن لأن مشاغل الحكومة كثيرة ؛ ومهما بلغت رغبتها في العمل على الخير العام ، فلا قبل لها على تحمل أعباء قد تنوء بها .

وبناء على ذلك ، فإن المجلس الخاص يقترح إصدار سندات رسمية بالقيمة المذكورة ، تكون المائة فيها مائة ، ويكون ثمن بعضها جنبيين ونصفا ، وثمن البعض الآخر خمسة جنيهات ، وتسرى عليها فوائد بواقع ٩ ٪ سنويا تدفع شهريا للكتبتين في صوم المراكز . وأن تبقى سجلات الاكتاب مفتوحة مدة خمسة أشهر ، وتدفع قيمة السندات حين الاكتاب بها .

فاعتمد الخديو ذلك التقرير ، وأمر بتنفيذه في الحال ؛ وهو معتقد أنه ينفع رعاياه وحكومته معا .

فما مضت أيام قلائل على فتح سجلات الاكتاب إلا ووردت الأنباء من داخلية البلاد بأن الدفع فاق مليونين وخمسمائة ألف جنيه ، وإن اكتاب أهالى مدينة طنطا وحدها بلغ نصف مليون جنيه ؛ ومع استمرار الضغط والتأثير على عقول الريفيين والمدنيين ، وعلى بطون أرجلهم ، ما قى قدر المبالغ الموزدة يرتفع ، حتى بلغ ثلاثة ملايين وأربعمائة وعشرين ألفا من الجنيهات !

فلم يكن بد ، والحالة هذه ، من أن تنأثر أسعار السوق بهذه النتيجة الباهرة . ففي طرفه من تحسن معتدل خصم حوالات "المقابلة" وأذونات الدائرة ٥ ٪ . وصعدت أصهم القروض الأخير ٣ ٪ .

وبفضل تلك العملية أصبح في الامكان التطلع بهدوء سريرة وإرتياح قلب الى دخول الصيف . وما زاد الطمأنينة رسوخا هو أن الخديو صمم على عدم مفادرة القطر

في تلك السنة ، للذهاب الى أوروبا أو الأستانة وعزم على تمضية فصل الصيف على ساحل البحر الأبيض في مصيفه بالمرل ؛ وان هذا العزم حدا بجميع ذوات القطر الى الاقتداء به ؛ لأنه مع بقاء سموه على ضفاف النيل لم يكن يحسن بكل من كان ذا وجهة السفر الى الخارج ؛ فان (اسماعيل) كان يعرف سراة عاصمته واحدا واحدا ؛ ولم يكن يرى بعين مرتاحة مغادرة أحدهم القطر ، مع بقاءه هو فيه . فاقصدت بذلك مبالغ جسيمة ، كانت تصرف سنويا في المصايف الأجنبية ؛ وعاد اقتصادها على المداولات النقدية بخير عميم .

ووقرت في النفوس مقدرة المالية المصرية على الخروج من المآزق الحرجة . وشرع الوزير يؤيد هذا الاعتقاد في قلوب المرتابين ؛ بإمالة اللثام عما لا يزال لدى الحكومة من الوسائل والموارد ، كخصص التأسيس في شركة القتال ، وأسهمها - وكلها لا تزال خالية من كل رهن - وإلحيرات العميمة الموجودة في البلاد ، والتي في استطاعة ادارة جيدة انحراجها منها ؛ وشرع يرثد الكلمة المروى صدورها عن أحد أكابر الماليين في ولاية في باريس ، وهي : "ما دام النيل يجري ، فصر لن تنفك تستد ديونها" .

فوقرت الثقة ، شيئا فشيئا ، في النفوس ؛ وامتلاأت أوروبا ذاتها بها . فأقبلت لتعامل ، من جديد ، مع وزير المالية بمشتري إفاداته وحالاته ؛ وأقدمت نقابة قوية على رفع شأن القرض الأخير . فصعدت أسعاره حتى بلغت في ٢٦ سبتمبر ١٧٧ ١/٢ ؛ وصعدت أسعار الدين السائر أيضا .

ولما كان هذا الأمر غريبا ، بدأت السوق تعتقد أن عاملا جديدا دخل في المضمار ؛ وأنه لا بد من أن يكون وراء "الانجلو امپيشن بانك" - الذي طفق يحتكر الأعمال

المالية ، وكان لمديره بمصر مركز سام في السراى — قوة مالية من الدرجة الأولى
تسند إجراءاته ؛ لا سيما منذ أقدم ذلك البنك على تسليف الوزير ثلاثة ملايين جنيه ،
مقابل سندات تدفع قيمتها بفوائدها ، بواقع ١٤ ٪ بعد مضي سنة .

ولم يكن اعتقاد السوق في غير محله . فان تلك القوة انما كانت مشخصة في بنك
فرنسا العقارى . وكان من شأن اقباله على مساعدة الماكيلة المصرية تثبيت قلوب
الخلافتين ، وتبديد غاواف الوجلين .

دخول البنك
الى فرنسا
في المضار

فاخذت الأوامر بمشترى حوالات المالية وأذونات ترد الى الاسكندرية من
لندن ، وعلى الاخص من باريس ؛ واخذت كل سفينة ترد من الأستانة وسوريا
أو من أوروبا تأتى الى القطر بكمية لا يستهان بها من النقود ، حتى نزل معذل القوائد
الى ٩ ٪ .

فما وسع الوزير إزاء ذلك جميعه إلا إبطاء استغرايه واستعجابه اللذين ؛ وبعد
ما كان بتصيد المشترين والنقود ، أصبح المشترى يهرولون اليه ، والمال يتدفق
نحوه . وأذاعت الجرائد اليومية إذ ذاك أنه رأى نفسه مضطرا ، ذات مرة ، الى
رفض اقتراح ابدال عدة أذونات تستحق بعد ثلاث سنوات بفائدة قدرها ١٢ ٪ ،
بمئة ملايين من الجنيهات .

وأصبحت مصر مرمى أنظار المطامع المتقدمة فى الدوائر المالية فى الاستانة
وباريس ؛ وبلغ من تلك الدوائر أنها أرسلت مندوبين من قبلها الى الخديو لتغايه
فى عقد قروض جديدة . ولكن الخديو أبى الدخول فى عملية مالية من ذلك النوع
لاعتقاده أن البلاد غير محتاجة اليها ؛ والوزير حبه أصم أذنيه لوقع كل اقتراح ، مدعيا
أنه لا يستطيع البت فى أى طلب من الطلبات المقدمة اليه ، حتى يتضح له مبلغ

ما حصل من اكتتابات الرونامة . فبقيت عدة مئات من آلاف الجنيهات في أيدي أصحابها الممولين بدون استثمار .

غير أنها لم تبقى طويلا ، وما لبث الوزير أن عاد الى عبئه بالمسألة المصرية .

عود الوزير الى
البحث بالمسألة

ففي أوائل فبراير سنة ١٨٧٥ اتفق على عملية قدر قيمتها مليونان ونصف من الجنيهات ، على أذونات تستحق الدفع بعد ثلاثة أشهر ، بفوائد ١٢ ٪ في السنة ؛ ثم بعد أيام قليلة ذاع في الملأ نبا اختفاؤه على عملية أخرى قيمتها خمسة ملايين جنيه بفائدة قدرها ١٢ ٪ ، تدفع ما بين أول أبريل وأول أغسطس ، بدل حوالات تستحق ما بين أول فبراير سنة ١٨٧٦ وأول يناير سنة ١٨٧٧ ؛ ويجب دفع قيمتها في لندن . وتلاهذه العملية عملية أخرى قيمتها ثلاثة ملايين ، صارت حوالات دائرة سنوية بضمانة المالية .

فما تمت هاتان العمليتان إلا وارتجج الرأي العام بأوروبا ، لا سيما بلندن ، ارتجاجا أليما ؛ ولكن موقف سوق باريس وعطفها على الأوراق المالية المصرية أزال ذلك الارتجاج : فعادت الحال الى ما كانت عليه من ثقة ثابتة وقود غزيرة ؛ وعاد الاطمئنان الى القلوب .

اختلاف بين
الباب العالي
والجبل الأسود

غير أن نشوء اختلاف بين الباب العالي والجبل الأسود ، وقضية فليار التي أزعجت الأسواق برهة ، ونزول الأوراق المالية التركية المستمر ، ومشكلة المرسك — هذه جميعها ما لبثت أن صكرت صفاء الجوف ؛ وزادته تمكيرا الحالة المالية في تركيا ، بالرغم من المجهودات التي بذلتها بعض الجرائد ، ليعبرن على عدم وجود تضامن ولا ارتباط بين ماليتي مصر وتركيا ، ولا وجه للقارنة بينهما .

وبينما تشتد قلة النقود بالاسكندرية ، أخذت أنباء أوروبا تزداد مسودا :
 فالأزمة ازدادت حرجا في المرسك ؛ والضيق المالى وارتفاع الخصب بلغا أشدهما
 في فرنكفورت وبرلين ؛ وطلبات النقود توالى بكثرة غير معتادة فى أسواق لندن ؛
 والعلاقات السياسية توترت بين لندن وبيكين .
 فقلقت الأفكار ، وسقطت القلوب .

وإذا بأشارة برقية وردت فى مساء ٧ أكتوبر الى البورصة ، تنبئ بأن الباب العالى ،
 ابتداء من أول يناير سنة ١٨٧٦ ، سيدفع فوائد ديونه : النصف تقدا ، والنصف
 الثانى سندات تحمل فوائد قدرها ٥ ٪ .

فأبى الناس ، فى الأول ، تصديق ذلك النبا ، لاستبعادهم اهتمام رجال الأستانة
 بما توجه به تعهداتهم ثلاثة أشهر مقدما . ولكن الخبر ما فتى أن أكد ، وأعلن رسميا .
 فضجت السوق دهشة ، ففضبا ، فرعبا . وانهارت الأسعار انهيارا مرعبا .

فأسرع الوزير الى ادطامها : فأمر أن تدفع استحقاقات أول نوفمبر التالى ، مقدما ؛
 وأن تخصم استحقاقات ٩ نوفمبر بسعر ٤ ٪ ؛ ووضع تحت تصرف بنكين سماهما
 للعموم مبالغ جسيمة ، لتسهيل التصفية التى كان الكل يخاف عواقبها ؛ وشمل ،
 فى الوقت عينه ، تحصيل الضرائب ؛ وبعث ، أقلا فأقلا ، كل ما حصل منها الى
 محافظة الاسكندرية .

غير أن أنباء الغد كانت نكبة على الأوراق المالية الشرقية : فالورق التركى المعروف
 بخمسة فى المائة هبط الى ٣٤ ٪ ؛ وتابع الورق المصرى حركة الهبوط ؛ فوقفت حركة
 الأعمال ، وجمد دولابها ؛ وبات الجميع يتوقعون فى التصفية المقبلة الخراب التام .

وإذا بهرائد لندن هبت تقبع المخاوف، وتتلج القلوب، بنشر مقالات متتابعة لرجلين من كبار الخبيرين بالأحوال الشرقية : المستر فولر والسير صموئيل بيكر .

أما المستر فولر فمهندس الحكومة المصرية الاستشاري ، وكان الخديو قد كلفه ، ضمن أعمال أخرى هامة ، مد خط حليدي بين البحر الأحمر والنيل الأعلى ، فما كان ليسع أحدا إلا تضديق أقواله في كل ما يختص بالفن والأشغال التي تمت بمصر ، كتوسيع مرفأى الاسكندرية والسويس ، وزيادة سكك الحديد ، وحفر عتة ترع للرى ، وتبليط شوارع الاسكندرية ، وتصليح شوارع مصر ، وإنشاء الكثير منها والأحياء العديدة ، والتنوير بالغاز ، وتحسين نظام الطرق العمومية في عتة مدن داخلية ، وإنشاء معامل السكر في الصعيد الخ .

فالمستر فولر أكد في مقالاته أن كل الأموال التي حصلت الحكومة المصرية عليها ، بطريقة الاقتراض ، صرفتها فيما عاد بالمنفعة الكبرى على البلاد ، وعلى إنماء خيراتها وتكثيرها .

وأما السير صموئيل بيكر — ونحن نعلم من هو ، وما كان لمؤلفاته عن رحلاته وأعماله من دوى كبير في عالم الجغرافيا والتحرير — فقد قال بصراحة ، في مقالاته ، إن السبب في الأزمة المتعبة السوق المصرية إنما هو جهل ثلاثة أرباع حملة الأمم ماهرة العالائق بين مصر وتركيا ، جهلا تاما ، وأكد أنه ليس بين طريقي البلدين الادارية والمالية شبه مطلقا . ونخم أقواله باطراء الخديو ثناء مستحقا ، فبعد روجه الاجتماعية اللطيفة ، وتنور ذهنه الفائق ، وحمته الشماء ، ونشاطه الذي لا يعرف الكلل ولا المال ، وسعة معلوماته ، ورق أفكاره وسيرها في مجارى العقليات الحرة السامية ،

ورغبته الأكيدة في وضع القطر المصري في مصاف دول أوروبا الأكثر تمدنا ،
واهتمامه في حفظ سمعته نقية ، لا تشوب طهارتها شائبة الخ الخ .

وانضم الى هذين الكاتبين كاتب ثالث يقال له المسترشو تطوع ، هو أيضا ، من
تلقاء نفسه ، بإزالة الريب والشكوك المحيطة بحال السوق المصرية .

فوقمت كتاباتهم موقع الاستحسان عند "الستوك اكستشنج" (بورصة) بلندن ،
وساعدت حركة التحسين التي بدأت بشاثرها في ٢٥ أكتوبر ، واستمرت آخذة
مجراها : حتى مرت تصفية القرض الأخير بسهولة ، خلافا لما كان يحنى .

وإنابات لحقيقة أقوال أولئك الكتاب ، وتأكيدهم بأن المالية المصرية قوية
لا تترزع ، أصدر محل "درفني وشركائه" — وكان بنكا من بنوك الاسكندرية
الأكثر أهمية — تقريرا جاء فيه : « أن مبلغ عموم أقراض الحكومة والدائرة معا
يبلغ ، لغاية أول يناير سنة ١٨٧٧ ، ستين مليونا وخمسمائة وواحد وثلاثين ألفا وثلاثمائة
وستين جنيا توجب دفعا سنويا ، للفوائد والاستهلاكات ، قدره ستة ملايين ومائة
وثلاثة وثمانون ألفا ومائة وأربعة وثلاثون جنيا ؛ وإن مبلغ الدين السائر بات ينحصر
في العمليتين الأخيرتين اللتين تمتا بواسطة "الانجلو اچيشن" أي في ستة عشر مليونا ،
توجب دفعا سنويا ، للاستهلاك والفوائد ، قدره مليونان ونصف من الجنيهات .
أي أن جميع ما يوجبه الدين المصري بأكمله من الدفع ، للاستهلاك والفوائد ، مبلغ
٦٦٨٣١٣٤ جنيا .

وبما أن مجموع إيرادات القطر يبلغ نيفا وعشرة ملايين ، جنيه فاذا خصم الخ الخ
المذكور أعلاه منه ، بقي لدى الحكومة مبلغ ٣٤٠٠٠٠٠ جنيه لمصاريف الادارة .
وهو مبلغ كاف تمام الكفاية » .

هذا التقرير المبني على أرقام صحيحة قوبل من الرأي العام بمقابلة جميلة ، وكان له الشأن المندوح في إعادة الثقة بالحكومة المصرية الى حملة أسهمها .

أنباء السوء

ولكن أنباء السوء ما فتئت لتتوالى وتتعاقب : فلا لندن ولا باريس كانتا خاليتين من المشاكل السياسية والمالية ؛ وأخبار الأستانة كانت تزداد خطورة يوما فيوما ؛ وآخر ما ورد منها مقابلة بين السلطان والجنرال اجناتيف الروسي ، علقته الجرائد والمحدثات العمومية عليها تعليقات ذات شأن ؛ والاشارات البرقية أخذت تتخصص بأحوال عما قد يقع على الحدود الفاصلة بين النمسا وتركيا ؛ وأتت خطبة ، ألقاها المستر دزرائيل ، كبير وزراء الانجليز ، واشتملت على خوف وهلع من جراء ما قد تجر اليه نكبة تركيا المالية من مصائب ، ضغنا على إبالة . وذلك بينا الأيام تدنى استحقاق أقول ديسمبر ، أى استحقاق دفع حقة ملايين من الخنثيات ، إدناء سرعيا ؛ والشعور عام بأنه ليس لدى المالية ما يمكنها من دفعها ؛ بل وحديث البعض أن الوزير — وقد أصيبه الحيل — منجز ومثل واضراه يأس لا يقاوم : فبات ينتظر وقوع الحادث بما تشاء أن تجري ، دون أن يكون لديه رغبة أو نية في دره عواقبها أو تحويل مجاريها ، قائلا لمن أراد تنبيهه الى أى عمل : ” المكتوب مكتوب ! “ .

فهل من الغرابة اذا بات الموقف في منتهى الحرج ؟ واذا تناقلت الألسن أن أحد أصدقاء اسماعيل صديق باشا ذهب ليزوره ، لكي يقف منه على حقيقة أحوال المالية ، فرجع من عنده ، والهول كاد يجعل شعر رأسه أبيض ؟ فان الوزير ، حينما رأى نفسه مشتدا عليه في عقرداره ، اعترف لزارته بأن الخزينة لم يعد فيها من النقود إلا ما يكفي لسداد احتياجات بضعة أيام فقط . وأما بسد فيفعل الله ما يشاء !

فذهب الزائر من عند اسماعيل صديق باشا الى قصر الخديو ، ووجه اليه ، باحترام ، بعض أسئلة من التي كان قد وجهها الى وزير المالية ، فأبدى (اسماعيل) جهله بالحالة المالية بالتام لتركه إياها تحت تصرف وزيره الأمين ، وقال انه لا يشك مطلقا في أن الخزينة ستقوم بدفع ما عليها حينما يطلب منها دفعه ، لأن صديقا لم يقل له أبدا ما يشتم منه انها في ضيق . فنقل محادثته اليه ، في الحال ، آخر ما أجاب به اسماعيل صديق على أسئلته ، وأكد له أن الخزينة تصبح خالية خاوية بعد خمسة عشر يوما . فأجاب (اسماعيل) : « أجل ! ان يكن الأمر كما تقول ، فانا ستفعل كما فعل السلطان ! » .

وليتنه فعل ، حينما آن الوقت ! أوليت فعل ذلك كان في الاستطاعة ! فان المرائين الذين استغلوا مجهوداته المبذولة في سبيل تهتم بلاده الأدبي والمادى ، وجعلها شقة من أوروبا ، ليخربوه ويخربوا بلاده ، انما كانوا لاهوا ، في خسارة جانب من أرباحهم الجائرة ، لا من دعوس أموالهم المقرضة ، جزا من الجزاء الذي كانوا يستحقونه ، والذي كان يجب قانونا أن ينالهم ! لأنهم انما تقاضوا ، على زعمهم ، ربا فاحشا ، بسبب وجود خطر على تقوهم المسلفة . فما كان أجدر بهم ، إذا ، أن يتحملوا حواقب تلك المخاطرة !

ولكن حادث (اسماعيل) أخذ يبرهن له أن موقف تركيا إزاء أوروبا فريد في بابه ، وأن المقترضات السياسية الموجبة مراعاة المالية العثمانية ، بنوع خاص ، لا وجود لها بالنسبة لمصر ، وأن الأفضل ، والحالة هذه ، دفع الدين ولو باحتمال تضحيات .
جملة : أولى من خلق أسباب لمداخلات أجنبية في شؤون الحكومة ، قد تغير الأيام والحوادث شكلها ، وتصيبنها بنير صبغتها الأصلية ، وأنه يرى أن الأنسب ، إزاء

الصعوبات الكثيرة، أن يتقدم الخديو بنفسه الى طلب مراقبة أوروبية على مالىته، لإثبات استقامة حكومته التامة ومحاسن نياتها، وصدق مجهوداتها في خير الشعب، وشدة اجتهادها الاجتهاد كله للقيام بتعهداتها المالية، قبل أن تقدم أوروبا على إيجاب تلك المراقبة عليه؛ لأنه إن يفعل ذلك، فقد يحد في المستقبل ذرء لكل شبهة بل لأردأ الطوارئ، فيما لو أبى النقص إلا وقوع مائس في الحسابان !

فراقت النصيحة في عين (اسماعيل) . ولم يمض أسبوع على إبدائها إلا وشاع الخبر في لندن في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٥ أن خديو مصر بعث يطلب من الحكومة البريطانية إرسال بعض كبار موظفي مالىتها لمراقبة الأقاليم المالية المصرية .

وفي الوقت عينه أصدر الخديو أمره الى وزير مالىته ببذل ما يمكن لضمان سداد استحقاق أول ديسمبر، والدفع المطلوبة على الدين السائر لمدة أربع سنوات، على قدر ما يستطيع .

فأقبل الوزير، بواسطة الانجلو اچيشن، وتحت رعاية البنك العقاري الفرنساوى الخفية، يتخاطر في أمر إصدار سندات مالية قيمتها ستة عشر مليوناً من الجنيهات لمدة أربع سنوات، تسرى عليها فوائد بواقع ١٥ ٪، وتكون أسهم شركة السويس التي بيد الحكومة المصرية ضماناً لسدادها؛ على أن تحول تلك السندات، فيما بعد، الى قرض، حاملاً يفرغ من سداد فرض سنة ١٨٦٤

ولكن المخاطر طالت، والوقت أزف، والوزير لم يكن يستطيع الانتظار. فرغب في أن يستفيد حالاً من الـ ١٧٦٠٠٠ سهم التي بيده، وشرع يتخاطر سراً في بيعها بواسطة بنك فرنساوى بالاسكندرية .

فلم قنصل إنجلترا بالمخابرات المعقودة؛ وأبلغ سمو الخديو، بناء على تعليمات وردت إليه من دولته، أن الحكومة البريطانية وطنت عزمها على المزايدة على كل ثمن يدفع في الحاضر أو في المستقبل من أى كان، لمشتري تلك الأسهم.

فأدى ذلك الى تراحم بين عمال النفوذ الفرنسي وعمال النفوذ الإنجليزي بمصر وأوروبا؛ وأخذت المخابرات هنا وهناك لتكيف تارة بشكل تأمين تلك الأسهم على سلفة، وطورا بشكل بيعها؛ والقنصل الفرنسي بمصر يجهّد ويجهّد ليضمن لمساوي أمته، أو لحكومته، إما هذا الأمر وإما ذاك؛ والإنجليز أجهّشوا يسى في تخريب مجهوداته، لرغبته في أن يكون هو المفضل؛ والقنصل الإنجليزي يحاهد جهادا عنيفا لتحويل أنظار الحكومة المصرية نحو صاحبة بلاده، حتى أدى السعى في النهاية الى تخلى الحكومة الفرنسية والدوق دى كاز وزير خارجيتها، بالرغم من صداقته الشخصية للخديو، عن رغبة الشراء، وإلى تشبث المستر دزرائيل، كبير وزراء إنجلترا، به تشبثا كلبا. ولما كان البرلمان مفضوضا مسرعا، وكان غير متيسر لذلك السياسى الحصول على تصديق منه لمشتري تلك الأسهم، توجه دزرائيل من وقته الى بيت روثشايلد الإنجليزي وعرض رغبته عليه؛ وسأله عما كان يريد أن يقرضه المبلغ المطلوب، ريثما ينعقد البرلمان، على أن تكون ضمانته الوحيدة، لغاية ذلك الحين، كلمة شرف وزير بريطانيا العظمى الأول. فكان جواب روثشايلد أنه قام، وأخرج من خزنته المبلغ المطلوب، ووضعه من وقته تحت تصرف قاصده.

فأبرقت أسرة دزرائيل طربا، وأبرق في الحال الى قنصل إنجلترا بمصر: «أن أخبر الخديو أن الحكومة الإنجليزية تقبل شراء أسهمه في شركة السويس بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات!» — وهى تساوى الآن مائتى مليون تقريبا.

بيع أسهم مصر
في شركة ترعة
السويس

فرع القنصل الخبر الى (اسماعيل) . ولما كان في المبلغ المعروض ربح للحكومة المصرية قدره ٤٥٠٠٠٠ جنيه ، وكانت كوربورات - قطاعات - تلك الأسهم ، لغاية سنة ١٨٩٤ ، قد فعلت عنها ، فيما دفع لدى لسيس ، فلم يكن تمت خسارة أى ايراد ولقى للحكومة المصرية ، قبل (اسماعيل) البيع ، وصدق عليه . فلما انتشرت انبازه وذاعت ، كان لها وقع شديد في كل جهات الممور ، ماليا وسياسيا .

أما سياسيا ، فلأن الكل رأوا في إقدام إنجلترا على مشترى تلك الأسهم عملا خطيرا ، قد تفهم عنه نتائج تؤدي إلى انقلابات ليست في الحسبان ، ان لم تكن قاضية قضاء مبرما على مستقبل تركيا ومصر معا ، فعل علاقات مصر بتركيا على الأقل . وعليه فان الدوائر الرسمية في فيينا وبرلين وبوتسدام وباريس طلقت على المشتري تعليقات اشعرت بالاضطراب العميق الذي اعترها .

وأما ماليا ، فلأن دفع استحقاقات أول ديسمبر أصبح ممكنا ، بل مضمونا ، وبات شعبون القلق ، والخاوف المتتابة الصنوبر بخالب حاقه ، مقضيا عليها ، وانحى من المؤكد بعد ذلك أن مساعدة إنجلترا المالية لمصر لن تقف عند ذلك الحد .

إيفاد إنجلترا
كيف وبلت

وفي الواقع فان حكومتها أجابت طلب (اسماعيل) ، واختارت المستر اسطفان كيث ، ليشغل مركز مستشار مالي له .

والمستر اسطفان كيث كان من الامة الشخصية بحيث لم يكن يمكن أن تقف مهمته عند حد التقاط الاستعلامات اللازمة لتحرير تقرير شامل عن الحال فقط ، بل كان لابد من أنها تتجاوز إلى الإشراف على أعمال الحكومة المالية ، وتسييرها في طريق قويم .

وظهرت نتائج ما كان لنبا شراء الأسهم من وقع في التمل الذي لعب برهة بقول المضارين ، لا سيما المطلعين منهم على لهجة الجرائد الانجليزية . فانه خيل اليهم لحظة أن الأوراق المصرية أصبحت تساوى الأوراق الانجليزية عينها ، وإلا فانها أصبحت تساوى على الأقل مساواة تامة الأوراق الهندية في قيمتها ومتانتها . كما أن تلك النتائج ظهرت أيضا في حركة الصعود التي ذهبت بأسعار قرض سنة ١٨٧٣ من ٥٤ إلى ٧٢ في ظرف خمسة عشر يوما .

ومما زاد في ثقة السوق أن أموال الضرائب أخذت ترد بغزارة إلى محافظة الاسكندرية ، لحض عمال الحكومة المزارعين على دفعها حضا فعلا .

فأصبح مركز وزارة المالية قويا ثابتا، وطاد الطلاب يبحث عن افادتها، ويقتنى أطولها استحقاقا، كأنه يخشى أن لا يعود يجد منها .

في وسط هذا التمل العام، أى في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، وصل الى الاسكندرية المستر كيث، ومعه الكولونيل ستوكز ، وزمرة متخبة من موظفى وزارتى المالية والخارجية الانجليزيتين ؛ وسافر جمعهم إلى العاصمة في الحال .

فاستقبلوا فيها استقبالا شائقا؛ وأزولوا على الرحب والسعة في ضيافة ولّى النعم .

فلما وقف الجمهور على ماهية وظائف الأعضاء المؤلف منهم هذا الوفد، والمتلفين حول رئيسهم ، المستر كيث، أخذ يتأكد من أن المهمة التي اتوا من أجلها ليست مالية لحسب، بل مالية وسياسية معا . وأقبل حملة الأسهم يبنون أنفسهم بأعذب الأمانى . ولكنهم ماعتنوا أن رأوا أن الخفايا غير الآمال، حينما دنت تصفية أول يناير سنة ١٨٧٦ فإن القود أخذت تتوارى وتقل؛ وارتفع الخضم من ٣ إلى ٤ ٪ .

ونزل القرض ثلاثة بنوط ؛ وبدأت السوق تشعر بأن مؤثرات مختلفة لتضارب حول العرش المصري ، بين أن دى لسبس ، حالما علم بيع أسهم الحكومة المصرية في ترعة السويس ، هروا إلى مصر ، في أمل شراء حصص التأسيس المعطاة لهذه الحكومة عنها ، وعددها خمس عشرة في المائة من مجموع الحصص كلها .

ولكن الحكومة طلبت ، لتبنيها ، مبلغ أربعين مليوناً من الفرنكات . وحيث لم يسع دى لسبس دفعه ، فإن البيع لم يتم ، وبقيت الحصص بين يدي مصر . وطل ذلك انتهت سنة ١٨٧٥ !

على أنه بالرغم من المضاعب المالية والسياسية ، المشتتة حول عرش (اسماعيل) اشتدادا بلغ حدًا أحرمه استمراء كل لنة ، بل حال دون دخوله دور حريمه نيفاً وستة أشهر ، على ما أكد هو نفسه للسترايدون دى ليون ، قنصل أمريكا العام ؛ وبالرغم من دوى المدافع المصرية في جنوب القطر ، وجنوبه الشرق ، دوىاً أزيج هذا القطر عينه ، وأوجب زيادة في اشتداد المضاعب المالية والسياسية ، فإن هذه السنة التي تم فيها (لاسماعيل) تأسيس المحاكم المخططة الإصلاحية ، أى تقرير سلطته التشريعية المدنية على عموم التازلين في بلاده ، تحريراً نهائياً ، كانت العام الذي بلغ هو فيه مؤدده الحقيق ؛ وحق له ، لولا تلك المضاعب المالية الواخرة ونحزاً أليماً ، أن يستوى بهناء على عرشه ويقول : « لقد أصبح المستقبل لى حقاً ! » .

الجزء الخامس

المأوىة تحت الأقدام

الفصل الأول

نحو التوقف عن الدفع

إذال ياح إنانا أعصفت خصفت * عيدان نبع ولا يعبان بالرغم

ولكن الأيام النشومة أبت إلا أن يكون بلوغ (اسماعيل) أوج عزه وفروه مجده سرايا فقط ! وأبت — أنظر الى تهكم الاقدار وعيها بالموضوعات البشرية ! — أبت إلا أن يكون الإصلاح القضائي ذاته ، الذي اعتبره هو نفسه ، والذي كان في الحقيقة تاج مساعيه كلها ، الآلة الهادمة لتلك العز ، والعجلة المدهورة لتلك المجد ، من الذروة الى الخضيض ! فما أكبرها عبرة ! وما أشد وقعها على النفوس !

ولو لم يكن هناك دليل على أن (اسماعيل) كان يفضل المصلحة العامة على مصلحته الشخصية ؛ وعلى أنه كان يتبرق بقيام مجده ملكه الحقيقي على ما يعمل من مصلحة لبلاده ، لا على ما يخطاط به من ملاذ ، ولا على ما يحتفظ به لنفسه من استبداد بالسلطة والنفوذ ، سوى سعيه الى اصلاح شؤون العدالة في القطر ورغبته في توحيد المحاكم ، ومنحه لها حق القضاء حتى بينه وبين العموم من رعاياه ، ورعايا الدول الأجنبية ، فيما قد يفهم بينه وبينهم من تنازعات ، لكفى !

(١) أم مصادر هذا الفصل : الفصلان التاسع والعاشر من "تاريخ مصر الجبال" لجهول البادى ذكره ،

والفصل التاسع عشر من كتاب "مصر الخديوية" لادون دى ليون ، و"المالية المصرية"

للهل ، والفصل السادس من كتاب "مصر كما هي" لملاك كرون .

ولا غرابة اذا أجمع كل المؤرخين والمعاصرين على اعتبار تأسيس تلك المحاكم أكبر إصلاح أجراه (اسماعيل) في مدة ملكه، وخير ما دل به على حقيقة نياته الصالحة نحو أمته وبلاده .

بيد أنه، بينما كان هذا الإصلاح الخطير يتأصل في الديار، ويبدأ بنشر ظله الوارف عليها، كان المستر كيف والموظفون الذين معه يوالون العمل الذي أنشأوا من أجله، ويغربلون حسابات وزارة المالية والدوائر الخديوية، للوقوف، بقدر الاستطاعة، على ديونها وإيراداتها، والخديو يصدر الأوامر تباعا، ويتخذ الاحتياطات كلها ليوصلهم جميع التسهيلات التي بها يتمكنون من الوقوف على حقائق الأمور .

فكانت نتيجة مجهوداتهم تقريرا مفصلا وضعه المستر كيف بعد وصوله بشهرين، ورفعته الى الوزارة البريطانية، دون أن ينشره بمصر، أو يعلن أهم محتوياته، على الأقل، مع أن الرأي العام المهتم بالشؤون المصرية كان ينتظره، ويرقب اعلانه بفروغ صبر، تهدئة لغواطر وإطمئنانا للقلوب، اذا أظهر أن الحالة موجبة ذلك، أو انذارا لاتخاذ الوسائل الواقية الممكنة، اذا أظهر أن الهاوية أصبحت مفتوحة تحت الأقدام .

وانما كانت مشغولية الرأي العام وقلق أفكاره ناجمين عن أنه منذ حضور المستر كيف هذا انقسمت المعية الخديوية الرسمية وغير الرسمية الى دائرتين متماكستين، لكل منهما زعيم أو مدره، وماليون، ومؤثرات صغيرة وكبيرة، لا بل وحيون مبثوثة حول الأمير، ونظام احتياطات يرى الى تملك أذنه وقلبه، دون الدائرة الأخرى .

الحزب الفرنسي
والحزب الانجليزي

هاتان الدائرتان كاتبتا دائرتي الحزب الفرنسي والحزب الانجليزي، والنتيجة الوحيدة الواضحة لمجهوداتهما كانت تعذر الوصول الى إتمام أى مشروع، بسبب

العراقيل التي أخذ يقيمها كل حزب في طريق خصمه، وعدم تمكنهما من الاتفاق على العمل معاً، لأنه، بينما كانت مرامي الحزب الفرنسي مالية اقتصادية فقط، كانت مرامي الحزب الإنجليزي سياسية قبل كل شيء.

فانقضى شهر يناير سنة ١٨٧٦، والحالة هذه، بدون التوافق إلى اتخاذ أية وسيلة لدرء الطوارئ الخفيفة، المتوقعة قدومها مع استحقاقات الدفع الموشك حلولها. وزاد المخاوف هلما استمر إقامة المستر كيف في القطر، واستمرار مباحثته، ودروسه، دون ظهور أية نتيجة لها بعد، وانتشار أبعاد الأخبار غرابة في الأوساط المالية المحلية عن المجهودات المبذولة من كلا الحزبين البادى ذكرهما، لحمل الحديرو على قبول هذا الاقتراح أو ذاك العرض، المقدمين تارة من هذا الحزب، وطورا من ذاك.

أما المشروع الذي كان ينسب للسعي في تحقيقه إلى الحزب الفرنسي، والذي كان في الواقع مرمى مساعي هذا الحزب وعلى رأسه الإنجلو أجيشن بنك، فكان توحيد الدين السائر.

وأما ما كان ينسب للسعي نحو تحقيقه إلى الحزب الإنجليزي، وما كانت الأوساط المالية الغربية وغيرها بمصر تمتد في نجاحها لرغبتها فيه، فكان أن تأخذ الحكومة الإنجليزية على عاتقها جميع الديون المصرية، المضمونة منها وغير المضمونة، وتتولى هي سدادها، على شرط التنازل لها عن السكك الحديدية وميناء الإسكندرية والسويس، وأشياء غيرها من هذا القبيل ومن هذه الأهمية.

وبينما هذه الانشاعات تتلاحق وتتضارب، إذا بنا طار في ١٧ فبراير أن الإنجلو عقد مع اسماعيل صدقي باشا عقدا ماليا قدّم له بموجبه، ومن أصل المطلوب

لثببت الدين السائر، مبلغ ثلاثة ملايين جنيه : منها مليونان نقداً، والمليون الباقي عند الاختيار .

فدل ذلك على تفوق الحزب الفرنساوى على خصمه .

ولم تمض على ذلك أيام إلا وطار نبا آخر بسفر مسيو باسترى، مالى هذا الحزب، الى باريس، وفى جيبه مشروع مصدق عليه من الخديو لى يعرضه هناك على النقابة التى كان هو مندوبها بمصر، أى على فريق المالين الذى كان البنك العقارى الفرنساوى زعيمهم وروحهم .

وبما أن العالم المالى المصرى لم يكن مهتماً إلا الى نجاح المشروع المنسوب الى الحزب الانجليزى ولا كان يهمه إلا قليلاً نجاح الحزب الفرنساوى، فانه قابل النبأين يروود وظنون ثائرة، ولم يتبع إلا بفتور، المخبرات التى باشرها المسيو باسترى بعد وصوله الى باريس مع نقابته .

أما المشروع الذى ذهب ليعرضه عليها فكان عبارة عن إنشاء بنك أهلى، رأس ماله من أربعة الى خمسة ملايين جنيه، يناط به جمع كل إيرادات القطر المصرى فى خزائنه، فيستبعد ما يلزم منها لخدمة الدين، ويسلم الباقي الى الحكومة، أو يتيقنه تحت تصرفها، ويناط به أيضاً أمر سداد الدين السائر، بواسطة إصدار أذونات لثلاثين سنة، تكون ضمانتها سدادها إيرادات سكك حديد الصعيد والدخوليات وبيناء الاسكندرية، وما يخص حصص التأسيس فى شركة ترعة السويس الباقية فى حيازة الحكومة .

ولكى يضمن أن يكون عمل ذلك البنك نظامياً مرتباً، وتقام الثقة به على أسس متينة، فإن الدول الثلاث ذات المصالح الكبرى فى القطر، وأعنى بهن فرنسا

والجملنا وإيطاليا ، تعين ثلاثة مندوبين غربيين يختارهم الخديو ، فيراقبون الأعمال ، ويسهرون على أن لا تحول الإيرادات الخاصة بخدمة الدين عن الغرض الذي جعلت لأجله .

وبينا المسيو باستري ينزع مجرى مغاراته في باريس ، كان المستر كيف قد فرغ من العمل الذي انتدب لأجله ؛ وبعد أن رفع التقرير الذي قلنا عنه ، أفلح إلى برنزي ، وقد تلاشت ، عند مؤخر السفينة التي أقتنه ، جميع الأحلام والأمان التي أثارها مقدمه في القلوب والعقول ، وتضدت هذه القلوب والعقول بها ، طوال مدة إقامته . فازداد القلق والاضطراب وكثر الأرق في الأوساط المالية ، كلما أدنى تصرف أيام فبراير شهر مارس ذا الاستحقاقات المخيفة ؛ وتناول المعية الخديوية ذاتها .

أذونات على بياض

فأخذ الوزير اسماعيل صدقي باشا ، وقد كثر حوله ضرب الأحماس للأسداس ، يتفنن ، ويجهد ، ويبدل وسعه ، ويستبط الحيلة بعد الحيلة لانحراج النقود من كل خزنة يظن أو يبلغه أنها نائمة فيها ، ومن أيدي المسالين الزائفة الفطنة فيهم على الطمع ؛ حتى انتهى في نهاية أمره إلى طريقة إصدار أذونات على بياض : وهي أذونات من نوع خاص تستخرج من مجلات ذات قطع متسلسل خاص ، وذات حساب خاص بوزارة المالية ؛ وشرع ، مثلا ، مقابل مائة ألف جنيه تدفع إليه تقدا ، على أن يستدها بعد شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر بفوائد ٢٠٪ أو أكثر سنويا ، يعطى أذونات بقيمة مائتي ألف جنيه وثلاثمائة ألف جنيه وأربعمائة ألف جنيه ، ضمانا للسداد .

ولما كانت الفوائد الجسيمة الموعود بها ، على هذه الطريقة ، من شأنها إثارة مطامع الجشعين ، أقبل كثيرون على هذا الفسخ الجديد وسقطوا فيه ، ولات حين مندم

فتمكن الوزير، بهذه الوسائل، من دفع استحقاق أول مارس في حينه؛ ولم تكن على الدفع شبة سوى أنه لم يكن كله ذهباً؛ واضطر حاملو الأسهم إلى استلام من ١٠ إلى ١٢ ٪، من الواجب لهم، رials مجرية فضية عليها صورة الامبراطورة ماريا تريزا.

وتمكن كذلك من دفع استحقاقات ١٠ مارس و ٢٠ مارس بواسطة تمجيدات قبلت بعض المصارف أن تجريها له مقابل إعطائه لها، ضماناً للسداد، أذونات على بياض قيمة كل منها ضعفا قيمة السند المجهّد بل ثلاثة أضعافه أحيانا.

وتمادى الوزير في أمر إصدار تلك الأذونات على بياض والتعامل بها إلى حد رأى نوبار باشا معه أن اسماعيل صديق باشا حامل على حفر فوهة بركان، في الحقيقة، تحت قواعد الحكومة المصرية. فسافر إلى أوروبا في ٢١ مارس بدون إخطار أو إشعار أحد.

ولما كان الملاء الأجنبي ينظر إليه ويعتبره بطل المقاومة البادية حول العرش ضدّ الإجراءات المصبوغة بصبغة اليأس وقلة الذمة، التي كان يجريها زميله اسماعيل صديق باشا، وكان ينتقد فيه، وحده، الكفاءة والحكمة اللازمتين للخروج من تلك الأزمة الحادة، بدون إلقاء الشرف المصري في مهاو صحيقة — وليس من دأع هنا للبحث في ما إذا كانت نظرية الملاء الأجنبي وآراؤه فيه صائبة أم مخطئة — فإن سفره الفجائي أبلغ الاضطراب والتلقأ أقصاهما، وعثه الناس إنذاراً بأن السقطة باتت قريبة لا مفر منها؛ لا سيما أن الأنباء عن تأسيس البنك الأهل، الذي كان المسيو باستري يتخبر في أمره، انقطعت بالمرّة.

ولكن الحكومة المصرية رأت أن ترفع ثقة النفوس قليلا، وتقوى آمال القلوب؛ فاشاعت أنها اتفقت مع الحزب الفرنسي على استبدال ذلك البنك الأهلي بصندوق استهلاك تدفع الخزينة إليه سنويا المبالغ اللازمة لدفع فوائد الدين المصري واستهلاكه . والمقصود بالدين المصري أقراض سنة ١٨٦٢ وسنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٦ وسنة ١٨٦٧ وسنة ١٨٦٨ وسنة ١٨٧٣ ، والدين السائر ، والقسط السنوي المطلوب للحكومة البريطانية بصفة فوائد على الـ ١٧٦٠٠٠ سهم من أسهم القنال التي اشتريتها ، وبالجزية الواجب دفعها سنويا الى الأستانة .

ولزيادة الضمانة يحظر على ذلك الصندوق الدخول في أية عملية تجارية أو استغلالية ، وتسلم إدارته الى ثلاثة مندوبين أوروبيين الخ . (كما أشيع عن نظام البنك الأهلي المزعوم) ؛ ويوضع تحت ضمانات المحاكم المخططة ، المنشأة حديثا ، ويصدر في أول يناير من كل سنة بيانا لمجارياته ، طبقا للجدول يضمها وزير المالية بالاتفاق مع المندوبين وهم جراً .

ودارت المخبرات فعلا بين الماليين الفرنسيين والحكومة المصرية على انشاء ذلك الصندوق .

ولما رأى البنوك ديكاكاز وزير الخارجية الفرنسية أن مدارك أعضاء وفد التخابر الفرنسيين المالية ، وثبات أخلاقهم ، ليست مما يوجب الثقة والطمأنينة ، أوفد حالا الى مصر المسيو أوتريه ، أحد عماله الأكثر ذكاء وحذافة ، لكي يعضدهم بنصائحه وما له من الهيبة في النفوس ، ويتوهم بما له من الخبرة الشخصية في الأمور المصرية -- وهي خبرة اكتسبها بمقتضى السنين الطوال التي أقامها بالاسكندرية ، بصفته قنصلا عاما للحكومة الفرنسية .

إلهاد الحكومة
الفرنسية المسيو
أوتريه

فقابل الملاّ الغربي، بمصر، حيثه بارتياح تام، لوثوقه من أنه، لسابقة احتكاكه بكثرة بالحكومة المصرية، ولسابق وقوع حادث بينه وبينها أثناء توظيفه، لم يكن من شأن صبره أن تنسى، ليس بالرجل الذي يستطيع اسماعيل صديق باشا الضحك على ذفنه والتلاعب به .

ذلك الارتياح تظور حتى صارتفة تامة : لأن المسيو أوتره ما أقلم بالقرب من الخديو برهة إلا ووثق من صدق شعوره وحسن نياته، ومن أنه لن يستطيع على مجود فكرة الافلاس صبرا، وانه سينذل، لذا، وسعه للقيام بتعهداته الى النهاية .

وبلغت به الثقة التي أخذ يمتهد في إدخالها الى القلوب أنه أنبا، يوما، بأن قرض سنة ١٨٧٣ لا بد من أن يصعد عن قريب الى ٨٠، ولا غرابة في ذلك : فان سياسة الحكومة الفرنسية بمصر كانت مبنية على عمل ما في الامكان لمساعدة مصر على الخروج بشرف من الأزمة الحادة الملتهب مخالبا في صدر خزيتها : لأنه كان يهملها جدًا أن لا تصاب بضرر المصالح المالية الجسيمة التي كانت للفرنساويين في القطر، لا سيما للبنك العقاري الفرنسي الذي كان تحت مراقبتها .

ولكن، بينما كانت خطة الحكومة الفرنسية ترمي الى إحياء الثقة في القلوب وإلى إيجاد أدوية فعالة تخفف وطأة الداء، ان لم تشفه تمام الشفاء، كانت مظاهر خطة الحكومة الانجليزية تحمل على الاعتقاد بأنها إنما تريد بالخديو سوما، وإنما تقصد جره الى التهلكة، لكي يتسنى لها فيما بعد، وفي الوقت المناسب، أن تمتد اليه يدا متقدة لن يعود يستطيع سوى التمسك بها، فيصبح هو ومصر تحت رحمتها .

وبما كان يدل على أن هذه هي خطتها، حل ما فيها من حوامل على الاشتزاز والكره، هو أنه كلما وفق الراغبون في مداواة الأدواء المصرية الى استنباط طريقة

أو تدبير من شأنهما تخفيف الوطأة عن الصدور، كان يمثل تلك الحكومة يهبون حالا الى معاكستهما باقتراح مشروع حكسهما تجود به فرائح الخواجات ايليوت وجرينفيلد، أو يبنى حل نصائح المستر كيف، أو المستر ريفرس ولسن، بعده، أو أيضا على نصائح الكرنيل سنتن، القنصل البريطاني العام نفسه، فيؤذى الاقتراح الى تأجيل الطريقة أو التدبير .

ومع أن الحكومة البريطانية كانت أول الطالين بوضع الادارة المصرية تحت مراقبة مالية أوروبية ، فانها ، حينما طلب اليها أن تعين مندوبا من قبلها للاشتراك مع المندوبين الفرنسيين والاطالي والقيام بشؤون تلك المراقبة، ترددت ، ثم اختلفت العائق بعد العائق ، وأخيرا تمهقوت ورفضت . وبلغ من اغراق المالين البريطانيين ، في الوقت عينه ، في الإقدام على الخط من سعر الأوراق المالية المصرية في بورصة لندن أنه لم يعد في الاستطاعة نسبه الى مجود المضاربة ، وإن أحاديث الناس أخذت تنسبه الى إعاز سرى صادر من الحكومة الانجليزية حينها الى أولئك المالين .

ومما زاد الطين بلة ، وألهم أعمال هذه الحكومة ثوبا ضيقا من الريب والشكوك ، هو أن المستر دزرائيل ، رئيس الوزارة البريطانية ، اليهودي الأصل ، المرفوع اليه تقرير المستر كيف ، بدلا من الامراع الى نشره ، تهدئة للخواطر ، واجابة للفظائيل البادية من كل حذب وصوب ، رأى أن يعلن في خطبة ألقاها في ٢٣ مارس من هذه السنة على مجلس العموم « ان الخديو سأله — بناء على أن حالة المالية المصرية سيئه ، وإن البيانات التي قدمها للمستركيف انما كانت من نوع ما يمر الى الصديق ، لا من نوع ما تستعجب افاعته — أن لا ينشر التقرير الذي وضعه المستركيف » .

خطبة دزرائيل
في ٢٣ مارس
سنة ١٨٧٦

س، وقعها

فكان لقوله هذا أسوأ وقع في النفوس ، وأوجب فرقة غضب وغيط في الأوساط المالية أدت الى هبوط سعر قرض سنة ١٨٧٣ من ٦٣ الى ٥١ !

نعم ان المستر نورثكوت ، وزير المالية البريطانية ، حاول في جلسي ٢٧ و ٢٩ مارس تخفيف وطأة ذلك الوقع السيئ المسبب عن كلام رئيسه ، ولكنه لم يفلح إلا قليلا ؛ لأن الضربة كانت قد أصابت مقتلا ! لذلك لما أعلن في ٣١ منه وصول اشارة تلغرافية من الخديو الى وزارة الخارجية تظهر رغبة الملك المصري في أن ينشر تقرير المستركيف ، لم يكن لاعلانه هذا أقل تأثير ؛ ولم يبق التحسين الناشئ عنه في أسعار الأوراق المصرية سوى بضعة أيام ؛ مع أن التقرير كان ، في مجموعه ، موجبا للارتياح والاطمئنان !

نعم انه اعترف ، صراحة ، بأن مبالغ جسيمة صرفت في وجوه عديدة الفائلة أوفى أعمال مفيدة نفذت على غير المرام أو بسرعة ضاعة — على أن مصر تشترك فيما هو خاص بهذا النوع من الأعمال مع كل البلاد الحديثة ، كالولايات المتحدة وكندا — وان مبالغ أخرى جسيمة فقدت في حملات عسكرية لا طائل تحتها ، أو التهمها أفاقون ماليون وسياسيون ، أو موظفون تمكن بعضهم ، بعد خدمة بضع سنوات ، من الانسحاب بثروة طائلة ، بالرغم من أن مرتباتهم لم تزد على أربعين جنيها شهريا .

نعم انه أعلن بأن كل ما يمكن أن يكون ضمانا لسداد الديون قد أصبح مرهونا ، وان لم يعد في وسع الحكومة اقتداء الدين السائر ، ولكنه أكد في الوقت عينه أن مصر ، بالرغم من ذلك جميعه ، اذا ساعدتها قوة خارجية كافية على الاقتصاد

(١) انظر : "تاريخ مصر المالي" لجهول اسمه ج . س . ٠ من ص ٢٢٢ الى ٢٢٥

في مصروفاتها، وأطاعت إليها ثقة الغير بها، تستطيع سداد جميع ما عليها من الديون، والخروج من الأزمة التي هي فيها بشرف وسلامة معا .

على أنه يجب لذلك : (أولا) أن توحيد ديون الحكومة والدائرة السنية معا ومقدارها ٧٦٧٤٦٨١٢ جنيا، (ثانيا) أن تستبعد من هذا القدر أقراض سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ القصيرة المدى ، وتستبد من متحصلات "المقابلة" ، (ثالثا) أن الباقي، مضافا إليه مبلغ مليوني جنيه، قيمة هذا الاتفاق الجديد، ومليون جنيه، قيمة تكاليف حرب الحبشة، يحدد ويحول دينا واحدا بفائدة ٧ ٪ سنويا، ويستبد في سنة ١٩٢٦

وكان المسيو پتريه قد عاد ، في الأثناء ، الى مصر يخفى حنين ؛ وأخذ يجرى المحادثات ، ولكن في وجهة أخرى .

غير أنه ما لبث ، برهة ، إلا واضطر الى إيقافها بقتة . وذلك لأن الساعة باتت خطيرة وحيل بمحادث جلي : فان آثار ماطلات اسماعيل صدقي باشا بلغت النضوج وأصبح الزمان لا يستطيع سوى قطعها .

هذا الوزير، بفضل مركزه ، وقربه من قلب أخيه في الرضاة السامي، كان قد تمكن ، لغاية ذلك الحين ، من التماس من كل ارتباط مقيد بضوابط محددة ؛ ووجد طريقة لتأخير توقيعه أو رفضه ، كلما كانت تدق الساعة الموجبة ذلك التوقيع . وغرضه استغلال سهولة تصديق عمال البنك العقاري الفرنسي في وجوده المزوقة ، ليثبت عندهم الاحتقاد بأنه لن يتفق مع غيرهم مطلقا على إنشاء البنك الأهلي أو صندوق الاستهلاك ، أو مشروع تمجيد الدين السائر ؛ ويتنزع بهذه الوسيلة الى وضع معظم هذا الدين السائر على عاتق ذلك البنك ، بأمل جعله دأته الوحيد ، دون غيره .

ولكن أولئك العمال أدركوا في نهاية الأمر أن تلك الوعود إنما هي في الحقيقة شرارة ينصبها ذلك الوزير لهم . فأخطروه بصراحة أنهم يرفضون تقديم أية سلفة جديدة قد يطلبها منهم إن لم يعلن ، أولا ، اعتياده اقتراحاته الأخرى اعتيادا نهائيا ، ويوقعها .

تلك كانت الحال في ٢٨ مارس ، أي خمسة أيام بعد أن اضطربت الأسواق المالية لخطبة المستر دزرائيلي اضطرابها الهائل ، وثلاثة أيام ، قبل استحقاق أول أبريل . فالساعة كانت ، إذا ، خطيرة كما قلنا : لأنه ما من أحد إلا وكان يعلم أن الوزير ، لمجرد فصل تحصيل الضرائب ، وضياح الثقة في القطر وفي أوروبا على السواء ، لم يستطع جمع النقود اللازمة لتغطية المطلوب في ذلك الاستحقاق . فإلى أين يكون ، والحالة هذه ، المصير ؟

على أن اسماعيل صديقي باشا ، لما وجد الأبواب كلها موصدة ، لم يربطنا من اطلاع مولاه على الضائقة التي باتت ماليته فيها . فأدرك الخديو أن تدخله في الأمر أصبح محتما ، وأن النجاة لن تأتي إلا من عمل يعمل به هو .

الاتجاه الى
فرنسا وانجلترا

في الحال ، لكي يحفظ سمعة بلده وشرفه ، أقدم على مغامرة الحكومتين الفرنسية والإنجليزية ، وطلب إليهما بتوصل ، على ما في التوصل من مضايقة على نفسه الأبية ، أن تذكرنا وثائق الصداقة القديمة التي تربطهما به ، وتمثنا يد المساعدة الى حكومته وإليه ، لكيلا يحمق به عار الاحتجاج على السندات المفضاة بمضايقة .

أما الحكومة الإنجليزية ، فأجابت برفض مرة ، في مبتاه ومعتاه . ولا غرابة : فإن نيات المستر دزرائيلي اليهودي الأصل ، السيئة بمصر وخديوها ، لم تعد سرا لأحد ،

وأما الحكومة الفرنسية ، فهاجتها رسالة (اسماعيل) المسماة اليها في صباح ٣١ مارس . فطرح المسيو ديكاكز مضمونها على بساط مداولة مجلس الوزراء المتئم لهذا الغرض . ولما كانت مصالح البنك العقاري الفرنسي ، ومصالح تابعة ، البنك الزراعي ، مرتبطة ارتباطا كلياً بالمصالح المصرية ، فإنه كان من البديهي أن لا تتغفل الحكومة الفرنسية عن مساعدة المالية المصرية ، لئلا يصاب بمصيبتها ثاني محل مالي بفرنسا كلها ، وتتم عن تلك الإصابة عواقب في منتهى الخطورة لمركز فرنسا المالي .

فاقتنع الوزراء الفرنسيون بما أبداه لهم زميلهم الدوق دي كاز والمسيو ليون ساي من البيانات الموجبة للتدخل ؛ وبعد أن اتفقوا مع المسيو جعبتا ، زعيم أكبر الأحزاب البرلمانية ، لكي يتقوا كل سؤال في هذا الشأن بمن لأحد النواب طرحه عليهم ، فيخرجهم ويزيد في حرج مركزهم ، أرسلوا في مساء ذلك اليوم عينه الى لندن المبالغ اللازمة لدفع استحقاق الغد .

وبينا تلك المداولة الوزارية تدور في باريس ، كان قلق النفوس بالاسكندرية ، لاسيما في البنوك ذات الشأن الكبير في استحقاق أول أبريل ، قد بلغ أشده ؛ وأخذت الهواجس تعذب القلوب مذابا أليماً ؛ لأن افتقار الحكومة الكلي الى نقود كان معروفا لدى الجميع ، وبالتالي ، تعذر الدفع عليها بما لديها من الوسائل . فإن لم يأت الفرج من الخارج ، أفلا تقع الصاغة ؟

فلا غرابة ، والحالة هذه ، في أن الكرى هجر جنون رجال البنوك كلهم في الليلة ٣١ مارس وأول أبريل سنة ١٨٧٦ ؛ وأن عيونهم اكتحلت بسواد الاضطراب الناشب في أفئدتهم .

ليلة قلقة

فأخذوا يسأرون شجونهم، باجتماعات هنا وهناك، يتداولون فيها فيما يجب عمله ؛
ويرقبون، بفارغ الصبر، ورود الأنباء من الخارج ؛ ويعيمون حول توا كل التلغراف
من يكلفونهم بأن يأتوهم بالإشارات البرقية ساعة ورودها ، مع أن يكون ضمنها
الإشارة المفضلة ! ويمتازون ساعات الليل وهم حاملون عبا يزداد شعورهم بثقله ،
كما تقدمت تلك الساعات نحو النهار، واشتد الأمل بقرب الفرج !

فلما كان الفجر — وقد أخذ اليأس يخنق الحناجر، وبلغت غالب الاضطراب
صميم الأقدمة — وردت الإشارة الطيبة المنتظرة . وما هي إلا لحظة وطيرت في جميع
أرجاء المدينة ! فأوجبت ارتياحا عظيما وشكرانا لرجال البنك العقاري الفرنسي الذي يشوبه
شيء من التهمك .

على أن العلمانية القائمة ما زالت مبتعدة عن القلوب ، لعلم الناس أن الأزمة انما
انقرجت مؤقتا ، وأن استحقاقات ١٠ أبريل و ٢٠ أبريل وأول مايو ، وهلم جرا
تقفوا أثر استحقاق أول أبريل ؛ وأنه مادام الدين السائر متحركا في الفضاء المصري ،
كسجم ذى ذنب لا ضوابط له ، وما دام وزير المالية حرا في تصرفاته ، لا قيد عليه ،
فلا بد من بقاء الحال مضطربة ، والخوف من المستقبل حيا .

على أن المسيو باستريه كان قد عاد الى غابراته ، وطارت الأنباء بأنه أوشك أن
يلجج فيها !

ولكن وزير المالية ولقيف المحيطين بالخديو اجتمعوا في الأثناء اجتماعا سريا ؛
وشرعوا يتباحثون في اللازم عمله : « أصبحرون على سقوط موارد الثروة المصرية
العمومية ، الواحد تلو الآخر ؛ وعلى الاستمرار على مص ثدي تلك الثروة ، بالرغم من
جفافهما ، للتمكن من سداد الفوائد الهائلة ، الجائرة ، المطالب بها جمهور المزارعين ،

أصحاب الديون المصرية، الذين لو حوسبوا حساباً دقيقاً لظهر أنهم استردوا، فوائد، ما أقرضوا أصلاً، وزادوا عليه كثيراً؟ يصبرون على ذهاب ثروة الخديو وثروة أسرته الكريمة، برهن بعد رهن، وتحويل لإيراد تلو تحويل لإيراد إلى أيدي أولئك المرايين أنفسهم، الذين إنما خشوا في الأول، إذ أطمعوا في الاقتراض منهم، وفرضوا في الآخر، إذ صلبوا أنه لم يعد هناك باب لتحقيق المكاسب الفظيعة التي حققوها في بادئ عملهم؟ وما الفائدة من ذلك الصبر، إذا كان لابد في النهاية من التوقف عن الدفع؟ فلم لا يكون التوقف منذ الآن—ولا يزال بعض الشيء في الأيدي—بدلاً من التوقف بعد غد، إذ تكون بصرة قد خربت، ولات حين مندم؟» .

وعلى ذلك أقروا التوقف عن الدفع، منذ ١٥ أبريل . ولكن كيف يبلغ التوقف إلى من يهمهم الأمر؟ وكيف يكون شكله؟

فاتفقوا، بعد بحث خفيف، على أن التوقف يتخذ في الأول شكل مد أجل فقط؛ أي أن دفع استحقاقات أبريل ومايو يؤجل إلى بعد ثلاثة أشهر . وقر الرأي على أن يخطر العموم بذلك، بموجب إعلان تصدره محافظة الاسكندرية .

فعلق هذا الاعلان، فعلاً، يوم ٨ أبريل صباحاً في بورصة الاسكندرية؛ ومع أن الجميع كانوا يتوقعون مضمونه، إلا أن وقعه في النفوس كان شديداً . على أن بورصة الاسكندرية ولندن بقيتا متماسكتين : إما لأن الاعلان دؤخهما، فلم تفقها معناه في الأول؛ وإما لأنهما رأيا اضطرارهما إلى التجلد واجبا للتبصر .

ولكن التردد لم يستمر طويلاً، وما لبثت الأسعار أن انهارت انهياراً مخيفاً : فن

١١ أبريل إلى ١٥ منه هبط قرض سنة ١٨٧٣ إلى ٤٢ !

الفصل الثاني^(١)

انقلاب ظهر المحجن

وقد يرجى بلحرج السيف بره * ولا يره لما جرح اللسان

على أن الطريقة الاستخفائية التي قزر بموجبها التوقف عن الدفع ، في الاجتماع السرى الذى قلنا عنه ، بعيد تهديم الحكومة الفرنسية المساعدة التي جادت بها ، بناء على طلب الخديو ، بأيام قلائل ، والكيفية المشككة أن تكون استهزائية ، التي أبلغ بموجبها ذلك التوقف الى علم العموم ، آثارا تميزا عنيقا في صدور الحالية الأوروبية بالاسكندرية ، زاده أيضا ، زيادة هائلة ، موقف عمال الحكومة وموظفيها . فانهم : إما لكونهم اعتادوا الفطرسه والخيلاء والنظر الى الناس من عل ، فلم يودوا يستطيعون أن يصبنوا معاملاتهم معهم بغير تلك الصبغة الكريمة ، وإما لأنهم لم يدركوا حقيقة الحال الجديدة ، ولم يفقهوا أن مركز حكومة غنية قوية ، في القلوب ، غير مركز حكومة ضعيفة مفلسة ، استمروا ملتحمين مظهرهم العادى من عدم الاهتمام المتفطرس بانتهيار الثروات الشخصية ، وتخرب بيوت أصحابها ، ومن عدم التفقل في إقدامهم على الاتجار والبيع والشراء ، والاستفادة من الثقة العمومية ، وقوة الاقتراض والأقراض الناجمة عنها ، وتجاوز الحدود في جميع ذلك التجاوز المعتاد ، كأن الماضى لا يزال

(١) أهم مصادر هذا الفصل : الجزء الأخير من الفصل التاسع من " تاريخ مصر المال " لمجهول والفصل السادس منه ، والفصل الثاني من " مصر الحديثة " لورد كرومر ، و " مصر في عهد اسماعيل " لمالك كون .

حاضرا ، وكأنهم لا يشعرون مطلقا انهم انما يتكلمون باسم ادارة ، دخلت في دور الافلاس .

فبدأ هياج الأفكار والأرواح على ألف نوع ، واقترن بعدة مظاهر تجرؤ فيها حد
 الاحترام الواجب لشخص ملك البلاد . من ذلك أن ناظر دائرته الخاصة عرض
 في سوق مينا البصل بيع أقطان يسلمها مقابل دفع نقدي . فهاجت السوق وهاجت ،
 وانهال عليه الملاّ بهاليل الازدراء والاشم والاهانة المتنوعة ؛ ولولا قليل لضربه
 وأخرجوه من الحلقة .

وانعقدت في المدينة عنة اجتماعات ، تليت فيها خطب في منتهى الطعن والشدة .
 وذهب الخطيب ، في إحداها ، إلى وجوب خلع الخديو ، وعلقت إعلانات كبيرة
 في الأحياء الآهلة بالسكان ، وفي معظم جهات البلد ، حرض الرأي العام فيها على
 المطالبة بقلب نظام الحكومة ، رأسا على عقب ، واستلام تدأخل أجنبي زمام الأمور
 في القطر^(١) !

إلى ذلك الحد البارد وصلت حقة زمرة من المرائين وجمهور من الدائنين ، الذين
 طالما كانوا يتوقعون مكسبا من الخديو ، لم يروا للثناء عليه حدا ، فكالوا له المدح
 جزافا ، وأنواعا مختلفة في جرائد بلادهم ومتدياتها ، وأقوال الخطباء فيها ، ورفضوه إلى
 ما فوق السبع السماك ! واندثروا الآن عليه ، حاكما شعروا باقطاع مورد المكاسب
 والانتفاع !

فليتعظ بذلك كهراء الأرض ، وليعلموا أن بخور الثناء الذي يحرقه حولهم القوم
 المستغلون مركزهم وثروتهم قد يتلاشى بسزمة ؛ وقد لا يبقى له من أثر سوى البحر الذي

(١) أنظر : "تاريخ مصر المال" ليهود ص ٢٢٢

أحرق به ، والذي قد يستعمله القوم أنفسهم ليعرقوا به سمعة من كان معبودهم
بالأمس ، والقليل الباقي من مصالحه ، حتماً ينتهي استغلالهم الطويل إياه بحمل
الدهر على قلب ظهر المجن له !

مظاهرة ريلة

على أن المظاهرة التي أسامت إلى قلب الخديو ، وجرحت جرحاً أبلغ من كل كلم
سواء فصحت في قلبه أية مظاهرة أخرى ، إنما هي المظاهرة التي حدثت في بورصة
الاسكندرية عنها . فإن إدارة هذه البورصة ، بتأثير الإعجاب الماسخي الخاف من
كل جهة بشخص (اسماعيل) ، كانت ، منذ عهد قريب ، قد أقامت صورته في صدر
قاعة جلساتها ، بخفة حافلة ، دوى صندلها في جميع أنحاء القطر ، مئة .

ففي ثورة النفوس التي نحن بصندلها ، اقترح بعضهم نزع تلك الصورة من هناك ،
وطردها من المحل كله ، كغير جدية وغير مستحقة أن تكون فيه ؛ ولم يمكن إلا بكل
تعب واحتياط حمايتها من المعاملة المهينة المهددها بها مخط أولئك المرائين والدائنين
الحشمين^(١) !

ولم تكن قد مضت سنة ، بعد ، على إحراق أولئك الأقوام بخور شائم المفرض
أمامها ! فما أقرب الصخرة التريبية من الكابيتول في ماجريات الحياة الاجتماعية
البشرية !

وبينا كانت هذه المظاهرات السمجة تنمب آذان الهواء ، بضجتها وجلبتها ،
وضوضائها الرلقة ، وتثير انفعال الغضب والسخط في قلوب الأهالي المظننين الولاء
لخدوهم ، بل تجمع حوله ، بتأثير الرابطة الوطنية والرابطة الدينية ، ذات التافرين منه ،
لسوء ما أصابهم من حكومته ، اجتمع في البنك السلطاني العثماني كبار حملة الديون ،

(١) انظر : "تاريخ جبر المال" لمجيد ص ٢٢٢

الذين وقع عليهم أعظم الضرر في أمر توقف وزير المالية المصرية عن دفع المستحق لهم ، وطفقوا يتداولون فيما يجب عمله .

فقر رأيهم على أن يبعثوا وفدا الى الخديو ، ليستفهموا من ممّوه عما وصلت اليه المخابرات الدائرة بفرض الوصول الى اعادة مجارى الدفع ، وليطلبوا ، فيما لو خابت تلك المخابرات ، إشراكهم مع حكومته في البحث عن الطرق التي قد توجب الحال اجرامها في المستقبل ، محافظة على مصالح الجميع .

ولكن الخديو ، في تأثره الشديد مما كان قد حدث بالاسكندرية ، واظهارا لعدم رضاه ، أبى مقابلة رجال ذلك الوفد ، بالرغم من أنه لم يكن يرفض أبدا مقابلة أحد ، وبالرغم من أن أولئك الرجال كانوا يمثلون في الحقيقة مصالح تهتد بهلايين الجنبيات ، وأحلمهم على وزير مالىته .

فقابلهم اسماعيل صديق باشا بتمنى اللطف والبشاشة ، وأجاب على أسئلتهم ، مؤكدا أن الحكومة تتوى القيام بكل تعهداتها ، بدون الالتجاء الى تحويل قهرى ، وأن المخابرات ، التي أوقفت عند حلول استحقاق ابريل ، استؤتمت من جديد مع زمرة المالىين القدماء حينهم ، ومع مالىين آخرين ، وأنه سيوقع عن قريب اتفاق يمكن من دفع المطلوبات كلها الى حملة الأسهم . فاذا خابت — لاسم الله — تلك المخابرات ، فإنه يكون لحملة الأسهم الحق في انتداب من يشاءون لحضور المباحثات في الاجراءات الواجب اتخاذها .

فارتاح رجال الوفد الى أقوال الوزير ، وعادوا اليه من غدم ليحزّر لهم كتابا بها . فأبى . ثم لم تمض أيام قليلة إلا وأشيع عزله من منصبه . ولكن الاشاعة كانت في غير محلها .

على ان المسيو بستريه ، بالرغم من كل ماحدث ، كان لا يزال مجدا في غنابراته ؛
لا سيما انه ، بعد انسحاب الحزب الانجليزي المعوقل بجميع المشروعات المعروضة من
الحزب الفرنسي ، أصبح سيد الميدان دون غيره . وعزا بعضهم انسحاب الحزب
الانجليزي الى كونه أدرك أن الحالة باتت ميثوسا منها !

فأدت نتيجة غنابراته الى ولادة مشروع عرضيه البنك العقاري الفرنسي
الحديد ، واتمس موافقته عليه . فأجل الحديدو إجابته ٤٨ ساعة ، لم تضيح الهيئة
الرسمية الفرنسية منها دقيقة ، بل شغلها كلها بالتأثير على (اسماعيل) ، تأثيرا قويا ،
لتحمله على قبوله .

مرسوما ٧ مايو
سنة ١٨٧٦

فاعتمده (اسماعيل) في نهاية الأمر ؛ وأصدر مرسومين ، نشرتهما "الوقائع الرسمية"
في عدد ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، عين أولها شروط الاتفاق وضمائمه ، وبين الثاني طريقة
إجرائه .

أما مضمون المرسوم الأول ، فهو : أن عموم ديون الحكومة والدائرة السنية توحيد
وتجعل دينا واحدا عاما ذا فوائد سعرها ٧٪ ، ويستند في ٦٥ عاما بسحب في كل
سنة أشهر ؛ وسندات هذا الدين العام تعطى هكذا : (أولا) بقدر القيمة الحقيقية ،
فما يختص بأقراض سنة ٦٢ وسنة ٦٨ وسنة ٧٠ وسنة ٧٣ ؛ (ثانيا) باعتبار ١٠٠ جنيه
لكل ٩٥ جنيا فيما يختص بأقراض سنة ٦٤ وسنة ٦٥ وسنة ٦٧ ؛ (ثالثا) باعتبار
١٠٠ جنيه لكل ٨٠ جنيا من الدين السائر . وأن مجموع الدين العام الموحد هكذا
يكون ٩١٠٠٠٠٠٠ جنيه اسميا ، تمتع أول يولييه سنة ١٨٧٦ ، ويحتاج لسنوية
قدرها ٣٦٠٠٠٠٠٠ جنيه ، منها ٦٨٤٤١١ جنيا لحساب الدائرة ، و٥٧٥٩١٨٩ جنيا
لساب الحكومة .

وإن إيرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ؛ ودخوليات مصر
والاسكندرية ؛ وجمارك الاسكندرية والسويس ورشيد ودمياط وبور سعيد
والعريش ؛ والسكك الحديدية ؛ ومصلحة التبغ (الدخان) ؛ ومصلحة الملح ؛ ومصاد
المطرية ؛ والمسنات (الهاويس) ؛ ورسوم الملاحة في النيل وكوبرى قصر النيل ؛
وقدرها كلها ٥٧٩٠٨٤٥ جنيها تخصص لخدمة ذلك الدين الموحد العام .

وأن دفع ما يجب على الدائرة السنوية دفعه ، وقدره ٦٨٤٤١١ جنيها يكون مع
تحصيل المطلوب لها أولا فأولا ؛ وأن ضم هذا المبلغ الى المبلغ السابق يكون مبلغا
اجاليا قدره ٦٤٧٥٢٥٦ جنيها لخدمة لن تتقاضى سوى ٦٤٤٣٦٠٠ جنيه .

وذكر ذلك المرسوم أن عتة محال مالية أخذت على نفسها القيام بتنفيذ المشروع ؛
وأن الخديو يعين مندوبين خصوصيين لمراقبة نفاذه ؛ وأنه سينشأ لخدمة الدين
الموحد صندوق خاص يفصل الرسوم الثاني نظاماته وقوانينه .

وأما مضمون المرسوم الثاني هذا ، فهو : أن ادارة الصندوق الخاص تناط بمندوبين
أجانب يمينهم الخديو ، بناء على تقديمهم من دولهم ؛ ويكونون موظفين مصريين .
وإن الأموال التي خصصت بسداد الدين الموحد توزد إلى هذا الصندوق الخاص ،
كما يوزد اليه القسط السنوي المطلوب من الدائرة السنية ، ومبلغ الفوائد المطلوبة
للمحكومة الانجليزية من أصلهم السويس . فإذا لم يكف الموجود لدفع ستة أشهر ما ،
فإن وزير المالية يتدبر في سد العجز قبل حلول الميعاد بخمسة عشر يوما .

وإن كل نزاع ينجم بين مديري هذا الصندوق ووزير المالية يرفع أمر النظر فيه
وفصله الى المحاكم الجديدة (المحاكم المختلطة) .

وأن المندوبين يعينون لمدة خمس سنوات؛ ويجوز إعادة انتخابهم؛ وأنهم يقيمون بمصر؛ وأنه يحظر على هذا الصندوق الدخول في أى عمل، بنكي أو تجارى أو صناعى فى، كائنا ما كان؛ وأنه لا يسوغ للحكومة، بدون موافقة المندوبين، إدخال أى تعديل فى الضرائب المخصصة لخدمة الدين الموحد، أو فى المعاهدات التجارية المنظمة لرسوم الجمارك، من شأنه أن يقلل من مقدار الإيرادات.

وأن الحكومة تتعهد، هى والدائرة معاً، بأن لا تصدر أذونات جديدة، ولا تعقد قروضا جديدة إلا بموافقة المندوبين المذكورين، ولكنها، لكيلا تعرقل أعمال الادارة اليومية، يمكنها أن تفتح لنفسها حسابا جاريا، عند أحد البنوك، لغاية ٥٠ مليوناً من الفرنكات، على شرط سداده من أصل الإيرادات؛ فى نهاية كل سنة.

مرسوم ١٤ مايو
سنة ١٨٧٦

ثم أصدر (اسماعيل) مرسوما ثالثا، فى ١٤ مايو عينه، عتد بموجبه تشكيل ادارة وزارة المالية، بأن أدخل عليها مجلسا أعلى للخزينة، مقسما الى ثلاثة أقسام: القسم الأول يختص بمراقبة خزائن الحكومة المركزية وحساباتها؛ والقسم الثانى يختص بمراقبة الإيرادات والمصروفات، والنظر فى أمر الموظفين والمستخدمين، الثابت عليهم أنهم أجروا دفعا، لا شئ يبرره؛ والقسم الثالث يختص بتحقيق الحسابات وتصفياتها والتصديق عليها أو انتقادها اذا كان هناك عمل للانتقاد.

ذلك المجلس الأعلى يبدى رأيه فى كل الميزانيات النظرية التى يضعها وزير المالية، قبل نهاية كل سنة بثلاثة شهور.

ويكون من عشرة أعضاء: خمسة منهم أجنبى، وخمسة وطنيون، ومن رئيس يعينه الخديو.

ويكون قسمه الأول من ثلاثة أعضاء ، أجنب كلهم ، وقسمه الثاني من خمسة أعضاء ، منهم أجنبيان ، وقسمه الثالث من ثلاثة أعضاء ، كلهم وطنيون .

وتعين أعضاء هذا المجلس وعزلهم وإيقافهم أو إحالتهم على المعاش — جميع ذلك يكون حقا من حقوق الخديو ، بعد أخذ رأى مجلسه الخاص . على أن المجلس الأعلى يكون مطلق التصرف في أمر وضع النظمات اللازمة لخدمته الداخلية ، وتنظيم أقالمه ، وتوزيع الأعمال على موظفيه ومستخدميه .

وبما أنه لم يرشح أحد ، سوى الفرنسيين ، إلى هذا التدبير الجديد ، فإن سعر قرض سنة ١٨٧٣ — وكان قد ارتفع إلى ٤٧ ، على أثر انتشار خبر نجاح المفاوضات التي كلف المسيو بستريه مكابطينا — هبط في ٣٠ مايو إلى ٤٠ بميل إلى زيادة في المهبوط ، لا سيما بعد اطلاع الجمهور على نصوص المرسوم الأخير الفرنسي — وكانت من وضع المسيو شالويا رئيس مجلس المالية المصرية الأعلى ، والعضو في مشيخة مملكة إيطاليا — وهي نصوص ظن الملاء أن المقصود منها المزاح والمزار في أمر حيوى ، لقرابة تعابيرها ^(١) .

ولكن التدبير المتفق عليه سير به بالرغم من ذلك . وعين كل من المسيو دي بلينبير والهرنون كريمير ، والمسيو باراقل مندوبين في صندوق الدين ، بناء على اقتراح الحكومات الفرنسية والنمساوية والإيطالية .

وأما الحكومة البريطانية ، فإنها ، اتباعا لخطة السابقة إعلانها ، من عدم رغبها في التدخل في أمور مصر الداخلية ، أبت تعيين مندوب من قبلها ، مع أن سندات

(١) انظر : "تاريخ مصر المال" لمجهول ص ٢٥٨ و ٢٥٩

معظم الدين المضمون كانت في أيد بريطانية . وعليه فإن رجال المال بلندن أعلنوا عدم رضاهم عن المشروع الفرنسي ، وعدم ارتياحهم اليه بالمتة . وصبرت لجنة البورصة فيها عن ذلك الشعور العام ، بإعلانها نيتها على رفض أسعار الدين المصري الموحد بالكيفية التي ذكرناها ، في جدول الأعمال البورصة .

فبذل المالئون الفرنسيون وسعهم لمقاومة تلك النية ، والتغلب على هذه العراقيل . ولكنهم لم ينجحوا ، واضطروا الى التنازل عن مشروعهم ، ومخاطبة المالين البريطانيين في أمر وضع مشروع آخر ، يكون أقرب الى الانصاف ، وأجمع للآراء ، وأضمن للمصالح المتضاربة .

فبات مشروعهم ، اذا ، في خبر كان . وشعور الناس بأن ثلاثة مراسيم خديوية باتت حبرا على ورق ، وأن ادارة وأقلاما أمسست بشكل رسمي ، واشتغلت بشكل رسمي ، عادت الى العدم ، بتأثير المعارضة الانجليزية ، ذهب بجانب عظيم من المهابة التي كانت للليك في القلوب .

الاحتجاج
على الاتفاق
الفرنساوي الخاص
بتوحيد الدين
المصري

وكان المستران فرولينج وجوشن ، بصفتهم مصدرى ثلاثة من الأقراض المضمونة ، قد قدما الى وزارة الخارجية البريطانية احتجاجا شديدا ، حينما بلغت لندن أنباء الاتفاق على توحيد الدين المصري .

وكذلك فعل مجلس ادارة حامل الأسهم الأجنبية . وأكد اللورد دربي ، وزير الخارجية ، لكل منهما أنه أصدر تعليمات الى قنصل بريطانيا المظفى العام بمصر ، لكي يشل أزر كل مجهود يبديانه بما يستطيع من الوسائل غير الرسمية ^(١) .

(١) انظر : "مصر في عهد اسماعيل" لكذلك كون ص ١٨٨

فلما سقط المشروع الفرنساوى ، عقدت بلندن ، فى أوائل شهر يولييه ، جمعية
عمومية لحاملى الأسهم ؛ وكلف فيها المسترجح . ي . جوشن ، العضو فى البرلمان
البريطانى ، لعله من الخبة فى الأمور المصرية ، ولأهمية مركزه الشخصى ، بالذهاب
الى مصر ، مصحبة فرنساوى ، يقال له المسيو جوير ، بصفتها وكيل أصحاب الشأن
البريطانيين والفرنساويين ، ليتفاوضا مع الخديو ، ويبحثا فى الاتفاق سوية على
تدبير يكون أصلح من التدبير المقدم من جانب رجال البنك العقارى الفرنساوى .
وكان المسترجوشن قد أبدى لبعض أصدقائه رغبته فى قبول تلك المهمة .

فلكى يمهّد اللورد دربى الطريق أمام المنتوب البريطانى ، اجتهد فى تفهيم الخديو
بواسطة الكرنل ستاتن ، القنصل البريطانى العام ، بأن « المسترجوشن كان عضوا
فى الوزارة السابقة ، ولا يزال رجلا ذا مركز سام وشهرة بعيدة فى بلاده » . وأكد
الكرنل ستاتن للخديو أن الرجل « سيقم الميزان باستقامة بين سموه وبين الذين هوأت
ثأبا وعاميا عنهم ؛ وإنه ، اذا ظهر أن الاتفاق أمر يتعذر الوصول اليه مع مندوب
غير متعيز كالمسترجوشن ، فانه يصبح من المحال الاستمرار على حال مجلة الخراب
للبلاد ودائئياً » .

تهديد من ردا
ستار

وبمناسبة هذا التهديد والتخويف المبهتين ، يجدر بنا إيراد قول لستر مالك كون ،
المؤرخ الانجليزى فى هذا الشأن .

قال : « وانه لمن الغريب جداً أن تكون الحال المصرية المسالية الحالة الخارجية
الوحيدة التى أوجبت تدخّل وزارة خارجية بريطانيا العظمى . فانه فى نفس هذه
السنة التى شلت فيها أزر إرسالية المسترجوشن والمسبو جوير ، الشدّ كله الذى

(١) أنظر : "مصر فى عهد إسماعيل" لملك كون ص ١٨٩

كان يمكن لما ابداهه بكيفية ملائمة ، كان يوجد لا أقل من سبع عشرة دولة مفلسة في جدول نقابة حامل الأسهم الخارجية الأسود . وبلغت الديون المطلوبة منها ٤٠٠ مليون جنيه . ومع ذلك فلم يرو ، مطلقا ، أن الحكومة البريطانية أبدت على احدا حق احتجاجا ، ولو برسالة قنصلية ، في مصلحة المقرضين . ولكن الشيلوكاث^(١) الذين جردوا مصر لم يكونوا دائنين من نوع بقية الدائنين : فانهم كانوا في باريس ولندن على السواء ، أصحاب قوة وبأس في البرلمان والصحافة ، وعليه فان كل وسائل السواثر الرسمية في البلدين استُخدمت لتمكنهم من الحصول على أكثر من الست عشرة أوقية المطلوبة لهم من لحم الفلاحين المصريين البائسين ! » .

على أن المثلأ المالى المصرى لم يجد من نفسه صبرا يمكنه من انتظار تطور الحوادث وبعث الأيام بالأدوية المواقفة لمداواة المرض المالى الناشب مغالبه في خزينة الحكومة . بل حالما سمع أن الخديو أبى مقابلة وفد الجمعية التى انعقدت في البنك السلطاني العثماني ، وأن الوزير اسماعيل صديق باشا أبى أن يشهد ، كتابة ، وجوده الشفهية لذلك الوفد ، وحالما ظهرت في الوجود المراسيم الخديوية الثلاثة البادى ذكرها ، لم يسكت حتى يرى ماذا يكون نتيجتها ، وكيف يقابلها رأى العام المالى بأوروبا ، بل أقبل ، من ساعته ، وأرسل الى الحكومة والخديو ، على أيدي محضرى المحاكم المختلطة الجديدة ، احتجاجات رسمية على السندات المستحقة عليهما ، التى لم تدفع قيمها .

(١) أنظر : " شيلوكاث " ، في رواية " تاجر البندقية " لشكسبير ، اسم اليهودى الذى اتفق مع التاجر انطونيو — وكان يكرهه كراهة شديدة — على إفراضه مبلقا من المال على أن يحق له ، في حال عدم

سداده ، قطع أفة من لحمه في أى جهة يريد بها من جسده .

(٢) أنظر : " مصر في عهد اسماعيل " لمالك تون ص ١٨٩

وأحسب الاحتجاجات بطلب مجوزات يوقعها على ممتلكاتها ؛ وفقى ذلك كله بقضايا تجارية ، رفعها عليهما ، باستناده على المادة العاشرة من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة .

فأصدرت هذه المحاكم أحكاما ألزمت بها الحكومة والنواب الخديوية بدفع المستحق عليهما ، وجعلت أحكامها مشمولة بالنفاذ المؤقت ، حيث نصت القوانين الجديدة بوجوبه .

نزول المحاكم
المختلطة الى ميدان
النزاع

فاكبرت الحكومة وأكبر الخديو ماعداه — لعدم سابقة حدوثه ، ولاستبعادهما توقعه ووقوعه مطلقا — وقاحة وثقة في الدائنين والمحاكم معا ؛ وأصدرت الحكومة أوامرها الى عمال التنفيذ بالامتناع عن تنفيذ تلك الأحكام امتناعا كلياً .

فقام ، على أثر ذلك ، نزاع عنيف بين هيئة القضاء المختلط والحكومة ؛ وأعلن معظم القضاة الأجانب عزيمتهم على ترك مناصبهم ومغادرة الديار المصرية إذا لم تقم السلطة التنفيذية بتنفيذ الأحكام القانونية التي يصدرونها . وتطزف أحدهم — وكان هولنديا يدعى المسيو هاكن من قضاة محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة — وأعلن إقفال المحكمة وتوقفها عن القضاء بين الناس ، حتى تمنح الحكومة الى أحكام المحاكم ، وتقوم بتنفيذها ، وهي صاغرة ؛ وحتى تعطى الضمانات الكافية على عدم عودها في المستقبل الى عرقلة أعمال القضاء ووضع العقبات في سبيل سيره .

وتماثل قناصل الدول العموميون بمصر في النزاع تماخلا سياسيا ، وتميزوا للمحاكم على الحكومة ، وانذروا هذه بالويل والثبور ، إذا استمرت متعادية في عنادها وأصرارها عليه .^(١)

(١) أنظر : "مصر تحت حكم اسماعيل" لـ لالكوفن ص ١٩٠

فلما رأى الخديو أن موقفه بات خطيرا، وتيقن أنه بادخاله في القوانين الجديدة، نص المادة العاشرة المذكورة - سواء أكان ذلك لأن نوبار باشا خدعه وحول نظره عن نتائجها، أم لأنه أراد من تلقاء نفسه - بات لا يستطيع إلا الامتناع عما أصبح قانونا مصدقا عليه من الدول؛ أولائه ظب صوابه على هواه، كما كان المنتظر من رجل حنكته الأيام مثله، فانه رفع التحذير الذي كان وضعه على أيدي رجال التنفيذ الإداريين؛ وأذن لهم بالامتناع لمنطوقات الأحكام الصادرة والتي ستصدر، أيا كان نصها، ومهما كان موضوعها .

ولكنه، لاعتباره ما وقع من بعض القضاة الأجانب، لا سيما من المسيو هاكن مهيئا لشخصه، وحاطا من كرامته، اشترط، نظير رفعه العقوبات من سبيل أحكام القضاء ضده وضد حكومته، أن تقدم له الترضية اللازمة .

استقالة القاضي
هاكن

فاجتمعت جمعية محكمة الاستئناف المخططة العمومية؛ وقررت أن يقدم المسيو هاكن استعفاه من خدمة الحكومة المصرية .

لفعل . وبذلك حادت المياه الى مجاريها : أي أن دائمي الحكومة والدوائر الخديوية أصبحوا يحدون ، من أحكام القضاء المختلط ، قوة قانونية يتمكنون بموجبها من الحصول على حقوقهم . فاستخدموها، واستعملوها لدرجة توقيع هجز على منقولات سراي الرمل الخديوية والانتثار ببيعها !

الفصل الثالث

نكبة اسماعيل صدقي باشا

فان تصيبك من الأيام جائحة • لم نبك منك على دنيا ولا دين
« ابن الزبير »

وبينا هذه الاضطرابات الغريبة آخذة مجراها، المندحشة له أرض الفراغة، لعدم وقوع مثله على سطحها، منذ أن رجع في أذهان ساكنيها وقلوبهم ان «ولى النعم» لا يقاوم، وأنه يملك ذات الأعمار والأعراض، لا الأموال والأطيان فقط، وبينما الحكومة تتوقع اشتداد الضيق حول عتقها في المستقبل، بسبب التدخل الدولى بينها وبين دائئها، وتلوم نفسها لوما شديدا على أنها هى التى فتحت الباب لذلك التدخل بإقدامها على استدعاء التفيتش الأوروبى على إرادتها وحساباتها، الاستدعاء الذى أدى الى مأمورية المستركيف، كان المسترجوش وزميله المسيو جوير يشدان رحلما الى القطر المصرى، ويترقدان تعلبات من ناديمها، حتى اذا كان منتصف أكتوبر، وصلا الى مصر، وتزلا ضيفين رسميين على الخديو. وتقول «رسميين» لأن كلا منهما كان معضدا من وزارة خارجية دولته.

عجى جوشن
وجوير الى
القطر المصرى

(١) أهم مصادر هذا الفصل: كتيب لكاتب الكتفى من اسمه بذكر آخره الأول وهو ب. ل. دى. ٥٠٥. ص ٤

ومنوان الكتيب: «تراجم مصرية: اسماعيل صدقي باشا وموت الفتش» و «تاريخ مصر فى عهد

اسماعيل» لملك كون.

فوضع الخديو، تحت تصرفهما، كل التسهيلات اللازمة لكي يتمكنّا من الوصول الى الغرض الذي أتينا من أجله ؛ وأمر عموم موظفي حكومته بأن لا يضمنوا عليهما بمعلوم أو بيان يرضيان فيه . فامتلأوا، على مضض منهم .

وكان أكره الموظفين المصريين للأمورية المشدوين الانجليزى والفرنساوى ، وأعظمهم تغيظا منها ، وأقلهم موافقة وصبرا عليها ، وزير المالية اسماعيل صدّيق باشا . والقارئ يفهم لمساذا .

وكان المسترجوشن ، لسابقة اختلاطه بالأمر المالية المصرية ، يعلم ذلك حق العلم . فصمم على أن يبادئه العداء ، ويقاطعه مقاطعة تستلزم إبعاده حتما عن منصبه السامى .

عداء بجوشن
لصدّيق

فزار، حال وصوله ، عموم أعضاء الوزارة المصرية ، ما عدا "المنقش" ؛ مع أنه الوزير الذى كان نوع الأشغال التى أتى من أجلها يجبره على الاختلاط به أكثر منه بباقي زملائه .

ولم يدع بعد ذلك مناسبة، مهما كانت بعيدة، تمرّ بدون أن يعلن ويذيع أن إقالة اسماعيل صدّيق لازمة لنجاح مشروعه ومهمته ، ولاتخاذ الخديو من الورطة التى أصبح فيها ؛ حتى بات مجهوده فى هذه الوجهة حثيث عموم الدوائر فى القاهرة ؛ وحتى رشح فى أذهان أكثر المقربين من الذات الخديوية ، لا بل فى أذهان أولادها انفسهم ، الأمراء : محمد توفيق وحسين وحسن ، أن بقاء اسماعيل صدّيق فى منصب الوزارة ضار بمصالح الخديو والبلاد المصرية معا ؛ وحتى أصبح الجميع يتنون ويرومون إبعاده عنها .

ولا غرابة . فانت الرجل كان قد بلغ من العز، والثغوذ، والمكانة، من قلب مولاة، والسطوة على عموم المصالح والادارات، ما لم يرو له نظير أو مثيل في التاريخ المصرى بأسره .

فاسماعيل باشا المفتش — وكان يقال له "الخديو الصغير" — كان، في الحقيقة، الصدر الأعظم المصرى ؛ وكان، وحده، دون زملائه كلهم، يعمل باستقلال تام في الرأى والتنفيذ، وبدون مشاورة مليكه، الواصل به كل الوثوق . ومع أن إدارة الأقاليم كانت من شؤون وزير الداخلية، وأن وزير الداخلية كان، في مدة كبيرة من عهده، ولي العهد نفسه، الأمير محمد توفيق باشا، فإن اسماعيل صدقي كان المعين، في الحقيقة، لكل مدير ووكيل مديرية، ومحافظ ووكيل محافظة، ومعظم المأمورين ونظار الأقسام، في القطر كله، فكان الكل محاسبيه يفعمون جيوبه بالمال الذى يصرونه من جسم الفلاح ليستبقوا لأنفسهم رضاه عنهم .

مكانة صدقي
من الخديو

وبلغ من إغراق الرجل في الاستئثار بالسلطة، دون أصحابها الشرعيين، أن كل محاسبيه هؤلاء صاروا إلى الاعتقاد بأن الخديو نفسه لا يستطيع أن يمسهم بضر مادام اسماعيل صدقي باشا يظللهم بحمايته القديرة .

من ذلك ما يروى عن أحد رؤساء ميناء رشيد : فانه لما كان مدينا بتعيينه للمفتش أبى الامتثال لأمر خديوى قاضى بمنزله من وظيفته لسوء سلوكه، ورفض التدخل عن منصبه، حتى وافاه ماك يكلوب باشا حينه، مدير مصلحة الموانئ والقنارات بنفر من حرس البحرية، وأمر مختوم بخاتم الخديو، وطرده من مركبه طردا بالقوة^(١) .

(١) أنظر: "مصر كما هي" لـ ماك كرون ص ٩٥ الحاشية .

على أن هذا وقع عن طريق الشواذ . وإلا فإن الخديو كان يريد ، طاعة ، ما كان أخوه في الرضاعة ، اسماعيل صديق باشا ، يريد ، لا سيما في الأمور المالية .

ولما كان هذا الوزير أقرب إلى الرأيا ، وأكثرهم اختلاطا واحتكاكا ، ودون المليك لم تقلبا ، كان الخوف منه في الصدور يفوق الخوف المنبعث من شخص الخديو إليها .

فكان من المحتم ، إذا ، لجميع ذلك ، أن يكون اسماعيل صديق باشا موضع حسد الكثيرين وغيرتهم ، وموضوع كراهة الجميع .

ولما كان من المؤكد ، المعروف لدى كل انسان ، أن المرجع ، في أن القروض التي عقدت في عهده كانت كلها خرابا في خراب للخزينة المصرية ، إنما هو الرشاوى الجمة القدر التي كان مصدر تلك القروض يفرغونها في جيوب وزير المالية ؛ وأن السبب الأكبر في تراكم الدين على مصر إنما هو رغبة هذا الوزير في إقامة سراب ذهب أمام عيني مولاه — كما فعل قبله المسيودي كانون وزير لويس السادس عشر الفرنسي ، لإحراز رضا الملكة ماري أنطوانيت ، وأمراء بطاقتها وأميراتها — لكي يتمكن ، هو نفسه ، مع وجود ذلك السراب ساطعا أبدا أمام نظر (اسماعيل) ، من إشباع طمعه الأشعي في الأموال ، وإثثار ملاذ الحياة حوله ، وتمتعه بها ، كان من البديهي أن تنور عليه وتقل مراحل السخيمة العامة .

ولما كانت الثروة التي جمعها — بالطرق غير المشروعة ، والفضيحة ، والمثيرة لتلك السخيمة — فاقته في مقدارها واختلاف مظاهرها ما كان منها لدى أي أمير مصري ؛ وبلغ من وقاحة كيفية الانفاق منها من سعة متناهية أن ملابس نساء المفتش وحلين

ثروته وأسبابها

والرغد المحيط بهن ، وكثرة حشدهن وخدمهن ، ونظامه دورهن ومواكبهن ، وكل ما كان يحيط بحياتهن من مظاهر الأبهة والجلال ، أصبح مما تحسدهن عليه حسدا حقيقيا ذات أميرات البيت الخديوى وتفرن منهن عليه غيرة صحيحة ! — فان ثمن احدى مراوح زوجة ذلك الوزير المحبوبة بلغ ٣٧٥ ألف فرنك ؛ وثمن شمسية من شماسها بلغ ستمائة ألف من الفرنكات^(١) — ؛ وكان من البديهي كذلك أن يتخذ أمراء البيت المالكة وأميراته على اسماعيل صديق باشا ، ويفضونه ، ويرغبون في إزالته ، ويعملون عليها ، إن لم يكن لسبب آخر ، فلم يصب صبرهم على أن تبسم الدنيا كل ذلك الا بتسام لمن كان مثله ابن فلاح وصلوك الأصل ، طالما مد أجداده ، بل أبوه ذاته ، تحت الكراباج ، وازرقت أرجلهم ، ودفقت دما من تعاقب السياط عليها !

فلما رأى تحالف هذه الأحقاد والأحساد النفور المستحكم بين المسترجوشين والمفتش تأكد من أنها فرصة في منتهى المناسبة لذلك قوائم نفوذ الوزير المكروه ، وتقويض أركان كرميه . فالتف المتحالفون ، على غير قصد ، حول المسترجوشين ، وأقبل جمعهم يذكي في قلبه العزم على مناوأة المفتش مناوأة فعالة ، ويوطد رغبته في العمل على عزله .

ولم يكن المفتش ، من جهة ، ينفى كراهته للندوب البريطانى واحتقاره له ، لاعتباره إياه رجلا من الوقاحة بمكان ، حيث أنه يتجاسر على تفرغ اختلال موازين المالية المصرية ، مع أنه هو عينه أحد كبار المرابين الذين كانوا السبب الأكبر في ذلك الاختلال ؛ كما أنه لم يكن ينفى أن مقترحات ذلك الرجل والمشروعات التي كانت

(١) انظر: الكتاب الممنون "تراجم مصرية: اسماعيل صديق باشا وموت المفتش" طبعة سنة ١٨٧٩

تجود بها فريحتة لم يكن من الحكمة ولا من السياسة الحسنة الموافقة عليها أو قبولها ؛ لأن المقصود منها لم يكن حمله ، هو ، على الاستقالة والتخل عن دفة المالية المصرية ، بل وضع مصر تحت مراقبة الدائنين ، وأنها لو أخرجت الى حيز النفاذ ، لفضت على السلطة الخديوية وعلى استقلال البلد قضاء مبرما .

فاشتد ، اذا ، النزاع بين الاثنين ؛ وأخذ كل منهما يحاول التغلب على خصمه في استقالة الخديو الى مراميه ، واجتذابه الى نظرياته .

ولما كانت منزلة المفتش من نفس الخديو أمرا مشهورا عند النخاس والعام ، فان المملأ اعتقد اعتقادا أكيدا ، لغاية الأسبوع الأول من نوفمبر ، أن الفوز في النزاع القائم سيكون للمفتش حتما ، لا سيما بعد أن رفض الخديو مرارا التخل عنه ، بالرغم من أن الأصدقاء الأشد إخلاصا له ، والرأى العام المهتد ، وأقرب الناس الى سموه ، بل أولاده أنفسهم ، طلبوا منه إبعاده .

النزاع بين
جوشن وصديقي

ولكن جوشن لم يكن بالرجل الذي يحل كيف تكون طرق التغلب على خصمه .

ولما كان لا بد من تقديم ضمانات تطمئن لها ريب الدائنين وهواجسهم ، اقترح أولا تعديل الحال المالية التي أوجبها ذكريتو توحيد الدين المصري وتبجيده ، بعض التعديل ، يجعل اليد العليا للعنصر الغربي في مراقبة المالية المصرية . ثم عمل بحيث ان الأكسنة في أوائل الأسبوع الثاني من نوفمبر أخذت تشيع بمصر ، ولا سيما في الدوائر القنصلية ، أن هياجا طفق يندو في المديرية ضد المشروع كله ، بل ضد ذات الخديو ، وشرعت تلك الأكسنة تبدي كلاما يؤخذ منه أن مصدر ذلك الهياج اسماعيل صديقي .

وكانت الاشاعتان قد ذاعتا كثيرا في القاهرة ، لما قصد المستر ماكون الكاتب الانجليزى سراى صديق باشا ، في ظهر يوم الثلاثاء ٧ نوفمبر لتناول طعام الغداء عنده ، فدار الحديث بينهما على النزاع القائم بينه وبين المستر جوشن .

ولما كان المفتش لا يتكلم غير العربية ، فان التفاهم بين محدثه وبينه كان بواسطة دهان بك ، محاميه الخاص^(١) . فلم يحفل اسماعيل على جوشن بشئ من الاحتقار الذى ما قئ يتظاهر به نحوه . ولكنه لم يتفقه بكلمة واحدة ضد الخديو مولاه .

فلما كان المساء قابله الكاتب عينه ، مرة أخرى في طابدين ، على الشرفة الشمالية ، المطلّة على الميدان الواسع الداخلى ، وسمعه هو وستة آخرون يمازح الخديو المزاح المعتاد الخاص من كل تكلف — شأنهما فى ذلك من سنوات صديقة .

ولكن الخديو بعد انصراف مدعويه ، اختل بالمفتش ، ودارت بينهما محادثة طويلة ، لم يقف أحد على موضوعها . غير أن المظنون هو أن (اسماعيل) طلب من وزيره أن يوقفه بالتدقيق على جميع تصرفاته فى الوزارة ، وعلى دقائق الأعمال التى أدت بالمالية المصرية الى الضيق الحالى ، مع أنه هو الوزير الذى لم يفتأ يشع أمام عينيه الذهب أبدا ، ويضع دائما تحت تصرفه أى مبلغ عرّ له طلبه ، مهما بلغت قيمته .

فاضطر المفتش الى إظهار الحقائق كلها ، وتوضيحها جليا ، وإيقاف مولاه على كل أسرار ادارته .

مدّ يده لمطلع الخديو
على الحال المالية

(١) هو والد الأستاذ "دهان" المحامى بالاسكندرية لدى الحاكم المخططة . وقد قتله سمساردين بالاسكندرية كان يقال له "مرزان" لأسباب لا تزال مجهولة .

الإشارة على
صديق بالاستشارة

ولما كان (اسماعيل) سريع العزم ، قريب البت في الأمور ، أشار على وزيره ، حيث ان الأحوال هي كما قال والأمور كما وصف ، باللين والمواقفة ، والإقلاع عن مقاومة المندوبين الدوليين ومعاكستهما ، والتسعى ، مؤقتا ، ريثما تمر العاصفة .

فأبى المفتش عتجا بأن اللين والمواقفة ليسا من مصلحة مولاه . وأنه لو كانت المسألة شخصية وتقتصر في استقالته ، هو ، من منصبه الوزاري ، فإنه لن يتأثر لحظة من تضحية مركزه ، بل حياته ذاتها ، في سبيل إرضاء سيده ؛ ولكن المسألة ليست شخصية ، وإنما يرمى بها الى الإضرار بالسلطة الخديوية وتقييدها .

فلما كان صباح اليوم التالي ، أمر (اسماعيل) مجلسه الخاص ، ومنه المفتش ، بالاجتماع للدولة في الأمر .

وبما أن عموم أعضائه كانوا يكرهون المفتش ، ويمتنون زوال نعمته ، فإن الآراء بدت ، كلها ، موافقة على مقترحات المسترجوشن والمسيو جوير ، ومخالفة لرأي وزير المالية .

فلم يحول ذلك الإجماع المفتش عن رأيه ، بل زاده تمسكا به وديفا عنه ، وتغفنا في إبداء الأدلة على أن ضياع سلطة الخديو واستقلال البلاد ناجم ، حتما ، عن نفاذ تلك المقترحات ، لا سيما ما كان منها متعلقا بالتعديلات المشيرجوشن بإدخالها على الإدارة المصرية ، ألا وهي تعيين مراقبين عموميين افرنجيين : أحدهما لمراقبة الإيراد ، والثاني لمراقبة المصروف ، ووضع السكك الحديدية ، وميناء الاسكندرية تحت إدارة مجلس مؤلف من الإنجليز وفرنساوى ومصريين ، وأثبتت بحجج دامغة وبراهين قاطعة أن هذه التعديلات مرتبطة ارتباطا كليا بالاقترحات المالية الخاصة بتوحيد الديون المصرية ، وأنها لا ترمى ، مطلقا ، الى مجرد استقالته ، وأنه بما أن قبولها لا يمكن

إلا مع تنازل الخديو عن سلطته ، وتسليمه ادارة حياة البلاد ، أى موارد ثروتها ، الى قبضة أجنب ، فالأوفى رفض مشروع المستر جوشن والمسيو جويريرمته ، والتنكب عن هذين الرجلين مطلقا فى التبريرات المقتضى اتخاذها . وتطرق من ذلك الى الطعن على مشروعية مهمة فينك المندوبين ، وتسويغ تداخل المقرضين الأجانب فى شؤون الادارة الداخلية المصرية ، وتطاولهم على المقام الخديوى المقدس ، بحجة أن الحكومة المصرية مدينتهم . وختم كلامه بأنه يرى أن إشهار مصر لإفلامها ، مهما تكن العواقب ، مع تمسك الخديو بحقوقه وسلطته ، أقل ضررا من تسليمها بمقترحات مندوبى الدائنين وبالتعديلات التى يطالبان بإدخالها .

ولا شك فى أن كلامه كان على جانب عظيم من الصواب ، ولم يكن من عيب فيه سوى أنه صادر من اسماعيل صديق باشا ، الرجل الذى كان أكبر جان فى أمر صيرورة مصر الى ذلك الموقف الحرج : موقف الدولة التى ترى نفسها ، لضغفها ، مضطرة : إما الى التسليم بأن يعيث باستقلالها وبيع بعض حقوقها الملكية ، وإما الى تعريض نفسها للضياع كلية .

هل أننا لا ندرى هل كان رفض مقترحات جوشن وجويرير يؤدى الى إقبال الدول الغربية على حماية مصالح مدائى مصر من رعاياهم ، بقوة السيوف والمدافع أم لا ، لا سيما وقد رأينا من الحكومة الانجليزية إعراضا ثابتا عن رغبة التداخل رسميا بين أولئك الدائنين والحكومة المصرية .

ولكننا نظن أن الرفض قد كان يؤدى الى تحرك الدوائر الرسمية الأوروبية للإقدام على عمل سيمى ضد الحكومة المصرية ، تخرج عواقبه من حد التقدير . وهو ما خافه

رجل المجلس الأعلى المجتمعين للدولة في الأمر، علاوة على كراحتهم للفنش، ودرجتهم في التخلص منه بأية وسيلة كانت .

لذلك صمم جميعهم على وجوب قبول مقترحات المندوبين الانجليزى والفرنساوى واعتبار قبولها أخف الضررين المهتدة مصر بهما .

المجلس المصرى
الأعلى سنة
اسماعيل حديق

ولكى يتقبلوا على وزير المالية ، تظاهروا بأنهم يعتقدون أن مقاومته مبنية على كراحتة الشخصية للستر جوشن ، لعله بأنه إنما يرمى الى عزله .

وكان أشد أعضاء المجلس تظاهرا بهذا الاعتقاد الأمراء الثلاثة : محمد توفيق وحسين وحسن .

فنظر الفنش اليهم نظرة المستهزئ بجذائفة سنهم ، العالم ما لا يعلمون ، وقال : «إنكم لا تزالون أولادا ، فلا تستطيعون إدراك كنه الأمور ؛ ولذا فانكم تأخذونها بطواهرها» .

فاستشاط الأمير حسين غضبا لهذا الكلام — وكان عصبيا، سريع الانفعال — فهجم على الفنش ، وصغعه على وجهه صفعة شديدة لوت سلك نظارته الذهبية ، وقال : «أولادا ! وهل بلغت بك الصفة الى حد مخاطبتنا بمثل هذا الكلام ؟» .

فاصلح الفنش سلك النظارة بهدوء ، وأجاب : «إني إنما أتكلم للصلحة العامة ! واو كانت المسألة شخصية ، كما تقولون ، وتقتصر في هل أبقى وزيرا أم لا ، أكان قناصل الدول كلهم يتدخلون لتمضيده طلبات المندوبين ؟ انهم لأحرص على كرامة دولهم من أن يعرضوا بها في أمر داخل محض . فالمسألة ليست مسألة عزل وزير ، بل إلغاء وزارة المالية ، بصفتها وزارة مصرية محضة» .^(١١)

١١ أنظر : الكتيب الممنون " تراجم مصرية " ص ١٢

فارتض المجلس، والأمير محمد توفيق يقول : « ما أوقع هذا الرجل ! ما أوقع هذا الرجل ! » .

وكان (إسماعيل) ينتظر، على أحرم من الجمر، نتيجة مداولة مجلسه الخاص . فلما رقت إليه أقرها واعتمدها، وأعلن بذلك المفتش لوفته .

فبحث إسماعيل صديقي باستقلته اليه، ضمن خطاب أوضح فيه الأسباب التي حملته على تقديمها .

فأبى الخديو قبولها، وأجل مطالعة كتابه ريثما يبرزه إرادته في المساء .

فلما كان المساء، انتشر في المدينة الخبر أن الاستقالة قبلت، وأن الأمير حسين باشا وزير الحربية عين وزيراً للسالية، وأن الأمير حسن باشا خلفه على الحربية .

ثم أشيع أن المفتش استدعى إلى السراى بعابدين، وأنه في محادثة طويلة مع بهمو الخديو .

محادثة بين
الإسماعيلين

والذي علم، فيما بعد، عن هذه المحادثة هو أن (إسماعيل) استقبل وزيره القديم بشاشة، ولطف فوق المعتاد، وأنه أمر أن يتركا وحدهما، وأن لا يدخل عليهما أحد . فلما نفذت أوامره، أقبل على أخيه في الرضاعة، وقال : « اجلس بجانبى هنا، قريباً منى، وانظر الى، وكلمنى، قلباً لقلب : ما أنت عامل الآن ؟ » .

وكان المفتش لا يزال تحت تأثير انهيار سلطته الوزارية الفجائى . فترسّو (إسماعيل) على أذنيه، وظهر كأنه لم يدخل اليهما . فكرره الخديو، مرة أخرى، وقال : « أسألك، يا إسماعيل صديقى، ما أنت عامل الآن ؟ » .

وكان المفتش أفاق من منامه، فنهذب سلك نظارته الذى لوته في الصباح صنفعة الأمير حسين، وقال، وفي صوته شيء من التهمك : « ما أنا عامل يا مولاي ؟ لست محتاجاً

الى الاستفسار فاني ، كما يقضى علي واجب العبد الخاضع لارادة سيده ، سأسلم
زمام وزارتي الى خلفي البرنس حسين ، نجلكم ، متقنيا له كل توفيق . »

قال (اسماعيل) : « أراك زعلانا مني ، يا صديق ، فانت ظالمان . فان الذي عمله
هو الشيء الوحيد الذي كان يمكنني عمله في هذه الظروف ، ريثما تتفرج حلقات
الضيق . »

قال صديق : « ليسمع لي مولاي أن أخالقه في فكره ، وأن أرى رأيا غير رأى
سموه . »

قال (اسماعيل) : « يدهشني ذلك منك . أولم تفهم ما هو قصدي من تأييني الوزارة
الجديدة العالمية المحضمة ؟ »

— « كلا ، وإذا سمع لي مولاي أن أكلمه بالصراحة ... » .

— « تكلم ! تكلم . أنا أطلب منك ذلك ، لا بصفتك وزيرا ، بل بصفتك
صديقا لي . »

— « أنا ، إذا ، أرى أن سموك أخطأ في أنه حملني على الاستقالة . ثم أخطأ في تعيين
أحد الأتباع مكانى . أما الخطأ في حملي على الاستقالة فلأنه لم يرو التاريخ حتى هذا
اليوم ، على قلة علمي به ، أن مليكا ضحى وزيره ليخذ نفسه . وأما الخطأ في تعيين
أحد الأتباع مكانى فلأن قلة مسئولية الأمير الشاب لن تخفى عن أحد . ولأنه لن
يقوم شئ بينه وبين سموك بحول ضغط الناس حنك ، كما كان قائما بين سموك وبينى . »

— « هذا كلام صحيح ، يا صديق ، وأنت تعلم أنى لم أفرق عنك بطيب خاطر ،
وانى رفضت تضحيتك حينما طلبها منى قنصلا إنجلترا وفرنسا العالمان ، ورفضتها

بالرغم من الحاح جوشن وجوير على بها ، ولم أضطر اليها إلا بعد أن تخلى عنك المجلس المخصوصى .

— « ليس المجلس المخصوصى فقط ، ولكن أولاد سموكم . لست نالقا طيبهم ، لأنهم يجهلون ما ندرية سموكم وأنا . وإذا دروا ، فانهم لا يستطيعون أن يفهموا أن هناك تضامنا لا يمكن هدمه أو تقسيمه . قد قلت لسموك يامولاي ، وأعيد الآن ، أنه لو كان هلاكى ، وحده ، يكتفى لاتخاذكم ، فلا أدري اذا كان يكون لدى أقل رغبة فى أن أحمى منك القليل الباقى من عمرى ؛ ولكن الحال ليست كذلك . وأعتقد أن الخلاص لن يأتى للبلاد ولنا إلا ببقائنا متحدين : فكما انى لا أستطيع أن أنجو بدون سموكم ، فان مولاي لا يستطيع أن يخرج من المأزق بدونى . »

هنا سكت المفتش ، كأنه يريد أن يزن مقدار التأثير الذى كان لكلامه على مجرى أفكار مولاه ؛ ولكن الخديو لم يبد أقل تغير ، ولم يسمح لعرق فيه أن ينبض ؛ وقال للمفتش مظهرا إعصاء تاما : « كل حديثك » .

فقال المفتش : « انى أقبل يامولاي أن أحمل ثقل المسؤولية كلها وحدى ؛ وأن أقول فى كل مكان انى خالفت أوامررك ، بدلا من تنفيذها حرفيا — وهذا كان الواقع فى معظم الأحيان — فهل يصدقنى أحد ؟ أقبل أن أسلمك خاتمى لتوقع به على كل الأوراق التى تريدها ، إثباتا لأن الذنب فى الخلل الحاضر انما هو كله ذنبى ؛ فهل يصدق أحد ؟ والكل يعلم أن الخديو الدولة دون غيره ، وأما كلنا آلات صماء بين يديه ؟ ثم انى مشير عثمانى — ومولاي يعلم انى كشير عثمانى ، لا أحاكم إلا فى الاستانة ؛ وهبنى تنازلت عن حقى هذا ، فالباب العالى لن يتنازل عنه . فىرى سموكم منذ الآن

ماذا تكون نتيجة محاكتي هناك ، ومقدار ما يفهم عنها من فضيحة ، لا سيما في الظروف الحاضرة ، والدولة التي خلفت ، هناك ، دولة عبد العزيز ، شقيقة الى تسوى سمعة سلفتها .

وانما ذكر المغتش أنه مشير عثمانى لكي يقضى على عزم الخديو في مهده ، فيما لو كان ذلك العزم قد بدأ يتوجه نحو اساعته . وأشار الى ما قد تتجهه أية محاكمة أو تحقيقات احتمالية من مخوفات ، ارهابا لمولاه ، ورغبة منه في حمله على الرجوع الى آرائه .

وأدرك (اسماعيل) غرضي وزيره معا . وعلم أن الرجل يلعب معه لعبا دقيقا . فقال : « صحيح أنت مشير عثمانى ! » وضحك دقيقة . ثم قال : « قد كنت نسيت ذلك . هذا لقب فيه من الأمان ما في أى مؤمن آخر . ولا يسعى إلا الموافقة منذ الآن على كل ما ترى وجوب إجرائه ، فيما لو قضت الحال . على أننا لم نبلغ بعد الى هذا الحد ، وفقه الحمد ! وتراني مقتنعا بأن فيما قلته جانباً عظيماً من الحق ، وليس فيه ما يجرحنى مطلقا . وانما الصعوبة ، كل الصعوبة ، في خروجنا من المازق بكيفية ترضينا معا . فابحث يا صديق ، اجهد نفسك ، فتق ذهنك ، حك قريحتك . واذا وفقت الى ايجاد طريقة غير التي اتبعتها أنا ، وكانت جيدة ، فتق بأنى لا أطلب إلا استعمالها ، وانى اعتبرها خدمة جليلة منك ، أضيفها الى خدماتك الخطيرة السابقة » .

فتهد المغتش الصعداء ، ورفع نظارته ، لكي يسمح بطرف منديل به دمعته بدأت تتلألأ في جنب عينه ، ثم أخذ يد (اسماعيل) ، وقبلها ، وقال : « قد استمدت الآن ، وفقه الحمد ، سيدى وملاذى » .

وتذكر ، حينذاك ، الإشاعتين اللتين كانتا تتناولهما الألسن في العاصمة ، وخطر له في الحال أن يستخدم السلاح الذي أراد خصومه أن يحاربوه به ، ليطعنهم به في محرم ، طعنة قاتلة .

فقال (لإسماعيل) : « ان الوسيلة يا مولاي جاهزة لدى ، ولست أشك في أنها ناجحة ! » .

فهش الخديو وبش ، لأنه كان يؤد حقيقة الإفلات من أيدي مندوبي دائيته ، بكيفية لا تمس شرفه ولا سلطته ، وسأله : « ماهي ؟ » .

فاجاب المفتش : « بما أن مطالبتنا المراكب الذين مصوا دماءنا بتخفيض مبلغ المطلوب لهم الى معدل المبالغ الحقيقية التي أقرضونا إياها ، وتخفيض سعر الفوائد التي يتقاضونها منا الى السعر القانوني المعقول ، لمطالبة لا قائمة منها ؛ وبما أن التجاءنا الى الأستانة لمساعدتنا على نيل مطالبتنا لن يحدى نفعا (لأن السلطان في مأزق أخرج من المأزق الذي نحن فيه) ، فانه لم يمد يدي لنا ، لفض مشاكلنا كلها ، إلا الرجوع الى القرآن الكريم ، والاستعانة على تنفيذ نصوصه ، بالرأي المصري العام ! » .

فقال الخديو : « وكيف ذلك ؟ » .

قال المفتش : « مولاي يعلم أن القرآن ينهى عن الربا ، وينذر المتهاملين به بعقاب شديد . فإ علينا ، والحالة هذه ، إلا تخيم الأمة المصرية أن معظم الأموال التي تدفعها الى خزينة الميرى ، لكي تقيم الحكومة بواسطتها قواعد إدارتها ، وتجرى الأشغال العمومية التي تقتضيها المصلحة العامة ، وتوطد دعائم الأمن العام في البلاد ، يذهب الى أيدي الفرنجة بصفته ربا الأموال التي قدموها لنا من تلقاء أنفسهم .

وإن ذلك هو السبب في أن الحكومة مضطرة الى إرهاب الأمة بالضرائب المديدة الثقيلة التي تحصلها منها .

فأبرقت أميرة (اسماعيل) وقال : « أجل . ولكن كيف تفهم الأمة ذلك ؟ » .

فقال المفتش : « نكلف علماءنا وقضاةنا ومفتينا بهذا العمل . وأنا أضمن أنهم لن يخبئوا لنا غرضاً ، وأنهم يخدموننا خير خدمة . ومتى هبت الأمة بأسرها للطالبة بالتسك بنواهي القرآن الكريم ، فانا مستخذ مطالبها سلاحاً نرهب به أوروبا الرسمية وقضى به على جشع دانتينا . واني ، اذا سمع مولاي ، آخذ على قمى تحريض رجال الدين الاملاعى على مباشرة هذا العمل منذ اليوم » .

فأذن له الخديو بذلك وشكره على فكرته ، ثم صرفه ، وهو يتنى له النجاح ويريه المستقبل عائداً الى الانقسام له — وانما كان ذلك تظاهراً منه فقط ، لأنه صمم منذ ذلك الحين على إزلال العقاب به .

ولمكته كان قد بلغه أن المفتش ، منذ أن اشتد توتر العداوات حوله ، شرع في العمل على التجنس بجنسية أجنبية ، اقتداء بنوبار باشا المتجنس بالجنسية البروسيانة ، منذ زمن ، وشريف باشا المتجنس بالجنسية الفرنسية . فلما جزل المفتش انتباهه الى كونه مشيراً عثمانياً ، خطر في باله أن يحقق صحة ما بلغه من عدمها .

فأرسل واستدعى أحد أخصاء اسماعيل صديق باشا — وكان هو نفسه المبلغ — وسأله عما اذا كانت مساعي المفتش التجنسية قد تمت . فأجاب الرجل أنها لم تتم بعد ، ولكنها سائرة على قدم وساق في الفصيلة الفرنسية ، وأنها أوشكت تنتهي .

فبعث (اسماعيل) الى هذه القنصلية وضياعها يستفهم عن حقيقة الأمر . فأجابته كلها أنها لا تعلم من ذلك شيئا ، ولا حادثها اسماعيل صديق في ذلك مطلقا .
ولما كان اليوم الثاني ، وشاع في المدينة خبر اختلاء الخديو بوزير ماليته مدة طويلة من الزمان ، وان الوزير خرج عقب تلك المقابلة من عابدين ، وعلامات الابتهاج والاعتزاز بالفوز بادية على وجهه ، وبلغت تلك الاشاعة آذان المسترجوشين ، اعتقد أن المفتش تمكن من استمالة الملك الى آرائه ، والعود الى الجلوس في صدر "محظوظيته" ثانيا .

فراى أنه لا سبيل له الى التغلب على ذلك الداهية إلا بجره أمام المحاكم الجديدة بصفة لص ومقاضاته مقاضاة جديّة .

جر جوشن صديق
الى المحكمة أمام
القضاء المختلط

فبعث اليه من أنباء أن المتدوين الدوليين تحقّقا ، بعد التفتيش في حسابات المالية ومصروفاتها ، من وجود عجز فيا هو مخصص لما يبلغ مقداره أربعين مليوناً من الفرنكات لم يجد له مبررا . وأنهما ، بناء على ذلك ، سيعلنانه عن قريب ، بطريق وكائنتها عن حملة الأسهم ، للحضور أمام محكمة مصر المختلطة ، لكي يحقق معه هناك تحقيقا دقيقا عن سبب ذلك العجز وكيفيته .

فلما بلغ هذا النبا الى اسماعيل صديق باشا ، أظهر له من الارتياح والابتهاج ما أدهش نفس مبلغه ، وتحول ذلك الاندهاش الى أخذ بعيد الوقع ، حينما قال المفتش له : « اذهب وقل بطوشن انه لن يستطيع عمل عمل يبسطني ويسرفي بقدر هذا . وسترى المحكمة عند تحقيقها ما هو سبب ذلك العجز وما هي حقيقته » .

ولما خرج المبلغ من عنده ، أسرع اسماعيل صديق ، وأبلغ النبا الى الخديو : لأنه كان لا يزال موجسا منه خيفة ، ويرى الاحتياط واجبا .

فأدرك (اسماعيل) الغرض الذي رعى صديق إليه ، واضطرب ، لأنه تيقن أن الرجل غير مبق على صداقته ووده ، وأنه إنما يهدده تلميعا ، بكل وسيلة يراها صالحة ، بأنه غير خاش بأسه ، من جهة ، لتدبره برتبة المشيرية العثمانية التي هو حائزها ، وأنه ، من جهة أخرى ، لن يحجم ، ساعة اللزوم ، عن نسبة كل خلل المالية المصرية الى أوامره السامية وطلباته .

وكان عنده في خزينته أربعة عشر مليوناً من الفرنكات ، فأخذها ، من وقته ، وأرسلها باسم المفتش الى المتدوين الدوليين ، ورجا منهما أن يرحبا اعلان صديق حتى يقابله ، هو نفسه ، مرة أخرى — ولم يخف (اسماعيل) الفضيحة مرة في حياته ، خوفا منها في ذلك اليوم .

وبينا هو في حجراته ، يحرق الأرم ، عقب إرساله تلك الملايين الأربعة حشر الى المسترجوشن ، وينتظر الرد ، أنباء أحد رجال التشرفات أن بالباب وفدا مؤلفا من شيخ الاسلام ، وقاضى القضاة ، ومفتى الديار ، ونخبة من كبار العلماء يريد مقابته . فتنهد (اسماعيل) الصعداء ، وقال : « ألا هل تمكن صديق من إتمام وعده بكل هذه السرعة ؟ » ، وأمر بإدخالهم .

فأدخلوا . فقابلهم باكرام زائد واحتفى بهم ، وسألم عما أوجب حضورهم في تلك الساعة . فقال مدرهم : ان الذي جاء بهم إنما هو مقابلة وقعت بينهم وبين وزير المالية اسماعيل صديق .

فأبشم الخديو ، وقال : « ان اسماعيل صديق رجل في منتهى الذكاء وتوقد الذهن وصديق التقوى ، ولكنه ، في الآن نفسه ، كبير الجسارة وشديد على الأجانب جدا » .

وإنما أراد من قوله هذا أن يحمل كلامه على مجملين: أحدهما في مصلحة المفتش؛ فيكون دليلا على رضاه عنه؛ وثانيهما في عكس مصلحته؛ فيدل على غضبه عليه. وذلك لكي يتمكن رجال الوفد من التمسك بالحمل الموافق للغرض الذي أتوا من أجله. غير أن أولئك العلماء لم يدركوا مرأى كلامه، لعدم تعودهم عادات رجال السياسة في الأرض. وبينما كان ميل (اسماعيل) يذهب إلى أن يدركوا أنه يكون مسرورا من إتيانهم إلى إسماعيل المفتش، تمسكت أفكارهم بالشطر الأخير من قول الملك، وقال مدرهم: «نعم يا أفندينا؛ انه لرجل خطر للغاية. فقد آتانا بالأمس زاعما أن أفندينا والبلاط في ضيق شديد بسبب الإفراج، وتقاضيه من حكومة سموكم ربا فاحشا؛ وأن هذا هو السبب في كثرة المظالم والمغارم الموضوعة على رقاب العباد — وحاش لله أن تكون مظالم ومغارم في عهد سموكم — وأنه يجدر بنا، والحالة هذه، اهاجة الرأي العام المصري على الدائنين من الإفراج، وحمل الأهالي على إيقاد الوفود إلى سموكم ليسألوكم، بإلحاح، الامتناع عن دفع الربا إلى أولئك الدائنين، وإجبارهم على أن لا يأخذوا من الخزينة المصرية سوى النقود التي أقرضوها حقيقة، والتي قد استردوها لغاية الآن وزيادة! ».

فطن (اسماعيل)، لأول وهلة، أن المفتش نجح في مهمته؛ وأخذ السرور ينتشر على مجاه. فدنا من أريكة واستلقى عليها. ثم أدنى العلماء منه، وسألهم مبتسما: «وأنتم، ماذا أجبت؟ ».

قال مدرهم: «أجبنا، يا أفندينا، كما يجب أن يجيب العبيد المخلصون الولاء لسموكم وسدتم السنية. قلنا له: «اننا نعلم حق العلم أن الإفراج أصدقاء سموكم المخلصون؛ وأن مركزهم في البلاد لا تقوم له قائمة يوم يروق لسموكم طردهم منها؛ وأن الأموال

أموال سموكم ، وانا جميعنا بمالنا ونسائنا وأولادنا عبيد لسموكم ، والعبد وما ملكت يده لمولاه ، وأدركنا أن الرجل ، بعد أن تخلت نعمة سموكم عنه ، أصبح من الخاشعين ، وأنه يرضى في تحريك فتنة في البلاد ، وقد قال الله سبحانه وتعالى : (والفتنة أشد من القتل) » .

فتيقن الخديو أن بين ما أدركه القوم وبين ما كان يريد هو أن يدركوه ، بعد ما بين السماء والأرض . ولما كان قديراً كمعظم الرجال العظماء المقامين من مدبر الأكوان لغرض خاص يريده ، اعتقد أن ما وقع كان لا بد من وقوعه ، وأن ما كتب للمفتش أصبح لا بد من نفاذه ، لأنه لعب آخر ورقة في لعبه وخسرها .

فأطفأ نور الابتسام المشع من عينيه وغمزه ، وكسا وجهه جدّاً واهتماماً ، وقال : « أجل ، أجل ! ان ما أدركتم قد يكون الواقع ، ولكن الكلام حجة واهية ، ويفيد حكومتى أن يكون بين يديها دليل كتابى على مسعى المفتش . فليفضل أحدكم وليكتب ما قاله لى لسانكم ، وليفضل الباقيون بتوقيعه ! » .

فأسرع رجال الوفد وامتثلوا لأمر الخديو ، وحرروا الكتابة المطلوبة منهم ، ثم قدّموها الى (اسماعيل) فأخذها منهم وصرفهم .

ولكنه عاد ووقع في خلده ، بعد أن خرجوا من الباب ، أن يستدعيهم ، ثانية ، ويقول لهم « ان المفتش صادق فيما كلمهم عنه ، وانه هو ، الخديو ، يوافق عليه » .

غير أن الأمير محمد توفيق ، وليّ عهده ، دخل عليه اذ ذاك وقال بافعال : « رأيت يامولاي مساعى اسماعيل صديق ، وكيف أنه حاول إيقاف فتنة في البلاد ضد الفرنج ؟ ولولا أنى تداخلت في الأمر ، وأفهمت العلماء ما هى أغراضه الخفية ، لصعدوا زعمه بأنه لسان سموكم ورسولكم اليهم ! » .

فهز (اسماعيل) كتفيه ، وأوقف نظره برهة ، وكله تهكم وسخرية ، على وليّ عهده .
ولو كان للحركات لسان لفهم ذلك الهز وتلك النظرة وليّ عهد العرش المصرى مقدار
الخطأ الذى ارتكبه أمام عيني أبيه بتداخله بين المفتش والعلماء .

على أن تبين (اسماعيل) أن الأمير محمد توفيق الذى كان يعتبره أقل أولاده ذكاء
ونباهة ، هو هو السبب فى أن اسماعيل صديق ، الناهية ، الذى قلما كان له مثل
بين رجال الذكاء والتفنن بمصر ، خسر آخر ورقة وضعتها الأقدار بين يديه ، قوى
فيه الاعتقاد بأن المفتش لا مفزله من نفاذ المقدور فيه .

فامر وليّ عهده باستدعاء أخويه الأميرين حسينا وحسنا والعود معهم .

فلما حضروا ، أطلعهم على الورقة التى كتبها العلماء ، وأوقفهم على رغبته فى إلقاء
القبض على اسماعيل باشا ، ومحاكمته أمام المجلس الخصوصى .

وكان الأمراء ، كما قلنا ، يكرهون الرجل كراهة كلية ، لجميع الأسباب التى ذكرناها ؛
وعلى الأخص لأنهم كانوا يعتبرونه العدو الأكبر لحسن سمعة المليك والدم ، والسبب
الأعظم فى الإحزن المتوالية عليه .

فأشار الأمير حسين على والده باتخاذ الاحتياطات اللازمة لذلك ، لئلا يثير القبض
على المفتش فتنة فى البلد ، لكثرة محاسيب الرجل فى المصالح وبين الأهالى ؛ ولأنه
بلغه أن بعض أولئك المحاسيب جهزوا مركبا لنقله الى الأستانة ، لدى أول تهديد .

وقال الأمير محمد توفيق : « يبحر بسموكم ، والحالة هذه ، إصدار أمركم الى
مصطفى فهمى باشا ، محافظ العاصمة ، بأعداد ألقى عسكرى وإرسالهم ليحيطوا بسرارى
المفتش بالاسماعيلية ا » .

فقال الأمير حسين بنهم : « ألقى عسكرى ! لم لا تقول الجيش كله ؟ » .

فقال حسن : « يكفي للغرض ضابط وبضعة عساكر ! » .

ولكن (اسماعيل) لم يوافق على آرائهم، وقال : « انى لا أحتاج الى جنود مطلقا ، وسأقوم بالأمر بنفسى . على انى أريد منكم : (أولا) أن تأمروا محافظ العاصمة بتجهيز مركب بخارية غذا فى النيل عند مرمى سراى الجزيرة ، (ثانيا) أن تخطروا أعضاء المجلس الخاص بالاجتماع غذا الساعة الحادية عشرة صباحا ، وتكلفوا العلماء الذين حرروا هذه الكتابة بالحضور لأداء شهادتهم أمامه » .

فانحنى الأمراء ونخرجوا ، ولكن ولّى العهد تردّد لحظة ، على الباب ، كأنه أوى فكرا مباحثا أراد ابتداءه . فلاحظ (اسماعيل) ذلك ، وسأله اذا كان يريد أن يقول شيئا .

فأجاب ولّى العهد : « نعم يامولاي ، قد غاب عن فكر سموكم أن غذا الجمعة ، وأن العلماء ما بين الساعة الحادية عشرة والساعة الواحدة يكونون مشغولين فى أمر الصلاة الجامعة ولا يستطيعون الحضور لتأدية الشهادة ! » .

فضم (اسماعيل) شففيه ، لحظة ، ثم نظر لابنه النظرة عينها التى أوقفها عليه ، حينما علم أنه هو الذى كان السبب فى خيبة مسعى وزير المالية ، وقال له : « أجل ! دعهم ، إذا ، فى شؤون صلاتهم ، لا سيما أنه لا فائدة من حضورهم ، مع وجود توقعاتهم على هذه الكتابة ! » . فانحنى ولّى العهد وانصرف .

وفى الغد أرسل الخديو الى اسماعيل صديق باشا واستدعاه لمقابلته فى سراى عابدين ، الساعة التاسعة .

وكان المفتش قد قضى الليل كله مضطربا ، متفعلا ، يعتقد ، تارة ، أنه ناجح في مساعده ، ساحق أعداءه : فتسكره أفكار الفوز ؛ ويعتقد ، تارة أخرى ، أن همه أفل ، وسعده ولى ؛ وأنه قد يصعق ، بغتة ، من حيث لا يدري : فيسقط في يده ، ويخور قواه . وكثيرا ما أوفد في السر إلى سراى عابدين ، مستخبرا عما يفعله الخديو ، خائفا عودة المجلس المخصوص إلى الانعقاد .

فلما أثبت الدعوة الخديوية ، بلغت العواطف التي كانت تساوره أشدها : فابتهج ، أولا ، كأنه إنما يدعى إلى النصر ؛ ثم انقبض وارتعد ، كأنه يدعى إلى الهلاك . ثم تذكر أن اليوم يوم جمعة ، وأنه ، إذا صحت تذكارات صباه ، ليوم فضيل ؛ فهدأت أعصابه وسار إلى عابدين ، وهو إلى العثم بالخير أقرب منه إلى الاضطراب بالمواصف .

فقابلته (إسماعيل) خير مقابلة ؛ وأجلسه ، برهة ، إلى جانبه ؛ ثم قال له : « انى فكرت الليل كله في مراكنا ؛ فانتهيت إلى الموافقة تماما على آرائك . فساك نجحت في المهمة التي انتدبت نفسك اليها » .

فأجابه المفتش ، وقد زالت عن قلبه مخاوفه كلها : « الآن ، وقد تأكدت أن قلب مولاي حاد إلى ، فاني لن أدع ممكنا إلا وأقدم عليه لأبعد عن مولاي أى مزيج ! » وأخذ يد (إسماعيل) وقبلها مرارا بحرارة .

فترك الخديويده له مدة ؛ ثم صحبا ، ومرت بها على جبينه وقال : « لكنى أشعر بوجع في رأسي على أثر هذا السهاد . فهل تريد أن نخرج لتنتزه معا كالمعتاد ؟ » . فطار قلب المفتش فرحا وهو يجيب بالقبول ؛ ومرت أمام عينيده ، مرة البرق ، الوقع الذي يكون في قلوب الناس حينما يرونه ، من جديد ، على يسار الخديو ، في هربة (إسماعيل)

الخصوصية ، يجتاز معه شوارع العاصمة كالسابق ، وهما يتامسان . ورأى الفيظ والحق الذين يخنقان قلب المستر جوشن حينما ينظرهما معا ، أو ييلغه نبا ذلك . فاعتزته هزة عن ونصر برزت في جميع عروقه ، وأبرقت في عينيه السوداوين . فلبسها (اسماعيل) ، وأقسم لها ابتساما خفيا .

فلما صارا الى داخل العربة المكشوفة ، قال (اسماعيل) : « لا ندرى الى أين نذهب . هل تريد أن نطرح ريشة في مهب الريح ، فنذهب بنا الى حيث تناء الأقدار ؟ » . فقال المفتش : « لنطرحها ، لنطرحها يا مولاي ، فان الأقدار لا تريد بنا إلا خيرا ان شاء الله ! » .

فكر الخديو لحظة ، ثم قال للمودى : « سربنا الى الجزيرة ! » وانفتحت الى المفتش وقال : « قد يزبل نسيم النيل العليل الوجع الذي أشعر به في رأسي ، وأغتم ، بالمتة ، فرصة وجودي في سراى الجزيرة لألاحظ اتمام بعض الأشغال الجارية فيها ، ثم انتا نمر في الوقت عينه على سرايك بالإسماعيلية ، فقد نرى ابنك ، فأسأله عن فايق هانم ، أميرتى الصغيرة ، وأوصيه بها خيرا . فانت تعلم أنها عزيزة علينا جدنا ، أميرتنا الصغيرة ! » . فاحتار صديق كيف يشكر (اسماعيل) على كل ذلك اللطف والتعطف ، وزاد سروره لدى فكره أن آل منزله سيرونه مع الخديو متقراها ، فيعلمون أن «محظوظية» مولاه حادت اليه ، وأنه رجع الى ما كان عليه من العز والسودد .

وأما فايق هانم ، الأميرة الصغيرة ، التي ذكرها (اسماعيل) فإنها كانت غادة في منتهى الجمال ، ربها والدة (اسماعيل) نفسها كأنها ابنتها مع زينب هانم بنت الخديو ، وزوجتها ابن المفتش ، إنغاه لولاه هذا الوزير ، واستراحة لنشاطه وتفنته في خدمة ابنها .

فلما مررت العربية بهما أمام سراى المفتش، وجدا ابن صديق على الباب، يستعد هو أيضا للخروج. فادناه (اسماعيل) منه، وعطف عليه كآب. ثم استأنفا السير؛ ولم تمض بضعة دقائق إلا ومرت بهما المركبة على كوبرى قصر النيل البديع، وانطلقت نحو السراى الخديوية التى كانت بالجزيرة، ووقفت أمام أهم أبوابها، فنزل (اسماعيل) أولا. فرآه ضابط الحرس القائم هناك؛ فصرخ يحنده أن يقدموا التحية العسكرية، فقدموها؛ فأومأ اليه الخديو بالاقتراب؛ فدنا الضابط منه؛ فأمره أن يلقى القبض، حالا، على المفتش؛ وكان هذا نازلا من العربية.

فلما سمع اسماعيل صديق الأمر، ضحك أولا، لاعتقاده أنه مزاح؛ ولكن الخديو دخل السراى بدون أن يوجه اليه أية كلمة؛ ولكن الجنود بسطوا أيديهم عليه وأمسكوه من عنقه، وجروه بمنف، من رجة السراى الفسيحة الى مدخلها الواسع؛ فن حجرة الى حجرة حتى قاعة صغيرة فى مؤخرة البناء، أقفلوها عليه، وأقاموا عند مدخلها حارسا، كأنهم ينفذون أوامر أعطيت لهم مقلما، بالرغم من ندائه لمولاه وتكراره قول: «مولاي! مولاي! إنهم يقبضون على، وأنا ضيفك!».

فادرك أنه سقلا فى شرك، وأن ساعة هلاكه دقت.

أما (اسماعيل)، فانه عاد الى عابدين، واستدعى اليه أولاده، وسألم عما اذا كان المجلس الخصوصى قد التأم. فأجاب حسين: «ان الساعة الحادية عشرة لم تأت بعد؛ وأن الأعضاء أخطروا جميعا واستدعوا للضور».

فنظر (اسماعيل) الى ساعته وقال: «حقا، حقاً! ان الأمر قد انتهى بأسرع مما كنت أتوقع!».

وبعد أن أخبر أولاده بما تم ، أمر ابنه حسنا بالتوجه الى سراى الجزيرة لمراقبة السجين .

ولم تقض نصف ساعة إلا وانتشرت في عموم أنحاء العاصمة الأنباء بأن المفتش أمسك متلبسا بجريمة التآمر على سمو الخديو تأمرا خطيرا ، وأنه ألقى القبض عليه ، ووضع تحت المراقبة .

وبلغت تلك الاشاعة آذان الكاتب الإنجليزي المستر مالك كون السابق ذكره . فادهشته دهشة عميقة ، لما شاهدته قبل يومين ، فقط ، من حسن العلاقات الودادية بين الخديو ووزيره .

فأسرع الى عابدين ، ليتأكد من حقيقتها ، وتشرف بمقابلة (اسماعيل) . فأنباه الخديو أن المفتش أرسل اليه بالأمس صباحا كتابا لم يفضه إلا في المساء ، وأنه لما فضه ، وجده عبارة عن استقالة من منصبه ، يقدمها له ، ولكنها محزنة بالفاظ لم يحسر وزير قبله ، أبدا ، على إبداء مثلها للملك . وقال : « انى لا أشك في أنه كان سحكرانا حينما حررها ، ولا أستغرب ذلك منه ، لأنه لا ينفك يتجزع نحرنا طول النهار ! » .

فقال الكاتب : « أتعثم يا مولاي ، عثما كبيرا ، أن هذا لن يؤدى الى موته ، لأنه اذا مات في هذه الظروف ، فإن موته لن يؤقل في أوروبا إلا تأويلا واحدا ، وسموكم أدرى به منى ! » .

فأجاب (اسماعيل) بانفعال : « وماذا يهمنى أن يمى أرموت ؟ الذى أعلمه هو أنه سيستمر ، غالبا ، على الاغراق في السكر ، حتى يوافيه الحمام . ولمست بمائع عنه أية نحر يطلبها ! » .

فلما سمع الكاتب هذا الكلام أدرك أن حياة اسماعيل صديقي باتت لا تساوى
مراهنة على قرش، على فرض أن جبلها لا يزال غير منصرم^(١).

وكانت الأسلاك البرقية قد شغلت منذ الصباح . فلم ينقض يوم تلك الجمعة
الفضيلة إلا ووردت إشارات تلفرافية من نيف وأثنى عشرة مديرية، تحمل إقراوات
مختلفة تؤيد التهمة على الوزير الذى هوى .

اتهامه بالخيانة
والتحريض على
الثورة

فلما اجتمع المجلس الخاص، عرضت عليه الكتابة التى وقعها وفد العلماء،
والبرقيات المرسلة من المديريات . فأظهر المجلس بالاجماع — ماصدا صوتا واحدا :
صوت أقل الوزراء ثروة — أنه مقتنع بادانة المفتش، وثبوت تهمة الخيانة والمؤامرة
عليه، وقضى، غيابيا، بنفيه الى دنقلا، وبجبهه فيها مؤبدا .

وفى صباح اليوم التالى نشرت الجريدة الرسمية المصرية البيان الآتى، لتحيط عموم
الأهالى والدوائر الأجنبية علما بمضمونه، بكيفية رسمية :

« ان اسماعيل صديقي باشا، وزير المالية السابق، سعى الى تدبير مؤامرة ضد
سمو الخديو، باثارة عواطف الأهالى الدينية ضد المشروع الذى اقترحه حضرته المستر
جوشن والمسيو جوير . فاتهم الخديو ببيع مصر الى المسيحيين، وأقام نفسه مقام
المدافع عن بيضة الدين ومصلحة البلد . فأبلغ مفتشو الأقاليم الموميون ورجال
البوليس سر هذه المساعي، وأيدتها عدة عبارات وردت فى كتاب أرسله صديقي باشا
حينه الى سمو الخديو، يرفع به استقالاته الى سموه . فلقى الخديو أنباء خطيرة
كهذه، طرح الأمر على مجلسه الخاص ليرى رأيه فيه . فحكم المجلس على
اسماعيل صديقي باشا بالنفى الى دنقلا، وبجبهه هناك، سجننا بحقنا » .

(١) أنظر، «مصر فى عهد اسماعيل» لملك كون ص ١٩٤ و ١٩٥

ولما كان الغد، أرسل الخديو بما وقع من المفتش وما تفرده المجلس المخصوص نياً بريدياً إلى الأستانة . فبلغها بعد أسبوع . فأبرقت في الحال تأمر بإرسال الوزير المتهم إليها، ليحاكم فيها، حيث أنه حائز لرتبة المشيرية العثمانية الرفيعة .

لتمهل (اسماعيل) في الإجابة أسبوعين وأكثر، ربما أتاه النبا الرسمي من دقلا، يفيد بأن اسماعيل صديق باشا مات هناك من كثرة انهماكه في السكر . فأبلغه إلى الأستانة . فاضطرت إلى قبوله كما هو، وأهملت كل مخافة تالية في شأنه ، على حسب عادتها .

كيف كانت آخره
اسماعيل صديق
باشا

ولما كان الاقتداء بالأستانة في غير وجه التاريخ، وكان الوقوف على الحقائق أمراً من واجباته ، لكي يروى صبرها لقراءته ، فانه، منذ أن رأى المفتش يجر إلى الحجر الصغيرة، في مؤنعة بناء سراي الجزيرة ، أخذ يصيح بسمعه لما يقال ، ولو همساً، وينقب على ما يدقون، ولو سرا، حتى تمكن من معرفة نهاية المأساة التي نهبت بحياة اسماعيل صديق ، بعد انهيار بزيان عزه ، ووقف على تفاصيلها المختلفة ، المتعددة في الجوهر، بالرغم من اختلافها في العرض .

فما قصه اصمحق بك، أحد موظفي الدائرة السنية بالمينا في سنة ١٨٨٩ - وكان، حينما سقط المفتش في الهاوية، ضابطاً بمصر معروفاً بقوة العنصرية - هو ما يأتي، والمهددة في صدق روايته عليه :

«بعد إلقاء القبض على المفتش بسامة، استدعيت إلى الحجر التي كان ذلك الوزير محبوساً فيها . فوجدت هناك الأمير حسن باشا واقفاً عند الباب، والمفتش مجوداً من ملابسه في أحد أركانها . فأومأ الأمير إلى بيده، فدنوت منه، وسلمت السلام

العسكري . فهمس في أذني أمرا قاضيا باستعدادي لتقل المفتش ، في الليل ، الى الباهرة التي أعدت للسفر به الى دنقلا ، إلا اذا مات قبل ذلك . فأدركت من قوله "إلا اذا مات" أن موته مرغوب فيه . لا سيما انه بعد أن قال ذلك ، سلم المفتش الى عهدي ، وتوجه الى مكان آخر . فسرت حينئذ الى المفتش ، وألقيته على ظهره ، وكمت فيه يدي اليسرى لئلا يسمع له صراخ ، وأقبلت أصمقي خصيئتي يدي اليمنى . فقاومني مقاومة عنيفة ، بالرغم من أنه كان نحيف البنية . ولما اشتد عليه الألم ، وأخذت روحه تتقطع في صدره ، بلغت مقاومته أشدها ، وخيل لي أنه أوتي قوة تضارع قوتي . فتمكن من القبض على أبهام يدي اليسرى بين أسنانه ، والمض عليه عضه قطعه لوقته . ولكن تلك كانت حركته الأخيرة . فاني بالرغم من شدة الوجع الذي شعرت به في يدي ، شددت عليه شدة أعدت معها أنفاسه . فسقط نحى جامدا ، ودقت رأسه بالأرض . ولما جن الليل لفت جثته في قماش ، وضمت اليها مقلات جمه ، ونقلت الى ظهر الباهرة الراسية عند قدمي السراي . فسارت بها نحو الجنوب ، حتى اذا جاوزت جزيرة الروضة ، طرحت تلك البجعة في النيل . فوارتها الأختال في أحماقه .

وكان اصمقي بك ، اثباتا لصحة كلامه ، بي يدا مقطوعا ابهامها ، ويرز أوراها نظيد ترتيب معاش له ، بعد ذلك ، ما بقي . ندوله لغاية أوائل صيف سنة ١٨٧٩ ، إذ ارتقى (محمد توفيق) حرش أبيه ، وقطعه عنه . فحزرت بذلك لسانه من خفاله ، على زعمه ، وأصبح يستطيع رواية قصة قتله المفتش العظيم الذي كان مجرود اسمه يرعب القلوب ^(١) .

(١) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لـ ماك كوند ١٩٩٠١٩

هذا ما رواه اصمحق بك ، وربما كانت روايته صحيحة فيما يختص بما عمله ، هو نفسه ، ارتكنا على ما أساء فهمه من كلام الأمير حسن . ولكنا نستبعد صدق روايته فيما يتعلق بالمعاش الذي عين له ؛ اللهم إلا اذا كان جزاء لعمل غير إقدامه على قتل المفتش . فان الملوكة قد يكافئون ، أحيانا ، أجراما ترتكب إرضاء لهم ، ولكنهم انما يكافئون بما يبلغ يعطونه مرتكبها ، أو بمنصب يرفعونهم اليه . ولم نقرأ أبدا في التاريخ أنهم منحوا من أجرهم ليرضيهم مكافأة مستمرة ، ما نفعا قائمة ثم عليهم ، وتثير حولهم وتشر رائحة الجنابة المرتكبة . هذا إذا صح التسليم بأن الخديو رضى عن الجرم الذي ارتكبه اصمحق بك من تقاع نفسه ، أو اعتبره خدمة أذاها ذلك الضابط له ؛ وهو ما لا يستطيع أحد التسليم به بسهولة وخفة ، أو بدون أن يدم تسليمه به بمسندات تاريخية قوية .

رواية أحد كبار
رجال الجالية
العربية

وقد اطلعنا لأحد كبار الجالية العربية بمصر في تلك الأيام على رواية للواقعة كلها ، لا نرى بأسا من إيرادها هنا ، من باب الفكاهة ، لما في أسلوبها من أخذ للنفوس . قال :

«حالم وصل الخديو واسماعيل صديق باشا في العربة الى باب سراى الجزيرة ، نزل الأول مسرعا ، ونزل المفتش بعده . فدخل (اسماعيل) بالمرصة عينها الى السراى ، واجتاز الرحبة ، ودخل غرفة أمامه ، وأسند على بابها الستار .

فأراد المفتش اتباعه . ولكن ٢٤ شاوليا تحت قيادة اصمحق بك الياور وقفوا دونه وسدوا عليه الطريق . وفتح اصمحق بك منه ، وقال له بخشونة إنه أسيرهم . فصاح المفتش : «مولاي ! مولاي ! يقبضون علىّ ، وأنا ضيفك ، يا أفندينا !» .

فلم يجب نداه أحد . فقال المفتش : « أكان ، إذا ، شراكا ؟ » ولم يبد مقاومة مطلقا ، بل سقط في يده ، واستكان الى تصرف الشاويشية فيه .

فقدوه الى طرف الججرة التي هو فيها ، وأقاموا حوله يحرسونه .

لسأل ضابطهم ، والخوف قد انتشر في عينيه : « ما أتم فاعلون بي ؟ ما هي الأوامر ؟ » فأجابه الضابط : « الأوامر هي أن تقيم عليك حراسا في هذه الججرة ، وأن نعطيك كل ما تحتاج اليه » .

قال اسماعيل : « أشكرك . فأعطني إذا ورقا وجبرا » .

— « هذا لا . وأنت تفهم أنه خارج عما قد تحتاج اليه . وماذا تريد أن تعمل بالورق والجبر ؟ » .

— « أريد أن أكتب كلمتين توصلهما الى أفندينا » .

— « أفندينا لم يعد هنا . اسمع . ها وقع مركبته يتعمد » .

فأصباح المفتش سمعه . فتحقق أن المركبة التي أتت به مع مولاه راجعة بالخديو وحده . فمض على أنامله حتى أدماها .

فقال له الضابط : « ألا تريد شيئا آخر ؟ » فأجاب : « كلا ! » .

واذا بأعوين دخلا بصينية عليها أكل وشرب . فحول الضابط انتباه المفتش اليها ، لئلا لو كان جاهلا ، أو كان يخلع في صدره ظمأ .

ولكن المفتش قال له : « كلا يا امحق بك ، كلا . فانا أعرف طعام الخديو ، وأعرف أنه جيد للغاية ! فاذا أكل منه امرؤ ، لا يعود قادرا على أكل غيره . ولست أرا في قد بلغت ذلك الحد » !

وكان الخديو قد عاد ، في الأثناء ، الى عابدين ؛ وبعد أن سأل عن ولديه حسين وحسن وعن انعقاد المجلس الخصوصي ، اطلع على سجل أسماء الزائرين ، وقال : « انى أقابل ، اليوم ، كل من شاء مقابلتي . فلنبداً بالتناصل ؛ لأنى أريد أن أطلعهم بنفسى على الأمر .

فأذن للتناصل . فدخلوا عليه . فروى لهم حكاية المؤامرة التى سعى المفتش الى عقد سرورتها ، وقال : « وقد أمرت بالقاء القبض عليه ، ومحاكمته أمام المجلس الخصوصي » .

فلم يجب التناصل شيئاً ؛ لأنهم لم يدروا ماذا يحيون ؛ وإذا كان كلام الخديو يؤذن بتمثيل رواية مضحكة ، أم ينذر بقرب وقوع مأساة دامية .

وفى الساعة الحادية عشرة انعقد المجلس الخصوصي فى جلسة وجيزة ساكنة ؛ فعرضت عليه التهمة ؛ وأطلع ولى العهد الأعضاء ، واحداً فواحداً ، على الورقة الموقعة من وفد العلماء فأصدر المجلس حكمه فى الحال وبإجماع الأصوات ، ما علنا صوت أقل الوزراء المصريين ثروة ، بنفى المفتش الى دقلا ومجته فيها تحت الاحتياط الشديد .

وكان الخديو قد سبق وأنبا الأستانة بالأمر ، وطلب التصريح للمجلس الخصوصي بمحاكمة المتهم . فلما ورد الرد كان المفتش قد صار الى حيث لم تعد محاكمة أية محكمة أراضية تمسه ، بعد نزع خفيف ، وآلام موت أدبية ومادية ترعدها لها القرائص .

فانه حينما دقت ساعة الظهر ، بدأ يشمر أنه قد يضطر الى تناول طعام . فذهب نحو المائدة التى كانت الصبيلة عليها ، واخذ زجاجة من الشامبانيا الموضوعة تحت تصرفه ، وشرع ينظر اليها ويذنها ، كأنه يريد أن يشف الزحاج عن سرها .

فقال أحد الجاويشية لزميله همسا : « ها قد أتى » .

فأجابه الآخر : « أجل ! فقد جاء بغيره خيرا منه الى موقفه هذا » .

فسمع المفتش همس والاجابة . فاضطرب ، وقال ملتفتا الى الجاويش الثاني :
« من أنت ؟ » فقال الجاويش : « لا تؤاخذنى يا سعادة الباشا ؛ فقد افتركت بأحمد بك
الخازندار ؛ ولست تتكر أنه كان خيرا منك ؛ ومع ذلك فسمعتك قد قطعت » .

فارتعدت فرائص المفتش وقال بلهفة : « أنا لم أقتله . هذا كذب . هو الذى
قتل نفسه . هو الذى جلب المصيبة لشخصه ، بسبب علاقته بحريم أفندينا .

فهز العسكرى رأسه هزة غير المصنق وقال : « أنا أعرف الحكاية كلها .
فان الخازندار قص على كل شئ ، فى هذه القاعة عينها . وأأسفاه ! أحمد بك ، الرجل
الطيب القدير ، كان قد أخذ حياق ، وكان فضله على عمياء ومع ذلك ، فأنا المسكين
التمس الحظ لم أقدر أعمل شيئا له فى ساعة ضيقة وخطرة . واويلاه ! » .

فصمت المفتش ولم يجب ؛ وأحسن بأن ذكر الخازندار ، فى موقفه ، والظروف
المحيطة به ، نذروا باللامحالة ؛ لأنه يذكره ، رغم أنه ، بعمل شرير من أعمال حياته .
فزاد ارتداد فرائصه ، ومرت أمام خيلته الحادثة كما وقعت :

فأحمد بك الخازندار كان رجلا من الأخصاء ، حائزا لثقة الخديو ومقربا اليه .
ولما كان المفتش يأبى أن يقترب غيره من قلب مولاه ، ويشركه فى التعطفات
الودئية الخديوية ، فان الحسد اتقد فى قلبه وجعله يؤذ لو استطاع هدم مركز
مزاحمه بأية وسيلة تكون . فنجم بينه وبين الخازندار نزاع عنيف لم تخف آثاره
على أحد .

لحدث، ذات يوم، ان الخازندار بدر منه ما أوجب قيام قرائن حملت (اسماعيل) على الظن بأنه حاد عن جادة الحرص والاحترام في علاقته بالحریم المصون . فحدث بذلك المفتش . فاغتنمها المفتش فرصة موافقة للتخلص من الخازندار : فأوخر صدر (اسماعيل) عليه . ولما تأكد أن الغضب، المثار من الظنون السيئة والكبرياء المبروحة، بلغ أشده، وأن ضغط مؤثراته الشديد تغلب على عواطف (اسماعيل) الطيبة في قلبه، أشار على مولاه باطفاء النيران المتقدة فيه بأن يستعمل الوسائل التي تستعملها الأستانة في مثل هذه الأحوال، ألا وهي : السكوت، وزكينة، وتفتيس قهري تحت أجنحة الظلام في مياه النهر . ففعل . واختفى خبر أحمد بك الخازندار فجأة، دون أن يدري أحد إلى أين كان مصيره .

ولما مرت هذه الحادثة أمام عيني المفتش، وضع يده على جبينه وفكر : هل تكون هذه آخرته أيضا ؟ وهل يكون نصيب أحمد بك الخازندار نصيبه، هو، المشير، هو الكبير بين كبراء الدولة العثمانية ؟ .

وبينا هو يفكر في ذلك تفكيرا عميقا مضطربا، أقبلت يده، على غير تقبه منه، تغلب خاتمه المعلق بسلسلة ذهبية مطوقة عظمه ومتدلية على صدره . فبصر اصمحق بك بذلك الخاتم، وشرع يقترب من المفتش رويدا رويدا .

فلمح المفتش حركته، فأفاق إلى نفسه وأخفى خاتمه و
 يا اصمحق بك، أنا فاهم . أنت تريد أخذ خاتمي . أنت مأمور
 يا صديق، لا يزال هذا الكنيك بسكتة بغائية ! لا يزال
 هذا بعيدا

ولما كانت الساعة الثالثة بعد الظهر، أتى الى المفتش مصطفى فهمى باشا، محافظ العاصمة في ذلك العهد - وهو الذى آلت اليه، فيما بعد، رئاسة الوزارة، مرتين، وأقام عليها، المرة الثانية، في عهد (عباس الثانى) ولورد كرومر، ثلاث عشرة سنة - وأبلغ اسماعيل صديق منطوق حكم المجلس المخصوصى .

فاحتج المفتش احتجاجا عنيفا : (أولا) على صدور الحكم غيابيا، مع أنه كان من الممكن دعوته للدفاع عن نفسه؛ و (ثانيا) على تعرض المجلس للنظر في قضية ليست من اختصاصاته، لكون المتهم مشيرا عثمانيا، والمحكمة الوحيدة المختصة بالنظر في أمره محكمة الدولة المتبوعة العليا . وأئذ مصطفى باشا بأبلاغ احتجاجه الى الخديو رسميا، وإلا كان خائفا نحو الباب العالى .

ومع أن مصطفى باشا كان متأثرا جدا، ومتكدرا غاية الكدر من أن وظيفته تحتم عليه عمل ما يعمل؛ إلا أنه لم يستطع إجابة طلب المفتش وقال له : «ما الفائدة من ذلك، يا باشا ؟ أنت تعلم جيدا أن الپاديشاه بعيد، وأن الخديو قريب : فأنى ليد جلالتة أن تمليك من يد سموه ؟ » .

فقال المفتش : «لا بأس ؛ جرب، يا صديق، جرب . فأنى لست أدافع عن حياتى فقط ؛ بل عن حياتك أيضا ، وعن حياة ذات الذين حكموا على اليوم بدون سماعى . فما قد وقع لى قد يقع لكم . من ذا الذى يوقف الخديو فى الطريق الذى أقدم على السير فيه إذا تركتموه ينتهك، فى شخصى، حرمة الضمانات الممنوحة لمركونا، ويدوس على قداسة الحق الذى لنا بأن لا نحاكم إلا أمام الأستانة ؟ فان يكن اليوم دورى، فقد يكون غدا دوركم . لا تقل : (كلا) بهزة رأسك هذه، فانت غلطان . نعم، أنا أقرأ فى عينيك الخاطر المتجول فى فكرك . أنت تقول : (نحن نكون أكبر

منك فطنة وحرصا . نحن لن نفضل ما فعلت . لن نتأمر على مسطرة الخديو)
 ألا ، يا باشا ، هل أنت معتقد صحة هذه المؤامرة ؟ أنا ؟ أنا أتأمر عليه ؟ أنا أخامر
 عليه ؟ كلام فارغ ! غابراتي مع العلماء ورجال الدين كانت باذنه وتصريحه ، والله !
 والله ! وثروتي وأملاكى ، بالرغم من كل الظواهر ، لم أقتنها بسرقة أموال الحكومة ،
 وإنما اكتسبتها بمضاربات خصوصية . أنا أقسم لك على ذلك ، يا مصطفى ! إذا
 كان يوجد اختلاس في الأموال العمومية ، كما يقولون ، فليست أنا اللص ، والخديو
 يعرف ذلك ! » .

وكان صوته ، بتأثير الانفعالات الشديدة المتسلطة عليه ، قد علا أكثر مما كان
 يوافق مصطفى باشا الحريص . فقال له : « هس ، يا صديق ! لا تتكلم هكذا ، لا سيما
 بمثل هذا الصوت العالي . فربما كانت معرفة الخديو نصيب ما تقوله من الصحة
 هي السبب في أنك صرت الى الحال التي أنت فيها . تشجع ! كل شيء لم يفقد بعد .
 ليس السفر الى دقلا موتا ! فقد رأينا من آتى من أبعد من ذلك ، وعرضت عليه
 خسارته المؤقتة أضعاف أضعافها » .

فشخص المفتش الى مصطفى باشا ، كأنه يوجه على محاولة الضحك عليه مثلما
 لو كان ولدا صغيرا ، وعلى تعليقه إياه بأمانى ليس لها في نفسه أثر . فلم يستطع مصطفى باشا
 احتمال اللوم المنبعث عن تلك النظرة ، وحول رأسه عن المفتش .

ولما كانت الساعة الخامسة ، وصلت الباخرة التي أملت للسفر باسماعيل صديق
 الى دقلا ، وأخطر أحد الإلأويشية المحافظ بذلك .

رما هي إلا لحظة ، حتى دخل اصحق بك ، هو وأجناده — وكانوا قد خرجوا لدى
 قدوم مصطفى فهمي باشا — وقال للمفتش : « هيا بنا يا باشا ! » وأوما الى الإلأويشية

الأربعة والعشرين . فأحاطوا بصديق وقادوه الى ظهر البانخة صاغرا ، وأزلوه حالا الى حجرته ، وأوصدوا نوافذها ، وتبعه مصطفى فهمى باشا الى البانخة ، بحكم وظيفته .

وبعد أن أقام المفتش فى حجرته لحظة ، دنا منه جاويش الخازندار ، وقال له همسا : « إني متأكد ، يا سعادة الباشا ، انها هى هى بذاتها ! » .

فقال المفتش : « ما هى ؟ » .

قال الجاويش : « البانخة التى حملت الخازندار الى حيث تعلم . ليس هناك شك . فقد وضع فى هذه الحجرة عينها التى أنت فيها ؛ وجلس حيث أنت جالس ، الآن ، بالضبط . فكأنى أراه حينما ضاقت به أخلاقه فعزم على الشرب على صحة أفندينا ! » . وكان المفتش ، حالما وضع رجله على ظهر البانخة ، أدرك أن أجله حتم ، وأنه لم يعد فى سعته اجتناب كأسه المقدورة . فلم يعد مهتما إلا بالخلاص ، حالا ، من الآلام المعنوية التى كانت تعذب روحه .

فلما سمع كلام ذلك الجندى ، أبدى حركة من انتهى به التفكير الى توطين العزم على حل نهائى وقال : « أجل ! لنفعل ، إذا ، مثله ؛ ولننتهين ! فقد مللت النزاع ؛ ولم يعد لى طاقة على احتمال ما أنا محتمل ! سأعمل مثلما عمل أحمد بك ، يا جاويش ، وأشرب أنا أيضا على صحة أفندينا ! » .

ثم دما اصحى بك وقال له : « قتم لى ما تريد ! » .

فأمر اصحى بك : فأتى بالصينية ، وعليها الطعام والمشروب . فلأ المفتش كوبا شهيانيا — وكان المشروب المفضل لديه — وتجرعه دفعة واحدة .

فلما مرت ساعة ، بدأ يشعر بالألم ؛ وأحس كأن نارا أخذت تزعج أحشائه . ولكنه كان خيرا بالمفعول ودرجته . يقال لمصطفى فهمى باشا ، ضاحكا : « يا عزيزى مصطفى باشا ، ماذا قلت لى ، منذ لحظة ، عن الرجوع من دنقلا ؟ أراى لن أرجع منها إلا يوم الحشر ! » .

فأراد مصطفى باشا أن يقاوم فكرته ؛ ولكن المفتش قال له : « صه ! صه ! يا مصطفى ! أنت تعلم ، كما أعلم أنا ، أن إحدى قدمى قد دخلت القبر ، أريد أقول "اللجة" ، منذ أن تجرعت هذا الكوب . غير أن هؤلاء البهائم قد غلطوا فى الكية التى أمروا بوضعها فى الزجاجة ؛ وما جاء منها فى الكوب التى تجرعتها منذ ساعة قد يبقينى حيا حتى غدا . وهذا ما لا أريده . فساشرِب ، إذا ، كوبا ثانية على صحة الذين سيتبعونى قريبا فى هذا السفر الميمون ! على صحتك ، يا مصطفى ! » . وشرب كأسا أخرى .

ولكن بنهته كانت قوية ومتينة ، على ضلالة جسمه . فزادت الكوب الثانية آلامه . ولكنهم لم تصمقه ، كما كان ينتظر ، ودقت الساعة السابعة وهو لا يزال على قيد الحياة . ولكنه كان قد شرع يتمزغ على أرض الحجرة وشقيق شقيقا متقطعا . وأما ملك الموت فكان لا يزال واقفا بيديا ، ينظر إليه بهكم ، ولا يدنو منه إلا خطوة خطوة . وكان مصطفى فهمى باشا واصق بك واقفين فى الحجرة يشاهدان ذلك المنظر المنفجع . أما الأول فان اصفرار الموت كان قد علا وجهه كما علا وجه المفتش ؛ وتصيب المرق من جبينه وجسمه كله ؛ ولم يسمه ، وشقيق المفتش يتزايد حتى بلغ درجة من الشدة مزعجة للغاية ، سوى أن يصم أذنيه ، ليكلا يسمعه .

وأما اصحق بك فكان متضجرا لا ينفخ قلة صبره على طول ذلك التزع
المخيف !

فلما دقت الساعة الثامنة ، أسرع ملك الموت نحو الرجل المحتضر . فظهر كأن كل
شيء قد انتهى ، لأن كل حركة تجمدت في المفتش ، وتخشب جسمه .

فاقترب اصحق بك منه ، لظنه أنه مات ، وشرع يتزع السلسلة التي فيها خاتمه .

وكان المفتش كان ينتظر هذه الحركة لكي يفارق هذا العالم الى الأبد . فأدار رأسه
بتشجيع فظيع ، وفتح فيه وعض ، بكيفية اقتراسية ، يد الجسور الذي أقدم على سلبه ،
قبل أن يبيت جثة هامدة .

فصرخ اصحق بك صرخة عظيمة من شدة الوجع الهائل ، وإذا بأستان المفتش
الماتة قد قطعت إبهامه قطعاً باتاً .

بغى الرجل ، وأمر الجاويشية فطوفوا حتى المفتش بجبل ، وشتموه ، ونفقوه . ثم
وضعوا جثته — وهي مخفنة بعد — في الزكية المملوءة حليداً ، المعتة لذلك الفرض ،
وبعد أن اجتازت السفينة بهم سراى الوالدة ، جهة القصر العالى ، وتجاوزت جزيرة
الروضة ، طرحوها في النيل .

فلما توارت في اللجة ، نظر جاويش الخازندار حوله ، ثم هتف بتمعجب حاد :
” بالضبط ! في المحل عينه الذى طرحت فيه جثة أحمد بك ! الله أكبر ! “ .

ثم رست السفينة ، جهة مصر العتيقة ، بميد قصر الشمع ، ووزل منها مصطفى
فهى باشا واصحق بك والأربعة والمشرون جاويشا ، وعادوا كأهم الى مصر : فان
مهمتهم كانت قد انتهت .

أما البانرة فاستمرت في سيرها بنويتها الى دقلا كان الأسير فيها؛ وأخذت، بين حين وحين، ترسل برقية تنشرها الجريدة الرسمية، بلا خجل، فلوها هو هو دائما: "أن المشير اسماعيل صديق باشا مكب على البكاء والسكر معا، بلا انقطاع".

وربما استمر ذلك أشهرا وأشهرا. ولكن الباب العالي طلب بعد ثلاثة أسابيع إرسال المفتش اليه ليحاكمه، دون غيره.

في الغد نشرت الجريدة الرسمية المذكورة خبر موته؛ وأن ذلك الموت وقع بدقلا في ٤ ديسمبر سنة ١٨٧٦.

وما يدل على أن هذه الرواية التي سردناها انما هي بنت الخيلة أكثر منها بنت الحقيقة، وأن خيلة صاحبها انما جادت بها لإشباع رغبته في النيل من (اسماعيل) بريح حاد من وراء ستار، هو ما أخذ الرأي العام يتقوّل به من أقاويل، ويرويّه من حكايات في أمر زوال نعمة المفتش ومصيره. وأهم ما ليك من تلك الحكايات هو أن المفتش انما مات في الحقيقة يوم ١٠ نوفمبر؛ وأنه مات مقتولا في الليل على ظهر البانرة التي أعنت لنقله الى دقلا؛ وأن الذي خنته خصيان أرسلوا اليه من سراي الجزيرة؛ وأنهما طرحا جثته في النهر، بعد فراغهما من مأموريتهما الموتية؛ وأن البانرة التي اجتازت النيل صعدا الى دقلا، بنوافذ موصدة ومسمرة، كأنها نعل محمول على سطح المياه، والتي قال نوتينا للذين قابلوهم - ومن ضمنهم جوردون - أنها تحمل المفتش، الى مثواه، لم تكن، في الحقيقة، تحمل الوزيرا حيا ولا ميتا^(١).

على أن المثل القائل "ليس من دخان بلا نار" ينطبق هنا انطباقا كليا.

(١) أنظر: "مصر في عهد اسماعيل" لمالك فون م ١٩٩ و ٢٠٠

نعم ان الحكومة كذبت الاشاعات والأقاويل تكذبا رسميا صريحا نشرته في "الوقائع المصرية"، وقالت : «إن الحقيقة هي أن المفتش وصل الى دقلا حيا؛ ولكنه مات هناك من شدة إفراطه في السكر». وأذاعت، إثباتا لذلك، صورة شهادة طبية بموته حررها بدقلا حينها طبيب ايطالى؛ واطلعت قناصل الدول عليها .

نعم انه أشيع في كل مكان وكل ناد أن إحدى نساء المفتش، في اليوم ذاته الذي هوى فيه نجمه، تمكنت من المثول بين يدي الخديو، وتوسلت اليه بدموع مخينة أن يبقى على حياة زوجها؛ فومعها أفندينا وعد شرف بأن المفتش سيحاكم محاكمة عادلة أمام المجلس الخصوصى؛ وأنه، مهما يكن الحكم الذى سيقضى به ذلك المجلس، فإن زوجها لن يعاقب بالاعدام، مطلقا؛ وأنه أرسل، في الوقت عينه، رسولا الى ابن الرجل ليحمله على الاطمئنان ومداومة الثقة به .^(١)

ولكن علاوة على أنا نستبعد صحة هذه الاشاعات، فانا نعلم من جهة أخرى، علما يقينا، أن (اسماعيل) كان يقول، فيما بعد، للخلصين من محادثيه الغربيين، لا سيما لموريل بل : «ان موت المفتش كان أصبح أمرا لازما لا بد منه» .^(٢)

فستنتج من ذلك أن قصد المجلس الخصوصى من حكم النفى والسجن الدقيق الذى أصدره ضده انما كان في الحقيقة الاعدام .

ومضى تقتر هذا — وهو ما لا شك فيه لدينا — فانه يصبح بيان عندنا أين وكيف نفذ ذلك الحكم .

(١) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لمالك كون ص ١٩٩

(٢) أنظر : "خديويون وباشاوات" لموريل بل ص ٢٢

وزارنا أميل الى الاعتقاد بأن مصلحة الدولة — كما فهمها القابضون على زمام الأمور — قضت بنفاذه في أقرب وقت؛ ولو أنها قضت، من جهة أخرى، بتدبير "فرسة" البانحة التي تظاهرت بنقل صديق إلى دنقلة، وقابلها جوردون بالقرب من كورسكو؛ ولما علم من تحمل، وإلى أين، ولماذا؛ وتذكر أنه حينما أطلع الى السودان كان اسماعيل صديق باشا، الوزير القدير، صاحب التحكم المطلق في الشؤون المصرية، أغرق في التفكير في أن يجد هذا العالم باطل وأنه سريع الزوال.

تأمر صديق
على اسماعيل

والذي يزيل كل شك من اعتقادنا في أن قصد المجلس الخصوصي من حكه إنما كان الاصلام هو أولاً ما نعلمه من أن المفتش، ان لم يتأمر على الخديو في مسألة الدين المطلوب للأجانب، فقد خامر حقيقة على قتله. نأخذ ذلك مما رواه الأمير محمد توفيق نفسه للستر بتر، أستاذ ولديه الأميرين عباس ومحمد على. قال: «ماقتي والدي يسىء الظن بي ويسىء معاملتي إلى درجة أن أحد وزرائه — ولم يكن أرفعهم شأنًا — تطاول على ذات يوم إلى حد امتهاني وتهديدي بأن والدي قديمت بي الى السودان ان لم يجد مني زيادة إقبال على مساعدته في مشروعاته الرامية إلى توسيع نطاق المدنية الغربية في القطر. فأجبت: «ان الخديو أبي وولي نعمتي. فان شاء فله أن يبعث بي حيثما يريد، ولو الى أقاصي السودان؛ بل له أن يأمر بطرحي في النيل؛ وما أنا إلا بممثل لأوامره بكل خضوع!». غير أن بعض أهل البلاط كانوا يعتقدون أن تلك المعاملة قد أقروحت قلبي، وجعلني أتمنى، في حميمي، أن تسرع الأيام نحوي بالعرش. فعرض على وزير آخر من وزراء أبي — ولعله كان أقربهم إلى قلبي — بكابات، مرتين، أن يعمل على تفريقه في ميناء الاسكندرية، لدى عودته إليها من الأستانة، فيما لو وافقت على ذلك. فأبيت باشتمزاز. وقد أطلعت

والذى فيما بعد على تلك الكتابات، فعانقنى طويلا والدموع ملء عينيه، وقال لى:
 «لقد كنت مفضوشا فيك، يا بنى، وأعتقد أنك تخامر على قاصصع عما مضى^(١)» .
 فأى وزير من وزراء (اسماعيل) - غير المفتش - كان يستطيع أن يعرض على
 الأمير محمد توفيق ارتكاب مثل تلك الخيانة؟ فى خلد أى منهم - إلا خلد المفتش -
 كان يمكن أن يقع فكر الإقدام على ذلك النكر بتلك الجسارة؟ فأخلاقى شريف
 ونوبار أعلن أن تسمع بتطرق الريب اليهما؛ علاوة على أن أولهما كان أبعد الناس
 عن كل ما يتنافى الصراحة والاخلاص، وأن ثانيهما كان لا ينفك متفنيا عن القطر
 فى مهماته الخارجية . وأما رياض فلم تأت الأيام به الى هذا المستوى إلا فى سنوات
 (اسماعيل) الأخيرة . فيبعد عن الظن أنه يجسر، وهو يطمع فى التتقم، على مرادة
 (توفيق) على عمل من شأنه خسف الأرض به خسفا، فيما لو أبى (توفيق) -
 كما كان المتظر من شاب تقى مثله - موافقته عليه . بعكس المفتش : فانه - إن
 أفشى (توفيق) سره - كان له من قرب به الى قلب (اسماعيل) قربا شديدا، ومن مركزه
 السننى فى دولته، ألف مكذب لمزاعم ولى العهد .

ولئن لم يعلن (اسماعيل) مخامرة المفتش على حياته، وينشر كتب ذلك الوزير الى
 ولى العهد، فلأنه لم يكن يوافق مطلقا - والأفكار حوله مضطربة، وجمال الدين
 الأفغانى ينشر تعاليمه النارية بين طلبة الأزهر، والبابية تقيم البطاح والجبال وتقعدها،
 والثورة فى الأستانة قد ذهبت بعرض عبد العزيز وحياته، وبعرض مراد خليفة
 وحريته - لم يكن يوافق مطلقا أن يقف الملاء المصرى على تلك المخامرة، وأن ننفتح
 الأذهان الى أن أقرب الناس الى الخديو وأحب وزرائه لديه تأمر هو نفسه على قتله !

(١) انظر : "حياة البلاط بمصر" لبتز، ص ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨

والأمر الثاني الذي يعلنا على الاعتقاد الثابت بأن قصد المجلس الخصوصي من حكمه بالنفي والسجن على المفتش إنما كان إعدامه — بالرغم من أن الحكومة ألقت القبض على كل من كان في مكانه، من خدم اسماعيل صديق وحشمه، أن يروي روايات ويذيع إشاعات عنه؛ وبلغ عدد المقبوض عليهم مائة شخص تقريبا؛ وأنها نفتهم نفيا إداريا إلى مصروع، عيانا وجهارا؛ (ولا نعلم أوصولوا إليها أم لم يصلوا؛ لأن أخبارهم انقطعت، منذ أن بارحوا القاهرة؛ وألستهم عقلت إلى الأبد^(١)) — هو أنه تلا تنفيذ الحكم عليه تسعين مندوبية لتقوم عقارات المفتش ومجوهراته ومثولاته وأسهمه وأوراقه المالية وجواريه، ليعمها بالمزاد.

مصادرة أملاك
المفتش

أما العقارات فكانت نيفا وثلاثين ألف فدان من أخصب الأطيان العشورية؛ وثلاثة قصور نفخة في القاهرة؛ عدا قصر بديع على ضفاف المحمودية. وكلها مؤثثة ومفروشة بأنفر الأثاث والرياش.

وأما المجوهرات فكانت قيمتها تزيد على ستمائة وخمسين ألف جنيه انجليزي. وأما الأسهم والأوراق المالية فكان ثمنها يربو على نصف مليون من الجنيئات. وأما الجوارى فكان يزدن على سبعمائة ما بين حورية شركسية بيضاء، ذات ثمن يفوق كل تقدير؛ ونحوية مسكرة؛ وسمراء فائجة؛ وحشية شعرية، ذات أعين بقرية؛ وبرزية موشومة، ذات نهود سفرجلية؛ وسودانية فحاء، متقدة الدم الهاجج. ولكن المندوبية قدرت تلك الثروة كلها تقديرا إجماليا، بولغ في الميل به إلى جهة البخس، بمبلغ يقرب من ثلاثة ملايين من الجنيئات، مقابل دين يقرب من مائتي ألف جنيه.

(١) أنظر: "مصر في عهد اسماعيل" لملاك كون ص ٢٠٠

أما الجوارى فاختير أجملهن خلقا، وأخفهن دما، وأمهرهن صناعة، وأدخلن ضمن الحرم الخديوى، أو أهدين الى كبار ضباط الجيش، وكبار رجال الدولة : إما لى تقع نقطة من دم صديق على كل منهم، وإما ، وهو الأقرب الى المعقول ، ليكلا يفوت البغات شئ من فضلات النسر . والباقيات بيعت الى من شاء مشتراه من الأفراد والعخاصين .

ثم أقيم مزاد فى سراى المفتش بالاسماعيلية لبيع الرماش والمجوهرات : فكأنما مزاد أعيدت فى القاهرة عينا أيام الأسبوع الذى تلا موت العاضد لدين الله الفاطمى إذ فرق صلاح الدين الأيوبي ، بين كبار رجال جنديته ودولته الجديدة ، متاع الخلافة الفاطمية، وجوارى الخليفة المتوفى .

والفارق الوحيد بين الأسبوعين هو أن البائع ، هناك، كان الوزير الفائز، والمبيعة أمتعتة ونساؤه العاهل المذلول— وهو ما خولفت فيه المنظمات الاجتماعية العادية، ومجارى الأمور السياسية اليومية — وأما هنا، فإن البائع كان الملك القاهرة، والمبيعة أمتعتة ونساؤه الوزير المقهور— وهو الجارى، عادة، بين بنى الانسان .

وكان المستر إدون دى ليون، قنصل الولايات المتحدة العام ، الحثيث التعيين لدى حكومة سمو الخديو، قد وصل الى العاصمة بعيد نكبة المفتش . فأراد أن يفتنم فرصة البيع السائر، ويזור سرايات ذلك الوزير المشهور، عقب اعلان بيع منقولاته وممتلكاته، سدادا للديون المطلوبة لدائنيه، وذلك لى يتأكد بعينه صدق ما كان يروى عن ثروة المفتش الفائقة حد التصور واسرافه .

وهاك ترجمة ما ديجّه يراعه النصيح فى هذا الموضوع :

«ان وولسى، صاحب قصر همتين كورت، الذى اعتبره الملك (هال) السمين أكبر مما يصح لأحد رعاياه امتلاكه^(١) يكاد يكون شيئا لا يذكر اذا ما قورن بهذا اللص، الذى سرق ما لم يسرقه ملوك، والذى، مع أنه نبت من حشة وحل حقيرة على خفاف النيل، بلغ فى أقل من عشر سنوات ما امتلك بمقتضاه قصورا ومجوهرات ونساء وجواري أكثر مما كان يستطيع مليون، فى كل مجده، أن يفتخر بامتلاكه من هذا جميعه .

فسراياته الثلاث فى حق الاسماعيلية عبارة عن مجموعات مباني مفصل بعضها عن بعض، يحيط بها كلها سور شاهق . وتغطي البساتين والحدائق التابعة لها مساحة من الأرض قد لا تقل عن مساحة الأرض التى عليها الأهرام الثلاثة . وهى كلها مبنية ومقوشة على الطراز الفرنسى الحديث، بدون مبالاة بما قد تبلغ التكاليف . واذا أراد الانسان أن يتفزع عليها كلها، وهو مستمر على المشى بدون انقطاع، فلا يكفيه صباح برقته .

ولاشك فى أن الأبسطه والستائر والرياش والتقوش كلفت مبالغ نتعب التصور؛ لأن الذى يظهر للتفزع هو أن صاحبها أطلق اليد للتجدين فى الصرف كما يشاءون، ويقال ان ألوف الجهر فى تلك السرايات تحوى كلها رياشا فائرا سنيا، ومن طراز واحد نفم، وان الذهب واللاكلة يسطمان على ذلك جميعه، فيبهران الأمن .

(١) الملك هال السمين هو هنرى الثامن، ملك إنجلترا، المشهور فى التاريخ بتقلب غرامه، ونسبه بانقصال الملكة الانجليزية عن الكرسي البابوى الرمانى . وولسى (أو كما يقول بعضهم وولسى) هو الكروينال الذى كان وزيره الأكبر وخادمه الأمن، ونخل الملك، مع ذلك، عنه لأنه أبى مرافقه على طلاق زوجته الملكة كاترينا أوف اراجن .

كل ستائر الشبابيك من القטיפه الفانحة جدًا ، وتختلف ألوانها بكيفية محسوسة من الشوكولاته الى الأصفر والستجاني ، والكرامى والأرائك فى كل حجره مكسوة بالقטיפه ذاتها ومن لونها، على الطريقه الفرنسيه .

على أن عدد الأرائك كان قليلا ؛ ولم يكن يوجد منها إلا فى بعض الحجر المعشنة لاستقبال أصدقاء الوزير من أولاد البلد .

أما الميزه الجليله فهى أن لون كل حجره كان يتظلل بلون الحجره التاليه من الأسود الى الفاتح ، وبالجمل ما بين عموم ألوان قوس قزح . وكان التفنن فى ذلك عجيبا ؛ حتى أن ألوان ذات السدول على الأبواب ، والستائر الثقيله على الشبابيك كانت مندمجه فى بعضها بالكيفيه عينها .

فى هذا الوسط الضخم كان يترج ذلك الفلاح العديم التربه ، الذى لم يكن يفقه شيئا سوى السرقة والنهب ، وتحيط به أزواجه ونساؤه .

أما الأزواج ، فما بين شرعيات وممرارى ، فكثرت ستا وثلاثين ؛ وكان لكل واحده منهن ست جوار بيض وجم غفير من الجوارى السود مخصصات لخدمتها ، بحيث كان عدد الساكنات داخل تلك القصور الثلاثه ، المجموعات هناك ، لتزاح الى التمتع بين كبرياء ذلك الفلاح الحقيق وشهواته الحيوانيه ، يوازى عدد سكان قرية صغيره .

وما أكثر القصص التى أخذت الألسنه ترويها ، بعد سقوطه ، عن فسوته وفساد أخلاقه وتباريح شهواته — وهى قصص لم يكن ليهمس بها قبل نكبته إلا المحسورون — وكان الكل متفقا على أنه استحق ، عن جدارة ، المصابب الخفيف الذى حل به ، بما جنت يده من آثام وجرائم ؛ ولو أنه لم يصدق أحد أنه نكب

بسبب المؤامرة التي أذاعتها الدوائر الرسمية ، ورأى الكل أنه إنما نكب لضرورة دولية قاسية كضيق القبر .

فلما دخلنا السراى الأولى ، كان البيع بالمزاد مائرا بنشاط وهممة ، في وسط بايل من الاختباط والاختلاط ، في قاعة الاستقبال العظمى المكتظة بأناس من جميع الأجناس والألوان ، وفي وسط هذا الجمهور المتنوع الأشكال ، كان يتجول نفر من الأرقاء ، من بيض ومود ، بصوانى ملاءى مجوهرات ، وطلب كبيرة تشتمل على حلّ نسائية من كل صنف ووصف ، من الأحزمة النحيفة المرصعة بالماس ، البالغ ثمن الواحد منها سبعة آلاف جنيه ، الى المصوغات الرخيصة الأكثر تداولاً بين يدى الاستعمال . وكانوا يقتمونها ، ويدعون التفرج عليها للجمهور ، فيتداولونها من يد الى يد ، بدون أقل اعتناء ، بينما كان حاملوها يتادون بأهل أصواتهم الأثمان المعطاة للأشياء السابق عرضها . فإذا شاء أحد المزايدة ، فان كتابا كان يقيد ، في الحال ، اسمه وعطاءه ، وعند الفراغ من المزاد ، في آخر النهار ، كان يقيد جميع المزايدات ، ثم تسلم الأشياء الى من رسا مزادها عليه ، اذا وافق الثمن المعطى من الشخص المنوط به أمر التصفية .

وقد قيل لى ان المبيعات كانت تآنى بأثمان عالية : إما لأن الشرقيين يميلون الى وضع تقوهم في مثل هذه المجوهرات ، وإما لأنهم كانوا يخصصون ٥٠٪ من الثمن لدائى المفنش ولأن معظم هؤلاء الدائىين كانوا ممن يرون أن نصف رغب خير من لا رغب مطلقا .

ولا شك في أن المبدأ الشرقى القديم الذى يحيط الحريم بحجاب من القداسة لا يجوز تجاوزه قد انتهك في هذه الظروف ، لأنه من البسيحي أن تلك المجوهرات

كانت جزءا من المسلوب من زوجات هذا السردانا بال^(١) المصرى ونسائه . فليت شعري ! ما الذى حل بصاحباتها البيضاء والسمراء؟ المظنون انهن مزجن فى هياث أخرى من نوع التى كنّ فيها . ولكن هل كان ذلك بطريق البيع أم بطريق الهبة؟ ليس من يعلم ، وليس من يهمه علم ذلك !
فيالخفة وزن التقدير البشرى !

ولئن بلغ من ذوق المفتش فى اختيار الخوريات ما بلغ منه فى انتخاب المجوهرات فانه كان ، إذا ، حائزا لجوقة ملائكة فى خدمته ، مؤلفة من جميع الأجناس !
ومع انه لم يكن فى شخصه سوى ابن فلاح من الطبقة الحقيرة ، وقدر البزة على ما كان يصفه طروفه ، فان التباين بينه وبين المظاهر المحيطة به كان لامشاحة آخذا بالألباب !
ثم مردنا من القاعة التى كانت تباع المجوهرات فيها الى مخادع أخرى ، أو بالحرى الى سلسلة مخادع (بلوكات) . فرأينا خوانات مغطاة بالآنية الذهبية والفضية ، من شغل الشرق ومن شغل الغرب : فان ذلك الفلاح الرضد عيشه لم يعد يوافقه أن يخدم إلا بالأواني المصنوعة من هذين المعدنين الثمينين ! وذات الأباريق والطلسوت المستعملة لغسيل يديه وأيدي ضيوفه كانت من الفضة الخالصة ! ولا نبالغ اذا قلنا ان قيمة عدة آلاف من الجنيهات كانت مطروحة على خوانات احدى تلك الحجر فقط !
وكانت السراى الأولى ملأى أرائك . ولست أشك فى أنها كانت معدة لنساء المفتش أو ضيوفه : لأن مظهر الرجل ، فى النهار ، على قول معارفه ، كان مظهر رجل نام فى الليل على أريكة بملايسه .

(١) سردانا بال آخر ملوك بنوى ، بالقرب من الموصل ، اشتهر فى التاريخ بكثرة إغرائه فى الذات البسيطة والترف ! ومات هروفا !

أما البسائين المحتمة أمام السرايات الثلاث فواسعة وجميلة للغاية ، ولا مشاحة في أن ثمن كل هذه المقارنات رفيع جدا . ولكنهم ماذا عساهم يصنعون بهذه المباني الضخمة المكتظة بالرياش والستور ، والتي لا قيمة لها بدونها ؟

يقول بعضهم انهم قد يحولونها الى مصالح عمومية . ولكنهم لو حولوها الى مستشفيات لكان ذلك أحسن ، على ما أظن : لأنها في منتهى الموافقة لهذا الغرض ، لولا أن تقوشها وزيتها زائلة عما يلزم .

أما الآن ، فهذه المباني هي الأثر الوحيد الباقي للرجل الذي حكم مصر ثمان سنوات بعضى من حديد ، ثم مات ، في النهاية ، موت كلب مسعور !

ورأينا ابن المفتش جالسا يهدوء في إحدى الغرف كأنه يلاحظ سير المزاد ، ويقدم القهوة لأصدقائه ، كأنه لا يزال سيد البيت ، لا إحدى ضحايا الكارثة التي ذهبت بأبيه وأصابته كل ما كان مرتبطا به : إما من جهة الدم ، أو من جهة المصلحة ! مع أنه لم يصب في ثروته ، فقط ، وفي جميع أمنيته في المستقبل ، بل انقرضت زوجته منه أيضا ، لأنه أجبر على طلاقها حالا بعد سقوط أبيه . وبالرغم من ذلك فانه كان جالسا ، هناك ، والابتهاج وعدم الاهتمام منتشران في الظاهر على وجهه ، كأن دعجاء أسرته إنما هي فصل تمثيل ساكت من التمثيلات المعتاد إقامتها في بلاد الغرب في عيد ميلاد المسيح ، وكأنه ، هو ، أحد المتفرجين على ذلك التمثيل ، لا اللاعبين فيه . ولست أشك في أن الأوروبيين قد يستطيعون حفظ الغير على التلبس بفلسفة عملية كهذه ، ولكنهم لا يستطيعون التلبس بها ، هم أنفسهم ! »^(١)

وبع أنه لا سبيل الى الشك في أن المفتش إنما استحق ، استحقاقا تاما ، الجزاء الذي حل به ، إلا أنه قد وجد من المؤرخين من أخذ (اسماعيل) على أخذه ذلك

(١) أنظر : "معرض الخديوي" لادون دي لوبن من ص ١٩١ الى ١٩٨

الوزير أخذ عزيز مقتدر؛ وقد اتفاده القطر المصري من قبضته الفطيمة، حالاً
اتضح له حقيقة تصرفاته ونياته، جرماً ارتكبه هذا الخديو .

وقد وجد من الغربيين القاطنين مصر، في ذلك العهد، من أقل عمل الخديو تأويلاً
مفاده أن (اسماعيل)، حيناً رأى جوشن وجوير ممضدين من وزارتي خارجيتهما،
وأنه لا طاقة له على مقاومتها، ظن أنه بتضحيتهم (صديقاً) لها، يرضيهما ويمحز
تقتهما . فأقدم على تضحيتهم، لاسيما أنه باعداه إياه إنما أعدم عاملاً كانت مجموعة
معارفه تجعله خطراً للغاية؛ وبات نفوذه عليه ثقيلًا على نفسه .

على أن هذا لم يكن رأى السريفيين، القنصل البريطاني العام، في تلك الأيام،
بمصر . فانه أبلغ النبا إلى الوزارة البريطانية هكذا :

رأى السريفيين
في صديق وما
جرى له

«حدثت البارحة بمصر حادثة فاجعة من الحوادث الخاصة بالحياة والتاريخ الشرقيين .
فقد وافاني وزير الخارجية بنياً مؤداه أن وزير المالية قد ألقي القبض عليه وصحن
بتهمة إثارة فتنة في رأى العام، وتدير مؤامرة ضد الخديو، وتصويره أمام الملأ
في صورة الرجل المستول، وحده، دون غيره، عن المصائب والبلايا المحيطة بمصر،
والسارق ثروة البلاد، بالاتفاق مع الأوروبيين .

على أنه قد لا يعرف، أبداً، إلى أى حد أساء الوزير المعزول استعمال الثقة الموضوعة
فيه؛ وكم خان فيما أؤمن عليه من الأمور الهامة؛ وما مقدار ما تأملت به مصر من قلة
ذمته، وسوء إدارته وتصرفه !

وبما أنه كان أكبر حجر فثرة في سبيل كل إصلاح مالى أو إدارى فلا مشاحة في أن
سقوطه، كيفما وقع، لا يمكن أن يعتبر إلا مصلحة عامة كبرى وخيراً عمياً ! » .

الجزء السادس

التنازع على البقاء

الفصل الأول

تعقد حلقات الضيق

عباش إنك للثيم واننى * مذ صرت موضع مطلبى للثيم
« حيب »

ومن المؤكد أن سقوط المقتش كان بدء عصر جديد لمصر، ولكنه كان، في الوقت نفسه، فاتحة ويلات على الخديو، ومدخلا إلى صعوبات قوية، جعلت أيام خديوته التالية تآزعا عنيفا على البقاء .

فما كاد النيل يجمع مياهه على جثة الوزير الملقاة فيه إلا وصدر مرسوم خديوى في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أشعر الملا بفوز جوشن وجوير، وانصياح (اسماعيل) الى آرائهما، وإلى رغائب وزارتي الخارجيتين الانجليزية والفرنساوية، المعضدتين طلبات أصحاب الديون .

مرسوم ١٨ نوفمبر
سنة ١٨٧٦

ذلك المرسوم نص على ما يأتى :

ان الأقراض المعقودة سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ لما لم يكن مركز الخديو المالى مضطربا، اضطرابه الخطير التالى، والبالغ قدرها ٤٢٩٣.٠٠ جنيه، تستبعد من الدين الموحد الذى أدخلها فيه مرسوم ٧ مايو الماضى، وتجعل موضوع اتفاق خاص بها .

وتستبعد كذلك من الدين الموحد أقراض الدائرة السلية وديونها البالغ قدرها ٨ ملايين و٨١٥ ألف جنيه — وكان مرسوم ٧ مايو أدخلها فيه أيضا — وتجعل،
(١) أم مصادر هذا الفصل: "مصر فى عهد اسماعيل" لمالك كون، و"مصر الحديثة" لورد كرومر .

بالمثل، موضوع اتفاق جديد خاص بها . وما بقي من الدين المصرى يقسم الى قسمين : الدين الممتاز، وقدره ١٧ مليوناً، من الجنيهاً، لتقاضى عليه فوائد سعرها ٥ ٪ سنوياً؛ والدين الموحد، وقدره ٥٩ مليوناً، لتقاضى عليه فوائد سعرها الاجمالى ٧ ٪ سنوياً . وكان الخديو، وكل الواقفين على حقيقة ثروة البلاد ، يودون جعل الفوائد كلها بسعر ٥ ٪ ، ودافعوا لينالوا ذلك، دفاً قوياً؛ ولكن الدوائر الرسمية بالجلترا وفرنسا، بواسطة القنصلين البريطانى والفرنساوى بالعاصمة المصرية ، أبت إلا أن تجعل سعر الفوائد على الدين الموحد ٧ ٪ سنوياً، إرضاء لأطماع حملة الأسهم . فضجت بذلك الفلاح المصرى ، ولم تعد أصحاب الديون فائدة حقيقية؛ لأنها خالفت المثل العامى القائل "خشكار دائم ولا علامة مقطوعة !" .

وقضى ذلك المرسوم أيضاً :

(أولاً) بتعيين مراقبين عاتين للمالية المصرية، أحدهما بريطانى والآخر فرنساوى؛ الأول لمراقبة عامة الإيرادات، وملاحظة دفعها الى الجهات المعينة لها؛ والثانى لمراقبة عامة المصروفات، ومنع إلقاء أى شئ منها ، من أية جهة أو مصلحة تكون، بدون توقيعه . هذان المراقبان يكونان ، مع وزير المالية، لجنة مالية عليا ترأب جميع الاتفاقات التى توجب إنفاقاً يزيد على واحد من اثني عشر جزءاً من الميزانية السنوية . أو يستلزم صرفاً فى أكثر من سنة واحدة .

(ثانياً) بتعيين مندوبية للدين العام ، مؤلفة من أجانب تعرض حكوماتهم أسماءهم على الحكومة المصرية، وتقتصر مهمتهم فى استلام إيرادات الجهات المرهونة ضماناً لسداد أقساط الدين السنوية من يدى مراقب الإيرادات العام ، وتسليمها لهيئة إنجلترا وفرنسا، واتخاذ الاحتياطات والاجراءات اللازمة لاستهلاك ذلك الدين .

(ثالثا) بتعيين مندوبية أخرى لإدارة مصالح السكك الحديدية وميناء الاسكندرية، مؤلفة من مصريين وفرنساوي وإنجليزين، تحت رئاسة أحد العضوين الإنجليزين، وتقتصر مهمتها، علاوة على الأشغال الإدارية، في تسليم إيراد هاتين المصلحتين إلى مندوبي الدين العام.

تعيينات

فتملا بهذه النصوص حيث فرنسا البارون دي مالاربه مراقبا عاما فرنساويا، والمسيو دي بلييير مندوبا فرنساويا لصندوق الدين، وأبقت النمسا وإيطاليا مندوبيهما السابق تعيينهما، وهما: الهرفون كريم والسنفور بارقل، وأما الحكومة الإنجليزية فأبت تعيين المراقب العام، والمندوب البريطاني لصندوق الدين بنفسهما. فطلب الخديو من المستر جوشن ارشاده إلى من يصلح تعيينه، فأرشدته إلى المستر دي رومين للرقابة، والميجر بيرنج للندوبية، فعينهما، وعين الجنرال مريوت الإنجليزي مديرا للسكك الحديدية وميناء الاسكندرية، فكان هو المندوبية كلها، لأنه لم يعين معه أحد خلافة.

فلما تمت هذه التعيينات، أخطرت الحكومة البريطانية الخديو بأنها لا تقبل أية مسئولية تقم عنها، ولا تعترض على أى تعيين منها.

فاستلم الموظفون الأوروبيون المعينون هكذا مهام الوظائف التي عهد بها اليهم، ولكي يتمكن المستر رومين، المراقب البريطاني، من ضبط أعماله، اصطحب معه المستر جرارد فترجراد، أحد موظفي حكومة الهند، لتأمن إدارة الحسابات المصرية، لأنها كانت في حالة من الفوضى يصعب تصورها، ويستحيل معها إتمام أى إصلاح مالى أو ادارى.

يتضح مما تقدم أن فوز المستر جوشن والمسيو جويرير تكيف بشكليين مختلفين: أحدهما مالى بحت، والآخر ادارى بحت.

فالسالى البحث لم يكن يختلف كثيرا عن المشروع الفرنساوى الذى قامت له الدوائر المالية بلندرا وقعدت ، وليس لتقديره حق قدره خير من وضع جدول هنا تفصل فيه المبالغ التى استأتمتها الحكومة المصرية حقيقة من دائئها ، ازاء المبالغ التى وضع مشروع جوشن وجوير قبدها التثيل على عواهن البلاد ، بالرغم مما كان قد سدد منها الى ذلك اليوم .

ومجرد الاطلاع عليه يكتفى ليقنع من كانت عينه مجردة من القذى أن الرجلين لم يضعا نصب عينهما ، فى مشروعهما ، سوى ضماناة كل الأرباح الجائرة للرأين الغربيين ، الذين استندبوها ، دون مبالاة بأبسط مبادئ الانصاف ، ودون التفات الى أن الفلاح المصرى ، المقدم دمه لإرواء عطش أولئك المرأين ، لم يتفع إلا بالجزء اليسير من تلك الأموال التى اقترضها حكاه . وها هو ذلك الجدول :

تاريخ القرض	المعقود باسمه القرض	الاسمى	المدفوع حقيقة
سنة ١٨٦٢	فروهلنج وجوشن	٣ ٢٩٣ ٠٠٠ جنيهه	٢ ٦٤٠ ٠٠٠ جنيهه
» ١٨٦٤	فروهلنج وجوشن	٥ ٧٠٤ ٠٠٠	٤ ٨٦٤ ٠٠٠
» ١٨٦٥	الانجلواجهشن بنك	٣ ٣٨٧ ٠٠٠	٢ ٧٥٠ ٠٠٠
» ١٨٦٦	فروهلنج وجوشن	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٦٤٠ ٠٠٠
» ١٨٦٧	البنك السلطانى العثمانى	٢ ٠٨٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠
» ١٨٦٨	أوپنهايم وشركائه	١١ ٨٩٠ ٠٠٠	٧ ١٩٣ ٠٠٠
» ١٨٧٠	بيشوفشم	٧ ١٤٣ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠
» ١٨٧٣	أوپنهايم وشركائه	٣٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠ ٠٠٠
	الجملة	٦٨ ٤٩٧ ٠٠٠	٤٣ ٧٨٧ ٠٠٠

ويتضح من البيانات المقدمة من وزارة المالية المصرية الى المستر كيث والتي تحقق هذا المندوب من سمعتها، بمراجعتها على المستندات المرفقة بها، أن الحكومة المصرية كانت، لغاية سنة ١٨٧٥، قد دفعت على هذا المبلغ فوائد فقط قدرها مبلغ ٢٩٥٧٠٩٩٤ جنيتها .

ومع ذلك فمشروع جوشن وجوير أضاف الى تلك الديون الاسمية الدين السائر بروته ، ودين الدائرة السفية السائر أيضا، وربط بذلك، على عواتق فلاحي مصر، سداد مبلغ إجمالي قدره خمسة وثمانون مليوناً من الجنيهات !

وأما شكل هذا المشروع الإداري فانه وضع بجانب الحكومة المصرية زمرة رجال غربيين، قلدوا سلطة واسعة لم يسبق لغربيين غيرهم تقلد مثلها بمصر، وكانوا على أخلاق وكفاءة لم يهبدها أحد في الغربيين الآخرين الذين بليت البلاد بهم لغاية ذلك الحين، وجلبوا على أوروبا، بسوء تصرفاتهم وفساد سيرتهم ، سمعة المصريين العام واحتقارهم .

ولو استطاعت الحكومة المصرية تقدير كفاءاتهم ونياتهم حق قدرها، وأقدمت على العمل معهم، يدا بيد، بذكاء وإخلاص، فلا شك في أن كثيرا من الشر التالى كان قد منع، وأن تدرج البلاد في معارج الرقي والحضارة كان اتخذ شكلا طبيعيا هينا، وتم بكيفية مرضية .

ولكن سوابق الغربيين الفاسدى الأخلاق والعديمى الكفاءة ، الذين تقلدوا وظائف الحكومة المصرية قبلهم ، حالت ، بما أوجبه من احتقار وضياع ثقة ، دون تقدير أولى الأمر الفرصة الجديدة التى جادت بها الأيام عليهم ، فتركوها تمز، ولم يقتنموها .

سوء تفاهم
فنجم من ذلك أن أولئك الموظفين أنفسهم ، لما تبين لهم أن الحكومة المحلية إنما تختمهم على غير صبر ، مجرد احتمال ؛ وأنها لولا خشية الارتباك كانت الخارجية لا طرحتهم جانباً ؛ وأنها تعتبر قيامهم بواجبات وظائفهم ، قياماً حسناً ، اختياراً على حقوقها ، لا تستطيع عليه صبراً ؛ وأنها بالتالي تعمل في الخفاء على معاكستهم ، وتخييب الإجراءات التي يتخذونها ، لم يروا بداً من مقاومتها ، والانصراف بوجوههم عنها إلى مجرد مراعاة مصالح ذاتها .

فأدى ذلك إلى شدّ حبل الأمور ، من جهة ومن أخرى ، واضطرابه ، واختلاله اختلالاً عميقاً ، فإلى أزمات توالى وتعاقت بشدة متناهية ، فإلى نزاع عنيف بين الدول الأوروبية المدافعة عن حقوق المراكين ، وسموّ الخديو المدافع عن حقوقه الموروثة ، فإلى تغلب تلك الدول عليه ، لا بقوة الحجّة التي تدرّجت بها فقط ، بل بقوة هيبتها ونفوذها .

ومن جهة أخرى ، فإن الظروف غير العادية ، التي أدت إلى تعيين أولئك الموظفين ، كان من شأنها أن تخلق ، حتماً ، بينهم وبين الحكومة سوء التفاهم والمنافسة ، حتى لو رغب كل من الطرفين رغبة صادقة في حسن التفاهم والمحاسنة ، كما أنه كان من شأنها ، حتماً ، أن تحوّل عن أولئك الموظفين قلوب المصريين ، وتملأها سخطاً عليهم .

وذلك لأن القصد من تعيين أولئك الموظفين لم يكن مجرد مصلحة الحكومة بتنظيم إدارتها وماليتها ، ولا مجرد مصلحة الرعية بوضع أزمّة أمورها بين يدي حكومة منظمة ساهرة على مصالحها ، بل قصد من تعيينهم مجرد مصلحة الدائنين المراكين الأجانب .

فكانت الحكومة مضطرة، بطبيعة الحال، الى اعتبار الخلل خير نظام لها، لأنه يمكنها من أن تحول الى جيها النقود التي كان أولئك المرابون يشتهون إنساب مغالبهم في صررها .

وكان الموظفون الغربيون مضطرين بطبيعة الحال أيضا الى ارهاق الفلاح المصري لكي يتمكنوا من جمع المبالغ اللازمة لسداد استحقاقات الفوائد المطلوبة لأولئك المرابين .

فكان لا بد إذا للفلاحين من أن يتبرههم خلفاء المفتش، ويحولوا كرامتهم لذلك الوزير اليهم، مزكاة بأن هؤلاء الخلفاء ليسوا أجنب قطعاً، بل وغير مسلمين !
وظهر كل هذا جليا مذهب في تنفيذ ما قضت به نصوص المرسوم الصادر في ١٨ نوفمبر، البادى ذكره .

فالحكومة، من جهة، رأت أن معظم إيرادات البلاد قد تحول الى صندوق الدين لسداد المرابين، ودفع فوائد أسهم شركة السويس للحكومة البريطانية، ودفع الجزية السنوية للحكومة العثمانية ؛ وأنه لم يدين يديها للصرف على إدارة البلاد سوى ما لا يزيد عن مليون جنيه، إلا قليلا، من مجموع قدره نيف وتسعة ملايين ونصف من الجنيهات ؛ وانها أصبحت لا تستطيع ، والحالة هذه، القيام بالشؤون العمومية إلا إذا احتالت على ذلك احتيالا .

ولم تكن تستطيع الاحتيال إلا بكيفيتين : (الأولى) بعدم دفع مرتبات موظفيها ومستخدميها ؛ و(الثانية) بالعمل على تحويل ما يمكنها تحويله من الإيرادات العامة الى صندوقها الخاص . ولما لم يكن لها بد من ركوب أى مركب خشن تضعه الظروف تحت تصرفها، أقدمت عليهما، بدون مبالاة، بالرغم من الأخطار المخيفة المحدقة بها .

هود بوس أيام
(سعيد) الأخيرة

نهاد بوس أيام (سعيد) الأخيرة، من جهة ، إلى التعيين على مصالح الحكومة ، وأخذت الشهور على الشهور وكل من في الخدمة الأنصرية لا يتعاطى مرتباً ، فيتضور ضيقاً وجوعاً ، أو ينصب على عهشته نصبا ، ويكدس على رأسه الديون تكديسا .

موقف الموظفين
الوطنيين

وقع الموظفون والمستخدمون ، من جهة أخرى ، بين فارين : إن هم أدوا واجباتهم بأمانة وصداقة ، فدفعوا الى ادارة صندوق الدين ايرادات مصالحهم ، عملا بنصوص المرسوم الخديوي والتعليمات والأوامر الرسمية ، أثاروا غضب الحكومة عليهم ، وألقوا بأنفسهم في محذور ، إن لم يكن الى تهلكة .

وأقرب مثال على حقيقة ذلك ما رواه اللورد كرومر عن معرفة شخصية في كتابه "مصر الحديثة" . ومفاده : انه بعد تعيين مندوبية صندوق الدين بقليل ، لوحظ أن مديرا جديدا عين لادارة جمر ك السويس مكان المدير القديم ، وأن ايرادات هذا الجمر ك ، الواجب توريدها الى الصندوق ، لكي تدخل فيما يدفع سدادا للدين ، نقصت عقب تعيينه ، وقلت دفعة واحدة ، بدون سبب معقول ، وبالرغم من أن وصولات التوريد ، لكي تكون صحيحة ، كان يجب أن يمضيا أحد المندوبين . فأثار العجز الغريب الظنون في قلوب أعضاء المندوبية وبعثوا يستفهمون من الحكومة عن السبب الذي أوجب تغيير المدير . فأجيبوا أجوبة لا طائل تحتها . فالتلوا ، وطلبوا بشلة إحصار المدير السابق ، أمامهم ، حيا كان أو ميتا ، فأدى ذلك الى مكاتبات مرة اللهجة تبودلت بينهم وبين الحكومة ، كانت نتيجتها أن المدير القديم ، بعد مرور ستة شهور ، حضر الى مكتب مندوبى الدين ، وأخبر ، اجابة على أسئلة وجهت اليه ، أنه ، لما كان مديرا ، تلقى أمرا من الحكومة مؤذاه دفع ايرادات جمر ك السويس رأسا الى الخزينة الخديوية ، بدلا من دفعها الى صندوق الدين ،

فأجاب أنه إذا فعل ذلك، بعد صدور المرسوم الخديوى المؤرخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦، يكون مخالفا للأوامر الخديوية السامية، ومتجاوزا حدود وظيفته. فإكان من الحكومة إلا أنها ألقت القبض عليه وأرسلته مكبلا بالحديد الى أحد الأمصقاع السودانية القصبية، وأنه لولا تدخل المندوبين فى أمره، والحاجهم الشديد، لما عاد من مفاه السحيق، العمر كله^(١).

وان لم يؤد أولئك الموظفون واجباتهم بأمانة وصداقة، ولم يدفعوا الى صندوق الدين ما حتم عليهم دفعه اليه، عرضوا أنفسهم الى التأنيب والتثريب، فالى العزل والطرد على أيدي المندوبين الغربيين المؤتمنين على إيرادات ذلك الصندوق.

والموظفون الغربيون، من جهة أخرى، رأوا أن الحكومة لن تنفك محاولة الاستيلاء على ما أقره المرسوم الخديوى للدائنين، ولن تنفك ناجحة فى محاولاتها، مادامت موارد الإيراد غير معروفة بالتفام؛ وما دامت مواضع الاتفاق غير محددة تحديدا يتنا. وأنه يصلح، والحالة هذه، أن تدخل تعديلات جديدة على النظام الذى أقره مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦، بناء على إرشادات المستر جوشن والمسيو جوير.

موقف الموظفين
الأجانب

غير أنهم، بدلا من جعل مصلحة الحكومة، ورفع الضيم عن الفلاح، الفرض الذى يرى اليه من اقوار تلك التعديلات؛ بدلا من أن يحاولوا بما فى وسعهم أن يجعلوا المزارعين القساة، الفلاظ الأكباد، التاهشين لحم مصر نهشا، على القبول بتفويض أسعار الفوائد التى يتقاضونها — فكان يكون مسعاهم مبرورا، وعملهم احسانا — بدلا من اجتهدهم فى تفهيم اصحاب الديون أن مصلحتهم الحقيقية تقضى عليهم بأن

(١) أنظر: "مصر الحديثة" لورد كرومر، ج ١ ص ٣١ الحاشية.

لا يقتلوا البقرة الحلوب، بالاغراق في حلبها، على جفاف دزها تدريجياً، وأن لا يبيتوا الدجاجة ذات البيض الذهبي، بقهرها بأشد الوسائل على بيض أكثر مما تستطيع بيضه، اضطروا، بحكم وظيفتهم، وبالنسبة للظروف التي قضت بتعيينهم، إلى الأخذ بأقوال الدائنين الفرنسيين المؤكدين أن الخديون لن يجهده دفع ما عليه من ديون، إذا شاء دفعها حقيقة؛ وأن الضيق المصري المزعوم إنما هو حجة كاذبة؛ وأن الأدلة المتخذة من مرتبة البلاد لأدلة مصطنعة، والغرض منها إثارة عواطف الإنسانية والشفقة، حيث لا يلزم اظهارها، وتوجيهها إلى من هو غير جدير بها؛ وأن الخديو مدركون بما يمكنه السحب منها لو افتر أن السحب يحميه نفعاً؛ كما أنهم اضطروا أيضاً إلى الأخذ بما كتبه اللورد فيشين، القنصل البريطاني العام، إلى حكومته في ٨ ديسمبر سنة ١٨٧٦، ومؤقاه: «انه لمن المتعذر بيان كيف وأين صرفت المبالغ الجسيمة التي وصلت إلى يد الحكومة المصرية في العام الماضي. فان الأربعة الملايين من الجنيهات ثمن أسهم شركة السويس، والخمسة الملايين كذلك قيمة المسلف من الفرنسيين، وعموم إيراد العام — كل ذلك قد اختفى، بالرغم من تأجيل دفع قسطية (كوبون) الدين الموحد، وعدم صرف مرتبات مستخدمى الحكومة، وبقاء جملة ديون ثقيلة بدون سداد».

واضطروا، على الأخص، إلى الأخذ بعرض الحال المرسل من الجالية الفرنسية بالاسكندرية إلى المسيو وادلجت وزير خارجية فرنسا الوارد فيه ما يأتي: «ما هو مال النقود التي دخلت القطر، بتدفق، منذ عدة سنوات؟ فان الإحصائيات الجبركية تدل على أن جانباً عظيماً منها لم يخرج من البلاد، فكيف يصح، والحالة هذه، الكلام على مرتبة البلد وعلى تعذر دفع ديونه عليه؟ لتوضع لنا الحكومة إلى مآل

كل هذا الذهب؟ ولكننا لن تفعل . فن الين، إذا، أنه لا عذر لها في عدم قيامها بالتمهيدات التي أخذتها على نفسها ، علنا ، أمام وجه أوروبا بأسرها ، وإن مستولية الخراب الذي تكومه على الأرض المصرية، والمتألم منه، على الأخص، مجموع الجالية الأوروبية، هم بكل ثقلها عليها وحدها^(١) .

ترك أولئك الموظفون الغربيون كل باب كان في وسعهم ولوجه لإنماء إيرادات البلاد، بدون إخراج احساس الخديو، وكبريائه، وبدون جلب ويلات جديدة على الفلاح ؛ وأقبلوا يفكرون في إجراء تحقيق عام في حال البلد المسالية، للتمكن من وضع قيود جديدة، أشد من الأولى، على أيدي الحكومة المصرية .

والفلاحون المصريون من جهة ثالثة ، مع أنه لم يكن بين عقلاهم من ينكر أن وضع تلك القيود يكون مفيدا جئنا ، لو كانت المقاصد من وضعها مراعاة المصالح العامة، وتخفيف ويلاتهم الباهظة، وإرضاء الفاحش، اضطروا الى الاعتقاد بأن الفرض الوحيد من وضعها إنما هو مراعاة فوائد الدائنين، دون سواهم؛ وذلك لأن المنديين أهملوا، بتاتا، المطالبة بإبطال تجاوزات جديدة، كان الاستمرار عليها مفيدا للفرج وضارا بالبلاد، ولم يقوموا لمنع أى إجراء ينفذ بقوة المعاهدات ، وانصياعا للفرمانات ، بالرغم من عدم صوابية إجراءاته في تلك الظروف الحرجة ، ولم يتموا مطلقا لتطلعات الأهالي والموظفين؛ مع اقبالهم من جهة أخرى على لخص مطالبات الغربيين أيا كانت، باعتناء تام، وتمضيدها قبل الحكومة، بالرغم من البؤس الذي باتت فيه، وتشديدهم في تحصيل الأموال لسداد أقساط الديون .

موقف الفلاحين
المصريين

(١) أنظر: "مصر الحديثة" لورد كرومر، ج ١ ص ٣٦، وانظر: الرضال حبه برده في دار الكتب

التجاوزات التي
كان يصح إبطالها

لن التجاوزات مثلا التي كان يصح في عرف المصريين اهتمام الموظفين الغربيين بإبطالها، اهتماما قويا مستمرا، رفض الجاليات الغربية دفع أية ضريبة من الضرائب المربوطة على البلاد، حتى الضرائب العقارية ذاتها، وإقدامهم على التهريب، بالاسكندرية وعلى طول الساحل المجاور.

ومع أن كلا التجاوزين كانا فضاحين للكيفية التي كان الأجانب يستثون بموجبها التمسك بحرفية امتيازاتهم، ويتوسعون في استعمال حقوق مزعومة، استتجوها، بموجب التمتع، من تلك الحرفية عينها؛ ومع أن الضجة في الدوائر الرسمية المصرية ضد كلا التجاوزين كانت قد بلغت عتات السماء؛ وأن كليهما كانا يسببان للآلية المصرية خسارة سنوية لا تقل عن نصف مليون من الجنيحات، فإن الأجانب، من جهة، ما فتئوا يأبون دفع أى شئ للآلية المصرية سوى العوائد الجمركية المربوطة على الواردات الأجنبية؛ وقناصلهم، من جهة أخرى، ما فتئوا يحولون دون إقدام الحكومة المصرية على تنفيذ السفن والمراكب الأجنبية الراسية خارج النهر الاسكندري أو الناحلة فيه؛ وما فتئوا يمتنعون رعايا دولهم من تقبل البضائع المهربة، إلى البرمر، وتخزينها في أى بيت من بيوت تلك الرعايا؛ ثم يندرون الحكومة المصرية بالويل والثبور اذا تجاسرت على مسها، هناك : فيضم القطر كله بتلك البضائع المهربة، ويدعها مهتربوها بين لمس الحكومة المحلية ونظرها، وهي عاجزة لا تستطيع أن تهدى حراكا، ومع ذلك فالمندوبون الغربيون لا يزالون بوضع حد لهذين التجاوزين الضارين، بل لا يفتكرون فيهما مطلقا، ولا يرون أن هناك إصلاحا، غير قهر الحديد على أمره، وتنظيم دفع فوائد الديون إلى المرايين !

ولما اضطرب (اسماعيل) - بعد أن بلغت روحه الترقوة من تهادى الغربيين في وضع أيديهم بقوة على القذى الذي في عينه ، بالرغم من أنه سيد البلاد المطلق ، على حسب معقول قطره وترتيبه وأيامه ، مع اغفالهم أمر القذى الذي في أعينهم ، بالرغم من أنهم دخلاء ، ليس لهم من الحقوق طية وصل بلاده أكثر مما للدائن على المدين ، وليس لهم سوى طلب افلاسه ، في حال تأخره عن دفع ما عليه ، وبعد أن أخرجهم من جهة أخرى ، الضيق والعسر الماليان اللذان أصبح فيهما - الى الاحتجاج بشدة على ذنوبك التجاوزين ، ومطالبة الدول الغربية بوضع حد لها ، والالحاق على قناصلهم بمصر بمساعدة حكومته على اجتثاث جذورهما ؛ ولما عضد السيرقيثين ، فنصل انجلترا الجنرال ، مطالب سموه ، وكتب عن ذلك الى اللورد دربي ، وزير الخارجية البريطانية ، فلماذا كان رد هذا الوزير ؟ إنه ، أولاً ، لم يرد عليه إلا بعد سبعة شهور ؛ على أن جوابه لم يظهر اهتمامه بإبطال التجاوزين بقدر ما أظهر اهتمامه "بتنظيم المالية المصرية" - وهي عبارة تلطيفية لقولهم "مصالح الدائنين" - فقد ورد في رده ما نصه : «ان حكومة جلالة الملك لا يسعها أن تهمل بالمرة» مطالبة انجليدو ، لا سيما في ظروف المالية المصرية المضطربة الحالية ، ويحسن بالحدبو أن يتأكد من رغبتها في مساعدته على إبطال كل تجاوز تقدم عليه الحالية الغربية ، على شرط أن يسلموا من سموه ما يدل دلالة واضحة على رغبته الأكيدة في اصلاح ادارته . فهل بعد هذه مراوغة ؟

والذي زاد في ثقل وقع هذا الرد على نفوس المفكرين من المصريين في ذلك العهد هو أن وزارة الخارجية البريطانية ، إزاء اظهارها عدم الاهتمام ، بالمرة ، بمصائب الفلاح المصري وبؤسه ، كانت تبدي غيرة أفسانية في منتهى الحاسة على مطلب منع

الاسترقاق . وما زالت تؤثر على الخديو حتى حملته على توقيع معاهدة ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧

لحق للصيرين، لا سيما بعد اطلاعهم على البند الخامس من تلك المعاهدة، والتأثر به التأثر الذي لم يكن عنه بد، أن يهتفوا بملء أصواتهم : « ألا حقا قد أصبح الأرقاء أحرارا، وأصبح الأحرار أرقاء ! » .

ومن الاجراءات، مثلا، التي لم تكن تنفذ إلا عملا بالمعاهدات، وانصياعا لمتطوق الفرمانات، بالرغم من عدم صوابيتها في تلك الظروف، والتي كان يصح قيام المصلحين الماليين "للعطالة بعدم تنفيذها، رحمة بالمالية المصرية، وتخفيفا لأعباء الفلاح المصري، اضطرار مصر الى ارسال حملة عسكرية على نفقتها لمساعدة الدولة العثمانية في حربها مع الروس - وهي التي سبق لنا الكلام عنها .

فكان يحذر بالموظفين الغربيين، وهم أدرى الناس بفقر الخزينة المصرية وعجزها، أن يمارضوا، ولو من وراء ستار، السياسة الدولية في ارسال تلك الحملة، ويعضدوا الخديو في رفضه، ويحولوا في الواقع دون ارسالها . ولو فعلوا، لمنعوا ربط الضريبة الجديدة، ولاقتصدوا للحكومة المصرية مبلغا وافرا .

هذا ما كان يراه الفلاح المصري المفكر . ولا سبيل الى لومه، والتماس العذر لأولئك الموظفين من باب أنهم خافوا وتحاشوا التداخل في أمر له مساس بالعواطف الدينية المصرية، الناجمة عن ارتباط المصريين مع تركيا بوثائق دين واحد . فانه كان لهم من معارضة الخديو نفسه خير مبرر لمعارضتهم، فيما لو أبدوها . وخير حجاب يستترون وراءه من انتقادات المتهمين في الشعور الديني . وعلاوة على ذلك، فان

الرأى العام المصرى، فى ذلك الوقت، كان — لأمية معظم المصريين، من جهة، ولاشتداد البؤس على أغليتهم، من جهة أخرى — لفظا لا معنى له، وليس من السهل اثارته، ولا من الممكن جمعه على استحسان أمر أو استقباحه، لا سيما متى كان الخديو لا يريد اثارته ولا جمعه.

ثم اتنا، فى الحرب التى نشبت بين تركيا واليونان فى سنة ١٨٩٧، قد رأينا اللورد كرومر، بالرغم من أن البلاد كانت فى رخاء، والخزينة المصرية فى نظام تام ومتانة كلية، وبالرغم من أن انتشار التعليم فى البلاد، ونمو قوة الصحافة فيها نموًا هائلًا، بالنسبة للحرية التى منحت لها، كاتا قد أوجدا فى القطر المصرى رأيا عاما يسهل جمعه وتسهيل اثارته، رفض بتاتا، بصفته المؤتمن على الأموال المصرية وعلى راحة الفلاح المصرى، الانصياع الى ملزمات الفرمانات، وارسال قوة عسكرية لمساعدة تركيا، مع أن خديو البلاد، وقادة الرأى العام كانوا ضده، وكانوا يستطيعون إيقاف فتنة عليه.

ومع أنهم لم تعوزهم الإرادة فى ذلك، وأن النفخ على نار العواطف الدينية زاد فى تلك الأيام، عند الجاهلين النفخ عليها الوسيلة الوحيدة لتعيشهم، وأن قوائم الاكتساب بالأموال لمساعدة الدولة العثمانية دارت فى القطر كله تحمل فى طياتها موقظات متوقدة للفتنة النائمة، ووقودا لها، لم يقم فى البلاد اضطراب، ولا اختل فيها أمن، لشعور العقلاء بأن تركيا ليست فى حاجة ماسة الى مساعدة مصر العسكرية، وأن مصر فى غنى عنها. فكان ذلك حجة ناصحة، وديلا ساطعا على أن المصريين على العموم يدركون ماهي مصالحهم الحقة، وأنهم، على حبهم للانتقاد، ولا انتقاد

المتحمس المزعج ، يعرفون كيف يفلحون العقل ، عند اللزوم ، على انفعالات القلب ، ويرجمون كفة فوائدهم على كفة حواطفهم .

لما كان أحرامهم بهذا في تلك الأيام العصبية ، اذ كانت الكلام التي فتحتها في قلوبهم الحرب مع الحبشة لا تزال دامية ، وكانت بطونهم لا تعرف الشج ، ولا تعرف جيوبهم سوى الخوى ، وكان المرابون يستصفون المتبقى من دماهم ، وكانت الخزينة المصرية لا تدرى من أين تصرف على الإدارة العامة ؟ !



ومن تطلعات الأهالي ، والمستخدمين الوطنيين ، مثلا ، التي كان يصح لأولئك الموظفين الغربيين الاهتمام بها ، مسألة اضطرار الحكومة المصرية الى الامتناع عن صرف مرتبات مستخدميها ، سواء في ذلك الملكيين والجهاديين .

فانه بينما كان يصرف ل كبار الموظفين الأجانب مرتباتهم على التمام ، لغاية آخر قرش ، بالرغم من أنها كانت سميكة وجسيمة جدا ، وبينما الجمهور من المستخدمين الوطنيين يدرج بدون أجر ، يدخل محله أقار من الغربيين تربطهم بكبار النواب عن مصالح الدائنين روابط قرابة ومحسوبة ، فتمين لهم المرتبات الضخمة ، ويتقاضونها بأكلها — كان الموظف المصري محروما من قبض ماهيته ، منذ عدة أشهر ، وكان ، هو وعائلته ، قد صاروا الى مثبى البؤس .

فلا غرابة اذا تسائل الأهالي وقالوا : «هل من العدل والانصاف إرهاب الأمة التي انما هؤلاء الموظفون والمستخدمون المصريون أولادها ، واغتصاب آخر قرش معها ، وآخر قرش قد يكون لديها في السنوات التالية ، منها ، بدون أن يتال أولادها

هؤلاء من أموالها شيئاً، مع أن اليسير المرتب لهم إنما هو حق عرقهم؟ هل من العدل والانصاف أن يضطروا لمجرد التمكن من دفع الفوائد الباهظة للدائنين الأجانب ، مع أن الفوائد التي تقاضاها هؤلاء الدائنون ، لغاية هذا اليوم ، أصبحت توازي قيمة ما أقرضوه كله ؟ » .

وهالك ما كتبه السير فيقن في هذا الموضوع : « أن الخزينة خالية خاوية ؛ وإلحيش والمستخدمين محرومون من مرتباتهم منذ عدة شهور ؛ وحال هؤلاء قد صارت إلى أشد البؤس والفقر؛ والشعب المصرى يتسدمر من أن يدفع لأصحاب الديون كل ما لهم ، بينما المستخدمون ، وعليهم المدار في تسيير سفينة الحكومة ، لا يتقاضون شيئاً » .

الفصل الثاني^(١)

الكتابة على الحائط

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا * ويأتيك بالأخبار من لم تزود
«طرفة»

على أن الذي جعل على الأخص الفلاحين المصريين يسوئون الظن في الموظفين
الغربيين ، ويكرهونهم كراهة لا حد لها ، ويزدادون تمسكا بالخديو وولاء له ، هو ما قلناه
عن اضطرار أولئك الموظفين إلى إرهابهم إرهابا قاحشا ، ومضاعفة الضرائب
الشخصية عليهم ، لتحصيل الأموال اللازمة لسداد قطيعات (كوبونات) الديون .
فانه ما مضى على تنفيذ مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ شهران حتى استحققت
القطعية الأولى وقدرها ٢٣٠.١٠٠ جنيه انجليزي . فدفعت . ولكن كتابة السير
ثيقيين عن كيفية تمكن المندوبين الغربيين من دفعها أدل برهان على ما استعمله هؤلاء
من وسائل غليظة . فقد قال القنصل المذكور في تقريره المرسى منه إلى خارجية
دولته مانصه : « أن الضرائب تجمع في بعض المراكز ، قبل أوانها بستة أشهر وبشدة
متناهية ، لأجل التمكن من دفع القطعية الأولى ! » .

على أنه لم يمض على دفع هذه القطعية ستة أشهر إلا واستحققت القطعية الثانية ،
قطعية شهر يولييه ، وقدرها ٢٠٧٤٩٧٥ جنيه انجليزي . فدفعت أيضا . ولكن

(١) أم مصادر هذا الفصل : « مصر الحديثة » للورد كرومر ، و « تاريخ مصر في عهد اسماعيل » لمالك كون .

السيرفيين عنه كتب الى وزير الخارجية البريطانية في ١٢ يولييه مانصه : « ان النقود المطلوبة دفعت كلها بالأمس . ولكني أخشى أن الوصول الى هذه النتيجة إنما أمكن بتحميل الفلاحة المصرية خسائر وضحايا لا طاقة لها بها . فقد أجبر الفلاحون على بيع محصولاتهم قبل نضوجها وبيعها ، وجمعت منهم الضرائب تسعة شهور ، وفي بعض المراكز ، اثني عشر شهرا ، مقدما . لست أشك أن هذا جميعه خطأ في خطأ ، لا سيما في قطر أرهقته ، بل محقته الضرائب . وأخاف في الإثناء أن تكون الادارة الأوروبية سائرة ، على غير شعور منها ، الى القضاء على الفلاحين الذين هم عماد هذه البلاد وقاعدتها ، القضاء المبرم . وأرى أن الانجليز ، بشتمهم أزد مثل هذه المظالم ، يحملون أنفسهم مسئولية خطيرة ! » .

وفي سبتمبر التالى ذكر الخديو السيرفيين عنه ، أثناء محادثة دارت بينهما « أن القطعتين اللتين دفعتا ، عملا بمشروع المسترجوشن ، إنما دفعتا بتحميل الضرائب مقدما ، وأن دفع قطعة شهرين تالي ستلتهم ، طبعا ، كسابقتها ، معظم ضرائب سنة ١٨٧٨ » . فلم يستطع السيرفيين إلا الموافقة على ذلك ، وكتب الى اللورد دربي : « أنهم يحصلون الآن الضرائب ، مقدما ، هنا ، وأن القطعتين إنما تدفع بكل نوع من الصموبة ، والاحتيايل ، والضحايا . ويلغى من عدة مصادر أن الفلاحين يرهقون ويسحقون ضرائب ومكوسا ! » .

فما كان من وزارة الخارجية ، حينما قل اليها القنصل العام المحادثة التي دارت بين الخديو وبينه ، إلا أنها كتبت له « أن يفهم الخديو أن تغيير أى شئ فى التمهيدات التي اتفق عليها منذ مدة يسيرة مع المسترجوشن والمسيو جوير ، أو تعديل أى جزء منها ، قد ينشئ أخطارا خفيفة جدّا » .

تهديد من

ومع أنه لو اقتصر الأمر على دفع قطعيات الديون المسجلة لكان كافيا لتخريب القطر تخريبا تاما، إلا أنه كانت هناك ديون أخرى غير مسجلة لم تزال الدول الأجنبية بدا من مضايقة الحكومة المصرية بخصوصها والإلحاح عليها بدفعها، بالرغم من أن دفعها يستنفد جانبا عظيما من المليون الخفير من الجنيئات الباقى لهذه الحكومة من إيرادات البلد العامة، بعد دفع كل أقساط الديون المسجلة السنوية .

تلك الديون كانت مطلوبة لمتعاقدين وخلافهم عن بضائع وزدوها للحكومة المصرية . فع أن أصحاب المحال الأجنبية المتجرة بمصر أصدروا أوامره إلى وكلائهم بالامتناع عن تقديم أى شئ للحكومة إلا فى مقابل دفع ثمنه قهرا لدى استلامه، فإن السير فيثيق أنذر الحكومة المصرية فى أغسطس سنة ١٨٧٧ بأن الدائنين سيضطرون ، حتما ، إلى مقاضاتها أمام المحاكم المختلطة، عملا بما لهم من حق ، لاتزاع فيه ، وإنها ستجد نفسها ، بالتالى ، أمام عدد غفير من أحكام صادرة ضتها ، فلا يعود لها مناص من الاذعان والدفع فورا ، دفعا تاما ، وإلا استلقت ، حتما ، انتباه الدول التى كان لها يد فى انشاء المحاكم المختلطة ، وأثارت تهديداتها لها .

وكان هذا الانذار كان عرضا لأصحاب الديون التى نحن بصدددها ؛ فانهم هبوا كلهم مرة واحدة ، وصبوا على رأس الحكومة المصرية وابلا حقيقيا من اعلانات دعاو ، وطلبات حضور ؛ واستصعدوا فى الواقع ضتها أحكاما مختلفة وعديدة من المحاكم المختلطة . ولكن الحكومة امتنعت عن تنفيذها ، لأنها لم تكن تستطيع تنفيذها إلا بمضاعفة الضيق على نفسها وعلى رعاياها .

فأذى ذلك فعلا إلى تداخل الدول التى أنشئت تلك المحاكم بالاتفاق معها . تداخل ألمانيا ونهضت الحكومة الألمانية ، على الأخص ، وقالت على رموس الأشهاد أنها تعتبر

عمل الخديو بإقدامه على رفض دفع ما تحكم به المحاكم عملا لا يصح السكوت عليه ويجب منعه؛ وأقبل السفير الألماني في لندن وقال للورد دربي: «إن البرنس بزمرك يرضى في أن تعهد الدول كلها لعمل معا في الموضوع، إن لم يكن لشيء فلاجتناب إمكان إقدام إحداها على العمل بمفردها!». ذلك كان الطامة الكبرى!

فلذا أضفنا إلى كل هذه الشدائد أن فيضان النيل في سنة ١٨٧٧ كان شحيحا؛ وأنه نجم عن ذلك مجاعة فتكت بفلاحي مصر، لا سيما فلاحى الوجه القبلى، فتكا ذريعا؛ وأن تحصيل الضرائب، مقبضا، استمر — بالرغم من ذلك، ومن أن البلاد باتت لا تملك نفسا — أخذنا مجراه القهرى المهلك؛ وتحققنا أنه كان من شأن ظروف الوقت المعقدة إتمام سوء التفاهم بين العنصر الغربى والخديو والأهالى إتمام مطردا، أدركنا بسهولة أن حرج المركز للجميع كان لا بد صائرا إلى نتيجة في منتهى الخطورة، وأنه كان لا بد من الانتهاء إلى أن إحدى القوتين تسحق الأخرى.

غير أن البلوغ إلى هذا الحد لم يكن ظاهرا بجلاء في أفق السياسة؛ وكانت الحكومات الغربية ثابتة الاعتقاد بنجوع الدواء الذى جادت به قريحتنا جوشن وجويير. ولكنها بعد ما تحققت أن مواسم المحصولات المصرية لا تتفق مع تاريخى استحقاق قطعى الديون السنويتين، وافقت على تغييرها وإبدالها بتاريخين يكونان أكثر ملاءمة لمصالح الفلاحين البؤساء.

فصدر، بناء على ذلك، مرسوم سام فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٧ جعل موعدى استحقاقى القطعتين المذكورتين أول مايو وأول نوفمبر من كل عام، بدلا منهما فى ١٥ يناير و ١٥ يوليه؛ وعين يوم ٣١ ديسمبر لدفع الفرق الناجم عن الإبدال.

مرسوم
١٥ ديسمبر
سنة ١٨٧٧

بيد أن تمادى الأيام، وتفاقم الشرور الناجمة، حتماً، عن استعمال الدواء الجوشنى الجوىرى، وازدياد الصعوبات تعقيدا حول المندوبين الأوروبيين، وكل من كان له احتكاك بالازمة المصرية، سواء أكان رسمياً أم عرفياً - كل ذلك أدى في النهاية الى تغيير فكر الدول في نهجوع الدواء المذكور، والى البحث عن تعديله، وإلا فابداله بدواء غيره .

ولما كان مندوباً صندوق الدين الانجليزى والفرنساوى أول من اقنع بضرورة ادخال تعديلات على المشروع الجوشنى ؛ وارتاباً ، قبل الإقدام عليها ، لزوم إجراء تحقيق طام عن موارد إيرادات الحكومة وأوجه مصروفاتها، لكن يكون التعديل الذى يتفق عليه فيما بعد مبنياً على حقائق ، لا على أوهام ، فانهما ما فتيا يلحان على الدوائر الرسمية الأجنبية فى القطر حتى حملوها على الانضمام اليهما فى رأيهما ، ومطالبة (اسماعيل) باصدار مرسوم يعين أعضاء "مندوبية التحقيق" المطلوب انشاؤها .

غير أنه كان يلزم ، أولاً ، الحصول على رضا الدائنين أنفسهم ، بصفتهم أصحاب شأن فى الموضوع ؛ لأن نتيجة التحقيق قد تؤدى الى مطالبتهم بتخفيض سعر الفوائد التى يتقاضونها .

فلما فوئح فى الأمر عقلاؤهم قبلوا على شرط أن يصطبغ التحقيق بصبغة عدم التحيز ، ويتناول الدائرة المالية بجميع جزئياتها ، بحيث لا يترك شيئاً غير محصى وراءه ، فى شكل دين مطلوب أو ما شابهه يكون فيما بعد قاعدة للمطالبة بتعديل جديد . فإذا اتضح حينئذ وجوب تنازلم عن جانب بن مصالحهم ، فانهم يقبلون تضحية ذلك الجانب عن طيب خاطر .

نفاطب السير فيهم، الخديو، بعد وثوقه منهم، واقترح عليه تعيين مندوبية تحقيق
جديدة، بناء على طلب اللاتين، يطلق لها الحرية التامة لاجراء بحث تفتيشى تام
يتناول المصروفات والايرادات ويخول لها حق ايجاد وسائل جديدة للبلوغ الى مراقبة
في الامايل على كيفية جبي الضرائب ودفعها، أقوى من الحالية. وقوه له، في الوقت
حينه، ولكن بطريق غير رسمية، انه في حال عدم نجاح تلك المندوبية في اكتشاف
موارد ايرادات غير المعروفة، فقد يطالب سموه بالتنازل عن كل الباقي له من أملاكه
الشخصية للرأية الدولية.

ولما كان هذا الاقتراح عميل الوقع على نفس أى انسان — فما بالك بتقل وقعه
على نفس (اسماعيل) الأبية — فان الخديو رفضه بتاتا، وأبى الإصغاء اليه، وطالب
القنصل بحمل اللاتين على تخفيض سعر الفوائد التي يتقاضونها اذا شاعوا أن تستمر
البلاد قادرة على دفعها، بدون تداخلهم في طرق إنفاق الحكومة المتعود الباقية لها لأن
ذلك ليس من شؤونهم.

ولكن مندوبى صندوق الدين هبوا لعجدة القنصل، وأرسلوا في ٩ يناير سنة ١٨٧٨
كتابا الى وزير المالية أفاضوه كلاما عن خطورة الحال وأشاروا باجراء تحقيق.

فأجاب الخديو، بعد طول التردد، أنه يرفض كل تحقيق عام في الحال المالية،
ولكنه لا يعارض في تعيين مندوبية تكون مهمتها الوحيدة التأكد من حقيقة مبلغ
الايرادات المصرية. وطلب من مندوبى صندوق الدين أن يكونوا هم أنفسهم أعضاء
في تلك المندوبية. فأجروا. وكتبوا كتابا آخر الى الحكومة المصرية قالوا فيه أنهم
يعتبرون كل تحقيق جزئى أضر من لا تحقيق على الاطلاق، وأنهم لا يوافقون إلا
على تحقيق تام.

مرسوم ٢٧ يناير
سنة ١٨٧٨

فلم يبال الخديو برأيهم هذا ، وأصدر مرسوما طاليا في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ عين بمقتضاه مندوبية لتحقيق الإيرادات فقط .

وما انتشر ذلك المرسوم إلا وتبع له الرأي العام الأوروبي بالقطر المصري ، تهبجا ذكر بمثيله ، منذ سنتين ، حينما أعلن التوقف عن الدفع .

فمعد بالاسكندرية اجتماع تهوّر فيه المتطوفون من المضدين لطلبات الدائنين الأجانب ، تهوّرًا شديدًا ، وبالنوا في لوم أى إجراء تحقيق يراد عمله ، لأنه في غير عمله ، ولأن الحكومة المصرية تستطيع القيام بجميع تعهداتها . وأقدموا ، في غليان مراحل عجزهم ، على تحرير طلب الى معتمدى الدول بمصر ، شتموا فيه الحكومة المصرية شتمًا في منتهى الوقاحة والقباحة ، وأرسلوه لهم . فأبى السير فيثين الالتفات اليه ، ورماه بامتهان^(١) . ولكنه ، في الوقت عينه ، كتب الى وزارة الخارجية البريطانية يلتمس منها تصريحًا لاستعمال تأثير رسمي على الخديو .

على أن ذلك جميعه لم ينجح في حمل (اسماعيل) على التخلي عن فكر إجراء تحقيق جزئى ؛ ولكنه ، لعلمه أن الصعوبة الحائلة دون تنفيذ فكره إنما هي وجود الرجل الكفء لتلك المهمة ، أخذ يقلب طرفه في عموم إدارات ومصالح بلاده عساه يجد في إحداها الشخص المطلوب .

وكان الكرنيل جردن (غوردون) قد عاد من السودان الى مصر ، في تلك الأثناء ، فوقع نظر الخديو عليه ، ووقع ، حالًا ، في خلده أن «هنا هو الرجل !» فان أخلاقه الرفيعة ، وتفوق سمعته الى صميم تقدير الأوساط البريطانية بأسرها ، وعطفه ، المعروف

(١) أنظر : "مصر الحديثة" لورد كرومر ، ص ٤٢ ج ١

لدى الجميع ، على شقاء الشعب المصرى وآلامه — كل ذلك يجعله الآلة المفيد
استعمالها فائدة فائقة . فاقترح (اسماعيل) على السيرفيين تعيينه .

ولكن القنصل ألقت انتباهه الى أن الكرنيل جردن ، بالرغم من جميع صفاته
وكفاءاته السامية ، عديم الخبرة في الأمور المالية ! فلم يزد (اسماعيل) إلا تشبثا بفكره ،
فاستدعى الكرنيل جردن ، وطلب اليه القيام بالتحقيق المالى المطلوب .
فقال جردن ، فى البدء ، الى قبول المهمة .

ثم خاطب (اسماعيل) فرديفند دى لسبس فى أمر انضمامه الى ذلك الاسكتلندى
التزىه للقيام معه بالتحقيق . فأجاب دى لسبس بالقبول — ولم يكن فى استطاعة
الحديو أى أحد غيره فى العالم اختيار رجلين خيرا من هذين للقيام بأى عمل يستدعى
القيام به خلقا شريفا ، وفكرا ساميا .

ولكن المؤثرات من وراء الستار ما زالت تعمل فى قلب جردن ، وما زال هو نفسه
يؤمن بدون تحيز كفاءته المالية للعمل ، واستعداده لاكتساب كفاءة مستقبلية له ،
حتى أدى به الأمر الى ابناء رغبته للحديو بالتكريم عليه باعفائه من تلك المأمورية ،
والى مغادرته القطر المصرى ، مؤقتا .

فى الأثناء ، ورد الى السيرفيين التصريح الذى طلبه من الوزارة البريطانية . فقام
ذلك القنصل من ساعته ، وطلب مقابلة الحديو وأبلغه « أن حكومة جلالة الملكة
امتنعت لغاية ذلك الحين عن مضايقة سموه ، ولكنها الآن ترى نفسها مضطرة الى
تعضيد طلبات حقه ؛ لأن للصبر وسمة الصدر حدودا ؛ ولذا فانها ترى من الضرورى
بهذا أن تفحص المندوبية مصروفات الحكومة^(١) ! » .

(١) أقلر : "مصر فى عهد اسماعيل" لملك كون ص ٢٢٧

فقال له الخديو : « اذا كان لابد من ذلك ، فلتكن المندوبية التي تعين مؤلفة من أربعة أوروبيين غير أعضاء صندوق الدين ، لأن هؤلاء ، بصفتهم ممثل أصحاب الديون ، أميل الى مراعاة هؤلاء الدائنين ، في تحقيقاتهم ، منهم الى مراعاة حال الحكومة » .

فأبى السيرفيشين عليه ذلك ، ولمح بأنه اذا لم يجب طلبه فقد ينضم اليه زملاؤه ، وكلاء بقية الدول ، فيقدم الجميع لسموه الطلب عينه باسم الدول مجتمعة ! حتى اذا أصر على رفضه ، عُدّ مقاوماً لمن جميعاً ، لا لواحدة منهم على انفراد .
فأصر الخديو على الرفض ، إلا اذا شكلت المندوبية حسب رغبته .

احتجاج
محكمة الاستئناف
المختلطة

واذا بالحاج ورد عليه من جهة لم يكن يتوقع وروده منها . فأدهشته وقاحتها للغاية . وذلك أن المستشارين الأوروبيين بمحكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية ، تحت تأثير مؤثرات أجنبية ، وبالرغم من خروج الأمر عن دائرة اختصاصهم بالمرّة ، أرسلوا اليه احتجاجاً قوياً على تأخير تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم ضد الحكومة المصرية لمصلحة الأجانب .

حكم محكمة
مصر المختلطة
على الأمير حسين
بصفته وزيراً للمالية

وكان هذه الوقاحة لم تكف ، فان إحدى المحاكم الابتدائية المختلطة أصدرت قراراً ضد الأمير حسين ، وزير المالية ، أمرته بمقتضاه بالحضور أمامها بدفاتر حسابات الحكومة ، وهو بعينه ما كان النزاع قائماً عليه بين الخديو والقنصل البريطاني .

وبينما (اسماعيل) يجتهد في تهدئة العاصفة التي أثارها في نفسه هذه التعديات الوحشية على حقوقه الملكية ، جاءه قناصل ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، ممضدين طلب القنصل الإنجليزي . ثم انضم اليهم القنصل الفرنسي أيضاً ، بعد تردد كبير ، سببه

علم الحكومة الفرنسية أن نتيجة التحقيق المراد إجراؤه مؤذية، حثا، إلى تخفيض
سعر الفوائد التي يتقاضاها الدائنون الفرنسيون !

فاظطر (اسماعيل)، وقد اشتكت حوله المضايقة من كل جانب، إلى قبول مطالب
الدول ووقع في ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ مرسوما ساميا، نشر في ٤ أبريل التالي، عين
بمقتضاه مندوبية تحت رئاسة المسيو دى لسبس لفحص الحالة المالية المصرية،
فحصا دقيقا تاما، وفوض لها السلطة المطلقة لإجراء كل تحقيق تراه موصلا إلى الغرض
الذي أنشئت من أجله .

مرسوم ٣٠ مارس
سنة ١٨٧٨
الفاضى بتمين
مندوبية التحقيق

قشكت هذه المندوبية تحت رئاسة الفرنسي الكير من مندوبى صندوق
الدين الأربعة؛ ومن مصطفى رياض باشا، والسير ريفرس ولسن، بصفتهم وكيل
الرئيس؛ ومن المسيو ليرون ديرويل — وكان فرنساويا ماهرا — بصفته كاتب السرة.
وكان الفرنسيون قد عارضوا في تعيين أى عضو مصرى بالمندوبية، زعما
منهم أن لا مصرى يستطيع إظهار استقلال فى رأى فى شئ لا يستحسنه الخديو.
ولكن الواقع أظهر أن مخاوفهم كانت فى غير محلها؛ لأن مصطفى رياض باشا أبدى
من الشجاعة الأدبية ما اكتسب به ثقة زملائه واحترامهم؛ وأبدى من الخبرة
فى الشؤون المصرية ما جعل عضويته بالمندوبية ثمينة للغاية .

غير أن المسيو دى لسبس لم يكت على رئاسة المندوبية سوى بضعة أيام،
لرغبته من أشغال من نوع أشغالها، وميله إلى المكث فى قصره بالإسماعيلية على
ضفاف بحيرة القماح، حيث كان كل شئ يذكره بأيام الاحتفالات البهيجة، فتغل
عن تلك الرئاسة إلى السير ريفرس ولسن — وكان من كبار موظفى المالية

الانجليزية، وصرحت له الحكومة البريطانية بإجازة لكي يؤدي الخدمة المطلوبة منه بمصر — وقال بعض مترجمي حياة الفرنسيين الكيراند أنما فعل ذلك لأن نفسه أبت، وهو صديق (اسماعيل) الحليم، أن يتحول في المديرية والأقاليم ليستجوب المديرين ومأموري المراكز، ونظار الأقسام، ومشايخ البلاد، ويحلهم على شهادات تذهب بهيبة صديقه ومركزه، بين أن السير ريفرس ولسن — ولا تدرى بأى حامل — وزملاء الغربيين أظهروا استعدادهم لعمل هذا العمل بحب، واستيعاب تام كل التام .

بيد أنهم ما شرعوا في أداء مهمتهم إلا وصادقهم عقبة لم تكن في الحسبان . وهى أنهم، عملاً بمنطوق المرسوم الخديوى المخول لهم حق استجواب كل موظفى الحكومة المصرية من أكبرهم إلى أصغرهم، استدعوا شريف باشا، وزير الحقانية والخارجية إذ ذاك، للحضور أمامهم للإجابة على بعض أسئلة يريدون توجيهها إليه .

وكان شريف باشا، بعد الخديو، أول ذات في البلاد . فاستكبر الدعوة، وعز على نفسه الأبية أن يقع مجرد فكرها في خلد المندوبية ؛ فأرسل يقول إنه بمهمة للإجابة كتابة على كل ما يطلب منه .

رفض شريف باشا
الحضور أمام
مندوبية التحقيق

ومع أنه لم يكن يخامر أحدا ريب في طهارة ذيله وقاوة يديه ، وخلوه من كل مسئولية في أمر الخلل المصرى المالى ، وكان يصح أن تراعى المندوبية كرامته، وتحترم عزه نفسه، تمننت رجالها في إلزامه بالحضور شخصيا، خشية أن ينهب غيره من الموظفين إلى الاقتداء به، فتتمطل أعمال المندوبية لدى أولى خطوة تخطوها . وعضدهم في ذلك السير فيفيل ، القنصل البريطانى ، فلم يعد في استطاعة شريف باشا سوى الاذعان أو الاستقالة من كلتا وزارتيه، بالرغم من إرادة مولاه،

الذى قد تمتعت رجال المندوبية في طلبهم ، وتمضيد الحكومة الانجليزية لهم فيه ،
شبه إهانة شخصية له .

بيد أنه ما لبث قليلا حتى استصغر هذه الإهانة بجانب إهانة أخرى نيلت بها
كرامته ، وكان في وسع المندوبية منعها عن شخصه . وتفصيلها أن أحد محضري
المحاكم المختلطة ، تنفيذا لحكم صادر منها ، وبناء على طلب أحد الدائنين الغربيين
المحكوم له بدين طالب به ، ذهب الى سراى الجزيرة وأراد إلقاء حجز على المتقولات
والرياش التي فيها ، فأبدى ناظر السراى معارضة بينة على أن تلك المتقولات والرياش
بيعت الى بعض أمراء الأسرة الخديوية ، ولم تعد ملك الخديو . ولكن المحكمة
المختلطة رفضت المعارضة ، وقضت باستمرار السير في التنفيذ . فعاد المحضر الى المحجز
ولولا أن حراس السراى قاوموه بالقوة لتمكن من أداء مأموريته .

وليمة بلطاش

ان التاريخ المقدس يروى أن بلطاشسر آخر ملوك بابل ، بينما كان الفرس تحت قيادة
كيخسرو (كورش) ملكهم يحاصرون عاصمته حصارا شديدا ، أغرق ذات ليلة —
في وليمة فاخرة أقامها بمناسبة عيد ميلاده ، واستهزاء بيهودات أعدائه — في السكر والعربة
والمجنون . وأنه ، تماديا في غيه ، أمر باحضار الآنية المقدسة التي نهبها أبوه نابوكودور
السور (بختنصر) الكبير من هيكل اورشليم ، حين استولى عليها ، ودمر مملكتها
وقاد اليهود وملكهم وأمرأهم أسرى الى بابل — وكانت آنية محرم لمسها إلا للصبر
الاعظم على شرط أن يكون متطهرا ، وأن يكون قائما بخدمة قدس الأقداس —
وأمر كبير سقائه بملئها وإدارتها على المدعوين . فشرب جميعهم وفتقها طربا .
واذا بيد هائلة ظهرت بفتة على أحد حيطان قاعة الوليمة ، وكتبت عليه بالفحم
الإسود ، وبخط كبير هذه الكلمات الثلاث : « ماني ، تيسل ، فارص » .

وكانت عينا بلطشمر شخصيتين اذ ذاك الى الحائط، فنظرتا اليد والكتابة .

فهب الملك مذعورا صائحا، ووقعت الكأس من يده، ودب الرعب الى قلوب جميع المتكئين . فاستدعى الملك، في الحال، جميع علماء مملكته، وخيرها، وطلب اليهم قراءة تلك الكتابة المخيفة وتفسير معناها . فلم يستطيعوا . فذكر بعضهم له أن في قصره يهوديا يقال له دانيال — وهو (النبي دانيال) — كان والده يسمه من كبار العارفين، وأنه قد يدرى ما لم يقدر على معرفته علماء الكلنانيين .

فاستدعاه الملك، فحضر وقرأ الكلمات، ثم قال لبلطشمر: ان معناها أيها الملك هو «أنك وزنت، فوجدت ناقصا، فأخذ ملكك منك وقسم بين الفرس والمساكين» .

ويقول الكتاب المقدس : « وفي تلك الليلة تمكن الفرس من الدخول الى بابل بجيلة، وهي أنهم حولوا مجرى نهر الفرات — وكان يمتاز العاصمة — وساروا الى قلبها من مجراه . فأخذوا حاميها على غرة — وكانت، احتفالا بالعيد، قد ترتجت سكرًا — وأعملوا فيها سيوفهم، ثم هاجموا قصر بلطشمر، وقتلوه فيه مع جميع أعوانه ومدعويه وأهله^(١) » .

ألم يحق للستر ما ككون أن يختم روايته لتلك الإهانة الشخصية التي ألحقها بها المم المختلطة (باسماعيل)، مؤسسا، بقوله : «ألا، من المؤكد أن الكتابة كانت قد باتت مخطوطة على الحائط، حينما أصبح في الامكان اقتراف مثل هذا العيب ضد "أفندينا" العظيم الذي كانت كلمته، قبل أقل من ثلاث سنوات قصيرة، القانون الأهل من الاسكندرية الى انطرموم ؟ » ألا أف لتقلبات الدهر وصروف الأيام !

(١) أنظر : في الفصل السادس والفصل السابع من الجزء الثالث من "تاريخ شعب اسرائيل" لربان تصحيح أسطورة الكتاب المقدس هذه .

(٢) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لملك كون ص ٢٣٠

الفصل الثالث^(١)

بين يدى المندوبية

كنت من كرتى أفر اليهم * وهم كرتى فأتين الفرار ؟

وبينما الشعب المصرى يكاد لا يصدق نظره وسمعه ، ويبدى اندهالا ليس بعده انذال من أن يتجاسر الفرنج على الخديو الى ذلك الحد ولا يخسف الخديو بهم الأرض أو يقلبهم كلهم فى البحر ، كانت مندوبية التحقيق توالى جلساتها ومباحثها فى طرق ادارة القطر العامة ، لا سيما فى نظامه المالى .

فاتضح لما أن ما كان يشاع عن التجاوزات التى ارتكبتها المفتش فى مدة إدارته إنما هو دون الحقيقة ، وأن الشرور التى أنمى فى أرض مصر غراسها المتعص تنفس البلاد لا تزال باثة سمومها ، بالرغم من كل المجهودات التالية التى بذلت للقضاء عليها .

من ذلك ، ان جملة قوانين ولوائح سنها الخديو فى مصلحة الأهالى بقيت مجرد حبر على ورق لعدم اهتمام أحد من الموظفين بنفاذها ، لا بل بمعرفة وجودها ، وأن جملة ضرائب جديدة ربطت ، وجملة ضرائب قديمة ضوعفت بدون صدور تصريح رسمى بها ، وبدون أن يفكر الأهالى المحببة منهم فى الاحتجاج عليها ، لاعتيادهم هذا النوع من المظالم على أيدي حكامهم الأصاغر والأكابر منذ أجيال وقرون ، وأن ضرائب وضعها الخديو على أبواب الحرف والصنائع والمهن ، بقصد تخفيف الوطأة

ظهور فضائح
للمفتش

(١) أمم مصادر هذا الفصل : "مصر الحديثة" لورد كرومر ، و"مصر فى عهد اسماعيل" لمالك كرن .

عن الفلاح وعن الأرض، قلبت الى ضرائب على الروس، وأجبر على دفعها الفلاحون أنفسهم، فوق ما يدفعونه من نراج أطيانهم أو عشورها، بل أجبر على دفعها نفس من لا حرفة ولا صنعة ولا مهنة لهم . ولمّا سئل أحد كبار الموظفين المصريين عما إذا كان لا يستصعب جباية مثل هذه الضريبة الحرفية، ممن لا حرفة لهم، أجاب باندعاش: « وهل الذنب ذنبنا إذا امتنع أحد الأفراد عن الاحتراف بحرفة مع تمتعه بحرية الاحتراف بأية حرفة يشاء؟ فإذا فضل البطالة، فما هذا بموجب لعدم مطالبته بالضريبة؟ وإلا ظلم أصحاب الحرف أنفسهم! » وأن السخرة التي أعلن الخديو عزمه على إبطالها، منذ أن ارتقى العرش، لم يفكر في الامتناع عنها أحد من حكام البلاد وكبار سراتها ووجوهها، وأن المديرين والمأمورين ونظار الأقسام، بل مشايخ البلاد أنفسهم، لم يشكوا يتكبرون بالفلاحين المساكين عن زراعة أطيانهم القليلة، الى الشغل قهرا وعلى مصاريضهم في أطيان أولئك الحكام والكبراء، وأن المديرين والمكلفين بأمر الخدمة العسكرية، بدلا من العمل بنصوص اللوائح المسنونة لذلك، كانوا يحرون الصجنيد بكيفيات وحشية، لا سيما في الصعيد، وإبلجات الأحرى القصية، البعيدة عن عين ولي الأمر، وأنهم كثيرا ما كانوا يأخذون من المطلويين للخدمة العسكرية تقود البدلية، معلى عليها ما أمكنهم الحصول عليه، ثم يجندونهم، بالرغم من ذلك، بدون أن يردوا اليهم البدلية المدفوعة، على الأقل، وأن المنوط بهم أمر توزيع مياه الري كثيرا ما كانوا يضحون مصالح الصعاليك من الفلاحين تضحية تامة: إما أرضاء لأهراض الأقوياء، وإما مراعاة لمصالحهم .

ووجدت المندوبية أن الاسراف في قود الخزينة بلغ أرقاما تخيف التصور . فمن ذلك أن رئيس ديوان المدفعية كان، إذا سمع بمدفع جديد مخترع، يبعث ويأمر

بارسال دسنتين أو ثلاثا منه ، على سبيل التجربة ، بدلا من طلب مدفع واحد ؛ وجهته في ذلك أنه لا يصح أن تكون مصر متأخرة عن باقي الأمم في الأمور العسكرية ؛ وأن مبالغ سنوية جسيمة كانت تدفع من المالية المصرية الى جملة جرائد أوروبية لكي تحرق البخور في أعمدتها ، جزافا ، للحكومة المصرية ، وترين للناس الاشتراك في إقتراضاتها ؛ وأنه دفع ١٥٠ ألف جنيه انجليزي عن إحدى الأميرات الى خياطة فرنسارية ؛ وأن مبالغ تفوق الحصر دفعت الى دوائر الأستانة في أوجه غير مشروعة ؛ وأنه صرف على الأعمال المفيدة ذاتها أضعاف أضعاف ما كان يجب . أن يكون ثمنها الحقيقي ؛ وأن مبالغ كبيرة جدًا وضعت على طاق الخزينة ، بدون أن تكون ثمنًا لشيء ما أخذته الحكومة في مقابلها ؛ وأن أموالا طائلة — أرقامها تحير — دفعت في عمليات تدوير بيوع الفلال ، وهي العمليات التي كان يلجأ المقتش إليها سنويا . وكيفيتها أنه كان يبيع الى بعض التجار ، نقدا ، غلالا يعدم بتسليمها اليهم في موسم جمعها ؛ فلما يأتي هذا الموسم ، يسلمهم جانبها منها (وهو ما كان يحصله من الفلاحين ، بصفة ضرائب غلالية ، بدلا منها هدية) ويشتري منهم الباقي ، ولكن بئس يزيد ٢٥ ٪ . على ثمن مشتراهم تلك الفلال منه ؛ فبأنه بدلا من دفع ثمنها هذا ، الزائد عليه الربح ، نقدا ، كان يدفعه لهم افادات ذات فوائد من ١٨ الى ٢٠ ٪ سنويا ، فكانت مجموعة الفوائد والأرباح التي تنتهي الحكومة المصرية الى دفعها ، بهذه الكيفية ، مجموعة تخيف في الحقيقة .

ووجدت المندوبية أن يد المالية المصرية مدت الى أموال الأوقاف وبيت المال ذاتها ، وصحبت منهما النقود ، كما يسحب المصرف الياء من الأطيان ، غير مهالة بأنها أموال جهات الخير والأراذل واليتامى .

وانتهى بها الطواف على جميع يتابع المطلوبات المالية التي للأفراد على الحكومة المصرية الى الاقرار بأن مبلغ الدين السائر الجدي المتكون منها ومن عجز الميزانية سنة ١٨٧٨ وسنة ١٨٧٩ التالية يبلغ ١٠ ملايين من الجنيهات تقريباً^(١).

وعلى وجود هذا الدين الهائل، كان من الواجب التدبر في دفع استحقاق أول مايو سنة ١٨٧٨ وقدره مليونان من الجنيهات، قيمة فوائد الدين الموحد، بين أنه لم يكن موجود بين يدي مندوبي صندوق الدين لغاية ٣١ مارس سوى نصف مليون فقط. فارتأوا عدم الدفع، والتعرض للانفلاس، خيراً من اجبار الفلاحين، مرة ثالثة، على دفع الضرائب مقدماً.

الضغط على
الفلاحين

ولكن الحكومة الفرنسية لم تشاطرهم رأيهم، وانضمت اليها الحكومة البريطانية لرغبتها في التعاضد بفرنسا في مؤتمر برلين المزمع انعقاده قريباً، فاضطر المندوبون الى الاذعان، وكلفت الحكومة بارسال اثنين من الباشوات المعروفين بشئتهم، وقتل أيديهم الى الأرياف والأقاليم لتحصيل المال المطلوب. فسار في رقتهم جثم خفي من مسلفي النقود، لمشتري محصولات الفلاحين مقدماً، في مقابل إقراضهم النقود المطلوبة منهم للري. فنجم عن ذلك أن الفلاحين البائسين اضطروا الى بيع إردب الفلة بسعر خمسين قرشاً صافاً، مع أنه بالنسبة لقلة القيضان، وقلة المحصول، كان يجب أن يكون الثمن، على الأقل، مائة وعشرين قرشاً صافاً—وهو ما بيع به، بعد مضي شهر فقط، ولكن في مصلحة مقرضى النقود، ولتكاية المزارع "الغبان" — فتمكن مندوبو صندوق الدين، بذلك، من دفع الاستحقاق المطلوب، على أن وصول النقود الى أيديهم، في آخر لحظة فقط، وكون جانب عظيم من العملة المدفوعة

(١) انظر "مصر الحديثة" لورد كرومر، من ص ٥٠ الى ٥٤ ج ١

لهم انما وصلهم قطعاً مربوطة معا على شكل قلائد وحل من الأنواع التي تربى فلاحاتنا المصريين بها أجيادهم ، دلا دلالة مؤلة على مقدار الضغط والشدة اللذين استعملوا في تحصيل الضرائب وجبايتها^(١) .

لهذا ذلك بمنذوبة التحقيق الى الاسراع في فحص الحال المالية العامة ، وإبداء الأدوية التي يرونها مفيدة لعلاجها ؛ ولكن العمل كان شاقا ، وكان لابد للوصول الى إتمامه من استغراق زمن مديد .

فرأى المتدربون في الأول أن يدلوا ، إجماليا ، بحض دلالة ، الى الإصلاحات العامة الواجب إدخالها ريثما يتم عملهم ، فيفصلون تلك الإصلاحات تفصلا ! فأشاروا بوجوب عدم ربط ضرائب إلا بموجب قانون يعلن إعلانا رسميا ؛ ووجوب جبي الضرائب المربوطة تحت مراقبة وزير المالية الفعلية ، لا الاسمية فقط ؛ ووجوب إصلاح ادارة الحسابات واستعمال طريقة الميزانيات السنوية ؛ ووجوب ترتيب احتياطي ، للصرف منه على ما تقتضى به الطوارئ ، كلما زاد النيل أو نقص عن المعتاد ؛ ووجوب الامتناع عن جباية الضرائب مقدما ؛ ووجوب إنشاء نظام قضائى يحى الشعب من كل تعديات أصحاب السلطة ؛ ووجوب إبطال عدة مكوس وضرائب قانونية نكائية ؛ وضرورة روك البلاد روكا جديدا ؛ ووجوب إصلاح طرق جباية مكوس الملح والتبغ ؛ ووجوب وضع نظمات حسنة لتوزيع المياه والمناوبات ، وإجراء الأشغال العمومية ؛ وضرورة إبطال السخرة إلا فيما يختص بالأعمال المنفذة للمصلحة العامة التي لا يختلف عليها اثنان ؛ ووجوب تعيين مدد للخدمة العسكرية وتحديد ما مع اتخاذ طرق ملائمة للتجنيد .

(١) أنظر : "مصر الحديثة" لورد كرومر ، ج ١ ص ٣٨

على أنه لم يكن في دائرة المستطاع تنفيذ هذه الارشادات إلا مع الزمن ، بالاستعانة على إنراجها الى حيز العمل بموظفين من ذوى الكفاءة والذكاء ، وبإدخال تغيير تام على عقلية الشعب حتى يقلع عن اعتقادهين لا يمكن لأية ادارة أن لا تختل بدونهما ، ألا وهما : أن ذوى الشأن لا يناقشون فيما يفعلون لأنهم أصحاب السلطة ، وكل سلطة من الله ؛ وأن موظفى الحكومة ومستخدمىها ليسوا مكلفين بأداء الواجب الذى تنضى عليهم وظائفهم به إلا اذا استميت رغبتهم الى أدائه بواسطة تقود أو هدايا .

ثم أنه لم يكن في دائرة المستطاع تنفيذ تلك الارشادات ، مع الإبقاء على نظام الحكومة الفردية المطلقة ؛ لأنه اتضح من التحقيقات أن عين الخديو ، مهما كانت حادة النظر ، لا تستطيع رؤية كل شئ ؛ وأن ارادته ، مهما كانت نيرة ومتماسكة وحاضرة ، لا تستطيع القيام فى كل مكان مقام الارادات المحلية ، وحمل الكل على اتباع جادة الاستقامة والنزاهة ؛ ولأن الاختبار التاريخى دل على أن أعظم عظماء الرجال ، كقيصر و نابليون ، لم يتمكنوا ، بالرغم من سعة مواهبهم السامية ، ومن انجابهم على العمل أكثر من ثمان عشرة ساعة فى اليوم ، من الحلول من الآلة الادارية محل الروح من الجسد فى جميع أجزائها على السواء ؛ فكيف يمكن ذلك للخديو ، وهو علاوة على كونه "الدولة كلها" والارادة الوحيدة فيها ، أكبر ملاكها المقاريين ، وأكبر تجارها ، وصاحب معامل السكر الوحيدة فيها . فيجب ، والحالة هذه ، تقرير مبدأ "المسئولية الوزارية" .

وأبضا ، لم يكن فى دائرة المستطاع تنفيذ تلك الارشادات ، مادامت عموم إيرادات القطر تحت تصرف صاحب السلطة الفردية المطلقة ، وما دام فى استطاعته تحويل الأموال التى تخصص فى الميزانيات العامة ، لأغراض ما ، الى غير هذه الأغراض ؛

ما دام يمكنه أن يستعمل نفوذ العموم في تحسين أملاكه الخاصة، واقتناء غيرها، وما دام في إمكانه رهن المستقبل : إما لإشباع هوى وقى، وإما لمداواة غلطات الماضي، أو لتهذبة عواصف الحاضر . فيجب ، والحالة هذه، تحرير مبدأ فصل أملاك الحاكم الخاصة عن أملاك الحكومة ؛ وتعيين مرتب سنوى له ، مع مراعاة جملة ضما ، لئى يمكن صاحبه من الاحتفاظ بمظاهر الأبهة والعظمة التى اعتادها الملوك الشرقيون، ولتى يجب أن يروهم رعاياهم متظللين بها .

واعتبرت المندوبية أن النتيجة الطبيعية لمبدأ فصل أملاك الحاكم عن أملاك الحكومة، فى حال (اسماعيل) ، انما هى تجريد من الأملاك التى آلت اليه فى مدة سنى حكمه، لزعمها أنه انما اقتناها بأموال العموم، ولا اعتبارها تلك الأملاك مادة جيدة للتمكن، باستغلالها أو بيعها، من سداد مطالب الدائنين الملحين .

وكان لخديو وعائلته انحصوصية ما يقرب من مليون فدان من الأقطان الخصبة بمصر، منها ٤٨٥ ألف فدان كان سبق رهنها لدائنى الدائرة . فعرض (اسماعيل) ، من تلقاء نفسه ، التنازل للحكومة عن ٢٨٩ ألف فدان من ال ٤٣١ ألف الباقية له ولعائلته، علاوة على تنازله الكلى عن أقطان دائريته السنية والخاصة المرهونة للدائنين .

فقدرت المندوبية ايراد الأقطان المتنازل من سموه عنها، فوجدته ١٦٧ ألف جنيه سنويا، وفقدت ايراد المائة والأثنين وأربعين ألف فدان التى أبقاها لنفسه وعائلته، فوجدته ٢٢٤ ألف جنيه سنويا، فاستعجت من ذلك أن الخديو انما تنازل عن أقل أقطانه جودة ، وأبدت عدم رضاها عن الفرض ، وألحت بوجود تنازل سموه عن كل ممتلكاته وممتلكات عائلته الخاصة فى الريف وفى المدن ، البالغ ايرادها السنوى ٤٢٣ ألف جنيه .

فنز الإلحاح على نفس (اسماعيل)، وثقلت عليه المطالبة؛ فأبى الإجابة .

ولكن نوبار باشا ، وكان قد عاد من إنجلترا ، حوالى ذلك الوقت ، ودرس الموضوع درساً تاماً ، وسبر غور قلوب الرجال الذين أخذوا على عاتقهم أمر تكييف البلاد وحكومتها تكييفاً جديداً ، وعرف نياتهم ، أشار على الخديو أن يصير الضرورة فضيلة ، ويذعن لطلبات المندوبية . فاقترح (اسماعيل) أحد أمرين : إما تحكيم الباب العالى فى المسألة ، وإما أن يكون تنازله وتنازل طائفة عن ممتلكاتهم فى نظير مرتب سنوى خضف للفاية .

فأبى السير ريفرس ولسن ، رئيس المندوبية ، موافقته على كليهما ؛ وأصر على وجوب إعادة عموم الأملاك الخديوية الى الحكومة .

ف رأى (اسماعيل) أن غرض رئيس المندوبية الانتقام الشخصى منه — فأنه عدوه اللدود — أكثر منه مصلحة الدائنين أو مصلحة البلد ؛ وأنه إنما يرى الى تخفيره وإفقاره ؛ ولئن وجد فى كبر صدره متسعاً لقبول سلب سلطته الشخصية منه ، فإنه بصفتة أباً عائلة عديلة ، لم يكن يمكنه التخلى عن كل ثروته الشخصية ، بسهولة ، وبدون أن يقوم نزاع عنيف فى قلبه بين حبه لبلده وحبه لذويه .

غير أن ذويه ما علموا بما للقرح عليه عمله إلا وهبوا يخدمونه خير دليل على تفانيهم فى حب ذاته المقدسة ، وعلى استعدادهم لتضحية أعز مصالحهم فى سبيل شؤين مصاحبه عليه : فان الأميرة السنية والدته ، والأمير محمد توفيق أكبر أولاده وولى عهده ، والأميرة بنته ، أرملة طوسون باشا ، تطلّعو وتسلّموا الى رئيس أسرته عارضين التنازل ، حالاً ، عن كل ممتلكاتهم .

تنازل (اسماعيل)
وأولاده من
أملاكهم

فقوى مثلهم الكريم روح (اسماعيل) ؛ فاتبع نصيحة نوبار باشا، وأرسل الى السير ريفرس ولسن لينبئه أنه قابل كل مقترحات المندوبية ؛ ثم أيد ذلك في خطاب وجهه اليه في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ قال فيه : «أما فيما يختص بالتناجى التي وصلت اليها المندوبية، فلا غرو اذا قبلتها كلها : لأنى انما أردت، أنا نفسى، العمل الذى باشرته خير بلادى، فلم يعد على الآن سوى تطبيق تلك التناجى، وهو ما أنا عازم على عمله، عزما أكيدا . ثنى بذلك ثقة تامة، فبلدى لم يعد من افريقيا، وأصبح من أوروبا، فن الطبيعى، انّاء، أن تترك مركب الشطط القديم لتقرر نظاما جديدا ملائما لحالنا ؛ وأظن أنكم سترون، فى مستقبل قريب ، تغييرات جمة هامة ، نتم بسهولة أكبر مما ينتظر . فإ المسألة، فى ذاتها، سوى مسألة احترام للقانون والمشرعية، والواجب فيها عدم الاكتفاء بالكلام . أما أنا فقد وطنت ارادتى على أن لا أبحث إلا على حقيقة الأشياء . ولكن أبداً بذلك خير بدء وأدلى على مقدار عزيمى ، فانى قد كلفت نوبار باشا بتشكيل وزارة بدلا من أن أعين أنا بنفسى أعضاءها كما كنت أفضل فى السابق . ربما يحال للبعض ان هذا ليس بالأمر الهام ، ولكنى أرى ان الاستقلال الوزارى ، وما هو بالتى القليل ، ينجم حتما عن هذه الخطوة الجديدة ؛ فانها مبدأ تغيير طريقة ؛ وهى فى صرفى خير تأكيد فى وسعى تقديمه لصدق نياتى وعزمى على تطبيق مقترحاتكم .»

وإثباتا لخطابه هذا، أرسل فى ٢٨ أغسطس كتابا الى نوبار باشا، كلفه فيه بتشكيل وزارة، جاء ضمن عباراته ما يأتى : « تأييدا لمبدأ المسؤولية الوزارية، انى أريد، منذ الآن، أن أقوم بشؤون الحكم مع مجلس وزارتى، وبالاتفاق معهم؛

كتاب الخديو الى
نوبار باشا المورخ
٢٨ أغسطس
سنة ١٨٧٨

فكل أعضاء الوزارة يجب أن يكونوا متضامنين معا ، وأن يتنوا في الأمور بأغلبية الأصوات بينهم » .

وقر الرأي على أن يكون تعيين جميع الموظفين بموجب أوامر خديوية ، بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء .

فشكل نوبار باشا أول وزارة مصرية مسئولة كالآتي :

نوبار باشا ، رئاسة الوزراء ووزير الخارجية والحقانية .

شريف باشا ، وزارة الحربية .

رياض باشا ، وزارة الداخلية .

السير ريتس ويلسن ، وزارة المالية .

المسيودي يلينير ، وزارة الأشغال العمومية .

فاقرن بسبعة عهد تشكيلها الى رئيسها بدعة المهدي بوزارتين الى رجلين أجنبيين مسيحيين ، وبدعة عهد الرئاسة الى رجل لم يكن مسيحيا فحسب ولكنه لم يكن بالمصري الصميم . أما البدعة الأولى فترت على أنظار المصريين ومسامعهم بدون أن توقف انتباههم وبدون أن يفقهوا لها معنى . وأما البدعة الثانية والبدعة الثالثة ، فقد أوقفنا انتباههم بصورة مؤلمة ، بل لم ترق في أعين العقلاء منهم — أية كانت نزاهتهم — كما دلت على ذلك الحوادث التالية .

الفصل الرابع^(١)

الوزارة المستولة

وليل رجونا أن يدب عناره * فما دب حتى صار بالمهجر شائبا

فلما تشكلت الوزارة بالكيفية المذكورة ، لم يعد هناك فائدة لوجود المراقبين الماليين ؛ لأن الوزراء الغربيين حالا محلهم . ففتح لكل منهما راتب سنة برمتها ، بصفة تمويض — مع أن مدة خدمتهما لم تتجاوز العشرين شهرا — وصرفا .

على أن الوزارة الجديدة لم تستلم مهام الأعمال إلا حوالى آخر نوفمبر سنة ١٨٧٨ ؛ لأن الوزراء الأجانب كانوا قد سافروا إلى أوروبا ، بعد شهر أغسطس ، لعقد قرض جديد فيها ، الفرض منه سداد الدين السائر .

والذى فتح بابا لوقوع فكر هذا القرض الجديد في خلد الماليين الغربيين الذين حلوا على زمام مالية البلاد محل المقتض ، هو قبول الخديو وعائلته التنازل عن أملاكهم ، عملا برغائب أولئك الماليين ، وعدم اعتناء هؤلاء إلى طريقة أخرى لرفع حل ذلك الدين السائر الثقيل عن عاتق الحكومة .

فأرسل الوزير إلى أوروبا ليتفاوضا مع محل روثشيلد الانجليزى على إصدار القرض المرغوب فيه ، ولما علم أنها نجحا في مأموريتهما صدر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٧٨ مرسوم خديوى أذاع نبا تنازل العائلة الاسماعيلية عن أملاكها للحكومة

قرض روثشيلد
في ٢٩ أكتوبر
سنة ١٨٧٨

(١) أهم مصادر هذا الفصل : " مصر الحديثة " للورد كرومر ، و " تاريخ مصر في عهد اسماعيل " لمالك كون .

المصرية، وأذن بإجراء قرض قدره ثمانية ملايين ونصف من الجنيهات تكون تلك الأملاك ضماناً لسداده، وقرر إنشاء مندوبية خاصة لإدارتها، مؤلفة من مصري يعينه الخديو وإنجليزى وفرنساوى تعينهما حكومتاهما .

وبعد يومين من صدور ذلك المرسوم، أى فى ٣١ أكتوبر، وقع السيد ويلسن الاتفاق على القرض، ولكن العواصف التى ما فتئت منذ سنتين تتضارب فى سماء المسألة المصرية وحولها كانت قد حركت سمعتها الى حد أنه بالرغم من الآمال التى أحيها فى صدور المسالين الغربيين الانقلاب المصرى الأخير، وصيرورة الأمور الى وزارة مسئولة، وبالرغم من أن مصدر القرض بيت روثشيلد القوى المؤسسة سمعته المالية على صحفرة ثقة نفس الحكومة البريطانية به، فإنه لم يكن تصديره إلا بسعر ٧٣ وبفوائد قدرها ٧٪ . فنجم عن ذلك أن مبلغ الثمانية ملايين ونصف الاسمى نقص حتى صار ستة ملايين ومائتين وستة وسبعين ألف جنيه فقط . على أن هذا المبلغ عينه لم يدفع برمته الى الحكومة المصرية، لأنه لم يجمع، وأصبح تسليمه اليها ممكناً، أبى مصدر القرض التخلى عنه حتى تسوى، أولاً، الديون المسجلة على الأطنان المرهونة، السابق صدور أحكام بها . فدفع منه فى الاثناء مبلغ مليون و ٢٢٥ ألف جنيه قيمة قطعة شهر نوفمبر و ٥٠٠ ألف جنيه على حساب الجزية السنوية للباب العالى، و ٢١٢ ألف جنيه قيمة العملة للصدين، ولم يسلم، فى النهاية، الى الخزينة المصرية سوى مبلغ ٤ ملايين و ٣٦٠ ألف جنيه، دفع منه أيضاً المطلوب لسداد الديون ذات الأسبقية .

فلو أمكن لروح اسماعيل صديق المفتش مخاطبة خلفائه الطاعين على "عملياته المالية" والتجاوزات القطعية التى فيها، أما كان يحق لها أن تقهقه فى وجوههم

مصرية ، وتقول لهم باستهزاء : « هل عمليتكم هذه خير منها ؟ » فما قد أنقلم أجود
أطيان مصر بدين قدره ٨ ١/٢ ملايين من الحنفيات مع أنه لم يدخل الخزينة منه أكثر
من ثلثه ؟ فهل هذا مقدار حذفكم ومبلغ نفنتكم ؟ » .

على أن صعوبة التخلص من الدين السائر لم تكن الوحيدة القائمة في وجه الوزارة
الجديدة ؛ فان الصعوبات كانت شتى ؛ ولم يكن يمكن مطلقا التغلب عليها ، بالرغم
من تمضيد حكومتى إنجلترا وفرنسا للوزارة النوبارية ، إلا اذا عضدها انخديرو أيضا
تمضيدا قليلا .

فمع أن البلاد كانت في أقصى الحاجة الى استجاء كل قواها للتخلص من الدين
المنيع بكلكله على قلبها ، فان قص الفيضان في ذلك العام كان قد قضى على معظم
تلك القوى ؛ وعدم سير نظام الرى حسب أصول عملياته جعل نتائج هذا النقص
في منتهى الوخامة ؛ أضف الى ذلك أن المجاعة الناجمة عن قلة مياه النيل كانت
ضاربة أطنابها في البلاد ، وأن قوى الفلاح كانت قد أرهقت كلها بالطرق التي
استعملت معه في الربيع السابق ، لتحصيل المطلوب لسداد فوائد الدين ؛ ومع ذلك
فان استحقاقات القطعيات أخذت تثقل في كفة ميزان الأيام منذ أوائل قيام تلك
الوزارة ، بل قبل استلامها زمام الأمور استلاما رسميا . ففي ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٨
استحق قسط الفوائد وقدره ٤٤٣٠٠٠ جنيه على الدين الممتاز ، وفي أول نوفمبر التالي
استحق قسط الفوائد وقدره مليون جنيه على الدين الموحد ولم يكن بين يدي مندوبى
صندوق الدين لدفع هذه المبالغ سوى ٤٤٢ ألف جنيه في آخر شهر أغسطس .

. واتضح من المقارنة التي عملت في آخر هذا الشهر أن إيرادات الأشهر الثمانية الأولى

من سنة ١٨٧٨ نقصت مليوننا و ١٤٣ ألفا عن مثيلاتها في سنة ١٨٧٧ !

وما تمكنت الحكومة من سداده قسط الفوائد المستحقة على الدين الموحد ،
بتخصيصها لسداده جانب من القرض الروثيلدى ، كما قلنا سابقا ، إلا وحل محله
في الميزان هم دفع المطالبات المستحقة في الربيع التالي وكان هما ثقيلا جدا : لأنه
بالرغم من أن أكثر المبالغ الإيرادية الأميرية نجحت في شهرى نوفمبر وديسمبر من كل
عام ، وأن القسط المستحق في أول مايو سنة ١٨٧٩ كان مليونى جنيه ، وقسط
١٥ ابريل ٤٤٣ ألف جنيه ، فانه لم يكن بين يدى مندوبى صندوق الدين في آخر
هذه السنة سوى ٣٠٢٠٠٠ جنيه لدفع قسط مايو و ١١٧ ألف جنيه لدفع استحقاق
ابريل ! فالخاضر، اذا، كان غما، والمستقبل، هما .

تراع بين الوزارة
والخديو

ومع ذلك ، فبدلا من أن الوزارة تبذل جهدها لتخفف على نفس الخديو وطأة
سحب السلطة والثروة منه ؛ بدلا من أنها تعمل ما في وسعها لى تحوز رضاه ، وتعال
تعضيده ، فانها سلكت سلوكا جعل الدوائر المصرية وغيرها في القاهرة والاسكندرية
تصفها بتهم قائلة : « الظاهر أن هذه الوزارة المسئولة غير مسئولة للخديو ، ومسئولة
أمام نفسها فقط ! » .

فنوبار باشا ، رئيسها ، اعتادا على كفاءته المعروفة ، وارتكنا حل أن مبدأ مسئولية
الوزارة يقضى بإبعاد الخديو كلية عن مداولات مجلس الوزراء ؛ وبمحجة أن حضور
(اسماعيل) هذه المداولات يكتم حرية الآراء ويعرقل سير المباحث ، من جهة ؛ وأنه ،
من جهة أخرى ، يبقى في نفوس الأمة الاعتقاد بأن الخديو لا يزال الكل فى الكل —
وهو اعتقاد ضار ، فى حرفة — أظهر ، منذ يوم تعيينه ، حزمه على احتبار (اسماعيل)
صفرا على الشمال ، وعلى إقامة قواعد الحكم بدونه ، بل وعلى عكس رغائبه وآرائه ،

(١) أظهر ، "مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون من ٢٣٦

لاعتقاده أن هذه الرذائب والآراء لا تستوى مع مصالح البلاد . وتمادى في هذا العزم وفي طعنه أمام زميله القريبين على سوء الإدارة الماخضية الى حد أن أخصاءه وأقرب الناس الى معرفة سره أخذوا يعتقدون أنه يعمل في الحقيقة على قلب مولاة ليحل محله .

ولما كانت كفاءة نوبار باشا ساطعة ، لا يستطيع أن يختلف عليها اثنان ، وكان الرجل قد اكتسب صداقة زميله المذكورين واحترامهما ، وأوجب اعتقادهما في تفوق معارفه المحلية على معارفهما ، فإن السير ريفرس ويطسن والمسيودي بلينيير لم يريا بقا من الانضمام اليه ، وتوحيد عزيمتهما مع عزيمه .

وإذ رأيا أن نوبار باشا هذا - الذى بالرغم مما كان معروفا عن حدة طباعه وشدة لهجة لسانه ، كان في العهد السابق يحكم نفسه الى درجة عدم الخروج مطلقا ، مع الخديو مولاة ، عن حد الاحترام الذى كان (اسماعيل) يوجبه لنفسه من جهة كبار رجال دولته ، وجوبا لا يقل في دقته واطلاقه عما كان قيصر عموم الروس ، في ذلك العهد ، يطالب به كبار رجال مملكته - يطلق لأخلاقه كل العنان مذاعتقد أنه أصبح مستقلا تمام الاستقلال في منصبه الرئيسى ، وتحت حماية الدول ، ويؤكد شخصيته وذاتيته ، بنون أن يبالى ببحر إحساس مولاة ، ولا بأن يتقل على قلبه ثقلا فوق طاقة الاحتمال ، اذ رأيا ذلك ، أخذ السير ريفرس ويطسن يعامل (اسماعيل) كما كان نائب الملكة في المند يعامل أحد مهرجات الدرجة الثالثة ، وشرع المسيودي بلينيير يصوغ ، هو أيضا ، معاملته للخديو في قالب معاملة زميله له ^(١) .

(١) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لملك كون ص ٢٦٢ و ٢٦٣

ولم يكن (اسماعيل) بالرجل الذى يحتمل ذلك أو يصبر عليه، لا سيما من نوبار، خادمه الخاضع الخانع بالأمس، ومن ريفرس ويلسن، الذى ظهر، مذكرته، بمظهر العدو الراحب فى الأخذ بثأر بابت .

معاكسة الخديو
للوزراء

فأقبل على معاكسة الوزارة معاكسة خفية، والعمل على إسقاطها، وعرفت رغبته فى ذلك فى الدوائر الرسمية المصرية؛ فلم يسمعها إلا العمل بما يوجبها عليها يمين الولاء لشخصه .

وأول معاكسة أقدم عليها، مزاحمة مندوبى صندوق الدين والسير ريفرس ويلسن على أموال البلاد؛ فأرسل عمالا من قبله الى الأقاليم ليجمعوا، بواسطة المديرين ومأموريهم ونظار الأقسام، كل ما يمكن جمعه من النقود وتحويله الى إحدى سراياته .

فلما علم ذلك للمندوبين والوزير الانجليزى، كلفوا مفتشيه فى الأرياف بالتشدد فى المراقبة، وحجز كل مبلغ يحدونه مع أولئك المال . واتفق حوالى آخر شهر سبتمبر أن أولئك المفتشين ضبطوا مبلغ سبعة آلاف جنيه جمع من الريف المحيط ببني سويف وأرسل مع بعض خدمة الدائرة الى سراى دولة الوالدة بالقصر العالى؛ ولكن عمال الخديو كانوا قد اتخذوا كل احتياط، فرفعوا دعوى استرداد أمام محكمة مصر المختلطة فكسبوها، وألزموا أولئك المفتشين بإعادة المبلغ الى الجهة المرسل اليها^(١) .

لغدا ذلك بالمندوبين والسير ريفرس ويلسن الى التشدد فى التدابير؛ فوقفوا الى حجز مبلغين كبيرين : (أحدهما) مقداره ١٨ ألف جنيه حصل من مديرية الجيزة؛ و(الثانى) قدره ٥٠ ألف جنيه حصل من مديرية البحيرة، بواسطة مديرى هذين

(١) انظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لملك كون ص ٢٣٨

الأقليمين وأرسلا إلى عابدين ، ولما وبنحوا عمال الخديو على عملهم أجابهم أولئك العمال بكل جسارة ، وبدون مبالاة : « نحن لا نعرف في القصر سيديا غير أفندينا ! ولن نطيع غيره ! » .

ثم لم يمض أسبوعان إلا وعلم للغربيين أن عمالا آخرين جبوا مبلغا جسيما من مديرية الشرقية ، وانهم آتون به إلى مصر . فأرسلوا مفتشين قبضوا عليهم في محطة خارج القاهرة ، ولكن أحد ضباط الحرس الخديوى تدخل في الأمر وألقاهم ، ثم خفهم طنا إلى سراى عابدين .^(١)

وكانت مندوبية التحقيق قد أشارت بزيادة الضرائب على الأطنان العشورية — وهو أمر كان الخديو نفسه راغبا فيه قبل تنازله عن سلطته الشخصية — فلما أرادت الوزارة تنفيذ ذلك ، أبى (اسماعيل) إلا أن يؤخذ ، أولا ، رأى مجلس شورى النواب ، عملا بالمبادئ الدستورية حينها .

ومن البديهي أن هذه المعاكسات لم تكن تروق في عين السير ريفرس ويلسن ، أو "المفتش الانجليزى" كما أخذ يدعوه الرأى المصرى العام ، فتذمر منها تذمرا مرثا للقنصل البريطانى والخارجية البريطانية . وازدادت معاملته (لاسماعيل) خروجا عن حدود اللياقة .

فبعث اللورد سلسبرى — وكان قد خلف اللورد دربى على وزارة داوونج ستريت — إلى السير فيفين بمصر يكلفه بأن يبلغ الخديو : « أن حكومة جلالة الملكة ترى أن على سموه مسئولية خطيرة جدا فيما يتعلق بنجاح النظام الحديد أو خيئته ، لا سيما

كتاب اللورد
سلسبرى

(١) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢٣٨

(٢) أنظر الكتاب ص ٢٣٩

فما يختص بتحصيل الضرائب . فقد بلغ حكومة جلالة الملكة إشاعات ، اذا كانت على جانب من الصحة ، فانها قد تحمل رجالها على التخوف من أن بعض الدوائر العليا بمصر ، بحجة تداخل الحكومات الأجنبية في الأمور هناك ، تحاول اطراح كل مسئولية وهو ما يذاع في البلد ، ويعرف ، فلا محمد عقباه . فحكومة جلالة الملكة تثق ثقة تامة بمقدرة البلاد على القيام بتمهدياتها ولا تشك مطلقا في نتائج النظام الجديد ، على شرط أن لا يماكس في سيره ؛ ولكنه اذا هو كس من قبل القابضين على السلطة ، أو اظهر هؤلاء سبه رغبة في انتفاصه ، فإن الصعوبات المحيطة بنو إ. باشا ومستشاريه ستزيد زيادة هائلة ، ومسئولية خيبتهم ستجر مسيبيها الى هاوية العواقب الوخيمة التي قد تتجهم عنها » .

فلما بلغت هذه الرسالة الى (اسماعيل) ، تضجّر ، وتعامل بكيفية ظاهرة ، ولكنه لم يندفع مع تيار غضبه ، وقال ، وهو متجل بكرامته : « إن هذا البلاغ لمن ألم وأخطر البلاغات التي أرسلت اليه من قبل حكومة جلالة الملكة ؛ وأنه يأسف أسفا شديدا على أنها ارتأت ضرورة استعمال لمجة معه يراها ، هو ، جائزة ، ولا يرى نفسه أنه يستحقها ؛ وأن نصائح الحكومة البريطانية أبدت لغاية تلك اللحظة في قالب العطف الظاهر عليه وعلى أسرته ؛ ولكنه يخال له الآن أنهم متحيزون ضده تحيزا بيتا ، وعلاوة على ذلك ، فإن المسئولية التي يرغبون في إلقائها عليه فيما يتعلق بنجاح النظام الجديد وجباية الضرائب ليست منطقية ولا عادلة ؛ فانه تخلى عن أملاكه الخاصة وعن سلطته الشخصية ، وقبل برضته مركز حاكم دستوري ، فأنشئت وزارة مسئولة لتقوم بشؤون الحكم ؛ فاذا كان ما يفهمه من مبادئ الحكم الدستوري في عمله ، فإن المسئولية ملقاة على عاتق الوزارة لا على كنفى ملك البلاد ؛ وأما فيما يتعلق بجبي الضرائب فلا حول

ولا طول له في الأمر، ولذا فلا سبيل إلى اللقاء أية مسئولية عليه من هذه الوجهة ،
وأما فيما يختص بربط ضرائب جديدة فانه لا يزال يعتقد أن ذلك لا يجوز بدون مصادقة
مجلس شورى النواب ، ويرى وجوب جمعه لهذا الغرض ، ولا مشاورته في كل
الاقتراحات المالية الأخرى التي أبدتها مندوبية التحقيق ! » .

ومع أن السير فيذين كان يعلم جيدا أن معظم أعضاء مجلس شورى النواب من
أصحاب الأطماع العشورية ، وأنهم لن يوافقوا مطلقا على زيادة ضريبة لا تمس
سواهم ، وأنهم سيتخذونها سلاحا للظلم على الوزارة ، وإيقاظ السخط ضدها ، لا سيما
بعد أن صدر قرار منها ، لجمع قهود ، لم يتفق له ذهن المقنن نفسه ، ألا وهو إجبار
جميع الذكور البالغين الخامسة عشرة من العمر على العمل في أشغال السخرة ، إلا من
افندى نفسه بمال ؛ لم يجر جوابا . وانصرف وهو يتوقع شرا للنظام الجديد .

ولم يكن توقعه في غير محله : فان الوزارة ، من جهة ، بالرغم من مضى الأيام بكثرة
على تشكيلها ، لم توفق إلى عمل واحد يصح أن يكون دليلا للصيرين على أنها تمثل
جانب الرق والمدنية ، أو أن نياتها ترمى إلى دفع الضيم عنهم ، ما أمكن ، وجلب الخير
اليهم ، ما استطاعت إليه سبيلا : فان طرق الجور والاستبداد والظلم السابق استماتها
في تحصيل الضرائب ، استمرت على ما كانت عليه ؛ وبالرغم من مباحث مندوبية
التحقيق وتبديراتها ، كان دفع مرتبات الجيش والمستخدمين لا يزال متأخرا ، وكانت
مطالبة دائني الحكومة من الأهالي مضروبا بها عرض الحائط . وزادت الوزارة
الجديدة على ذلك أن أقل عمل عملته ، حينما استلمت مهام الحكم ، كان طرد الموظفين
من الأهالي ، مئات ، مئات ، عملا بما دعاه القنصل البريطاني "اجتثاث أشباب
الجمرة القديمة ، نجمة الموظفين الوطنيين العديدين الفائقة والكثيرى الارتشاء"

واستبدلهم بغيرهم من الأوروبيين، معظمهم من قليل الكفاءة، بالرغم من المرتبات الضخمة المجهولة لهم والتي أخذوا، هم، يتقاضونها بالكاملاً^(١).

ولم تظهر هذه الوزارة فضلاً — إذا كان ثمت فضل في ذلك — إلا في وضعها ميزانية لسنة ١٨٧٩ توخت فيها الصديق في الأرقام، وجاهرت بعجز يبلغ قدره مليونين من الجنيهات. ومع ذلك، فإن مجاهرتها هذه أثارت انفعالات الفيض في صدور أصحاب الديون، لاعتقادهم وتصريحهم أن هذا المبلغ المعجز في الميزانية قد حصل بالتأكيد من الممولين، فأين إذا ذهب؟ هذا ما تسأله مكاتب لاحدني جرائد لندن الكبرى كان مقياً بالاسكندرية وأجاب: «أين ذهب؟ هذا أحد أسرار خزانة الخديو الخصوصية؛ وما قامت مندوبية التحقيق والوزارة الجديدة لا تبليغان إلى معرفة تلك الأسرار والدخول في صميم تلك الخزانة، فتأكدوا أنه لم يغير بمصر إلا ما هو تألفه^(٢)».

و(اسماعيل)، من جهة ثانية — وكان تغيبه من مسلك الوزارة الواقع معه قد بلغ أشده، وكينده بات لا يطاق من نتائج المظاهرات العدائية ضده بشكل يزداد قبعا، يوما عن يوم، من قبل الجاليات الأجنبية في بلاده (وهي الجاليات التي كانت تستلص منه ابتساما في سني حكمه الأولى وتحمق أمامه بخور المديح والثناء بل والعبودية، أيام كانت تتوقع إثارة من الفتات المتساقط من مائدته الملكية) — (اسماعيل) العالم أنه بالرغم من تنازله عن سلطته الشخصية لا يزال مهيبا ومطاطا من رعاياه، كما كان؛ وانهم لا يزالون يعتبرونه «ولي النعم» ومباحب التصرف المطلق في أموالهم وأعمالهم؛ العالم، أيضا، أن كلمة واحدة منه تكفي لتوقد حريق أحقاد وضفائن ضد أولئك

(١) أنظر: «مؤرخ مصر في عهد اسماعيل» لذلك كون ص ٢٣٦.

(٢) أنظر: الكتاب ص ٢٤٣.

الأجانب، وضدّ الوزيرين الأوروبيين، اللذين ياملانه كأنه كمية مهمة، وضدّ نوبار، الذي لم يكن مسيحياً ومرتبلاً مع مسيحيين فحسب بل كان أرمينيا، أى من أمة ضرب العثمانيون ضمتها المثل السائر على أفواههم، وهو: "أرمنى وزر، دولت وشر"، (اسماعيل) الذي كان قد صمم تصميماً صادقا على عدم الخروج من الدائرة الدستورية التي خطها لنفسه، لم يعد يستطيع البقاء على ذلك التصميم بعد كل الغلطات التي ارتكبتها الوزارة، وبعد ما توالى عليه ونحزات الأبر، بدون انقطاع، من الوزارة، والجاليات الغربية في بلاده، وصحافتهم في القطر وفي أورو بألرغم من مركزه بالنسبة لهم، ومركزهم بالنسبة له، ومن قناصل الدول، وحكوماتهم، بألرغم من تصريحاته المتتامة، الخالصة، المتوتة بنيتة الصادقة على تعصيد النظام الجديد والعمل بأحكامه في مصلحة الدائتين والقطر معا .

على أنه، رغم إقدامه على معاكسة الوزارة، المعاكسة التي ذكرناها، لم يظهر حتى ذلك الحين رغبته في العود الى استلام زمام الأمور بنفسه، وأخذ يتسلل عن مباشرة الحكم وابتعاده عن جلسات مجلس الوزراء كل الابتعاد، بملاحظة مبانيه وعماراته في جهتي عابدين والجزيرة، وكانت جارية على قدم وساق، مستفدة جانباً عظيماً من النفوذ، كأن صاحبها انما يريد أن يتحدى الرأي العام الأوروبي في بلاده، ويظهر له مقدار احتقاره لمطاعنه، وقلة مبالاته بانتقاداته على مصروفاته .

آخر عيد جلوس

ولما وافى يوم ١٨ يناير سنة ١٨٧٩، وهو تذكار عيد جلوسه السنوى، اتخذ من المعدات والاستعدادات للاحتفال به ما لم يكن يخطر له على بال مثيله في السنوات السابقة؛ وألبسه من الأبهة والبهجة لباساً جعله فريد أعياد الجلوس كلها؛ كأنه أحس أنه آخر عيد جلوس له في الديار المصرية، أو كأنه أراد أن تنسيه نظامته وأقرباحه

المحوم المشتقة على نفسه ، والتي أخذت تنقش أناملها على جبهته العريضة ونحفي ظهوره القدير .

فبينما العاصمتان ، مصر والاسكندرية ، ومعظم مدن الداخلية ظهرت متجلية بمالم زينة ازدرت بكل ما شوهد من نوعها في الماضي ، فإن الولاية السنوية والمرقص التالى لها ، المعتاد إقامتهما بسرأي طابدين ، فاقا ، في صرف نفس متعديهما ، كل الولاثم والمرقص التي رأتها قاعات تلك السراي المترفة ، بذخا ونميا ؛ وذلك بالرغم من أن حريقا حديثا كان قد دمر منذ بضعة أسابيع جناح الحرمك ببابدين ، غير مبق إلا على القاعات الفسيحة المعدة لتلك الاحتفالات .

وفاق عدد المدعوين الى أفراح تلك الليلة كل عدد معتاد ؛ كأنما (اسماعيل) أراد أن يشهد على بهجة توارى شمسها ما استطاع جمعه حول مغيها من الذوات ، لكي يبق ذكرها في قوسهم الى الأبد ، بعد رفعه من بينهم^(١) .

ومن يدرى ماذا خاضه من الأفكار ، اذ كان نظره يتجول بين أولئك المدعوين المبتهجين حوله ، ثم يقع على الآنية الفرنسية الفاخرة الغالية الثمن جذا ، الخارجة من معامل (سيفر) ، والآنية الذهبية الساطعة ، المتألثة بالماس والمجارة الكريمة ، الموضوعة أمام أولئك المدعوين ، لتقر بها أعينهم ، أو اذ كانت يمز على القاعات المتداخلة بعضها ببعض ، المزدهية بفرشها الفاخر ، وأنوارها السنية ، والدواوية بضجة العيد ، وسرور المتكئين أو الراقصين ؛ من يدرى اذ أرى ، حينذاك ، على وجهى الفنصل البريطاني و" المفتش الانجليزى " خيال المقارنة التي لا بد أقامها ذان الرحلان بين وليمته تلك ، وولاية بلطشمر ، الملك الباطل الذى سبق لنا الكلام عنه ؟

(١) انظر : " تاريخ مصر في عهد اسماعيل " ملك كون ص ٢٤٧ و ٢٤٨ .

وذوات البلاد ، من جهة ثالثة — وكانوا يحكم مؤثرات التربية والمصلحة مجبولين على الولاء والاخلاص لخديوهم ، وعلى اعتباره "ولى نعمتهم ورب ارادتهم" كما أنهم كانوا مجبولين على النظر الى الدخلاء من الفرنج وغيرهم ، شذرا ، واحتقارا ، حتى تعادل العشرة مجارى التأثير الاقل — ما راوا خديوهم متضجرا ومتقللا ، وأن تضجروه وتقلله مسببان له من أولئك الفرنج ، ومن نوبار باشا المدين لسموه وآله بكل ثروته ، ومركزه السامى ، حتى التفوا حوله بعامل الولاء والغيظ ، بارادات متعده وقلوب متحمسة . ولما علموا بعد ذلك أن الوزارة تريد زيادة الضرائب على أطيانهم العشورية إرضاء لأصحاب الديون الأجانب ، وأن سمو الخديو هو الذى يعارضها فى ارادتها ، وأنها ألغت الاعفاء من السخرة الذى كان المشتغلون فى أطيانهم العشورية يتمتعون به ، اذا اقتدوا أنفسهم ، أى اذا دفعوا — هم ، أصحاب تلك الأطيان — المال المطلوب لاعفائهم ، بلغ غيظهم من الفرنج والوزارة أقصاه ، وولأوهم وإخلاصهم للخديو أعلى درجاتهما .

والأهالى ، من جهة رابعة ، كانوا هم أيضا ، بمؤثرات ستين قرنا ، مجبولين على الشعور بأن ملك البلاد صاحب التصرف المطلق فى أموالهم وأعمارهم ، وأنه ، ما عدا عرضهم ودينهم ، محق فى أخذ أى شئ يرومه منهم ، كما أنهم كانوا يعاملون تأثير الأجيال العديدة الماضية ، والجهل المطبق ، مجبولين على كره « النصارى الملاعين » — و « النصارى » فى عرفهم الفرنج ، اللابسون برانيط ، حتى لو كانوا يهودا — ومستعدين لأن يكونوا وقودا لأية نيران عاطفية يروق لذى مصلحة إيقادها فى صدورهم ، الأهالى الناظرون الى الذوات المتسلطين عليهم نظرا التعظيم والتبجيل ، والمستعدون لارضائهم بكل ما فى وسعهم ، حتى ينسيان مظالمهم السابقة ، انقاء لمظالمهم

المستقبل، كانوا طوع أمر أفندينا والباشوات والبيكوات، بل ومشايخ البلاد ذاتهم، ومستعدين لقول وعمل أى شئ يريدونه .

والمستخدمون، من جهة خامسة، (سواء، فى ذلك، الباقون فى الخدمة والمرفوتون لا بداهم بموظفين غربيين)، العارفون حق المعرفة أن مرتباتهم المتأخرة والمستحقة أولاً فاقولا لا تدفع لهم، لا لأن قلة إيرادات البلاد تحول دون دفعها؛ ولكن لأنه، بالرغم من سحق مواطنيهم تحت ثقل الضرائب والمكوس، تكاد نرائن الحكومة كلها لا تكفى لإشباع مطامع اللاتنين الأجانب؛ المستخدمين الرامون أن الحكومة الجديدة لا تكيّل لموظفيها ومستخدميها الأجانب ولا ترن لهم بالكيّل الذى تكيّل به والوزن الذى ترن به لهم، وأنها تدفع لهؤلاء كل مرتباتهم، بالرغم من جسامتها وأن معظم المنصرفه لهم هذه المرتبات يكادون لا يعملون بها شيئاً؛ المستخدمين الرامون نساءهم وأولادهم يتضورون جوعاً، ولا يدرون كيف يكون المصير، كانوا كذلك مادة سهلة للالتهاب، سريسته بين يدي من كان ذا مصلحة فى إلقاء شرارة عليها !

ففى الأسبوع الأول من شهر يناير سنة ١٨٧٩ أتى الى مصر وفود من وجوه الأقاليم يحملون تظلمات الأهالى من الشدة والصرامة المستعملتين من عمال الحكومة فى تحصيل الضرائب؛ وينذرون بمصير الأمور الى مالا محمد عقباء، اذا استمرت الحال سائرة على ما هي عليه .

ففاق السيرفيقيين، وأرسل ينيّ بالجارى وزارة الخارجية البريطانية فى ١١ يناير، بما نصه : «ان البلاد أخذت تغلّ بعض الغليان كما يدل على ذلك مجيء عدة وفود كبيرة من مشايخ الأقاليم للاحتجاج على استعمال الضغط الجارى الآن فى تحصيل الضرائب؛ ويقولون لى إنه من المحتمل أن تقوم معارضة فى مجلس شورى النواب

ضد الاقتراح المزمع تقديمه من الحكومة بخصوص زيادة الضرائب على الأهلين المشورية - وهي زيادة واقعة، على الأخص، على طبقات الأهل ذات اليسار - ولو كان هذا الغليان طبيعيا لما كان مظهرا غير مرضي؛ ولكنى أراى على بينة فى اعتقادى أنه مفتعل، بواسطة عمال حكروا المياه فى الخفاء، وربما استخدموا لهذا الغرض من الخديو نفسه؛ وقد سمعت من مصدر موثوق به أن قادة الرأى فى مجلس شورى النواب استدعوا سرا، وعرفوا بأن الخديو لن يكون متكدرا اذا رآهم يقاومون إجراءات ادارة أجبر على قبولها، بالرغم من أن جميعها فى أيدى الأوروبيين؛ وهكذا فان الوزارة الجديدة، حلاوة على الصعوبات المالية الخطيرة المحيطة بها، وعلى أن مهمتها فى انشاء النظام والترتيب من القوضى والعلم مهمة تكفى وحدها لاستنفاد القوى البشرية، مضطرة الى التنازع مع أعداء مكشوفى اللثام، ليس فقط، بل مع ختل هراخل فى منتهى الخطورة سائر الى غايته التى يرى اليها، بالرغم من توالى الانذارات الخفيفة عليه ! فلا سبيل للحكومة الى الفلاح فى هذه الظروف إلا اذا كانت متكاثفة متضامنة، يشد بعضها أزر بعضها الآخر، وتنزل الى الميدان، وجهبتها متعددة، واذا سلكت سلوكا فى غاية الشجاعة والعزم، متجنبية كل التحايلات والتلونات، وعصبتها الحكومتان الانجليزية والفرنساوية تعظيدا محسوسا .

ولكن هل كانت الوزارة متضامنة، متكاثفة، فى وسط الشدائد المحيطة بها؟ كلا . فان التعاسد والتراحم على النفوذ الناشئين من المنافسة الدولية، والذين ما فتئوا عاملين على ايجاد شقاق مستمر بين القنصل العام الفرنساوى والقنصل العام الانجليزى، تسربا الى الوزارة النوبارية، وقاما بين السير ريفرس ويلسن والمسيودى بلينير . ومع أن مظهر نوبار وشهرة حبه لانجلترا كان من شأنهما أن يجعلاه فى صف الوزير

الانجليزى ، إلا أن أخلاق ويلسن وأطبائه جعلته يفضح دائما الى الوزير الفرنساوى وبعضه . والحق يقال إن السبب في ذلك أيضا هو أن المسبودى بليبير ، بالرغم من أن الغرض من تعيينه في الوزارة كان الدفاع عن مصالح الدائنين الفرنساويين ، كان يميل جدا الى مراعاة الفلاح المصرى وتخفيف وطأة الشدة عنه — وهو مالا خلاف في أن نوبار باشا كان يريد أيضا من صميم فؤاده — بيتا السير ويلسن كان ، في شدة كرهه للخدويو ، يرى وجوب استعمال الشدة المتناهية مع الفلاحين ، كأنه يريد أن ينتقم في أشخاصهم من (اسماعيل) ، أو كان ولاهم للخدويو وإخلاصهم له ، على كونه ، في اعتقاد السير ويلسن ، السبب الوحيد في ذلم وبؤسهم وفي الأفعال الباهظة الملقاة على عواصمهم ، قذى في عينيه لا يطيق احتماله ، ويرى وجوب عقاب أولئك المساكين عليه ؛ فلم يكن يخجل عليهم بالكرباج والسوط ، كلما أحب أن يجهي منهم مالا . وكان ضحكنا على تنسيتهم أيام ” صديق باشا ، المفتش ” سلقه في دست وزارته .

فمع وجود هذا التزاع بين أعضاء الوزارة ، وانجابه ، حتما ، خلفا في الآراء والمداولات ، على شدة شعورهم بهيما بأن سلامتهم وسلامة النظام الحديد المتمثل في أشخاصهم — إزاء مبول المليك والنوات والأهالي والمستخدمين — إنما هي في تكاتفهم وتعايهم ، هل كان من المتصور أن يتسلحوا بفطنة تصونهم عن الوقوع في الخطأ ، وتمنعهم عن ارتكاب الشطط في غير دائرتي الخطأ والشطط المعتادين ؟

هذا ما كان يشك فيه خصومهم ، وما كانوا واقفين لهم بالمرصاد من أجله .

وفي الواقع فإن الوزارة النوبارية ، رغم كل المنذرات النائرة حولها ، ورغم كل العظات المقدمة لها من الظروف ، شنت على عينها عصابات الفشاعة ، وتعمت

الى حد ارتكاب الغلطة الوحيدة التي كان يجب عليها أن تتحاشاها ، قبل غيرها ، بل دون غيرها .

وذلك انه لما اتضح لما أن دفع قطعية ربيع سنة ١٨٧٩ ، والاتفاق على شؤون الادارة ، يتعذران معا ، مهما بولغ في استعمال الشقة مع الفلاحين لتحصيل إيرادات العام ، مقدما ، قترأياها في أوائل فبراير على الاقتصاد في مصاريف الجيش المصري . فقول السير ويلسن ألفين ونسمائة ضابط على الاستيلاء دون أن يصرف لهم شيئا من رواتبهم المتأخرة ؛ وصيرهم هكذا مع عائلاتهم الى أقصى حدود الفقر المدقع .

ولا أدنى على ما وصلت اليه حالة أولئك الضباط مما وقع لاثنتين منهما ، نرويه نقلا عن كتاب الليفتننت كرنل داي الأمريكاني ، المعنون " مصر الاسلامية والحبهة المسيحية " قال :

« تأخر أحد الضباط المصريين عن دفع أجرة بيته لصاحبه . فلما ضاق رب البيت به ذرعا ، اشتكاه لوزارة الحربية . فأنزلته الوزارة درجة ، بعد تأنيبها لإياه تأنيبا مؤلما على عدم دفع الأجرة ؛ غير ناظرة الى أن تأخر الضابط عن دفعها إنما هو نتيجة تأخر الحكومة عن صرف مرتبه له الأشهر الطوال .

فلما أنتشروا الضباط خبر ما أصاب زميلهم ، احتاروا في أمرهم ؛ ولم يدروا ما التدبر .

وما لبث أن أقبل صاحب البيت الذي كان أحدهم ساكنا فيه يطالبه بالأجرة المتأخرة عليه . فخاف الضابط أن يصيبه ما أصاب زميله . فاعمل فكه لحظة ، ثم نرج من الباب واستدعى أول حمار قابله . فأتاه بجماره . فركب الضابط الحمار ،

وقال للهمّار : « امكث هنا حتى أعود إليك » . وأقده أجرته مقدّما . ثم امتطى
الحمار وذهب به الى السوق . فباعه هناك وعاد بمنته . فأعطى صاحب بخته مبلغ
الأجرة المطلوب له ، وسلم باقي الثمن للهمّار ، وصرفه دون أن يبالي بنسبته وعويّله .
وكان يوجد في ذلك الوقت بالعاصمة أمثال هذين الضباطين نحسائة ، فقط ،
ولكن شريف باشا ، وزير الحربية ، تنفيذا لقرار آخر أصدرته الوزارة بصرف جزء
من المرتبات المتأخرة للضباط ، استدعى الى العاصمة الألفين الباقين ، لكي يأخذوا
ما تقرر صرفه لهم ، ويودعوا سلاحهم تحت تصرف الحكومة . فجمع هكذا بمصر
جمهورا متقلبا على جمر مؤلفا من ٢٥٠٠ ضابط ، بين أن حامية مصر كلها لم تكن
تزيد على ألفين وستمائة جندي ، معظمهم من الشاعرين مع الضباط المحالين على
الاستيداع . ويقال ان شاهين باشا أبلغ الخديو تذرهم المتر ، وأن الخديو أجابه :
« ولم هم ساكتون ؟ » فنجم عن ذلك جميعه ما كان يجب أن ينجم عنه حتما .

فانه في اليوم الثامن عشر من شهر فبراير ، بينما كان السير ريفرس ويلسن ، بعد
انصرافه من لندن الحاضرة الخديوية عقب تشرفه بمقابلتها ، ذاهبا في عربته الى سراى
المالية ، لم يكد يحاوز مابدين قليلا إلا ورأى ، على بعد بضعة أمتار أمامه ، جمهرة
حاجة . فأمر حوذيّه أن يسرع السوق لكي يقف على معنى الصياح البالغ أذنيه ،
فساق الحوذي ، وسرعان ما رأى السير ويلسن رئيسه نوبار باشا في عربته ، محاطا
بجمهور من الضباط المحالين على الاستيداع ، تتداوله أيدي جماعة منهم ، كانوا قد
وثبوا به في مركبته ، بينما كان غيرهم قد قبض على رموس الجياد وأوقفها . فنظر
إليه ، وإذا به قد قطع رباط رقبته ، وطرح طربوشه أرضا ، وديس في الوحل ،

(١) أنظر : "مصر المسلة والحظفة المسجة" فداى ص ٦٧ و ٦٨

وتوالت على وجهه الصفعات كأنما الجائدون عليه بها يقولون : « خذ، هذه تنفعك، وهذه تضررك ! » .

ولما وقعت عين نوبار على ويلسن صرخ إليه أن « سرالى المسالية بسرمة ، فالتقوم إنما يطالبون بمرتباتهم المتأخرة ! » .

ولكن الضباط كانوا قد نكحوا السير ريفرس ويلسن — وكرههم له كان يفوق كرههم لنوبار، علة أضعاف — فهب بعضهم وأوقف جياد عربته، أيضا، ووثب ستة منهم داخل المركبة، وقبضوا على لحيته، وتنفخوا، وأشبعوه ضربا ولكما، أكثر بكثير مما قال نوبار على أيدي زملائهم .

وما زالوا بالوزيرين، بهدلة وإهانة، حتى أوصلوهما الى باب المسالية . فسحبوهما، هناك ، من عربتيهما ، وأدخلوهما تحت صبيب من الصفع والرفس الى الوزارة ، وساقوهما الى غرفة السير ويلسن ، حيث أفهموهما أنهم ، اذا لم تصرف لهم مرتباتهم ، كالوا لها مما ذاقا أضعافه ؛ فان المتأخر للجميع كان لا يقل عن مرتبات خمسة عشر شهرا ، بينما المتأخر لبعضهم كان يزيد على العشرين شهرا .

فعد كرنوبار ما كان من مصر محادثته لآبراهيم الجهم أثناء حودته معه من الأساتنة الى الاسكندرية .

وأقبل يواعد ويراوغ أولئك الضباط السائرين ، حتى بلغ أذنه وقع حوافر جياد عربية وارتفاع أصوات تحيات ، وتهايل فى الخارج . فأدرك أن الغوث قد أتى . وفى الواقع لم تمض دقيقة إلا وشوهد الخديو يترجل على باب المسالية ، ويسرع الى نجدة وزيريه التمسين . ولندع الكلام هنا للسير فيقين ، قال :

« حالما أبلغت ما كان جاريا في المالية ، أسرعت الى طابدين ، وأنبات به الخديو ، فقتل سموه وأركبني في حريمته ، وذهبنا معا الى وزارة المالية ، فوجدنا جمعا غفيرا يحيط بها ، ولكنهم قصعوا في الحال ازدحامهم أمام عربة الخديو ، وحيوه وهللوا له . فدخلنا ، ووجدنا في احدى غرف الدور الأعلى نوبار باشا والسير ريفرس ويلسن ، ورياض باشا في وسط المتزدين من الضباط ، على أن لم نجد أحدا منهم مجروحا وإن كانت علامات الإهانة بادية على الاثنين الأولين . فلما تأكد الخديو من سلامتهما ، التفت الى المتزدين ، وبعد أن وعدهم بإجابة طلباتهم العادلة ، أمرهم بمغادرة السراي ، قائلا : « اذا كنتم ضباطي ، فيمينكم تترككم بطاقتي ؟ فان رفضتم ، كنستكم كنسا » . فأطاعوه على غير رغبة ، وتدمر بعضهم وتتم طالبا تركهم وشأنهم في تسوية حساباتهم كما يشاؤون ، وسمع غيرهم يصيح " ليمت الكلاب النصاري " . فانزلم الخديو السلام وأخرجهم الى الرحبة حيث اجتمعوا بزيلاهم المحاصرين الأبواب . فاطل الخديو من نافذة ، وأمرهم بالفرق كلهم والذهاب الى بيوتهم ، فرفضوا .

الخديو يخطب

فاستدعى الجيوش . فاطلق بعض الضباط مسدساتهم في الهواء ؛ ولكن بعض العساكر جرح بالرغم من ذلك . فاعمل الجند رموس حرايمهم وأصابوا بعض المتزدين بجراح ، وجرح أيضا اثنيان الخديو بضربة سيف ، وهو بجانب مولاه ، وتعرض الخديو عينه الى خطر كبير . حتى أن الأمر كله لم يدم أكثر من نصف ساعة ، وبعد أن تولى الخديو إرسال الوزراء مخفوقين بحرس كاف الى منازلهم عاد الى سراي طابدين ! » .

غير أن هذه الحادثة جعلته يصمم تصميا أكيدا على استعادة زمام الحكم الى نفسه ،
خشية حدوث ما لا تحمد عقباه . فبعث في عصر ذلك اليوم حينه واستدعى قناصل
الدول وأنبأهم أنه اذا لم يعدل مركزه وتماد اليه السلطة التي هي من حقوقه ، فانه
لن يكون مسئولا عن الأمن العام في البلاد .

ففي اليوم التالي ، انعقد في منزل القنصل البريطاني مجلس حضره هو والمسيرة
والقنصل الفرنسي العام ونوبار باشا والسير ريفرس ويلسن والمسيرة بلينير
والميجر بارنج ، مندوب صندوق الدين الانجليزي ، وتداول فيما فاه الخديو به البارحة .
فقرر أنهم على أن يسأله كيف يريد أن يعدل مركزه ، ثم ساروا الى طابدين ، وصعد
القنصلان الى مقابلة (اسماعيل) ، بينما الباقون أقاموا في انتظار الرد في إحدى حجور
الدور الأرضي .

ولم يطل الرد كثيرا . فان القنصلين طادا اليهم به بعد قليل واذا مفاده : « أن الخديو
لن يكون مسئولا عن السكينة العامة إلا اذا أعيد اليه نصيبه الشرعي من حكم البلاد
وصرح له إما بترؤس مجلس الوزراء ، أو بانتخاب رئيس للوزارة يتق به ويرتاح اليه .
وأنه يشترط اشتراطا لا يقبل مع رفضه اتفاقا ، أن نوبار باشا الذي ثبت لديه أنه
حامل على اجتناب سلطته ونسفها ، ينسحب حالا من الوزارة » .

فسأل القنصلان نوبار باشا : « هل في استطاعتك ، اذا ألحينا على بقائك في منصبك ،
أن تضمن الأمن العام ؟ » فأجاب : « كلا . ولست أرى طريقا مفتوحا أمامي ،
والظروف كما هي ، سوى أن أرجوكم أن تبذلوا سموه استقالتي ، وترجوا أن يصرح
لي أن أعيش كفرد ، لاصبغة رسمية لي ، في القصر ، آمنا ومطمئنا على نفسي » .

استقالة نوبار

فبلغ القنصلان الاستقالة والرجاء الى الخديو . فأجاب أنه يقبل الأولى ويحود
براجابة الثاني، على شرط أن لا يتدخل نوبار باشا في السياسة ، ولا يمين أو يخاتل
أويدس .

فلما اتفق على ذلك، ذهب الأمير حسن باشا، بصفته قائد عام الجيش المصري،
الى البشير ريفرس ويلسن، واعتذر اليه عما لحقه من إهانة على أيدي الضباط . ثم
اقترض مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه من بيت روثشيلد، ودفعته متاعرات الجندية منه،
دون أن يعاقب أحد من الثائرين . فعرفت الجندية بذلك قوتها . فلم تعد تنساها .
وربما تفرخت الثروة المراكبية كلها من بيضة تلك الفتنة .

الفصل الخامس^(١)

بين الكايتول والصخرة التريينية

نحن بنات طارق * نمشي على النمارق

خير أن فوز (اسماعيل) لم يكن كاملا ، ولو أنه تخلص من وزير كرية لديه رغم تمضيد الحكومتين البريطانية والفرنساوية له . وذلك لأن اللورد سلسبرى كتب الى القنصل البريطاني ، وكلفه بأن يخطر الخديو أن الحكومتين عازمتان على العمل معا في كل ماله علاقة بالشؤون المصرية ؛ وأنهما لا تميلان إدخال أى تعديل على مبدأ الاتفاقات السياسية والمالية التي وقعها سموه منذ عهد قريب . فان استعفاء نوبار باشا ليس له في أثنين سوى أهمية شخصيته ولكنه لا يعنى تغييرا في النظام المقرر .

فأجاب الخديو أنه يتعهد بالمحافظة على الموائيق الصادرة منه في شهر أغسطس الماضي ، وأنه يرضى ، من صميم قواذه ، المحافظة أيضا على اتفاقاته المالية ؛ ولكنه لا يمكنه أن يكبف ، منذ الآن ، قرارات مجلس الوزراء في هذا الموضوع .

ثم دارت المفاوضات على تشكيل الوزارة الجديدة . فأخ السير ريفرس ويلسن والمسيو دى بليثير بوجوب إعادة نوبار باشا اليها ، وكتبوا الى حكومتيهما يهرضانهما على تمضيد مطلبهما .

(١) أم مصادر هذا الفصل : "مصر الحديثة" لورد كرومر ، و "مصر في عهد اسماعيل" لـ مالك كون .

فانحازت الحكومة البريطانية الى رأى السير ريفرس ولسن ، وكتب اللورد سلسبرى الى السير فيثين بأن مركز السير ريفرس ولسن قد يصبح في منتهى الحرج ، بل قد يتمذر ابقاؤه اذا لم يعد نوبار الى الوزارة .

فلم يوافق السير فيثين على ذلك ، وأبدى مخاوفه من أن يؤول التشبهت بنوبار ، مع وجود (اسماعيل) على العرش المصرى ، الى شذائد وارتباكات لا يسمع الحكومة البريطانية إلا تجنبها .

أما الحكومة الفرنسية فلم تمعز الى رأى المسودى بليشير وذهبت الى أنه لم يعد من الموافق التمسك بنوبار مذ أظهر الخديو عدم رضاه عنه . فوافقتها على ذلك الحكومة الانجليزية ، ولكنها رأت في الوقت عينه أن تلفت نظر (اسماعيل) الى أنها تعتبره مستولا عن الصعوبات الحديثة التي لحقت بمصر ، وأنه في حال قيام غيرها من نوعها ، فإن العواقب قد تكون وخيمة عليه !

ولما فرغ من أمر نوبار ، أبدى الخديو بعض اقتراحات . فقابلها الوزيران الأوروبيان بعكسها ؛ وما زالت المفاوضات جارية بين عابدين والقنصلين ووزارتى خارجية الدولتين الفريتين — وإدارة البلاد متعطلة في الانتاء — حتى قرأى اللورد سلسبرى والمسيو وادنجتن أخيرا على أن الخديو لا يحضر ، في أى حال من الأحوال ، جلسات مجلس الوزراء ؛ وأن الأمير محمد توفيق ، ولي العهد ، المقترح تعيينه من أبيه ذاته ، يعين رئيسا لمجلس الوزراء ؛ وإن الوزيرين الأجنيين يكون لهما حق منع كل إجراء يريانه .

ولما عرضت هذه الأمور على (اسماعيل) أبدى ارتياحه اليها . وشكر للدولتين موافقتها على رغبته في منع نوبار باشا من دخول الوزارة وقال : « إنه سينذل جهده

لمساعدة وزرائه ، اذا وجد منهم الرغبة عينها في ضم مجهوداتهم الى مجهوداته ، وأنه يشعر تمام الشعور بالمسئولية الملقاة عليه فيما يختص بنجاح الأعمال على المحور الجديد الموضوع لها .

وزارة الأمير
محمد توفيق

وفي ١٠ مارس صدر الأمر القاضي بتعيين الأمير محمد توفيق رئيسا للوزارة الجديدة . فلما أقدم على تشكيلها ، أبدى الخديو رغبته في أن يهدى الى رياض باشا بوزارتي الخارجية والحقانية ، بدل وزارة الداخلية ، التي كانت معهوده اليه في الوزارة السابقة . فعارض في ذلك الوزيران ، بحجة أن رياض باشا الرجل الوحيد الذي يمكنه أن يمتنع كل تناخل غير دستوري في إدارة الأقاليم الداخلية .

ولكن القنصلين عضدا رأى الخديو بحجة أن إجباره على تعيين وزرائه على غير رغبته لا يتفق مع المسئولية الشخصية التي طوّل بها . فخالفتهما حكومتاهما ، وانضمتا الى معارضة الوزيرين الغربيين . فأبى (اسماعيل) في الأول إلا عدم إبقاء رياض باشا على رأس وزارة الداخلية ، ولكنه رضى في النهاية . فعهدت الى الرجل وزارتا الداخلية والحقانية ، وتمكنت الوزارة من التشكل في ٢٢ مارس ، أى بعد استعفاء نوبار بنيف وشهر .

على أنه ، قبل استلامها مهام أعمالها ، وقع خلاف شديد بين السير فيشين ، القنصل البريطاني ، والسير ريفرس ويلسن ، وزير المالية المصرية . منشأ أن القنصل كان يميل الى إشراك (اسماعيل) في الحكم ، بالرغم من عدم حضوره جلسات مجلس الوزراء ، لاعتقاده تعذر الحكم بدون مساعدته ، ووجوب إرشاده الى الطريق القويم ، بالي هي أحسن ، بدلا من استعمال العنف لتسييره فيه . وأن السير ريفرس ويلسن كان

يرى السلامة كلها فى إيجاده من كل تدخل فى شؤون الإدارة، ووضعه تحت مراقبة شديدة تصيره صفرا على الشمال .

فانقسم عالم الرسميات قسمين : أحدهما تحزب لمبدأ السيريفيين ، والآخر لمبدأ السير ويلسن . وأخذت التقارير ترسل ، متناقضة ، الى الحكومة الانجليزية . فوفعت فى تخطيط لا تحير أمرا .

ولما كان السير ريفرس ويلسن من كبار رجالها ، وكان وجوده بمصر على رأس وزارة المالية المصرية مجزأ انتداب باجازه ؛ وأن وقوع الخلاف بهذا الشكل بينه وبين القنصل البريطانى لا ينتج سوى تمكين الراغب فى الصيد فى الماء العكر من نيل مرامه ، استدعت الحكومة البريطانية السيريفيين الى لندن فى ١٥ مارس ، وأرسلت عوضا عنه السير فرنك لاسل ، وزودته بتعليقات مفادها « وجوب مساعدته السير ريفرس ويلسن فى معاملته للتدبير مساعدة قلبية فعالة » .

ونحن ندرى كيف كانت معاملة السير ريفرس (لإسماعيل) . فلا غرابة اذا اتسع الخرق بينه وبين المنصر الغربى ، واذا وجد نفسه غير قادر على التشرب بمبادئ النظام الجديد . فبدأ تصديره الى لاشئ فى سياسة البلاد استقر معمولاً به ، بالرغم من تخلصه من نوبار باشا ، والشروط التى أجبر على قبولها كانت من الثقل والمثالة بحيث لم يكن يستطيع احتمالها ، بالرغم من حسن نياته وقوة عزيمته .

وعليه فانه لم يمض أسبوع على تشكيل الوزارة إلا وشرع النزاع بين الخديو ووزير ماليته يبدو للعيان . فالقوائد السارية على قرض سنة ١٨٦٤ كانت تستحق فى أول ابريل سنة ١٨٧٩ ، وقدرها ٢٤٠ ألف جنيه . ولم يكن فى ٢٨ مارس بين يدى مندوبى صندوق الدين سوى ١٨٠ ألف جنيه .

ولما كانت فوائد ذلك القرض مضمونة، من جهة، عملا بالمشروع الجوهري،
بضريبة "المقابلة"، وكانت مندوبية التحقيق، من جهة أخرى، حاملة في ذلك
الحين على تجهيز مشروع تصفية نهائية للحال المالية، ارتأت فيه إلغاء قانون "المقابلة"،
فقرأى مجلس الوزراء، بالاتفاق مع أعضاء المندوبية، على تأجيل دفع استحقاق
أول إبريل هذا، إلى أول مايو التالي. وجهاز السير ريفرس ويلسن نص المرسوم
السامى الواجب لذلك القرض، وعرضه على الخديو لوقيه.

فأبى (إسماعيل) توقيعه قائلا: « إن هذا المرسوم إنما هو، في الحقيقة، إشهار
إفلاس، مع أنه لا يرى البلاد مفلسة، ويستعد إمكان القيام بجميع تعهدات الحكومة
المالية، ولا يستطيع توقيع مرسوم كهذا في مواجهة التعهدات السياسية والمالية
التي أجبره عليها حكومتا بريطانيا العظمى وفرنسا ».

فأدى رفضه إلى إدخال بعض تعديلات لفظية على نص المرسوم، أمكن معها
حمل الخديو على توقيعه.

حركة الأعيان

غير أن رأى مندوبية التحقيق في وجوب إلغاء قانون "المقابلة" كان في الإثناء
قد انتشر في الأوساط والمتديبات المصرية. ولما كان إلغاء ذلك القانون في غير
مصلحة الطبقات الغنية وفتة الذوات، لأنهم الوحيدون الذين استفادوا، وكانوا
لا يزالون يستفيدون منه، أخذت اجتماعاتهم تتوالى ومدادلاتهم تطول وتجدد،
وصرامها مقاومة فكرة الإلغاء بكل مافي الحول والطول.

ففي أول إبريل كتب السير فرنك لاسل إلى اللورد سلسبري ما يأتي: « يوجد
الآن هنا حركة أفكر عنيفة واسعة. والظاهر أن الشيخ البكري، قبيب الأشراف،

وشيوخ مشايخ الطرق، يدعو في بيته الوجهاء والعلماء الى اجتماعات متوالية، غرضها إثارة كره ديني ضدّ الوزيرين الأوروبيين، وأن الخطباء في المساجد جاھروا باحتبارهم رياض باشا صديقا للمسيحيين وطاملا على الاضرار بالمسلمين، وهو ما قد يدعو الى استقالته من منصبه، لأن حياته باتت معرضة للخطر، وأشار عليه رئيس البوليس، مرارا، بضرورة التوق.

وفي ٤ أبريل كتب السير فرنك لاسل نفسه : « يظهر أنه ليس هناك شك في حدوث الاجتماعات التي قلت عنها، وفي أن المخبرات متصلة بين الخديو وأهم الأشخاص الذين حضروها. ولكن الغرض الذي يرمون اليه هو الحصول على تعضيد لمشروع مالي يجهزه الخديو، معارضة لمشروع السير ريمرس ويلسن، وأيضا حل القوم على تحرير مرائض لسموّه يتمسكون بها أن يتخذ في مصر الدستور العثماني الذي أعلن هنا سنة ١٨٧٧ وما قى منذ ذلك الحين كتابة ميتة. وقد قيل لي إن الأسباب التي تسببوا لحل السراة على توقيع تلك العرائض هي أنه في حال نجاح مشروع السير ريمرس ويلسن تزداد الضرائب على الأطنان العشورية زيادة كبيرة، وتضيغ المزاي التي منحها قانون "المقابلة"؛ وأن العلماء حملوا على الاعتقاد بأن نية الوزيرين الأوروبيين إنما هي تسليم القطر للغربيين تسليما تاما، إضرارا بالدين الاسلامي. ولكنني لست أشك في أن الحامل الأكبر على توقيع تلك العرائض إنما هو معرفة موقعها أنهم بتوقيعها إنما يأتون عملا مرضيا لخديو، وقد قال لي رياض باشا إنه طلب الى بعض مستخدمي وزارة الداخلية توقيعها، فلم يتجاسروا على الرضا ».

احتجاج الوزيرين
الغربيين على
سلوك الخديو

فراى الوزيران الغربيان أنه لا يمكنهما السكوت على هذه الاجراءات. وفي ٦ أبريل سلموا الخديو، يدا بيد، احتجاجا صريحا على السلوك الذي رأى اتباعه، والذي زعما

أنه متاقض لوعوده وعهوده . فلم يعر الخديو احتجاجهما اهتماما ، لأن ترتيباته كانت قد بلغت النضوج ، ولأنه بات متأكدا من إصابة الضربة التي عزم على ضربها استرداداً لسلطته المقتضبة منه في عقرداره .

فى ٧ أبريل أذيع في العاصمة أن الأمير محمد توفيق رئيس الوزارة قدم استقالته بانيا سبها على أن الوزيرين الغربيين ، منذ أن عهدت إليه الرئاسة ، أهملاه بالكلية ، ولم يستشيره في شيء مطلقا . وفي يوم ٨ أبريل رفعت الى الخديو العرائض تترى من مجلس شورى النواب ، وبطريرك الأقباط ، وحلخام باشى اليهود ، وشيخ الاسلام ، ونيف وستين باشا وستين بيكا ، ومن ضباط الجهادية والبحرية ، وكلها تطعن على النظام الجديد وطرقه ، وتطلب العود الى النظام القديم . وفي اليوم التاسع من أبريل ، استدعى الخديو رجال الهيئة القنصلية بالقطر ، وألقى عليهم خطابا أمام عدد كبير من وجوه البلاد المصريين المجموعين خصيصا لذلك الغرض ، وقال لهم فيه : « ان الاستياء في القطر بلغ حدا أصبح معه يرى نفسه مضطرا الى اتخاذ اجراءات قطعية ، وأن مشروط ماليا معبرا عن حقيقة رغائب البلاد قد عرض عليه موقعا من جميع طبقات الأمة ، وأن الأهالي في هذا المشروع ، الذي ستعطي عثة نسخ منه لممثل الدول ، يحتجون بشدة على ما يريد السير ويلسن إعلانه من أن البلد مفلس ، ويطلبون تشكيل وزارة مصرية محضة ، تكون مسئولة أمام مجلس شورى النواب ، وأنه يرى ، إجابة لطلباتهم ، أن يكلف شريف باشا بتشكيلها ، على أن تكون أعمالها سائرة على مبدأ المسئولية ، الذي أقره في كتابه المحرر في ٢٨ أغسطس الى السير ريفرس ويلسن ، ووفقا لمرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، المهيمن على مشروع جوشن وجوير » .

استقالة
وزارة الأمير
محمد توفيق باشا

اجتماع بالهيئة
القنصلية

ثم تلا الخديو ، شريف باشا وقال : « إن الأمة تعتقد أن سلوك الوزارة كان مهينا لتوابها ، وأن إعلان تغليبها يلبسها عارا لن تمحوه الأيام ؛ وأنها مستعدة لتضحية كل ما يلزم لاجتناب ذلك العار . وأن الرغبة في إلغاء قانون "المقابلة" قد أثارت استياء عاما . وأنه أصبح يستحيل على الخديو مقاومة إرادة الأمة الظاهرة بهذه الكيفية الصريحة » .

فقابل قناصل الدول هذه الأحوال والبيانات بسكوت تام ، ماعدا قنصل النمسا والمجر فانه سأل : « هل الأشخاص الذين وقعوا المشروع مستعدون لرهن أملاكهم ضمانا لنفاذه ؟ » .

فاجاب الخديو : « ليس في الاستطاعة تقديم ضمانة أقوى من عزم عموم القطر ، من رئيس الحكومة الى أحقر الأفراد ، على تضحية كل عزيز وغال ، ولا التلبس بعار الافلاس ! » .

وعلى ذلك ارفض المجلس ، وعقب ارفضاضه أرسل ثلاثة تمريزات الى القناصل . أما التحرير الأول فكان العريضة المقدمة من أعضاء مجلس شورى التواب ، شكوا فيها من أن الوزارة مذ شكلت ما فتئت تعتبرهم كأنهم غير موجودين ، بل وتعاملهم بامتهان ، وقرروا أن إشهار الافلاس وإلغاء قانون "المقابلة" ضاران جدًا بمصالحهم ومخالفان لحقوقهم ، وأنهم لن يسمحوا بنفاذهما مطلقا . ورجوا الخديو بالتفات الى هذه الحال لتجنب المشاكل التي قد تنجم في المستقبل فيما لو استمرت حقوقهم وحقوق الأمة مجهولة الى مثل ذلك الحد ، لما قد يتولد عنها من أخطار مخيفة .

والتحرير الثاني كان العريضة المقدمة من الوجوه والعلماء وكبار الموظفين والضباط ، وفيها : أن مقدميها اطلعوا على المشروع المالى الذى جهزه السير ريفرس ويلسن

ويعتبرونه ضاذا بمصالح البلد؛ وأنهم، بالتالى، وضعوا مشروعا من عندياتهم يسألون التصريح لهم بمرضه على مجلس شورى النواب؛ ويرجون الخديو منح هذا المجلس السلطة المتمتعة بها مجالس النواب الأوروبية فيما يختص بالأحوال الداخلية والمالية؛ وأن يكون مجلس الوزراء مستقلا عن رئيس القوة التنفيذية ومسئولا للمجلس .
والتحرير الثالث كان المشروع الموضوع لحل المشكلة المالية .

فأرسلها القناصل الى دولهم . وكانت أعضاء مندوبية التحقيق قد حرروا بما وصلت اليه أصحاحهم تقريرا واستعدوا لارساله بالبريد . ولكن الخديو أمر بتأجيله ، مؤملا أن ينال موافقة الدول على المشروع المقدم له من وجهاء الأمة المصرية، قبل اطلاعها على تقرير رجال المندوبية .

وفي اليوم عينه بعث الخديو كتابين الى السير ريفرس ولسن والمسيو دى بلينيير يخبرهما أنه عملا برغائب الأمة الصريحة قد كلف شريف باشا بتشكيل وزارة جديدة مؤلفة من مصريين دون غيرهم .

ولما كان قد تقرر الرجوع الى العمل وفقا لمنطوق مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ حرر شريف باشا خطابين أحدهما الى المسيو بيج دى بوجاس الذى كان قد تعين مندوبا فرنساويا فى صندوق الدين بدل المسيو دى بلينيير عند ارتقاء هذا الى منصب الوزارة، والآخر الى السير إكلين بارنج المندوب البريطانى فى الصندوق عينه، وطلب اليهما قبول منصبي مراقبين عامين للإيراد والمصروف .

فرفضا بحجة أنهما لا يستطيعان الاشتراك فى نفاذ تصميم مشروع مالى يريانه غير عمل بالمتعة ، وفى تغيير سياسي يعتبرانه مخالفا للتمهيدات التى ارتبط بها الخديو منذ عهد قريب مع دولتيهما .

لأخطر حينذاك شريف باشا، المسيو فونك لاسيل أنه يعتبر أن رفضهما يطلق يد الحكومة المصرية، ويخليها من كل مسئولية فيما يختص بإعادة المراقبة فوراً . على أنه أرسل ، في الوقت عينه ، يسأل الحكومتين الفرنسية والبريطانية تعيين مراقبين غيرهما .

وبلا ذلك تقديم السير جولد فترجيريك وبلوم باشا، سكرتير الإدارة المالية ، والسير اوكلند كلفين ، رئيس عموم المساحة ، استقلالهم من خدمة الحكومة المصرية . أما الوزيران الأوروبيان فأبيا الإذعان لرفقتهما حتى يطلعا على ما تقرره حكومتاهما في الأمر .

وفي الأثناء كان الخديو ، عملاً بما قاله للقناصل العامة في خطاب ٩ أبريل ، أصدر أمراً سامياً عين شريف باشا بمقتضاه رئيساً للوزارة المصرية ، وكلفه بتعيين أعضائها ، على شرط أن يكونوا كلهم مصريين ؛ وبين له فيه الخطة الواجب عليه اتباعها ، إرضاء للرأي العام المصري ، وموافقة لمصالح البلد الحيوية ؛ وقال له ، فيما يختص بالإصلاحات النيابية ، أنه ينبغي بوزارته تحضير القوانين واللوائح الانتخابية على مثال القوانين واللوائح المعمول بها في أوروبا ، مع مراعاة عوائد الأهالي واحتياجاتهم بحيث تؤدي إلى تكوين مجلس نيابي جامع للشروط التي تستلزمها الحلل الداخلية وتقضى بها رغائب الأمة .

فقام شريف باشا من وقته بالمهمة التي عهدت إليه ، واختص بالرياسة ووزارة الخارجية ؛ وعرض على سمو الخديو أسماء الوزراء الذين انتخبهم ليشكل وزارته منهم وهم :

وزارة شريف
باشا

راغب باشا لالاية ؛ زكى باشا للأشغال ؛ ذوالفقار باشا للحقانية ؛ شاهين باشا
للمصرية والبحرية ؛ ثابت باشا للعارف ؛ وعمر لطفى باشا للتفتيش العام مع حق حضور
اجتماعات الوزراء .

فوافق الخديو على تعيينهم ، لعلهم أنهم جميعا — لا سيما جاهين وعمر لطفى — من
المخلصين الولاء لشخصه ، الذين لا يخافون في خدمته الخدمة كلها لوم لائم ، لا اعتقادهم
أن إرادته هي القانون ، ولا قانون سواها ، عملا بما له من الحقوق الموروثة .



وكانت مندوبية التحقيق ، في جميع المدة التي سبقت هذه الحوادث ، مكبة على
إتمام أمورها ؛ وهالك ما كانت قد بلغت إليه أعمالها :

فراغ مندوبية
التحقيق من عملها

(أولا) إن الحكومة المصرية في حال إفلاس منذ ٦ ابريل سنة ١٨٧٦ أى منذ
أن توقفت عن دفع إقادات مآليتها المستحقة . ولئن دفعت بعد ذلك مبالغ جسيمة
على حساب الفوائد ، وستدت ما يقرب من خمسة ملايين جنيه من أصل الدين ،
فإن عجز مآليتها في سنى ١٨٧٧ و ١٨٧٨ قارب خمسة ملايين جنيه ، أيضا ؛ ومقدار
دينها السائر ازداد نيفا ومليونى جنيه . فدفع الفوائد ، في هذه الظروف ، إنما كان
قطعا في اللطم الحى . والواجب يقضى إذا باتخاذ طرق غير الطرق الوهمية التي يلجئ
إليها حتى ذلك الحين . وتقليل الصرف الى درجة حفظه في حدود الايراد الدقيقة ،
أما الدائنون فما عليهم سوى الرضوخ للضرورة .

(ثانيا) إنه في عدم استطاعة الحكومة القيام بتمهلاتها لكل هؤلاء الدائنين ،
فغاية ما في وضعها أن تساوى بينهم كلهم في الظلم .

(ثالثاً) إنه لأجل الوصول الى هذا، يجب أن لا يعدل عن ثلاثة مبادئ: «الأول» أن لا يطالب الدائنون بتضحية أى شئ إلا إذا خفى المدينون، أولاً، كل ما يمكن مطالبته بتضحيته، مما لا يخرج عن المسلم بإمكان المطالبة به عقلاً. وبما أن المدينين هم المصريون - وإن سلم بأنه لم يكن لهم دخل في الديون التي ركبها حكومتهم على أكتافهم - فالمصريون أول من يجب مطالبته بالتضحيات اللازمة، على شرط أن لا تكون هذه التضحيات فوق طاقتهم؛ و«المبدأ الثاني» أن يعامل الدائنون بموجب الاجراءات القانونية المصنونة في القانون المختلط لدائى أى تقليسة، أى أن من كان مطلوبه أسبق ومدعماً بإثباتات قانونية، حق له أن يستد قبل غيره؛ ومن كان مطلوبه غير مسجل، وعمل بمبدأ الفرنك قرشاً؛ و«المبدأ الثالث» أن يسن قانون يجبر كل الدائنين على قبول التسوية العامة؛ ويلزم الحاكم المختلطة بالأخذ به لتلا تخيب أقلية ناقصة نفاذ المشروع كله.

(رابعاً) إن الخديو على قاعدة المبدأ الأول، وإن كان قد تنازل عن جانب عظيم من ممتلكاته، لا يحسن به مطالبة دائنيه بتضحيات جديدة، إلا إذا خفى هو أيضاً شيئاً من منفعه، وقبل أن يكون مرتبه السنوى ٣٠٠ ألف جنيه بدلاً من ٦٠٠ ألف جنيه.

(خامساً) إنه في معاملة الممولين المصريين على قاعدة المبدأ عينه، يجب اعتبار ثلاثة أمور: «الأول» كيف يجب أن تكون زيادة الضرائب على الأطباء العشورية؛ «الثاني» كيف يجب أن يتمتبر قرض الروزامة؛ «الثالث» كيف يجب أن يعامل قانون «المقابلة».

فاتفقت المندوبية فيما يختص بالأمر الأول على ضرورة روك الأطيان المصرية كلها وإزالة التمييز العشورية والضراحيبة منها عند ربط الضرائب الجديدة عليها . ولكنها قررت مبدئيا أن يزداد على الضرائب المربوطة على العشورية منها مبلغ قدره ١٥٠ ألف جنيه يوزع عليها أفراديا وذلك الى أن يفرغ من عملية الروك .

ولما كانت كل الأطيان العشورية ملكا للكبراء وذوى اليسار، وكانت الضرائب عليها خفيفة حتى ذلك الحين ، لم كان ثمت ميل الى اعتبار تلك الزيادة غير انصافية ، ومعقولة .

واتفقت فيما يختص بالأمر الثانى على مجارة الحكومة المصرية فى اعتبار المال المأخوذ من الروزنامة ضريبة لا قرضا ، واستبعاد ما جمع منه من مجموع الديون المصرية فى مقابل تخفيف بعض الأهمال على الممولين المصريين .

وانما استلجعت المندوبية أن هذا كان اعتبار الحكومة لتلك المال من مواقة مجلس شورى النواب فى سنة ١٨٧٧ على إبطال دفع القوائد عليه ، ومن قرارها القاضي بوجوب تحصيل الملايين الخمسة الباقية منه بعد الفراغ من تحصيل أموال المقابلة .

ولكن ما حدا ، على الأخص ، بالمندوبية الى اعتبار ذلك المال ضريبة لا قرضا إنما هو أنه لم يكن فى الاستطاعة اعتبار أحد دائئا للحكومة إلا اذا كان المطلوب له مؤيدا بدليل — لتلا بينت المطالبون من كل جهة — وأنه لم يكن فى أيدي معظم دائعى مال الروزنامة أى كتاب أو وصل يؤيدون به صحة مزاعم دفعهم .

واتفقت المندوبية ، فيما يختص بقانون "المقابلة" ، على الامتناع عن المطالبة بما لم يدفع منها لغاية ذلك الحين ، وعلى إلغاء الامتيازات التى منعت بموجب ذلك

القانون، مقابل دفع تعويض، لم تـتـين مقداره، للزارعين الذين دفعوا "المقابلة" — وقد جعل قانون التصفية المسنون في سنة ١٨٨٠ ذلك التعويض ١٥٠ ألف جنيه سنويا لمدة خمسين سنة .

وبنت اتفاقها هذا على أن جانباً عظيماً من "المقابلة" لم يدفع تقداً، بل «رقماً»، أى أن وزارة المالية كانت تسلم لحاسبها رقعة تعترف لهم فيها بدين وهمي على الحكومة، فيدفع أولئك المحاسب تلك الرقع للجهة بدلاً من المال المطلوب "للمقابلة" .

وإن جانباً آخر من المقابلة لم يدفع إلا وهمياً، بالرغم من دفعه تقداً : وذلك لاحتساب وزارة المالية، لحاسبين آخرين، مال الضريبة من مال "المقابلة"، وإبقاء مال الضريبة تحت المطالبة .

ولكى تعوض المتدوية من مساو بضر من اعتبار قرض الروتامة ضريبة، ومن إلغاء قانون "المقابلة"، تعويضاً وقتياً، ارتأت : « أولاً » إسقاط كل متأخرات الضرائب — وكانت، لغاية أول يناير سنة ١٨٧٦، ٣٠ ألف جنيه؛ « ثانياً » إعفاء جميع المزارعين من الضريبة المهنية أو الحرفية — ومجموعها السنوي، منهم فقط، كان يبلغ ٨٠ ألف جنيه؛ « ثالثاً » إلغاء الضريبة التي على الرموس — ومجموعها السنوي مائتا ألف وخمسة آلاف جنيه؛ « رابعاً » إلغاء عوائد الدخوليات — ومجموعها ٣١ ألف جنيه سنوياً؛ « خامساً » إلغاء عوائد الطرق في الأرياف — ومجموعها ٨ آلاف جنيه سنوياً؛ « سادساً » إلغاء عوائد الأسواق — ومجموعها ١٠ آلاف جنيه سنوياً؛ « سابعاً » إلغاء رسوم الوزن في الأرياف — ومجموعها ١٧ ألف جنيه سنوياً؛ « ثامناً » إلغاء عوائد ختم الحصر والأنسجة — ومجموعها ٣٣ ألف جنيه سنوياً؛

«تاسعا» إلغاء رسوم بيع المواشى — وقدرها ألف وخمسمائة جنيه سنويا ، «عاشرًا» إلغاء رسوم ومكوس أخرى ترفع قيمة المسقوط كله الى ٤٠٠ ألف جنيه سنويا .

(سادسا) إنه في معاملة الدائنين المسجلة ديونهم على قاعدة المبدأ الثانى يجب أن لا يغير مركز أحد منهم ، وأن تحترم الضمانات التى فى يد كل منهم ، وأن يخفض سعر الفوائد المدفوعة من ٧ و ٦ ٪ الى ٥ ٪ للجميع .

وأما الدائشون غير المسجلة ديونهم ، فبما أن هذه الديون تبلغ ٨٢١٠٠٠٠ جنيه وأنه يوجد مبلغ ٦٣٠١٠٠٠ جنيه تحت تصرف صندوق الدين ، فيمكن تصفية حسابهم ، دفعة واحدة ، بدفع ٥٢ ٪ لكل منهم ، من أصل دينه ، مقابل تنازله عن الباقي .

فوضعت المندوبية تقريرًا مفصلاً أفاضت فيه الشرح عن الأعمال التى انتهت إليها ، ووقعته فى ٨ ابريل سنة ١٨٧٩ ، ثم باتت تنتظر من وراء العمل بإرشاداتها تغيير الأحوال المصرية وبده تطورها نحو مآل صالح .

ولكن الخديو أسقط وزارته فى اليوم التالى ، فغير ، بذلك ، الموقف والمركز . فلم ير أعضاء المندوبية بدا من تقديم استقالاتهم ، هم أيضا ، فقبلت وأصبحت أيامهم فى خبر كان .

وفى ٢٢ ابريل عينه نُشر — مقاومة لمشروعهم ومشروع السير ريفرس ويلسن — المشروع الذى وضعه الخديو ، بمساعدة رجاله ، لحل المشكلة المالية . وقد سبق لنا القول عنه إنه أنكر أن مصر مفلسة ، وأنها لا تستطيع القيام بتمهدياتها ، فزيد الآن أنه قدر مجموع إيرادات القطر فى سنة ١٨٧٩ بمبلغ ٩٨٧٣٠٠٠ جنيه — وهو ما اعتبره

رجال مندوبية التحقيق زائدا مبلغ ٨٠.٠٠٠ جنية عن الحقيقة — وأنه طالب بتخفيض الفوائد الى ٥٪ مع تعشيم البائتين بإمكان الرجوع فيما بعد الى ٦٪، وأنه لم يشتمل على أى ذكر لمرتب سنوى للتدبير وأسرتيه، وأن العنصر الغربى، بعد اطلاعه عليه، حكم بأن مرماه إنما هو عود السلطة المطلقة الى الخديو، وبقاء طبقات سرة الأمة وذواتها متمتعة بامتيازاتها .

ويقول اللورد كرومر في كتابه "مصر الحديثة" : « إن نتيجة التغيير في النظام الذى أقدم عليه الخديو ما لبثت أن ظهرت للعيان : فان السير فونك لاسيل كتب في ١٩ ابريل الى الوزارة البريطانية مانصبه : (إن شاهين باشا، وزير الحربية، ذهب الى البحيرة، وربما كان ذلك لأجل جمع نقود : لأن مركزه السابق، اذ كان مفتش الوجه البحرى العام، قد أكسبه شهرة بأنه "أقمى وأنجح جماع الضرائب عرف بمصر"، وهى شهرة لا يحسده أحد عليها) .

وكتب نائب القنصل البريطانى فى الزقازيق الى رئيسه بمصر ما يأتى : (تسألنى كيف يسير النظام الجديد؟ أسوأ مما كان قديما . فان ثلاثة أرباع الضرائب، ونصف "المقابلة" يحصل بطرق الظلم والعسف العادية . وبما أنه ليس لدى الفلاح محصول قطن أو ضلال يبيعه، ليدفع، فانك تراه مضطرا للاتجاه الى المرايين، ولاقتراض منهم بواقع ٤٠٪ شهريا، إذا أراد التخلص من الكرياج . أما الدوات، فما أنهم لا يدفعون إلا المال، ويدفعونه على راحتهم، فانهم يرون الأيام سعيدة، والحياة جنة ورد . وقد أنانا، منذ عهد قريب، عمر لطفى باشا، مفتش الوجه البحرى العام، وأصدر أوامر مشددة لجمع النقود بكل الطرق الممكنة^(١)) .

(١) انظر: "مصر الحديثة" لورد كرومر، ج ١ ص ١٢٦

على أن مندوبى صندوق الدين لم يستقبلوا من وظائفهم ، وأخذوا يتداولون فيما يجب عليهم عمله ، إزاء انهيار البناء الذى أقامه الائتلاق الدولى بمصر من كل جانب حولهم . فقرر رأيهم على رفع قضية على الحكومة المصرية الجديدة أمام المحاكم المختلطة ، وحقا رفعوها .



ولكن هل كان (اسماعيل) غخطا فيما أقدم عليه إزاء شعبه وإزاء أوروبا ، وإزاء نفسه ؟ لابد للحكم فى ذلك من الرجوع الى طبيعة مركزه ، وإلى أحكام الاتفاقات الدولية التى آل ذلك المركز اليه بموجبها .

خطرات أنكار

فبطبيعة مركزه كان محقا فى اعتقاده أنه سيد القطر المطلق ، وروب كل ثروة فيه ، بصفته رب كل حياة نامية على سطحه . كان محقا فى اعتقاده أن لا قانون سوى إرادته ؛ ولا شرع ، فيما صلا الأمور الدينية ، سوى شرعه . فهو خليفة الفراعنة والبطالسة ؛ خليفة الولاة العرب ؛ خليفة الطولونيين والأخشيديين ؛ خليفة الفاطميين والأيوبيين ؛ خليفة السلاطين المماليك والأمراء المماليك ، وخليفة الولاة أسلافه من بينه العلوى : وكل من سبقوه كانوا متمتعين بالسلطة المطلقة ؛ كانوا أسياد القطر برمته ، وملاكه ؛ لا يعوش سكانه إلا باستمدادهم نفسا من نفسمهم ونفخة من روحهم ؛ وكانوا أرباب الأموال والأعمار ، بل والأعراض ذاتها ؛ بل كان بعضهم يدعى السيادة عينها فى نفس المعتقد والدين . ومع ذلك ، فإن المصريين ، فى كل عصور حياتهم ، وبالرغم من كل تطوراتها وتقلباتها وثوراتها لم يفكروا ، يوما ما ، فى أن الحق ، الذى يدعيه حواهلهم لأنفسهم ، من السيادة المطلقة عليهم والتصرف بلا قيد بالكلية — إلا القيد الذى تنفدون به من تلقاء أنفسهم — فى أموالهم وأعمارهم

وأعراضهم، قد يكون مبنيا على غير أساس، بل قد لا يكون له وجود بالمرة، إذا هم رفضوا التسليم به؛ بل لم يفكروا في جواز عدم صحة ذلك الحق؛ بل سلموا به تسليما تاما؛ واستكانوا إليه وأقرروه؛ بل عدوه جزما كبيرا من فضلهم وبطالهم؛ بل دافعوا عنه دفاع المستमित ضد كل من حاول أن يحررهم من قيده، أو يغير فكرهم فيه . وحاش لله، ألف مرة، أن يكون قصصنا من قولنا هذا الطعن على مواطنينا أو الخط من كرامتهم أو تسفيه أحلامهم . فان أمما سوامهم، وليست من أقل الأمم رقا ومدنية، في العصور الغابرة، وفي العصر الحالي، أقرت ذلك الحق عينه، واستسلمت بكلياتها وجزئياتها الى حكمائها وملوكها . وما نحن نرى أن الشعب الألماني في أيامنا هذه — على ما بلغ من التقدم في ميداني العلوم والحضارة المادية والعقلية — يقر ذلك الحق لامبراطوره، بتعديل خفيف، ويستسلم الى إرادته استسلاما أعمى؛^(١) فكيف نستطيع أن نؤاخذ الشعب المصري، الذي كان عاقشا في أيام (اسماعيل)، على عقليته وشعوره؛ على إنكاره ذاته ومصالحه؛ وعلى استكاثته الى رثائب مولاه وولي نعمته؟

على أن المثل السائر يقول: "المال المتروك يعلم الناس السرقة". ويروي في القصص أن رجلا ادعى النبوة في أيام الرشيد أو المأمون؛ فاتبعه خلق كبير وآمنوا به، وصدقوا بمعجزاته . فبنى خبزه الى الخليفة . فأمر باحضاره . بفناء بثلاثة آلاف من أتباعه، وأوقفهم خارج القصر، وعلمهم عملا يعملونه، اذا أمرهم به . فأجابوا بالسمع والطاعة! ثم مثل بين يدي أمير المؤمنين، وحده . فسأله الخليفة باسمه، (وأظنه المأمون، لأنني لا أعلم سمححته في أحد غيره من بني العباس) : «أنت نبى؟» .

(١) كتب هذا في ابريل سنة ١٩١٨

قال : «نعم» . قال : «وما معجزاتك؟» . قال : «لى معجزات كثيرة . وإذا شئت ، أتيت بواحدة منها أمامك ، لساعتي !» . قال : «هات !» . قال : «هلم الى هذه الشرفة وانظر : أتري هؤلاء الرجال الواقفين فى الميدان تحت هذا القصر؟» . قال : «وما لهم؟» . قال : «إنى أصبحهم قطعاً ، بكلمة ؛ ثم أصبحهم ، بكلمة أخرى ، كلاباً» . قال : «دونك» . فأطل الرجل على قومه ، وقال بصوت عال : «أيها الناس ، كونوا قطعاً !» . فأقبلوا يبعون ويتحركون كقطع ، ثم قال لهم : «كونوا الآن كلاباً !» . فأقبلوا ينبحون ويثبون ويشبون ككلاب . فأغرق الخليفة فى الضحك حتى استلقى على ظهره فوق أريكته وهو يقول : «قاتلك وقاطهم الله !» . فقال الرجل : «يامولاي ، أيدعشك أن من يستسلم اليه أناس كهؤلاء ، يدعى النبوة؟ وهو ، لو ادعى الربوبية ، لما كان ادعائه غربياً !» .

(فاسماعيل) كان محققاً ، إذًا ، فى اعتقاده أنه الكل فى الكل بمصر ؛ وأن الشعب المصرى إنما خلق ليخدم ذاته السامية فى رغائبها وآمالها وأيامها وملاذها . أضف الى مركزه الطبيعى أن تربته والوسط الذى نما فيه ، والبيئة المحيطة به منذ نعومة أظفاره الى أن ارتقى عرش جده وأبيه ، كل هذا كان من شأنه أن يوطد فيه ذلك الاعتقاد ، توطيداً ثابتاً لن يتزعزع ، بل لن يتحرك . فثله فيه جميعه مثل لويس الخامس عشر الفرنساوى ، الذى كان مربيه يجعله يطل من شرفات قصر التويلرى فى باريس على الشعب المزدحم فى شوارع العاصمة ، ويقول له : «أتري ، يامولاي ، هؤلاء الناس كلهم ؟ انهم مخلوقون ، جميعاً ، ليكونوا حبيداً لك . فكلهم ملكك وشيئك !» .

(فاسماعيل)، إزاء شعبه، لم يكن مخططا في إقدامه على استرداد السلطة المطلقة لنفسه وهو، في التراجع القائم بينه وبين الدائنين الغربيين ودولهم المعضنة لهم، على أموال فلاحى مصر ومموليها، لم يكن في الحقيقة مقاتلا إلا على ما كان يعتقد أنه له بحق .

وأما إزاء الدول الغربية، فإنه بموجب معاهدات سنة ١٨٤١ وبموجب القرارات الصادرة لحده وله، ما بين سنة ١٨٤١ وسنة ١٨٧٣، والمصتق عليها من تلك الدول كان محقا في اعتقاده أن كل تتدخل تتدخله تلك الدول في شؤون إدارته الداخلية، لا سيما متى كان القصد منه مجزء مزاحمة على أموال رعاياه، أى على أمواله، لمحض افتيات منها لا يبرره سوى حجة القوى أمام الضعيف

والذى وطد في نفسه هذا الاعتقاد توطيدا هو أنه لولا ضعف مركزه، لما تجاسرت تلك الدول على الاقدام على مزاحمة ومضايقته، وتكبير يديه، وتقيد سلطته . فبينما هى لا تبدى حراكا فى مسألة مدائنى تركيا، مثلا — وديونها ضعفا ديون مصر — ولا تمنع فى اشتهار الباب العالي إفلاسه، وبينما يضع على المقرضين البريطانيين، فقط — فما بالك بغيرهم؟ — ما يقرب من ٤٠٠ مليون جنيه، بدون أن تقوم حكومتهم معضنة لمطالبهم قبل الدول المديونة، فإن هذه الدول الغربية، لمعرفتها جانب الضعف فيه، لا تفر مهتدة، مقطبة، تتدخل، بالرغم من نصوص القرارات التى صدقت عليها، هى نفسها، فى شؤون داخلية، قاذفة على رأسه مفتشيا ومراقبيها، ومحاولة اختصاب حقوقه لتلبس رداها وزيرين غربيين .

فكم من مرة ومرة باغت نفسه وهو يعض على شفتيه، أسفا على عدم وجود جيش قوى لديه ومدفعية ضخمة، وبحرية مهية، مثما كان عند جده (محمد على) !

وكم من مرة ومرة صرّ على أسنانه تفيظا من أن مركزه، من الوجهة الدينية، خير

موطد الأركان كمرکز الخليفة؛ وأنه قد يكفي اتفاق بين تلك الدول المعادية، والمراجع
العثمانية — وما أسهل حدوثه : إما من طريق التهيب، وإما من طريق الارشاء ! —
ليقلبه عن حرشه، ويقذف به الى المنفى !

فازاء الفرمانات والمعاهدات الدولية الموجبة، بصراحة، عدم تداخل الدول
الغربية في شؤون مصر الداخلية إلا في الأمور المتفق عليها بالمعاهدات الخاصة المعقودة
بينها وبين الباب العالي؛ إزاء نص الفرمانات، لاسيما فرمان سنة ١٨٧٣، والمعاهدات
الدولية القاضية بتجديد بحق الاستقلال التام في أمور القطر الداخلية، استقلالاً لا يقل
عن المتمتع به سلطان تركيا عينه أو قيصر الروس، هل كان يستطيع (اسماعيل) صبرا
على عمل الحكومتين الانجليزية والفرنساوية، الذي قهرتاه بموجبه على قبول الأشخاص
المعينين منهما، وتسليمهم كل سلطة له على عموم أفرع الادارة الداخلية ؟ أو كيف
لا نعترف أنه إنما استعمل حقه في الضرب على يد تجاوزها هذا، وإعادة الأمور الى
مجرأها الشرعى ؟

فانه لم يكن ليعنيه أن تكون تركيا قد تعدت، في الفرمانات الممنوحة منها اليه والى
جده، الحقوق التي للشعوب قبل ملوكهم، وأن تكون أوروبا قد أخطأت في اعتماد
تلك الحقوق، وإطلاق يد حاكم مصر إطلاقاً تاماً في أمور رعاياه المصريين، بدون
استشارة هؤلاء، أولاً، والوقوف منهم على رغبتهم في أن يعاملوا معاملة المواشي أم لا؛
فانه كان مليكاً وجد واقعاً، ويعلم أن الواقع الناشئ الى الوجود برضا متعاقدين،
لا يصح تغييره ولا تعديله إلا برغبة ورضا المتعاقدين جميعهم؛ ولا يصح لأحدهم
التفرد في ذلك، إلا إذا أهمل جانب الحق واعتمد قوة السلاح ! فكان حقيقاً، إذا،
بالمحافظة على ذلك الواقع، ومقاومة كل من شاء التفرد في تعديله أو تغييره .

وأما إزاء نفسه، فلا شك أن (اسماعيل) أخطأ خطأ كبيرا ! فانه أقدم على عمل خطير لم تكن لديه القوة على الثبات في تيار عواقبه ، فيما لو تحرك ذلك التيار . واستعمل ، للبلوغ الى مراميه ، قوى كان هو أخرى الناس بالتعجب عنها ، عملا بحكمة المثل الفرنسي القائل : " لا توقف قطا قائما " .

فانه بصرفه الوزيرين الغربيين عن دفة الأحكام ، واجباره جمهور الموظفين الغربيين ، الذين أقامتهم اتفاقاته مع فرنسا وإنجلترا حفاظا لمصالح الدائنين ، على الاستقالة ؛ وبضربه بتقرير مندوبية التحقيق عرض الحائط ، وأطراحه وإهماله مجموع الإصلاحات المالية والإدارية المتكفون منها ما سمّوه بالنظام الجديد ، لم يكن يجهل أنه يميل عن صداقة حكومتى إنجلترا وفرنسا ، ويقف أمامهما موقف الخصم المعاند المتصدى .

ولا شك في أن أول فكر وقع في خله ، بعد فراغه من الضربة السياسية التي ضربها ، إنما هو فكر المقاومة الى النهاية ، مهما كانت العواقب : فانه حل ، في الحال ، عموم كبار ضباط الجيش على حلف يمين ، مؤداها الإخلاص والولاء في خدمته ، ومقاومة جميع أعداء البلاد وأعدائه ، وأعداء عائلته ؛ كما أنه حل مائة ونحسين ذاتا من وجوه البلاد وكبار العلماء على إنشاء فرج الأمة ، بصراحة ، من جراء صرف الأوروبيين عن الإدارة .

ومع ذلك ، فانه لم يكن في استطاعته مقاومة تينك الحكومتين ؛ وأصبح مصيره ، حتما ، فيما لو أصرتا على عدم الرضا عما تم ، الى أحد أمرين : إما الرجوع بخزي وطار الى الخنوع لأرادتيهما ؛ وإما الفشل في مقاومتها فشلا يتلوه قهر عزيز على نفسه .

وبمكينه روح التمرد من النشوء في الجندية، وجعلها تحس بقوتها على نيل أغراضها، عند توحد كلمتها، وبتحريكه في قلوب الأمة وعقولها أفكارا دستورية، وآمال حكم نيايى — ولو أن تحركها في البدء كان كتحريك أشباح في وسط ليل بهيم — بإباحته المناقشات العديدة في التغييرات السياسية الأساسية، لرجال لم يكونوا حائزين للصفات اللازمة لذلك، ويجعله، بالتالى، أقصى ما يداوى به نظام البلاد غذاء البلاد اليومى — وهو الحاكم المطلق، القائمة سلطته الفردية على طاعة الجند له، بل على خنوعهم لارادته، والقائم تصرفه في ارادات الأهالى وأموالهم وحريةهم على اعتقادهم المتسين بأن ارادته هى وحدها الدستور، ورضته هى وحدها القانون، وأمره هو المقرر في كتاب الاقدار، فلا مفتر من نفاذه — بعمله ذلك جميعه، انما أقدم في الواقع على ذلك قواعد سلطته — حتى فيما لو فاز على دولتى الغرب في نزاعه معهما — وعلى وضع ألغام تحت مركزه — كما آل اليه من أسلافه — كان لابد لها من نسف ذلك المركز عاجلا أم آجلا، إن لم يكن في أيامه، ففى أيام خلفه : فان النار اذا أوقدت، التهمت؛ والسيل اذا كسرت حواجزه، جرف. ثم صعبت في كلتا الحالتين الوقاية، وما وقع في القريب العاجل، (لإسماعيل) عينه، ثم ما وقع بعد ذلك بقليل، لابنه وخلفه الخديو (محمد توفيق)، خير دليل على أن (إسماعيل)، فيما أقدم عليه، أخطأ إزاء نفسه، خطأ كبيرا.

الجزء السابع

الغروب

الفصل الأول^(١)

حيرة وارثك

كان الظلام حين أرخى سدوله * بيث على ليل ليل موصل
«امرؤ القيس»

فما تشكلت الوزارة الشريفة، وأقبلت تدير مهام الأمور، إلا وعاود قناصل الدول الكرة، وأقبلوا يلحون بوجوب إعادة السير ريفرس ويلسن والمسيو دى بلينيير الى منضبيهما، إرضاء لدولتهما وتهدة لخواطر الدائنين .

أصبح القناصل
على إعادة ريفرس
ريلسن ودي بلينيير

فرد (اسماعيل) عليهم بأنه، إزاء هياج الرأي العام، لم يكن في الامكان إجابة طلبهم، وأنه يقبل أية مراقبة، مهما كانت دقيقة، ولكنه لم يعد يستطيع قبول عضوية أجنب في الوزارة المصرية .

وقال لهم شريف باشا، تأكيذا لكلام مولاه : « ان الوزارة مصممة على منع سموه من قبول ذلك حتى فيما لو كان سموه ميالا الى قبوله، ولئن فعل وخالف رأيهم، فانهم مصممون على الاستقالة وتركه وشأنه : لأن مبادنتهم لا تمكنهم من التسليم باعادة نظام بات مسخوطا عليه من الأمة بأسرها^(٢) » .

فلما تحققت الدول أن الانقلاب الذي تم بمصر أصبح أسرا صم على عدم الرجوع فيه، وقعت في حيرة كبرى . لأنه، على أهمية مصاعب الموقف وخطورتها، لم يكن

(١) أم مصادر هذا الفصل : «مصر الحديثة» لورد كرومر، و«مصر في عهد اسماعيل» لمالك كون .

(٢) أنظر : «مصر في عهد اسماعيل» لمالك كون ص ٢٦٠

من السهل الإقدام على أى عمل لحل المشكل بدون تسيير المصالح الدولية المختلفة الى التصادم معا تصادما مخيفا .

موقف تركيا
فسلطان تركيا أصبح يخشى أن يؤول عمل الخديو الى إنشاء أخطار حول ما له من حقوق السيادة على مصر . وأخذ يفكر فيما يجب فعله : أيسبق الدول الى العمل ، فيقبل (اسماعيل) من تلقاء نفسه ، ويستم الفرصة لتحقيق ما طالبا جال في خاطر أسلافه الفخام ، ورجال السياسة العثمانية ، مذ اكتسب سيف (محمد على) العظيم شبه استقلال للقطر المصري ، فيرسل عثة أوط عثمانية الى وادى النيل بصحبة وال يعينه مكان الخديو المقال ، ويعيد مصر ولاية عثمانية بسيطة كما كانت قبل أن يؤول زمامها الى ذلك المكشوف الجسور ؟

ولكن ! ألا يمتد هذا العمل ، الآن ، والدول الغربية قائمة قاعدة لما بدا من (اسماعيل) ، عملا يتم خوفا منها ، ويقع بسبب مداخلتها وتأثيرها ؟ واذا عد كذلك — وهو الواقع — ألن يؤخذ هذا العمل عينه قاعدة لبناء مبدأ تنتفش منه الأخطار كما ينتفش الشوك من جسم القنصل ؛ مبدأ وجوب إنقاذ كل حاكم لا تستحسن تلك الدول حكمه ؟ وهل من مصلحة تركيا أن يقام بناء مثل هذا المبدأ ، وأن يعرض بمركزها ، برضاها ، الى مؤثرات الراى العام الأوروبي ؟ أليس الأفق ، من هذه الوجهة ، تحييد عمل الخديو ، وشدة أزره فيما تعدى به الدول الغربية ، وفي تصميمه على رفض إشراك أى أجنبي في حكم بلاده ؟

ولكن ، من جهة أخرى ، ماذا يكون مركز تركيا في العالم ، وإلام تؤول حقوق سيادتها على مصر ، لو أقدمت الدولتان الغربيتان على إنقاذ (اسماعيل) من تلقاء نفسيهما ، وبدون استشارة الباب العالي أو يجوز استشارته استشارة صورية فقط ؟

فالأوفق، والظروف هذه، الانتظار والتربص، ريثما يظهر بصيص نور للسير
بهدهاء، مع التيقظ التام، لمجريات الأمور .

موقف بريطانيا
العظمى

ولم يكن موقف بريطانيا العظمى عنفوا بصعوبات أسهل حلا من الصعوبات
القائمة في وجه سلطان تركيا . فالمصالح السياسية والمالية البريطانية بمصر كانت من
الأهمية والخطورة بحيث لا تستطيع الحكومة الوقوف معها إزاء المشاكل المصرية،
موقف المتفرج، القليل الاهتمام، فكان لا بد لها من التدخل فيها . على أن هذا
التدخل كان من شأنه أن يجرها الى عواقب، كانت، اذا تبصرت فيها، وقفت
مرتدة : أتساق اليها أم تحجم عنها ؟

فمصر بموقعها الجغرافي، وبصفتها مفتاح الهند، ما فتئت موضوع اهتمام بريطانيا
العظمى وداعية الى تيقظها التيقظ كله، خشية أن تقوم على ضفاف النيل دولة قوية
تحول بينها وبين مستعمراتها الهندية، أو تهددها فيها . فلما أنشأ الملازم واجهرون،
في عهد الباشا العظيم، الطريق البريدي بين أوروبا والهند، المعروف باسم "اللاوثر
لندروت"، زاد اهتمام بريطانيا العظمى بمصر وشؤونها أضعاف أضعاف ما كان،
حتى خيل لبعضهم أنه أصبح لابد لتلك الدولة البحرية الضخمة من الاستيلاء عليها،
وإلا فادخالها ضمن دائرة نفوذها .

وعبر كاتب الإنجليزي يقال له كنتجليك في سنة ١٨٤٩ عما أخذ حينذاك يحول
في انخراط بقوله في كتاب دعاه "ايوتز" : « ان الانجليزى المشرب برقبته، اشربا
بعيدا ليقبض على هذه المحبوبة، سوف يفرس قدمه بثبات على ضفاف النيل و يترع
في مقاعد المؤمنين ! » غير أن الحكومة البريطانية في ذلك العهد لم تكن تفكر مطلقا
في الاستيلاء على مصر، وإن همها جاتا أن لا يستولى عليها أحد غيرها . ولا أدل

على ذلك مما يرويه المسؤول اميل الليفييه ، رئيس الوزارة الفرنسية التي اشتهرت الحرب على ألمانيا سنة ١٨٧٠ ، في كتابه للمسمى "الامبراطورية المتساعمة" ، فانه يقول - وقوله ثقة - « إن الامبراطور نابوليون الثالث فافع في سنة ١٨٥٧ الحكومة البريطانية في أمر اقتسام افريقيا الشمالية ؛ واقترح عليها اختصاص فرنسا بمراكش ؛ ومملكة سردينيا (وأصبحت فيما بعد مملكة إيطاليا) بتونس ؛ وانجلترا بمصر » .

فلما عرض الأمر على اللورد بالمستون ، كبير وزراء الانجليز في ذلك الحين ، انجاب : « قد يمكن أن انجلترا وفرنسا وسردينيا تحكم أجزاء عديدة من العالم خيرا مما يحكمها الآن حكامها . ولكنني لست أرى أن هذا داع الى اقامة حكم هذه الدول على تلك الجهات . فنحن ، من خصوصنا ، لا نريد مصر . والذي نبتغيه من مصر هو أن تستمر مرتبطة بالسلطنة التركية ؛ لأن هذا ضمان ضد وقوعها تحت سلطة أية دولة أوروبية . نحن نريد أن نتجر مع مصر ، ونريد أن نجتاز مصر في أسفارنا ؛ ولكنا لا نريد أن نتقل أكتافنا بأعباء الحكم عليها . فيلزمنا أن نحسن حال هاتيك الأنهار بمؤثرات تجارتنا العامة ؛ ولكن علينا أن نمتنع الامتناع كله عن صليبية فتح قد تحقق علينا معها كلمة باقي الأمم المتمتدة^(١) » .

وكتب الى صديقه اللورد كولي يقول : « نحن لا نريد مصر أو نبتغيها لأنفسنا أكثر مما يبتغي رجل عاقل ذو ملك في شمال انجلترا ، وصاحب مقام في جنوبها ، أن يمتلك عموم الفنادق والمنازل القائمة في طريقه الى ملكه في الشمال ؛ وغاية ما يبتغاه هو أن تكون تلك الفنادق والمنازل معتنى بها ، ومحفوظة في حال جيدة ، وأن لا يعوقه حائل عن الدخول اليها ، وأن يجد فيها حينما يردنا ، سواء نرود ونخيل برود^(٢) » .

(١) أنظر : "الامبراطورية المتساعمة" لإميل ألفييه ج ٣ ص ١٨٤

(٢) أنظر : "مصر الحديثة" للورد كرومر ، ج ١ ص ٩٢ الحاشية .

وكانت مجته الكبرى في مقاومته عمل إنشاء ترعة السويس هي أن تلك التربة ،
لوقمت - وهو أمر غير محتمل - لاضطرت انجلترا الى احتلال مصر وامتلاكها ،
وهو أمر لا تريده ^(١) .

ولكن بعد أن تم فتح تلك التربة ، وعلى الأخص بعد أن اشترت الحكومة
البريطانية أمهم الحكومة المصرية فيها ، أخذت رغبة انجلترا في امتلاك القطر المصري
تنمو شيئا فشيئا في صدور رجال سياستها ، لا سيما المحافظين منهم ، وأخذت تشكل
وتتجسم رويدا رويدا ، حتى باتت راکزة ثابتة في نفس اللورد بيكنسفيلد رئيس وزارة
المحافظين في أيام (اسماعيل) الأخيرة . ولا أدل على ذلك من تلون هذا الوزير اليهودي
الأصل في معاملته الحكومة المصرية ، وفي احتياله على خلق الصعوبات المالية لها ،
ومن مكاتبات اللورد سلسبرى لتتصل انجلترا بمصر ، البادية عليها صبغة التهديد المستمر
(لاسماعيل) ، مع وقوف السياسة البريطانية تمام الوقوف على طبع هذا الخديو وقلة
صبره على ما يمس كرامته وينتقص مكانته .

على أن استيلاء انجلترا على مصر لم يكن بالشئ الهين : (أولا) لأن المعاهدات الدولية
كانت حقة كؤودا في السبيل ؛ (ثانيا) لأن الدول الأوروبية ، لا سيما فرنسا ، لم تكن
تستطيع عليه صبرا ؛ (ثالثا) لأن كثيرين من عقلاء الانجليز أنفسهم كانوا لا يريدونه
مطلقا ، ويعتبرونه مصيبة على دولتهم ؛ (رابعا) لأنه في وزارة المحافظين ذاتها ، كان
يوجد من لا يستحسنه مطلقا ، ويبدل وسعه في مقاومة نفاذه .

ومع ذلك فصير الأمور كان - حتى لأقصر الناس تبصرا وبصرا - متوجها وجهة
إجبار بريطانيا على المضي الى مصر ، ان لم يكن للاستيلاء عليها وضمها الى أملاكها ،
فلتسيير ادارتها وفقا للصالح الانجليزية ، ولمنع دولة أوروبية غيرها من احتلالها .

(١) أقطر : "نوبار باشا" لبرزان ص ٢٦

أما فرنسا، فالذي كان يهمها فوق كل شيء هو أن لا يغرس الانجليزى قديمه على ضفاف النيل لا بثبات، ولا بكيفية وقيمة مقلقة؛ ولكنها لم تكن في الوقت نفسه تنظر بعين الارتياح الى احتلال قوة تركية هذا الوادى الخصيب؛ وكانت تعتبر أن مثل هذا الاحتلال داء أنفع بكثير من الداء المتألمة مصر به، لا دواء له. وبما أنها كانت متيقنة، من جهة أخرى، من أن اتحادها مع إنجلترا، لاحتلال القطر معا، إنما يكون مصدرا في المستقبل لمشاكل وصعوبات لا نهاية لها بين الدولتين قد يؤدى بهما الى الاشتباك في حرب معا، لا سيما بعد أن قال البرنس بزمرك «أن مصر ستكون للدولتين الغربيتين ما كانه الشرقىج هلستين الدانمركى لبروسيا والنمسا» فان سياستها كانت تقضى عليها، وكانت، في الواقع، موجهة الى ابقاء الحال بمصر على ما هي عليه، بدون أقل تعديل.

ولكنها، من جهة ثالثة، كانت مضطرة الى حماية مصالح رعاياها المالية هناك والأوساط المالية في باريس كانت لا تنفك تحرضها على صيانة تلك الحقوق. على أن حمايتها وصيانتها، بما سوى المداخلة الفعلية في الشؤون المصرية الداخلية، كانت تظهر لها متعذرة إلا اذا اتقاد الخديو الى رغائبها وسلم زمام بلاده الى رعايتها— وهو ما لم يكن يمكن انتظاره من (اسماعيل) مطلقا— فما العمل؟

وإيطاليا على حداتها، وصل ماليتها من مسائل داخلية تجعل اهتمامها بها وعنايتها في حلها أيد لها بكثير من الطموح الى التوسع في النفوذ الخارجى؛ إيطاليا، لعلمها أن الظاهر في العالم أهمية كبرى، وأن مركز الدول من بعضها على قدر كبير المطالب، والتشدد في التمسك بحقوق، ولو من عومة، فقط، وغير مسلم بها، كانت ترى أنه لا بد من اشراكها مع الدولتين الغربيتين في ادارة شؤون البلاد المالية، لا سيما وأن

جاليته في القطر أكثر عدداً، ومجموع أفرادها المقريين من سمو أمير البلاد أشد نفوذاً عليه من جاليتي الدولتين الغربيتين ومن مجموع أفرادهما المسالكين أذن الحديد، أو المقريين إلى قلبه .

أما روسيا، فمع أن مصالحها في القطر كانت عدماً، إلا أنه كان يحذريها في نظرها شد أثر تركيا، وتعصيد اجراءاتها، وذلك لسببين : (الأول) لأن الحكومة الروسية كانت تعتبر نفسها الوريثة للدولة التركية — فكل ما ينتقص دولة بني عثمان يقلل من تركتها المنتظرة؛ و(الثاني) لتوقعها مكسباً أدبياً من وراء وقوفها بجانب تركيا، معصدة مؤزرة، عملاً بقول أحد سياساتها، وهو : «قد سلخنا جلد هؤلاء الأتراك المساكين، في الشمال، إلى حد يحسن بنا معه التظاهر بمجايتهم، ولو قليلاً، في الجنوب» .

وألمانيا والنمسا، وإن لم تتدخلوا لغاية ذلك اليوم إلا قليلاً في الشؤون المصرية، إلا أنهما لم تكنا لتنظرا بعين الارتياح إلى استقلال إنجلترا وفرنسا بعمل متفق عليه بينهما وحدهما بمصر .

وملاوة على ذلك فأن عددا لا يستهان به من الألمان والنمساويين الدائنين للحكومة المصرية ديناً غير مسجل كانوا قد استصعدوا ضدها أحكاماً لمصالحهم من المحاكم المختلطة . فهل كان يسع دولتهم عدم المطالبة بتنفيذ تلك الأحكام ؟ كلا ؛ وقد رأينا البرنس بزمرك يحتج احتجاجاً عنيفاً على عدم تنفيذها ؛ واحتجاج من كان في مركزه لا يصح أن يكون مجرد حبر على ورق كاحتجاجات الضملاء من الدول والناس .

الفصل الثاني^(١)

البروق تشق السحاب

والنجم في كبد السماء كأنه * أعمى تحسّر ما لديه قائد
«الباس بن الأحنف»

ولكن، على حيرة هذه الدول، كان لابد من عمل يقدم عليه . وبما أن فرنسا والمجترات كانتا أكثرهن مصالح بمصر، كان لا مندوحة لهما عن التعرض، قبل غيرهما، إلى اتخاذ مسئولية الإقدام على ذلك العمل .

فما تفاوضتا معا في الموضوع ، إلا واتضح لهما أن إقدام (اسماعيل) على صرف وزيريه الغربيين لم يكن خارجا عن دائرة حقوقه ، ولا نقرا لحزمة أى تمهد من تمهيداته السابقة — وأن عدّ في عرفهما عملا غير حكيم ، وملحقا مصالحهما المصرية بأخطار جمة — وأنه يحسن بهما ، والحالة هذه، استعمال طرق الاقتناع معه ، قبل كل شيء ، ومحاولة تفهيمه أن مصلحته مرتبطة بمصالحهما ؛ وأنه بتكبه عن جادة ارشاداتهما ، إنما يسلك مسلكا قد يكون وبلا عليه . فاتفقتا على خطة سير تتبعانها وكلف اللورد سلسبرى بإرسال المكاتبنة الآتية إلى السير فرنك لاسيل ، وكلف الميسيو وادنجتن الميسيو جودو بالانضمام إلى زميله في تبليغ مضمونها إلى الخديو .

أما المكاتبنة فهي : « يعلم الخديو أن الاعتبارات التي تلزم حكومة جلالة الملكة بالاهتمام بشؤون مصر قادت إلى عدم اتباع خطة خلاف خطة انماء مصادر ثروة

(١) أهم مصادر هذا الفصل : «مصر الحديثة» للورد كرومر ، و «مصر في عهد اسماعيل» لمالك كيون .

البلاد وضمانة حسن حكمها . وهى ، لغاية الآن ، قد اعتبرت أن استقلال الحديو وبقاء أسرته على العرش من اللزوميات للوصول الى ذينك الفرضين . وهذه كانت أيضا احساسات الحكومة الفرنسية . ولذا فان الحكومتين تميلا الى اعتبار القرار الذى تسرع سموه بتنفيذه قرارا غير نهائى ، سواء أكان فيما يخص بمستقبل سير الاصلاح أم بالموقف الذى عزم على وقوفه إزاءهما . ونحن نفضل انتظار أعماله المستقبلية لكي نعرف عن سيره الأخير، تعبيرا يكون فى مصلحته . ولكنه اذا استمر على جهل الواجبات المترتبة عليه من قبل أعماله وتصريحاته وتأكيده الماضية، واستمر مصر على رفض مساعدة الوزراء الأوروبيين الذين قد تضعهم الحكومتان تحت تصرفه فانا سنضطر الى استنتاج أن إهمال التعهدات الذى امتاز به عمله الأخير كان نتيجة خطة مصمم عليها؛ وأن سموه يرفض صداقتهما بتمام رغبته، وهو على بينة كلية من عمله . وفى هذه الحال، فانه لا يسود يمكن للحكومتين سوى أن تحفظا لنفسيهما حرية التقدير والعمل المطلقة فى الدفاع عن مصالحهما بمصر، وحرية التدبر فيما تريانه خير الوسائل لضمانة حسن حكم البلاد ونجاحها .

هذه المكتوبة بلغت بمذاخيرها الى (اسماعيل) فى ٢٥ ابريل؛ غير أن الحكومتين، قبل ذلك بأسبوع، كانتا قد خاطبتا الباب العالى فى أمر خلعه؛ وأجابهما السلطان أنه مستعد لابطاله بحليم باشا، اذا شاءتا وأنى شاءتا .

انجلترا وفرنسا
تخاطبان الباب
العالى بطلب
(اسماعيل)

وكان (اسماعيل) قد زاد عدد الجيش وقوته زيادة محسوسة ، لمقاولة الطوارئ . ولكنه لحظ، بعد بضعة أيام، انه لا يستطيع الوثوق من إخلاص جنده وأمانته . واطلع على ذلك أيضا السير فرنك لاسيل . فكتب فى ٢٦ ابريل الى الخارجية البريطانية رسالة وصف فيها بتطويل البؤس والامتياء الناجين للبلاد عن تصرفات

الوزارة الجديدة الجائرة؛ وقال : « ويؤكد لي أن هذا الاستياء عينه من الحال الحاضرة منتشر انتشارا كبيرا في الجيش ذاته؛ وأنه ولد شعور عداوة للحدود، ليس فقط بين أفراد العسكرية المنتسبين الى طبقات الأمة المرهقة، بل بين الضباط أنفسهم؛ ويؤكد لي أن هؤلاء، وإن كرهوا كل الكراهة أى تداخل أوروبى، يعتبرون الخديو مسئولا عن المصائب التى أصابت البلاد » .

فبينما الدولتان ، لوقوفهما على حقيقة القوة التى يمكن (لإسماعيل) أن يقاومهما بها، لا يتبايان بمخاطبته بلهجة العزيز القدير، وجد هو نفسه مضطرا للسبب عينه الى مدهنتهما ومراوغتهما، مع اصراره على معاكستهما . فأجاب على بلاغهما بالتوصل من كل نية سيئة نحوهما، وفكر ضار بمصالحهما؛ وباستعداده لارضائهما فى كل ما تريدان ، ما سوى إرجاع الوزيرين الغربيين الى منصبيهما، لأن ذلك بات فوق طاقته، ولن تسمح الأمة به مطلقا .

ولما لم تكن الدولتان تريدان منه غير ذلك، بات من المؤكد لهما أنهما لن تتالاهما وطرا، ورجح فى عزهما العمل على إقائه من منصبه، لاعتبارهما استحالة وجود حل للشككة المصرية ما دام زمام الأمور بيده .

على أن عمال (إسماعيل) فى الأستانة وقفوا حالا على اللغم الذى أخذت الدولتان تدسانه تحت مركزه هناك، وسرعان ما أحاطوه به علما .

فبعث (إسماعيل) فى أواسط إبريل طلعت باشا الى الأستانة ، مزودا بالذهب اللازم لمعاكسة ذلك اللغم . وحمله ، على ما يقال، مبلغا جسيما للسلطان نفسه، ومبالغ أخرى كبيرة، وإن كانت دون الأول، للصدر الأعظم وموظفى الماسيين والديوان . فقبل السلطان ووزرائه الرشوة والهدايا المرسله اليهم؛ ولكنهم : إما لأنه كان يعوز

طلعت باشا كخيرا من سياسة نوبار ؛ وإما لأنه كان ينتظر من (حليم) ما يربو على المقدم من (اسماعيل) ؛ وإما ، أيضا ، لأنهم أحسوا بأفول نجم (اسماعيل) ، لم يرتبطوا مع مندوبه بوعده صريح . وبالرغم من بقائه بين جدرانهم أكثر من شهر ، ينزل ويعد ، عاد الى مصر يحمل ، فوق خفي حين ، الأمل بأن الخطر قد يبتد .

انحدار الصاعقة

ولكنه لم يكن يستقر بمصر إلا وتفجر الصيب ، وانحدرت الصاعقة ، لا من لندن ولا من باريس ، ولا من الأستانة ؛ بل من برلين ! فان الكونت دي منستر سفير ألمانيا لدى الحكومة البريطانية قابل يوم ١١ مايو اللورد سلسبرى وأخبره بأن حكومته أصدرت تعليمات الى قنصلها الجنرال بمصر مفادها إخطار الخديو « بأن الحكومة الامبراطورية تعتبر المرسوم الصادر في ٢٢ ابريل الماضي الذي نظمت الحكومة المصرية بمقتضاه ، على هواها ، شؤون الدين ، فألفت به حقوقا قائمة ومعترفا بها ، مخالفة صريحة لأسية للتعهدات الدولية المعقودة عند الاتفاق على انشاء الاصلاح القضائي ؛ وتعتبره ، بالتالي ، خاليا من كل ملزم قانوني فيما يتعلق باختصاص المحاكم المختلطة وحقوق رعايا الامبراطورية ؛ وتعد الخديو مسئولاً عن كل نتائج أعماله غير الشرعية ! » .

بلغ القنصل الألماني هذا الإخطار الى الخديو في ١٨ مايو ؛ وما كان من باقى الدول الأوروبية الكبرى إلا أنها اقتدت بعمل ألمانيا . فقدم القنصل النمساوى الاحتجاج عينه الى (اسماعيل) في اليوم التالى ؛ وقدمه له السير فرك لاسل في ٨ يونيه والمسيو تريكو (وكان ناشئا عن المسيو جودو القنصل النمساوى) في ١٢ منه ؛ والقنصل الروسي في ١٤ منه ؛ والقنصل الإيطالى في ١٥ منه .

فالنهاية كانت ، اذا ، قد دفت ، ولم يعد منها مفر ، وأشارت الدولتان في اليوم التالي على (اسماعيل) ، عرفيا ، بالاستقالة من كرسيه ؛ فابى .

فلما كان اليوم التاسع عشر من شهر يونيه طلب قنصلا فرنسا وانجلترا ، بناء على التعليمات الواردة لهما من دولتيهما ، مقابلة الخديو ؛ وبلغاه ما يأتي : « ان الحكومتين الفرنسية والانجليزية متفقتان على الاشارة على سموك ، رسميا ، بالاستقالة ، وبمغادرة القطر المصري ؛ فاذا اتبع سموك هذه النصيحة فان الحكومتين مستعملان معا على منحك مرتبا سنويا موافقا كافيا ، وعلى حفظ نظام الوراثة الذي يقتضاه سيخلف الأمير محمد توفيق سموك على العرش المصري ؛ ولكنهما لا تخفيان سموك أنك اذا رفضت التنازل ، وأجبرتكما على مخاطبة السلطان رأسا ، فانك لن تستطيع الاعتماد على تعيين راتب سنوى لك ولا على حفظ حق الوراثة للأمير محمد توفيق » .

وأرسل اللورد سلسبرى في الوقت عينه رسالة الى السير فرنك لاسل أوضح فيها الأسباب التي حملت الحكومة البريطانية على اتخاذ هذه الخطوة ، فقال : « انه لا يمكن الرجوع ، بالنظر الى الحوادث التي اتهمت بصرف الوزيرين الأوروبيين ، بدون البلوغ الى الاعتقاد بأن الخديو لم يقبل أبدا باخلاص تحديد سلطته ، التحديد الذي اقترحته المندوبية ، وانه كان مصمما تصميا أكيدا على استعادة كل حقوق تاجه ، حالما تحقق الأغراض الوقتية التي رعى اليها بالقبول الظاهري الذي أبداه .

ان الحكومتين منحنا سموه وقتا كافيا ليقيل كل عثرة سابقة ، وليعود ، فيما لو اراد ، الى محبة الاصلاح المبنية من المنحوية الدولية ؛ فرفض الانتفاع بذلك ؛ واستخدم المهلة الممنوحة له لتجديد الاختصابات والفسوة ، التي كانت خزيته تملأ بموجبها

في الماضي ؛ فلم يعد أمام الحكوميتين ، والحالة هذه ، طبقا للانذار انذى بلفتاه الى سموه ، في ٢٥ ابريل ، سوى اعتبار الخطة اللازمة للدفاع عن مصالحهما في مصر ، ولضمانه حسن الحكم للبلد .

لكن الواضح أن الأدوية لشفاء سوء الحكم المقترحة لغاية الآن قد جربت ولم تنجح ؛ ولم يعد من شأن أى محاولة مستقبلية من جهة الدول ، لمساعدة الخديو على اجتناب عواقب إدارته الرديئة ، سوى اشراك هذه الدول في المسئولية الناجمة عن تلك الادارة . فان الحوادث دلت دلالة كافية على قدرته على تحييب كل مشاريع الاصلاح ، وتصميمه على استعمال هذه القدرة .

فلو كانت مصر قطرا لم تشترك الدول في تاريخه الماضي ، أو كان في استطاعتها أن لا تهتم لنصيبه في المستقبل ، فان خير خطة لمن كانت تكون التنازل ، في هذا الموقف ، عن كل اهتمام بالعلاقات الكائنة بين الحاكم المصري ورعاياه .

ولكن هذا غير ممكن ، على الأقل لانجلترا ، فان موقع مصر الجغرافي وكون عمل الحكومة الانجليزية في الماضي يجعلها مسئولة عن الأحوال الحاضرة التي مصر بموجبها دولة ، يحولان دون تركها وشأنها .

فنحن ملزمون ، واجبا ومصلحة ، ببذل ما في وسعنا لوضع حد لسوء الحكم ، قبلما يؤول الى انحراب المآذى والفوضى العديدة الدواه ، التي دل مثل دولة شرقية أخرى انها المصير المؤدى اليه ، حتما ، كل حكم سيئ .

فالشر ، فيما يختص بمصر ، لم يبلغ بعد حدا لا يمكن إيقافه إلا بإجراء تغييرات صغيرة المدى وسريعة الوقع ؛ فان العقبة الوحيدة القائمة دون الاصلاح توجد ، على

ما يظهر، في أخلاق حاكمها، فضيقه المالى يكاد يؤدى حتما الى ظلم ؛ وسوء نيته وعدم اخلاصه في وعوده يخيان كل مجهودات صديقيه لمداواة الشر، فلم يعد هناك شك ، على ما يخال لنا، في أن تغيير السياسة الداخلية في القطر المصرى ليس في الاستطاعة إلا بتغيير الحاكم .

فقد يكون من واجبات الدولتين الغربيتين طرح هذه الاعتبارات أمام نظر السلطان الذى يدين الخديو لسلطته للفرمان الصادر اليه منه . ولكنهما، قبل خطوة خطوة هذه خطورتها ، قد ينجم عنها نكبة هائلة، ليس فقط للخديو ، بل ولأميرته ، ترسان من العدل، أولا، إبلاغ الخديو النتيجة التى وصلنا اليها، لتكينه من الانسحاب، بشروط شريفة وموافقة، من مركز أصبح خلفه وماضيه يحملانه غير كفء له . فلم يكن بلاغ القنصلين مباغثة (لإسماعيل)، لأن عميله في الأستانة كان قد أنبأه بأن سفارتي الدولتين تهيأ المسألة مع الباب العالي؛ وأن الدولة التركية بعد قبول الهدايا المرسلة مع طلعت باشا لم تتأخر لحظة عن تضحية مولاه المصرى تحت أقدام أعدائه . ولكنه ، اكتسابا للوقت ، التمس مهلة يومين ليفكر في الأمور مع مستشاريه قبل الإجابة في موضوع خطير كهذا .

فلما مرّ اليومان أتاه القنصلان مستفهمين، مرة أخرى ، فأجاب أنه عرض الأمر كله على السلطان وأصبح ينتظر جوابا منه .

وكان المسيو تريكو من أشد أعداء (إسماعيل) وطأة عليه، وعمل ما لا يعمل لتبليغ الدولتين الى قرارهما بزمه ؛ وقال لأحد أصحابه أنه لا يبدأ له سر ولا ضمير إلا متى رأى ذلك العاهل مقالا من عرشه .

فلما سمع جواب (اسماعيل)، خج وعج وقال بهمك : « ومنذ متى وقعت بين سيرك ورفائب السلطان ؟ فقد تصرفت أكثر من عشرين مرة ضد رفائبه ! » .

ولم يكن (اسماعيل) يجهل عداة المسيو تريكو له ؛ فالتفت اليه مقاطعا وقال :
« ألا إني أتحداك يا هذا ؛ أذكر مرة واحدة اذا استطعت ! » .

فصمق تريكو ، ولم يجر جوابا . فهب السيرفونك لاسل ، وكان رجلا طيب السريرة ، ومتأثرا شديد التأثر للنكبة التي حلت بذلك الرجل النابغة ، وقال له بلطف :
« يحسن بسموك يامولاي أن تظهر استقلالا عن الأستانة ؛ حيث أن الباب العالي قد يندعك في نهاية الأمر » .

وكان (اسماعيل) يقدر شعور السير لاسل حق قدره ؛ فالتفت اليه بلطف وقال :
« حيث أنك ياسيدى العزيز تصحنى بأن يكون أول استعالي للاستقلال ، الاستقالة من الخديوية ، فاني لا أرى ما فائدتى من استعالي هذا الاستقلال ! » .

ولم يكن قول الخديو لها أنه طرح المسألة أمام السلطان ، مجرد مراوغة ؛ فانه عرضها في الحقيقة على الأستانة في أمل الحصول على تعضيد منها ؛ وحمل من تكلم ، هناك ، في مصلحته ، وبذرى قلب السلطان الخوف من أن تفتت الدولتان العريبتان على حقوقه ؛ وكان الأمل بدأ يبرز ، في الواقع ، وأخذ السلطان يتردد في هل يجيب طلب الدولتين أم لا .

ولكن الدول الأوروبية أظهرت اتحادا وإجماعا في الرأي . فانضمت ألمانيا والروسيا والنمسا وإيطاليا عندها في آثر الأمر — وكان ملكها فكتور عمانوئيل الثاني

(١) أنظر : "خديويون وباشاوات" لمويل بل ص ١٦

صديق (اسماعيل) الحميم ومدينه بمبالغ هائلة قد مات ، لسوء الحظ ، منذ سنة — الى الدولتين الغربيتين في مطالبة الخديو بالاستقالة ، وأقبل سفراؤها في الأستانة على استعمال لعبة الشدة لمنع السلطان من تمضيد الخديو .

فلما تيقن (عبد الحميد) أن الأمر حتما نافذ ، فضل أن يصدر العزل عنه بدلا من أن يكون نتيجة عمل تقدم عليه تانك الدولتان .

ففي ليلة ٢٤ يونيه ، وصل للسيو تريكو خبر من الأستانة ، مؤذاه أن الباب العالي قرر عزل الخديو وتعيين (حليم باشا) مكانه . فع أن الساعة كانت تجاوزت نصف الليل ، هب المسيو تريكو والسير فونك لاسل والبارون سورما ، التقنصل الألماني العام ، وتوجهوا الى سراي حابدين ، وطلبوا مقابلة الخديو في الحال .

فلما عرف في دار الحريم أن الأوروبيين يطلبون مقابلة الخديو في تلك الساعة من الليل ، وقع الصوت وقامت القيامة ، وعجت النار بمن فيها عجا لا يوصف ؛ وخافت سمو والدة أن يكون هناك مكيدة ضد حياة ابنها ، فرجته بعدم الخروج ؛ ولكنها لما علمت أن الأوروبيين انما هم قناصل ألمانيا وفرنسا وانجلترا ، وأن شريف باشا مصيبتهم ، أدركت أنه لم يكن ثمة من خطر ، ورضيت أن يقابل (اسماعيل) زائريه .

وكان سموه منفعلا جدا ، وظهر للسير لاسل كأنه لا يدري ما النبأ . فلما أُلح عليه القناصل بوجوب الاستقالة ، أظهر تكبرا من أنهم ألقوه في ذلك الوقت غير المناسب ، وأصر على الرفض .

فكر المقاومة

ولما كان اليوم التالي، يوم ٢٥ يونيه، رأى الخديو أن يقابل القوة بالقوة، إن لم ينجح بالتمسك بحقوقه تمسكا أدبيا، فأمر، فأعد مشروع مرسوم يرفع عدد الجيش المصرى الى مائة وخمسين ألف رجل، ويتوقش في حضرته في أمر تفريق الأراضى المحيطة بالاسكندرية لمنع الأعداء من التقدم الى داخلية البلاد، ثم أرسل، فاستدعى اليه كبار ضباطه، واستوثق من اخلاصهم وولائهم، ولكنه وجد منهم فتورا، وقرأ التردد على وجوه معظمهم، وعزم التخل عنه على وجوه البعض، وأكد له أحد المخلصين اليه أنه لا ينتظر أن يقوم الجند المصرى بنصرته، اذا كان العزل بارادة سلطانية.

الرضوخ

فأدرك أن اللعبة ضاعت، وأن الأمر قد قضى، وأقبل يستعد للرحيل.

الفصل الثالث^(١)

قضى الأمر

عددتك ممن حوته القبور * وإن كنت ألك في الناس حيا

فاختار من نساء حريمه أقربهن إلى قلبه، وجمع من الكل حليين ومصاغهن — وكان منها شيئا كثيرا — واستدعى عدة من صائغى الأقباط وأقامهم بمابدين يشتغلون ليلا ونهارا في نزع المجارة والفصوص الكريمة ليسهل نقلها والتصرف فيها؛ وجرى السراى من كل ربايتها الثمينة التى كانت ملكه الشخصى، لا ملك الحكومة، ومن آيتها الذهب الخالص والمرصعة — وقدر ثمنها بثمانمائة ألف جنيه — ومن كل طنائسها القديمة وأثاثها الفاخر، ولوحاتها ونجفاتها الفضية، ولم يبق خلفه من الأربعة والعشرين طاقم سفرة الفخمة الموجودة فيها سوى طاقين، وكانا أقلها قيمة — وأرسل جميع ذلك، ما عدا نسائه، إلى الاسكندرية في صناديق مغلقة، ذهب بها حالا إلى ظهر يخته "المحروسة"، تحت حفظ حفظة مؤتمنين^(٢).

وقال لسان النخبة — الذى لم يترك عملا من أعمال حياته إلا وثقت عليه سمومه — فى إحدى جرائد الاسكندرية، أنه بذل مجهودا أخيرا لجمع أموال من الأقاليم، وأنه وضع يده على كل النقود التى كانت موجودة فى خزانة المالية، وقدرها ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ ألف جنيه، وضمنها لنفسه. وفات ذلك الألك أن (اسماعيل) كان أدرى

(١) أم مصادر هذا الفصل: "مصر الحديثة" للورد كرومر، و"مصر فى عهد اسماعيل" لمالك كون.

(٢) أنظر: "مصر فى عهد اسماعيل" لمالك كون ص ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٤.

الناس بأنه لو فعل ذلك لعرض نفسه الى حجز الدول والحكومة المصرية ذلك المبلغ من مرتبه السنوى، فلا يكون قد جنى، إذا، من عمله سوى العار اللاصق به والسخط العام !

وفى تلك الأثناء كانت الدوائر الرسمية الأوروبية فى الأستانة قد نجحت فى ضغطها على الأستانة وأجبرت السلطان على تنفيذ مزمها، وتعيين الأمير محمد توفيق، لا الأمير عبد الحليم باشا، خديو على مصر . وفى صباح اليوم السادس والعشرين من شهر يونيه أبقى السير لايرد سفير إنجلترا بالأستانة الى وزارة الخارجية البريطانية منبثا بصدر الارادة السلطانية القاضية بعزل (اسماعيل) وتعيين (توفيق) مكانه .

وفى نضى اليوم عينه، جاء ببرقية محزنة باللغة التركية ومعنونة هكذا : «الى اسماعيل باشا، خديو مصر سابقا» الى حجرة زكى باشا السر تشرى فاقى خديوى، بالدور الأرضى من سراى عابدين، حيث تصادف وجود خيرى باشا المهنددار وحافظ الأختام السنية وعلنة من كبار الموظفين، فأسقط كلهم فى أيديهم وطلا الاصفرار والاضطراب جباههم جميعا .

فرمان الخلع

ولما كان اى انسان فى الشرق يأنف من أن يكون أوّل حامل لنبا مكدر، فان زكى باشا رفض الذهاب بالبرقية الى سمو الخديو فى الدور الأقل، وأصرّ على أنه فى مثل هذا الأمر الخطير لا يليق أن يقوم بتلك المأمورية سوى المهنددار، ولكن خيرى باشا أبى وقال بالحاح انه من الظاهر أن هذا شأن أحد الوزراء، لا شأنه . وبينما الموظفان يتنازعان فى ذلك، قدم شريف باشا، فسلمت البرقية اليه، فتردد هو أيضا، ولكنه كان وزير مصر الأكبر، وواجبه يقضى عليه بالتبليغ، ولم يكن بالرجل الذى يصجم أمام صوت الواجب، مهما كان العمل شاقا على نفسه. فحمل الإشارة البرقية،

وذهب بها الى (اسماعيل) . ففضها واذا بها من الصدارة العظمى بالأستانة وخوها :
«ان الصعوبات التي نجت أخيرا ، في أحوال مصر الداخلية والخارجية ، بلغت مركزا
عسيرا ، وقد يتبع عن استمرارها كما هي خطر لمصر وللتولة العثمانية . ومن أهم
واجبات الحكومة السلطانية ايجاد الوسائل لتقرير الطمأنينة والأمن والرفاهية بين
الأهالي ، وانما صدرت القرارات لهذه الغاية حينها . فها أنه قد ثبت أن بقاءكم
في منصب الخديوية لن يفهم عنه سوى مضاعفة الصعوبات الحالية وزيادتها خطورة
بجلالة مولانا السلطان ، بناء على تداول مجلس وزرائه ، قرر تعيين صاحب السعادة
محمد توفيق باشا في منصب الخديوية ، وأصدر إرادته الهايونية بذلك ، وقد أبلغ هذا
القرار السامي الى سعادتته بإشارة برقية على حدة . وعليه فاني أدعوك الى التخلي عن
شؤون الحكم طبقا لأوامر جلالة السلطان » .

فقرأ (اسماعيل) ذلك المنطوق الذي قضى بموته سياسيا ، بثبات وهذوء جديرين
بالإعجاب ، كأنما هو يقرأ أقل تفرافات روتر أو هافاس أهمية . ثم التفت بسكون
الى شريف باشا وقال : «أدع سمو توفيق باشا حالا» .

نخرج شريف باشا من حضرته ليقوم بنفسه بالهشوى كما قام بنبا العزل . على أن
أسلاك التفرافات كانت قد أعقبت بأسرع ما أمكنها البرقية المرسلة الى (اسماعيل)
برقية أخرى أرسلها الباب العالي عينه الى (توفيق) ، فسلمت اليه في قصره
بالاسماعيلية . ففضها ، واذا بها من الصدر الأعظم أيضا ، وخوها : «ان جلالة مولانا
السلطان قد أصدر إرادته الهايونية بتعيينك خديوم مصر ، وسوف يرسل لك الفرمان
الشاهاني بالكيفية الرسمية المعتادة ، وقد كلف (اسماعيل باشا) بتفراف آخر بالانسحاب
من شؤون الحكومة . فيلزمك بناء على ذلك ، حالمًا تصل هذه البرقية اليك ، أن

تستدعى جميع العلماء والموظفين ووجهاء البلاد وأعيانها ومستندى الحكومة ، وتبلغهم مضمون الإرادة الشاهانية الخاصة بتعيينك ، وتباشر شؤون الحكم حالا . فان هذا التعيين السامى العادل مكافأة لكفاءتك . وسيكون ارتقاءك السنة الخديوية بده عهد نظام ورقى يسود على القطر الملقاة زمام شؤونه الى حكمتك .

والبرقيتان كانتا مؤرختين ٦ رجب سنة ١٢٩٦ و ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩

فوجد شريف باشا الأمير محمد توفيق وهو على وشك الركوب فى مركبته . فتخل شريف باشا عن العربة التى آتى فيها ، وركب صحبة الخديو الجديد ، وعاد معه الى عابدين .

فى الطريق سلمه (توفيق) بسكوت البرقية الواردة اليه . فقرأها شريف وقال إن المناداة به خديويا على مصر المنصوص عنها فى تلك الاشارة التلغرافية يجب أن تتم بعد ظهر ذلك اليوم عينه ، فى قلعة الجبل .

ولما وصلا عابدين ، بقى شريف فى الدور الأرضى ، وصعد (توفيق) الى حيث كان أبوه فى انتظاره . وحالما دخل الغرفة التى كان (اسماعيل) جالسا فيها بصحبة أفكاره وشبهونه مذ تركه شريف ، ووقعت عين والده عليه ، نهض (اسماعيل) وتقدم للقياء ، وأخذ يده وثمها قائلا : « انى أسلم على أفندينا ! » ثم قبله على وجنتيه ، وتمنى له أن يكون أوفر حظا وأكبر سعادة من أبيه . وبعد ذلك انحنى أمامه ودخل دائرة حريمه ، تاركا لابنه المتأثر تأثرا عميقا متعبه وقاعة عرشه^(١) .

ولما كانت المناداة السريعة بالخديو الجديد شيئا مرغوبا فيه ، انقضاء لكل طارئ ، استدعى جمهور من أوصت اشارة الصدر الأعظم البرقية باستدعائهم الى القلعة ،

(١) أنظر : «تاريخ مصر فى عهد اسماعيل» لماك كون ص ٢٧٢ و ٢٧٣

وقرئت عليهم الارادة السلطانية . فدوت المدافع كالرعد معلنة لمصر والقطر كله أن
(محمدًا توفيقًا) أصبح دون ضيره ، خديو مصر !

فاستقبل الخديو الجديد بعد ذلك وفود المهتمين ، من قناصل وكبار موظفين
وأعيان ، ووجوه وعلماء وريوس أديان ، في القاعة عينا التي كان أبوه قابلهم فيها ، منذ
نيف وست عشرة سنة ، ووعدهم بأنهم سيبدل جهده لجعل البلاد سعيدة .
فلما كان المساء أخطر (اسماعيل) ابنه بأنه يرغب في مغادرة القطر يوم ٣٠ يونيه
(فأبى السير لاسل بذلك وزارة الخارجية البريطانية)؛ ولكنه لم يمين وجهة السفر .
فقد كان يرغب في أن يقيم في الأستانة ، وإلا ففى أزمير ، لكن يكون في بلاد
ملائمة لطريقة معيشته الشرقية . واستأذن السلطان في ذلك .

ولكن (عبد الحميد) — ولم تكن قدماء قد ثبتت بعد على عرش أجداده — خاف
جبرته ، وأبى أن يقيم له الضيافة في بلاده ؛ وربما خاف أيضا ونحرات ضميمه : لأنه
بعد خلع (اسماعيل) أخذ يفكر في إلغاء جميع الامتيازات التي كانت مصحت له ، كأنما
القود التي اشترت بها لم يكن لها حساب ، وكأنه يصح بقاؤها في خزانة الدولة العلية
مع استرداد هذه البضاعة التي باعها في نظيرها !

فعلم ملك إيطاليا رفض (عبد الحميد)؛ فأسرع ووضع تحت تصرف صديقي المرحوم
أبيه قصرا من قصوره في ضواحي نابولي .

فقبل (اسماعيل) ضيافة الملك أمبرتو . وفي اليوم الثلاثين من شهر يونيه — بعد
أن سافر أفعاله في قطار سابق ، وودع حريمه الباقي الوداع الأخير ، ويقال ان حزن
السيدات اللواتي تحملن عنهن بلغ مبلغا يفوق التصور ، وأنهن في غضبين على عدم

اصطحاب سيدهن لمن كسرن عدة أوان ثمينة ومراعات بما بلغ قيمته ٨ آلاف جنيه — قام من سراى عابدين فى ساطات بعد الظهر الأولى الى المحطة، صحبته المختارات من نسائه وجواريه، وولديه حسين وحسن — أما ابراهيم فكان فى إنجلترا، وأما فؤاد — ملكا المحبوب — فكان لا يزال صبيا لا يتجاوز الحادية عشرة — وحاشيته قليلة؛ وكان قد أظهر رغبته فى أن لا يتخذ سفره شكلا رسميا؛ فلم يكن، إذا، حل المحطة فى انتظاره أحد من الدوائر الرسمية الأجنبية، ولكن جمهورا كثيفا من الأهالى كان قد ازدحم حولها ليستجلى وجه أميره المسافر، مرة أخيرة، ووقفت، فى الخارج أيضا، عريات تحمل سيدات الحريم المتخلى عنهن، وكانت داوية بولوتين وندبين. فلما بلغ (اسماعيل) المحطة، ودنت ساعة السفر، طاق ابنه (توفيقا) عناقا أخيرا، وقال له، وهو مجهش للبكاء: «كنت أودّ، يا أعز البنين، لو استطعت أن أزيل بعض المصاحب التى أخاف أن توجب لك ارتباكاً؛ على انى واثق بحزمك وعزمك. فصوص باخوتك وسائر الآل برا، واتبع رأى قوى شورك؛ وكن يا بنى أسعد حالا من أهلك!» .

ثم التفت الى جمهور الحاضرين، وقال: «انى، وأنا تارك مصر، أعهد بالخديو، ابنى، الى ولائكم واخلاصكم». فتقدم (محمد توفيق) حينذاك، وقبل يد والده، واستودعه، واستودع اخوته المسافرين معه، الله!

فكان المنظر مؤثرا للغاية، ولم يستطع، إلا القليل من الحضور منع بكائهم. ثم قام القطار، واذا بهجومه زغاريد ماجت فى الآفاق، مودعة له بتهكم، فاستوقفت البحث والاستفهام؛ فلم بأنها صادرة عن نساء المفتش اسماعيل صديق، وأنهن أردن بها الشفاعة بالخديو المخلوع والانتقام منه!

مغادرة (اسماعيل)
القاهرة

ولكن المسالمين حملوها على أنها انما كانت ابتهاجا بقبول الخديو الجديد عرش
أجداده، نهائيا .

وليت شعري : من يدري ماذا كانت الأفكار المتجولة في رأس (اسماعيل) ،
بينما كان القطار يقطع المسافة بين العاصمتين المصريتين ، ونتواري عن أعين المسافرين
مشدتنا جامع القلعة المناطحتان السحاب ، وقباب مصر التاريخية ، وجبال الأهرام
الرائضة ، وبينما كانت تنفرد أمامها سهول الدلتا الخصبة ! هل اصطحبت تلك
الأفكار بأمل ؟ أم لم يحسر الأمل عينه على الوقوف إزاء اعتقاد (اسماعيل) ان تلك
انما هي آخر مرة يرى أرض مصر المحبوبة ، ويجول بناظره في آفاقها ؟

ولما بلغ القطار محطة الاسكندرية ، ركب (اسماعيل) ومن معه عربات مقفولة ،
وساروا الى الترسنة ، ومنها في زوارق الى ظهر "المحروسة" ، وكانت في انتظارهم ،
وكان ظهرها مكتظا بذوى المقامات الرفيعة ، وكبار الجاليات الغربية ، الآتين لتوديع
الخديو الأول ، وداعا أخيرا ، اعترافا منهم بما كان (اسماعيل) من المتلة في القلوب ،
بالرغم من كل المطاحن التي وجهها اليه أعداؤه .

فقابلهم (اسماعيل) جميعا بلطفه الممهد ، وأظهروا ، هم ، له من الاحترام والتبجيل
ما ذهب مباشرة الى فؤاده ، وأهاج العواطف فيه ، ولكنه تجلد . وبالرغم من ظهور
آثار الانفعالات النفسانية على وجهه ، قاوم صوافقه ، فقال لكل من مودعيه كلمة
لطيفة ، وعبرة شكر جميلة ، مصحوبتين بابتسامة صافية ، وصالح بصدقة كل من
كان قريبا منه .

غير أن موجة العواطف ما زالت تدفع بنفسها في قلبه حتى خاف تفجرها علنا ،
فاستأذن الحاضرين ودخل مخدعا فسيحا ، ليخفي مساورتها له ، فقارقه المودعون ،

ولم تمض بعد ذلك نصف ساعة ، إلا ورفعت "المحرومة" مراسيها ، وأقبلت تمخر مبتعدة عن الشاطئ .

السير الى المتن

فأطلقت طابئة نابوليون (كوم الناضورة) ، والسفينة الانجليزية "ريو پرت" الراسية في الميناء مدافهما تحية للسافر ، واجلالا له : فكان ذلك آخر اكرام قدم له في مصر .

وما زالت "المحرومة" تبعد بين أزرق البحر والسماء المنكسر طليهما ذهب الغروب المقرب حتى توارت عن الأنظار ؛ ومع تواريتها ، ظبت الشمس !
هكذا انتهى حكم (اسماعيل) على مصر .

فهل قصد أن يتحد غروبه مع مغيب الشمس ، أم هي الأقدار الغريبة التي دبرت ذلك ؟



والآن ، وقد فرغنا من سرد ترجمة هذا الرجل الفريد ، الى أن غادر القطر المصري مغادرة لم يمد بعدها اليه إلا محمولا على أكف ملائكة الموت ، ربما حسن بنا أن نلقى نظرة على حياته التالية ، لتكون كلماتنا عنها ختاماً لهذا الجزء من مؤلفنا . فنقول :

نبذة في تاريخ بقية
حياة (اسماعيل)

لما وصلت به "المحرومة" الى نابولي ، بقى مقبياً على ظهرها خمسة عشر يوماً ، كأنه ، وهو يعتبرها جزءاً من مصر ، وقطعة منها ، يمز عليه أن يفارقها ، ويود أن يطيل إقامته طليها ، ما استطاع الى ذلك سبيلاً .

ولمذا الغرض عينه ، وقع في خلده أن يملأها جزءاً من أملاكه الشخصية ، ومتاعه الخاص ، ويقيمها في حوزته ، ليشم فيها أبداً رائحة الوطن البعيد . فبعث يطلبها

من الحكومة الخديوية؛ فأبتها عليه؛ وأنذرتة، إن لم يمدّها، أوقعت حمزا على مرتبه السنوى . فاضطر (اسماعيل) الى التخل عنها، وقلبه يتفطر مرارة .

فنزّل الى البر، وأقام في نزل بضعة أيام، ريثما يجهز له قصر الفاغوريتا بپورتيتشى، بضواحي نابولى، الذى وضعه الملك أمبرتو تحت تصرفه؛ ثم انتقل اليه بأزواجه وأولاده ونسائه وحاشيته .

ومع أن البلد من أجمل بقاع الأرض، والسماء الصافية تشبه سماء مصر اللازوردية، والخليج الزمردى المحيطة به الربى من أبدع المناظر البحرية، والبحيرة ربوع زاهرة ومناظر شائقة، ويتبرج عليها كلها جبل الفيزوف المعقود على قمته تاج نار أبدي، ومع أن السكون، لا سيما في كل مساء، يخيم بجلال على الطبيعة المحيطة بأسرها، فإن (اسماعيل) ، في حنينه الى الوطن المحبوب، لم يستمرئ شيئا من حلاوة الإقامة؛ وما قئ متقلبين روما وباريس ولندن وڤينا، عاملا على نيل أمنية الرجوع الى العرش المصرى الذى خلت منه رجله، لا سيما بعد أن أخذت الصعوبات تشتد حول شباب (توفيق) ابنه، واتضح له أن البلاد في حاجة الى يد قوية تقود زمامها، وإلا ذهبت ضحية الدسائس وفريسة المطامع .

على أنه، بالرغم من بعض تعصيد وجده في روما وباريس، في بعض الدوائر التى كانت لا تزال تذكر حلاوة الأيام التى رأت نوبار ساميّا لنيل أرب لمولاه، لم يجد تشجيما من الدوائر الرسمية : إما لأن النجم اذا أفل، مهمّة، بات من المتعذر رجوعه الى سمت مجده الأزل؛ وإما لأن أعداءه كانوا كثيرين وأقوياء، ولا يزال نفوذهم متفوقا عند أصحاب الأمر في تلك العواصم .

وكانت أشد الدول صما إنجلترا، ولو أن (اسماعيل) ألقى من بعض أعضاء برلمانها وبعض رجال صحافتها ترحيبا وتعظيما وشدة أزد.

فلما سقط عراقي، واستولى الجيش البريطاني على قلعة صلاح الدين، أهملت الدوائر الرسمية لتفاوض فيما يجب عمله، أيوضع القطر تحت حماية إنجلترا، ويبقى (توفيق) على عرشه في ظل سيوف البريطانيين — وهذا ما لم يكن ليرضى أوروبا، ولا الأحرار من الإنجليز ولو أن ارسال الجيش البريطاني الى مصر، عقب ضرب الأسطول البريطاني الاسكندرية، كان من عمل الأحرار لا المحافظين — أم يعاد اسماعيل الى عرشه، تحت رقابة أوروبا الشديدة عليه !

فلولا أن الدائنين قاموا بيدون مخطهم على هذا الحل الأخير، ويؤمنون فيه، وينذرون بالويل والثبور اذا أخذ به، لكانت أوروبا، في الغالب، وافقت عليه، وأعادت (اسماعيل) الى وطنه وعرشه، لاسيما أنه أبدى وعودا صادقة، وطاهد عهدا أكيدة بأنه يسير كما تريد الدول أن تسيهه، ويقبل بأي شرط يعن لها أن تسترطه عليه^(١).

وبالرغم من أنه قضى، بعد ذلك، سنين عديدة، وهو يجتهد اجتهادا عنيقا في تحويل تيار السخط عنه، أو تحويل تعضيد الحكومات عن مدائنه، فانه لم يفلح، وما نال سوى نفور ابنه الخديو (توفيق) منه، وتكبه عن مساعدته أكثر من ذي قبل.

على أن كبار القوم، في البلاد الأوروبية، ما انفكوا مقبلين عليه، موالين له الصداقة القديمة طوال ما رأوا بصيص أمل في تحقيق مساهم . فلما تأكدوا أن لا أمل،

(١) أنظر "مصر في عهد اسماعيل" لـ مالك كون ص ٢٩٣ و ٢٩٤

وأن خيبة مساميه باتت لا دواء لها ، أداروا له ظهورهم ، ونسوا أنه هو الذي كان ، إذا ما تزلوا عليه ضيوفا بمصر ، وضع أرض مصر ونيلها وسماها تحت خدمتهم ، ولم يشذ في معاملة جمهور كبراء الغرب له إلا القليلون .

فلما زار لندن آخر مرة أتاخ رحله في تزل وضع بأرلنجتن سقرت — يا لثقلب الحداث ! يا لغدر الأيام ! — وكذلك وقع له لما ذهب الى باريس وفيينا ، اللتين كانتا ترنجان طربا ، في الماضي ، حينما تظا قدماء أرضهما .

ألا ما أصدق ما قاله بيكن ، الفيلسوف الانجليزي ، حيث هتف : « من يقدر أن يرى أياما أسوأ من الأيام التي يراها امرؤ يتبع ، وهو حي ، جنازة شهرته ويجده ؟ » .

فنفض (اسماعيل) غبار قدميه في وجه تلك العوامم المجودة ، وطاد الى قصر الفاوريتيا ، وليس له مقصد سوى تحسين معاشه مع الحكومة المصرية ، والذهاب بعد ذلك للاستراحة ، من عناء هذا العالم ، على ضفاف البسفور ، اذا ما صرح له السلطان بذلك .

فكلف ، وهو في لندن المرة الأخيرة ، المستر مريوت المحامي العمومي ، بمقاضاة الحكومة المصرية ومطالبتها ببعض أملاك له ، أو ما يوازي قيمتها .

فأتى مريوت الى مصر ، ولما لم يجد من الخديو (محمد توفيق) معاكسة ما ، نجح بسهولة في مهمته ، ونال ما أصبح (اسماعيل) معه مستقلا عن الأمير ابنه وحكومته المصرية ، الاستقلال كله .

فكافأ محاميه بما كان معتادا أن يكافئ من يخدمه باخلاص ، أي مكافأة ملك ، وأعطاه ٣٥ ألف جنيه أتمابا له .

ثم أقبل يتمس من السلطان التصريح له بالذهاب الى قصره باميركون ،
والاقامة فيه . فرأى (عبد الحميد) أن يجيب طلبه ، لا ليؤليه فضلا ولكن ليضعه
تحت يده .

ولم ينتبه (اسماعيل) الى عواقب الخطوة التي صمم عليها .
فأصرح السلطان له بالاقامة على ضفاف البسفور حتى أسرع الى سرايه باميركون
سنة ١٨٨٨ قبالة سراى عمه عبد الحليم ، وظن أنه نال أكبر أمنيات قلبه .
ولكنه نسي ، أو ربما لم يكن يعلم ، أن (عبد الحميد) مولى تسوده الظنون .
وتملك الريب في الناس زمام أمره ؛ لأنه ، والحق يقال ، ما كان اختلط به ، ولا زار
الأسنانة منذ أن أغضبت حينا (عبد العزيز) .

فأحلت ركابه بقصره الفخيم ، إلا وأحاط به الجواسيس ، ولم يعودوا يفارقون
حركاته وسكاته ؛ وإنا ، وأيم الحق ، لا ندرى لماذا ولا ماذا كان السلطان يخافه
من ضيفه الوحيد !

فشعر (اسماعيل) أنه انما ورد في الحقيقة حبسا مذهبيا ؛ ولولا ان الحياة في ديار
الاسلام كانت تحلوه ، ولو بضيق ، أكثر من الحياة في بلاد الغرب ، ولو بحرية
مطلقة ، لما تعزى على تركه نابولي وجمالها ودلالها ، وإبدالها بالبسفور ، حيث الليل
مملوء جرائم ، والنهار مملوء دسائس !

ولكنه أتى عليه يوم احتاج ، لعلاج صحته ، أن يذهب الى الاستحمام بمياه إمس .
فطلب من السلطان أن يأذن له بذلك ؛ فذكره (عبد الحميد) بأنه يوجد في الأناضول ،
على مسيرة بضع ساعات من الأسنانة ، بلد يقال له ”بروصا“ ، شهير بمياهه المعدنية ؛

وأنه هو ، (اسماعيل) حينه ، سبق له الذهاب إليه ، أيام أن كان خديو مصر ، والاستحمام في مياهه ، وأنه فضلها في ذلك المهد على حمامات أوروبا بأسرها !
لما وسع (اسماعيل) إلا المدلول عن الذهاب الى إمس .

على أن كل المضايقة التي أحاطه بها (عبد الحميد) لم تمنعه من رغبة الخير لتركيا .
لما فقي في جانب مصلحتها ، عاملا على ما فيه خيرها ، مظهرا ميله اليها وعطفه عليها ،
الى آخر لحظة من حياته ؛ كأنه ، بعد أن ضاقت منه مصر ، وعز عليه الرجوع اليها ،
اتخذ أرض العثمانيين وطنًا ثانيا له ، وتمثل بقول الشاعر :

بلادي وإن جارت على عزيزة * وأهل وإن ضنخوا على كرام

على أن حياته السياسية كانت قد انتهت ، وبات لا يعيش إلا مع ذكر الماضي
وذكره .

وقد قابله في قصره هناك حفيده (عباس الثاني) ، في زيارته الأولى للأستانة ،
فسر (اسماعيل) به كثيرا ، ويقال إنه التمس منه الاستئذان له بالعود الى مصر ، لأن
حينئذ اليها بات لا يحتمل .

ولكن (عباس الثاني) لم يفعل : إما لعدم رغبة منه مبنية على تخوف من جده ،
وإما لسهو مبنى على علم محبة له .

فاستقر (اسماعيل) في منفاه حتى أوائل مارس سنة ١٨٩٥ ، إذ وافاه المنون بالأستانة
في اليوم الثاني منه ، وله من العمر خمس وستون سنة .

فنقل رفاته الى مصر ، واحتفل بدفنه في مسجد الرفاعي احتفالا مهيبا ، سار فيه
الخديو حفيده ، والأمراء أولاده ، وعموم كبار دولته .

وهناك هو راقد تحت أجنحة رحمة الله، بجانب الأميرة تقيده هانم كبيرة أولاده،
 زوجة منصور باشا يكن ، والأميرات زوجاته ، في تربة نفيسة ، يظنها من على قبر
 (محمد علي)، جده العظيم ، المشرف عليه من علياء القلعة، كأنه يقول له : « ألا تم
 نوما هنيئا ، مرتاحا ، بعد كل العناء الذي ذقته في أيامك الأخيرة . ثم ، يا بني ،
 في أرض مصر التي أنما هي مدينة لك أكثر مما هي مدينة لي بأنها أصبحت في مقدمة
 أقطار الاسلام تمدنا وحضارة ! » .

قد كان شوق الى مصر يؤرقني * فالآن عدت وطدت مصر لي دارا
 « أبو الفتح كشاجم »

فصل أخير^(١)

وصف (اسماعيل)

أما وقد سبق لنا وصف (اسماعيل)، حينما ارتقى مرش أبيه، فلنتظر ماذا فعلت به الأيام، ولز كيف كان حينما تخلى عن ذلك العرش .

أمسّت قامته، التي كانت دون الرمة، تظهر أقصر مما كانت بسبب السمن الذي تراكم عليها . فجعل مشية صاحبها كأنها متدرجة . وأعرض صدره وقيل : واتخذت كثفاه وسعا هرقوليا ؛ ولكن عبء الهموم أحثاهما قليلا . وما فتئت لحيته المقصوفة قصا قصيرا تستدير حول وجهه المستدير ؛ ولكن الفضة وخطت فيها الذهب، والذهب حينه جعل يميل الى البروز فيها وفي الشارب أيضا . والفم ما قى ثابتا والشهوة عليه مقيمة . وتقاطيع الوجه ما فتئت منتظمة ؛ بالرغم من الأساور التي خطتها يد السنين بقلم الشعجون . ولكن اللون اقم . والسكون كما مجموع تلك التقاطيع بدل الحركة السابقة . أما عيناه فما فتئت على عاتقها القديمة من نصف غلق، تارة، ومن مصح إحداهما وأغماض الأخرى طورا ؛ وما انفكت العين المفتوحة تسطع سطوعا لا يطاق ، حينما يريد صاحبها استبلاء غوامض العسود ، وقضى كبرى وامض .

(١) أم مصادر هذا الفصل : "مصر تحت حكم اسماعيل" لملك كون ، و"عديرون وإدارات"

على أن صوم وجهه بات كصفحة مخطوطة بالمنداد الحساس، لا يظهر، فلا يقرأ شيء عليها، إلا إذا أبرزت الانفعالات الكتابية . مثل نابوليون الثالث تماما . لتشابه الرجلين في الصفات القوية والضعيفة المتعاربة معا فيهما ؛ ولو أن حزم (اسماعيل) وسرعة حزمه لم يكن لما أثر عند نابوليون الثالث، رجل التردد المستمر .

وأما الصوت، فأسمى ضمنا مملوما، يرك في السمع كأنه وقع الآلة المعروفة بالباريتون؛ ويخرج الى المحادين معاني مكسوة بتعابير جميلة ، حتى متى كانت المعاني بسيطة وعادية . وما فنى الابتسام الساحر المتجلى على الشفتين بين حين وحين يزيد في لطف تلك التعبيرات .

غير أن من نظر يطمح تحقيق الى وجه المتكلم، وتأمل الخطوط المخطوطة على جبينه العريض وفيه القوى، الدالة على أهواء شديدة، يضغط عليها بشدة متناهية، حالما يتلفظ المتكلم الى ديب هموم الحكم في وسط الأفكار الخفيفة، المعبر عنها بخفة كذلك، كان لا يسهه إلا أن يحكم بأن الرجل غير سعيد .

ولكنه لم يكن يسهه أيضا إلا الإعجاب بلطف الأخلاق ورقة الشئال التي كان متعليا بها ، دوما ، بالرغم من قلة هوائه الداخلي ، والتي شهد بها كل من خدمه أو خالطه . وظهرت جليا في قلة الأحكام القاسية الصادرة في عهده .

فعلاوة على أنه لم يكن ليسمع أبدا لغمه أن يخرج قولاً بذيئاً ، أو كلمة سافلة ، أو لفظاً قبيحاً، فانه كان ظريف المشر، ميالا الى المزاح، مكثرا منه ، في بعض الأحيان ؛ على أن مزاحه كان في منتهى الخفة والالطف ، لا يثقل على النفوس مطلقا .

من ذلك ان بعض قناصل الدول ألح عليه ، أيا ما متابعة ، بأن يتفضل ويجهود على أحد رجال تبعيته بمهمة يستطيع الرجل أن يستخرج منها مكسبا — وكان المتداول على الألسنة ان امرأة ذلك الرجل جميلة ، وانها لا ترفض أن تكون شفيقته لدى أصحاب الأمر — فأجاب الخديو القنصل الى طلبه ، وعهد الى الرجل بتوريد ألقى زوج ثيران لجيشه ، قائلا للقنصل «لست أشك في أن صاحبك ذو خبرة في الحيوانات ذات القرون !» .

ومن ذلك انه كان قد وقع نفور بينه وبين أحد قناصل الدول ، واختصا . وكانت امرأة ذلك القنصل مغرمة بالمكافونى ، نعمة في أكله ، مقبلة عليه في الموائد بكيفية توجب الاشتراز . فتداخل بين الخديو والقنصل صديق ، وما زال بهما حتى أصلح بينهما . فبعث (اسماعيل) لزوجة ذلك القنصل سوارا بدعيا ، ثمينا للغاية ، للدلالة على رجوع المياه بينه وبين زوجها الى مجاريها . فاستغرب الصديق عمله ، وسأله : «لم هذه الهدية الثمينة ؟» فأجاب (اسماعيل) : «ماذا تريد ؟ فانه كان لا بد منها ، وإلا فويلمة أولمها لها ، ويكون المكافونى من ضمن أصنافها ، لئلا يقال اننا لم نراع ذوق مدام القنصل ، على انى يا عزيزى ، أفضل الحروب على رؤية تلك المرأة وهى تأكل المكافونى^(١) !» .

ومن ذلك انه كان يكره المقابلات الرسمية في الأعياد ، لأن الحادثة فيها لم تكن تدور إلا على الطقوس واختلافه بين مصر والاسكندرية . وكانت نفسه قد مجتبا كثيرا . فاتفق في السنة الأخيرة من ملكه ، وأيام أن كانت اضطرابات الداخلية في أشدها ، أن انفصلا أثناء زائرا ، وبعد التحية المعتادة ، شرع يتكلم في مسألة الطقوس :

(١) أنظر : "خديويون وهاغاتات" لمؤيد بل ص ١٣ و ١٤

وكان سياق الحديث المادى فى هذا الموضوع أن الاسكندرية رطبة ، وأما مصر
 بجافة . قاطع الخديو عليه كلامه ، وقال له : « انى أدري تماما ، يا جناب القنصل ،
 ماذا تريد أن تقول لى . فأرجوك أن تقيد فى مذكرك انى من الآن فصاعدا اعتبر
 مصر رطبة ، والاسكندرية جافة » . فوقف القنصل منحنيا ؛ ولم يخرج من
 حضنته ، قال لزملائه : « أظن أن سموه أضاع ذاكرته^(١) » .

على أن ذاكرة (اسماعيل) كانت حديدية ، لا يمسخ من لوحها شئ رسم عليه مرة .
 ولا أدل على ذلك من أن بعضهم ، فى سنة ١٨٧٥ ، حادثه ، يوما ، فى شؤون ترعة
 السويس ؛ وذكر أمورا تتعلق بالخبايا القتالية ، خالفه (اسماعيل) فيها ؛ ولكن ثبت
 له أن قوله حق ومزاعم محادثه فى غير محلها ، ذكر له عشرين سطرا من مستند غير
 مهم كان قد قرأه منذ سنوات عديدة . فقتل الرجل الأسطر ، ولم عاد الى منزله
 راجعها ، فاذا بها كما قالها (اسماعيل) حرفا بحرف^(٢) .

ومن لطيف معاشرته أنه كان يعمل محادثه ، مريعا ، على التمتع براحته كلها ، وعلى
 إزالة كل تيب من نفسه . وكان يبذل جهده ليجلا يحس مخاطبه أنه ثقل عليه
 فى الكلام ، أو أنه لم يفهمه غرضه .

فمن ذلك أنه دعى ذات يوم شابا انجليزيا من عائلة رفيعة ، ولم يكن يحسن التكلم
 بالفرنساوية ، الى تناول طعام الغداء عنده . فأجهد الخديو نفسه إجهادا كبيرا
 ليشبع حديثه ويفقه معانيه — لأن الشاب كان يتكلم الفرنسية بالانجليزية — وأخذ

(١) أنظر : "خديويون وإشارات" لوريل بل ص ١٤ و ١٥

(٢) أنظر : الكتاب عيه ص ١٨

يساعده على التعبير عن أفكاره . فدار الحديث على رجل معروف لدى الخديو؛ فأراد الشاب أن يقول : « أن الرجل اعتاد كذا وكذا، وهذا يعبر عنه بالانجليزية بقولهم : « He has contracted the habit » فقال : « Il a contracté l' habit » أى « ضيق ثوبه » فقطب الخديو جبينه ، وأجهد فهمه ليدرك معنى تلك الجملة ، فلم يستطع . فقال : « نعم إنه كان يلبس دائما ثوبا ضيقا ! » وغير موضوع حديثه . وذلك لكيلا يخرج مركز ضيقه^(١) .

وكان في عاداته يسحر بلطفه كل من وجد معه . وإذا شاء صير أكبر أعدائه أصدقاء له ما داموا في حضرته . ولم يكن يجد صعوبة ما في حملك على التنازل عن آرائك والانحياز الى آرائه ، ما دمت تكلمه . ولو أنك يجتهد الخروج من حضرته تعود الى صوابك وترى أنه مخطئ وأنت على حق .

فيروى ، من ذلك ، أن أحد القناصل كان اذا قابله أظهر اهتمامه معه على كل شيء ؛ فاذا ما خلا الى نفسه وكتب الى دولته ، كتب ضده . وكان اذا ما عاتبه (اسماعيل) على ذلك ، اعترف بخطئه ، ووعد أنه يصححه في رسالته التالية . ولكنه ، في رسالته التالية ، كان بدلا من التصحيح ، يبالغ في الطعن . فعمل عمله هذا (اسماعيل) على القول لأحد أصدقائه « انى رأيت الحق لمندهش من تصرف حضرة القنصل ، ولكنى لست أرى له دواء ، فانى لا أستطيع أن أجلس معه ، وهو يكتب رسائله » . قال ذلك وتبسم ، وكسر على عينه .

وكان يتدارك ، حالا ، أى خطأ يصدر منه في المحادثة ، ويحاول الى مصلحته . فمن ذلك أنه قدم ، ذات يوم ، الى أحد كبار الكتاب ، هدية نقدية نفيسة ليحملة

(١) أنظر : « خديون وباشاوات » لويول بل ص ١٧

على الكتابة في فائدته . ولكنه ما كاد يفوه بالمقصود من تلك الهدية إلا وأدرك أن الرجل ليس ممن يشترون بالمال ، فابتسم ، وختم العرض بقوله : « واني إنما أقول هذا لك لكي استمرئى ، ولو مرة واحدة في حياتى ، لذة الرقص ^(١) » .

ومن مميزاتة أنه كان يدرك حالا أخلاق الناس ، ويعامل كل واحد المعاملة التي هي أحسن وقعا لديه . من ذلك أنه لما أراد إنشاء معامل سكرى في مزارعه في الصعيد ، خاطب في الأمر بيوتا انجليزية وبيوتا فرنساوية . فأتاه وفد بريطاني ووفد فرنساوى ، فقابل كلا منهما على أفراد . أما فرنساوى ، فاستمر الكلام معه أياما ، وأشرح رجاله من سعة اطلاع (اسماعيل) وإحاطته بكل دقائق الأمور ، وأدهشهم منه احتناؤه ببحث ذات دقائق اقتراحاتهم ، اعتناء تاما . وأما الوفد الانجليزى ، وكان من متشسّتر ، فانه تم الشغل معه ببيع ساعات . فقال رجاله : « هذا رجل أقطع للشغل يوجد على غير شاطئ » (الإرول) . فلما بلغ قولهم الى (اسماعيل) ، قال ، مفسرا : « ان بعض الناس يركب حصانا ، وبعضهم حمارا ، وآخر جملا ، ولكل منهم حركات خاصة به . على أن أحسن راكب من يركب كل هذه ركوبا جيدا ^(٢) » .

وكان كثير الشغل ، صبوراً عليه ، مهما كان شاقا ، ويجد فيه لذة عظيمة ، ولو أنه أشرى النهاية على صحته .

ولم يكن يميل للابهة والعظمة إلا حينما كانت شؤون الملك تستدعيهما . فكان يخرج عادة الى التزهة لابسا اسطمبولية بسيطة وطربوشا أحمر ، وليس أمامه سوى نحسة خيالة بلباس لونه لون الشوكولاتة .

(١) أنظر : "غد يريون وباشادات" لموهبى بل ص ٩

(٢) أنظر : الكتاب فيه ص ١٠ و ١١

وكان معظم حديثه بالفرنساوية . لأن معظم جلسائه كانوا أوروبيين . ولأنه ، لسوء حظه وحفظ بلاده ، ما تقي "يميل اليهم" ، ويضع ثقته فيهم ، بالرغم من أن الحديريين بها منهم كانوا أقل من أصابع اليد ، وأن معظمهم تسببوا له بأضرار بليغة ، كما سبق لنا القول .

ولو حسن جلسائه ، وأنعمت عليه الأقدار بوسط غير الوسط الذي شب فيه ، وأمناء خير من الذين اتهمهم ، لصار في رجولته مصير خير الرجال ، كما انه أصبح من أعظمهم ، لأنه كان أرضا جيدة ، لا تحتاج إلا الى فلاحة حكيمة ، وبذر طيب . ولكنه تعلم ، في مبادئه ، كما قلنا في غير هذا المكان ، ان القانون ارادته ، ولا يحدها إلا عقله . فأصبح لا يميز تماما أين ينتهى الخير ، وأين يبدأ الشر . فالرأى الذى يوافقه ، يقبله ، والرجل الذى يفيد ، يشغله . فاذا أحس بأنه أصبح خطرا عليه داسه كما تداس عقرب . واذا صادق انسانا ، أخلص له الصداقة بقدر ما يخلصها ملك ؛ ولكنه اذا اضطرت مصلحته الى التخل عن ذلك الصديق ، تخلى عنه وهو آسف ، كما يتخلى المرء عن كلب عزيز لديه أصبح مضايقا له في حياته .

وكان ذا مقدرة واسعة ، جعلته يغير وجه القطر تغييرا كليا . وما مرت أعوام حكمه الستة عشر ، على وادى النيل ، إلا وقد قطع هذا الوادى شوطا فى مضمار المدنية والرقى لم يقطع مثيله فى أربعة قرون سابقة . وتطورت مصر على عهده فى حياتها المادية والأدبية تطورا أصبح معه لا يعرفها من كان قد أتانا زائرا فى أيام سعيد . وقد بينا ذلك بيانا كافيا فى محله .

فلا غرابة ، والحالة هذه ، أن تكون منزلة ملكه فى تاريخنا بالقرن التاسع عشر ، منزلة الشمس فى سمت السماء ، وأن يبقى ذكره خالدا فى القلوب . ولا عجب

إذا استمرت كنيته عند المصريين أبا السباع بالرغم من كل المطاعن التي وجهت إليه ،
وبالرغم من الشدائد الحقيقية التي قاسوها في عهده . فالشدائد تزول كلما مرت عليها
الأيام . وأما أشجار الخير ، فإذا غرست بذورها ، مرة ، فإن مرور الأيام إنما يزيدنا
خصوبة وقوة وانتشارا . فتصبح ، بعد حين ، وإذا بظلالها الوارف قد انسدل على
نفس ذكرى تلك الشدائد ، وأخفاها .

الخلاصة

فالخير ، مهما قيل بالعكس ، أقوى من الشر ، والحياة ، ولئن كثرت الوفيات ،
وتعددت ، واشتدت أسباب الهلاك ، أقوى من الموت . ألا ترى أنها تغذى بكانها
من الفساد ذاته الذي يوجد الموت ، وتخرج من الظلمات النور .

تم المجلد الثاني

ملحق

مقتطفات من المراسلات العديدة
التي دارت بين الخديو (اسماعيل) ونوبار باشا
في أمر إنشاء المحاكم المختلطة

ملحق

كنت، أسوة بمعظم الملأ من المؤرخين، أعتقد أن معظم الفضل في إنشاء المحاكم المختلطة يجب أن ينسب إلى الوزير الكبير نوبار باشا، وإلى حسن مساعيده .

ولكن صاحب الجلالة الملك (نواد الأول) - حفظه الله - تفضل وأكد لي أن نوبار باشا لم يعمل في ذلك إلا بإشارة (اسماعيل) وأرشاده، وأنه، حتى في دقائق عمله، لم يتنكب قيد شعرة عن السبيل الذي كانت ترسمه له تعليمات الخديو الفخيم .

ولكى أكون على بينة من أن هذا البنا قيد قائم على أساس الاطلاع أكثر منه على رغبة جلالته في تعظيم ذكر أبيه - وهي رغبة ممدوحة ثم يبرجلالته بذكر والده - تفضل مولاي الملك وكلفني بمطالعة المكاتبات التي دارت بين (اسماعيل) ونوبار في شأن إنشاء المحاكم المختلطة - وهي مكاتبات لا تزال محفوظة في دفترخانة المراسم الملكية - ، وقال لي : « انك لن تجد من كتب (اسماعيل) إلى نوبار إلا صورا للبعض منها ، لأن تلك الكتب حفظها نوبار لديه . ولكك تجد جميع المكاتبات المرسلة من نوبار إلى والدي . فيمكنك أن تفهم منها ما كان في الحقيقة عمل (اسماعيل) وما كان عمل نوبار . فاذا اقتنعت بصحة ما أقول، أمكك أن تضيف إلى كتابك ملحقا تنهت فيه ما يصل إليه اقتناعك ! » .

فصدحت بأمر جلالته - وأنا مبتهج ابتهاج النفس بميدان يفتح أمامها لتصل منه إلى حقيقة تتفجها - وأقبلت أقرأ تلك المكاتبات ، وأدومها درسا دقيقا، بالرغم من كثرة عددها - فأنها نناول مدة ما بين سنة ١٨٦٨ وسنة ١٨٧٣ وتكون

أربع ربط ضخمة مجلدة — وبالرغم من قلة وقت الفراغ لدى ، لاشتغالي — فوق قيامي بمهام وظيفتي — بترجمة الكتاب الى اللغة الفرنسية ، وتقرير مصادره صفحة صفحة ، عملا ، أيضا ، بإشارة مولاي صاحب الجلالة ، الذي تفضل وقال لي إنه بدون ذلك لا يكتسب المؤلف قيمة علمية .

وأخذت أقل من تلك المكتبات كل ما أراه شاهدا على صحة تأكيد مولاي ، حتى اذا فرغت منها ، قدمتها للقراء بصفتها الملحق المطلوب . وأنا واثق من أنهم ، بعد اطلاعهم عليها ، سيشاركونني في اقتناعي بأن معظم الفضل في انشاء المحاكم المختلطة يجب في الحقيقة أن ينسب الى (اسماعيل) ؛ وأن الخديو الفخيم لجدير بأن توضع صورته فوق صورة نوبار في القاعة الكبرى لمداوالات محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية ؛ وأن يوضع تمثاله في مدخل كل من هذه الدور التي أنشأها للعدالة في بلاده .



كتب نوبار بتاريخ ٨ يناير سنة ١٨٦٨ الى ايرام بك ، سكرتير (اسماعيل) الخالص : « اني احتفظ تماما بجميع حقوق سمو الخديو . فلمؤمه متسع من الوقت دائما ، لكي يشرفني بما يرى من الأوامر فيما بعد . وقد كان من أهم أركان ما بنيت عليه دحض لما لا يحسن الموافقة عليه في تقرير المتدوية ما ورد في كتاب سموه ، وأعني به (اني لا أستطيع ادخال القاضي الأوروبي في محاكم البلاد ، اذا كان في غير استطاعتي أن أقدم لشعبي إبطال التجاوزات التي يتألم منها ، بمجرد ادخال ذلك القاضي الأوروبي) » وأيضا : (اني لا أستطيع اخضاع شعبي لمحكمة مشكلة من أوروبيين ، طالما يرفض الأوروبيون الخضوع لهذه المحكمة) .

« ان جميع هذه المناقشات التي أقوم بها والتي سأعرض لها في المستقبل ، هنا ، الغرض منها تحديد مسائل المبادئ ، بحيث ان عمل المندوبية المطلوب انعقادها في الاسكندرية يخصص في البرنامج الذي يرغب فيه سموه : أى في التقنين والاجراءات القضائية (المرافعات) انى أطلب أوامر سموه تلفزيونيا في شأن تشكيل المحكمة . هل يوافق سموه على التشكيل الذي اقترحه المندوبية ! أم يلزمنى أن أصمل على تعديله ؟ أرجو سموه أن يت في الأمر ويبلغنى أوامره » .

فكتب (اسماعيل) الى نوبار بتاريخ ٩ يناير سنة ١٨٦٨ ، عقب اطلاعه على التقرير الذى وضعته مندوبية باريس الأولى لما عرض عليها مشروع انشاء المحاكم المختلطة : « يمكننا ، بدون ضرر علينا ، أن قبل تشكيل المحكمة بالكيفية التي تقترحها المندوبية . وأرائى أطلع بكل انتباه التقرير الذى أرسل إلى بالبريد الانجليزى . وسأكتب لك لأبدي لك رأيى في أهم النقاط الدائر عليها البحث » .

وكتب نوبار بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٨٦٨ : « سيرى سموه انى لم أحنف عن المذكرة المؤرخة ٣ ديسمبر سنة ١٨٦٧ التي حازت تصديقه . وقد أجلت تبليغ الحكومة الانجليزية بناء على برقية سموه التي قال لى فيها إنه ، مع موافقته على تشكيل المحكمة حسب اقتراح المندوبية ، سيبلغنى رأيه فيما يتعلق بباقي المشروع » .

وكتب (اسماعيل) الى نوبار بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٦٨ : « انى لما فضلت أن أبدي لك رأيى بعد اطلاعى على إجابتك على تقرير المندوبية ، قد اضطرت أن أجعل ردى الى بريد ٢٩ الجارى . فالإيضاحات التي أبديتها في إجابتك صحيحة ، ولو أنها لا تخلو من شئ من الشدة . فاذا أضفت اليها بعض الاعتبارات التي أنبأتني

بأن شارل دى لسيس عامل على تجهيزها ، فإن إجابتك ستكون تامة . وبما أنك تقول لى فى كتابك إن قرار المندوبية سيعت الى الدول الأجنبية ، فهل تجد من مانع فى أن آمر بإعطاء نسخ منه الى القناصل العامة قبل أن تصلهم عن طريق آخر ؟ لا سيما وأنهم طلبوا منى ذلك » .

وكتب نوبار فى تاريخ ٣ فبراير سنة ١٨٦٨ ضمن كتاب ما يأتى : « أرجو سموه أن يبلغنى تعليقاته واعتراضاته وأوامره بالتلغراف » .

وفى ٥ فبراير سنة ١٨٦٨ أرسل الخديو التلغراف الآتى الى نوبار باشا : « زارنى الكولونيل ستاتن اليوم ، فأصرنى بأن الحكومة الروسية قبلت أن توفد عنها نائبا فى المندوبية الدولية حيثما ترضب مصر فى انعقادها . وعليه فإن لدينا الآن قبولين : قبول إنجلترا وقبول روسيا . وستكون النمسا معنا كذلك ، لأنها تعلم أنها لم تكن تنتظر سوى قرار روسيا لتسير معها يدا بيد . وأما روسيا فقد أكد لى المسيو دى لكس (قنصلها) رسميا أن حكومته عينته مندوبا لها فى حال اجتماع المندوبية فى القطر المصرى . ومن جهتى ، حيث أرى أن من مصلحتنا إنعقاد المندوبية فى بلدنا ، فقد أصبحنا جميعا متفقين على هذا الأمر الهام » .

وكتب إيزام بك الى نوبار باشا بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٦٨ : « ان سمو الخديو ، قبل قيامه الى مصر العليا ، كلفنى بأن أرسل لسعادتك المذكرة المرفقة طيه المهذرة بقلم المسيو شرينر عن ترتيب محاكمة . وقد أخبر سموه المسيو شرينر بأن هذه المذكرة ستسل اليكم قائلًا بأنكم أقرب الى تقدير ما فيها . فأرجوكم بعد الاطلاع على آراء المسيو شرينر بأفكاره أن تكتبوا عنها ما ترونه لسموه . وصلنى اليوم كتابكم المؤرخ ٢٨ يناير ، وبما

أننا اليوم في ٦ فبراير والخديو يقوم غدا صباحا الى المنيا، فلست أظن أن سموه يتمكن من إيجاد الوقت الكافي للرد عليكم . فأخبركم بذلك لكي تكونوا على بينة من سبب تأخير أوامر سموه في شأن المسائل المختلفة التي تعرضونها عليه .

وفي ٨ فبراير سنة ١٨٦٨ نقل نوبار في كتابه الى إيرام بك ما قاله للسيو أوتريه وهو : « ان سمو الخديو ، لدى أول مطالبة تقدمها له القنصلية الفرنسية ، كان مصمما على أن يجيب أنه اقترح انشاء محاكم للبث في أمثال هذه المطالبات وإن فرنسا لم تقبل . فبأنه ، من وجهة العدالة ، ليس بتابع لأحد ، فلا يستطيع ، والحالة هذه ، أن يعير أي مطالبة تهتم له شيئا من الاعتبار . فاذا لم يرق هذا في نظر المطالب ، فسا عليه إلا أن يرفع أمره الى مجلس الأحكام » . وزاد على ذلك ما يأتي : « قلت للسيو أوتريه : أنظر ، يامولاي ، الى المركز الذي تضعوننا فيه ، والذي نصبح حتما فيه نحن وفرنسا : فان سمو الخديو مصمم على رأيه ، والبلاد كلها تعضده فيه » « أرجوك ، ياسيدي البك ، أن تبلغني أوامر سموه تلفرافيا . فاذا لم ألجج في مساعي ، فأى سير يلزمني اتباعد ؟ ما هي أوامر سموه ؟ » .

وطاد في كتاب مؤرخ ١٠ فبراير سنة ١٨٦٨ وكتب أيضا : « انى أطلب بالحاح أوامر سموه ، فيما يلزمني عمله في حال عدم اذعان المسيو دى موسنييه الى طلباتي » .

وكان نوبار قد أطم (اسماعيل) في كتاب تال ان الحكومة الفرنسية قد تقبل المشروع اذا نالت بعض امتيازات نوهت بها . فأرسل (اسماعيل) برقية الى وزيره جاء فيها ما يأتي : « لا يلزم أن يتخذ قبول فرنسا بالمشروع شكل المساومة ، بل يلزم أن يتخذ القبول شكل اعتراف فرنسا بحق لنا لا يقبل أن يختلف عليه اثنان . واما

ان فرنسا تقبل بطلباتنا لهذا السبب أو ذاك، فهذا أمر لا يهمني : لأن المهم في الأمر أن ندرك غرضنا . وأما الباقي فليست أعلق عليه أهمية ما، على شرط أن يبقى مكتوما بيننا وسرياً . وهذا التكتّم ، ولو أنه في مصلحتنا إلا أنه مرغوب فيه لمصلحة فرنسا أيضاً : فإن المسألة مسألة شرف لها ويهم شرفها أن لا ترى أنها ساومت على التسليم بحق عدل ومساواة . ومن المفهوم أنه يلزمك أنت تعمل بحيث يكون الاتفاق مع دى لسبس بشأن فساد بيوع الأطنان محزراً بمنتهى القنطة : فتحفظ فيه جميع حقوق حكومتى حتى لا تتهم لنا في المستقبل مصاعب وإشكالات جديدة . فأوصيك بهذا الموضوع : فإنه فى منتهى الأهمية » .

وكتب نوبار باشا الى ايرام بك بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٨٦٨ : « انى سأسلم الى اللورد ليونز (مفير بريطانيا العظمى فى باريس) مذكرة تين مطالب سمو الخديو نقطة، نقطة، بكل تفصيل وقد استلمت فى الوقت ذاته خطاب سمو الخاص بالسلوك الذى على أن أسلكه فيما اذا لم أستطع نيل اختصاص المحكمة الالزامى ! » .

وكتب فى ٣ مارس سنة ١٨٦٨ : « اذا تمثّل اللورد ستانلى (وزير الخارجية البريطانية) بمعنى خطابه الأول ، وأبى أن يوضح عن رأيه قبل التثام مندوبية التحقيق بالاسكندرية ، فما الذى يلزم عمله ؟ ما هى أوامر سموه وقراراته ؟ وعلى فرض أن اللورد ستانلى يتشبّث بعدم البت فى الأمر قبل التثام المندوبية التى أبدى رغبته فى أنها تلتئم بالاسكندرية ، فهل يلزم لجلّ مستييه على الرضا بالتثام هذه المندوبية فى مصر، هل يلزم قبول مايشير به تقرير مندوبية باريس ؟ انى أرجوك ياسيدى البك أن تبلغنى أوامر سمو الخديو فى هذا الشأن »

انى أرجو سموه التفضل بتبليغى أوامره فى شأن الطوارئ الاحتمالية التى تشرفت وعرضت بيانها عليه ! » .

وكتب فى ٨ مارس سنة ١٨٦٨ الى ايرام بك : « تشرفت بكتابك المؤرخ ٢٧ فبراير الذى تبليغنى به أوامر سمو الخديو فيها يتعلق بالسير الذى يتعين على اتباعه فيما لو أبى المسيو دى موستييه جعل المحكمة إلزامية : فان سمو الخديو يرى أنه يلزمنا أن نطلب تفويض البت فى ذلك للندوبية فى الاسكندرية » .

وكتب (اسماعيل) الى نوبار بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ : « اطلعت على بريدك الرقيم ٣ مارس . فيلزم العمل بحيث تقبل الحكومة الفرنسية النظام المندوبية فى مصر بذات الشروط التى أقرتها روسيا وانجلترا . لأنه اذا لم تحوّل المندوبية حرية مطلقة فى العمل ، واذا حتمت الحكومة الفرنسية بقاءه داخل الدائرة التى رسمها تقرير مندوبية باريس بعمل الحكومة الفرنسية حينها ، فانا لن نترك غرضنا وما ينالنا سوى العناء . ولكنه يحيل الى أن انجلترا وروسيا قابتان اجتماع المندوبية بالاسكندرية بدون ما أن يكون لها برنامج وضع سابقا ، ولست أرى أن لفرنسا حقا فى تخيم شروط كهذه . وقد جرت معاهدة بينى وبين المسيو شرايمر (قنصل الاتحاد الألماني الشمالى بالاسكندرية) فقال لى ما حملنى على الفهم بأن المذكرة التى وضعها فى تشكيل المحاكم وترتيبها لم تكن بنت أفكاره وآرائه الشخصية فقط ، بل إن حكومته تشاؤكه فيها » .

وكتب اليه فى ٢٩ مارس سنة ١٨٦٨ : « عزيزى نوبار : انى أرى بمزيد الأسف يا عزيزى نوبار أنه لم يعد لك ، إزاء عزم المسيو دى موستييه النهائى ، سوى انتظار رد اللورد ستانلى لتتخذ عزمنا نهائيا . على أنه انا طال الأمد على ورود هذا الرد ،

فلا يحسن بك أن تطيل مدة إقامتك في باريس . وعليه فاني آذن لك منذ الآن بالعمل بما تراه موائما للناسبات والظروف . ولكن أليس من مصلحة حكومتنا أن نجهز حالا العناصر اللازمة لتكوين محكمتنا، لا سيما وإنا مقتنعون تقريبا أن معظم الدول الغربية لا تكتفى بعدم المعارضة في ذلك لحسب، بل تكون مسرورة بأحالة النظر في قضايا رعاياها الى محاكمتنا . وعليه، فانا نرحب بالذين يرغبون في الخضوع لقضاء محاكمتنا . وإنا اذا وجد من القناصل من لا يرغب في التسليم بهذا الترتيب القضائي الجديد، فانا مستخول له الحق في الرجوع الى محاكم الأستانة كما هو المتبع حتى اليوم . وليس في ذلك من خروج عن دائرة حقوقنا انى أعطيك هذه التفصيلات بسرعة لتكون على بينة منها . فاذا وجدت أن آرائى تتفق مع مصلحة حكومتى فأقدم على تعيين الأشخاص اللازمين لتشكيل محاكمتنا تشكيلا لا تقاها، ويمكن أن تختار القضاة في روسيا والبلجيك وسويسرا وفي البلاد الأوروبية الأخرى . ولكن اذا وجدت أن مشروعى لا يمكن، لأى سبب من الأسباب، تحقيقه فأفدنى في الحال وبين لى ما هى الموانع .

وكتب نوبار بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٦٨ الى ايرام بك : « استلمت الآن البرقية المؤرخة ١٦ مارس التى تفضل سمو الخديو بإرسالها الى . على أنى لم أنتظر ورودها لأقوم بالمساعى التى يأمرنى الخديو بها فى تلك البرقية . وبناء على الأوامر التى سبق لك إبلاغها الى منذ زمن قريب والتى رسمت لى الخطة الواجب اتباعها، ذهبت الى المسبودى مستنيه » .

وكتب (اسماعيل) الى نوبار فى ١٠ ابريل سنة ١٨٦٨ : « وصلنى بريدك الرقم ٢٧ مارس . وقرأت بامعان كتابك المرسل الى اللورد ستانلى . فالمرجو أن يرد عليك

الوزير الانجليزى بسرعة ردًا مرضيا . على أنه لو فرضنا وكان رد اللورد ستانلى فى غير مصلحتنا ، فيلزملك ، بالرغم من ذلك ، البقاء فى باريس لتتطلب من الحكومة الانجليزية التثام المندوبية الدولية بالاسكندرية نحن لا نخمر شيئا فى إلحاحنا بوجوب التثام المندوبية : لأنه من المؤكد أن المندوبية ستقرر نظاما قضائيا ما . وهذا النظام لا يمكن إلا أن يكون أفضل من قضائنا الحالى . فى حال إقدام اللورد ستانلى على تغيير قراره الأول ، وفيما لو أبى أن يرسل المندوب الانجليزى إلا بالشروط ذاتها التى تحتتمها فرنسا ، فانه يتعين قبول ذلك بدوون اعتراض . أما شروط فرنسا فتحسن نعرفها ، وستحتم على مندوبها بأن لا يخرج البتة من الدائرة التى رسمها تقرير مندوبية باريس . على أننا نترولنا — ولو مرغمين — على هذا القرار النهائى الذى قد يجمع عليه موسسيه وستانلى ، فانا قد نرى فى ذلك فائدة لنا : لأن المندوبية الدولية باجتماعها فى الاسكندرية قد تقرر حتما نظاما قضائيا على قواعد متينة ، ولا يمكن لقطرنا إلا أن يستفيد من ذلك فائدة كبيرة على أنى مع إبدائى لك رأى فى هذا الموضوع الهام ومع اعطائى لك تعليقاتى ، أرغب أن أقف منك على ما انا كانت وجهة نظرك فى الموضوع مخالفة لرأى فيه . فاذا كانت كذلك ، فأرسل الى ملحوظاتك ظفرافيا . »

وكتب نوبار فى ١٧ ابريل سنة ١٨٦٨ الى إيرام بك : « انك تدرك جيدا ، يامسيدي البيك ، انه اذا ما استتبعت محاكمنا واشتغلت مدة أربع أو خمس سنوات ، فانها تصبح دائمة وقد قل لى الجنرال فليزى أن الامبراطور معتقد الآن أنى لا أعمل شيئا سوى تنفيذ أوامر مولاي وتحقيق أفكاره . وأضاف الى ذلك قوله : انه ، هو ، لا يستطيع أن ينتظر منى أن أشير أبدا على مولاي بقبول شرط أراه فى عرفت أنكر ما يستنكر من الأمور ، وأعنى به الشرط الذى ترغب فرنسا بمقتضاه

أن المصري في مصر يكون كل شيء سوى مصرى وقد قال لى
فلورى : (وأيم الحق : انى أرى انك لا تعمل شيئا بخفة رأى وأن هناك فى سياسة
الخدوي وأفكاره خطة سير مخطوطة بحزم وتدبر تام)
ان الخديو لم يفتأ منذ خمس سنوات يقاتل قتالا شديدا لتسوية التركة السياسية
المنكوبة التى أخلفها له سلفاه . ولكنه قاتل ويقاتل بدون قاعدة يستطيع الركون
اليها . فهو كهلولان تحته أرض غير ثابتة ومضطرب فى الوقت حينه الى المهاجمة والدفاع
عن نفسه . أما الباب العالى فليس فى مركز كهذا . نعم إنه ضعيف ، ولكن القاعدة
التى يرتكن عليها ثابتة ؛ لأن تركيا حكومة معترف بها . نحن ننضم الى تركيا للطالبة
بمقوقنا التى هى حقوق الباب العالى أيضا ، وسنخاطب السفارات ؛ وهى قد تعترف
بمقوقنا وقد تنكرها علينا . على أنهم سواء أاختاروا الاعتراف أو الإنكار ، فانهم
مضطرون الى إجابة الباب العالى إجابة رسمية . فاذا كانت إجابتهم إيجابية فقد
كسبنا قضيتنا واسترد الخديو حقوقه . واذا كانت الإجابة سلبية فانا نقبل إذ ذاك
النتائج التى أقرتها المندوبية الباريسية . ولكنه يتقرر حينذاك أن مصر غير مقيدة
بالمعاهدات المبرمة مع الباب العالى .. وسيتقرر ذلك بصفة الأمر الراهن ، رسميا .
وعليه فان الخديو باستناده ، من جهة ، على قناة السويس ، ومن الأخرى ، على ماليته
التى سيفرغ عن قريب من تنظيمها ، سيفتتم هذا التقرير الرسمى وسيعمل ، لدى
سنوح أول فرصة موافقة ، على قطع المسافات البعيدة . وانى أعرف سموه معرفة
كافية لأكون متأكدا من أنه موطن عزمه على السير الى أقصى ما يمكن من المخاطر
قبل أن يرضى بفقدان حق ، مافى يسمى الى اكتسابه منذ زمن مديد

وإني أرجو أن تقبل مني يدى سيدنا الجليل لأجل الفكرة البديعة التي جادت بها
قريحته « .

وكتب في ٢٨ أبريل سنة ١٨٦٨ من باريس الى ايرام بك : « لم يعد يهمننا
أ الانجليزهم المعارضون أم الفرنسيون ؟ ماذا نكرم سموا لخدويو وبت في المسألة نهائيا
بالفكرة السعيدة التي جادت بها قريحته » .

وكتب (اسماعيل) الى نوبار بتاريخ ٧ مايو سنة ١٨٦٩ من الجيزة في شأن عدم
الموافقة على أن تكون مباحث اللجنة الدولية بالاسكندرية على قاعدة تقرير المندوبية
الباريسية : « تفضل ، بدون أن تطلب مقابلة خصيصة لهذا الغرض ، وقدم
هذه الملاحظات الى السيدى لا قاليت (وزير خارجية فرنسا الذى أخلف المسير
دى موسنيه) من جهتي ، وقل له اني أثناء رحلي لن أناخر عن المطالبة بإلحاح أن
تخول المندوبية الدولية حق البت في الأمور وحق بحث المسألة بحثا جديدا ، بدون
أن تقبل أى عمل سابق إلا بصفة مستند يحسن درسه فقط . هذا كان أبدا رأى
الحكومة البريطانية ، وقد ذكره لي مرارا الكولونيل ستاتن : وهذا هو أيضا رأينا
الذى اجتهدنا في تغليه على ما سواه » .

وكتب نوبار الى ايرام بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٦٩ من باريس : « إن هذا
الفكر الذى أبداه الوزير وهذا التعبير الذى بدأ منه مواقان تمام الموافقة لما قاله سموه
في كتابه الرقم ٢١ أغسطس سنة ١٨٦٨ ، أى أنه يتعين على المندوبية الدولية أن
ترى ما هو صالح وناجم عن روح المعاهدات فتقرره على أنى أؤكد أن سموه
بكتابه المؤرخ ٢١ أغسطس المرسل من الأستانة ، قد أبلغ وحده المفاوضة الى
النجاح » .

وأرسل (اسماعيل) الى نوبار بتاريخ ١٢ يولييه سنة ١٨٦٩ البرقية الآتية : « اتنا في مسألة المحاكم المختلطة ، لم ندخل للآن — كما تعلم جيدا — في مفاوضات مع أمريكا . على أنه يحسن أن نتلافى هذا . فاكتب لى عما اذا كنت توافق أن نتفاهم مباشرة ، في هذا الشأن ، مع سفير أمريكا في باريس ، لتعبرله عن رغبتنا في أن نرى الولايات المتحدة مشتركة في أشغال المندوبية الدولية التي ستلتئم في الاسكندرية » .

وكتب نوبار الى ايرام بتاريخ ٢٨ يولييه سنة ١٨٦٩ : « انى رددت على مسامع لا تور دو فرنى — وقد كان أخلف المسيو دى لا فال على الخارجية الفرنسية بعد دخول نابليون الثالث في الطور السياسى الذى عرف باسم "الامبراطورية الحرة" — الكلمات بنصها التي قالها لى الخديو ، وأعنى : (أرجو أن تبعث فرنسا الى المندوبية ، ليمثلها فيها ، رجلا تكون لديه خبرة على حسن سمعة فرنسا وعلى شرفها) » .

ثم مرت السنوات التي توقفت المفاوضات الحثيثة فيها بسبب الحرب السبعينية وما تلاها من تقلبات دولية ؛ وأتى عام ١٨٧٢ الذى أعيدت فيه تلك المفاوضات وأرسل الخديو (اسماعيل) نوبار باشا الى الأستانة للقيام بشؤونها .

فكتب نوبار باشا الى ايرام بك بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٢ أنه قال لأحد السفراء في الأستانة : « أما أنا فانى أصحح بأنى مقيد بأوامر صاحب السمو الخديو » .

وكتب الى دى لسبس بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٢ : « تأكد ، يا عزيزى دى لسبس ، انى في المسألة الجزائرية لا أعمل سوى اتباع أوامر الخديو . أما أنا فانى ، مبدئيا ، قد كنت أرى بما خولت المحاكم من الاختصاص بالنظر في الجرح

المرتكبة ضد القضاة وضد الضباط القضاة، وهم قائمون بشؤون وظائفهم. ولكنني اضطررت الى التنازل عن رأيي أمام ارادة الخديو، وهي ارادة أراني مضطرا الى القول انها قائمة على قاعدة متينة من العقل التام.»

وكتب في ٢ سبتمبر سنة ١٨٧٢ من الأستانة الى ايرام بك: «انى أرجو سمو الخديو أن يتفضل ويلغني أوامره وتعليماته بالدقة في هذا الموضوع الخطير» (موضوع اختصاص الحاكم الجديدة بالنظر في المواد الجزائية بعد مضي ١٨ شهرا على تأسيسها). وكتب في ٣ سبتمبر سنة ١٨٧٢: «أرجو أن الفكرة التي حولها سموه الى اقتراح استدلال جميع الصعاب. فاني أعتقد أنها توفق بين جميع المطالب وترضى جميع المصالح.» وكتب في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٢ الى ايرام بك: «ان سمو الخديو قد عمل بحكمة عمل سياسي حقيقى بأن حول الى اقتراح ما لم يكن في فكرى سوى ايعاز الى دى لسبس. بفسيع الفضل سيكون له، وجميع الفائدة ستكون للحكومة. وأرجو أننا بموجب هذا الاقتراح سنكسب قضية الاصلاح، وستزيد اعتبارا في نظر الحكومات. واعتبار الحكومات لنا قاعدة كل مستقبل سياسى ففى اليوم الذى أفقد فيه الأمل في النجاح، سأفيد بذلك سموه لكى يرى رأيه ويشرفنى بأوامره وبما أنى اعتدت أن أعلم سموه بكل ما يحدث، تليفرافيا، فاني أرسل لك صور جميع البرقيات التي بعثت بها، لكى يتمكن سموه بالاطلاع عليها من معرفة جميع دقائق الحال التي نحن فيها.»

وكتب (اسماعيل) الى نوبار باشا بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٨٧٢: «انى أوصيك بأن لا تبدى رأيك لأحد في الحل الذى عرضك به دى لسبس وأن لا ترد على دى لسبس قبل أن تعرض على تليفرافيا ذلك الحل مرفقا بملاحظاتك.»

وكتب نوبار الى ايرام بك بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « انى سارسل بالتلغراف الى سموه كتاب دى لسيس والتعليقات المعطاة الى السفير الفرنساوى . وسموه يبلغنى أوامره . على انى لن أبدى بتا فى شئ قبل أن تبلغنى هذه الأوامر » .

وكتب اليه بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « اذا خالفت اقتراحات السفير الفرنساوى اقتراحات سموه فانى سأخطر سموه بذلك حالا بالتلغراف ليتفضل على بأوامره، ويعرفنى ما هو عزمه، وماذا يريد أن يقتر » .

وكتب اليه بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « قد استأمت وفهمت برفقى سمو الخديو الخاصتين بالسير الذى يلزمنى اتباعه اذا رفضت الدول انى لا أرى هناك سوى طريقة واحدة يصح الأخذ بها وهى : أن يخاطب القوم باللسان الذى أقره مولانا، وأعنى به أن يقال للقناصل إن عموم الدناوى بلا استثناء المقامة على الحكومة ستوصل الى الأستانة بدون أن تدخل الحكومة المصرية فى المناقشة فى موضوعها . وأن تحتفظ بحقنا فى أن تقاضى شركة السويس أمام محاكنا ولا نفتا مقررين بأن أول قضية ترفع على الشركة سيصدر فيها الحكم ولو غايبا من المحكمة المصرية ، وستقوم الادارة بتنفيذه فى الحال » .

وأرسل الخديو الى نوبار البرقية الآتية فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « انى أحريت ، مرة أخرى ، للكونويل ستانتن عن عزمى على عدم تقرير المحاكم المدنية إلا اذا سلم مبدئيا بالاختصاص الجزائى ، واذا خولت تلك المحاكم اختصاصا تاما كاملا بالنظر فى جميع الجنائيات والجناح التى تقترب فى حق القضاة والضباط القضائيين وهم فى أثناء نأديتهم وظائفهم » . وبعث اليه فى اليوم التالى بالكتاب الآتى : « وصلنى الآن

كتاب من دى لسيبس جعلنى أشعر بارتياح الى حل قريب ممكن . ففرنسا ، بحسب نص هذا الكتاب ، تسلم بمبدأ الاختصاص القضائى الجزائى . وعليه فان أهم نقطة فى الموضوع باتت مكسوبة لنا . وليس هناك سوى تعديلين لمشروعنا : (الأول) ان فرنسا تطلب أن لا يطبق المبدأ إلا اذا نجح اختبار القضاء المدنى مدة خمس سنوات . فيمكننا القبول بأن تطبيق المبدأ سيعمل فى برهة من الزمن لا تزيد على خمس سنين : وبذلك نتمكن من تطبيقه حالما تظهر الضرورة لذلك ، ولو قبل انقضاء الخمس السنوات . هذا لا يغير مركزنا : لأن الدول يمكنها دائما ، حتى لو حدد المشروع مهلة الثمانية عشرة شهرا ، أن تأتى فى بحر المدة وتقول ان الاختبار لم يكن كافيا وتطالب بتمديد الأجل لأى سبب من الأسباب ؛ (الثانى) ان الحاكم المدنية يمكنها فى الأثناء أن تقوم بتنفيذ أحكامها . ولها ، بهذه المناسبة ، أن تحكم فى الجرح المرتكبة ضدّ القضاة ، على أن تكون مرتكبة والجلسات معقودة . فتحن لا نستطيع قبول هذا القصر : لأننا لا نستطيع أن نأخذ على أنفسنا مسئولية تنفيذ الأحكام ، ان لم نكن قابضين فى أيدينا على حق المحاكمة فى جميع الجرح والجنايات التى قد ترتكب خارج الجلسة ضدّ القضاة بسبب حكم يصدرونه ، أو ضدّ الضباط القضائيين المكلفين بتنفيذ الأحكام . ومع ذلك بجميع السفراء قد سلموا لك بهذا المبدأ واعتقد أنه فى استطاعتك اقناع السفير الفرنساوى بضرورة جعل اختصاص محاكمنا شاملا لهذا الموضوع ، وحمله على قبول تحرير نص لا يترك مجالاً للشك والريب فى حقوقنا . وانى سأتكلم فى هذا المعنى مع القناصل الانجليزى والفرنساوى والايطالى لكى يكتبوا لحكوماتهم ، وسأقنعهم فوق ذلك بأنه سيتمنر علينا بدون هذا تنفيذ الأحكام وإقامة صروح عدالة محترمة كما هى الحال فى باقى البلاد . وبما أن هذا الموضوع هو الجزء

الحيوى فى أمر إنشاء المحاكم، وإن كل جدال مخالف إن هو إلا سفسطة أرادة سيئة،
فانى مقتنع ان الحكومات ستستحسن عملنا . وسأرسل برفية مفصلة الى دى لسهس
أقيم فيها الأدلة على جميع النقط المطلوبة، لكى يؤثر من جهته على حكومته .

وكتب نوبار فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٧٢ الى إيرام بك ضمن كتاب طويل ما يأتى :
« وقد أيدت براهينى بقراءة الكتاب المرسى من الحديد وبتهديد أبديته بقفل محكمة
التجارة وكان وقع هذا التهديد كبيراً جداً على السفير الانجليزى .
ولكنه لم يبرق به لحكومته لأنه لا يستقد أن سمو الحديد يلجأ الى هذا الاجراء، لا لأن
الوسيلة خطيرة؛ ولكن لأن الحال التى قد تنشأ عن ذلك لا تتفق مع عظمة الأفكار
التي يتغذى بها سموه فى مصلحة بلاده ! » .

وأرسل (اسماعيل) الى نوبار فى أول أكتوبر سنة ١٨٧٢ الكتابة الآتية : « انى
قد أحطت متولى أعمال القنصلية الفرنسية العاقبة علماً بعزمى على قفل محكمة التجارة،
وهو سيكتب عن ذلك لحكومته . ولكنى لم أستطع إبلاغ هذا العزم عينه الى قنصل
البحر العام : لأنه كان قد سافر لما أتت رسالتك . ولكنى سأراه بعد ثلاثة أيام
أو أربعة . فأكلمه فى هذا الشأن .

قد تكلمت مع الميسور رومان من التضييقات التي ترغب الحكومة الفرنسية
فى ادخالها على أمر اختصاص محاكمنا فيما يتعلق بالبحر والجنائيات المرتكبة ضد القضاة
والضباط القضائيين، وصرحت له بانى لا أستطيع قبولها ولا التسليم بها، وقد وافقنى
على فكرى باننا لا يمكننا أن نعلم على أنفسنا مهلة خمس سنوات بصفة مدة اختبارية،
وهو يرى مثلى أن الأوفق عدم تحديد مهلة، والاكتفاء بالقول فقط بأن المحاكم الجديدة

ستخول حتى النظر في الأمور الجزائية في بحر مئة لا تزيد على خمس سنوات : وهو ما قلته لك في إحدى رسائل السابقة . فان ذلك قد يمكن من تحويلها الحق المذكور حالما تظهر المضار الناجمة عن عدم تحويلها إياه ضرورة المبادرة الى جعل اختصاصها شاملا المواد الجزائية أيضا . وحالما يجعل حسن سير محاكمة الضمانات المعطاة منا أكيدة ، والمسيو روستان سيكتب الى حكومته في هذا المعنى على هذين الموضوعين ... ووصلني التقرير الايطالى على مجمل المسألة وقد أمرت بترجمته . ولكن بما أنه عمل طويل فاني لا أقدر أن أرسله لك مع هذا البريد . على أنك ستستلمه بالبريد القادم على الباخرة "مصر" المسافرة الى الأستانة » .

وكتب نوبار في أول أكتوبر من الأستانة الى إيرام بك : « ان المفاوضات بين يدي سمو الخديو ، وهي ليست هنا . فهناك طور أول وهو طور البيان اذا أمكنني استعمال هذا التعبير . فسموه هو الذى بين المسألة للسفراء وفي الاجتماعات . وأما أنا فاني إنما كنت بتمهيد أفكار سموه كتابة قد كان أمامنا عمل تحضيرى لدى الدول . وهذا العمل قد قام به سمو الخديو مباشرة لدى الحكومة الإيطالية بمكاتباته المرسلة الى ملك إيطاليا ، وبتأثيره على التناصل وقام به بواسطة بتأثيره على السفراء ومن المؤكد أن الفضل في رضا إيطاليا بالمشروع للخديو وحده ، ولعمله الحكيم وفي هذه الأثناء وردت برقية مولانا الأولى فقطعت جبهة قول كل خطيب . أى أن البت الذى أبداه سموه وضع حدا ونهاية لكل نوع من أنواع التخوضات والتخمينات فيما عسى يكون السلوك في المستقبل وقد أطلعت السير هنرى أليوت (سفير بريطانيا العظمى في الأستانة) على جميع مضمون برقية سموه بحيث أن البرقية والكتاب لم يقعا على خبزي كريدة لحسب ،

بل كبري أيضا وكبري من أغفر الأنواع وقلت لإليت إنه ليس
في استطاعتي البتة أن أحذل إرادة سموه وقد أطلعت على "زادي" أي
برقية الخديو وكتابته ، باقي السفراء . فيرى سموه من ذلك إلى الجأ في كل حين وبسعة
إلى البراهين التي تفضل بوضعها تحت تصرفي . حتى لقد حفظت كتابته وبريقته على
ظهر قلبي وأستطيع تلاوتهما كما يتلو تلميذ مجتهد أمثلة غيا » .

وبعث نوبار إلى إیرام من الأستانة في ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٢ البرقية الآتية :
« قد أطلعت حينئذ بربولاني (سفير إيطاليا لدى الباب العالي) على نص برقية
سمو الخديو الزيمة : الجاري التي تمهد كل صعوبة وقلت له إلى ساعرض الأمر
على سموه وعدت ، من جديد ، وأ كنت للكونت دي فوجييه
(السفير الفرنسي) مضمون برقية الخديو » .

وكتب في ١١ أكتوبر سنة ١٨٧٢ إلى إیرام بك ، ضمن خطاب ، العبارات الآتية :
« إن هناك بعض تفاصيل قليلة الأهمية يمكنني بدون ضرر أن آخذ على نفسي البت فيها .
ولكنه قد تتجهم مسائل لا يقدر إلا سمو الخديو على تقديرها كما يجب وعلى الحكم فيها » .
وكتب له في ١١ أكتوبر سنة ١٨٧٢ : « الشئ الوحيد الخطير كان أمر المحلفين .
فقلت لبربولاني : أني لا أستطيع الفصل فيه مطلقا ، وأنه يتحتم على البتة الرجوع
إلى الخديو لاستمته أو أمره . أما فيما يتعلق بالمواد الأخرى فاني مضطر أيضا إلى
عرضها على سموه . على أني أعرف مقننا ما هو رأيه فيها » .

وأرسل الخديو في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٢ الرسالة الآتية إلى نوبار : « اني موافق
تمام الموافقة على ردك على السفير الفرنسي . فليست أستطيع أن أتعدي الاقتراح

الأخير الذى أبديته . وقد أصبحت تمام الإصا بة لما قلت إن طريقة التراضى الوحيدة هى الامتناع من تعيين قضاة وضباط قضائيين من الفرنسيين . فانت بقولك هذا للسفير قد سبقت اليه فكرى . أنا أبديت الاقتراح الأخير للدلالة على رغبتي فى الوصول الى تسهيل نتيجة يقبل بها الانصاف . ففرنسا برفضها إياه تظهر لى ان المصاعب التى تختلفها إن هى إلا وسائل خفية لمنع إنشاء المحاكم الجديدة . فلا سبيل لها الى التشكى إذا من أن معاملتنا لما تختلف عما تعامل به باقى الدول ، التى بدلا من أن تبدى لنا تعتا فى منعنا عن تقديم القطر فى مارج الرقى والتجاح ، تبدوا لنا ، بالعكس ، رغبة فى مساعدتنا فى هذا الطريق . لأنها تعترف بأننا انما نعمل فى مصلحة الأوروبيين بقدر ما نعمل فى مصلحة الأهلىن » .

وكتب نوبار الى إیرام فى ١٣ أكتوبر من الأمثانة : « قد وجدت كلام الخديو من الصواب والنبات والحزم والاعتدال ما جعلنى أطلع السير إالىت على خطاب سموة برمته . والسير إالىت موافق جدا عليه ومعجب به » .

وأرسل الخديو فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٧٢ الى نوبار البرقية الآتية : « ردنا على رسالتك لا أستطيع سوى تأكيد ما سبق أن قلته لك أى إنه لا يمكننى مطلقا أن أبدى قل تسامح جديد . لأن طلباتى ضرورية ضرورة قصوى لحسن سير المحاكم وانتظامها ولضمانة نفاذ الأحكام . إنى أفضل الرجوع الى تنفيذ المعاهدات تنفيذا دقيقا والفاء بحكمة التجربة ولا القبول بإنشاء المحاكم على حال لا تضمن لها الحيوية ، وتجعلنا مسئولين عن نفاذ الأحكام بدون ما أن يكون لدينا وسائل تنفيذها . فكل تسامح جديد محال بالمرة . وإنى أصرح لك أن تطلع على برقيتى هذه سفير الروسىا . لأنها تعبر عن عنى الذى لن يتحول » .

وكتب نوبار الى ايرام في ٢٣ أكتوبر ضمن كتاب أرسله له من الأستانة العبارة الآتية : « وبالاختصار فإن سمو الخديو يقدر أن يرى أن الأوامر التي يصدرها الى تنفيذ بكل دقة » .

وكتب اليه في اليوم التالي : « وصلتني برقيات الخديو المتعددة . فتقديراته فيما يتعلق بالتفصيلات وبالمبادئ في منتهى الصواب . واني لسعيد أني اشتغلت في معناها ! » .

وكتب نوبار في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٧٢ الى المسيو لودلف (سفير النمسا لدى الباب العالي) : « وصلتني منذ ثلاثة أيام برقية من لدن سمو الخديو ردًا على بعض ملحوظات أبدتها لي الجنرال اجناتيف من قبل حكومته . وأمرني سموه بأن أطلع الجنرال على تلك البرقية . فتركت له صورة منها . على أنك ، يا صاحب السعادة ، لا تستطيع أن تتقد مقدار الشعور المؤلم الذي يشعر به سموه ، إذ يرى حكومتك لاتضحى ، لاعتبارات لاحق له في تقديرها ، تقدم مصر التجاري ورقمها ، فقط ، بل مصالح النمسا التجارية ذاتها التي تربطها ببلادنا . فسموه يرجوك بنوع خاص ، ومن باب الصداقة ، التفضل باعتبار الحال التي لاتطاق الناجمة لمصر عن عدم وجود عدالة منظمة فيها » .

وفي تاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٢ أرسل الخديو الى نوبار الرسالة الآتية : « قد أعدت البارحة مطالعة مذكرة الحكومة الألمانية وقابلت اليوم المسيو جاسمند (قنصل ألمانيا العام في مصر) . فهذه المذكرة وكلام قنصل ألمانيا يتفقان بسهولة ، على ما ينبغي الى ، مع نصوص الاقتراح الذي بدا لي الفكر في برقيتي المرسلة لك أول من أمس أن أجهلك تقدمه الى المؤتمر المزمع انعقاده فقابل السفير الألماني

وقل له انا نعمل لرأى حكومته أكبر حساب ، ولكنه يلزمه أن يفهم بسهولة بأننا لا نتقدم البتة بتسليمنا بطلباتها : لأن كل دولة اذ ذاك نتقدم اليها ، الواحدة بعد الأخرى ، مطالبة بتساعات جديدة . بين أنه لو استطاع الوصول الى اتفاق مع باقى الدول على رأى الحكومة الألمانية ، فان هذا الاقتراح سيصبح حلا نكون سعداء جدًا بقبوله » .

وفى أول نوفمبر سنة ١٨٧٢ أجاب نوبار على برقية أرسلها له الخديو بتاريخ ٢٩ أكتوبر بما يأتى : « قد استلمت برقية الخديو المؤرخة ٢٩ أكتوبر وفهمت مضمونها . فسموه مع الحق تماما فيما يتعلق بضرورة البت هنا فى مسائل المبادئ الخاصة بالجنح المرتكبة ضد القضاة والضباط القضائيين وضد تنفيذ الأحكام » .

وأرسل (اسماعيل) فى ٦ نوفمبر سنة ١٨٧٢ البرقية الآتية الى نوبار : « انى أرى الاقتراح الألمانى متفقا مع آرائى تمام الاتفاق . فلزمنا إذا العمل على الاتفاق مع ألمانيا ، فنفوز بذلك بموافقة إيطاليا وألمانيا . وتأكد أن النمسا ستتبع ألمانيا وتوافق هى أيضا . ألا تعتقد أن موافقة هذه الدول لا تجلب موافقة غيرها ؟ على أى الأحوال . لو فرضنا أنه لن يكون لدينا إلا هذه الدول فانا سنتفق معها على طريقة سير خاصة . وهى تمثل فى الحقيقة أكثر من نصف الحالية التابعة للقنصليات » .

وبمطالعة رسائل نوبار باشا وبرقياتة الى ايرام بك فى بحر شهر نوفمبر سنة ١٨٧٢ نرى أنه يطلع الخديو يوميا على سير مفاوضاته مع السفراء وعلى ما تصل اليه هذه المفاوضات من نتائج . فما من كبيرة ولا من صغيرة إلا ويطلب فيها رأى الخديو وأوامره .

ففى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٢ كتب الى ايرام بك ما يأتى ضمن رسالة طويلة حررها ، عقب مفاوضات مملة مع السفراء : « أراى مضطرا أن أصارحك ، يا صديقى ، بأنى متعب ، منهوك ، والشعور الوحيد الذى يقوينى هو شعور الغضب والانفعال من فقدان الكفاءة فى الرجال ، ومن سوء نية فرنسا الظاهر ، ومن عبادة بعض الحكومات الأخرى وضيق فكرها . انى ، على قدر ما استطعت ، كسوت البيان المرسل منى الى سمو الخديو عن الاجتماع الذى حصل ، كساء يمكن الخديو من تفهم الحال فيحكم فيما يجب أن يزودنى به من أوامر وتعليات » .

وكتب له فى اليوم التالى : « ومع ذلك فان سموه بفكره الصائب المعروف سيقدر ما أتشرف بعرضه على سموه تقديرا حقا انى أنجاسر على تهنته سموه لأن بتنا عند نهاية متاعبنا . ولسموه ، لما يفرغ منها ، أن يتمثل بقول التوراة : (لقد أنقذت مصر وشعى من دار العبودية !) » .

وكتب له فى اليوم عينه : « إن سموه سيرى وسيحكم وسيبرق لى أوامره ، فامتثل لما تمام الامتثال . وأنا فى انتظارها » .

وكتب له فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٢ : « انى أكون سعيدا يا سيدى البيك العزيز فى معرفة ما هى آراء سمو الخديو فى جميع هذه الأمور » .

وفى اليوم التالى كتب له أيضا : « انى أرجو فقط سمو الخديو أن يبرق لى أوامره وآراءه فى مسألة تشكيل حياة المحلفين ، لأسير بمقتضاها » .

وبتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٢ ، ذكر ما يأتى فى كتاب الى ايرام بك : « أما فيما يتعلق بإليت فانه موافق تمام الموافقة على كلام سمو مولانا . وانى ، من جهتى أقدم

لسموه أخلص عبارات تنأى على هذا الكلام الذى جمع بين أكبر صفات الحزم
وأكبر صفات الاعتدال» .

وفى اليوم عينه كتب له ما يأتى : « وفوق ذلك فإن هذا الكتاب الوارد من سموه
يشمل آراء هذا مبلغها من الصواب ، وأفكارا سياسية وإحباطات هذا مبلغها من
السمو أنى وضعته فى جيبى بصفة زاد لقريحتى . وكلما يدور الحديث على مواضع
طامة مع السفراء ، أخرجه وأقرأ منه تارة شذرة وطورا أخرى . فينتهى الأمر أنى
أطلعهم على مضمونه بدون قصد سابق أو تعمد خاص . ويمكننى التأكيد بأن آراء
سموه الادارية وحكمته مقادرة التقدير الذى هى جدية به . فترانى سعيدا لذلك
ومغتبطا تمام السعادة والاعتباط ، ومفانرا بسموه . وإنى أرجوك ياسيدى البك أن
تعبّر عن احساساتى هذه لسمو مولانا الجليل » .

وكتب نوبار الى ايرام بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٨٧٣ بخصوص الكتاب المرسل
من النجاشى (يوحنا قاصبة) الى ملوك أوروبا يشكولم فيه من تعديت أمير مصر
المسلم عليه ، هو المسيحى ، ما يأتى : « ان الجواب الذى أشار أجناتيف على حكومته
بارساله الى قاصة على ذلك المنشور لمطرب بروحه الملحة وصوابه الفائق : فالحكومة
الروسية اذا سألها باقى الحكومات عن رأيها فى الموضوع ستجيب «أنها تفضل
أميرا مسلما يقيم للصدالة صرحا شاهقا فى بلاده على أمير مسيحى يمثل بالأجسام
ويقطع الروس كلما بدا له هوى ا » .

وفى ٢٨ يناير سنة ١٨٧٣ أيضا كتب نوبار الى ايرام : «إذا كل ماتقع جنائية
أو جنحة ضد قاض أو ضابط قضائى أو ضد نفاذ حكم ، يقوم النائب العمومى عن

الجناب الخديوى بالتحقيق، ثم يطلع القنصل على ملف الأوراق، طبقا لما أمرنى به سمو الخديوى وهو فى الأستانة » .

وكتب نوبار باشا بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٣ الى الميسو سيمس (سفير اليونان لدى الباب العالى) والى جميع سفراء الدول بالأستانة محريرا جاء فيه ما يأتى : «ان سعادتك ترى ان جميع مندوبى السفارات فى الاجتماعات التى تمت وصلوا الى نتائج واحدة . وأنا، عملا بأوامر سمو الخديوى، أسرع الى قبولها » .

وفى ٢٦ فبراير سنة ١٨٧٣ كتب الى ايرام بك : «ان الغرض الذى يرمى اليه فوجييه وبربولانى وغيرهما هو أن يتعهد الخديوى للدول فى مسألة تعيين القضاة تعهدا يؤخذ عليه حجة . فاجبتهم بأن الخديوى يتعهد لبلادهم وللتقاضين : لأن ذلك حقه ولأنه يحسن لديه أن يبدى هذا التعهد . ولكنه لن يتعهد بشئ ما مطلقا للدول » .

وكتب فى اليوم عينه رسالة جاء فيها : «انى أجبت السفير الفرنساوى بأنى أول كل شئ أسف أسفا لامتزيد عليه لرؤيتى الحكومة الفرنساوية يمثلها رجال الوزارة بكيفية سنيغة الى هذا الحد . (وكان هؤلاء الرجال قد أبدوا مخاوفهم من أن تنفيذ الأحكام قد يصطدم بحزمة دور الحريم فلا يستطيع المحضر القيام بمهمته » .

وفى ٢٨ فبراير كتب الى ايرام ما يأتى : «انى فهمت تمام الفهم أفكار سمو الخديوى . وساقوم بنفاذها بكل دقة » .

وأرسل الخديوى فى ٣ مارس سنة ١٨٧٣ الى نوبار بريقة يقول له : «وصلتنى برقيتك . فلا تبد أى تناح فى شأن تدخل الدول فى أمر اختيار القضاة — فان هذا التدخل لو سلمنا به، ينشئ لنا حالا أسوأ من الأولى » .

وأرسل إليه في ٥ مارس سنة ١٨٧٣ البرقية الآتية : « وصلني برقيتك المشتملة على ملخص كتاب سفير فرنسا : ففيما يتعلق بالموضوع الأول فإن طلب الحكومة الفرنسية لا محل له إزاء الضمانات المقدمة منا . وفيما يخص الموضوع الثاني ، فلا تمنع شيئاً غير ما أتى في الكتاب الذي حرره لتعريف مقاصدي » .

وأرسل إليه في ١٠ مارس سنة ١٨٧٣ الرسالة الآتية : « وصلني برقيتك المشتملة على أهم ما جاء في كتاب الجنرال اجتاتيف . اني أجد هذا الكتاب ميكافليا^(١) جداً . ولكنني مع ذلك أرى أننا نستطيع الاستفادة منه بأن ترد عليه بكتاب في معنى ما يأتي أدناه . وأترك أمر التوسع فيه إليك تماما . (اني أشكرك على الكتاب الذي أرسلته الى والذي تعرفني فيه بأنك عرضت على حكومتك مجموع مشروع الإصلاح للتصديق عليه . اني سعيد بأن أرى أنك توافق على هذا المشروع الذي لا اعتراض لك عليه . ولست أشك في أنك ستحمل حكومة جلالة الامبراطور على مشاطرتك رأيك فيه . فإرغيتي في اجتناب كل سوء تفاهم ، أكون ممنونا لجنابك اذا تفضلت وأعلنتي ما اذا كنت فهمت جيدا معنى كتابك حتى أتمكن من أن أبرق لسمو الخديو موافقتك على المشروع بعد تأييد من حكومتك . واني متأكد أن المخاوف التي نجمت عن الاقتراحات المعربة ستلاشي حالا . وأشكرك على التحيات التي تبديها في أن مدة الاختيار تبدي بجلاء مزاييا الإصلاح وفوائده للجميع !) . « هذا الكتاب يجب أن يحرر بحيث أنه

(١) نسبة لميكائيل الكتاب الايطالي الشهير مؤلف كتاب " الامير " الذي ين فيه كيف يجب أن يكون دعاه . من دل الحكم . فاشغقت الآداب الفريضة من اسمه فتا لرمصف . كل ما يظن على دعاه كبر .

يوجب ردًا . لأنه سيتعذر على الجنرال أن يجيب اجابة سلبية فتى أجاب بالإيجاب
حصلنا على موافقة ممثل إيطاليا وألمانيا وروسيا» .

وفي ١٥ مارس سنة ١٨٧٣ كتب نوبار باشا الى ايرام بك : « اذا وافق سمو
الخديو على ردّي على كتاب فوجييه ، فاني أرجوه أن يعرفني ذلك على لسان البرق ،
واذا لم يوافق فاني أرجوه أن يمتنى بأوامره» .

وطاد الخديو فارسل في ١٦ مارس سنة ١٨٧٣ البرقية الآتية الى نوبار: « استلمت
برقيتك القيمة ١٥ الجاري . ان شريف باشا بكابه المرسل الى قنصل إيطاليا يقول
له ان الحكومة الإيطالية كانت ، منذ سنتين ، أبدت ارتياحها الى الكتاب المحرر منك
الى السيدى مرتينو بخصوص اختيار القضاة . وإن سمو الخديو لا يفهم الالاحاحات
الجديدة التى توجه اليه اليوم ، ولا يقدر أن يقبل كتاب السفير الايطالى لدى الباب
العالى لأنه كتاب لا يتفق مع كرامة سموه واستقلال حكومته» .

وطاد في ١٩ مارس سنة ١٨٧٣ وأرسل برقية يقول له فيها : « انى أشاطرك تماما
رأيك فى ضرورة عدم اجتماع السفراء إلا اذا كان لجميع ممثل الدول السلطة اللازمة
للبيت فى المسائل معك وللانفاق ، اذا اقتضت الحال ، على الاختلافات فى تفاصيلها ،
فاذا حُلولوا هذه السلطة كان للاجتماع معنى . وإلا فانه لن يفهم عنه إلا مضار ربما
كان أهمها الرجوع فى حلول قزرتها مندوبية الوكلاء . انا اليوم لدينا قاعدة مكتسبة
لنا الحق بالارتكاز عليها فى أن نطلب ردنا صريحا ايجابيا أو سلبيا . بين أنه فى اجتماع
لا يكون الغرض منه محمدا تمام التحديد قد نفهم مسائل جديدة تؤجل الحل النهائى
بدلا من تقديمه . وقد يمكن أن يستخدم ذلك الاجتماع لابطال كل عمل مندوبية

الوكلاء . هذا هو رأي . ولكك ، لكونك في عمل المداولات ، أقرب منى الى صحة الحكم فى المسألة » .

وكتب نوبار الى ايرام بك بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٨٧٣ ما يأتى : « انى أرجو سمو الخديو أن يبرق لى ما انا كان يوافق أم لا على طريقة الكتابة والعمل هذه وأتوسل اليه أن يمدنى بأوامره » .

وكتب فى ٢٣ مارس سنة ١٨٧٣ : « قد قابلت المسيو دى فوجييه ، فكلنى عن الرد الذى يلزمنى أن أرسله اليه والذى يعلم أنى أنتظر أوامر الخديو بخصوصه » . وأرسل (اسماعيل) الى نوبار فى ٨ ابريل سنة ١٨٧٣ البرقية الآتية : « إنه يتعذر على قبول جواب سفير ايطاليا كما أرسلته لى ، لأنه لن يبق لنا ، بعد ذلك ، لا الموضوع ولا الشكل ، وتكون الدول قد انتهت الى انشاء محاكم دولية بدلا منها مصرية ! » .

وفى ١٥ ابريل سنة ١٨٧٣ كتب نوبار الى ايرام بك : « ليس لى جديد أبديه فى شأن الاصلاح القضائى . فالبرقيات التى أرفق صورها طى هذا قد أطلعت سمو الخديو ، يوما فيوما ، على ما اطلعت أنا عليه » .

وفى ١٨ ابريل سنة ١٨٧٣ كتب له قائلا : « ان سمو الخديو سبرى أن هذا التعديل لا يعدل فى الحقيقة شيئا من طبيعة نياته فى شأن تشكيل محكمة الاستئناف . فأرجو تعريفى عما اذا كان سموه يوافق على هذه الطريقة فى العمل » .

وفى ٢٦ ابريل سنة ١٨٧٣ كتب له بخصوص الفرمان الذى أرادت الحكومة البريطانية أن يصدره السلطان بانشاء المحاكم المختلطة : « ولنعد الى البرقية الانجليزية

المرسلة الى إلييت بشأن فرمان لتقرير الاصلاح، هلا يرى سمو الخديو من الضروري اخطار الصدر الأعظم لكي يجيب إلييت شفويا بأن التصريح قد سبق اعطائه، فلا داعي لفرمان. فان إلييت قد قال لي إن جوابا كهذا يمكنه من رفض فكرة حكومته بشأن فرمان رفضا باتا. فانه اذا عرضت المسألة على الصدر الأعظم، فأجاب بأن التصريح سبق منحه، فانا ستجنب مضايقة وأتعابا جمة؛ ونجعل الباب العالي يتجنبها أيضا وكذلك الدول الراغبة في الاصلاح رغبة حقيقية. فاذا رأى سمو الخديو أن هذا ضروري فاني أنا أو ايرام بك يمكن أن نكلم الوزير في هذا الشأن فاني أعتقد أنه يلزم قطع أوصال هذه الفكرة الانجليزية في الحال قبل أن تأخذ من الاتساع والقوة ما يصيب متعذرا معه قطعها » .

وكتب في ٣٠ ابريل سنة ١٨٧٣ الى ايرام بك : « ليهذا سمو الخديو بالا : فان أوامره قد اتبعت بدقة . فاذا جاء للإلييت رد فاني سأطلع سموه عليه في الحال دون أن أبدى أى ملحوظة للسفير البريطاني . ومع ذلك فاني متأكد من أنه لن يأتي لإلييت رد قبل مجيء سمو الخديو الى الأستانة . وبناء على ذلك فان سموه يمكنه أن يكون مرتاح البال .

ان كتابي الى فوجييه يتكلم عن تشكيل المحاكم بالمعنى الذي طلبه سموه . وعليه فان أوامره سموه قد نفذت بكل دقة واعتناء » .

فيؤخذ من جميع هذا أن (اسماعيل)، في مسألة انشاء المحاكم المختلطة، كان الرأس المفكر والعقل المدبر والرأي المسير؛ وأما نوبار فانه لم يكن سوى الوسيط لتنفيذ تدبيراته. علي أن هذا لا يغط من فضل نوبار شيئا، ولا يقلل من الاعجاب بمجهود البنة .



والآن ، وقد انتهت من عمل ، فانه لا يسعني أن أختتمه إلا بشكر الله على ما تفضل به ، سبحانه ، من إحاطته بفيوضات عنايته ؛ وأرجو ، وقد تحررت الحقائق فيه جهد استطاعتي ، أن يحل من قارئيه محل الاستحسان والقبول ؛ وأسأله ، جل جلاله ، أن يتولى عنى شكر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر المعظم ، الملك (فؤاد الأول) : فقد شملني بفضله ، وعنى بإحسانه ، وغمرني بمجلى أياديه .

مد الله عمره ، وأحياه حياة طيبة مباركة ، ومتع الأمة المصرية بمجلى تديره ، ومجلى إخلاصه ، وطيب نواياه ، وأقر عينه ، وشرح صدره ، بولى عهد ملك مصر ، ثمرة فؤاده ، صاحب السمو الملكي (الأمير فاروق) . أدام الله بهجته ، وحفظ مهجته ، وأنبتة للوطن العزيز نباتا حسنا .

هذه السلسلة تضم :

- ١ - فتح العرب لمصر
- ٢ - تاريخ مصر إلى الفتح العثماني
- ٣ - الجيش المصري البري والبحري في عهد محمد علي
- ٤ - تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسي
- ٥ - تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل
- ٦ - تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر
- ٧ - ذكرى البطل القناص إبراهيم باشا
- ٨ - تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا (مجلد أول)
- ٩ - تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا (مجلد ثاني)

- ١٠ - فتوح مصر وأخبارها
- ١١ - تاريخ مصر الحديث مع فزلكة في تاريخ مصر القديم
- ١٢ - قوانين الدواوين
- ١٣ - تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث
- ١٤ - الحكم المصري في الشام
- ١٥ - تاريخ الخديوي محمد باشا توفيق
- ١٦ - آثار الزعيم سعد زغلول
- ١٧ - مذكراتي
- ١٨ - الجيش المصري في الحرب الروسية
- المعروفة بحرب القرم
- ١٩ - وادي التطرون ورجائه وأديرته ومحتصر البطارقة
- ٢٠ - الجمعية الأثرية المصرية في صحراء العرب والأدبرة الشرفية

- ٢١ - الرحلة الأولى للبحث عن منابع البحر الأبيض (النيل الأبيض)
- ٢٢ - السلطان فلاوون (تاريخه - أحواله مصر في عهده - منشأته المعمارية
- ٢٣ - صفوة العصر
- ٢٤ - المماليك في مصر
- ٢٥ - تاريخ دولة المماليك في مصر
- ٢٦ - سلاطين بني عثمان

Bibliotheca Alexandrina



0354357

MADBOULI BOOKSHOP

مكتبة مطبولي

٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت: ٥٧٥٦٤٢١ 6 Talat Harb Sq. Tel. : 5756421